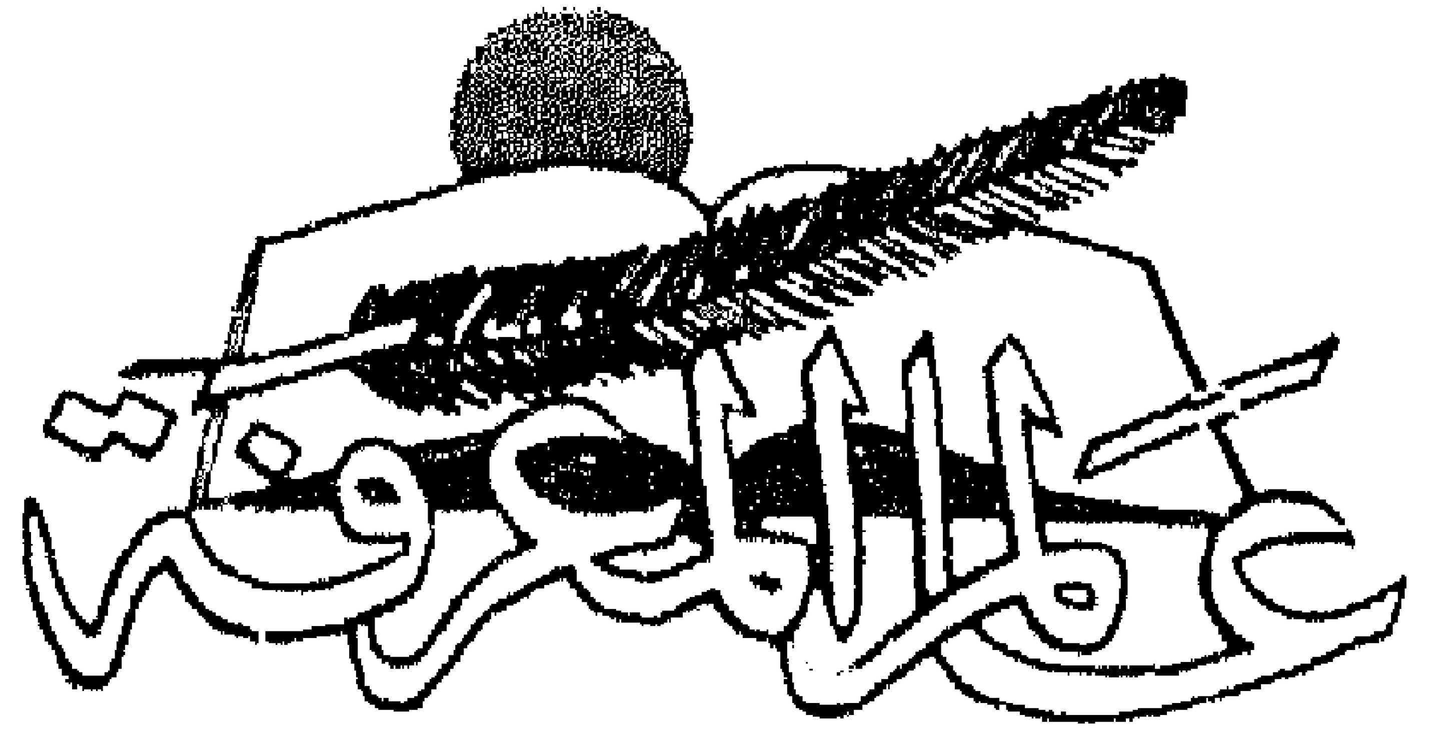
عالم المعرفة
١٤٩

ماهية الحروب الصليبية

تأليف: د. قاسم عبده قاسم

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

ماهية الحروب الصليبية

(الأيديولوجية - الدوافع - النتائج)

تأليف: د. قاسم عبده قاسم

١٤٩ - شوال ١٤١٠هـ - مايو / آيار ١٩٩٠م

المراسلات :

[illegible]

ماهية الحروب الصليبية

المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا تزال الحركة الصليبية ، مقدماتها وتاريخها ونتائجها ، مصدر جذب للباحثين والمؤرخين . وأخرجت أقلام الناسخين والمطابع كتبا وأبحاثا ومؤلفات عديدة تحمل كلها عناوين «تدور» حول «الحروب الصليبية» بشكل أو بآخر . وعلى الرغم من أن أدبيات الحروب الصليبية في الغرب الأوروبي كثيرة ومتنوعة ؛ إلا أن جوانب كثيرة من تاريخ هذه الظاهرة الفريدة لاتزال بحاجة إلى البحث والتنقيب . وفي التدوين التاريخي العربي لاتزال أدبيات الحروب الصليبية تدور في الغالب الأعم حول أحداث المعارك ووقائع الحروب ، ولايزال الاهتمام برصد الظاهرة من منظور يهتم بالسببية التاريخية ، ويحاول استقصاء نتائجها وحصادها ، محدودا للغاية .

ولسنا ندّعي أننا نأتي في صفحات هذه الدراسة بكشف جديد في تاريخ الحروب الصليبية ، ولكننا نحاول رصد الظاهرة في إطار يعالج الأيديولوجية التي أفرزتها ، والدوافع والأسباب التي دفعت عجلة أحداثها ، والظروف التاريخية التي أحاطت بها ، ثم حصادها في العالم العربي الذي عانى من جراء وقائعها على مدى أكثر من قرنين من الزمان . وعلى الرغم من هذا فقد حرصنا على استعراض الوقائع والأحداث التاريخية بإيجاز حول محور الفعل ورد الفعل ، وحاولنا تركيز الضوء على معادلة هامة في تاريخ المنطقة العربية ، ومؤداها أن العمل المشترك والتنسيق ، والحد الأدنى من الوحدة كانت شروطا لازمة للنجاح والنصر . على حين كان التشرذم والتنازع والتخاصم سببا رئيسا من أسباب الهزيمة .

وبينما نعترف للسابقين من الأساتذة والزملاء بفضلهم الكبير والرائد في دراسة تاريخ الحركة الصليبية في الأدبيات العربية ، فإننا نرجو أن تكون مساهمة هذا البحث الذي نقدمه للقارىء العربي مفيدة ، وأن تكون إضافة إلى صرح نرجو أن يستمر في النمو حتى يوازن الدراسات الأوروبية لتاريخ الحروب الصليبية . وهذا الأمل يقوم على مشروعية علمية وقومية هي أننا كنا الطرف الذي وقع عليه العدوان الصليبي ، ودفع الثمن من رفاهيته وتقدمه ونموه الحضاري من جهة ، وأننا نتعرض لهجوم حركة مماثلة ، ولكن في مصطلحات صهيونية من جهة أخرى . والله الموفق والمستعان .

المؤلف



الفصل الأول

فكرة الحروب الصليبية : منظور تاريخي

مدخل ـ المصطلح واختلاف مدلولاته ـ ينابيع الفكرة الصليبية في ثقافة أوروبا في العصور الوسطى ـ الأفكار الألفية ونهاية العالم ـ الحج المسيحي وتطور فكرة الحج المسلح ـ الغفران الصليبي وأطواره التاريخية ـ الحرب العادلة والحرب المقدسة ـ سوابق الحروب الصليبية ـ نضج الفكرة الصليبية ـ الاستخدام السياسي للحملة الصليبية .

ربما لم يعرف التاريخ الإنساني ظاهرة تاريخية حملت مصطلحا مناقضا لحقيقتها مثل « الحركة الصليبية » . هذا المصطلح المضلل المربك كان نتاج عدد من التطورات التاريخية ، والمفارقات المدهشة ، في التاريخ الأوروبي وفي التاريخ العربي على حد سواء .

لقد بدأت أحداث الحركة الصليبية الفعلية في السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٠٩٥م بالخطبة التي ألقاها البابا اربان الثاني Urban II (١٠٨٨ ـ ١٠٩٩ م) في حشود المستمعين الذين اجتمعوا في حقل فسيح في أوفريني بكليرمون في جنوب فرنسا . وكانت هذه الخطبة الشهيرة خاتمة لمجمع ديني عقده البابا ، وجمع الأساقفة لمناقشة أحوال الكنيسة الكاثوليكية المتردية . وكانت الدعوة التي وجهها البابا بشن حملة تحت راية الصليب ضد المسلمين في فلسطين

بمثابة إذن الدخول إلى رحاب التاريخ . ومنذ ذلك الحين كانت الحركة الصليبية ـ ولاتزال ـ مثار جدل ونقاش ، وموضعا للبحث والدراسة ، وإلهاما للفن والأدب . ويندر أن نجد في تاريخ الإنسانية ظاهرة كان نصيبها من الخيال والدراسة معا مماثلا لنصيب « الحركة الصليبية » .

هذه الحركة كانت واحدة من القوى الكبرى التي حركت تاريخ الغرب الأوروبي ؛ إذ إن الحركة الصليبية ظلت تحكم الأفكار والمشاعر في الغرب الأوروبي فيما بين سنة ١٠٩٥م وسنة ١٤٠٠ م بصورة شاملة ، وبحيث لا نكاد نجد كاتبا معاصرا لم يشر في كتاباته إلى إحدى الحملات الصليبية ، أو إلى مصير الدويلات التي قامت أثناءها فوق الأرض العربية ، كما ظلت للحروب الصليبية جاذبيتها في أوروبا الغربية حتى القرن الثامن عشر . فبالنسبة لخمسة عشر جيلا من أبناء الغرب الأوروبي كانت الحروب الصليبية تشكل جزءا حيا وحيويا من عالمهم ؛ إذ إن مئات الألوف منهم قد شاركوا بأنفسهم في حملة أو أكثر من الحملات الصليبية ، كما أن آلافا عديدة من أبناء الغرب الأوروبي ساهموا بأموالهم في تمويل حملة أو أكثر من هذه الحملات . ومن ناحية أخرى ، كانت أحداث الحروب الصليبية تشغل بال الكثيرين ممن لم يشاركوا بالنفس أو بالمال .(١)

أما العالم العربي فقد كان الطرف الذي وجهت إليه أوروبا الكاثوليكية عدوانها تحت راية الصليب . وعلى مدى الفترة ما بين أواخر سنة ١٠٩٦م ، وسنة ١٢٩١ م قامت عدة مستوطنات صليبية على التراب العربي في فلسطين وأعالي بلاد الشام والجزيرة . وتعين على سكان هذه المنطقة العربية أن يدفعوا ثمنا فادحا لكي يقضوا على الكيان الصليبي من جهة ، ويتصدوا للمشروعات والغارات الصليبية المتأخرة من جهة أخرى . لقد كانت « الحروب الصليبية » أو حروب الفرنج ، كما سماها العرب الذين عاصروها ، سببا رئيسا من أسباب تعطل قوى الإبداع والنمو في الحضارة العربية الإسلامية . ويعد نهاية

النضال ضد الصليبيين دخلت المنطقة العربية في منحنى التدهور والأفول الذي أدّى بدوره إلى سقوط العالم العربي تحت السيادة العثمانية . وإذ كان العثمانيون قد حافظوا على العالم العربي من السقوط في براثن السيطرة الاستعمارية على مدى ثلاثة قرون على الأقل ؛ فإنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا لبث الروح في جسد الحضارة العربية الإسلامية المسجي . ثم انتهى هذا التوقف الحضاري إلى نهايته المحتومة التي أدت إلى حال الاستعمار والتبعية التي لا نزال نعانيها حتى اليوم . إذ إن أحدا لا يمكن أن يتجاهل علاقة ما جرى منذ عدة قرون بما يحكم اليوم علاقتنا بالغرب الأوروبي والأمريكي ، كما أن أحدا لا يستطيع أن يغض النظر عن حقيقة أن «الحملات الصليبية» ضد الشرق العربي كانت أول المشروعات الاستعمارية الأوروبية من ناحية ، وأنها كانت «السابقة» أو «التجربة» التي سبقت مرحلة الاستعمار الحديث من ناحية ثانية ؛ فضلا عن أنها كانت إلهاما للتجربة الصهيونية ذات الأهداف الاستيطانية من جهة ثالثة .

وهذا ، في تصوري ، ما يجعل «الحركة الصليبية» جديرة بالدراسة والتأمل .

أولى مشكلات البحث في تاريخ «الحركة الصليبية » تتمثل في المصطلح ومدلولاته المختلفة التي تؤدي بالضرورة إلى حال من الفوضى والارتباك ، لا سيما إذا كان المصطلح ذاته يحمل تناقضا بين دلالته اللغوية ، وحقيقته التاريخية . لقد ارتبط اسم هذه الحركة بالصليب بعد حوالي قرن ونصف قرن من دوران عجلة أحداثها . والناظر في ماجريات وقائعها يجد مزيجا من القسوة والوحشية والتدين العاطفي الذي يشوبه التعصب ، ويكتشف في ذلك كله تناقضا مع الصليب ، رمز الفداء والتضحية بالنفس في سبيل الآخرين ،[٢] ولم يكن الصليب أبدا رمزا للحرب والقتل والعدوان .

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الرجال الذين قاموا بالحملة الصليبية الأولى لم يستخدموا مصطلح « الحملة الصليبية » أو « الصليبيين » ، إذ لم يحدث سوى في

أواخر القرن الثاني عشر الميلادي أن ظهرت الكلمة اللاتينية (Crusesignati) ومعناها « الموسوم بالصليب » لكي تعبر عن الصليبيين ، لأنهم كانوا يخيطون صلبان القماش على ستراتهم .[٣] ولم يحدث حتى أوائل القرن الثالث عشر الميلادي أن كانت هناك كلمة لاتينية تعني « الحركة الصليبية » . وفي بداية الأمر كان من يشاركون في الحملة الصليبية يوصفون بأنهم « حجاج » (Preregrini) ، وغالبا ما استخدمت عدة تعبيرات ومصطلحات أخرى مثل عبارة (Peregrinotio) ومعناها « رحلة الحج » التي كانت شائعة تماما في الفترة الباكرة من تاريخ الحركة الصليبية . كذلك استخدمت كلمة (Expeditio) التي تعني « الحملة » ، وعبارة « الرحلة إلى الأرض المقدسة » (Iter in terramsanctam) ، واصطلاح « الحرب المقدسة » (Guerre Saint) — (Bellum Sacrum) ، كما استخدمت عبارات ومصطلحات مثل « الحملة العامة » (passgim general) أو « حملة الصليب » (expeditio curcis) ، أو «مشروع يسوع المسيح » (Negotium Jhesus Christi) . وفي وسعنا أن نسوق عشرات الأمثلة المستقاة من كتابات المؤرخين اللاتين الذين عاصروا الحركة الصليبية ، ولا سيما في أطوارها الأولى .[٤] بل إنه مما يلفت النظر حقا أن عناوين مؤلفاتهم جميعا خلت من ذكر كلمة « الصليبيين » ، أو « الحملة الصليبية » ؛ وإنما دارت حول « الحملة » ، و« حجاج بيت المقدس » ، و« الفرنج » . . . وما إلى ذلك .[٥]

ومن المهم أن نشير إلى أن الكلمة الإنجليزية (Grusade) والكلمة الألمانية (Kreuzzag) قد ابتكرتا في القرن الثامن عشر فقط ، وبعد أن كان البحث التاريخي في الحروب الصليبية قد مضى شوطا منذ بدأ توماس فوللر (Thomas Fuller) الإنجليزي في القرن السابع عشر أول دراسة باللغة الإنجليزية حول الحركة الصليبية في كتابه باللغة الإنجليزية القديمة واسمه (Historie of the Holy Warre) . والملاحظ أنه استخدم عبارة «الحرب المقدسة » أيضا .[٦]

وعلى الرغم من الفشل النهائي الذي منيت به الحركة الصليبية إلّا أن المثال الصليبي تحول بمرور الوقت ـ تحت تأثير وسائل الإعلام التي عملت في خدمة الأهداف الاستعمارية الأوروبية ـ إلى مثال برّاق يوحي بالشجاعة والتضحية بالنفس في سبيل المثل الأعلى . واستقر في الوجدان الشعبي الأوروبي (والأمريكي) أن « الحملة الصليبية ـ Crusade » لا بد من أن تكون بالضرورة حملة خيرة ، نبيلة القصد والهدف ، منزهة الغرض مثل : رعاية المرضى ، أو مساعدة المنكوبين ، أو جمع التبرعات . . . وما إلى ذلك . وربما يكون الموروث الشعبي المتداول حولها في « أغنيات الحروب الصليبية Les Chanson des Groisades »[٧] التي راجت في ذلك العصر ، واستمرت موجودة بعد ذلك تحكي قصة الحروب الصليبية شعرا وغناء للجماهير الأوروبية الجاهلة ، باعتبار ذلك بديلا من كتب التاريخ التي سجلت قصة الحروب الصليبية . نقول : إن هذا الموروث الشعبي الذي حملته الأغنيات الشعبية عن الحروب الصليبية ربما كان وراء هذه الصورة الأخّاذة التي ترتسم في أذهان عامة الناس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حين ترن في آذانهم عبارة « الحروب الصليبية » . فقد تخلّت الأغنيات/ الحكايات عن الحقيقة التاريخية لصالح التعويض النفسي والتفسير الشعبي لتلك الظاهرة التي كانت تمثل في حينها حلما من أحلام الفقراء .[٨]

ولعل هذا ما جعل مؤرخا مثل نورمان كانتور يقرر أن الحادث الوحيد الذي يعرفه الخريج العادي من الجامعات الأمريكية في العصور الوسطى هو الحملة الصليبية الأولى التي بدأت أحداثها سنة ١٠٩٥م ، والتي يرسم لها في ذهنه صورة براقة أخاذة .[٩] وهذا الموقف ينسحب على الفرد العادي أيضا في الغرب ، بل إننا كثيرا ما نرى قادة الرأي والساسة الغربيين يستخدمون مصطلح « الحملة الصليبية » بهذا المفهوم النبيل والخيّر والعادل .

بيد أن المؤرخين الماركسيين في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية لا

يشاطرون أبناء الغرب الأوروبي هذا الموقف من « الحروب الصليبية » ؛ فقد عانت بلاد البلقان من وحشية الصليبيين على نحو ما سنوضح في حديثنا عن الحملة الشعبية والحملة الأولى ، كما راحت الإمبراطورية البيزنطية وأملاكها ضحية الحملة الصليبية الرابعة في مطلع القرن الثالث عشر الميلادي ، وظلت هذه المناطق تئن تحت وطأة الصليبيين أكثر من نصف قرن من الزمان . ومن ناحية أخرى ، كان ماركس وانجلز ولينين يرون ـ ولهم كل الحق في ذلك ـ أن « الحملات الصليبية » كانت مشروعات استعمارية استيطانية تهدف إلى استعباد الشعوب تحت راية الصليب . وقد جسّد لينين هذه النظرية حين اعتبر الإجراءات التي اتخذت عشية الحرب العالمية في أيرلنده ضد العمال « حملة صليبية » ضد العمال وحقوقهم . وقد درج الماركسيون على تضمين مصطلح الصليبية « معنى مجازيا سلبيا في كل كتاباتهم .[١٠]

وفي الأدبيات العربية التي تناولت تاريخ الحركة الصليبية نجد مفارقة مدهشة . فعلى الرغم من أن المؤرخين المسلمين الذين عاصروا الهجوم الصليبي على المنطقة العربية وكتبوا عنه (مثل : ابن القلانسي ، وابن الأثير ، وابن العديم ، وابن واصل ، وابن شداد ، والعماد الأصفهاني ، والمقريزي ، والقلقشندي ، وابن تغري بردي ، وبدر الدين العيني . . . وغيرهم) لم يستخدموا أبدا مصطلحات مثل « الصليبيين » ، أو « الحملة الصليبية » ، أو « الحرب الصليبية » ، وإنما تكلموا عن الصليبيين بعبارات مثل « حركة الفرنج » ، كما وصفوهم على الدوام بكلمة « الفرنج » على الرغم من أن كثيرين من أولئك المؤرخين المسلمين كانوا يفرقون بين الألمان والإنجليز وغيرهم من شعوب أوروبا الغربية .

حقيقة أن المؤرخين المسلمين الأوائل ، مثل : « ابن القلانسي » ، « وابن الأثير » ، لم يدركوا أبعاد الحركة الصليبية ؛ لأنهم لم يروا غير إفرازاتها العسكرية والسياسية الباكرة على أرض الشرق العربي ، ولكن الجيل التالي من المؤرخين

المسلمين تحدثوا عن هذه الحركة بطريقة تدل على فهم أوضح وأشمل . ولعل هذا هو ما جعلهم لا يربطون بين « حركة الفرنج » والمسيحية والصليب على أي نحو . وربما يكون مؤرخو القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين (الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين) هم آخر من تناول « حركة الفرنج » بشكل أو بآخر ، لا سيما وأن الكيان الصليبي كان قد انتهى في العقد الأخير من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) .

وقد توقف البحث التاريخي في العالم العربي فترة طويلة بفعل التخلف والركود الثقافي اللذين أحاطا بكافة جوانب الحياة العربية حتى القرن التاسع عشر على أقل تقدير . وعندما بدأت من جديد محاولات النهوض الثقافي والفكري كان لا بد للرواد من أن يتأثروا برقيّ الفكر والثقافة والعلم في أوروبا . ولم تنج الدراسة التاريخية من تأثير الانبهار الذي جعل الكثير ممن تصدوا لكتابة التاريخ أتباعا لهذه المدرسة الأوروبية أو تلك . وفي خضم هذا الانبهار أيضا تمت ترجمة بعض المصطلحات ، واستعيرت تقسيمات التاريخ الأوروبية ، كما سادت الرؤية الاستشراقية . . الخ . بيد أن هذا الأمر لا يهمنا في هذا المقام سوى من حيث تأثيره في معالجة المؤرخين العرب لقصة الحروب الصليبية ، إذْ وقع أولئك الكتاب في شباك الترجمة عن الأوروبيين ؛ وبدأوا يستخدمون مصطلح « صليبي » ، « وحملة صليبية » ، و« حروب صليبية » في تناولهم للظاهرة التي درج أسلافهم على معالجتها تحت مصطلحات « الفرنج » ، « وحركة الفرنج » . ووجه الخطورة في هذا المصطلح عندما يستخدم في اللغة العربية أنه يوحي بأن الحركة كانت حركة دينية ترتبط بالصليب رمز المسيحية ، ولا تضعها في إطارها الصحيح باعتبارها مغامرة استيطانية متعصبة . ومن ناحية أخرى ، فإن استخدام هذا المصطلح يظلم المسيحيين الشرقيين الذين عانى قسم كبير منهم من وحشية الفرنج وعدوانهم .

وعلى الرغم من هذا كله فإننا لا نستطيع بسهولة التغاضي عن هذا

المصطلح الذي رسخ في الدراسات التاريخية العربية ، وأصبح له مدلول تاريخي لدى المتخصصين ، لسبب بسيط هو أنه لم تجر حتى الآن مناقشة جماعية لتحديد ماهية « الحركة الصليبية » من وجهة النظر العربية . ولا يزال المصطلح غامضا بالنسبة لعامة المثقفين في العالم العربي ، بحيث يستدعي إلى الذهن بعض الأحداث أو الشخصيات البطولية التي ارتبطت بهذه الأحداث ، وحسب .

وسوف نحاول ، في هذا الفصل ، تحديد الخطوط العامة لماهية « الحركة الصليبية » من خلال مناقشة الجذور التاريخية للفكرة الصليبية ، وتتبع تطورها التاريخي في العقلية والوجدان الأوروبيين بسماته الثقافية المعروفة في العصور الوسطى .

لقد كانت الأفكار التي تدور حول نهاية العالم بعد الألف الأولى من معاناة المسيح على الصليب ، والأفكار التي تتعلق بالعالم الآخر ، أحد ينابيع الفكرة الصليبية . فقد شاعت في أوروبا الغربية قرب نهاية القرن العاشر الميلادي وفي بداية القرن الحادي عشر الميلادي أفكار ، وحكايات ، وقصص ، وأساطير تتحدث عن قرب نهاية العالم مع اكتمال الألف الأولى بعد المسيح (حوالي سنة ١٠٣٣ ميلادية) . وقد ظهر في عدة أماكن في أوروبا الغربية بعض ظواهر فلكية وطبيعية اعتبرها الناس دليلا على اقتراب نهاية العالم . فقد حدثنا « رالف جلابير » الراهب الفرنسي عن ثورة بركان فيزوف في ايطاليا باعتبارها « نذيرا باقتراب القيامة ، وبأن زمن الهلاك وشيك يتهدد أرواح البشر » . كما تحدث عن مجاعة رهيبة « . . . استمرت خمس سنوات في شتى أنحاء العالم الروماني ، بحيث لم ينج إقليم واحد من المجاعة ونقص الخبز ، ومات كثيرون بسبب الجوع . . . . » . وقال إن الأوروبيين اضطروا إلى أكل الحيوانات والزواحف القذرة ، كما أكلوا لحوم البشر .[١١] كما تداول الناس في غرب أوروبا كثيرا من القصص والحكايات المشابهة وفسروها التفسير نفسه . لقد كان مفهوم الأوروبيين آنذاك مثقلا بالعناصر الغيبية . إذ كانت العقيدة الكاثوليكية عشية

الحروب الصليبية لا تزال بعيدة عن تحديد إطارها بشكل متكامل ، ولم يكن الأساقفة والقساوسة ، غالبا ، يصلحون لوظائفهم ؛ سواء من حيث مستواهم الفكري ، أو من حيث سلوكهم وأخلاقهم ، كما أن الغرب الأوروبي ظل حتى ذلك الحين ريفي الطابع ، وكان الدين بالنسبة لسكانه (وهم أغلبية سكان أوروبا آنذاك) مزيجا من الخرافة ، وطقوس عبادة الطبيعة ، وبعض تعاليم المسيحية .(١٢)

وفي ظل هذا الجو النفسي والفكري الذي ساد أوروبا الكاثوليكية في القرن الحادي عشر الميلادي ، كان طبيعيا أن تردّ الظواهر الطبيعية إلى قوى غيبية من ناحية ، وأن يتم ربطها باقتراب نهاية العالم والأفكار الألفية والأخروية من جهة أخرى . فقد كثر الحديث عن السماء التي تمطر نجوما هنا أو هناك ، وراجت حكايات عن الأنوار الشمالية المبهرة ، والشهب الملتهبة في السماء ، كما شاعت أخبار الأطفال الذين يولدون بأربع أيدٍ أو مثلها من الأرجل ، وقصص عن أطفال تكلموا عقب ولادتهم . وتناقل القرويون ، وغيرهم ، حكايات عن مدينة القدس وهي تتجلى في السماء متلألئة أمام عيون الرعاة المبهورين ، وذلك القس الذي رأى سيفا معلقا في السماء تحمله الريح ، والقس الآخر الذي رأى في صفحة السماء ، وفي وضح النهار ، معركة بين فارسين ينتصر أحدهما على الآخر بعد أن يضربه بسيف كبير(١٣) . . . وحكايات كثيرة صدقها البسطاء ، وحاول المتعلمون أن يفسروها في ضوء ما اعتبروه علامة على قرب نهاية العالم .

لقد كان الناس الذين سيطرت على وجدانهم آنذاك المشاعر الألفية والأخروية توّاقين لضمان الخلاص . وقد تحولت مشاعرهم هذه إلى التأكيد على ضرورة الرحلة إلى بيت المقدس (Iter Hyerosolimitanum) وقد انعكس ذلك في زيادة عدد الرحلات التي قام بها الحجاج من غرب أوروبا صوب القدس في السنوات القليلة التي سبقت وتلت الألف الأولى بعد ميلاد المسيح . ولا يمكن

لمن يقرأ أدبيات القرن الحادي عشر الميلادي أن يخطىء تلك النغمة الألفية والأخروية التي كانت بمثابة الإيقاع الدال في الفكر والمشاعر السائدة آنذاك .

ومما يلفت النظر حقا أن هذه الرؤى والأحلام المقدسة والأخبار الإعجازية قد تضاءلت أخبارها بعد أن دارت عجلة الحروب الصليبية بالفعل . إذ شاعت تلك الأخبار والحكايات قبل رحيل الحملة الصليبية الأولى ، وأثناءها . وطالما كانت الظروف والأحوال مواتية للصليبيين لا نجد في مؤرخات اللاتين الذين كانوا ضمن شهود الحملة إلا القليل من هذه الأخبار . فإذا تأزمت الأمور وضاقت السبل بالصليبيين ظهرت أخبار المعجزات والخوارق والأحلام الدينية في الوقت المناسب ، على نحو ما حدث أثناء حصار أنطاكية المزدوج سنة ١٠٩٨م .[١٤] ومن المثير حقا أن من تنسب إليهم تلك الأحلام الدينية والرؤى المقدسة كانوا دائما من الفقراء .

وفيما بين سنة ١٠٩٦ م وسنة ١٠٩٨ م لا نجد في المصادر اللاتينية سوى أخبار قليلة عن هذه الرؤى والأحلام . بيد أن النظرة الأخروية صاحبت الحملة الصليبية منذ بدايتها ، لا سيما عندما كان الفقراء يتصورون أنهم المقصودون بهذه الدعوة . فقد تبلورت فيهم الأفكار الألفية والأخروية ، فساروا صوب القدس دون انتظار الأمراء وفرسانهم الذين كانت تعوزهم فسحة من الوقت لتمويل الحملة . وكانت أخبار الإشارات المقدسة مثل : هجوم الجراد بشكل وبائي ، والنجوم التي أمطرتها السماء ، وغيرها من الأخبار التي تداولها الناس آنذاك ، ترتبط بما جاء في سفر الرؤيا ،[١٥] وكانت تدور على ألسنة البسطاء والمتعلمين في غرب أوروبا الكاثوليكية باعتبارها حقائق .

ويخبرنا « بلدريك الدوللي »[١٦] ، (Baldric de Dol) أن هذا الجو الذي ارتبط بسفر الرؤيا لم يكن نتيجة الدعوة الرسمية التي وجهتها البابوية إلى الفرسان الإقطاعيين للمشاركة في الحملة الصليبية ، وإنما كان نتيجة استجابة

الفقراء السريعة التي نجمت عن معاناتهم بسبب تدهور المحاصيل في السنوات القليلة التي سبقت خطبة البابا أربان الثاني . إذ كان من السهل عليهم أن يرحلوا عن بلادهم بحثا عن خلاصين : دنيوي وأخروي ، وبحثا عن سبيل يوصلهم إلى مستقبل أفضل ؛ وهو مستقبل حملته الجموع الجاهلة بأحلام أخروية غامضة . ولاشك في أن أغلبية أولئك الفقراء كانوا يؤمنون بأنهم المختارون .

ولأنهم كانوا يؤمنون بهذا ، لم يترددوا في الضغط على قادة الحملة الصليبية الأولى (كما سنوضح في الفصل الثالث من هذه الدراسة) . ومن ناحية أخرى ، فإن زعماء مثل ريمون دي سانجيل قد استثمروا هذه المشاعر الألفية والأخروية التي سادت بين عامة الصليبيين لحسابهم ، على نحو ما فعل هذا الأمير الصليبي في قصة اكتشاف « الحربة المقدسة » ، كما أوضحنا .

بيد أنه ينبغي علينا ألا نبالغ في قيمة الأفكار الألفية والأخروية . ويأتينا الدليل من الحوليات والمؤرخات اللاتينية التي ساهم كتابها أنفسهم في صياغة الأيديولوجية الصليبية ، فقد كتب أولئك المؤرخون جميعا بعد نهاية أحداث الحملة الصليبية الأولى ونجاحها ، وهو ما يعني أنهم كانوا يتوخون أن يصوغوا نموذجا مثاليا يكون عامل جذب دائم في حالة الدعوة إلى حملة صليبية جديدة على غرار الحملة الأولى ،[١٧] ولم يكن الذين ساهموا في الحملة الصليبية الأولى يعرفون أنها « الأولى » ، أي ستتبعها حملات أخرى . إذ لم يكونوا واثقين من نجاحها بحيث تتبعها حملات أخرى . ولكنها عندما نجحت أخذ المؤرخون يكتبون قصتها بعد توقف الأحداث ، فصاغوا نموذجا مثاليا لها .

وعلى الرغم من أن هذه الأفكار والتوقعات التي دارت حول اكتمال الألف الأولى في التقويم المسيحي ، وما أفرزته من أخبار المعجزات والخوارق والأحلام المقدسة كانت من روافد الأيديولوجية التي صاغت الحملة الصليبية ، إلا أنها في التحليل الأخير لم تكن عامل الحسم في الوصول إلى صيغة الحملة

الصليبية ، وإنما كان الفضل في ذلك راجعا إلى تسليح الحج المسيحي من ناحية ، وفكرة المكافأة التي ينالها الصليبي من ناحية أخرى . وقد تمثلت المكافأة في مفهوم الغفران الصليبي الذي تطور ليصل إلى صكوك الغفران التي ثار ضدها مارتن لوثر بعد قرون قليلة .

والحج المسيحي إلى بيت المقدس وفلسطين ممارسة دينية مسيحية نمت نموا شبه عضوي منذ بداية الوجود التاريخي للمسيحية . فعلى الرغم من أن الحج ليس فريضة دينية على المسيحية مثلما هو الحال في الإسلام إلا أن الجذب العاطفي نحو الأرض التي شهدت قصة المسيح ، ومولد المسيحية ، ظل يشد الناس من أتباع هذا الدين بشكل متصاعد مع مرور الزمن .

ففي أيام المسيحية الأولى كانت رحلات الحج المسيحية إلى فلسطين نادرة ، إذ إن السلطات الرومانية لم تكن تشجع الحج إلى هناك . فقد كانت القدس نفسها قد دمرت على يد القائد الروماني تيتوس Titus منذ حوادث سنة ٧٠ م ، وبقيت أطلالا تنعي من بناها حتى أعاد الامبراطور الروماني هادريان بناءها وأقام بها معبدا للربة فينوس (Venus Capitolina) . وما أن جاء القرن الثالث بعد الميلاد حتى كان الكهف الذي شهد مولد المسيح في « بيت لحم » قد صار معروفا للمسيحيين . وبدأ المسيحيون بزيارة الأماكن المقدسة للصلاة ونيل البركة . ثم زادت حركة الحج المسيحية إلى فلسطين بعد انتصار المسيحية بعد أن اعترف بها الإمبراطور قسطنطين الكبير وشريكه ليكينيوس سنة ٣١٣ م . ثم رحلت الإمبراطورة هلينا (Helena) ، أم قسطنطين ، إلى فلسطين حيث قيل إنها اكتشفت خشبة الصليب الأعظم ، وبنى قسطنطين كنيسة الضريح المقدس .[١٨] ونتيجة لهذا تزايدت رحلات الحج ، ففي سنة ٣٣٣ م قام رجل من بوردو في فرنسا برحلة حج إلى فلسطين وسجل لنا وصفا لهذه الرحلة .[١٩] وبعد ذلك بوقت غير طويل ، قامت امرأة نبيلة من بلاد الغال (فرنسا) بزيارة الأرض المقدسة .[٢٠] وقرب نهاية القرن الرابع الميلادي سافر واحد من كبار

آباء الكنيسة الكاثوليكية هو القديس جيروم إلى فلسطين ، وهناك لحقت به مجموعة من سيدات ايطاليا الموسرات ممن كن من أتباعه في ايطاليا . وفي صومعته ببيت لحم كان يستقبل أعدادا متزايدة من المسيحيين الذين جاءوا يسدون إليه واجب الاحترام بعد زيارتهم للأماكن المسيحية المقدسة .(٢١)

هكذا كان المسيحيون ، منذ وقت مبكر ، يزورون القدس وفلسطين لأنهم يريدون أن« . . . يقتفوا آثار خطوات المسيح وحوارييه ، وخطوات الأنبياء . . . » ويقول القديس باولينوس St. Paulinus of Nola : إن سبب الحج إلى فلسطين كان « . . . . الرغبة في رؤية الأماكن التي تجسد فيها المسيح ولمسها ، وديننا يحفزنا إلى رؤية الأماكن التي جاء المسيح إليها . . . »(٢٢) لقد كان المسيحيون يحجون إلى الأراضي المقدسة لاستعادة أفضل ذكريات العهد القديم والعهد الجديد ، إذ كانوا يحجون إلى القدس وإلى طريق الأنبياء في بداية الأمر . ثم ما لبث الحجاج أن تحولوا إلى الضريح المقدس الذي صار محورا لحركة الحج المسيحي .(٢٣) وتخبرنا نصوص كثيرة كتبها حجاج أوروبيون قبل عصر الحروب الصليبية أن بعض الحجاج كانوا يحرصون على الأكل في كهف أكل فيه المسيح مع حوارييه(٢٤) ، كما كان بعضهم يستحمون في مياه نهر الأردن التي تم فيها تعميد المسيح .(٢٥)

وقد قامت الأديرة ونزل الضيافة باستقبال أعداد الحجاج المتزايدة . ولم يجف نهر الحجيج بين غرب أوروبا وفلسطين أبدا ، حتى بعد الفتح الإسلامي لهذه البلاد في القرن السابع الميلادي . ولأن الحج إلى بيت الله الحرام من الفروض الأساسية «لمن استطاع إليه سبيلا»(٢٦) من المسلمين . ولهذا السبب تعاطف الحكام المسلمون تجاه رحلات المسيحيين الأوروبيين الذين أرادوا الحج إلى القدس . وثمة وثيقة هامة تقوم دليلا على مدى تسامح المسلمين مع الحجاج الأوروبيين ، كتبت حوالي سنة ٨٠٨ ميلادية ، بها أسماء القساوسة والشمامسة والرهبان في كنائس القدس وأديرتها .(٢٧)

ومن ناحية أخرى لعبت تجارة « الذخائر المقدسة » دوراً هاما في إثارة الاهتمام بالأرض المقدسة في الغرب الأوروبي .[٢٨] « والذخائر المقدسة » بالنسبة للمسيحيين هي رفات القديسين ، وملابسهم ، وأدواتهم الشخصية ، وما إلى ذلك . وقد استقر في أذهان الناس في الغرب الأوروبي آنذاك ، بكل ما ميزه من تدين عاطفي مشوب بالخرافات والخزعبلات ، أن الحاج الذي يجلب معه شيئا من هذه « الذخائر المقدسة » يكتسب مجدا ومكانة في عيون أهل بلده . فقد كانت تلك الأشياء توضع في الكنائس لكي تزينها . وبطبيعة الحال كانت هناك مواد كثيرة مزيفة في تلك التجارة التي راجت في الغرب الأوروبي برواج الحج إلى فلسطين . وقد نسجت قصص خيالية كثيرة حول الرحلات والذخائر المقدسة مما زاد في تأجج الجو النفسي المشبع بالأفكار الألفية والأخروية منذ بداية القرن الحادي عشر الميلادي ، أو قبله بسنوات قليلة .

بيد أن التطور التاريخي في المفاهيم التي جعلت الحج وسيلة من وسائل التوبة والتكفير عن الذنب كان هو الأكثر أهمية من تطور حركة الحج نفسها . ومن المهم أن نلاحظ أنه بينما تضاءلت قيمة الأفكار الألفية والأخروية في تحريك الحملات الصليبية التالية كان « الغفران الصليبي » يزداد أهمية في تعبئة الناس في غرب أوروبا لكي يشاركوا في الحرب ضد المسلمين .

ويجب النظر إلى الغفران الصليبي باعتباره تطورا لنظام الكنيسة الباكر للتكفير عن الذنوب التي يرتكبها الفرد الكاثوليكي . وقد قام هذا النظام على أساس من مراحل ثلاث : الاعتراف ، والرضاء ، والمصالحة (أي العودة إلى الجماعة المسيحية) ، وكانت مرحلة الرضاء هي التي تمحو الخطيئة وتجعل المصالحة ممكنة . كما أن المبدأ الذي تم العمل به آنذاك كان يقضي بأن تكون التوبة ، أو العمل الذي يكفر به الفرد الكاثوليكي عن ذنبه مساويا لهذا الذنب .[٢٩] ثم تطورت المفاهيم الكنسية حول هذا الموضوع بحيث صار على المذنب أن يقوم بأعمال قاسية تستغرق وقتا طويلا للتكفير عن ذنبه . وتم وضع

قوائم بالأعمال التي يكفّر بها المذنبون عن خطاياهم ، وكان الحج ، إلى أحد المزارات المقدسة في المسيحية ، واحدا من أهم هذه الأعمال التكفيرية . ولم تصبح فكرة الغفران فعالة حقا إلا بعد أن ارتبطت بفكرة الحج إلى القدس . وكانت الرحلة إلى القدس تحتل مكانة خاصة كما كانت لها قيمتها السامية بين رحلات الحج المسيحية الأخرى .

حقيقة أن القدس كانت ذات جاذبية طاغية بالنسبة للحجاج المسيحيين بسبب ارتباطها بقصة المسيح وقصص العهد القديم ، فضلا عن طول الرحلة وصعوبتها ، ولكن رحلة الحج التكفيرية لم تكن قاصرة على القدس .[٣٠] ويبدو أن أهم حافز إلى الحج إلى القدس كان هو السعي إلى الكمال ، وهو أمر يمكن السعي وراءه بالذهاب إلى الأماكن « التي شهدت أعمال الرب العظيمة وعبادته هناك » ، ومن ثم كان الحاج الكاثوليكي يتوقع أن يكرس نفسه للرب من جديد ، وأن يبدأ حياة جديدة خالية من الذنوب والخطايا ، كما كانت هذه الرحلة بداية لحياة النسك والزهد لكثيرين من الناس .[٣١]

فقد تم هذا النمط من الحج التكفيري ، أو « حج التوبة » ، ليكون عقوبة كنسية على الجرائم الكبرى بعد أن عجزت الكنيسة الكاثوليكية عن التصدي لتيار الحج العاطفي الذي ظل يجذب الناس في غرب أوروبا صوب الأرض التي شهدت قصة المسيح . وكان الحج بقصد التكفير عن الذنوب والجرائم يوجه إلى جميع المراكز المسيحية الكبرى مثل : روما حيث قبر القديس بطرس ، ومزار القديس ميخائيل في مونت جورجانو (San Michele at Monte Gorgano) ، والقديس جون في كومبوستيلا في إسبانيا (Santiago di Compostella) والقدس ، وبيت لحم في فلسطين .

وكانت رحلة التوبة التي يقوم بها الحاج تصل في بعض الأحيان إلى سبع سنوات كاملة ، وأول مثال من هذا النوع حدثتنا عنه المصادر بوضوح كان في

القرن التاسع الميلادي ، إذ ارتكب ثلاثة إخوة من جنوب ايطاليا جريمة قتلوا فيها عمهم القسيس . وكان الحكم الذي فرضته الكنيسة عليهم ، تكفيرا عن جريمتهم ، أن يكبلوا أنفسهم بالسلاسل الحديدية ، ويدورون حول الأماكن المقدسة « في التراب والغبار حتى يحين الوقت الذي يقبل فيه الرب توبتهم » .(٣٢) وكان القرن العاشر الميلادي بداية عصر الحج الكبير ، بسبب رسوخ مفاهيم التوبة والغفران من ناحية ، واستقرار الأوضاع في حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى ، فضلا عن قيام العلاقات التجارية بين المدن التجارية الايطالية والإمبراطورية البيزنطية ومصر والشام ، وما فرضته من ضرورات السلام والهدوء . وكان بوسع الحجاج الأوروبيين أن ينتقلوا في أرجاء فلسطين بحرية ، لأن السلطات الإسلامية (سواء من العباسيين أو الأخشيديين أو الفاطميين) كانت ترحب بهم .(٣٣)

وإذ أرست الكنيسة الكاثوليكية الاعتقاد بأن رحلات الحج هي طريق الخلاص تزايد إقبال الناس على المشاركة فيها منذ القرن العاشر الميلادي فصاعدا . وقد قام عدد من كبار القوم ، رجالا ونساء ، بعدة رحلات إلى الأراضي المقدسة(٣٤) على الرغم من صعوبة السفر ، ووعورة الطرق وأخطارها آنذاك ، وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن الناس قد ربطوا بين الحج إلى الأرض المقدسة والأمل في الغفران .

ومن ناحية أخرى كانت للحج المسيحي بقصد التوبة قيمته العملية من الناحية الاجتماعية ، إذ كان يرغم المجرمين وأصحاب الذنوب على الابتعاد عن المجتمع عدة شهور ، أو عدة سنوات (قد تصل إلى سبع سنوات) ، فإذا نجوا من مخاطر الطريق وعادوا سالمين فإنهم لابد من أن يحرصوا على وضعهم المتميز الذي حققته رحلة الحج وشهرتهم الطيبة بالتقوى والصلاح .(٣٥) وقد ذهب رجال من أصحاب المزاج العنيف مثل « فولك نيرا Nerra الرهيب» إلى فلسطين سنة ١٠٠٢ م ، وزارها مرتين بعد ذلك تكفيرا عن ذنبه ، كما زارها

روبرت الشيطان كونت نورماندي بقصد التوبة .[٣٦] لقد اضطرت الكنيسة الكاثوليكية إلى منح غفران جزئي لقاء رحلة الحج إلى القدس . وفي عز ازدهار الحركة الصليبية كانت الكنيسة تمنح غفرانا غير محدود للصليبيين في مقابل الغفران الجزئي الذي كانت تمنحه للحجاج غير المقاتلين .

ولم يكن من الممكن أن يتسع نطاق رحلات الحج التكفيرية سوى بوجود تسهيلات مناسبة في الطرق التي يسلكها الحجاج . وقد وفرت الأديرة الكلونية[٣٧] شبكة اتصالات واسعة ، كما استخدمت قدرتها التنظيمية الفائقة في ترتيب التسهيلات للحجاج الذاهبين إلى فلسطين . وقد تبرع أثرياء التجار الايطاليين ، والأوروبيين الأغنياء ، بالإنفاق على دور الضيافة والمنازل التي كرست للحجاج القادمين من بلدان غرب أوروبا . وفي كل عام كانت أوروبا تشهد قدوم عدد من الرهبان المقيمين في القدس لجمع التبرعات من الأثرياء ، لتوفير التمويل لهذه المنازل ودور الضيافة .

وفي القرن الحادي عشر الميلادي كان قد استقر في ضمير الناس في غرب أوروبا أن رحلة الحج تتويج لحياة المرء يتمنى المتدينون أن تكون هي الخاتمة المناسبة لرحلتهم في الحياة الدنيا . وقد أمدنا رالف جلابير ، الذي كان هو نفسه راهبا من الكلونيين ، بنص يجسد هذه الرؤية ، إذ يقول : « . . . في الوقت نفسه بدأت أعداد تفوق الحصر تتوجه إلى ضريح المخلص في القدس من شتى بقاع الدنيا ، وبأعداد أكبر مما كان يتوقعه أي إنسان . ولم يكن الذاهبون من العامة وأبناء الطبقة الوسطى فقط ، بل ذهب إلى هناك كثيرون من الملوك العظام والكونتات والنبلاء . وأخيرا ـ هذا شيء لم يحدث قبل ذلك ـ انطلق بعض الفقراء وكان العديدون يتمنون الموت هناك ، بدلا من العودة إلى الوطن . . . » .[٣٨]

وفي القرن الحادي عشر الميلادي كثرت رحلات الحج التكفيرية من غرب أوروبا إلى القدس ، فقد كانت الكنيسة تفرض على المذنبين ، ومن أضروا

بمصالح الكنيسة ، ومن ينتهكون « سلام الرب » ، رحلة حج إلى فلسطين تكفيرا عن ذنوبهم . وقد تزايد عدد الحجاج التائبين في هذا القرن بحيث صار الحج من أهم روافد الفكرة الصليبية . وطوال القرن الحادي عشر الميلادي ، وحتى العقدين الأخيرين منه كان تيار الحج لا يزال يصب باتجاه الشرق . وفي بعض الأحيان كانت مجموعات الحجاج تصل إلى عدة آلاف من كل عمر وكل طبقة ،(٣٩) وكل منهم على استعداد ليقضي سنة أو أكثر في هذه الرحلة . ومن الواضح أنه منذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادي بدأت المصاعب تزداد أمام رحلات الحج الكاثوليكية إلى فلسطين . وكان من أسباب ذلك الغزو السلجوقي الذي وضع القدس تحت سيادة الأتراك السلاجقة في سنة ٤٦٣ هجرية/ ١٠٧١ ميلادية عندما نجح القائد السلجوقي أتسيز ، العامل في خدمة السلطان ملك شاه ، أن يستولى على الرملة وطبرية وبيت المقدس ،(٤٠) ويعيدها إلى السيادة الإسلامية للخلافة العباسية بعد أن كانت تحت الحكم الفاطمي منذ دخولهم بلاد الشام في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) . وقد استردها الفاطميون بعد خمس سنوات ولكن أتسيز طردهم منها بعد حصار عدة شهور ومذبحة رهيبة .

ويبدو أن المشكلات الأمنية الناجمة عن توغل السلاجقة في بلاد الشام في ذلك الحين قد تركت آثارها السلبية على الحجاج الكاثوليك المسافرين عبر الأناضول . بيد أن الجماعات الكبيرة من الحجاج المسلحين كانت أيضا من أسباب المتاعب التي لاقوها آنذاك . فقد أقلقت السلطات الإسلامية المشاكل التي كانوا يثيرونها اعتقادا منهم بأنهم كلما تعرضوا لمزيد من الأذى والمتاعب كانت رحلتهم أكثر نجاحا .(٤١) وفي رأي البعض أنه ربما كان المسلمون يفيدون تجاريا من ازدهار الحج المسيحي إلى البلاد المقدسة . ولكن الدخل الذي كانت السلطات الإسلامية تحصله من الحجاج الكاثوليك كان تافها بالقياس إلى موارد المسلمين الهائلة آنذاك ، ولا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن التقشف كان أحد المثل العليا التي يسير الحجاج على هديها تشبها بالحواريين .

وثمة أسباب قوية تدفعنا إلى الظن بأن الحج إلى بيت المقدس ، في الفترة السابقة على عصر الحروب الصليبية ، كان يحظى بتقدير كبير في مجتمعات أوروبا الغربية . وفي رأينا أن الحملة الصليبية كانت التطور المنطقي للحج المسيحي إلى فلسطين ، إذ لم تكن فكرة الحملة الصليبية لتطرأ على بال أحد لو لم تكن رحلات الحج الكاثوليكية قد استمرت منذ فترة باكرة وحتى أخريات القرن الحادي عشر الميلادي . ذلك أن تيار الحج المستمر كان لابد من أن يؤدي بالضرورة إلى فكرة أن الأرض التي شهدت قصة المسيح ، وفيها ضريحه ، لابد من أن تكون تحت سيطرة أتباعه . ولم يكن السبب هو الرغبة في حل المشكلات والصعوبات العملية التي كانت تواجه الحجاج الكاثوليك ، ولكن لأن أوروبا التي بدأت تشعر بقوتها رفضت بقاء أرض المسيح بأيدي المسلمين الذين صورتهم الدعاية الكنسية في صورة الكفار المتوحشين .(٤٢) وكانت الفكرة التي ملكت عقول أبناء الغرب الأوروبي في أخريات القرن الحادي عشر الميلادي ، هي فكرة تخليص الأرض المقدسة من المسلمين . وقد أدّى هذا بالضرورة إلى بروز أهمية القيام بحملة حج مسلحة (وهي الحملة الصليبية) لتحقيق هذا الهدف .

ومن الأمور ذات الدلالة أن المعاصرين لم يفرقوا أبدا بين الحج والحملة الصليبية على نحو ما تكشف روايات المؤرخين اللاتين ، إذ كان الخط الفاصل بينهما رقيقا للغاية .

لقد كانت الفكرة الحاسمة في كليرمون سنة ١٠٩٥م هي عسكرة الحج ، وإضفاء طابع القداسة على هذه الممارسة في الوقت نفسه . وكان الصليبي في حقيقته حاجا من طراز خاص ، إذْ كان حاجا يتمتع بامتياز حمل السلاح . حقيقة أنه كان أعلى درجة من الحاج المسالم ، بيد أن الاختلاف بين الصليبي والحاج كان اختلافا في الدرجة فقط ولم يكن اختلافا في الجوهر . وكانت تلك

هي رؤية المعاصرين أيضا . فقد كان السيف الذي يحمله الصليبي مباركا من الكنيسة باعتباره جنديا في جيش المسيح ، كما كانت سائر مهمات الحاج التقليدية تحظى بمباركة الكنيسة . وقد يبدو هذا الأمر أكثر وضوحا إذا عرفنا أن زعماء الحملة الصليبية الثالثة ، وهم فردريك بربروسا ملك ألمانيا ، وريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا ، وفيليب أوغسطس ملك فرنسا ، قد تلقوا مهمات الحجاج التقليدية وهي العصا والتصريح (Staff and scrip) عندما انطلقوا في سبيلهم لقتال صلاح الدين الأيوبي .(٤٣)

حقيقة أن كلمة « جندي المسيح » صارت في القرن الثاني عشر الميلادي تعني « صليبي » على حين توارت كلمة « حاج » ، التي استخدمها المؤرخون الذين عاصروا الحملة الأولى ، رويدا رويدا . وهنا ينبغي أن نتذكر أن المؤرخ المجهول قال على سبيل المثال وهو يتحدث عن أهل مقدونيا : « لم يصدقوا أننا حجاج ، ولكنهم ظنوا أننا جئنا لنهب أرضهم وقتلهم » .(٤٤)

هكذا اختلطت فكرة الحج بفكرة الحملة الصليبية ، وأصبحت كل منهما تعني الأخرى في بداية الحركة الصليبية ، ثم توارت فكرة الحج في الخلفية ، على حين صارت فكرة الحملة الصليبية تعني « جندي الرب » . ولكن أهم عناصر هذه الحملة المقدسة يتمثل في مفهوم الغفران الذي كان هو العنصر الأهم في عيون العامة ، لا سيما بعد أن ارتبط بالحج الجماعي الذي تقوم به أعداد كبيرة ، وبعد أن صار مركز الدعوة إلى الحملة الصليبية في خطبة أربان الثاني في كليرمون .

حقيقة أن الغفران الذي منحه البابا في كليرمون لم يكن غفرانا كاملا ؛ ولكن الناس فهموا أنه غفران كامل . ففي رواية فوشيه الشارتري عن خطبة البابا يقول : « إنني أخاطب الحاضرين ، وأعلن لأولئك الغائبين ، فضلا عن أن المسيح يأمر بهذا ، أنه سوف يتم غفران ذنوب كل أولئك الذاهبين إلى هناك إذا

ما انتهت حياتهم بأغلالها الدنيوية سواء في مسيرتهم على الأرض ، أو أثناء عبورهم البحر ، أو في خضم قتالهم ضد الوثنيين . وهذا الغفران أمنحه لكل من يذهب بمقتضى السلطة التي أعطاني الرب إياها . . . » .[٤٥] فقد ذهبت الدعاية الصليبية الشعبية إلى آفاق أبعد من ذلك ، والواضح أن حقيقة ما قيل في كليرمون قد توارى في الخلفية بسبب الدعاية الصليبية النزقة .

وليست هناك طريقة لتفسير نجاح الدعاية للحملة الصليبية الأولى في عامي ١٠٩٥م و١٠٩٦م ، سوى البحث في تحول مفهوم الغفران الصليبي إلى غفران كامل من الذنوب على يد الدعاة الذين روجوا للمرسوم الصادر في كليرمون وقدموا له تفسيرات تتعدى حدوده . وبعبارة أخرى كان الغفران استجابة لحاجة الناس التواقين إلى الخلاص من ناحية ، ومتطلبات الحركة الصليبية نفسها من ناحية أخرى . وتبدو هذه الحقيقة واضحة من خلال النقد المرير الذي صبه علماء اللاهوت الكاثوليك على الغفران الصليبي منذ حوالي سنة ١١٣٠م . وكان بطرس أبيلار (Peter Abelart) (١٠٧٩م - ١١٤٢م) هو أول من دخل هذا المجال .[٤٦]

ويبدو أنه مع بداية الحركة الصليبية كانت المسألة قد خرجت تماما من أيدي رجال الكنيسة ، فقد تجاهل الناس خطط البابوية في تنظيم الحملة الصليبية كما ضاعت هذه الخطط في موجات الأحداث المتلاحقة . وهذا هو نفس ما حدث بالنسبة لمفهوم الغفران الذي تطور بشكل تلقائي بفضل تداعيات الأحداث . وقد اضطر البابوات للتخلي عن صيغة الغفران الجزئي الذي تحدث عنه البابا في خطبته بكليرمون ، وفي خطاباته إلى أتباعه عندما تحدث عن « إسقاط التوبة » ، أو « حذف الكفارة - remissio pecctorum » ،[٤٧] وتبنوا التفسير الشعبي للغفران . وقد بدأ هذا الموقف منذ عهد البابا اجينيوس الثالث (Eugenius III) في إعلانه الغفران المرتبط بالحملة الثانية (١١٤٥ -

١١٤٩م) .[٤٨] وقد أدّى هذا الموقف الجديد إلى غفران الخطايا والإعفاء من التوبة والتكفير .

وهناك بابوات حاولوا إعادة لزمن إلى الوراء وإلغاء النص الخاص بغفران الذنوب والاكتفاء بإعفاء الصليبي من التوبة أو التكفير مقابل اشتراكه في الحملة الصليبية ، ولكن محاولات البابا جريجوري الثامن[٤٩] باءت بالفشل ، ووصلت مسألة الغفران إلى ذروتها في مجمع اللاتيران الرابع سنة ١٢١٥م . ومنذ ذلك الحين فصاعدا كانت فكرة الغفران تشكل أساس النظرة البابوية للحملة الصليبية . وقد نال كل الناس الذين ساهموا بأنفسهم ، أو بأموالهم ، في أي حملة صليبية ، وعدا بغفران كل ذنوبهم وخطاياهم التي اعترفوا بها .[٥٠]

لقد تجسد مفهوم الغفران الصليبي واضحا جليا في دعائيات الحركة الصليبية بعد ذلك . ففي خضم نشاطه المحموم للدعاية للحملة الصليبية الثانية (التي جاءت رد فعل لاستيلاء المسلمين بقيادة عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود على إمارة الرها الصليبية) قام برنار مقدم دير كليرفو (St. Bernard de Clairvaux) بحثّ أبناء الغرب الأوروبي على الذهاب في الحملة الصليبية .[٥١] وكان ذلك بتفويض من البابا اجينيوس الثالث . وقد ذكر برنار في واحدة من خطبه الدعائية لهذه الحملة : « أيها الجندي الباسل ، يا رجل الحرب ، الآن لديك قضية تجعلك تقاتل دون أن يحيق الخطر بروحك ؛ قضية ، النصر فيها مجيد ، والموت في سبيلها مكسب . أم تراك رجل أعمال ناجح يدرك مكاسب هذه الدنيا بسرعة ؟ فتأذا كنت كذلك فإن باستطاعتي أن أقدم لك صفقة محترمة ، فلا تجعل هذه الفرصة تفوتك . خذ شارة الصليب ، وفي الحال ستنال الغفران على كل خطاياك التي اعترفت بها بقلب نادم . ولن يكلفك كثيرا أن تشتري مكافأة السماء إذا ارتديت شارة الصليب في تواضع » .[٥٢] وليس هناك وضوح أكثر من هذا في حقيقة أن الاشتراك في الحملة الصليبية صار ثمنا للحصول على الغفران الصليبي .

وقد عكس الأدب الأوروبي في تلك الفترة مفهوم الغفران الصليبي على النحو الذي استقر في الوجدان الشعبي واستجابت له البابوية في المرسوم الذي أصدره البابا اجينيوس الثالث في ديسمبر ١١٤٥م ،[٥٣] ففي أغنية صليبية يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر الميلادي ضمن المجموعة المعروفة باسم (Carmina Burana) نجد النغمة نفسها عن الغفران الشامل لقاء أخذ شارة الصليب :[٥٤]

التاجر الحاذق سيكون هناك
ذلك الذي يريد شراء الحياة
والأخير سيكون الأول
والأول أخيرا
والاجتماع مختلف
لكن طريقة الدفع (remuneratio) ستكون واحدة
لأن كل العاملين (أي الصليبيين)
سينالون ثمنا هو الحياة

وتقول قصيدة أخرى من القرن نفسه ، ضمن المجموعة المعروفة باسم أغنيات الحروب الصليبية :[٥٥]

لقد سمعت مثلا سائرا يقول :
« التاجر العاقل ينفق المال من حافظته
« وصاحب القلب الطائش
« هو الذي يرى الحسن فيختار القبيح » ،
هل تعرفون بما وعد الرب
أولئك الذين سيأخذون صليبه ؟
إنه لثواب حسن بالتأكيد .

الفردوس ، وكان وعده صدقا ،
إن من يمكنه أن يربح مكافأته
أحمق إذا انتظر إلى الغد .

وقرب نهاية القرن الثالث عشر الميلادي كتب الشاعر البروفنسالي (Aimeric de Belenoi) قصيدة تحمل هذا المغزى :[٥٦]

لأن المسير يعني الأمل ،
ومن أجل الممتلكات والفرح والشكر ،
وفي سبيل الشرف والعزة .
ومن أجل الخلاص من الخطيئة .

ومنذ مطلع القرن الثالث عشر الميلادي توسعت البابوية في منح الغفران الذي كان امتيازا للصليبيين الذاهبين إلى الأرض المقدسة . ففي سنة ١٢٠٧م منح البابا أنوسنت الثالث الفرسان الأوروبيين المشاركين في الحملة الألبيجنسية (التي دعت إليها البابوية ضد نبلاء الجنوب الفرنسي الذين اعتنقوا مذهبا كنسياً يعارض هيمنة رجال الكنيسة الكاثوليكية على الناس في غرب أوروبا) غفرانا يماثل الغفران الممنوح لمن يحاربون المسلمين في فلسطين . « نحن نرغب في أن أولئك الرجال الذين أخذوا السلاح للقتال ضد الهراطقة يجب أن يتمتعوا بالغفران نفسه الذي منحناه لأولئك الذين هبوا لنجدة الأرض المقدسة » .[٥٧]

ثم حدث تطور جديد وهام . فقد صارت البابوية تمنح الغفران لمن يرسلون المحاربين بدلا منهم ، ولمن يساهمون بأموالهم في تمويل إحدى الحملات الصليبية عوضا من المشاركة بأنفسهم . ونتيجة توسع البابوية في الاستخدام السياسي للحملة الصليبية ، أي استخدام الفكرة الصليبية في شن الحرب ضد خصومها داخل أوروبا الكاثوليكية نفسها ، فتح الباب على مصراعيه أمام فكرة شراء الغفران بالمال . وهو ما أدى إلى ظهور مشكلة صكوك الغفران التي ثار ضدها مارتن لوثر فيما بعد .

ففي سنة ١٢٤٦م أعلن البابا أنوسنت الرابع حربا صليبية ضد الإمبراطور فردريك الثاني ، وفي سياق الدعاية « الصليبية » قال البابا : « نحن نمنح الغفران لكل أولئك الذين أخذوا على عاتقهم إنجاز هذا العمل شخصيا وعلى نفقتهم ، كما نمنح الغفران لأولئك الذين لا يشاركون في الحملة شخصيا ، ولكنهم يرسلون المحاربين اللائقين على نفقتهم ، حسب إمكاناتهم ونوعياتهم ، ونمنحه أيضا للذين يقومون بهذا العمل على نفقة الآخرين ، ونحن نرغب في أن يتمتعوا بكل الامتيازات والحصانة التي نمنحها في المجمع الكنسي العام لمن يساعدون الأرض المقدسة » .(٥٨)

وبنهاية القرن الثالث عشر الميلادي كانت الدعوة إلى أي حملة صليبية تبدو للكثيرين ، من رجال الكنيسة والعلمانيين على حد سواء ، مجرد وسيلة لجمع الأموال للبابوات والفرسان لاستخدامها في عدة أغراض لا تتصل بالحرب ضد المسلمين في فلسطين .(٥٩) وفي سنة ١٣٢٦م قال البابا يوحنا الثاني والعشرون : « . . . لقد فكرنا أن نمنح هذا الغفران الذي كان الكرسي الرسولي قد اعتاد منحه ، في حالات مماثلة ، لأولئك الذاهبين إلى نجدة الأراضي المقدسة . . . » .(٦٠) لقد كان البابا يتحدث عن حملة صليبية متوجهة إلى إسبانيا ، وليس إلى فلسطين حيث كان الوجود الصليبي قد انتهى منذ بداية العقد الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي .

وإذا أمعنا النظر في هذه الأمثلة التي سقناها في السطور السابقة ، وفي حالات كثيرة منحت فيها البابوية الغفران الكامل لكل من شارك في حملة من حملاتها التي وجهتها ضد العرب والمسلمين ، أو ضد خصومها السياسيين ، أو المذهبيين في أوروبا الغربية نفسها ، أدركنا أن البلاط البابوي كان يرى في هذه الحملات جميعا عاملا مشتركا جعل البابوات يتوسعون في استخدام الغفران الصليبي لتجنيد الجنود في الحملات الصليبية ضد المسلمين في فلسطين والأندلس وعلى شواطىء البلطيق ، وضد المخالفين والمنشقين على الكنيسة

الكاثوليكية ، بل حتى ضد القوى العلمانية في الغرب الأوروبي . لقد كانت « الحملة الصليبية » أداة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية بالنسبة للبابوية . وكان الغفران الصليبي ، لقاء المشاركة بالنفس أو عن طريق تجهيز المقاتلين أو بمجرد دفع المال ، هو الحافز الذي استثمرته في هذا المجال .

هكذا أدّى التطور التاريخي إلى أن صار الغفران الصليبي يُشترى لقاء المال على النحو الذي تطور به في شكل صكوك الغفران الشهيرة ، بيد أن تلك قصة أخرى . وما يهمنا في هذه الدراسة أن مفهوم الغفران الذي ارتبط بالحج التكفيري كان مرتبطا أيضا بفكرة الحرب المقدسة . ومن الطبيعي أن تروق دعوة الحج المسلح في عيون الفرسان من أبناء الطبقة الإقطاعية في غرب أوروبا على نحو خاص .

ومثلما تطور مفهوم الحج منذ بداية المسيحية حتى عشية الحروب الصليبية تطور مفهوم الحرب المقدسة ، الذي كان من أهم روافد الأيديولوجية الصليبية .

لقد كان موقف آباء الكنيسة الأوائل حرجا وهم يواجهون مشكلة التوفيق بين تعاليم المسيحية الداعية إلى السلم ونبذ الحرب[٦١] من ناحية ، ومقاومة الشر الحتمي في الحياة الدنيا من ناحية أخرى . وفي العالم البيزنطي أدان اللاهوتيون ، وعلى رأسهم القديس باسيل ، الحرب باعتبارها قتلا جماعيا ؛ ولكن هذه الإدانة لم يكن لها تأثير فعال في أرض الواقع .[٦٢]

أما في الغرب اللاتيني فقد كان الموقف أقل استنارة ، ولم يكن الناس على استعداد لقبول هذه الآراء السلمية ، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الغزوات الجرمانية التي اجتاحت أوروبا فيما بين القرنين الخامس والسابع الميلاديين ، وأسفرت عن قيام عدة ممالك ، واختلاط سكاني واضح . وكانت الضرورة الثقافية الاجتماعية تحتم تبرير استمرار القيم والمثل

الجرمانية في ثياب مسيحية . وفي ذلك الوقت كان نظام الفروسية الغربي يتطور مدعوما بالملاحم البطولية التي أعطت المكانة والهيبة للبطل العسكري .[٦٤] ولم تستطع الكنيسة الغربية شيئا حيال هذه القيم والمثل العليا الجرمانية ، فحاولت توجيه طاقتهم العسكرية وجهة تنفيذها .

وفي القرن الخامس الميلادي كان أول مفكر عالج مسألة تبرير الحرب على أساس ديني هو القدس أوغسطين (Augustinus) (٣٥٤ - ٤٣٠م) ، وربما لا يزال أوغسطين هو أكثر من عالج مسألة الحرب على أسس مسيحية ماهرة . فقد حاول أن يضع تعريفا للحالة التي تصبح الحرب فيها حربا عادلة (bellum justum) . وقد خضعت الشروط التي وضعها أوغسطين للحرب العادلة بعد فترة من الزمن للتبسيط الشديد من جانب علماء اللاهوت الأوروبيين ، بحيث اختزلت في شروط ثلاثة هي : (١) أن يكون هناك سبب عادل (causa justa) لشن الحرب ، وعادة ما يكون هذا « السبب العادل » عدوانا ، أو عملا ضارا أتاه الآخرون . (٢) أن يرتكز قرار الحرب على سلطة شرعية (auctorites pricipis) ، وعادة ما تكون هذه السلطة علمانية بطبيعة الحال (على الرغم من أننا سوف نرى أن الكنيسة قد انتزعت لنفسها حق إعلان الحرب المقدسة ، ثم الدعوة إلى الحملة الصليبية) . (٣) ويتمثل الشرط الثالث في سلامة القصد (intentio recta) ، أي أنه يجب على كل مشارك في الحرب أن تكون دوافعه نقية سليمة ، كما ينبغي أن تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق هدف عادل .[٦٤]

وفي رأي أوغسطين أنه يجب استبعاد السلام من بين الأسباب العادلة للحرب لأن كل طرف يشن الحرب من أجل السلام الذي يتوافق مع مصالحه .[٦٥] وفي الواقع أن التقلبات السياسية في أوروبا آنذاك كانت تتيح فرصة هائلة لتفسير كل من هذه الشروط الثلاثة بما يتفق والمصالح السياسية للطرف الذي يشن الحرب .

وقد كانت التقلبات السياسية والأحداث العسكرية العنيفة التي مر بها الغرب في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين مواتية تماما لإبراز مفهوم الحرب الدفاعية ، وتأكيد شرعيتها ،[٦٦] إذ إن الهجمات التي شنها الإسكندنافيون الوثنيون ، وهجمات المجريين والمسلمين على أنحاء متفرقة من أوروبا في هذين القرنين مثلت ضغطا على سكان أوروبا الذين عاشوا أوقاتا صعبة عقب انهيار الإمبراطورية الكارولنجية .

ومن ناحية أخرى كانت ثروات الكنائس والأديرة هي الهدف الذي يجتذب الغزاة في كل مكان ، ومن ثم كان ضروريا على الكنيسة وعلماء اللاهوت أن يدعموا فكرة الحرب الدفاعية العادلة . ولأن المغيرين جميعا لم يكونوا من المسيحيين (لأن الفيكنج لم يعتنقوا المسيحية إلاّ بعد استقرارهم في نورماندي بغرب فرنسا في مطلع القرن العاشر الميلادي ، كما أن المجريين اعتنقوا المسيحية في وقت قريب من هذا) ، فقد كانت فكرة الحرب العادلة مرتبطة بفكرة الحرب ضد الوثنيين (أي غير المسيحيين) ، ولذلك تحولت إلى مفهوم الحرب المقدسة .

وهناك من المفكرين من حاول التفرقة بين « الحرب العادلة » و« الحرب المقدسة » ،[٦٧] بيد أن التمييز بينهما كان صعبا على المستوى النظري من ناحية ، كما أن أحدا لم يحاول على المستوى العملي أن يميز بينهما من ناحية أخرى . وفي القرن التاسع الميلادي قام البابا ليو الرابع (Leo IV) بإعلان أن من يموت في سبيل الكنيسة سوف ينال ثوابا من السماء ، وبعده بسنوات قليلة أعلن البابا جون الثامن (John VIII)أن ضحايا الحرب ضد المسلمين والفيكنج شهداء سوف تغفر ذنوبهم[٦٨] (وهو الوعد نفسه الذي تلقاه المشاركون في الحملة الصليبية فيما بعد) . ومن الخطأ أن نعتبر أن هذه كانت حملات « صليبية » . الواقع أن ليو الرابع وجون الثامن كانا متأثرين بفكر (اشيدر) الأشبيلي الذي قال : « إن الرجال الذين تجعلهم حكمتهم وشجاعتهم جديرين

بالسماء هم الذين يسمون الأبطال » .(٦٩) وتتمثل أهمية هذه الوعود ، بمنح الغفران ، أنها تكشف عن تأييد البابوية لفكرة الحرب ضد المسيحيين . وبمرور الوقت تحولت الفكرة إلى الهجوم بدلا من الدفاع ، وإن ظلت داخل نطاق فكرة أوغسطين عن الحرب العادلة التي يشنها الرجال لكي يستردوا ما هو حقهم . وكان من السهل دائما إلقاء اللوم على الطرف الآخر في الحرب ، كما كان من الميسور دائما ايجاد سبب للحرب (causa belli) يبرر موقف من يبدأ .

لقد استخدمت البابوية فكرة الحرب العادلة في القتال الذي كان دائرا ضد مسلمي الأندلس ، إذ منح البابا الإسكندر الثاني (Alexander II) في سنة ١٠٦٣م غفرانا للفرسان الفرنسيين الذين ذهبوا لقتال المسلمين في إسبانيا .(٧٠)

وفي رأي كثير من الباحثين أن جريجوري السابع (Gregory VII) (١٠٧٣ - ١٠٨٥م) هو الذي صاغ فكرة الحرب المقدسة في شكلها النهائي ، وأحدث نقلة نوعية في موقف المسيحية من الحرب . فقد استخدم عبارة « جيش المسيح Militia Christi » للمرة الأولى بالمعنى الدنيوي وليس المعنى المجازي الذي استخدمه القديس بولس .(٧١) ولدينا عدة وثائق تدلنا على مدى التغير الجوهري الذي أحدثه جريجوري السابع في مفهوم الحرب المقدسة .(٧٢) وهذه الوثائق عبارة عن خطاب بتاريخ ٢ فبراير ١٠٧٤م من البابا إلى الكونت وليم الأول أمير بورجوني (Bourgogne) يدعوه لنجدة الكنيسة ومحاربة المسلمين الذين يهددون القسطنطينية ، وخطاب آخر بعد ذلك بشهر (أول مارس) يدعو فيه « كل الراغبين في الدفاع عن العقيدة » لنجدة القسطنطينية التي وصل المسلمون إلى أسوارها ، أما الخطاب الثالث فهو عبارة عن خطاب شكر موجه إلى الكونت وليم السادس أمير بواتييه (Count William VI de Poitiers) يشكره على ما قدمه من خدمات للدفاع عن العقيدة .

والوثيقة الرابعة ـ في رأينا ـ أهم هذه الوثائق جميعا ؛ فهي خطاب من البابا إلى الامبراطور هنرى الرابع إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بتاريخ ٧ ديسمبر ١٠٧٤م يخبره باستعداده للمسير لنجدة الإمبراطورية البيزنطية (التي تدهورت أحوالها بعد هزيمتها أمام المسلمين في مانزكرت سنة ١٠٧١م)[٧٣] ، وتخليص القديس رومانوس بجيش قوامه خمسين ألف رجل .

ومن الواضح أن الفكرة التي كانت تدور بخلد « جريجوري السابع » كان محورها الحرب المقدسة الهجومية . ولكن النزاع الذي لم يلبث أن نشب بينه وبين الإمبراطور حال دون تنفيذها . وحين ربط البابا جريجوري السابع بين الحرب ضد المسلمين وفكرة الحرب المقدسة كان يجسد الفكرة القائلة بضرورة استخدام القوة لحماية شعب المسيح من الأعداء باعتبار هذا سببا عادلا (causa justa) لشن الحرب .[٧٤] وهذه الذريعة هي التي اتخذها أربان الثاني في كليرمون سنة ١٠٩٥م ، وهو يدعو أمراء أوروبا وفرسانها ، لأخذ شارة الصليب .[٧٥] فقد أدعت البابوية أن الحملة الصليبية الأولى تقوم على سبب عادل هو مساعدة البيزنطيين ضد المسلمين في الشرق .

وعندما نجحت الحملة الأولى في إقامة مملكة بيت المقدس وعدة إمارات أخرى في المنطقة العربية ، تغير المبرر الذي اعتبره اللاهوتيون « سببا عادلا » لشن الحرب ضد المسلمين . وتمت صياغة المبرر الجديد على أساس أن الأرض التي شهدت قصة المسيح قد صارت بأيدي المسيحيين حقا ، بيد أنها تحتاج إلى قوات عسكرية للدفاع عنها . وقد أكد البابا اجينوس الثالث (Egenius) هذا الأمر سنة ١١٤٥م ، وترددت أصداء كلماته في الخطابات البابوية بعد ذلك قال : « . . بفضل الرب وحماسة آبائكم ، الذين ناضلوا للدفاع عنها (الأرض المقدسة) على مر السنين ، لكي ينشروا المسيحية بين شعوب هذه المنطقة ، نجح المسيحيون في الحفاظ على هذه الأرض حتى الآن ، كما استولوا بشجاعة

على مدن أخرى من الكفار . . . » ، « . . . وسيكون الأمر عنوانا على النبل والاستقامة إذا دافعتم بجسارة عما حققته جهود آبائكم ، أيها الأبناء . ولكن إذا جرى الأمر على نحو مختلف ، لا سمح الله ، فإنه سيبدو واضحا أن شجاعة الآباء قد تلاشت في الأبناء . . . » .(٧٦)

وانطلاقا من هذا الموقف الجديد لتبرير الحرب ضد المسلمين تحركت البابوية بعد أن استرد صلاح الدين الأيوبي مدينة بيت المقدس سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧ ميلادية .(٧٧) ووجدت البابوية ، والمبشرون ، ومؤرخو العصور الوسطى اللاتين الفرصة لكي يعيدوا صياغة « السبب العادل causa justa » للحرب على أساس استعادة القدس من المسلمين . لقد كانوا يحاكمون زمانهم ويشيرون إلى الأرض المقدسة باعتبارها « مملكة المسيح » التي تنتمي إلى العالم المسيحي ، والتي يجب الدفاع عنها ، واستردادها من المسلمين .

وقد كانت هذه العبارة وحدها (وقد ترددت كثيرا في خطب البابوات ودعاة الحركة الصليبية والمؤرخين الذين كتبوا عنها) كافية لأن تكون مبررا لصياغة السبب العادل في شن الحرب ضد المسلمين في الشرق العربي . إذ إن البابوية ركّزت دعايتها على أساس ضرورة الدفاع عما تبقى من الكيان الصليبي في فلسطين ، بل إن محاولة غزو مصر في الحملة الصليبية المعروفة بالحملة الخامسة سنة ١٢١٨م ، والحملة التي قادها لويس التاسع سنة ١٢٤٩م ، والتي عرفت بالحملة السابعة ، والاقتراحات التي لم تنفذ بغزو مصر ـ كل هذا كان يتم باعتباره محاولة من جانب البابوية ، والغرب الأوروبي الكاثوليكي للدفاع عن بقايا الوجود الصليبي في فلسطين .(٧٨) وهكذا كان شرط « السبب العادل » لشن الحرب ، كما وضعه أوغسطين ، عاملا أساسيا في صياغة مبررات كل حملة من الحملات الصليبية ضد المسلمين في الشرق العربي .

بل إن البابوية توسعت في استخدام هذا « السبب العادل » لتبرير حملاتها ضد كل أعدائها من المسيحيين الكاثوليك في أوروبا نفسها . وقد أسرفت

البابوية في استخدام نموذج « الحملة الصليبية » ضد أعدائها في الخارج والداخل مما أدّى إلى ردود فعل سلبية كثيرة . ومنذ القرن الثالث عشر الميلادي حتى الآن خرجت آراء كثيرة تقول : إن « الحملات الصليبية » ضد القوى العلمانية المعادية للبابوية في أوروبا لم تكن تستند إلى أساس قوي ، ولا يمكن تبريرها . ولكن البابوية ودعاتها حاولوا دائما تبريرها في إطار المفهوم المسيحي للحرب العادلة .

ومن ناحية أخرى ، تأثرت الكنيسة في موقفها من الحروب الصليبية بحركة « سلام الرب » التي كانت في بداية أمرها وسيلة تدافع بها الكنيسة عن نفسها . إذ إن الفوضى التي استشرت في أوروبا عقب انهيار الإمبراطورية الكارولنجية بسبب المنازعات والحروب الإقطاعية جعلت الكنيسة تحاول تقييد العنف وتضييق نطاقه . فقد انهار النظام العام ، وتراجعت الأخلاقيات ، وفي كل مكان في أوروبا ، طوال القرن العاشر الميلادي ، كان المحاربون من أبناء الطبقة الإقطاعية يمارسون أفظع الأعمال . وعندما كانت الحروب الإقطاعية (feuds) تمزق أوصال أوروبا الغربية بسبب حال الجوع إلى الأرض في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين ، ظهرت حركة تدعو إلى السلام من خلال فكرتين أساسيتين هما : سلام الرب ، وهدنة الرب . فقد تم عقد مجمع كنسي في شارو (Charroux) سنة ٩٨٩م أصدر مرسوما بالسلام جاء فيه تحريم مهاجمة ممتلكات الكنيسة ، والفلاحين وأملاكهم ، ورجال الكنيسة ، مع تهديد كل من ينتهك هذه الشروط بالوقوع تحت طائلة عقوبة الحرمان .[٧٩] وتم التأكيد على قرارات هذا المجمع في السنة التالية في مجمع كنسي عقد في لوبوي (Le Puy) ، وجاء مجمع بواتييه سنة ١٠٠٠ ميلادية تأكيدا على هذا الاتجاه ، الذي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية للحد من أضرار الحروب الإقطاعية .[٨٠] لقد تدخلت الكنيسة لحماية أملاكها ورجالها ، ولكن المجتمع كله أفاد من نتائج هذه الحركة .

وفي معاهدات السلام الباكرة في شتى أنحاء أوروبا كان النبلاء الإقطاعيون يقسمون على مراعاة حصانة رجال الكنيسة ، والمدنيين ، وأملاك الكنيسة أيضا . ومنذ سنة ١٠٤٠م فصاعدا بات من المعتاد إصدار مراسيم تحرم القتال في أيام معينة ، ولدينا عدة وثائق من هذا النوع ؛ منها نص وثيقة هدنة الرب التي عقدت في أسقفية تيروان (Terouanne) سنة ١٠٦٣م ميلادية ،(٨١) وهي تحدد فترة « هدنة الرب » بأربعة أيام وخمس ليال تبدأ بغروب شمس الأربعاء ، وتمتد حتى شروق شمس الأثنين ، وكل من يخرق هذه الهدنة يعرض نفسه لعقوبة الحرمان .

ويبدو أنه كلما مر الزمان كانت نصوص مراسيم هدنة الرب تزداد تشددا ، إذ إن لدينا وثيقة عن مرسوم بهدنة الرب صدر سنة ١٠٨٣م على يد أسقف كولون (Cologne) ،(٨٢) تبدو نصوصها أكثر تشددا من نصوص هدنة الرب الصادرة عن أسقفية تيروان قبل عشرين عاما .

ثم كانت المرحلة الأخيرة متمثلة في محاولة القضاء على الحروب الإقطاعية تماما . ويمكن إرجاع الفضل في تطور حركة السلام إلى الرهبان الكلونيين الذين ارتبطوا بحركة الإصلاح الكلونية . لقد كان المصلحون الكلونيون يستهدفون إصلاح الحياة الديرية والكنيسة الكاثوليكية ، والعالم الغربي . كان إصلاح الديرية يستدعي وضع أسس جديدة ودستور جديد للرهبان ، وكان إصلاح الكنيسة الكاثوليكية يعني إصلاح البابوية بالقدر الذي يمكنها من التصدي للعلمانيين ، أما إصلاح العالم الغربي فكان يعني إخماد الحروب الإقطاعية التي باتت هي النغمة الدالة في الحياة الأوروبية آنذاك .

وقد خطت الكنيسة خطوات حاسمة تجاه « الحرب المقدسة » بسبب حركة السلام ، إذ لم يكن يكفي إقناع النبلاء الإقطاعيين بعدم شن الحرب ، وبات من الضروري ايجاد وسيلة تجبرهم على حفظ السلام . ومن ثم تورطت الكنيسة في تنظيم الحملات العسكرية وتوجيهها لعقاب من يعكرون صفو

السلام .[٨٣] هذا النمط من الحروب الكنسية اعتبرتها الكنيسة « حروبا مقدسة » تشن في خدمة الكنيسة وتحت رايتها . وقد شاع هذا النمط ليكون بمثابة سلاح سياسي هام بأيدي رجال الكنيسة في القرن الحادي عشر الميلادي . وكانت تلك خطوة هامة نحو بلورة فكرة الحروب الصليبية .

ولم يحدث قبل منتصف القرن الحادي عشر الميلادي أن صارت البابوية قوية بالقدر الذي يجعلها تفكر جديا في تجريد حملة عسكرية ضد الشرق العربي الإسلامي ، إذ إن السياسة النشطة التي اتبعتها البابوية في تلك الفترة التي شهدت إصلاح الكنيسة والبابوية[٨٤] كانت تدفع البابوات نحو موقف جديد من الحرب . ففي سنة ١٠٥٣م قام البابا ليو التاسع (Leo IX) (١٠٤٨ - ١٠٥٤م) ، والذي يعتبر من أوائل البابوات الإصلاحيين ، بقيادة جيش في جنوب ايطاليا ضد النورمان .[٨٥] وفي هذه الحملة التي قادها البابا بنفسه منح الألمان الذين أرسلهم الإمبراطور الألماني غفرانا يعفيهم من العقاب على ذنوبهم ، كما يعفيهم من التكفير عنها . ومن الجدير بالذكر أن هذه المعركة التي عرفت باسم معركة كيفيتا (Civita) انتهت بالقضاء على الجيش البابوي ، وتم أسر البابا نفسه ليبقى رهين محبسه لدى النورمان حوالي سنة ، ثم أطلق سراحه سنة ١٠٥٤م ، وعاد إلى روما ليلقى حتفه في السنة نفسها .

وكان الغفران الذي منحه ليو التاسع في هذه الحملة شبيها بالغفران الذي منحه أربان الثاني للمشاركين في الحملة الصليبية الأولى .[٨٦] ثم حاول نيقولا الثاني (Nicholas II) (١٠٥٨ - ١٠٦١م) أن يحل المشكلة النورمانية بالتحالف مع أمراء النورمان على أن يكون ريتشارد أمير كابوا (Richard of Capua)، وروبرت جويسكارد (Robert Guiscard) تابعين إقطاعيين عليهما أداء الخدمات الاقطاعية العسكرية لسيدهما (البابا) .[٨٧] .

هكذا صارت الكنيسة الكاثوليكية قوة عسكرية إقطاعية ، استخدمت قواتها في الدفاع عن الدويلات البابوية ، ثم استخدمت هذه القوة العسكرية فيما بعد

في أغراض الحرب المقدسة . وكانت تلك في الواقع بمثابة « السوابق » ، أو « التجارب » العملية التي نضجت من خلالها « الحملة الصليبية » . ومن ناحية أخرى كانت « الحرب المقدسة » مفيدة للنورمان بقدر ما كانت مفيدة للكنيسة ، إذ قام روبرت جويسكارد بغزو شمال صقلية (١٠٦١ ـ ١٠٧٢م) تحت راية الحرب المقدسة ، فقد أعلن أن هذه الحرب ضد المسلمين وفاء للقسم الذي قطعه على نفسه أمام البابا نيقولا الثاني في ملفى ، وبذلك حصل على مباركة البابوية على هذا المشروع .[٨٨]

والمثال الأكثر وضوحا من الحروب النورمانية يتجسد في حرب ضد المسلمين في الأندلس ، والتي وصفها الكثيرون في مصطلحات أقرب إلى الحملات الصليبية ، لا سيما غزو بربشتر (Barbastro) (١٠٦٤م) الذي ساهم فيه النورمان من ولاية نورماندیا بنصيب كبير .[٨٩] وقد ارتفعت هذه الحملة الكاثوليكية ضد مسلمي الأندلس إلى مستوى « السابقة الصليبية » ؛ بيد أن غياب الدور البابوي النشط هنا ينفي عنها صفة « الحملة الصليبية » الكاملة ، إذ إن موافقة البابا الإسكندر الثاني على هذه الحملة وتأييده لها ظل في حدود منح الغفران الجزئي لمن ساهموا فيها . وما حدث في إسبانيا كان « حربا مقدسة » عادية تتسق مع النموذج الذي دعا إليه البابوات والرهبان الكلونيون ،[٩٠] لأن الأديرة الكلونية كانت هي الأكثر نشاطا في مجال تسهيل الحرب ضد المسلمين في الأندلس . ومن الواضح أنه كانت هناك رابطة تجمع بين مقاومة المسلمين من ناحية والحملات الصليبية من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من هذا إلا أن الحروب ضد المسلمين في إسبانيا لم تكن حروبا صليبية ، إذ إن البابوية سمحت فيها بعد للفرسان بالقتال ضد مسلمي الأندلس بدلا من الأشتراك في الحملة الصليبية إلى فلسطين . ولدينا وثيقة صريحة في هذا الشأن . والوثيقة خطاب تاريخه فيما بين يناير ١٠٩٦م ويوليو ١٠٩٩م ـ أي في خضم الحركة التي شكلت لأحداث الحملة الأولى ـ موجه من البابا إلى بعض

أمراء الإسبان يقول فيه :(٩١) « وإذا كان الفرسان في إقليم آخر قد قرروا جميعا الذهاب لمساعدة الكنيسة الآسيوية ، وأن يحرروا إخوانهم من طغيان المسلمين فإنه ينبغي عليكم أيضا ، وبتشجيع منا ، أن تبذلوا قصارى جهدكم ، ولا ينبغي لأحد أن يشك في أن خطاياه سوف تغتفر إذا مات في هذه الحملة حبا في الرب وفي إخوانه ، وأنه سوف ينال بالتأكيد نصيبه في الحياة الخالدة بفضل رحمة الرب الواسعة . ولذا فإنه إذا كان أحدكم قد قرر الذهاب إلى آسيا فعليه أن يفي بقسمه هنا ، ذلك أنه ليس من الخير في شيء أن ننقذ المسيحيين من المسلمين في مكان لكي نعرضهم لطغيانهم في مكان آخر » .

وعلى الرغم من صراحة هذه الوثيقة في المساواة بين القتال ضد مسلمي الأندلس والمشاركة في الحملة الصليبية . إلا أننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذه الوثيقة قد صدرت بعد أن صارت « الحملة الصليبية » أمرا واقعا ، وليس قبل ذلك . ومن ثم فإن « السوابق الصليبية » ، التي عرضنا لها ، لم تكن في حقيقة أمرها سوى مجرد « حروب مقدسة » . بيد أن « الحرب المقدسة » تظل حربا مسيحية ، والقول بقدسيتها لا يعفيها من الحدود التي وضعها الفكر المسيحي التقليدي على استخدام العنف . إذ كان لابد لها من توفر الشروط التي تجعلها « حربا عادلة » ، أي السبب العادل ، والسلطة الشرعية ، وسلامة القصد .(٩٢) وبطبيعة الحال ، سيكون من العبث أن نفترض أن كل الحملات الصليبية كانت لها أسبابها العادلة ـ حتى من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية وأبناء الغرب الأوروبي ـ كما أن حركة التاريخ لم تكن أبدا محكومة بآراء علماء اللاهوت والقانون الكنسي ؛ فليس ثمة نظرية تصنع الحركة التاريخية . وهذا أمر ستكشف عنه الأحداث نفسها .(٩٣)

وعشية الحروب الصليبية كانت الكنيسة الكاثوليكية قد وصلت إلى موقف جديد تماما من الحرب تبلور في كتابات واحد من أهم أتباع البابا جريجوري السابع ، وأكثرهم إخلاصا ، وهو « بونيزو سوتري Bonizo de Sutri » الذي

كان أول من جمع في كتابه « عن الحياة المسيحية De Vita Christiana » (فيما بين سنة ١٠٩٠ م وسنة ١٠٩٥م تقريبا) الآراء المتداولة عن واجبات الفارس المسيحي .(٩٤)

ومن ناحية أخرى كانت في أوروبا عشية الحملة الصليبية الأولى طبقة من الفرسان الإقطاعيين قد تطورت ونضجت عبر أحداث القرون السابقة ، وصار لها قانون أخلاقي مشترك عن الحدود السياسية للإقطاعيات والدول . وربما يبدو أن المناقشة حول أصول الحركة الصليبية قد طالت أكثر مما ينبغي ، بيد أن هذه المناقشة بحد ذاتها كشفت عن حقيقة لا يرقى الشك إليها ؛ مؤداها أن الحركة الصليبية لم تكن لترى النور إلا بعد أن مهدت الكنيسة الكاثوليكية الأرض بصياغة أيديولوجية الحرب المقدسة من ناحية ، وظهور طبقة الفرسان (التي وجه أربان خطابه إليها في كليرمون) بسماتها الإقطاعية المشتركة ، ونظامها القيمي والأخلاقي الواحد ، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة في سائر أنحاء الغرب الأوروبي ، من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه في الصفحات السابقة عن الحج ، والحرب المقدسة ، وتطور الفكرة الصليبية من منظور تاريخي إلا أنه سيكون من الصعب علينا أن نشرح الدور الكبير الذي لعبه الفرسان في الحركة الصليبية ، أو دور العامة من الفلاحين وفقراء المدن ، أو حتى دور البابوات والأساقفة وسائر رجال الكنيسة ـ فضلا عن ملوك أوروبا وأمرائها الكبار ـ أقول سيكون من الصعب علينا أن نشرح ذلك كله في ضوء الدين والنفسية الجماعية ، والاعتزاز بالفروسية . . . وما إلى ذلك . إذ إن العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية الفردية ، كانت لها أهميتها ، وربما كانت أهميتها أكثر من اليوم . وهذا هو موضوع الفصل الثاني .

مراجع الفصل الأول

(١) Jonathan Riley-Smith, What were the Crusades?, (London, 1977). p. 11.

(٢) جاء في أنجيل متى (١٦ : ٢٤) ، « إن أراد أحد أن يأتي ورائي ، فلينكر نفسه ويحمل صليبه ويتبعني » .

(٣) بدأت هذه الممارسة عقب خطبة البابا اربان الثاني في كليرمون ، إذ أسرع الفرنج « . . . بمجرد سماع هذه الكلمات يخيطون الصليب على الكتف الأيمن لعباءاتهم قائلين : إنهم جميعا سوف يقتفون أثر خطوات المسيح . . . » انظر :

Gesta Francorum et aliorum Hierosolymintonorum; The Deeds of the Franks and other pilgrims to Jerusalem (ed. and transl. by Rosalibd M. Hill, London, 1962), pp. 1-2.

(٤) انظر على سبيل المثال :

Fulcher de Chartres, Historia Hierosolymitana; A History of the expedition to Jerusalem 1095-1127 (transl. by Francis Rita Ryan – with an introduction by H. S. Fink, Knoxville,1961) pp. 71-4,and passim; Gesta Francorum, pp. 7-12; Raymond d'Aguilers, "Historia Francorum qui ceperunt Jerusalem", in RHC, Occ., III, passim.

(٥) راجع عناوين المصادر اللاتينية للحركة الصليبية في

Atiya, A. S., The Crusades, Historiography and Bibliography, (London 1962).

(٦) انظر :

The Crusades Motives and Achievements, (edited with an introduction by James A. Brundage, Boston, 1964), pp. 1-3.

حيث أورد الناشر نصا من كتاب فوللر بعنوان :

The Crusades: What was their justification?

انظر أيضا :

H. E. Mayer, The Crusades, (transl. by Gillingham, Oxford, 1972), p. 15; Riley-Smith, What were the Crusades, p. 12.

(٧)

Joseph Bedier et Pierre Aubry (eds.), Les Chansons des Croisades avec leurs melodies, (Paris, 1909).

(٨) انظر ما يلي عن الحملة الشعبية .

(٩) نورمان كانتور : التاريخ الوسيط : قصة حضارة ـ البداية والنهاية (ترجمة وتعليق قاسم عبده قاسم ، دار المعارف ، ١٩٨٦) ، الطبعة الثانية ، جـ ٢ ، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

(١٠) ميخائيل زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، (دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٦) ، ص ٥ ـ ٩ .

(١١)

Ralph Glaber, Histotiarum Libri Unique: The Five Books of History – Extracts in: The High Middle Ages 1000-1300, edited by: Bryce D. Lyon, (U.S.A. 1964), pp. 34-5.

انظر الترجمة العربية الكاملة لهذا النص في :

قاسم عبده قاسم ، الحروب الصليبية : نصوص ووثائق الحملة الأولى (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ٤٣ ـ ٤٨ .

(١٢)

G. G. Coulton, The Medieval Scenes, (Cambridge, 1930), pp. 23-6; Sidney Painter, "Western Europe on the eve of the Crusades", in Setton (ed.), A History of the Crusades, (The University of Wisconsin Press, 1969), I, p. 6.

انظر أيضا : قاسم عبده قاسم ، الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية ، (الكويت ١٩٨٨) ، ص ٩٧ ـ ١٠٠ .

(١٣)

Ralph Glaber, op. cit., pp. 36-9; Alphandery, La Chretiente St 1, idee des croisades – Les Premier Croisades, (Paris, 1954), pp. 24-6; Thomas Keightley. The Crusades; or scenes, Events and Characters from the times of the Crusade, (London, 1879), pp. 27-8.

(١٤) هذه إشارة إلى العثور على حربة أثناء حصار أنطاكية زعموا أنها الحربة التي اخترقت جسد المسيح عليه السلام ، بعد رواية قصة حلم قسيس مصاحب لريمون دي سانجيل . وقد شك الصليبيون بعد ذلك في كذبه ، انظر :

Gesta Francorum, pp. 57; William of Tyre, "A History of the deeds done beyond the sea, (transl. and annonated by: Emily Atwater, Babcock and A. C. Krey, Colombia University Press, (943), I, p. 266; pp. 289-290.

انظر الترجمة العربية لرواية ريمون الأجويلري عن هذه الحادثة : قاسم عبده قاسم ، الحروب الصليبية ـ نصوص ووثائق ، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٨ .

(١٥) جاء في سفر دانيال الإصحاح الثاني (٣١ - ٤٥) تفسير لحلم الملك نبوخذنصر الذي رأى في منامه تمثالا « رأس هذا التمثال من ذهب جيد ، صدره وذراعاه من فضة ، بطنه وفخذاه من نحاس ، ساقاه من حديد ، قدماه بعضهما من حديد والبعض من خزف » ثم « قطع حجر بغير يدين » هشم التمثال . وقد ربط دانيال بين هذا الحلم ونهاية العالم » . وفي أيام هؤلاء الملوك يقيم إله السموات مملكة لن تتعرض أبدا وملكها لا يترك لشعب آخر ، وتسحق وتفنى كل هذه الممالك ، وهي تثبت إلى الأبد » .

وقد ربط الناس بين ما جاء في هذا السفر وما كان يحدث في أيامهم ، كما ربطوا أيضا بين رؤ يا دانيال عن الوحوش الأربعة في السفر نفسه (الإصحاح السابع) ، وما اعتبروه علامة على قرب نهاية العالم .

(١٦) Baldric de Dol, "Historia Jeroslimitan", RHC, Occ.' IV, 16-ff.

(١٧) Mayer, The Crusades, pp. 12-13.

(١٨) Steven Runciman, A History of the Crusades, (Penguin Books, 1980), Vol. I, pp. 38-9.

(١٩) The Itinerary of the Bordeaux Pilgrim in: Palestine Pilgrim, Text Society, Vol. I, (transl. by A. Stewart), London, 1896.

وسوف نشير إلى هذه المجموعة اختصارا بالحروف .P.P.T.S وفقا لما هو متبع بين الباحثين .

(٢٠) تعرف هذه السيدة أحيانا باسم (Aetheria) ، وأحيانا باسم القديسة سيلفيا الاقطانية ، ورحلتها ضمن مجموعة حجاج فلسطين انظر : •

The Pilgrimage of Saint Silvia of Aquita'ne, in P.P.T.S., Vol. I, (transl. by J. H. Bernard), London, 1896; cf. Runciman, op. cit., vol. I, p. 39.

(٢١) Runciman, op. cit., vol. I, p. 39.

(٢٢) John Wilkinson (ed.), Jerusalem Pilgrims before the Crusades, (England, 1977), p. 42.

(٢٣) Alphandery, La Chretiente, pp. 20-22.

(٢٤) Theodosius, the Topography of the Land, in Jerusalem Pilgrims, p. 79.

(٢٥) Hugebure, Life of St. Willibald, in Jerusalem Pilgrims p. 131.

(٢٦) سورة الحج ، آية ٢٧ « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا ، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق » ؛ كما جاء في قوله تعالى (سورة البقرة ، آية ١٩٧) « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب » .

(٢٧) عرفت هذه المذكرة باسم « مفكرة بكنائس القدس » ، انظر :

Commeroratorium of the Churches of Jerusalem, in: Palestine Pilgrims, pp. 138-139.

ولمزيد من التفاصيل عن حركة الحج حتى القرن العاشر الميلادي انظر :

Runciman, A History of the Crusades, vol. I, pp. 39-44.

(٢٨) Mayer, The Crusades, p. 13.

(٢٩) Ibid., pp. 26-28.

(٣٠) Benjamin W. Wheeler, "The Reconquest of Sapin before 1095" in: Setton (ed.) A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 33-4 .

انظر ايضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ٣٦ وما بعدها .

(٣١) Jerusalem Pilgrims, p. 42.

(٣٢) Ibid, p. 43.; Michaud, Histoire des Croisades, (Paris, 1858), I, p. 8.

(٣٣) Runciman, Hist. of the Crusades, I, pp. 43-44.

(٣٤) Mayer, The Crusades, pp. 13-14; Runciman, op. cit., I, pp. 45-46.

(٣٥)

Bradford, The Sword of the Scimitar — The Saga of the Crusades, (London, 1974), pp. 13-14; Michaud, Histoire de Croisades, I, p. 14; Runciman, "The Pilgrimages to Palestine before 1095", in Setton (ed.) A Hist. of the Crusades, vol. I., pp. 74-75.

أيضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٣٦)

Mayer, The Crusades, p. 14; Runciman, A History of the Crusades, vol. I, pp. 45-46; Michuad, op. cit. I, pp. 15-16.

وقد اتهم فولك بقتل زوجته ، واتهم روبرت (ابن وليم الفاتح) بدس السم لأخيه .

(٣٧) في سنة ٩١٠م أسس وليم الأول كونت أقطانيا (Count William I d'Aquitaine) دير كلوني (Cluny) بدلا من الأديرة البندكتية التي كانت قد وصلت إلى حال من الترهل والتردي ، وبنهاية القرن العاشر الميلادي كانت الأديرة الكلونية قد دخلت في علاقات قوية مع البابوية التي شهدت مجموعة من البابوات الإصلاحيين في القرن الحادي عشر الميلادي . وقد اعتبر الكلونيون أنفسهم حماة الضمير المسيحي ، كما قاموا بتنظيم رحلات الفرسان الفرنجة عبر جبال البرانس للقتال ضد المسلمين في الأندلس ، وأنشأوا عدة تنظيمات وبيوت ضيافة لخدمة حركة الحج إلى فلسطين ـ انظر :

Brundage, Medieval Canon Law and the Crusades, (The University of Wisconsin, 1969), p. 9; The Sword, pp. 15-16; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 46-50.

(٣٨) Ralph Glaber, Historiarum, (in Jerusalem Pilgrims) p. 174.

انظر الترجمة العربية الكاملة للنص : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٣٩) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 49-50.

(٤٠) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٤١)

Alphandery, la Chretiente, pp. 25-26; Runciman, "The Pilgrimages", p. 77; Brundage, Med. Canon Law, p. 9.

(٤٢) انظر رواية روبير الراهب ، حيث ينسب إلى البابا اربان قوله : « جنس غريب على الرب تماما قد غزا أرض أولئك المسيحيين وأخضع الناس بالسيف ، والتدمير والحريق ، كما حمل بعضهم أسرى إلى بلاده ، وذبح البعض الآخر بوحشية ، وسوى الكنائس بالأرض ، لقد أجروا عمليات الختان للمسيحيين ، وكانوا يصبون دماء الختان على مذابح الكنائس أو في أواني التعميد . وقد شقوا بطون أولئك الذين اختاروا تعذيبهم بالموت البطيء المثير للاشمئزاز ، فينتزعون معظم الأعضاء الحية ، ثم يربطون ضحاياهم إلى العصي المدببة ويسحبونهم » .

Robert of Rheims, "Historiora Ihersolimitana", RHC, Occ. III, pp. 727-730.

انظر النص الكامل لخطبة البابا اربان الثاني في كليرمون برواية كل من : فوشيه دي شارتر ، وروبير الراهب ، وجيوبرت دي نوجنت ، وبلدريك دي دول ، في ترجمتها العربية : قاسم ، الحروب الصليبية ـ نصوص ووثائق ، ص ٧٣ ـ ٩٠ .

(٤٣) Mayer, The Crusades, pp. 30-31.

(٤٤) Gesta Francorum, pp. 7-8.

(٤٥) Fulcher de Chartrs, pp. 61-63.

(٤٦) كان أبيلار واحدا من خمسة مفكرين كبار قادوا الفكر والثقافة في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر الميلادي ، وينسب إليه بعض المؤرخين فضل اكتشافه للشخصية الفردية من جديد بعد أن كانت مفاهيم العصور الوسطى قد طمستها . كما أن مساهماته الفلسفية في مشكلة « الكليات » قد تعتبر نقلة هامة في فلسفة العصور الوسطى . انظر : كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٧ .

(٤٧) انظر نص الغفران الذي منحه مجمع كليرمون للصليبيين :

Louis and Jonathan Riley-Smith, (eds.), The Crusades, pp. 37-38.

(٤٨) Mayer, The Crusades, pp. 35-36.

(٤٩) تولى هذا البابا الكرسي البابوي فترة قصيرة لا تزيد على ثمانية أسابيع في سنة ١١٨٧م حاول أثناءها أن يصلح من شأن الكنيسة ولكنه فشل ، راجع :

Geoffrey Barraclough, The Medieval Papacy, (London, 1968), p. 110.

(٥٠) Mayer, The Crusades, p. 37.

(٥١) عن تفاصيل هذه الأحداث انظر :

Virginia G. Berry, "The Second Crusade", in Setton (ed.), A Hist. of the Crusades, I, pp. 463-511.

وعن برنار رئيس دير كليرفو ودوره في الحياة السياسية والدينية في أوروبا القرن الثاني عشر الميلادي انظر : نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط ، ص ٤٥٦ - ٤٦١ .

(٥٢) Mayer, The Crusades, p. 37.

(٥٣) Virginia G. Berry, "The Second Crusades," pp. 466-467.

(٥٤) Mayer, The Crusades, p. 37-38.

(٥٥) القصيدة عنوانها :

أنتم يا من تحبون حبا حقيقيا (Vous qui aime de vraie amour) في الفرنسية الكلاسيكية - انظر : Bedier et Aubry, Les Chansons des Croisades, pp. 20-22.

انظر ترجمة كاملة لهذه القصيدة : قاسم ، الخلفية الأيدلوجية ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٥٦) Mayer, The Crusades, p. 38.

(٥٧) Riley-Smith, What were the Crusades?, p. 14.

(٥٨) Riley-Smith, What were the Crusades?, p. 14.

(٥٩) Ronald C. Finucane, Soldiers of the Faith — Crusades and Moslems at War, (New York, 1983), pp. 47-48.

(٦٠) Riley-Smith, op. cit., pp. 14-15.

(٦١) ورد على لسان المسيح عليه السلام (متى ٢٦ : ٥٢) « . . . لأن كل الذين يأخذون السيف بالسيف يهلكون ، كما ورد على لسانه أيضا (متى ٥ : ٣٨ - ٣٩) « سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن ، فحول له الآخر أيضا » . وقد ورد على لسان بولس الرسول » « لا تجازوا أحدا عن شر بشر ، معتنين بأمور حسنة قدام جميع الناس . لا تنتقموا لأنفسكم أيها الأحباء ، بل اعطوا مكانا للغضب . . . لا يغلبنك الشر ، بل اغلب الشر بالخير . » (رسائل بولس الرسول إلى أهل رومية (١٢ : ١٧ - ٢١) .

(٦٢) كان من رأي القديس «باسيل القبادوقي » ، أعظم مشرعي الكنيسة البيزنطية ، أن الشهيد هو فقط من يموت متسلحا بالايمان وليس من يقتل في الحرب ضد الأعداء ، بل إن

باسيل يوصي الجندي الذي قتل عدوه في الحرب أن يكفر عن ذنبه بالابتعاد ثلاث سنوات عن الجماعة المسيحية . وفي رأي البعض أن البيزنطيين كانوا باستمرار يفضلون الدبلوماسية على الحرب انظر :

J. J. Sauders, Aspects of the Crusades, (University of Canterbury, 1962), pp. 17-18; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, p. 83.

انظر أيضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١٥ - ١٦ .

(٦٣) Robert S. Hoyt and Stanley Chodorow, Europe in the Middle Ages, (3rd ed., U.S.A. 1976), pp. 55-83.

(٦٤) تتجسد قيم الجرمان العسكرية في هذه الفترة الباكرة في ملحمة بيونولف (Beowulf) وهي ملحمة أنجلو - سكسونية دونها كاتب مسيحي سكسوني في القرن الثامن الميلادي ، ويبدو أنها كانت متداولة بالرواية الشفوية قبل ذلك بعدة قرون . وقد تأكد الوجود التاريخي لاثنين أو ثلاثة من شخصيات هذه الملحمة . وتصور هذه الملحمة قيم الشجاعة العسكرية والسيادة الحربية ، وعصبة الحرب انظر :

Beowulf, (transl. C. B. Tinker, New York, 1902), pp. 120-137.

Vernon J. Bourk (ed.), The Essential Augustine, (USA, 1964), passim; E. K. Rand, Founders of the Middle Ages, (Dover, New York, 1957), pp. 251-284; Norman F. Cantor (ed.), The Medieval World 300-1300, (USA, 1968), pp. 44-46.

(٦٥) Frederick H. Russell, The Just War in the Middle Ages, (Cambridge University Press, 1973), pp. 21-22.

Brundage Medieval Canon Law, p. 19.

(٦٦) Mayer, The Crusades, pp. 15-16.

(٦٧) Russell, The Just War, p. 2.

(٦٨)

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, p. 84; Mayer, The Crusades, p. 16; Brundage, "Holy War", p. 104; Baraclough, Med. Papacy, pp. 58-60.

(٦٩) Mayer, op. cit., pp. 16-17.

(٧٠) Brundage, Med. Canon Law, pp. 23-24; Riley-Smith, What were the Crusades, pp. 21-28.

(٧١) كان القديس بولس يقصد بهذه العبارة الحرب المعنوية ضد الشر المعنوي ، ويتسلح لها المسيحي بإنجيل السلام ، وجنودها الرهبان والشهداء ، وهو على النقيض تماما من الحرب الخاطئة التي تستخدم فيها أسلحة مادية في حرب دنيوية . انظر :

Cawdrey, "The Genesis of the Crusades", p. 19; Brundage, op. cit., p 104.

(٧٢) Archives de l'Orient Latin, (Publiecs sous la Patronange de la societe de l'Orient Latin, Paris 1881), I, pp. 56-68.

وقد ناقشها الكونت ريان (Comte Riant) مناقشة واسعة ، انظر :

Rian, "Inventaire critique des letters historiques des Croisades", en AOL, I, pp. 1-195.

(٧٣) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٧٤) Brundage, Med. Canon Law, p. 28.

(٧٥) في رواية فوشيه الشارتري عن خطبة البابا أنه قال : « لست أنا ولكن الرب هو الذي يحثكم ، باعتباركم قساوسة المسيح ، أن تحضوا الناس من شتى الطبقات . . . بأن يسارعوا لاستئصال شأفة هذا الجنس الشرير من أرضنا ، وأن تساعدوا السكان المسيحيين ، قبل الأوان . . . » (Fulcher de Chartres, p.63) . وفي رواية جيوبرت النوجنتي نسب إلى البابا قوله : « يجب أن تقوموا بأكبر جهد لتؤكدوا أن قداسة المدينة ومجد ضريحه سوف تحرر من نير الآثمين . . . » (Guibert de Nogent, pp.137 -8) . انظر الترجمة الكاملة لنص خطبة البابا في : قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٨٣ - ٨٩ .

(٧٦) كانت دعوة أجينيوس بمناسبة سقوط الرها سنة ١١٤٤م في أيدي قوات عماد الدين زنكي . وقد نقل الحجاج والمسافرون القادمون من الشرق الأخبار إلى غرب أوروبا ، كما جاء عدد من الأساقفة الأرمن للتشاور مع البابا حول اتحاد الكنيسة الرومانية الكنيسة الأرمينية ، وقد وجه البابا خطابه هذا إلى « ابنه العزيز لويس (السابع ملك فرنسا) ، وأبنائه الأمراء الأعزاء ، وكل المؤمنين المخلصين في أنحاء بلاد الغال ، انظر :

Virginia G. Berry, "The Second Crusades", pp. 467-8 Riley-Smith, What were the Crusades?, p. 25.

(٧٧) عن فتح القدس ، انظر : ابن شداد ، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية - سيرة صلاح الدين ؛ العماد الكاتب الأصفهاني ، الفتح القسي في الفتح القدسي . انظر أيضا :

Runciman, A Hist., II, pp. 464-6.

انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل .

(٧٨) Mayer, The Crusades, p. 16; Riley-Smith, What were the Crusades?, pp. 25-26.

(٧٩) انظر نص هذه الوثيقة في :

Brian Tierney (ed.), The Middle Ages, vol. I: Sources of Medieval History, (3rd ed. New York, 1978), p. 136.

انظر نص الترجمة العربية لهذه الوثيقة في : قاسم ، الحروب الصليبية - نصوص ووثائق ، ص٦٦ .

(۸۰) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, p. 85.

(۸۱) Brien Tierney (ed.), op. cit., vol. I, pp. 136-136.

انظر أيضا ، قاسم ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(۸۲) Norman F. Cantor (ed.) Med. World., pp. 183-186.

(۸۳)

Mayer, The Crusades, p. 17; The Just War, p. 34; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I. pp. 85-86.

انظر أيضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٨٤) عن حركة الإصلاح البابوية ، انظر :

Geoffrey Barraclough, The Medieval Papacy, pp. 63-117, R. W. Southern, The Making of the Middle Ages, (London, 1973), pp. 130-148.

نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٣٣٥ ـ ٣٤٢ .

(۸۵) Mayer, op. cit., p. 19; Brundage, Med. Canon Law, pp. 22-2; Barraclough, op. cit., pp. 73-4.

(٨٦) يقول نص الغفران الذي منحه أربان : « إن من يذهب إلى أورشليم ، بدافع من الإخلاص فقط ، وليس طلبا للشرف أو المال ، لتحرير كنيسة الرب ، يمكن أن يجعل هذه الرحلة بديلا من أي عمل يكفّر به عن خطاياه :

R. Somerville, The Councils of Urban II, Decreta Cleromontensia, Amesterdam 1972), p. 74; Riley-Smith (eds.) The Crusades, p. 37.

(۸۷) Mayer, The Crusades, p. 19.

(٨٨) عن غزو النورمان لصقلية انظر :

Robert S. Lopaz, "The Norman Conquest of Sicily", in Setton (ed.), A History of the Crusades, I, pp. 54-67.

(٨٩) كان جيش المسيحيين في هذه المعركة خليطا من الأوروبيين ، إذ جمع بين الكتلان والأرغونيين ، والنورمان ، والأقطانيين ، والبرجنديين وقد شن هذا الجيش هجوما ناجحا ضد المعقل الإسلامي الحصين في بربشتر ، ونهبوا المدينة عن آخرها ، ولكن المسلمين استردوها في العام التالي ١٠٦٥م ـ انظر :

Benjamin W. Wheeler, "The Reconquest of Spain before 1095", in Setton, I, pp. 38-39.

(۹۰) Mayer, The Crusades, pp. 20-21.

(۹۱) Riley-Smith (eds.), The Crusades – Idea and Reality, p. 40.

انظر الترجمة العربية الكاملة للنص : قاسم ، الحروب الصليبية ـ نصوص ووثائق ، ص ٨٩ ـ ٩٠ .

(٩٢) Riley-Smith, What were the Crusades?. p. 17.

(٩٣) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٩٤) Mayer, The Crusades, p. 20.



الفصل الثاني

الظروف التاريخية والدوافع

أحوال أوروبا القرن الحادى عشر الميلادي (الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ـ الأحوال السياسية) ـ دوافع الفرسان ـ دوافع الكنيسة ـ أوضاع بيزنطة العسكرية والسياسية (مانزكرت وما بعدها ـ الاتصالات البيزنطية مع أوروبا الغربية) ـ الأوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة العربية عشية الحروب الصليبية .

كانت الحركة الصليبية انعطافا خطيرا في تاريخ الغرب الأوروبي . إذ كانت الحملات الصليبية التي دارت على نطاق واسع ؛ سواء من حيث مجالها الجغرافي ، أو إطارها الزمني ، أو أعداد الذين شاركوا فيها ، أول حرب يخوضها الأوروبيون تحت راية أيديولوجية بعينها . وعلى الرغم من الإفلاس الأيديولوجي الذي تجلى منذ البداية في خضم أحداث الحملة الصليبية الأولى إلا أن القوى الاجتماعية في الغرب الأوروبي قد اعتنقت هذه الأيديولوجية الصليبية وفق تفسيرها الخاص الذي يناسب مصالحها .

ولما كانت الحركة الصليبية ، في التحليل الأخير ، إفرازا للتفاعل بين الكنيسة والإقطاع فإنها كانت تسعى بالضرورة إلى تحقيق الأهداف الكنسية التي كانت البابوية قد بلورتها من خلال نزاعها مع الإمبراطورية ؛ وهي أهداف كانت تتركز أساسا حول السيادة المطلقة للبابا على العالم المسيحي . كما أن الحركة الصليبية كانت ، من ناحية أخرى ، محاولة لتحقيق أهداف الناس

العلمانيين الذين خضعوا للتنظيم الإقطاعي ، سواء كانـوا من النبلاء وفرسانهم ، أو من الفلاحين . لقد كان الفرسان يتوقون إلى توسيع سلطانهم ، وأملاكهم . ولم يكن هذا ممكنا دون الصدام مع الملكية . وبينما كانت البابوية تحارب ضد الملكية من أجل السيادة والسمو ، كان النبلاء الإقطاعيون يتطلعون إلى بناء سلطتهم الإقليمية على حساب الملكية ، ولعل هذا هو ما جعل البابا أربان الثاني يوجه خطابه إلى الفرسان الفرنسيين بالذات ، لأن فرنسا كانت لا تزال الدولة الإقطاعية الوحيدة آنذاك .

أما البورجوازية الناشئة ، ممثلة في القوى التجارية الايطالية على وجه الخصوص ، فقد رأت في المشروع الصليبي فرصة هائلة للسيطرة على تجارة البحر المتوسط وتجارة العالم . ولهذا سارعت بالانضمام للمشروع بعد أن صار حقيقة واقعة .

بيد أن هذه الدوافع التي حركت مختلف القوى الأوروبية لشن حملتها الصليبية التي كانت « مشروع العصر » بالنسبة للكثيرين ، كانت محكومة بالأحوال والظروف التاريخية السائدة في الغرب الأوروبي من ناحية ، وفي الإمبراطورية البيزنطية والعالم العربي من ناحية أخرى . وربما يكون مفيدا أن نلقي نظرة شاملة على أحوال أوروبا الغربية عشية الحروب الصليبية ، قبل مناقشة دوافع المجتمع الغربي لشن الحرب تحت راية الصليب .

كانت أوروبا حتى القرن الحادي عشر الميلادي لا تزال مجرد منطقة جغرافية لم تتشكل بعد على المستوى السياسي ، كما أنها كانت مجرد منطقة ريفية متخلفة بالقياس إلى كل من العالم البيزنطي والعالم العربي الإسلامي . فقد وصلت كل من الحضارة البيزنطية والحضارة العربية الإسلامية إلى قمتها ، وبدأت بيزنطة منذ القرن الحادي عشر الميلادي تعاني مظاهر التآكل البطيء والضعف الناجم عن الصراع الداخلي ، والهزيمة الخارجية الفادحة على يد المسلمين في مانزكرت

(أو ملاذكرد) سنة ١٠٧١م . أما العالم العربي الإسلامي فكان يعاني التشرذم والضعف السياسي ، على الرغم من أنه كان لا يزال يحتفظ بإمكاناته العسكرية والبشرية ، وثرواته الأسطورية ، وعلى الرغم من أن الزمان كان لا يزال يحتفظ له ببعض من أعظم إنجازاته العسكرية والفكرية .

وقد كان القرن الحادي عشر الميلادي بالنسبة للغرب الأوروبي بداية فترة امتدت ثلاثة قرون تمثل مرحلة الإبداع في تاريخ العصور الوسطى . وخلال تلك الفترة كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ، التي أخذت تتشكل منذ القرن السادس الميلادي ، قد رسخت بحيث كانت الأساس الذي قامت عليه الحضارة الأوروبية في العصور الوسطى . ولعل هذا ما جعل المؤرخين الأوروبيين المتخصصين في دراسة تاريخ العصور الوسطى يطلقون على تلك الفترة اسم « العصور الوسطى الناضجة » أو العالية The High Middle Ages [1] .

لقد شهد القرن الحادي عشر الميلادي من وجهة نظر الغرب قادة كبارا وزعماء بارزين ، مثل وليم الفاتح ملك إنجلترا ، والإمبراطور هنري الثالث وابنه هنري الرابع ، وروجر الأول النورماني حاكم صقلية ، وروبرت جويسكارد الذي كان ابنه بوهيموند من أبرز زعماء الحملة الصليبية الأولى ، والفونسو السادس ملك قشتاله . وقد كان أولئك جميعا من الحكام الجنود الذين كانوا يبحثون عن السلطة والنظام والكفاءة يمثلون الغدر والطموح والتعصب من وجهة النظر الشرقية . كما عاش في القرن الحادي عشر الميلادي معظم البابوات الإصلاحيين ، وأبرزهم جريجوري السابع (الشيطان المقدس) الذي رغب في تحقيق السمو البابوي ، وكان خليفته أربان الثاني صاحب الدعوة إلى الحملة الصليبية . وكانت الكنيسة قد مرت بأهم عملية إصلاحية تحت زعامة أولئك الذين تربوا في الأديرة الكلونية . أما الفلاحون المتعبون الذين كانوا يزيلون الغابات ، ويزرعون أرضها بالمحاصيل التي تحتاجها أوروبا ، وبحارة

جنوه وبيزا الذين طردوا المسلمين من شواطىء أوروبا ، فلابد من أنهم كانوا مدفوعين بروح الحيوية الدافقة والحماسة الجسورة التي ميزت حركة التاريخ الأوروبي في القرن الحادي عشر الميلادي .

ومن ناحية أخرى كانت ثمة تغيرات اجتماعية وتكنولوجية تجرى في تلك الفترة . ولا شيء يكشف عن تأثير هذه التغيرات في غرب أوروبا أفضل من أن نلاحظ أن الناس كانوا يبحثون لأنفسهم عن حياة أفضل . فقد أخذ الناس يسافرون إلى مناطق الحدود ، وما وراء البحار بحثا عن فرص أحسن ، وأملا في تحقيق طموحاتهم .(٢) وباختصار كان التوسع والتنظيم أهم سمات القرن الحادي عشر الميلادي .(٣) لقد أخذت أوروبا توقن بأن طاقتها الحضارية النامية أكبر من أن تستوعبها أراضيها الضيقة ، فأخذت تسعى لايجاد منافذ خارجية لها . وقد كان هذا هو أهم أسباب التوسع الذي شمل جبهات عديدة ، كما بدأت أوروبا تفيد من عقول أبنائها في التنظيم ، وكان لا يزال بدائيا . وقد كانت الحملات الصليبية جزءا من التوسع الأوروبي ، ولم يكن ممكنا القيام بهذه الحملات دون وجود المقدرة على تنظيمها .

كان الطابع الريفي هو الغالب على أوروبا القرن الحادي عشر الميلادي ، وقد توزع سكان أوروبا بين نموذجين رئيسين للاستقرار : « البلدة Hamlet » التي كانت عبارة عن عدد قليل من أكواخ الفلاحين وبيوتهم المكدسة قرب مساحة الأرض التي يتولون زراعتها ، وقد خلت هذه البلدة من أي كنيسة . وفي اسكتلندة ، وويلز ، وأيرلنده ، وبريتاني ، وأقاليم فرنسا الجبلية كان نمط البلدة هو السائد .(٤) أما بقية مناطق أوروبا فقد كانت القرية تمثل النمط السائد فيها لمراكز الاستقرار السكاني . وفي القرية عادة ما كانت توجد كنيسة ، وبيت صاحب الإقطاع ، أو قلعته ، ثم بيوت الفلاحين التي بنيت من الطين وأغصان الأشجار . وحول القرية زمامها من الأرض الزراعية والمراعي ، ثم منطقة البراري والغابات . وعلى حواف الحقول ، التي تمثل زمام القرية من

الأرض الزراعية ، كان الفلاحون يحرقون الأعشاب من آن لآخر لكي يزرعوا محصولا أو أثنين في الأرض التي خصبها الرماد الناتج عن الحرق .

وعلى الرغم من أننا نعرف بعض المعلومات عن تحسن الزراعة وأساليبها في القرن الحادي عشر الميلادي إلا أننا لا نعرف إلى أي مدى تحسنت وسائل الزراعة على وجه الدقة . لقد كان اختراع الطواحين الهوائية من أسباب تسهيل زراعة الغلال ، كما أن عمليات إزالة الغابات واستصلاح الأرض كانت تجري في كل مكان في غرب أوروبا . وكانت الأخشاب الناتجة من قطع الأشجار تستخدم في بناء المساكن والقلاع والكنائس في مناطق الريف والحضر على حد سواء ، كما أن الفلاحين غيروا من نظام الزراعة في شريطين أو ثلاثة بسبب الابتكار الذي غير شكل المحراث الجرماني القديم الذي كان يفرض أن يكون حرث الحقول بشكل مستقيم على هيئة شريطين أو ثلاثة ، فتحسن الإنتاج .(٥)

لقد أدت محاولات استصلاح الأرض على حساب الغابات والمستنقعات إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، وعلى الرغم من ضآلة معلوماتنا عن اقتصاديات الزراعة في غرب أوروبا آنذاك إلا أنه يبدو أن القرية كانت قادرة ، مع قلة إمكاناتها ، على أن تعول الناس الذين عانوا من قسوة الطبيعة والقانون الإقطاعي على السواء(٦) ولا ينبغي أن نبالغ في قيمة عمليات النمو الزراعية ؛ لأن التحسن النسبي الذي طرأ على مجال الزراعة في أوروبا القرن الحادي عشر الميلادي لم يؤد إلى تحسين أحوال الفلاحين المعيشية ، وإنما أدى إلى زيادة موارد السادة الإقطاعيين المادية والبشرية .(٧)

كان الناس في أوروبا العصور الوسطى تحت رحمة الطبيعة إلى حد بعيد ، إذ كانت الأرض المزروعة في القرن الحادي عشر الميلادي لا تزال ضئيلة المساحة بالقياس إلى مناطق البراري والغابات والأرض البور ، وكانت كل هذه

المساحات مرتعا حرا للدببة والذئاب وغيرها . ولم يكن غريبا أن تدخل هذه الحيوانات إلى القرى ، أو تجوس في الحقول المزروعة . وفي كوخ حقير كان يعيش القروي حياة أدنى من حيوان الحقل الذي يهتم به . أما طعامه فكان فقيرا وبسيطا من إنتاج حقله ، وملابسه مصنوعة من جلود حيواناته ، أو من صوف أغنامه .(٨) وكان يومه شاقا مضنيا يقضيه في أعمال كثيرة متنوعة بحيث يأوي إلى فراشه الحقير في المساء وقد هدّه التعب .(٩)

ولم يكن الفلاح الأوروبي يأكل اللحم الطازج سوى مرة واحدة في أعياد الميلاد ، ثم يحتفظ بالباقي مقددا ومملحا ليأكل منه طوال العام . ولكنه في كل الأحوال لم يكن ليأمن على نفسه من غائلة المجاعة . فبسبب التكلفة الباهظة لوسائل النقل في ذلك الزمان كان تدهور المحصول المحلي في أي إقليم مؤشرا على حدوث المجاعة .(١٠)

وكانت السنوات العشر التي سبقت الدعوة إلى الحملة الصليبية الأولى سنة ١٠٩٥م سنوات صعبة بالفعل على سكان أوروبا ولا سيما في شمال فرنسا وغرب ألمانيا . إذ شهدت تلك السنوات سلسلة تكاد تكون متصلة من الفيضانات والمجاعة . ومنذ سنة ١٠٨٩م كان الرعب يتملك السكان في تلك المناطق من ذلك الوباء الغامض الذي كان يضرب فجأة إحدى القرى ، أو المدن ، فلا يتركها إلا وقد حصد أغلبية سكانها بمنجل الموت والعذاب البطيء . ومن الطبيعي أن يكون رد فعل الناس في إطار رد الفعل الجماهيري المعتاد ، أي التعلق بأهداب الدين ، أو محاولة التكفير عن الذنوب ، والتجمع حول الزاهدين والنساك بحثا عن الخلاص . ولذا راقت الدعوة التي وجهها البابا لشن حملة صليبية ضد المسلمين في عيون الفلاحين الفقراء ، ورأوا فيها نبوءة Prophetae تعدهم بالخلاص .(١١)

وبالنسبة لمعظم سكان الغرب الأوروبي في القرن الحادي عشر الميلادي كانت القرية هي الوحدة الأساسية ؛ اقتصاديا ، وسياسيا ، واجتماعيا ، وعلى

المستوى الديني أيضا ، إذ إن التقسيم الإقطاعي فرض نوعا من الاقتصاد الطبيعي جعل الفلاحين في كل قرية يحاولون تحقيق الاكتفاء الذاتي في حدود ما تنتجه القرية . وفي أعياد القديسين الذين يبجلهم أهل القرية (وهم تعبير عن عبادة قوى الطبيعة على نحو أو آخر ، ولم تعترف الكنيسة بأولئك القديسين الريفيين أبدا) كان القروي يجد المتعة والتسلية . وكان قساوسة الأبرشيات الريفية يقدمون للسكان الفلاحين معلوماتهم المشوشة عن المسيحية ، وأفكارهم الضيقة عن العالم . ولما كان القسيس الأبرشي أميا في أغلب الأحوال فإن لنا أن نتصور طبيعة ما كان يقدمه من خدمات للفلاحين المساكين ، وما ينتج من هذه الخدمات الجاهلة المقدمة من قسيس جاهل من تعصب وتزمت مقيت . لقد كان القرويون يجمعون بين التدين العاطفي والإيمان بالخرافات والمعجزات . وكان سكان كل قرية يعتقدون بأن الينابيع والمجاري المائية والأشجار التي تحيط بقريتهم تضم بعض الأرواح التي يمكنها إتيان المعجزات .[١٢]

وقد اختلف الوضع القانوني للفلاحين ، والجزء الذي يمكنهم الاحتفاظ به من محصول الأرض الزراعية ، اختلافا بينا من قرية لأخرى . ففي الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي كان كل رجل يعمل في أرض زراعية ، في إنجلترا وفرنسا وغرب ألمانيا ، مقيدا بالتزامات إقطاعية تجاه أحد السادة الإقطاعيين ؛ إما إيجارا وإما خدمة .[١٣] وفي بعض المناطق الريفية ، مثل شرق ألمانيا وبعض أقاليم فرنسا ، كان يوجد فلاحون أحرار ، ولكن أولئك كانوا في سبيلهم لأن يتحولوا إلى أقنان . ولم يتم هذا التحول على أي حال سوى بعد القرن الحادي عشر الميلادي . ولدينا وثيقة هامة يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الحادي الميلادي عشر تصف لنا عملية تحول فلاح حر إلى قن من عبيد الأرض . والوثيقة التي حفظها رهبان دير « مورموتييه Marmoutier » في ضواحي « تور Tours » نموذج لكثير من الوثائق التي تكشف عن تحول أعداد

متزايدة إلى أقنان خاضعين للأديرة والكاتدرائيات ، فضلا عن السادة العلمانيين . يقول نص الوثيقة :[١٤] « . . . ليكن معلوما ، لكل من يجيئون بعدنا ، أن رجلا في خدمتنا يدعى وليم ، شقيق رينالد ، الذي ولد لأبوين من الأحرار ، قد تحرك مدفوعا بحب الرب صوب غاية سوف يحسبها له الرب حسنة . إذ وهب نفسه قنا للقديس مارتن في « مورموتييه » ، ولم يكتف بأن يهب نفسه فقط ؛ بل وهب جميع ذريته من بعده لكي يظلوا إلى الأبد في خدمة رئيس الدير والرهبان في هذا المكان بشروط واضحة . ولكي يتم التأكيد على هذه الهبة وتوضيحها وضع حول رقبته حبلا ، كما وضع أربع قطع من النقود على مذبح القديس مارتن اعترافا بالقنانة ، وكرس نفسه للرب العظيم . وقد رأى ما حدث ، وشهد عليه أولئك الآتية أسماؤهم . . . » .

لقد كان تحول الفلاح الحر إلى قن عملية تجرى بمعدلات متصاعدة في كافة أنحاء أوروبا ، ولم تقف الكنيسة ضدها بل أفادت منها بصفتها أكبر ملاك الأرض الزراعية في الغرب الأوروبي حتى ذلك الحين . فقد كانت الهبات التي أغدقها الحكام والنبلاء على الكنائس والأديرة قد جعلتها تمتلك مساحات زراعية شاسعة ؛ ومن ثم كان لابد من أن توفر لها من يزرعونها ، وقد كانت عملية تحويل الفلاحين إلى أقنان ، تحت ذريعة حب الرب ، أكثر الوسائل فعالية لضمان قوة العمل اللازمة لزراعة أملاك الكنائس والأديرة .

لقد كان الأقنان يشكلون قطاعا هاما من سكان الريف الأوروبي عشية الحملة الأولى . وكان أولئك الأقنان يحتلون مكانة في البناء الاجتماعي بين الفلاحين الأحرار من ناحية ، وعبيد الأرض من الأرقاء من ناحية أخرى . ولم تكن أعدادهم ، أو نسبتهم متساوية في كل أنحاء أوروبا ؛ ففي إنجلترا كان عدد الأقنان كبيرا ، على حين كان عدد عبيد الأرض كبيرا في جنوب فرنسا وإسبانيا[١٥] وفي بقية مناطق فرنسا وفي الألزاس واللورين كانت الأغلبية من الفلاحين أقنانا دون أن تكون لهم حقوق تجاه سادتهم الإقطاعيين . وفي ظل

تلك الظروف نجد أن الكثيرين ممن ولدوا في الشطر الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي قد وقعوا في أغلال القنانة ، لأن واحدا من أسلافهم المجهولين قد أجبر على التخلي عن حريته .

وكانت العلاقة بين السيد الإقطاعي تشبه علاقة كل منهما بالطبيعة في تلك العصور . فالسيد بالنسبة للقن يمكن أن يكون صديقا كما يحتمل أن يكون عدوا ، لكن القن يراه ضروريا لاستمرار حياته في كل الأحوال . لقد كان كل أمر من أمور الحياة اليومية للأقنان مرتبطا بأسيادهم الإقطاعيين ومعتمدا على سلوكهم . وكان القن مربوطا إلى الأرض لا يمكنه الرحيل عنها ، كما لا يستطيع أن يستبدل سادته ، إلا بارتكاب جريمة ، أو المغامرة بالهروب ، أو بشراء حريته بالمال (إذا قبل سيده بيعها) . أما في شرق إنجلترا وشمالها فربما كان أكثر من نصف الفلاحين أحرارا .[١٦] بيد أن أحوال الفلاحين عموما ، سواء كانوا من الأحرار ، أو الأقنان ، أو الأرقاء ، كانت عابسة كئيبة مثل الليالي الموحشة التي كانت تلف قراهم بالبرد والظلام .

لقد كان النظام الإقطاعي مجموعة من المؤسسات يسرت للطبقة الإقطاعية ، بجناحيها من الفرسان والقساوسة ، أن تعيش من ناتج عمل الفلاحين . ففي معظم المناطق الريفية كان الفلاحون الأقنان يجنون المحصول لكي يضعوه في مخازن السيد الإقطاعي ، إذ كان صاحب الإقطاع يعتبر نفسه مالكا للموارد العامة للقرية ، وأن من حقه أن يعهد للفلاحين باستخدامها فقط ، دون حيازتها . فقد كان على الفلاح أن يقدم عددا من الخنازير لسيده الإقطاعي إذا أراد أن ترعى خنازيره في الغابة الملاصقة للقرية ، كما كان عليه أن يقدم الزبد مقابل أن يترك أبقاره في المراعي المحيطة بالحقول ، وإذا صاد القروي بعض الأسماك من المجاري المائية ، أو البحيرات الواقعة داخل نطاق الإقطاع يكون للسيد الإقطاعي حق الحصول على نصيب من حصيلة الصيد . وباختصار ، كان السيد الإقطاعي يعتمد على ما ينتجه الفلاحون في طعامه ،

كما كان يعتمد على قوة سواعدهم في بناء بيته ، أو قلعته ، وفي ملابسه أيضا .(١٧) وفي المقابل كان الأقنان الخاضعون للسيد الإقطاعي لا يتمتعون بأي حقوق مدنية تجاهه .

وفضلا عن هذه الواجبات والخدمات التي ألزم بها الفلاحون تجاه السيد الإقطاعي ، كانت له ، أيضا ، حقوق سياسية عليهم . ذلك أنه نتيجة تدهور سلطة الدولة المركزية بسبب ضعف الحكام الكارولنجيين الأواخر ، وعدم قدرتهم على السيطرة على الدوقات والكونتات ، اغتصب هؤلاء السلطة الملكية في دوقياتهم وكونتاتهم وحولوها إلى قطاعات وراثية . وتضمنت السيادة على الضياع الإقطاعية السيطرة السياسية والقضائية على الفلاحين في تلك الإقطاعات . فقد تمكنوا منذ القرن التاسع الميلادي ، في فرنسا ، من انتزاع حق جمع الضرائب ، وعقد المحاكمات في القضايا الهامة .(١٨) وعلى الرغم من أن الأمراء الإقطاعيين ظلوا يمارسون هذه الصلاحيات باعتبارهم ممثلين للملك إلا أن الطبيعة الوراثية للإقطاع الأوروبي جعلت النبلاء الأوروبيين يعتقدون ، بعد مرور الزمن ، أن هذه الصلاحيات السياسية لهم دون سواهم .(١٩) وقد اختلف مدى السلطة السياسية للسادة الإقطاعيين على فلاحيهم من مكان لآخر داخل أوروبا . ففي إنجلترا كانت قبضة الملك لا تزال قوية في القرن الحادي عشر الميلادي ، وكان له حق الفصل في الجرائم الكبرى ، ولم يكن للنبلاء غير سلطات تشبه سلطات أقسام الشرطة حاليا ، وكذلك كان الحال في نورماندي(٢٠) ولكن في معظم أنحاء فرنسا وغرب ألمانيا كان السيد الإقطاعي يتمتع بسلطات قوية في منطقته ، وكانت تلك السلطات مصدر ربح وفير له ، إذ كان بوسعه أن يعقد الأسواق الموسمية في قريته ، ويفرض الضرائب عليها ، كما يفرض رسوم عبور الجسر أو الإيجار في المجرى المائي داخل منطقته .(٢١)

وهكذا كان الفلاحون فريسة للخوف الدائم ، والاضطراب المستمر ، والافتقار للأمن . لقد كانت أيامهم تمضي كئيبة في انتظار مستقبل لا يجيء ،

وقد وقعوا تحت وطأة الطبيعة التي كانت تقذفهم بنقص المحاصيل والمجاعات والأوبئة بين الحين والآخر ، كما وقعوا تحت وطأة سادتهم الإقطاعيين الذين ساموهم سوء العذاب ، كما جعلوهم وقودا لحروبهم الإقطاعية . ومن ناحية أخرى ، كان الفلاحون الذين لبوا نداء أربان الثاني في كليرمون قد تشبعوا منذ زمن طويل بأفكار الوعاظ الجوالين .(٢٢) وفهموا دعوة البابا على أنها فرصة للخلاص الدنيوي والأخروي أيضا . وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتجسد فيها التعصب الديني للطبقات الدنيا في المجتمع الغربي الكاثوليكي ، وكان ذلك التعصب موجها ضد أصحاب الديانات الأخرى ، كما كان ثورة ضد الأوضاع الاجتماعية المحبطة في الوقت نفسه .

وهكذا كانت الأوضاع الاجتماعية المحبطة ، والجو الفكري المشبع بالخرافات والتدين العاطفي والتعصب من أهم الدوافع التي حركت المقهورين من أبناء الغرب الأوروبي في القرن الحادي عشر الميلادي إلى المشاركة في الحملة الصليبية . وكانت هذه الحملة تعني بالنسبة للفلاحين وعامة سكان المدن الذين ساهموا فيها شيئا يختلف عما قصده البابا . ذلك أن الفقراء (pauperes) ، كما تسميهم المصادر التاريخية لتلك الفترة ، كانوا يرون فيها أملا لتحسين أحوالهم وخلاص أرواحهم .(٢٣) لقد كان البابا يوجه خطابه إلى الفرسان من أبناء الطبقة الإقطاعية ، ولم يخطر بباله أن تسارع جماهير المحرومين إلى الخروج في الحملة التي أرادها البابا أداة لتحقيق أهدافه السياسية في الداخل والخارج ، وأدرك البابا خطورة خروج العامة فأعلن أنهم يمكن أن يكونوا عقبة ، وبذل بعض الجهد لمنعهم ، ولدينا وثيقتان عبارة عن خطابين من البابا : أحدهما بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٠٩٦م موجه إلى أتباعه في بولوني يذكر فيه : « ولكننا لا نسمح للرهبان أو القساوسة بالذهاب دون إذن . . . كذلك يجب على الأساقفة أن يحرصوا على عدم السماح لرعايا أبرشياتهم بالذهاب دون نصيحة وبغير علم القساوسة المسبق ، كما ينبغي عدم ترك الشباب المتزوجين حديثا يذهبون في

رحلة طويلة على هذا النحو دون موافقة زوجاتهم . . . » .[٢٤] وفي الخطاب الثاني (٧ أكتوبر ١٠٩٦م) يقرر أن العامة الراغبين في الذهاب إلى القدس « . . . أشخاص غير مناسبين ، لأننا كنا نستفز أذهان الفرسان للذهاب في هذه الحملة ، لأنهم قد يستطيعون كبح وحشية المسلمين ، ويعيدون للمسيحيين حريتهم . . . »[٢٥] لقد كان أربان يريد استبعاد غير المحاربين من مشروعه الكبير .

ولكن دوافع الفقراء للذهاب في هذه الحملة كانت أعنف من أن تكبحها مثل هذه الإجراءات البابوية .[٢٦] ويخبرنا كُتّاب المؤرخات الصليبية المعاصرة كيف أن أخبار طريق الخلاص الجديد ، الذي تصوروا أن خطبة أربان تفتحه أمامهم ، انتشرت في كل مكان بسرعة على الرغم من فقر وسائل الاتصال والمواصلات في ذلك الزمان . ورأى الفقراء في هذه الدعوة فرصة رائعة للخلاص من الفقر والإحباط والسادة الإقطاعيين فضلا عن أنها فرصة لخلاص أرواحهم المثقلة بالذنوب والآثام .

ولما كانت حركة الفقراء ضد سياسة الكنيسة التي خطبت ود الفرسان فإن هذه الحركة كانت بالضرورة خروجا مضادا على أهداف الكنيسة كما يقول جروسيه .[٢٧] ولعل هذا يفسر لنا سبب الإدانة التي عامل بها مؤرخو الحملة الأولى أحداث الحملة الشعبية لا سيما إذا عرفنا أنهم جميعا - باستثناء المؤرخ المجهول - كانوا من رجال الكنيسة .

لقد كان الجوع الذي عض بأنيابه معظم أنحاء الغرب الأوروبي في سنة ١٠٩٥م نفسه وراء خروج الأعداد الغفيرة من الفلاحين والمعدمين خلف قادة العصابات التي شكلت ما عرف باسم « الحملة الشعبية » ، أو « حملة الفلاحين »[٢٨] ، لقد اكتشف الفقراء في عبارات البابا ، التي وصلتهم محملة بكثير من المبالغة بسبب وسائل الاتصال التي اعتمدت على النقل الشفاهي آنذاك ، نغمة أخروية . فقد ربطوا أحوالهم المتردية باعتقادهم بقرب نهاية

العالم التي ستنقلهم إلى أورشليم السماء . ولم يكن في وسعهم أن يفرقوا بين أورشليم الحقيقة في فلسطين ، وأورشليم التي تخيلوها في السماء في أبهى الصور وأحلاها .[٢٩] ولأن المقهورين في الغرب الأوروبي عشية الحروب الصليبية عاشوا في إحباط ويؤس فإنهم رأوا في الدعوة الصليبية فرصة هائلة اختلط فيها الطمع الدنيوي بالرغبة في الخلاص .

ومن الطبيعي أن تروق الدعوة التي وجهها البابا أربان الثاني في كليرمون ١٠٩٥م ، لشن حملة مقدسة تحت راية الصليب ، في عيون فرسان الغرب الإقطاعي على نحو خاص . وعلى الرغم من كل ما قيل عن الحج والحرب المقدسة[٣٠] إلا أن من المستحيل تفسير الدور الكبير الذي لعبه الفرسان الإقطاعيون في الحركة الصليبية في ضوء الدين ، والنفسية الجماعية ، والاعتزاز بالمهنة التي نشأوا عليها ، لأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الجافة كانت لها أهميتها . وربما كانت أهم منها في عالم اليوم . ويستدعي هذا بالضرورة أن نتعرف على أحوال الفرسان لنعرف حقيقة دوافعهم .

لقد كان من أهم خصائص القرن الحادي عشر الميلادي في أوروبا الغربية بلورة النظام الإقطاعي الذي كانت مؤسساته آخذة في التطور والنمو منذ القرن الثامن الميلادي . وقد قام هذا النظام ، بشكله التقليدي الذي عرفته فرنسا في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين ، على أساس من ثلاثة عناصر هي : أولا : عنصر شخصي يربط السيد الإقطاعي (Lord) بتابعه (vassal) ، ويتمثل هذا العنصر في رابطة الولاء الشخصي الذي يدين به التابع لسيده . وقد اصطلح على تسميته السيادة والتبعية (Lordliness and vassalage) . ثانيا : عنصر فعلي : وهو حيازة الإقطاع (fief)؛ في مقابل تقديم الخدمة العسكرية المناسبة في جيش السيد الإقطاعي . ثالثا : لا مركزية القضاء : وقد أتاح هذا العنصر حقوقا قضائية للسادة الإقطاعيين على حساب سلطة الملك المركزية كما أوضحنا في الصفحات السابقة . وفضلا عن ذلك صار الإقطاع

يشكل نظاما قيميا وأخلاقيا واجتماعيا في فرنسا القرن الحادي عشر الميلادي .[31] وكان الفرسان الإقطاعيون نتاجا لهذا النظام بطبيعة الحال .

وتكشف لنا ملحمة راؤ ول دي كامبري[32] عن مجموعة القيم والمثل التي تحرك الطبقة الحاكمة في المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصور الوسطى . وتكشف هذه الملحمة عن أن القيم والمثل الحاكمة في المجتمع الإقطاعي كانت ثلاثا . (١) البطولة والبسالة العسكرية اللتان كانتا تعتبران من الحسنات الاجتماعية ؛ لأن الرجل القوي فقط كان هو الذي يستطيع توفير الأمن والحماية في ذلك العصر الذي مزقته الحروب الإقطاعية . (٢) كان الولاء الشخصي هو عصب النظام الاجتماعي الإقطاعي ، كما كانت العلاقات الشخصية بين الأفراد هي الوسيلة الوحيدة لإقرار الالتزامات السياسية والقانونية . (٣) كان ثمة نظام تصاعدي من روابط الولاء الشخصي يبدأ من القاعدة عند الفارس البسيط الذي يمتلك أرضا بالكاد تكفي لإعالته وتسليحه ، حتى الهرم الإقطاعي عند القمة التي كان يفترض أن يكون الملك متربعا عليها .

وكانت فرنسا في القرن الحادي عشر الميلادي نموذجا للمجتمع الإقطاعي ، ولعل هذا من بين الأسباب الرئيسة التي دعت أربان الثاني لأن يوجه دعوته إلى أمرائها وفرسانها بعيدا عن السلطة الملكية القوية في كل من ألمانيا وإنجلترا . على أي حال كان الوضع الاجتماعي / السياسي في فرنسا آنذاك تجسيدا للفكرة الإقطاعية القائلة : « لا أرض من دون سيد إقطاعي » . وقد أدى هذا إلى دخول أعضاء المؤسسة الإقطاعية في فرنسا ، منذ نهاية القرن العاشر الميلادي ، في نظام تصاعدي كوّن الهرم الإقطاعي الذي كان الملك من « أسرة كابيه »[33] على قمته ، وله السلطةالاسمية على كبار السادة الإقطاعيين . وقد كان يليه في السلم الإقطاعي مباشرة عدد من « الأمراء الإقطاعيين » هم : كونت الفلاندرز ، ودوق نورماندي ، وكونت شامبني ، ودوق أقطانيا ، وكونت

تولوز ، ثم دوق برجنديا . وكان لكل واحد من هؤلاء أفصاله . كما كان لكل فصل منهم أفصال تابعون له ،[٣٤] وهكذا حتى نصل إلى الفارس العادي الذي يملك أرضا بالكاد تعوله وتكفيه .[٣٥] وكان لكل عضو في الهرم الإقطاعي التزاماته وواجباته تجاه سيده وتجاه أتباعه من الأفصال حسبما يحددها العرف الإقطاعي . ولدينا عدة وثائق تحدد هذه الواجبات والالتزامات : منها وثيقة ترجع إلى سنة ١١١٠م ، تنقل لنا عملية الولاء الإقطاعي من فيكونت كاركاسون إلى مقدم دير سانت ماري في جراس[٣٦] بفرنسا . وتبدأ الوثيقة على لسان النبيل الإقطاعي « باسم الرب ، أنا برنار أتون ، فيكونت كاركاسون في حضور » . . . بما أن السيد ليو ، رئيس الدير المذكور ، قد طلب مني في حضور جميع المذكورين أعلاه أن أعترف له بالولاء والتبعية مقابل القلاع والضياع ، والأماكن التي حازها أسلافي وأجدادي من أسلافه في رئاسة الدير المذكور إقطاعا لهم ، والتي ينبغي أن أحوزها كما حازوها ، فإنني اعترفت بالتبعية والولاء للسيد رئيس الدير ليو كما ينبغي » .

ثم تمضي الوثيقة لتحدد مفردات الإقطاع الذي حازه الفيكونت من رئيس الدير ، كما يعترف بأنه وأسلافه يجب أن يأتوا إلى الدير كلما عين رئيس جديد للرهبان لكي يجددوا التبعية والولاء . ثم يحدد بقية التزاماته الإقطاعية .

وقد حدد أسقف شارتر فلبرت الحقوق والالتزامات المتبادلة بين السيد الإقطاعي وتابعه في نص يعود إلى سنة ١٠٢٠م .[٣٧] وبغروب شمس القرن العاشر الميلادي كانت حقوق وواجبات كل من السيد الإقطاعي والتابع (الفصل) قد تحددت واستقرت تماما . ولما كان الهدف الأساسي من التنظيم الإقطاعي هو التعاون في الحرب ، فقد قام العرف الإقطاعي على هذا الأساس . وكان الفصل ملزما بتقديم الخدمة العسكرية لسيده ، بحيث لا تتجاوز مدتها أربعين يوما فضلا عن عدة التزامات أخرى . وفي المقابل كان على السيد الإقطاعي أن يحافظ على تابعه ، ولم يكن من حقه أن يحط من شأنه

بالإهانة ، أو بأي طريقة أخرى ، وإذا لم يف الفصل بقسم الولاء ، الذي قطعه لسيده ، كان يتعرض لأن ينتزع منه إقطاعه بعد محاكمته في بلاط سيده . أما إذا كان تصرف السيد الإقطاعي تجاه فصله غير لائق فيكون للفصل حق التحلل من الرابطة الإقطاعية التي عرفت باسم (diffidatio) . وعادة ما كانت تبدأ بتكسير السنبلة الرمزية ، أو السكين الرمزي الذي يعني انتقال الإقطاع إليه .[٣٨] وكان هذا يعني الحرب . بيد أن الحرب كانت حقيقة يومية في المجتمع الإقطاعي .

لقد كانت الحرب هي الحرفة الأساسية للفارس الإقطاعي . وكان يتم تدريبه منذ صباه على حمل سلاح الفارس ودرعه ، واستخدام ذلك كله بمهارة . لقد كانت الحرب مهنة الرجل الراقي ، إذ كان تعليمه منذ نعومة أظفاره يهدف إلى تكريس الخشونة جسديا وروحيا . فقد كانت مدرسته حجرة حارس في مركز أو موقع عسكري ، والقلعة هي منزله ، كما أنه متأهب دائما لوقوع أي هجوم . ولذلك كان يقضي الشطر الأكبر من حياته متدربا على القتال ، أو مشتبكا في معركة حقيقية .[٣٩] لقد كانت الحرب مصدر فرح ومتعة للفارس الإقطاعي .

أما أوقات السلم المملة فكان يقضيها بين الجدران الصماء في القلاع الكئيبة ، إذ لم تكن وسائل للتسلية ، ولم يكن هناك بديل من الصيد . ولذلك كانت المعركة هي قمة حياة الفارس ، وفي كثير من الأحيان كانت هى النهاية لحياته أيضا . وعلى العموم كان الفارس الإقطاعي في غرب أوروبا القرن الحادي عشر الميلادي متوحشا همجيا ، مولعا باللذات الحسية . ولكنه كان في الوقت نفسه متدينا على طريقته . فقد كان يتقبل تعاليم الكنيسة بلا مناقشة . وكان كثير من الفرسان يؤدون الطقوس والشعائر الكاثوليكية ، ولكنهم جمعوا بين هذا النمط من التدين الشكلي والوحشية التي ميزت سلوكهم العام .[٤٠] وكان من عادة فرسان الغرب الأوروبي منح الهبات السخية للأديرة التي أسستها

العائلة ، أو تأسيس أديرة جديدة باعتبار ذلك وسيلة للتكفير عن الخطايا . ولذلك كانت الدعوة إلى الحملة الصليبية ، وما يصحبها من غفران ، مصدر إغراء لأبناء هذه الطبقة .

ولم يكن الفارس يعيش في مستوى معيشي أفضل كثيرا من مستوى الفلاحين في أرضه ، إذ كان يأكل النوعية نفسها من الطعام ، وإنما بكميات أكبر ، ويلبس الملابس نفسها التي صنعتها الفلاحات ، ولكنه كان يمتلك عددا من الثياب أكثر من الفلاح الذي لم يكن يملك سوى ثوب واحد في أغلب الأحوال . وكان يعيش مع زوجته في بيت خشبي يحيط به خندق ، صحيح أنه أكبر من بيوت أهل القرية ولكنه لم يكن أكثر راحة من بيوت الفلاحين الأحرار الموسرين . أما قلاع النبلاء فكان شكلها وحجمها وطريقة بنائها تعتمد على موارد السيد الإقطاعي ، وما توفره له الأرض من ميزات . وربما كان هناك عدد قليل من الإقطاعيين يملكون داخل قلاعهم بعض المباني الحجرية ، مثل البوابة وبعض الأبراج . وقد كانت القلعة عنصرا هاما في السياسة الإقطاعية ؛ لأن قلعة بها حامية قوية ، وتتوفر فيها المواد التموينية ، كانت تستطيع الصمود فترة طويلة بوجه أي هجوم ، أو حصار ضدها ، بالوسائل المعروفة آنذاك .(٤١)

ولم يكن الفلاحون ، فقط ، يعانون من الزيادة السكانية في أوروبا القرن الحادي عشر الميلادي بالنسبة لموارد بلادهم المحدودة ، إذ كانت الحقول الشحيحة لا تزال عاجزة عن أن تعول سكانها ، وفيهم الفرسان بطبيعة الحال . ونتيجة ربط التبعية الإقطاعية بالأرض التي تمنح في المقابل كانت الإقطاعات أقل من عدد الفرسان الطامحين إلى الحصول على الأرض . وقد عرفت هذه الظاهرة باسم الجوع إلى الأرض ، وقد تسببت في كثير من الحروب الإقطاعية التي مزقت أوروبا تماما . وعند نهاية القرن العاشر الميلادي كان تقسيم الإقطاع إلى إقطاعات صغرى قد صار أمرا شائعا ، وبذلت الكنيسة كل مافي وسعها لحصر نطاق الحرب في المجتمع الإقطاعي في القرن الحادى عشر الميلادي عن

طريق الترويج لحركة « سلام الرب » .[٤٢] ولكن هذه الحركة لم تحرز نجاحا يذكر .

كان ملك فرنسا في القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين سيدا على كبار الأمراء الإقطاعيين كما أوضحنا ، بيد أنه لم يكن يتمتع بأي سلطان حقيقي على أفصاله من كبار الدوقات والكونتات . وطالما كان الملك القابع في باريس عاجزا عن أن يهزم دوق نورماندي ، أو كونت تولوز ، فلم تكن له أي سيطرة حقيقية عليهما أو على غيرهما . ومن الناحية العملية ، فإن ملك فرنسا ـ سواء كان من الكارولنجيين أو من أسرة كابيه بعد سنة ٩٨٧م ـ لم يكن أكثر من مجرد دوق باريس .[٤٣] لقد كانت فرنسا في حقيقة أمرها تحالفا بين الإمارات الإقطاعية التي استقرت حدودها في نوع من التوازن السياسي البدائي في القرن الحادى عشر الميلادي ، ولم يكن للملك سوى ظل من سلطة باهتة . ولذلك اختار البابا فرنسا لتكون المكان الذي يطلق فيه دعوته إلى الحملة الصليبية .

أما في ألمانيا فقد كان هنري الثالث (١٠٣٩ ـ ١٠٥٦م) وابنه هنري الرابع (١٠٥٦ ـ ١١٠٦م) يحاولان إرساء ملكية قوية ومركزية ، على الرغم من أن تمرد الأمراء المحليين جعل ألمانيا تعاني بعض الارتباك في النصف الأول من القرن الحادى عشر الميلادي ، وعلى الرغم من أن النزاع مع البابوية حول ترسيم الأساقفة (النزاع حول التقليد العلماني) قد أدى في النهاية إلى بروز سلطة الأمراء المحليين .[٤٤] وقبيل الحروب الصليبية كانت الإمبراطورية مشغولة بصراعاتها في الداخل والخارج . أما في إنجلترا فكان الملك يفرض سلاما قويا على توليفة غير مستقرة من السكان الذين تألفوا من الأنجلو ـ سكسون ، والنورمان ذوي الأصول الدانمركية .[٤٥] وفي إسبانيا كانت ممالك الشمال المسيحية تأخذ زمام المبادرة في الهجوم ضد مسلمي الأندلس . ولأن كل الموارد والإمكانات الإسبانية كانت مطلوبة في الحرب ضد المسلمين[٤٦] فإن

الإسبان لم يتمكنوا من المشاركة في الأحداث التي شهدتها أوروبا عامة ، ومن المساهمة في الحملة الصليبية على نحو خاص .

هذا هو الموقف السياسي في أوروبا الغربية عشية الحروب الصليبية ؛ وهو موقف يكشف الدوافع التي حدت بأبناء الطبقة الإقطاعية من الفرسان إلى أخذ شارة الصليب .

لقد كانت الرغبة في المغامرة وحب النهب من دوافع الأفراد حقا ، ولكننا نعرف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت طبقة الفرسان كلها ، وهي مشكلات جعلتهم يرون في الحملة الصليبية منفذا للخروج من هذه المشكلات ، إذ كانت هناك أزمة في الاقتصاد الزراعي بجنوب فرنسا وايطاليا منذ سنة ٨٥٠م ، أخذت تتفاقم حتى بلغت ذروتها سنة ١٠٠٠ ميلادية . وقد وصف لنا رالف جلابير الوباء المخيف الذي عرف باسم « نار القديس انطونيو » الذي كان يأكل أطراف البشر ، كما حدثنا عن المجاعات الرهيبة التي طحنت أقاليم أوروبا آنذاك .(٤٧) وكان هذا كله ناتجا من نقص الإنتاج وعجز الأرض عن إطعام أعداد السكان المتزايدة . وقد ذكر أربان الثاني لمستمعيه من الفرسان ما نصه : « . . . هذه الأرض التي تعيشون عليها محاطة بالبحر من كل جانب ، تحوطها سلاسل الجبال ، وتضيق بأعدادكم الكبيرة ، وهي لا تفيض بالثروات الكبيرة ، وإنما تكاد تعجز عن توفير الطعام لمن يقومون بزراعتها . وهذا هو السبب في أنكم تشنون الحرب ضد بعضكم بعض ، وتقتلون بعضكم بعضا . . . » .(٤٨)

لقد كانت الكلمات التي نسبها روبير راهب ريمس على لسان البابا تشير إلى حقيقة مؤداها أن الزيادة السكانية في غرب أوروبا القرن الحادى عشر الميلادي من أهم الأسباب التي حفزت أبناء الغرب الأوروبي على البحث عن أرض جديدة وموارد جديدة خارج أوروبا . وإذ كانت جبهات التوسع الأوروبية عاجزة عن تحقيق هذه الطموحات ، جاءت الدعوة إلى التوسع في الشرق

العربي ، وبمباركة الكنيسة بمثابة الحل السعيد للمشكلات الناجمة عن حرص العائلات الإقطاعية على عدم تقسيم الأرض الزراعية .

لقد دأبت طبقة الفرسان على اتباع عدة وسائل للحفاظ على إقطاع العائلة دون تفتيت . ففي شمال فرنسا كان حق الإرث قاصرا على الأبن الأكبر ، أما الأبناء الذين يصغرونه فكان عليهم أن يبحثوا عن منفذ إما بالانضمام للكنيسة ، وإما بالبحث عن وريثة إقطاعية (وهو أمر نادر على أي حال) ، وإما بالبحث عن مستقبل عسكري مع البارونات اللصوص ، وإما ضمن أتباع أحد السادة الإقطاعيين الكبار . ومن الواضح أن الحملة الصليبية جاءت متنفسا وصمام أمن لطبقة الفرسان التي كان عددها ينمو باستمرار .(٤٩) لقد كان الحفاظ على مستوى معيشة العائلة ومركزها الاجتماعي يستوجب التضحية من جانب بعض الأفراد . وفي ايطاليا وفرنسا جنوب نهر اللوار تم تجنب تقسيم الأرض بعدة أشكال من الملكية الجماعية . كما أن المصادر التاريخية تحدثنا عن الملكيات الحرة التي لم تكن مرتبطة بأي التزامات إقطاعية . وقد عرف هذا الشكل باسم ملكية الأخوة (fraternitia) الذي تم ابتكاره لمنع تفتيت ملكية الأرض ، إذ كانت الأرض ملكية مشاعة بين الأخوة . وفي بعض الأحيان كان الأعمام ، وأبناء الأخوة يشاركون في الملكية . وإذا كان هناك عدد كبير من الورثة كان لابد لبعضهم من أن يلحق بالأديرة أو الكاتدرائيات .(٥٠) وكان هذا يعني الفرار من قيود العائلة إلى الكنيسة بقيودها . وفي القرن الحادى عشر الميلادي ، وفي القرن الثاني عشر الميلادي أيضا ، كان الانضمام إلى الحملة الصليبية فرصة حقيقية للهرب من نظام ملكية الأخوة ، كما كانت فرصة حقيقية أمام المرء لكي يحقق استقلاله .

على أي حال ، كانت ثمة أهداف ومطامع دنيوية عديدة وراء مشاركة أبناء هذه الطبقة في الاشتراك في الحملات الصليبية تبلورت كلها حول الرغبة في التوسع وملكية الأرض ، وفي طياتها تأتي أسباب فرعية عديدة .(٥١)

وعلى الرغم من أن غرب أوروبا في القرن الحادي عشر الميلادي كان منطقة ريفية الطابع كما أسلفنا القول إلا أن هناك بعض الدلائل على بدايات متواضعة للصناعة اليدوية والتجارة . كذلك كانت المدن قد بدأت تظهر على استحياء في بعض مناطق أوروبا ، ولا سيما في ايطاليا حيث لم تكن المدن قد اندثرت تماما . فقد استمرت عدة مدن ايطالية في الحفاظ على علاقتها التجارية بالقسطنطينية طوال العصور الوسطى الباكرة(٥٢) ، إذ استمرت سفن التجارة تروح وتغدو بين العاصمة الإمبراطورية ، وآمالفي ، والبندقية تحت حماية الأسطول البيزنطي .

وحول منتصف القرن الحادي عشر الميلادي كانت البندقية قد بنت أسطولها القوي . وفي الفترة نفسها تقريبا كانت جنوا وبيزا قد بدأتا التجارة على طول شواطىء البحر المتوسط مع مارسيليا ، وناربون ، وبرشلونة . وقد أخذت جنوا وبيزا زمام المبادرة في الهجوم على أساطيل المسلمين التي كانت قد دأبت على مهاجمة موانيها والاستيلاء على سفنها . وقد ابتكرت مدن الشمال الايطالي الكوميونات التي عرفها أحد الباحثين بأنها «رابطة تجمع كل سكان المدينة ، وليس التجار فقط ، يرتبطون بقسم يتعهدون فيه بالحفاظ على السلام ، والدفاع عن الحريات العامة وطاعة الحكام ،(٥٣) ولم يلبث كوميون جنوا وكوميون بيزا ، وجمهورية البندقية التجارية أن فرضت نفسها على تجارة البحر المتوسط . ثم لم تلبث هذه المدن التجارية أن تحولت إلى جمهوريات مستقلة غير خاضعة لسلطة الكنيسة . وقد لعبت اثنتان من هذه الجمهوريات ، هما جنوا وبيزا ، دورا هاما في الحملة الأولى في مقابل السيطرة على موانىء شرق المتوسط ، ولم تلبث البندقية أن لحقت بهما في هذا المضمار . ومثلما كان الفقراء من فلاحي الغرب الأوروبي يبحثون عن فرصة لحياة أفضل تحت سماء الشرق ، ومثلما كان فرسان أوروبا يحاولون التوسع لحل مشكلاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن عجز الموارد الزراعية ، كانت الجمهوريات التجارية

الايطالية الطموح تحاول أن تفوز بالثروة الطائلة التي نعم بها العالم الإسلامي ، وأن ترث دور المسلمين في تجارة البح ر المتوسط وتجارة العالم . وجاءت الحروب الصليبية فرصة للتوسع الأوروبي على شتى المستويات .

وبينما كان الفلاحون يزيلون الغابات لكي يستزرعوا أرضها ، والفرسان يحاولون بلورة مؤسساتهم الإقطاعية طوال القرن الحادي عشر الميلادي ، كان رجال الكنيسة أيضا يحاولون تطوير مؤسساتهم وإحكام سيطرتهم على الغرب الأوروبي . ومن المثير أن هذه كلها كانت خيوطا في شبكة واحدة للتوسع والنمو وجدت ضالتها في مشروع الحملة الصليبية الذي طرحه أربان الثاني .

فخلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين كانت الكنيسة الكاثوليكية قد تورطت في الشؤون العلمانية إلى حد بعيد ، إذ كانت الأراضي الزراعية الشاسعة التي امتلكتها الأديرة والأسقفيات بمثابة إقطاعيات تستوجب الخدمة العسكرية . وبالفعل قاد بعض رجال الكنيسة قواتهم الإقطاعية وهم يصرون على أن ذلك لا يمثل انتهاكا للقانون الكنسي ، ولكن معظم الأساقفة ومقدمي الأديرة عهدوا إلى وكلاء علمانيين بأداء الخدمة العسكرية الإقطاعية بدلا منهم . وكان السادة العلمانيون هم الذين يعينون الأساقفة ومقدمي الأديرة داخل إقطاعاتهم وإماراتهم . وقد خدم رجال الكنيسة في بلاط السادة العلمانيين مستشارين ورجال إدارة . وقد أضر هذا الوضع بالوظيفة الروحية للكنيسة إلى حد بعيد .[٥٤] وانعكس هذا على حال الكنيسة الكاثوليكية عموما بين بابوية يوحنا الثامن (٨٧٢ - ٨٨٢ م) ويوحنا الثاني عشر (٩٥٥ - ٩٦٤ م) على وجه الخصوص . وكان يوحنا الثاني عشر « ذلك الولد الفاسد » في الثامنة عشرة من عمره عندما اعتلى العرش البابوي ، وقد قال لويد براند أسقف كريمونا[٥٥] إنه مات بسبب إفراطه الجنسي أثناء نومه مع إحدى عشيقاته ،[٥٦] مثالا واضحا على فساد البابوية والكنيسة الكاثوليكية عامة . وفي القرن الذي أعقب وفاة يوحنا الثامن مات معظم البابوات في حوادث قتل واغتيال ولم يمت

على سريره في سلام سوى عدد قليل منهم . فقد اغتيل يوحنا الثامن ، وزج بستيفن السادس (٨٩٦ - ٨٩٧ م) في السجن حتى لقي حتفه ، أما بندكت السادس (٩٧٣ - ٩٧٤ م) فقد خنق ، على حين قتل يوحنا الرابع عشر (٩٨٣ - ٩٨٤ م) في كنيسة سانت أنجيلو .

وكان هذا كله تعبيرا عن مدى هوان البابوية من ناحية ، وعن أن البابوات كانوا من أبناء الأسر النبيلة التي رفعت كلا منهم إلى عرش القديس بطرس لأسباب تتعلق بمصالح الأسرة وسياستها من ناحية أخرى . وكانت المنافسة بين العائلات الأرستقراطية لجعل الكرسي البابوي عرشا وراثيا هي العامل الفعال في جعل البابوية تخسر هيبتها وسيطرتها على العالم المسيحي الكاثوليكي .

ومن ناحية أخرى ، فإن دخول الكنيسة في النسيج الإقطاعي لمجتمع غرب أوروبا أدى في النهاية إلى أن صارت الوظائف الكنسية تباع وتشتري . وكانت النتيجة أن أغلبية رجال الكنيسة كانوا جهلة فاسدين . وعلى العموم كانت أحوال الكنيسة تبعث على الرثاء .(٥٧)

وفي سنة ٩١١ م تأسس دير كلوني على يد الدوق وليم أمير أقطانيا أملا في إصلاح الأوضاع الديرية المتردية .(٥٨) وكان ذلك أول رد فعل واضح ومؤثر في مواجهة الفساد الذي عانت منه الكنيسة الكاثوليكية . وفي مقابل العلاقات الإقطاعية التي كانت الكنيسة قد تورطت فيها ، حتى ذلك الحين ، حرم دستور كلوني قبول أي أرض إذا كانت مشروطة بالخدمة العسكرية . وسرعان ما انتشر دستور رهبان دير كلوني في كل مكان ، وفي شتي بقاع أوروبا وجدت الأديرة الكلونية التي صار لها نفوذ ضخم . وبفضل مساعدة الإمبراطور الألماني هنري الثالث تم إصلاح الكثير من الأديرة الألمانية . وصارت الأديرة الكلونية مقصد كل المتحمسين والمخلصين من رجال الكنيسة .

بيد أن أولئك المتحمسين من رجال الكنيسة لم يكونوا على استعداد لأن

يقصروا حدود إصلاحاتهم على الأديرة ، إذ كانت الممارسات السيئة والفاسدة لرجال الكنيسة تثير قلقهم . وأدرك الإصلاحيون أن هناك وسيلة واحدة لتحقيق أهدافهم هي تنظيم الكنيسة على أسس قوية ، وبحكومة مركزية فعالة . ولذلك تحولوا صوب البابوية التي تتبلور حولها الكنيسة الكاثوليكية . وكان البابا ليو التاسع أول البابوات الإصلاحيين . فبعد أن ارتقى العرش البابوي (١٠٤٩ - ١٠٥٤ م) عقد عدة مجامع دينية ، وأصدر عدة قرارات ضد السيمونية* ، وزواج رجال الدين ، والعنف والتحلل الأخلاقي . وبهذه الطريقة صارت السلطة البابوية سلطة حقيقية وواضحة للعيان . وكانت النتيجة أن البابوية - التي كانت حتى ذلك الحين مصدر عار وفضيحة بالنسبة للجادين من رجال الكنيسة - كسبت تأييد الحركة الإصلاحية . ولأن البابا كان يتم اختياره بواسطة القساوسة وشعب روما ، وهو ما كان يعني أن النبلاء الايطاليين كانوا يتدخلون في اختيار البابا بالشكل الذي يوافق مصالح عائلاتهم ، فإن الإصلاحيين انتهزوا فرصة مواتية بعد وفاة الإمبراطور هنري الثالث ، وتم إصدار مرسوم الانتخاب البابوي الشهير سنة ١٠٥٩ م .(٦٠) وقد أنهت هذه الوثيقة التي أصدرها البابا نيقولا الثاني (١٠٥٩ - ١٠٦١ م) تدخل العلمانيين في انتخاب البابا وقصر هذا الحق على مجلس الكرادلة . وتقول الوثيقة : « . . نحن (البابا نيقولا الثاني رسمنا وقررنا (٣) أنه عندما يموت بابا كنيسة روما العالمية فإن الأساقفة الكرادلة ينبغي أن يجتمعوا ويتدبروا الأمر مليا ، ثم يلحق بهم القساوسة الكارديناليون ، ثم يوافق بقية رجال الكنيسة والشعب على الانتخاب الجديد . . » والوثيقة تمنع صراحة تدخل أي سلطة علمانية في هذه المسألة .

وقد تمكن الإصلاحيون من زيادة سلطة البابا على الكنيسة الكاثوليكية

---

* السيمونية : تعني المتاجرة بالأشياء المقدسة ، وهي نسبة إلى سيمون الساحر وهو شخص سامري الأصل ، ماهر في فن السحر . تنصر وأراد أن يشتري من بطرس الرسول سلطان وضع الأيدي وصنع المعجزات ، فخذل . (المحرر)

بأسرها من خلال عدة وسائل أهمها «المندوبون البابويون» الذين كان البابا يرسلهم في مهمات متعددة في شتى أنحاء العالم الكاثوليكي لتأكيد سلطته . وعند هذه النقطة بدأ الصراع على السلطة بين الكنيسة والدولة . وقد تفجر الصراع علنا عندما تولى هيلدبراند عرش القديس بطرس تحت اسم جريجوري السابع سنة ١٠٧٣ م . وقد ارتبطت هذه الفترة كلها باسمه فعرفت باسم «الثورة الجريجورية» ، أو «الإصلاح الجريجوري » .[٦١] وقد اهتم جريجوري السابع بتدعيم سلطة البابوية إلى أبعد الحدود . وقد نسب إليه مرسوم يحدد أبعاد السلطة البابوية يتكون من ست وعشرين نقطة تدور كلها حول مفهوم سمو البابوية على الدولة . وقد عرفت هذه الوثيقة « بالإملاء البابوي » (dictatus papae) .[٦٢] .

وحين اعتلى جريجوري عرش البابوية وجد أن الجالس على عرش الإمبراطورية هو الإمبراطور هنري الرابع الذي كان قد بلغ السن القانونية لتوه ، ولكنه كان أقوى حاكم في أوروبا . ومع هذا فإن « الشيطان المقدس » جريجوري السابع الذي كان قد انطلق في سبيل تدعيم السلطة البابوية لم يتورع من أن يطلب من الملك الألماني أن يوقف فورا نظام التقليد لعلماني الذي كان يتيح له التحكم في تعيين كبار رجال الكنيسة ، وهدد بتوقيع الحرمان على الإمبراطور إذا لم يمتثل للمرسوم الذي أصدره . وقرر هنري أن يتصدى بقوة لطموح البابا ، وعقب مجمع ديني أيده فيه القساوسة الألمان الذين أزعجتهم سياسة جريجوري السابع ، أرسل المجتمعون في وورمس إلى البابا سنة ١٠٧٦ م رسالة حادة الكلمات تقول : « . . . قررنا بالإجماع . . . أنه لن يكون بمقدورك أن تتولى رئاسة الكرسي الرسولي بعد الآن . . . » . وتمضي الوثيقة لتصف البابا بالغطرسة والشر ، وبأنه راهب مزيف ، يعاشر امرأة في الحرام ، وأن « . . . ارتفعت الشكوى في كل مكان بأن كافة الأحكام والقرارات الصادرة عن الكرسي الرسولي ، وأن الكنيسة كلها تحكمها هذه المرأة . . . » .[٦٣]

وكان الرد الفوري من البابا العدواني خلع الإمبراطور .(٦٤) ووقع عليه قرار الحرمان الذي أعطى الذريعة للأمراء في الأقاليم لإشعال نار التمرد من جديد ضد الإمبراطور ، مع التهديد بانتخاب غيره إذا لم يحصل على الغفران البابوي . ثم حدث أن استعد البابا للرحيل إلى ألمانيا لحضور انتخاب النبلاء الألمان لإمبراطور جديد ، وفي الوقت نفسه استطاع رجال الكنيسة الألمان في بلاط هنري أن يقنعوه بأن الحل الوحيد هو أن يطلب الغفران البابوي حتى ينقذ عرشه . وبالفعل سافر الإمبراطور إلى ايطاليا . وفوق قمة جبلية على مسافة قريبة من بارنا ، كانت هناك قلعة كانوسا التي تملكها ماتيلدا صديقة البابا ، ولا تزال أطلال هذه القلعة العابسة باقية حتى اليوم توحي بالعداء مثلما كان حالها يوم قصدها هنري الرابع تحت ثلوج يناير . وعندما قابله البابا تحول استسلام الإمبراطور إلى نصر سياسي . وسرعان ما عاد إلى ألمانيا ليخمد تمرد النبلاء الذين لم يتلقوا من البابا سوى خطاب يصف فيه خضوع هنري الرابع .(٦٥) وسرعان ما أدت تطورات الأحداث إلى تعيين بابا مضاد . وعندما طلب البابا مساعدة روبرت جويسكارد زعيم النورمان في جنوب ايطاليا جاءت جيوش الملك النورماني ، ونهبت روما ، واسترقت الآلاف من رجالها ونسائها بيعوا في أسواق النخاسة . ولم يستطع جريجوري أن يبقى في المدينة المنهوبة ، فغادرها مع جيش النورمان ليموت في منفاه داخل الحذاء الايطالي بعد وقت قصير .(٦٦) وعلى الرغم من موت جريجوري السابع سنة ١٠٨٥م إلا أن النزاع العلماني ، أي الصراع على السمو والسيادة بين الدولة والكنيسة ظل قائماً لفترة طويلة بعد ذلك . وقد كان لهذا الصراع أثره في شكل الحملة الصليبية الأولى ، إذْ إن مساهمة الألمان فيها لم تكن مساوية لمساهمة الفرنسيين الذين وجه البابا إليهم خطابه .(٦٧) كذلك كان النزاع العلماني من أهم دوافع البابوية في الدعوة إلى الحملة الصليبية .

لقد كانت البابوية راغبة في توظيف الميول الحربية لفرسان الغرب في خدمة

أهدافها بحيث يتحقق السمو البابوي على الإمبراطورية ، ويؤكد هذا كلام المؤرخ القسيس فوشيه دي شارتر على أن البابا أربان الثاني كان حريصا على أن يسمو بالكنيسة .(٦٨) ومما يسترعي الانتباه أن البابا وجه دعوته إلى الأمراء الإقطاعيين دون الملوك الذين كان في خصومة مع كل منهم من ناحية ، ولكي يكون النبلاء وسيلة البابوية في التصدي لأولئك الملوك من ناحية أخرى . وقد أشار وليم الصوري إلى هذه الحقيقة أيضا .(٦٩)

وهكذا كان اعتناق القوى الاجتماعية المختلفة لفكرة الحملة الصليبية تعبيرا عن صراع هذه القوى ضد بعضها بعض ، كما كان ـ في الوقت نفسه ـ تعبيرا عن التفاعلات الناجمة عن هذا الصراع . لقد كانت الحملة الصليبية إفرازا للتفاعل بين الكنيسة والإقطاع ، كما سبق القول ، ومن ثم فإنها سعت لتحقيق أهدافها . وكانت الدوافع التي حركت الجميع تتجه نحو بؤرة واحدة : هي التوسع في الخارج ، وإيجاد مجال حيوي للنمو الحضاري الذي كانت أوروبا الغربية تعاني إرهاصاته في ذلك الحين .

ولا شك في أن الظروف السائدة في الشرق قد شجعت البابوية على طرح مشروعها الكبير . وإذا كان البابا جريجوري السابع ، والبابا أربان الثاني من بعده ، قد استغلا أزمة الإمبراطورية البيزنطية لصالح الكنيسة الكاثوليكية ، بحيث يتم توحيد الكنيستين تحت زعامة بابا روما ، فإن تطورات الأحداث لم تلبث أن غيرت هدف الحملة من القسطنطينية إلى بيت المقدس . والحقيقة أن الفترة التي شهدت نضج الفكرة الصليبية في الغرب الأوروبي كانت هي نفسها فترة التراجع والتدهور في أحوال بيزنطة على النحو الذي جعلها تلجأ للغرب اللاتيني ـ عدوها التقليدي ـ في طلب المساعدة .

عندما مات باسيل الثاني سنة ١٠٢٥م ، كان موته بمثابة الخاتمة لفترة باهرة متألقة في التاريخ البيزنطي .(٧٠) فقد ترك باسيل الثاني لخلفائه إمبراطورية امتد

سلطانها إلى مدى لم تصله منذ حملات هرقل المظفرة ضد الفرس في القرن السابع الميلادي . بيد أن خلفاء باسيل الثاني لم يكونوا رجال دولة أو قادة عسكريين ، في الوقت الذي أحاط الأعداء بالإمبراطورية من كل جانب . فقد كان المسلمون على الحدود الشرقية وفي البحر المتوسط مصدر إزعاج وتهديد ، ولكن جيوش الإمبراطورية كانت لا تزال قادرة على التصدي لهم . وفي البلقان أخذ السلاف يثيرون المتاعب ، وحاصر البلغار تسالونيكا كما نهبت جيوشهم بلاد اليونان ، ولكن الجيش البيزنطي تمكن من قمعهم في النهاية . وفي سنة ١٠٤٣م هاجم الروس العاصمة بسبب امتيازاتهم التجارية تحت قيادة فلاديمير أمير نوفجورود ، ولكنهم ردوا على أعقابهم وتحطم أسطولهم .(٧١) أما في ايطاليا فقد كانت أوضاع البيزنطيين لا تزال جيدة على الرغم من فشل حملتهم ضد مسلمي صقلية سنة ١٠٣٨م . وهكذا كان موقف الإمبراطورية جيدا على الصعيد العسكري في السنوات العشرين التي أعقبت وفاة الإمبراطور باسيل الثاني .

وإذا كانت بيزنطة تمكنت من كبح جماح أعدائها القدامى فإن الساحة لم تلبث أن شهدت أعداء جددا ، أكثر حيوية وجرأة ، وأشد تصميما على تدمير الإمبراطورية . وقد كان ظهورهم في وقت غير مناسب تماما للإمبراطورية التعسة التي كان يعتلي عرشها أفراد أقل كثيرا من أن يملأوا الفراغ السياسي والعسكري . وكان أهم أولئك الأعداء الجدد ؛ البشناق ، والنورمان ، والأتراك السلاجقة .

والبشناق قبائل بدوية من أصل تركي ، عرفهم البيزنطيون قبل القرن الحادي عشر الميلادي . ومنذ تولى الإمبراطور قسطنطين الثامن (١٠٢٥ ـ ١٠٢٨م) عرش بيزنطة حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي استمرت هجمات البشناق على جبهة البلقان . وفي عصر الإمبراطور قسطنطين التاسع مونوماخوس (١٠٤٢ ـ ١٠٦٧م) شنت هذه القبائل واحدة من أكثر هجماتهم

تدميرا ، ودمروا الجيش الإمبراطوري سنة ١٠٥٣ م ، ولكنهم لزموا السكون خلال حكم الإمبراطورة تيودورا (١٠٥٥ - ١٠٥٦م) ، وحكم الإمبراطور ميخائيل السادس (١٠٥٦ - ١٠٥٧م) . وهي فترة قصيرة على أي حال . ثم انضموا في هجوم كبير مع المجريين ضد الإمبراطورية سنة ١٠٥٩م . وبعد خلع الإمبراطور ميخائيل السابع (١٠٧١ - ١٠٧٨م) اندلعت الحرب الأهلية داخل الإمبراطورية ، مما أتاح الفرصة أمام البشناق وحلفائهم من قبائل الأوز (Uzes) لنهب الأراضي البيزنطية في البلقان .(٧٢) وكان هذا هو الحال عندما تولى أليكسيوس كومينينوس العرش .(٧٣)

أما الجبهة الايطالية فقد بدأت المشاكل فيها بالغزو النورماني لصقلية وجنوب ايطاليا .(٧٤) . وعلى الرغم من أن المد النورماني في جنوب ايطاليا قد انتهى بالاستيلاء على ميناء باري (Bari) على البحر الأدرياتي ، والذي كان يمثل آخر المعاقل البيزنطية في ايطاليا ، إلّا أن كلا من الإمبراطور رومانوس ديوجينيس وخليفته ميخائيل السابع كانا يأملان في أن يفيدا من النورمان لكسر شوكة الأتراك السلاجقة من جهة ، ويحاولان اتقاء أي هجمات أخرى يشنها روبرت جويسكارد ، حاكم النورمان الطموح ، ضد الأراضي البيزنطية نفسها بعد أن بات سيد الجنوب الايطالي بلا منازع .(٧٥) وقد وافق روبرت جويسكارد على مهادنة الإمبراطورية البيزنطية في وقت كانت فيه علاقته مع البابوية في أسوأ أحوالها ، وربما كان يقصد أن يحول دون قيام تحالف بين الإمبراطور البيزنطي والبابا الكاثوليكي ضده . وعندما أطاحت واحدة من مؤامرات القصر الشهيرة في التاريخ البيزنطي بالإمبراطور ميخائيل السابع سنة ١٠٧٨م وجد روبرت جويسكارد فيها فرصة سانحة للهجوم على الإمبراطورية . ومن ناحية أخرى ، كان البابا جريجوري السابع حانقا على البيزنطيين بعد فشل المفاوضات معهم ، ولذلك سارع إلى مباركة حملة جويسكارد على بيزنطة . وبينما كان القائد النورماني يحشد جيوشه استعدادا لعبور البحر الأدرياتي ومهاجمة الأراضي

البيزنطية كان النزاع على السلطة قد حسم لصالح أليكسيوس كومنينوس .(٧٦) وكان حكمه الذي دام سبعا وثلاثين سنة نقطة تحول هامة في تاريخ الإمبراطورية البيزنطية .

وبينما كان البشناق يعيثون فسادا في ولايات البلقان البيزنطية ، وبينما كان النورمان يهددون وجود الإمبراطورية ذاته ، كان الموقف في آسيا الصغرى قد تدهور إلى درجة خطيرة ، بحيث لم تعد الحدود بين ما تبقى بأيدي البيزنطيين وما استولى عليه السلاجقة ، الذين غزوا هذه المناطق ، واضحة .

كان الأتراك السلاجقة الذين ظهروا في القرن الخامس الهجري(٧٧)/ الحادي عشر الميلادي علامة على بداية مرحلة جديدة في تاريخ العالم الإسلامي وفي تاريخ الإمبراطورية البيزنطية أيضا . لقد كان السلاجقة من الأتراك الغز ، وهم قبائل بدوية مثل بقية القبائل تركية الأصل .(٧٨) وقد اعتنقوا الإسلام على المذهب السني في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ، ثم تأقلموا مع المعطيات الحضارية في العالم الإسلامي . وبدأ دورهم العسكري والسياسي النشط في القرن الخامس اهجري/ الحادي عشر الميلادي ، وقد توّجه طغرل بك بدخول بغداد بناء على دعوة من الخليفة العباسي سنة ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م لكي يخلصه من مؤامرة حاكها أبوالحارث البساسيري لكي يبسط سلطة الخلافة الفاطمية الشيعية على بغداد عاصمة الخلافة العباسية السنية . وقد أخمد طغرل بك المؤامرة وقتل البساسيري . ودخل السلاجقة بغداد ليحلوا محل البويهيين في الهيمنة على الخلافة العباسية الضعيفة .(٧٩)

وقد كان السلاجقة قد تمكنوا في ذلك الحين من بسط نفوذهم على المنطقة الواقعة بين خراسان وبغداد ، وبات توسعهم ، إلى الشمال والغرب ، على حساب الأرمن والبيزنطيين والفاطميين جميعا ، أمرا حتميا . وقد أدّت توسعاتهم إلى التوسع في آسيا الصغرى طوال القرن الحادي عشر الميلادي ، بيد أن

توسعهم ظل على حساب الأرمن حتى عهد الإمبراطور، قنسطنطين التاسع (١٠٤٢ ـ ١٠٥٥م). [٨٠] ففي سنة ١٠٤٨م شن إبراهيم بن اينال ، أحد القادة السلاجقة ، هجوما على الأراضي البيزنطية ، ثم قام طغرل بك بقيادة هجوم بنفسه في سنة ١٠٥٤م . وكان هذان الهجومان فاتحة غارات كثيرة متكررة شنها الأتراك السلاجقة ضد الإمبراطورية . [٨١]

وفي سنة ١٠٥٩م نهبت قوات السلاجقة سيواس . ولكن وفاة طغرل بك سنة ١٠٦٣م غيرت من اتجاه الأحداث . ذلك أن خليفته وابن أخيه ألب أرسلان كان منزعجا من احتمال حدوث تحالف بين البيزنطيين والفاطميين ، ومن ثم هاجم العاصمة الأرمنية القديمة « ماني Mani » واستولى عليها ، ثم هاجم قيصرية في إقليم قبادوقيا ودمرها سنة ١٠٦٧م ، ولم يكن بوسع الأباطرة البيزنطيين الضعاف أن يفعلوا شيئا لصد هذه الهجمات . [٨٢]

وفي شهر يناير سنة ١٠٦٨م اعتلى العرش الإمبراطوري في القسطنطينية الإمبراطور رومانوس الرابع ديوجينيس (١٠٦٨ ـ ١٠٧١م) . وقد كان جنديا محترفا ، شجاعا ، وصفه ميخائيل بسللوس (الذي كان من خصومه السياسيين) بالرعونة والتهور . [٨٣] وبعد عدة شهور كان الإمبراطور على رأس جيشه لمنازلة السلاجقة على الرغم من نقص التنظيم والتدريب في جيشه ، وأحرز بعض النجاح بيد أنه لم يحقق نصرا حاسما . وفي سنة ١٠٦٩م تصدى للسلاجقة الذين نهبوا قونية وهم عائدون بغنائمهم وأجبرهم على تركها والفرار . ثم عاد إلى القسطنطينية ليمضي سنة ١٠٧٠م كلها .

في ذلك الوقت كان السلطان السلجوقي ألب أرسلان يعد حملة ضد الخلفاء الفاطميين في مصر ، وآثر أن يعقد معاهدة أو هدنة مع البيزنطيين ، وربما يكون الطرفان قد توصلا إلى اتفاق ، ولكن غارات بعض أمراء السلاجقة المغامرين كانت تتم دون علم السلطان أحيانا ، وضد إرادته أحيانا أخرى . وكانت

نتيجة هذه الأحداث أن وصلت محاولة إرساء السلام بين الجانبين إلى طريق مسدود . ويقول ابن الأثير : إن رد الإمبراطور البيزنطي على السلطان السلجوقي بالسلام كان قاسيا ، إذ قال : « لا هدنة إلا بالري » .(٨٤) وهو ما يعني أن الامبراطور كان قد عقد العزم على دخول عاصمة ألب أرسلان .

وهكذا وصلت الأمور إلى نقطة الالتهاب . وفي شهر رجب سنة ٤٦٣هـ (أغسطس ١٠٧١م) التقى الجيشان في ساحة المعركة ، وانقشع غبار القتال عن هزيمة فادحة للقوات البيزنطية ، ووقع رومانوس ديوجنيس أسيرا ، وكان بذلك أول إمبراطور بيزنطي يقع أسيرا بأيدي المسلمين .(٨٥) وعلى الرغم من اللوم الذي وجهه بسللوس لرومانيوس بسبب هذه الهزيمة إلا أنه اعترف بأن الإمبراطور قاتل بشجاعة ، وقتل عددا من جنود الأتراك بسيفه .(٨٦) وبعد هذه المعركة التي عرفت في تاريخ المنطقة باسم « معركة مانزكرت » أو « ملاذكرد » أو « منازجرد » (كما يسميها ابن القلانسي وابن العبري والفارقي) لم تكن ثمة قوات بيزنطية يمكنها صد الأتراك السلاجقة الذين جاءوا إلى هذه المنطقة بقصد الاستقرار الدائم .(٨٧)

لقد كانت هزيمة البيزنطيين في مانزكرت تعبيرا عن تردي الأوضاع الداخلية في الإمبراطورية أكثر من كونها سببا في هذا الانهيار ، إذ إن السنوات التي انقضت ما بين وفاة باسيل الثاني سنة ١٠٢٥م وارتقاء اليكسيوس كومنينوس العرش الإمبراطوري سنة ١٠٨١م شهدت تعاقب ثلاثة عشر إمبراطورا على العرش بينهم امرأتان . وكان معظمهم رجالا عاجزين غير قادرين على مواجهة الظروف العصيبة التي عصفت بالإمبراطورية . لقد كانت الأحوال الداخلية مترديه تماما ، فالمنازعات الداخلية والتمرد كانا من سمات الحياة السياسية ، كما أن المرتزقة من الروس ، والأتراك ، والآلان ، والإنجليز ، والنورمان ، والألمان ، والبشناق ، والبلغار ، وغيرهم كانوا عماد الجيش البيزنطي ، ولم يكن هذا مما يمكن أن يكوّن جيشا قويا . وفضلا عن تأثير المرتزقة السلبي في

الجيش كانت لهم تأثيراتهم السلبية أيضا في البنية الاجتماعية في الإمبراطورية .[٨٨] وكان الاقتصاد الداخلي منهارا ، والخزانة خاوية لدرجة « . . . أن أبوابها لم تكن تغلق . . . » ، كما تقول آنا كومنينا التي أرخت لعهد أبيها الإمبراطور أليكسيوس كومنينوس .[٨٩] وكانت الحروب الداخلية تمزق الإمبراطورية عقب مانزكرت ، وانتهت بصعود اليكيسوس إلى العرش سنة ١٠٨١م .

يقول المؤرخ ستيفان رنسيمان : إن أحوال الإمبراطورية البيزنطية سنة ١٠٨١م كانت غاية في السوء ، بحيث لا يقبل مسؤولية حكمها سوى رجل غاية في الشجاعة ، أو رجل على قدر كبير من البلاهة .[٩٠] ولكن السنوات السبع والثلاثين التي تولى فيها أليكسيوس حكم الإمبراطورية وسط أمواج السياسة والحرب الهادرة في شرق المتوسط أثبتت أن الرجل لم يكن شجاعا فقط ، وإنما كان غاية في الكفاءة والقدرة السياسية .

كانت مواجهته الأولى مع النورمان ، فعندما اعتلى العرش كان روبرت جورد كارد دوق أوبوليا قد عبر الأدرياتي بجيشه ويصحبته راهب زعم أنه الإمبراطور المخلوع ميخائيل دوكاس ، وأنه جاء ليعيده إلى عرشه . وتقول آنا كومنينا :[٩١] إن جيش روبرت المكوّن من أعداد كبيرة من الفرسان والمشاة كانوا قد ضربوا خيامهم بالفعل في أراضي الامبراطورية في شهر يونيو من سنة ١٠٨١م . وإزاء هذا الموقف الصعب كان على اليكسيوس أن يفاوض البنادقة لكي يساعدوه بأسطولهم القوي لقاء حصولهم على الامتيازات التجارية في القسطنطينية ، كما طلب مساعدة الإمبراطور الألماني هنري الرابع ، فأرسل له وفدا بقيادة أحد رجاله ويدعى مثيمس (Methymes) يطلب فيه غزو لمبارديا لكي يشغل روبرت جويسكارد عن غزو الإمبراطورية البيزنطية . وعلى الرغم من أن أليكسيوس كومينوس قد اضطر للهرب في معركتين ضد النورمان إلا أن مساعدات البنادقة ، وهجوم الإمبراطور هنري الرابع على ايطاليا للانتقام من

البابا جريجوري السابع جعلت الخطر النورماني يتلكأ كثيرا . ولكن موت روبرت جويسكارد المفاجيء سنة ١٠٨٥م أنهى هذه المواجهة المضنية التي استمرت بشكل دائم منذ اعتلاء اليكسيوس العرش سنة ١٠٨١م . وهكذا انزاح خطر النورمان مؤقتا عن الإمبراطورية البيزنطية .(٩٢) وفي هذه الحروب برز بوهيموند ابن جويسكارد الذي كان واحدا من أبرز زعماء الحملة الصليبية الأولى .

كانت هذه فرصة بالنسبة لأليكسيوس كومنينوس لمواجهة البشناق والكومان في الجبهة الشمالية . وقد فشل الإمبراطور في مواجهتهم بالقوة العسكرية لأنهم هزموا جيشه ، ومن ثم لجأ إلى السلاح البيزنطي التقليدي وهو دبلوماسية الدس والوقيعة والرشوة . فقد جعل الكومان يحملون السلاح ضد حلفائهم البشناق ، وفي سنة ١٠٩١م جرت بينهما مواجهة حاسمة ، وتمزق البشناق شر ممزق ، واختفوا من مسرح تاريخ المنطقة بعدها .(٩٣)

أما السلاجقة فكانوا قد بدأوا يتوغلون في آسيا الصغرى منذ سنة ١٠٧٣م . وأخذ سليمان بن قتلمش(٩٤) يتوسع على حساب البيزنطيين حتى استولى على معظم أنحاء آسيا الصغرى ، منتهزا فرصة التخلخل السكاني وتدهور أحوال بيزنطة الداخلية ، وفي العاشر من شعبان سنة ٤٧٧هـ/ ١٠٨٥م استولى سليمان على مدينة أنطاكية .(٩٥) وفي الوقت نفسه كان هناك أمراء من الأتراك أقل شأنا من سليمان بن قتلمش « مثل : « الدانشمند » ، و « شاكا » ، أو « منجوشك » يحاولون الاستيلاء على مدينة أو قلعة يحكمونها أيا كان عدد سكانها . ومن ورائهم كان التركمان الرحالة ، بأسلحتهم الخفيفة وخيامهم وعائلاتهم ، يطاردون البيزنطيين ويحلون محلهم في آسيا الصغرى .(٩٦)

ولما رأى اليكسيوس أن من المستحيل طرد السلاجقة من آسيا الصغرى قرر مهادنتهم . وعلى الرغم من أن الأحوال ساءت بين البيزنطيين والسلاجقة بعد

موت سليمان بن قتلمش سنة ٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م [٩٧] إلا أن الأمور ظلت مضطربة بين الجانبين حتى استولى على نيقية قلج أرسلان بن سليمان في سنة ١٠٩٢م . [٩٨]

كانت هذه هي الحال على كافة الجبهات البيزنطية ، وهكذا كان أليكسيوس كومنينوس عاكفا على تنظيم إمبراطوريته ، وإعادة بناء جيشه لتأمين حدوده . وكانت إعادة بناء الجيش البيزنطي تستوجب الاعتماد على المرتزقة الذين صاروا عماد قوة الجيش البيزنطي منذ تلاشت المزارع الصغيرة التي كان أصحابها المصدر الأساسي لجنود الجيش . وكان أحد أسباب دخول الإمبراطور مع البابا أربان الثاني في مفاوضات أن الأول يريد مساعدة البابا في تجنيد المرتزقة من غرب أوروبا ، والثاني يريد انتهاز الفرصة لكي يعيد توحيد كنيسة القسطنطينية وكنيسة روما تحت الزعامة البابوية .

والحقيقة أن أربان الثاني كان يواصل نفس سياسة سلفه البابا جريجوري السابع في هذا الشأن . فالواقع أن البابا جريجوري السابع حاول أن يحول ورطة بيزنطة بعد معركة مانزكرت إلى ميزة ومصدر نفع للبابوية . فقد أراد إعادة توحيد الكنيستين تحت زعامته بعد الانشقاق الذي حدث سنة ١٠٥٤م . [٩٩] وخلال سنة ١٠٧٤م كان جريجوري السابع قد أعد خطة لحملة تتجه لإنقاذ القسطنطينية تحت قيادته . [١٠٠] ولكن نزاعه مع الإمبراطور هنري الرابع من ناحية ، وفشل مشروع التحالف النورماني البيزنطي الذي تبناه نتيجة انقلاب أطاح بالإمبراطور ميخائيل السابع من ناحية أخرى ، جعل الشيطان المقدس (جريجوري السابع) يتخلى عن هذه السياسة .

وجاء خليفته اربان الثاني ليواصل السياسة نفسها ، فسارع بتحسين علاقته بالإمبراطور أليكسيوس كومنينوس . ففي سنة ١٠٨٩م تلقى أليكسيوس رسالة من أربان الثاني يحثه فيها على إرساء السلام والانسجام بين الكنيستين ، ويشكو

من أن اسم بابا روما قد رفع من مراسيم بطريركية القسطنطينية دونما سند من القانون الكنسي ، ويطلب إعادة الاسم . وبعد مشاورات واجتماعات ومناقشات بين أليكسيوس ورجال الكنيسة البيزنطية اقترح الكنسيون حلا وسطا . وعلى الرغم من أن كل هذه المحاولات لم تسفر عن أي نتائج حاسمة إلا أن العلاقات تحسنت نسبيا بين البابوية والإمبراطورية البيزنطية .[١٠١]

وعندما قابل الإمبراطور البيزنطي الكونت روبرت أمير الفلاندرز أثناء قيامه برحلة حج إلى فلسطين طلب منه أن يرسل بعض الفرسان للعمل في الجيش الإمبراطوري لدفع خطر السلاجقة . ويثور الجدل بين المؤرخين حول صحة خطاب يقال إن أليكسيوس أرسله إلى الكونت روبرت بعد رجوعه إلى بلاده يذكره بوعده بإرسال الفرسان .[١٠٢] ولدينا وثيقة أخرى عبارة عن خطاب أوردته المصادر التاريخية اللاتينية في تلك الفترة زعمت أن تاريخه في الفترة ما بين أغسطس سنة ١٠٩٤م و يناير سنة ١٠٩٥ م ، وهو خطاب منسوب إلى اليكسيوس كومنينوس موجه إلى البابا أربان الثاني « وكل المؤمنين في الغرب » يطلب منهم النجدة لمواجهة المسلمين الذين يهددون الإمبراطورية البيزنطية . ولكن الشك يحوط بحقيقة هذا الخطاب ، وربما كان من بين الوثائق المزورة التي استخدمتها الكنيسة في الدعاية للحملة الصليبية ، إذ إن الأوضاع البيزنطية كانت قد استقرت في ذلك الحين ، ولم يعد الخطر السلجوقي محدقا بالإمبراطورية مثلما كان الحال قبل عشر سنوات . كما أن الإمبراطور أليكسيوس كان يطلب من الغرب شيئا أصبح مألوفا في الجيش البيزنطي منذ فترة طويلة ، وهو المرتزقة الغربيون الذين باتوا يشكلون قسما هاما من هذا الجيش ، أما الحملة الصليبية فكانت آخر ما يخطر على بال هذا الإمبراطور الذكي ، على نحو ما ستؤكده تصرفاته حيال قادة الحملة الصليبية الأولى فيما بعد .[١٠٣]

وفي مارس ١٠٩٥ م عقد البابا أربان الثاني مجمعا في بياكنزا بإيطاليا ، ودعا إليه الأساقفة من ايطاليا ، وبورجندي ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبافاريا ، وغيرها

من البلاد ، لمناقشة بعض أمور تتعلق بالكنيسة وإدانة البابا المضاد الذي عينه الإمبراطور هنري الرابع . وقد حضر هذا المجمع عدد من كبار الزعماء العلمانيين مما يكشف عن مدى نجاح أربان الثاني في توطيد مركزه . وقد مثلت سفارة من القسطنطينية أمام هذا المجمع ومعهم طلب من الإمبراطور البيزنطي إلى البابا لكي يحث المحاربين الغربيين على مساعدة الإمبراطورية الشرقية . وبالفعل خطب البابا في الجماهير المحتشدة في الحقول المفتوحة ، والتي لم يكن ممكنا أن تستوعبهم أي كنيسة ، وطلب من الموجودين أن يقدموا للإمبراطورية الشرقية كل مساعدة ممكنة .(١٠٤)

ولم يكن هناك سوى مصدر واحد عن مجمع بياكنزا هو المؤرخ برنولد الكونستاسي (Bernold of Constance)(١٠٥) ، ولكن هذه الرواية التي يتقبلها المؤرخون باعتبارها رواية صادقة تأكدت من خلال مصدر آخر وهو عبارة عن حولية بيزنطية من القرن الثالث عشر الميلادي ، تم اكتشافها منذ نصف قرن مضى تقريبا . وقد أكدت هذه الحولية رواية برنولد ، كما أوضحت أن الإمبراطور البيزنطي أليكسيوس كومنينوس قد طلب النجدة من مجمع بياكنزا ، كما ركز أيضا على طلب النجدة لمدينة بيت المقدس ، لأنه كان يرى أن استخدام اسم القدس سيكون له وقع حسن من حيث الدعاية في أوروبا الغربية . بيد أن الإمبراطور كان يحلم باستعادة الأناضول من الأتراك السلاجقة ، ولم يكن يفكر في شن حملة صليبية . لقد كان الإمبراطور يريد بعض المرتزقة في أعداد قليلة تنضم إلى جيشه بحيث يمكن السيطرة عليها ، ولكنه لم يكن يتوقع تلك الجيوش الضخمة التي كونت الحملة الصليبية الأولى .(١٠٦) على أي حال تقول الرواية : إن البابا جعل الحاضرين يقسمون على الذهاب لمساعدة الإمبراطور البيزنطي بكل ما في وسعهم من قوة .

ولابد من أن فكرة الدعوة إلى حملة صليبية ، على النحو الذي تم في كليرمون بعد عدة أشهر قليلة ، قد اختمرت في وجدان البابا وعقله خلال الرحلة من

إيطاليا إلى فرنسا . وهكذا كان الموقف عشية الحملة الصليبية ، إذ وجدت البابوية ذريعتها النهائية في هذه السفارة البيزنطية إلى بياكنزا ، وكانت القوى الاجتماعية في الغرب الأوروبي جاهزة لكي تنفذ دعوة البابا .

ترى ماذا كانت أحوال الشرق العربي الإسلامي آنذاك ؟

عشية الحروب الصليبية كان التمزق السياسي والتناحر العسكري مخيما على العالم العربي . وفي ظل هذه الظروف نجح الصليبيون في زرع إمارتهم ومملكتهم . لقد انتصرت الحملة الصليبية الأولى بفضل هذا التمزق وحاز الفرنج انتصاراتهم الأولى ، وتم محو الإمارات العربية والإسلامية الصغيرة في بلاد الشام ، واحدة تلو الأخرى في طيات الموجة الصليبية . وكانت إمارة سلاجقة الروم ، وعاصمتها نيقية ، أول ضحايا التشرذم السياسي من جهة ، والهجوم الصليبي من جهة أخرى ، ثم تلتها بقية الإمارات . ولنعرض لهذا بشيء من التفصيل .

ففي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) كان المسلمون في المنطقة العربية موزعين في ولائهم السياسي بين الخلافة العباسية السنية في بغداد والخلافة الفاطمية الشيعية في القاهرة . وبالإضافة إلى النزاع والتخاصم بين الخلافتين فإن أحوالهما الداخلية كانت مرتبكة بالقدر الذي جعل بلاد الشام ـ وهي المجال الحيوي الذي تنازعت الخلافتان السيادة عليه ـ موزعا بين عدة إمارات صغيرة . فقبيل الحملة الصليبية الأولى كانت كل مدينة كبيرة في بلاد الشام تقريبا إمارة مستقلة تحت حكم حاكم عربي ، أو من الأتراك السلاجقة . وكانت مشاعر الحقد والشك المتبادلة بين هذه الكيانات السياسية الصغيرة سببا في العداء السياسي والعسكري الذي سبب تنافر هذه القوى وعدم توحدها في مواجهة الغزو الصليبي .

كانت الأحوال السياسية الداخلية في الخلافة العباسية قد جعلت الخلافة

رهينة لدى البويهيين الشيعة . وفي سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) نجح السلاجقة ، بزعامة طغرل بك ، في القضاء على النفوذ الشيعي في بغداد بعد قتل البساسيري الذي أراد أن يحدث انقلابا سياسيا لصالح الخلافة الفاطمية من داخل عاصمة الخلافة العباسية .[١٠٧] حقيقة أن هذه الواقعة كانت بمثابة الدفعة التي أنعشت الخلافة العباسية بفضل الحيوية العسكرية للأتراك السلاجقة ، ولكن الفاتحين الذين جاءوا منقذين سرعان ما بدأوا يتصرفون باعتبارهم غزاة ، مثلما يحدث غالبا .

لقد صارت المنطقة بين خراسان وبلاد الشام وحدة سياسية واحدة تتبع الخليفة العباسي اسميا ، ولكنها تدين بالخضوع الفعلي لسلطة سلاطين السلاجقة العظام (طغرل بك ، ألب أرسلان ، وملكشاه) . ومنذ وقت مبكر اتجه السلاجقة نحو الشمال والغرب على حساب الأرمن والبيزنطيين والفاطميين . وفي الوقت الذي كانت قوات ألب أرسلان تضرب فلول الجيش البيزنطي بعد أسر الامبراطور المهزوم رومانوس ديوجينيس في ملاذكرد سنة ١٠٧١ م ، كانت قوات أحد القادة التركمان قد استولت على بيت المقدس من الفاطميين ، وهو « أتسز بن أوق » .[١٠٨]

وفي سنة ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م عين ملكشاه أخاه تاج الدين تتش واليا على الأجزاء التي استولى عليها السلاجقة في بلاد الشام ،[١٠٩] وفوض إليه مهمة الغزو مستقبلا في هذه المناطق ، كما عين سليمان بن قتلمش واليا على بلاد الروم (أي آسيا الصغرى) . وقد أدى هذا الاتجاه إلى استمرار التوسع السلجوقي في بلاد الشام على حساب الفاطميين والقوى المحلية ، وفي آسيا الصغرى على حساب البيزنطيين .

وبعد حصار فاشل ضد حلب قاده جيش تتش مع حليفه أمير الموصل «شرف الدولة مسلم العقيلي » استطاع هذا الأخير أن يقتنص المدينة لنفسه من آخر

أمرائها أبو الفضائل سابق بن محمود آخر الأمراء المرداسيين الذين ظلوا يحكمون حلب حوالي نصف قرن من الزمان .(١١٠) وهكذا قامت في حلب إمارة قصيرة العمر سنة ١٠٧٩ م . وقد أورد ابن القلانسي هذا الخبر بصورة مقتضبة للغاية ، إذ قال في حوادث سنة ٤٧٢هـ « . . فيها تسلم شرف الدولة مسلم بن قريش حلب » .(١١١)

من ناحية أخرى كان الأمير التركماني أتسز قد استولى من الفاطميين على معظم أنحاء فلسطين . وفي سنة (٤٦٨هـ / ١٠٧٦ م) كانت دمشق تعاني من تدهور اقتصادي وغلاء فاحش في الأسعار ، ونقص في الأقوات اقترب من حافة المجاعة ، مما اضطر أهلها إلى تسليم المدينة إلى أتسز بالأمان .(١١٢) وقد أغرى هذا النصر أتسز بالسير إلى مصر لمحاولة الاستيلاء عليها والقضاء على الخلافة الفاطمية ، ولكن أمير الجيوش بدر الجمالي ألحق به هزيمة منكرة . « وأفلت هزيما بنفسه في نفر يسير من أصحابه » . ثم وصل دمشق . . وبعدها جاءت أخبار وصول تتش إلى بلاد الشام ، وبذلك صارت دمشق إمارة سلجوقية .(١١٣)

ودار الصراع بين سلاجقة الشام ، بقيادة تتش ، وسلاجقة الروم ، بقيادة سليمان بن قتلمش حول السيادة على حلب . وانتهى القتال سنة ٤٧٩ هـ/ ١٠٨٦ م بمصرع سليمان وتحول حلب إلى إمارة سلجوقية . وكان من النتائج السلبية لمصرع سليمان بن قتلمش ازدياد حدة التفكك والتشرذم السياسي بين السلاجقة .

ولسنا نقصد أن نتتبع تفاصيل الأحداث السياسية والعسكرية الكثيرة والمتشابكة المتلاحمة في الفترة السابقة على الحملة الصليبية الأولى ، لأن هذه الدراسة لا تهتم بهذه الأحداث في حد ذاتها ، وإنما تهتم بإبراز الحقيقة القائلة إن المنطقة العربية في أخريات القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي

كانت نهبا للمعارك بين الحكام الكثيرين الذين اقتسموا حكم مدنها وأقاليمها بصورة فسيفسائية مربكة .

فالخلافة الفاطمية كانت قد دخلت مرحلة التدهور السياسي الداخلي بعد أن سيطر الوزراء العظام على الخلفاء ، وحولوهم إلى دمى يحركونها كيفما شاءوا . وعلى الرغم من محاولاتهم العسكرية المتكررة إلا أن الفاطميين فشلوا في استرداد نفوذهم الضائع في بلاد الشام . وكانت الخلافات السياسية والمعارك العسكرية تشتعل بينهم وبين الأتراك السلاجقة حماة الخلافة العباسية الطامحين إلى ضم الشام ومصر تحت رايتها ، كما كانت هناك منازعات بين السلاجقة والسلاجقة ، وبين السلاجقة وحكام الإمارات العربية . . . وهكذا .

فعندما وصل الصليبيون إلى المنطقة كانت هناك إمارة في حلب يحكمها رضوان (١٠٩٥ - ١١١٣ م) الموالي للفاطميين ، وكان العداء مستحكما بينه وبين إمارة دمشق التي يحكمها دقاق الموالي للخلافة العباسية السنية (١٠٩٥ - ١١٠٤ م) ، أما إمارة شيزر على نهر العاصي قرب حماة فكانت تحت حكم بني منقذ ، الذين برز منهم الفارس المؤرخ الشاعر « أسامة بن منقذ » ، على حين كانت طرابلس تحت حكم بني عمار الشيعة ، أما بيت المقدس فقد ظلت بأيدي السلاجقة حتى استعادها الفاطميون في سنة ١٠٩٨ م أثناء وجود الصليبيين في أنطاكية ، ولكنهم لم يلبثوا أن فقدوها بعد مذبحة مروعة ارتكبها الصليبيون الأوائل بعد أن استولوا على القدس التي كانت هدف رحلتهم ذات الألف ومائتي ميل . أما مدن الشمال في آسيا الصغرى وأعالي بلاد الشام ، والتي أخذت تنتقل من حكم البيزنطيين إلى حكم المسلمين ، ثم العكس ، بطريقة تبادلية وإيقاع سريع ، فكانت ضحية التخريب والتدهور السكاني .

لقد كانت هذه الكيانات السياسية المتصارعة كلها متورطة تماما في الحروب والمنازعات على مدى قرن كامل قبل قدوم الصليبيين . وعندما قدموا لم يكن

لدى الحكام سوى ميراث طويل من الشك والمرارة تجاه كل منهم للآخر . ومن ثم مضت قوات الصليبيين كما تمضي السكين في الزبد . وفي طيات الموجة الصليبية الأولى غرقت هذه الإمارة الصغيرة واحدة تلو الأخرى . وكان سقوط مدينة نيقية في أيدي قوات الحصار المشتركة من الصليبيين والبيزنطيين صدمة ونذير خطر لجميع القوى الإسلامية ، ولكن الأنانية وضيق النظر جعل تلك الصدمة ، وذلك النذير بلا فائدة .



مراجع الفصل الثاني

(١) يرى البعض أن العصور الوسطى العالية (High Middle Ages) هي العصور الوسطى الحقيقية ؛ لأنها الفترة التي تكشف عن الخصائص والأخلاقيات والمثل التي تنطبق بحق على مفهوم العصور الوسطى . انظر : نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٣٢١ - ٣٢٨ .

انظر أيضا

Morris Bishopp, The Pelican Book of the Middle Ages, (Great Britain, 1978), pp. 45-84; Phillippe Wolf, The Awakening of Europe (transl. by Anna Carter, Penguin, 1968), p. 208; Hoyt and Chodorow, Europe in the Middle Ages, pp. 304-310.

(٢) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣١٢ - ٣١٨ .

(٣)

Sidney Painter, "Western Europe on the eve of the Crusades", in Setton (ed.), A Hist. of the Crusades, I, pp. 3-5; Hilmar C. Krueger, "The Crusades and European Expansion", in: James A. Brudge (ed.), The Crusades-Motives and Achievements, (Boston, 1964), pp. 59.

(٤) Painter, "Western Europe", p. 3.

(٥) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣١٣ ؛ جـ ٢ ، ص٣٢٩ .

(٦) R. W. Southern, The Making of the Middle Ages, (London, 1973), pp. 74-75.

(٧) Wolff, The Awakening of Europe, pp. 198-202; Pianter, "Western Europe", pp. 8-9.

(٨) Pianter, "Western Europe", pp. 5-6; Coulton, The Medieval Scene, pp. 33-34.

(٩) لدينا نص عبارة عن حوار بين أحد السادة الإقطاعيين وواحد من الأقنان العاملين في أرضه ، يتحدث عن عدة حرف في القرية الأوروبية آنذاك ، منها : الفلاحة ، ورعي الأغنام ، وتربية البقر والثيران ، فضلا عن صيد السمك ، وبعض الحرف الصغيرة المطلوبة في القرية - انظر :

Wright, Thomas, Anglo-Saxon and Old English Vocabulary (London, 1984), vol. I, p. 88.

انظر الترجمة العربية الكاملة للنص : قاسم ، الحروب الصليبية - نصوص ووثائق ، ص ٦٨ - ٧٠ .

(١٠) Pianter "Western Europe", p. 5; Norman Cohn, The Appeal of the Crusades for the poor", in Brundage (ed.), The Crusades, pp. 35-36.

(١١) Maurice Keen, The Pelican History of the Middle Ages, (Penguin, 1971), p. 123; The Mayer, The Crusades, p. 22; Marc Bloch, Feudal Society (Chicago, 1961), pp. 72-73; Cohn, "The Appeal of the Crusades", p. 36.

(١٢) Wolff, The Awakening of Europe, p. 202; Coulton, The Medieval Scene, pp. 33-34.

(١٣) Saidney Painter, "Western Europe", p. 6.

(١٤) Southern, The Making of the Middle Ages, pp. 96-97.

(١٥) Coulton, Medieval Scene, pp. 23-26.

(١٦) Painter, "Western Europe", p. 6; Coulton, Medieval Scene, pp. 22-23; Keen, The Pelican Book, p. 58.

انظر أيضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(١٧) Painter, op. cit., p. 7.

(١٨) كانتور ، التاريخ الوسيط ، ج ١ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٩

(١٩) Painter, op. cit., p. 8.

(٢٠) Ibid, pp. 8-9.

(٢١) Bishop, The Pelican Book of the Middle Ages, pp. 254-55.

(٢٢) Marc Bloch, Feudal Society, pp. 81; Wolff, The Awakening of Europe, pp. 116-118; Rene Grousset, Histoire des Croisades et du Royaume Franc de Jerusalem, (Paris, 1934), I, p. 11.

(٢٣) Boase, Kingdoms and Strongholds of the Crusaders, (London, 1971), pp. 16-17; Bishop, op. cit., p. 105.

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١٢٢ - ١٢٦ .

(٢٤) خطاب أربان الثاني إلى أتباعه في بولوني (١٥ سبتمبر ١٠٩٦م) ، الترجمة العربية ، انظر : قاسم ، الحروب الصليبية ـ نصوص ووثائق ، ص ٩١ .

(٢٥) خطاب أربان الثاني إلى رهبان دير فالومبروسا (٧ أكتوبر ١٠٩٧م) الترجمة العربية ، قاسم ، المرجع السابق ، ص٩٢ .

(٢٦)

Frederic Duncalf "The First Crusade: Clermont to Constantinople", in Setton, I, 254-55.

Grousset, Histoire des Croisades, I, pp. 11-12. (٢٧)

(٢٨) وصف سيجبير (Sigebert de Geembloux) سنة ١٠٩٥م بأنها « سنة مصائب ، انتشرت المجاعة في كل مكان ، وأخذ الفقراء يهاجمون الأغنياء لسرقتهم وأشعلوا النيران في ممتلكاتهم » . انظر :

Boase, Kingdoms and Strongholds, pp. 16-17; Bradford. The Sword and the Scimitar – The Saga of the Crusades, (London, 1974), pp. 30-31.

(٢٩)

Mayer, The Crusades, pp. 12-13; Runciman, A Hist. of the Crusades, I, p. 115.

(٣٠) انظر ما سبق في الفصل الأول من هذه الدراسة .

(٣١) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ١ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٣ .

(٣٢) الملحمة الفرنجية الكبرى « راؤول دي كامبري » (Raoul de Cambrai) كتبت في صورتها المعروفة حاليا في مطلع القرن الثاني عشر الميلادي ، بيد أنها بنيت على أساس من الأحداث التاريخية ، وعلى الرغم من أنها قطعة من الأدب الشعبي الفرنسي الباكر إلا أن المؤرخ يمكن أن يجد فيها إشارات حقيقية عن سلوك النبلاء الأوروبيين وقيم أبناء هذه الطبقة ومواقفهم . انظر :

Raoul de Cambrai, (transl. by J. Grossland, London, 1926).

انظر الترجمة العربية لبعض أجزاء الملحمة . قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٥٧ ـ ٦٥ .

(٣٣) عن حكم أسرة كابيه في فرنسا ، انظر : كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ٢ ، ص ٥٤٢ ـ ٥٤٩ .

(٣٤) اشتق اصطلاح فصل (Vassal) من كلمة كلتية معناها « ولد » أو « صبي » . وهذا يعني أن أفصال القرنين السادس والسابع الميلاديين كانوا مجموعة من « الأولاد » أو « الصبيان » ، أي جماعات البلطجية الذين يقاتلون رجالا من ذوي الشأن والمكانة لحساب رجل آخر من منطقة مجاورة . فقد كانوا أبعد ما يكونون عن الفرسان ذوي الشهامة الذين يصورهم الأدب الرومانسي .

(٣٥) Painter, "Western Europe", pp. 11-12.

(٣٦) J. H. Robinson, Reading in European History, (Boston, 1904), vol, I, pp. 180-182.

(٣٧) Fulbert of Charteson, The Duties of Lord and Vassal, in: Cantor (ed.), Med. World, pp. 176-177.

(٣٨) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

(٣٩)

Bishop, The Pelican Book of the Middle Age, pp. Painter, "Western Europe", pp. 15-16; A History of the Middle Ages – 284-1500 (New York, 1954), p. 118.

(٤٠)

Charles, T. Wood, The Ages of Chivalry – Manners and Morals 1000-1450, (London, 1970), pp. 100-101; Painter, "Western Europe", pp. 15-16; Bishop op. cit., p. 85.

(٤١) Hoyt and Chodorow, Europe in the Middle Ages, pp. 237-238.

(٤٢) انظر الفصل السابق .

(٤٣) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ ؛

Bishop, op. cit., p. 45; Painter, "Western Europe", p. 17.

(٤٤) عن النزاع بين البابوية والإمبراطورية حول التقليد العلماني ، انظر :

Hoyt and Chodorow, Europe in the Middle Ages, pp. 292-302; Barraclough, The Medieval Papacy, pp. 77-93.

وعن تأثير هذا النزاع على السلطة الملكية في ألمانيا وتحول البلاد إلى النظام الإقطاعي ، انظر :
كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤ .

(٤٥) كانتور ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ ـ ٣٨٩ .

(٤٦) Benjamin W. Wheeler, "The Reconquest of Spain", pp. 31-40.

(٤٧) Ralph Glaber, "Historiarum" in Bryce (eds.) The High Middle Ages, pp, 35-36.

(٤٨) من المهم أن نشير إلى أن البابا استغل هذه النقطة وهو يخاطب الفرسان الفرنسيين في كليرمون ـ انظر رواية روبير الراهب الذي كان من بين حضور مجمع كليرمون :

Robert de Rheims, "Historia Iherosolimitana", RHC, Occ., III, pp. 727-30.

انظر الترجمة العربية : قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٧٧ ـ ٨٠ .

(٤٩) Painter, "Western Europe", p. 23.

(٥٠) Ibid, p. 24.

(٥١) انظر الدراسة التفصيلية لدوافع الفرسان ؛ قاسم ، الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

(٥٢) Painter, op. cit., p. 9.

(٥٣) Bishop, op. cit., p. 46.

(٥٤) Painter, "Western Europe", p. 23; Bryce, The High Middle Ages, pp. 15- 16.

انظر أيضا : كانتور : التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٥٥) عن لويد براند أسقف كريمونا (Luidprand of Cremond) الذي قام بسفارة إلى القسطنطينية لكي يخطب إحدى الأميرات البيزنطيات لابن سيده الإمبراطور الألماني أوتو الأول الكبير (٩٣٦ - ٩٧٣م) ، انظر :

The Works of Luidprand of Gremona, (transl. by F. A. Wright, London, 1930).

(٥٦) Barraclough, The Med. Papacy, p. 63.

(٥٧) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٨ .

Barraclough, The Med. Papacy, pp. 63-66; Hoyt, Europe in the Middle Ages, pp. 279-292; Bryce, The Middle Ages, pp. 15-18.

(٥٨) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٨ .

(٥٩) كان هنري الثالث صديقا حميا لأوديلو (Odilo) مقدم دير كلوني . وقد كان عهد هذا الإمبراطور نقطة انطلاق بالنسبة لحركة الإصلاح الكلونية . عن تفاصيل التطورات التاريخية لحركة الإصلاح راجع : كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ١ ، ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٦٠) انظر نص المرسوم :

Henry Bettenson, Documents of the Christian Church, (London, 1950), pp. 140-141; (ed.), The High Middle Ages, pp. 88-9.

(٦١) كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٣٣٥ - ٣٧٤ ؛

Barraclough, The Med. Papacy, pp. 77-93; Hoyt, Europe in the Middle Ages, pp. 292-296; Southern, The Making of the Middle Ages, pp. 134-145; Painter, "Western Europe", pp. 25-28.

(٦٢)

E. F. Henderson, Selected Historical Documents of the Middle Age, (London, 1896), pp. 366-367; Cantor Medieval World, pp. 195-196).

الترجمة العربية لهذه الوثيقة : قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٥٠ - ٥٢ .

(٦٣) Henry Betterson, Documents of the Christian Church, pp. 53-ff; Bryce, The high Middle Ages, pp. 90-92.

انظر الترجمة العربية : قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(٦٤) لدينا وثيقة بتاريخ فبراير ١٠٧٦م تتضمن قرار البابا جريجوري السابع بخلع الإمبراطور هنري الرابع عن عرشه .

Bettenson, op. cit., pp. 144-145.

(٦٥) انظر نص الوثيقة في :

Ephraim Emerton, The correspondence of Pope Gregory VII, selected letters from The Registrum (New York, 1932), pp. 111.

(٦٦)

Bishop, The Pelican Book, pp. 53-64; Southern, The Making of the Middle Ages, p. 136; Barraclough, op. cit., 87-90.

(٦٧) عن مدى مساهمة الألمان في الحملة الصليبية الأولى ، انظر :

Henry Hagenmeyer, "Etudes sur la Chronique de Zimmern" Archives de l'Orient Latin, Tom. II, (Paris 1884), pp. 17-25; Fulcher de Chartres, p. 62'.

(٦٨) Fulcher de Chartres, p. 62.

(٦٩)

William of Tyre, A History of the Deeds done beyond the sea, (transl. and annonated by Emily Atwater Babcock and A. C. Krey, Colombia University Press, 1943), vol. I, pp. 85.

(٧٠) عن عصر باسيل الثاني (Basil II) ، (٩٧٦ ـ ١٠٢٥م) الذي عرف باسم سفاح البلغار (Bulgaroctonus) ، انظر :

Michael Psellus, Fourteen Byzantine Rulers – The Chronographia of Michael Psellus, (translated with an introduction by E. R. A. Sweter, Penguin Books, 1984), pp. 27-49.

انظر أيضا : وسام عبدالعزيز فرج ، دراسات في تاريخ وحضارة الإمبراطورية البيزنطية (الإسكندرية ١٩٨٣) ، ص ٣٠٢ـ٣٢٨ .

(٧١)

Peter Charanis "The Byzantine Empire in the Eleventh Century", in Setton, vol. I, pp. 180-81.

(٧٢) Psellus, Chronographia, pasoim.

(٧٣) Charanis, op. cit., pp. 182-187.

(٧٤ عن الغزو النورماني لصقلية وجنوب ايطاليا ، انظر :

Robert S. Lopez, "The Norman Conquest of Sicily", in Setton, vol. I. pp. 54-67.

(٧٥) Charanis, op. cit., p. 188.

(٧٦) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 67-68; Charanis, op. cit., pp. 188-189.

(٧٧) يذكر ابن القلانسي (ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٣) في حوادث سنة ٤٣٦هـ أن الأخبار وردت بظهور راية السلطان طغرل بك محمد بن ميكائيل بن سلجوق. « . . وقوة شوكة الأتراك ، وابتداء دولتهم ، واستيلائهم على الأعمال وضعف أركان الدولة البويهية . . » . وهذه أول إشارة عند ابن القلانسي إلى الأتراك السلاجقة .

(٧٨) انظر ما يلي عند الحديث عن أحوال المسلمين ، ايضا :

Claude Cahen, "The Turkish Invasion: The Selchukids", in Setton, vol. I, pp. 135-144.

(٧٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ١٠ ، ص ٦٥ ـ ٦٨ ؛ ابن القلانسي ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٧ ـ ٨٩ ، ويذكر أنه يسمى البساسيري « الفساسيري » . وينسب إليه أنه كتب إلى الخليفة الفاطمي المستنصر بالله ، « . . يذكر له كونه في طاعته وإخلاصه في موالاته وعزمه على إقامة الدعوة له بالعراق . . » .

(٨٠) عن عهد هذا الإمبراطور ، انظر : Psellus, op. cit., pp. 162-259.

(٨١) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 60-61; Charanis, "The Byzantine Empire", pp. 188-189.

(٨٢) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ١ ، حوادث ٤٥٦هـ ؛

Runciman, op. cit., vol. I, pp. 62-63; Charanis, op. cit., pp. 190-191.

(٨٣) Psellus, Chronographia, pp. 350-366.

(٨٤) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ١٠ ، ص ٦٥ ـ ٦٧ .

(٨٥) يقول ابن القلانسي : (. . وقتل من عسكر الروم الخلق الكثير بحيث امتلأ واد هناك عند التقاء الصفين . .) . انظر :ذيل تاريخ دمشق ، ص٩٩ ؛ ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ص ١٨٥ ؛ أومان ، الإمبراطورية البيزنطية (تعريف مصطفى طه بدر ، القاهرة ١٩٥٣) ، ص ١٩٥ ـ ١٩٩ .

(٨٦) Psellus, op. cit. pp. 355-356.

(٨٧)

Charanis, "The Byzantine Empire", 192-193; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, pp. 62-63; Chroniques de Michel le Syrien (editee et traduite Par J. B. Chabot)III, p.

(٨٨) Charanis, op. cit., pp. 200-206; Runciman, op. cit., vol. I, p. 65.

(٨٩)

Anna Comnena, The Alexiad, (translated from the Greek by E. R. A. Sewter, Penguin Books, 1969), p. 157.

(٩٠) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I,p. 71.

(٩١) Anna Comnena, The Alexiad, pp. 135-137.

(٩٢) عن حروب أليكسيوس ضد النورمان ، انظر :

Anna Comnna, The Alexiad, pp. 135-215; Runciman, A History of the Crusades, pp. 73-75; Charanis, "the Byzantine Empire", p. 214.

(٩٣) Charanis, op. cit., p. 215.

(٩٤) يعتبر سليمان بن قتلمش المؤسس الحقيقي لدولة سلاجقة الروم التي استمرت موجودة حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي ، وقد عينه ملكشاه واليا عليها . انظر : أحمد كمال الدين حلمي ، السلاجقة في التاريخ والحضارة (الكويت ١٩٨٦) ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٩٥) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١١٧ .

(٩٦) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. I, p. 74.

(٩٧) ابن القلانسي ، المصدر السابق ، ص ١١٨ - ١١٩ ؛ أحمد كمال الدين حلمي ، السلاجقة ؛ ص ٤٠ - ٤١ .

(٩٨) Charanis, "The Byzantine Empire", p. 215-216.

(٩٩) عن هذا الموضوع ، انظر : إسحق عبيد ، روما وبيزنطة - من قطيعة فوشيوس حتى الغزو اللاتيني قسطنطين ٨٦٩ - ١٢٠٤م - (القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص ٢٥ - ٣٩ .

(١٠٠) انظر الوثائق التي تتضمن مراسلات جريجوري السابع بهذا الشأن وهي ست وثائق :

Archives de l'Orient Latin, tom I, pp. 56-61.

(١٠١)

Charanis, "The Byzantine Empire", pp. 217-218; Mayer, The Crusades, p. 8; Frederic Duncalf, "The Councils of Piacen and Clermont," in Setton, I, p. 266.

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١١٤ - ١١٥ .

(١٠٢) انظر الترجمة العربية لهذا الخطاب في :

جوزيف نسيم يوسف ، العرب والروم واللاتين في الحرب الصليبية الأولى ، (دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧) ، ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .

انظر ايضا ، ص ٥٢ - ٥٤ من الكتاب نفسه .

انظر أيضا النص الأصلي :

Hagenmeyer, (ed.), Epistolae et Chartae ad Historiarum Belle Sacri Spectantes (Heidelburg, 1901), pp. 129-136.

(١٠٣) انظر نص الخطاب في : A O L, tom. II, pp. 101-105.

وأيضا : قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١١٥ ـ ١١٦ ، وعن حقيقة المساعدة العسكرية التي طلبها أليكسيوس من البابا انظر : Duncalf, "The Councils", pp. 227-28.

(١٠٤)

Mayer, The Crusades, p. 8; H. Hagenmeyer, "Etudes sur la Chronique de Zimmern", en AOL, tom. II, pp. 66-67; Dunca "The Councils of Piocenza and Clermont", pp. 228-229; Runciman, A History of the Crusades, I, pp. 103-105.

(١٠٥) Bernold of St. Blaise, Chronicom (Monementae Germani His toriarum, SS., V)

وقد مات بونولد هذا سنة ١١٠٠م .

(١٠٦) عن هذا الموضوع انظر المناقشة التفصيلية لدانا مونرو :

D. C. Munro "Did the Emperor Alexius I ask for Aid at the Council of Pia Cenza?" American Historical Review, XXVII, (1922), pp. 731-733 of. Mayer, The Crusades, p. 8; Duncalf, op. cit., pp. 229-230.

(١٠٧) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٧ ـ ٨٩ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ؛

Claude Cahen, "The Turkish Invasion", p. 144.

(١٠٩) أحمد كمال الدين حلمي ، السلاجقة ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(١١٠) سعيد عاشور ، العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(١١١) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١١٣ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ ـ ١١٢ .

(١١٤) المصدر نفسه ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

الفصل الثالث

الحملات الصليبية : عرض تاريخي

أحداث الحملة الصليبية الأولى ـ الكيان الصليبي ـ رد الفعل العربي الإسلامي ـ عماد الدين زنكي وتحرير الرها ـ الحملة الثانية ـ نور الدين محمود وتوحيد الجبهة العربية الإسلامية ـ حطين وتحرير القدس ـ الحملة الصليبية الثالثة ـ خلفاء صلاح الدين والتشرذم السياسي ـ الحملة الرابعة ـ الحملة الخامسة ـ فردريك الثاني والكامل الأيوبي ـ الحملة السابعة وقيام دولة سلاطين المماليك ـ نهاية الوجود الصليبي في فلسطين .

كليرمون في السابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٠٩٥م .

هذه المدينة الصغيرة في الجنوب الفرنسي أصبحت رمزا إلى بداية أكبر حركة في تاريخ الغرب الأوروبي في العصور الوسطى ، كما أن هذا اليوم من شهر نوفمبر كان يمكن أن تطويه سجلات النسيان التي تطوي أياما كثيرة متشابهة ، بيد أنه صار نقطة البداية لهذه الحركة التي مثلت ظاهرة تاريخية فذة لا تزال تغري المؤرخين والباحثين بدراستها .

كان البابا أربان الثاني قد أعد خطبة احتفالية بمناسبة انتهاء الأعمال التي ناقشها مجمع كليرمون على مدى الأيام التي مضت منذ بداية انعقاده في اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر . ويبدو أن البابا الذي أعد نفسه للدعوة إلى حملة مقدسة تحت راية الصليب قد استعد لهذا اليوم الاستعداد الذي يضمن له

النجاح إذ إنه طلب من الأساقفة ومقدمي الأديرة الفرنسيين أن يدعوا كبار الأمراء الإقطاعيين في مناطقهم لسماع البابا . وقد حفظ الزمن عدة وثائق تتضمن مراسلات البابا بهذا الشأن .[١] ويبدو أن الاستجابة كانت مرضية إلى حد بعيد ؛ فقد حضر عدد من الفرسان والنبلاء الإقطاعيين ، كان أبرزهم ريمون الرابع ، كونت تولوز ، الذي اشتهر عادة باسم ريمون السانجيلي (Raymond de Saint-Gille) الذي حرص على أن يرسل للبابا من يخبره مسبقا بأنه سوف يحضر لكي يستمع إلى خطبته .[٢] ومن المفهوم أن هناك عددا كبيرا من الحضور قد جذبتهم فكرة أن البابا وكبار كرادلته سوف يتواجدون في هذا الحفل الخطابي ، وهو أمر كان نادر الحدوث في تلك العصور على أي حال .

وفي حقل فسيح بين تلال أوفريني (Auvergne) خارج مدينة كليرمون احتشد جمع غفير من الناس ، كنسيين وعلمانيين ، لسماع البابا . ولم يخيب البابا ظنون الحاضرين أو توقعاتهم ؛ فإن كلماته الحماسية داعبت أوتارا حساسة لدى جميع الحاضرين .

ولسنا نملك نصا موثقا لخطبة البابا في كليرمون . وعلى الرغم من أن ثلاثة مؤرخين عاصروا أحداث الحملة الصليبية الأولى ، هم المؤرخ المجهول الذي كتب « أعمال الفرنجة - Gesta Francorum » ، وفوشيه الشارتري ، وريمون الأجويلري إلا أن فوشيه هو الوحيد من بينهم الذي سجل ما حدث في كليرمون .[٣] وكان هناك ثلاثة مؤرخين آخرين ، حضروا كليرمون ، لكنهم لم يكتبوا عن المجمع إلا بعد نهاية القرن ، وبعد نجاح الحملة الصليبية الأولى ؛ وهم بلدريك الدولي ، وروبير الراهب ، وجيوبرت النوجنتي[٤] ، ومن ثم فإن الكلمات التي وضعها أولئك المؤرخون اللاتين على لسان البابا أربان الثاني في كليرمون تعكس ما وقع من أحداث تاريخية بالفعل بعد الحملة الأولى ونجاحها أكثر مما تنقل لنا كلمات البابا .

بيد أن هذه الروايات تتفق في عدة أمور تجعلنا نرجح أن البابا أربان الثاني قد ضمنها خطبته بالفعل .[٥] ويمكن أن نرجح من قراءة نصوص الروايات التي أوردها المؤرخون حول خطبة البابا في كليرمون أولا أنه كان يدعو إلى حملة مقدسة هدفها فلسطين ، اعتمادا على نصوص وردت في الأناجيل المسيحية ، وأهمها نص من إنجيل لوقا يقول : « ومن لا يحمل صليبه ويأتي ورائي فلا يقدر أن يكون لي تلميذا » .[٦] وثانيا ، أنه كان يدعو إلى هذه الحملة المسلحة المقدسة باسم الرب بوصفه نائبا عنه في الأرض ،[٧] فقد ذكر فوشيه أن البابا خاطب المستمعين قائلا : « . . ومن ثم فإنني ، لست أنا ، ولكن الرب هو الذي يحثكم باعتباركم وزراء المسيح أن تحضوا الناس من شتى الطبقات . . » . كما ذكر روبير الراهب ، وبلدريك الدولي ، ووليم الصوري كلاما مشابها .[٨]

لقد تحدث أربان بهذه الصفة ليحث الفرسان على شن الحرب في سبيل المسيح ، ويبرر هذه الحرب بأن هدفها أن تحرر الكنيسة الشرقية من ربقة المسلمين ، وأن تخلص الأرض المقدسة من سيطرتهم ، هذه الأرض التي وصفها الكتاب المقدس بأنها الأرض التي تفيض باللبن والعسل ، ووصفها أربان الثاني بأنها ميراث المسيح .[٩] وثالثا : امتدح البابا شجاعة الفرنج كما امتدح قدراتهم القتالية ، وذكرهم بأسلاف أمجادهم ، ولكنه أدان حروبهم بعضهم ضد بعض ، واقتتالهم المستمر ، وحثهم على نبذ المنازعات وعدم إراقة الدماء المسيحية مقارنا بين الفارس الجديد الذي يحب المسيح ويحمل صليبه ، ويحب جاره ويناضل من أجل تحريره ، والفارس القديم الذي كان يسعى وراء طموحاته الخاصة وأطماعه الشخصية ؛ فيصب العنف على إخوانه المسيحيين .[١٠] ورابعا : أشار أربان الثاني إلى منح غفران جزئي لكل من سيشارك في هذه الحملة ، سواء مات في الطريق إلى الأرض المقدسة ، أو قتل في الحرب ضد المسلمين .

والواقع أن خطبة البابا العاطفية الحماسية ، بما تخللها من تلويح بالمكاسب الدنيوية وترغيب في المكاسب الدينية ، لقيت استجابة فورية وهائلة من الحاضرين . ولم تكن الاستجابة ناتجة من فصاحة البابا وقوة بيانه ، بقدر ما كانت تعبيرا عن أن البابا طرح أمام أبناء الغرب الكاثوليكي مشروعا طال انتظارهم إياه . فقد كانت الدعوة إلى القيام بالحملة الصليبية دعوة تناسب العصر تماما ؛ إذ كان المجتمع الإقطاعي بغطرسته وكبريائه ، وتعصبه ضد غير الكاثوليك ، على أتم الاستعداد لتلبية مثل هذا النداء الذي يحل مشكلته في الدنيا ، ويضمن له المغامرة والكسب ، مثلما يضمن له خلاص الروح .

وتجسدت الحماسة العاطفية التي أيقظتها كلمات البابا في صيحة رددها جمهور الحاضرين في ذلك الحقل الفسيح (Deus lo volt)[١١] (أي الرب يريدها) . ومنذ ذلك الحين باتت تلك هي صرخة الحرب التي رددها الصليبيون في كل معاركهم ضد المسلمين . وسارع الكثيرون إلى البابا يقسمون أمامه على القيام بالرحلة ، كما أخذ كثيرون يخيطون صلبانا من القماش على ستراتهم رمزا لأخذهم شارة الصليب على نحو ما يحكي فوشيه .[١٢] وقد تم الاعتراف بجميع الفرسان الذين أقسموا على الذهاب جنودا في جيش الرب في احتفال رمزي . وصار الصليب شارة لكل فارس في كل حملة صليبية . وباعتباره رمزا فقد كان له مغزى مزدوج : أولا : كان علامة على الحماية الالهية ، أي علامة تدل على أن حاملها ينتمي إلى جماعة خاصة ؛ جماعة من الحجاج الذين تمتعوا بامتياز حمل السلاح . وثانيا : كان الصليب شارة قانونية ، تدل على الامتيازات الدنيوية ، لأن الكنيسة أصدرت مراسيم غاية في الأهمية لصالح الصليبيين . فأثناء فترة غيابه تعفي أملاك الصليبي من الضرائب . وعادة ما كان يمنح تسهيلات في الديون التي يدين بها ، لا سيما أن تكاليف الرحلة قد اضطرت كثيرين إلى الاستدانة إما من أقاربه ومعارفه ، وإما من الكنيسة .[١٣]

ومن ناحية أخرى ، كان توزيع الصلبان القماش على "الفرسان عملية قصد بها البابا ورجال الكنيسة استبعاد العناصر غير المحاربة من الانضمام للحملة الصليبية . ويبدو أن البابا قد انزعج من الاستجابة الحماسية والسريعة من جانب الفئات غير المحاربة في المجتمع الأوروبي آنذاك . وقد بذل عدة محاولات لمنع أولئك من الذهاب .(١٤) بيد أن حماسة الفقراء (pauperes) للسير على طريق الخلاص الجديد الذي بناه الرب كانت أكبر من كل محاولات البابا(١٥) . وترسم لنا المصادر التاريخية المعاصرة كيف أن الغرب الأوروبي بدأ في ذلك الوقت يتحرك كله استعدادا للخروج « . . . كافة ممالك الأرض كانت تتحرك . . » ، كما يقول فوشيه ، و « . . . جميع مناطق الغرب لم يكن هناك منزل خال . . . » لأن الكل كل يستعد للرحيل ، كما يقول وليم الصوري .

وقد تركت هذه الحركة العامة الهائلة أصداءها في الأدب الشعبي الأوروبي ، بحيث وجدنا الملاحم الشعرية ، وأغاني الحروب الصليبية ، تتحدث فيما بعد عن مدى استجابة الناس في أوروبا الكاثوليكية لدعوة أربان الثاني .(١٦) ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الحملة الصليبية قد جاءت في زمن ازدهر فيه الشعر الشعبي في فرنسا ، وكانت قصص التاريخ التي تروى شعرا وغناء بمثابة البديل من الكتاب في زمن ندر فيه عدد من يعرفون القراءة ، كما كانت وسائل النشر محدودة للغاية .

على أي حال تم تحديد الخامس عشر من شهر أغسطس في العام التالي (١٠٩٦ م) موعدا لرحيل الحملة ، حين تكون المحاصيل قد جمعت من الحقول ، أما مكان اللقاء فكان هناك في مدينة قسطنطين الحصينة على ضفاف البسفور . ثم عين الأسقف أدعار دي مونتي (Addemar de Monteil) أسقف لوبوي Le Puy قائدا للحملة ، أو مندوبا عن البابا الذي أراد أن يوضح أن الحملة يجب أن تكون تحت السيطرة البابوية .

وعلى مدى ثمانية شهور بعد كليرمون أخذ البابا أربان الثاني يتنقل بين أنحاء الغرب والجنوب الفرنسي ، داعيا إلى حملته الصليبية في محاولة لأن يجند لها أكبر عدد من الفرسان والأمراء البارزين بعد أن رأى أن عدد الحاضرين من كبار الأمراء الإقطاعيين في كليرمون كان قليلا . وقد رأى رنسيمان في ذلك أن خطط أربان لم تنجح تماما .[١٧] وربما كان ذلك سببا من أسباب بقاء أربان في فرنسا طوال هذه الشهور الثمانية . وربما كان ذلك أيضا حافزا على مواصلة الدعوة إلى الحملة الصليبية بوسائل تعددت بين المجامع الدينية ، والخطابات التي يوجهها هنا وهناك ، ثم تكليف رجال الكنيسة والرهبان الكلونيين (الذين كان هو نفسه واحدا منهم) بالدعوة إلى هذه الحملة[١٨] وقد أشار المؤرخ فوشيه الشارتري ، الذي كان واحدا من شهود كليرمون ، صراحة إلى أن البابا قد كلف القساوسة بالترويج لهذه الدعوة .[١٩]

وفي هذه الأثناء كان الفرسان عاكفين على تدبير الموارد اللازمة لرحيلهم في الموعد الذي تحدد في كليرمون ، ومن قلاع السادة الإقطاعيين تسربت الأنباء إلى الفلاحين الذين أهاجهم ما نقل إليهم من كلام البابا محملا بالمبالغات المعهودة ، والتفسيرات العاطفية التي صادفت رغبة الفلاحين في التخلص من ربقة الإحباط والجوع ، ومن نير القنانة وسيطرة سادتهم الإقطاعيين . وسرعان ما سرت أخبار المشروع البابوي بشن حملة مقدسة ، تحت راية الصليب ضد المسلمين في الشرق العربي ، لتخليص القدس وتحرير المسيحيين الشرقيين مسرى النار في الهشيم . وكانت الاستجابة الشعبية أكبر من كل التوقعات . ففي أنحاء فرنسا ، وفي الأراضي الواطئة ، وألمانيا ، وغرب إيطاليا ترددت أصداء الخطبة التي ألقاها أربان الثاني في كليرمون في السابع والعشرين من نوفمبر ١٠٩٥ م .

وإذا كانت استجابة النبلاء والفرسان الإقطاعيين متوقعة إلى حد ما[٢٠] فإن ما ظهر من استجابة جماهير العامة فاق كل التوقعات . إذ كان الجو الفكري

والنفسي ، والظروف الاجتماعية البائسة وراء هذه الاستجابة الشعبية المذهلة .[٢١] لقد فهم الناس في غرب أوروبا آنذاك دعوة أربان على أنها فرصة لمستقبل جديد وحياة أفضل في الشرق المقدّس ، وفرصة لضمان الخلاص في يوم الدينونة إذا مات الإنسان وهو على الطريق صوب هذا الشرق المقدّس . وربما يكون الفقراء (Pauperes) قد وقعوا في شباك الطمع الدنيوي ، وراودتهم الأحلام بامتلاك الضياع في فلسطين الأرض «التي تفيض باللبن والعسل» .

لقد كان العامة من الفلاحين وفقراء أهل المدن يظنون أنفسهم أصفياء الرب لأنهم الفقراء . وكان هذا المظهر الديني العاطفي هو الذي ميز حركة الفقراء في غرب أوروبا وموقفهم تجاه دعوة البابا ، بيد أن هذا التدين العاطفي نفسه كان سببا من أسباب ارتكابهم لأحط ضروب الجرائم ، كما كشف عن أبشع الشرور الدنيوية والأطماع المادية حتى بمقاييس تلك العصور التي اتسمت بالقسوة والغلظة . ذلك أن الفقراء في الغرب الكاثوليكي كانوا يخلطون بين التدين العاطفي المتعصب وحقائق حياتهم التعسة في ظل المجتمع الإقطاعي .

لقد كانت استجابة الناس من أبناء الطبقة الدنيا في غرب أوروبا سريعة وحماسية ، وسرعان ما تكوّنت حركة شعبية ارتبطت باسم بطرس الناسك . لقد طلب البابا من الأساقفة أن يواصلوا الدعوة إلى الحملة الصليبية ، ولكن تأثيرهم كان ضئيلا إذا قيس بتأثير المبشرين والدعاة الفقراء الذين تشبهوا بالحواريين في فقرهم . وكان هناك عدد من هؤلاء الدعاة الحفاة أبرزهم روبرت الأربريسيلي (Robert d'Arbrissel) وبطرس الناسك .

كان بطرس الناسك[٢٢] هذا راهبا في اميان ، وهجر الدير بتكليف من البابا لكي يقوم بالدعوة إلى الحملة الصليبية . وفي شمال شرق فرنسا واللورين أمضى شتاء سنة ١٠٩٥/ ١٠٩٦ م يتجول من مكان لآخر داعيا إلى حملة البابا . وفي كل مكان كان يذهب إليه يسحر ألباب الفقراء بفصاحته التي

تناقض هيئته الزرية ، إذ كان رث الثياب ، بينه وبين حماره شبه عجيب . وحيثما حل كان الفقراء المأخوذون ببطرس الناسك يتسابقون لنزع شعرات من جسد الحمار المسكين وذيله ، طلبا للبركة . لقد أخذ بطرس الناسك يقوم بدور الواعظ الجوال مثل كثيرين غيره في ذلك الوقت الذي ميزه التدين الشعبي العاطفي . وقد كان الرجل محور أسطورة اعتبرها المؤرخون حقيقة تاريخية ، كما ألهمت الفنانين والأدباء على مدى عدة أجيال . وقد نسبت الأسطورة إلى بطرس فضل إثارة الغرب الأوروبي لشن حربه الصليبية ضد الشرق العربي الإسلامي .(٢٣)

وإذا كانت الدراسات التاريخية منذ منتصف القرن التاسع عشر قد كشفت زيف أسطورة بطرس الناسك بفضل بحوث هنريخ فون سيبل (سنة ١٨٤١م)(٢٤) فإن بطرس الناسك لا يزال يحظى باهتمام المؤرخين باعتباره تجسيدا للحماسة الدينية الشعبية من ناحية ، وبسبب تناقض تصرفاته مع المثال الذي بشر به ودعا إليه . إذ إن بطرس ، الذي يعتبره بعض المؤرخين الفرنسيين نبي الحركة الصليبية ، قد هرب أثناء معاناة الصليبيين في حصار أنطاكية سنة ١٠٩٨ م ، وقبض عليه وأعيد إلى المعسكر الصليبي بصورة مهينة .(٢٥)

وعلى أي حال ، فإن الفلاحين لم يصبروا حتى يرحلوا في الموعد الذي حدده البابا لرحيل الفرسان ، فمع تباشير ربيع سنة ١٠٩٦ م كانوا قد جمعوا محاصيلهم ، ولكنهم لم يخزنوها تحسبا لشتاء قد يجوعون فيه ، كما جرت عادتهم طوال سنوات وسنوات . لقد حملوا هذه المحاصيل فوق عرباتهم الثقيلة التي تجرها الثيران ، ومعها الزوجات والأطفال والمتاع الهزيل . وفي النهاية تحرك موكب الفلاحين صوب الشرق . . . مطلع الشمس ومهبط المسيح .

كانت جماعات العامة والفلاحين التي تجمعت حول بطرس الناسك أكبر من أن تستطيع أي مدينة أو قرية في غرب أوروبا أن تعولها ؛ ومن ثم تكونت من

هذه الأعداد الغفيرة فرق وجيوش بائسة ، بقيادة واحد من الفرسان المغامرين أو المشعوذين ، في فوضى تبعث على الرثاء . وكانت أول فرقة من حملات الفلاحين ، أو حملات العامة ، هي تلك التي قادها فارس شرس نبيل المولد من بلدة بواسي (Poissy) هو والتر المفلس (Walter Sansavoir) الذي لم يكن في جيشه سوى ثمانية فرسان حسبما يذكر ألبرت الآيكسي .(٢٦) وقد سخر الألمان من والتر المفلس وأتباعه الذين باعوا أملاكهم لكي يذهبوا في رحلة حمقاء ، وقالوا إنهم بادلوا ما هو مضمون بما هو غير أكيد ، وأنهم تركوا مسقط رأسهم ووطنهم في سبيل أرض ترتبط بوعد مشكوك فيه .(٢٧) ولكن الألمان عندما رأوا جموع أتباع والتر المفلس تعبر أراضيهم في طريقها إلى حوض نهر الراين ثم البلقان ، غيروا من رأيهم وكفوا عن السخرية ، وأخذوا ينضمون إلى المشروع الصليبي .(٢٨)

ولم تواجه هذه الحملة سوى متاعب قليلة في نهاية رحلتها عبر المجر ، ولكن أعمال النهب والسلب ، التي بدأ أتباع والتر المفلس يمارسونها في بلغاريا ، جعلت البلغار يهاجمونهم ويقتلون منهم عددا كبيرا على حين لاذ الناجون بالغابات عدة أيام حتى وصلوا في النهاية تحت أسوار العاصمة البيزنطية ، القسطنطينية . وهناك أمر الامبراطور بأن يعسكروا خارج المدينة انتظارا لوصول جيش بطرس الناسك . وهكذا ، انتهت رحلة الألف ومائتي ميل بالنسبة لأتباع والتر المفلس .(٢٩)

في ذلك الوقت كان بطرس قد أعد نفسه للرحيل وتحت قيادته جيش كبير من المشاة والفرسان ترافقهم أعداد أكبر من غير المحاربين ؛ رجالا ونساء وأطفالا . وغادر هذا الجيش الأراضي الألمانية في ٢٠ أبريل سنة ١٠٩٦ م .(٣٠) وسمح له ملك المجر بعبور بلاده بشرط ألا يثير المتاعب . وفي المجر تولى بطرس قيادة جيش الفقراء . وكان المشهد مثيرا . . . إذ كان بطرس في مقدمة الجيش يمتطي حماره الذي يشبهه ، وخلفه الفرسان يعتلون صهوات جيادهم ، تتبعهم

العربات الثقيلة التي تجرها الثيران حاملة معها المؤ ن والأموال التي كان بطرس قد جمعها من أثرياء الغرب الأوروبي .

بيد أن بطرس الذي كان قادرا على تحريك مشاعر الجماهير وإثارتها لم يكن يصلح لقيادة جيش عجيب مثل جيشه الذي تألف من المقاتلين والطامعين ، والذي ضم مئات من الأفاقين ، والمجرمين ، وبنات الهوى ، والفلاحين ، والفقراء من أهل المدن ، فضلا عن عدد صغير من الفرسان . فعند مدينة « سملين » على حدود المجر مع الإمبراطور البيزنطية كشف « جيش الرب » عن وجهه القبيح ، وجرت على سملين وأهلها مذبحة رهيبة ، وأزهقت أرواح أربعة آلاف من أبناء المدينة التي تحولت إلى خرائب تصاعد منها دخان الحرائق التي أشعلها الفرنج في كل مكان لتختلط بأصوات الجرحى عنوانا على الجريمة التي ارتكبها « جنود الرب » ضد الأخوة المسيحيين الذين زعم الصليبيون أنهم جاءوا لنجدتهم . وإذْ خاف بطرس من انتقام المجريين ، فقد اختبأ مع جيشه داخل غابات المجر ، ثم تجمع جيشه مرة أخرى عندما وصلوا الحدود البيزنطية . وخاف نيكيتاس قائد الحامية البيزنطية في مدينة نيش (Nish) الحدودية على مدينته من تصرفات هذه الجموع الخرقاء ، فاتخذ بعض الاحتياطات لمواجهتهم عند الضرورة . . . ولم يخيب الصليبيون ظنه ؛ فقد أحرقوا مساكن القرويين مع سكانها الأحياء في داخلها ، ونهبوا وسلبوا . وهاجم البيزنطيون جيش بطرس الناسك فقتلوا الكثيرين من رجاله ، وأسروا عددا آخر ، كما استولوا على الأموال والتبرعات التي كان ذلك الراهب قد جمعها من أغنياء غرب أوروبا . وبعد أيام ثلاثة من التشتت والاختباء عاودت شراذم جيش بطرس التجمع وسارت صوب مدينة صوفيا ، وهناك لقيهم مندوبون عن الإمبراطور البيزنطي اليكسيوس كومنينوس وأبلغوهم باستياء الإمبراطور ، وأبلغوهم بأوامره التي تقضي بألّا يمكث الصليبيون في أي مدينة بيزنطية أكثر من ثلاثة أيام[٣١] . ثم وصلت الشراذم الباقية من حملة بطرس الناسك إلى أسوار القسطنطينية في مطلع شهر أغسطس ١٠٩٦م .

ودعي ذلك الناسك العجيب لمقابلة الإمبراطور البيزنطي . وربما تأرجحت على شفتي الإمبراطور ابتسامة سخرية ورثاء وهو يرى ذلك الرجل أمامه على حين كان يتوقع مقابلة قائد عسكري . أدرك الإمبراطور أن هذه الجموع الهائجة الجائعة لم تصمد أمام المسلمين الذين طالما أذاقوا جيوشه المدربة المنظمة مرارة الهزيمة ، ونصح الإمبراطور الصليبيين بأن ينتظروا حتى قدوم جيوش الأمراء ، بيد أن بطرس غرته كثرة أتباعه ، فقبل من الإمبراطور الهدايا التي أعطاها إياه ، ورفض النصائح التي أسداها إليه .

وفي الوقت نفسه أخذ الصليبيون يعيثون فسادا في مدينة القسطنطينية التي بهرتهم بجمالها ، ونهبوا وأحرقوا وسرقوا ، ووجد الإمبراطور نفسه مضطرا لأن ينقلهم بسرعة عبر المضايق إلى آسيا الصغرى[٣٢] . وهناك تصرف « جنود الرب » على نحو لا يرضى عنه الرب ، فارتكبوا أبشع المذابح ضد السكان المسيحيين . وبسبب الطمع والفوضى وقع الصليبيون في شباك كمين أعده الأتراك السلاجقة وأجهزوا على الحملة الشعبية ، وقتل والتر المفلس ، على حين تمكن بطرس الناسك من النجاة بنفسه والهرب إلى القسطنطينية .[٣٣] وهكذا انتهت مسيرة الفقراء فوق تراب الشرق العربي الذي داعب خيالهم ، وحرك فيهم مشاعر الطمع على مدى ألفي ومائتي ميل .

وفي تلك الأثناء كانت هناك مجموعات أخرى من العامة والفلاحين تتجمع في الغرب الأوروبي حول هذا القائد ، أو ذاك . ولكنها اشتركت جميعا في مصير واحد هو تلك النهاية المفزعة داخل الأراضي المجرية بعدما قرر كولومان (ملك المجر) أن يتصدى بحزم لأولئك المخربين باسم الرب .[٣٤]

هكذا كانت الحملات الشعبية بمثابة زلزال اجتماعي هائل هزّ أركان الغرب الأوروبي عقب الدعوة التي وجهها البابا أربان الثاني في كليرمون . وعلى الرغم من الفشل المزري الذي منيت به تلك الحملات الشعبية ؛ سواء في الشرق أو

في داخل أراضي المجر ، إلا أنها كانت ذات مغزى لا يخطئه الباحث في تاريخ الحروب الصليبية . لقد كانت التعبير التلقائي عن عدم الصبر الذي تملك الناس في غرب أوروبا إزاء فرصة لاحت لتغيير نمط الحياة التي يحيونها ، والبحث عن مستقبل أفضل . وبينما كان الفرسان من أبناء الطبقة الإقطاعية يدركون أهمية الإعداد للحملة ، فضلا عن البحث عن موارد لتمويلها ، لم يستطع المحرومون صبرا على معاناة المزيد في ظل ظروفهم المتردية . ولكن أهم ما نخرج به من حوادث الحملات الشعبية أن « المثال الصليبي » قد مرغه أصحابه في طين أطماعهم ووحشيتهم .

أما البابوية والفرسان فكانوا مشغولين آنذاك بالاستعداد للخروج بالحملة في موعدها المحدد من قبل . ولذلك أشاحوا بوجههم عن الزلزال الاجتماعي الذي أحدثته حملة الفقراء أو حملة العامة . وكانت مشكلة التمويل هي أكبر المشكلات التي واجهت الأمراء والفرسان ، وكان على كل منهم أن يبحث عن حل لهذه المشكلة بطريقته الخاصة . وفي أواخر صيف سنة ١٠٩٦م كانت جيوش الفرسان متأهبة للرحيل صوب فلسطين . وتكوّنت عدة جيوش على أساس من التقسيمات اللغوية والجنسية من ناحية ، وعلى أساس من الروابط الإقطاعية من جهة ثانية .

فقد تولى جودفري البويوني (Godfrey de Bouillon) قيادة الجيش الذي جمعه من اللورين ، شمال فرنسا ، والألمان واشترك معه أخوه بلدوين .[٣٥] وتولى روبرت دوق نورماندي (Robert Duke of Normandy) ،[٣٦] وزوج أخته ستيفن كونت بلوا (Stephen of Blois) قيادة الفرسان القادمين من غرب فرنسا ونورماندي وبعض مناطق الشمال ، فضلا عن الكثير من الفرسان الإنجليز من أتباع أخيه الملك الإنجليزي وليم روفوس . أما الجيش الثالث فكان تحت قيادة ريمون الرابع كونت تولوز (Raymond IV of Toulouse)[٣٧] الذي كان يقترب من الستين من عمره . وقد تألف جيشه من فرسان جنوب

فرنسا والبروفنسال . وكان في صحبته أديمار أسقف لوبوي ، والمندوب البابوي في هذه الحملة . أما أصغر الجيوش فكان جيش هيو كونت فرماندوا (Hugh Count of Vermandois) المعروف باسم « الأشغر ـ Le Masne »[٣٨] ، وهو شقيق فيليب الأول ملك فرنسا آنذاك .[٣٩] وكان جيشه هو أول الجيوش الصليبية في الوصول إلى الأراضي البيزنطية . وثمة جيش خامس قاده بوهيموند النورماني ،[٤٠] ابن روبرت جويسكارد ، تألف من المقاتلين النورمان الأشداء في جنوب إيطاليا .

كان هيو أول الراحلين ، كما كان أول من وصل إلى الأراضي البيزنطية ، وقد أرسل قبله وفدا من خمسة وعشرين فارسا يحملون رسالة تفيض غطرسة وغرورا إلى الإمبراطور أليكسيسوس كومنينوس ، يحذره فيها وينبهه إلى وجوب مقابلته بما يليق بمكانته العلية .[٤١] وعندما وصل هذا الأمير إلى الأراضي البيزنطية كان قد بقي معه عدة شراذم من جيشه الذي أهلكته عاصفة بحرية . واستقبله القائد حنا كومنينوس ابن أخي الإمبراطور البيزنطي بعد ما انتشله ضباطه من البحر ، فأكرم وفادته ، وأرسله إلى القسطنطينية في حراسة واحد من الموظفين البيزنطيين الكبار .

لقد استولت الدهشة على الإمبراطور البيزنطي من كبر حجم الجيوش الصليبية لأنه كان يتصور أن تجيئه فرق من المرتزقة الذين تعود البيزنطيون أن يجندوهم في خدمتهم ، ولكنه إذْ كان عاجزا عن أن يفعل شيئا فإنه قرر أن يفيد من الموقف بأقصى ما يمكن . ولم يكن لديه أدنى قدر من التسامح في مسألة عدم السماح للقوات الصليبية بدخول مدينته ، ومن ثم فقد سمح لهم بأن يضربوا خيامهم في ضواحي المدينة . ولم يسمح سوى للقادة وعدد قليل من مرافقيهم بالدخول إلى العاصمة الإمبراطورية ، وقد حرص على أن يستعرض أمامهم عظمة البلاط البيزنطي ، قاصدا أن يجعلهم يحملقون في دهشة وانبهار مشوب بالطمع في مظاهر الثراء الذي تميزت به الإمبراطورية .

لقد آثر اليكسيوس كومنينوس أن يتعامل مع قادة الصليبيين بشكل انفرادي ، واتفق مع كل منهم على حدة . وتنوعت أساليبه في التفاهم معهم ما بين إغرائهم بالهدايا ، أو قطع المؤن والإمدادات عنهم ، أو القتال ، حتى نجح في أن يحصل منهم جميعا على يمين الولاء باستثناء ريمون السانجيلي الذي أقسم بحماية شرف الإمبراطور البيزنطي وحياته .

وكان هيو أول من أقسم يمين الولاء للإمبراطور على الطريقة الإقطاعية .(٤٢) ثم وصل جيش جودفري البويوني إلى القسطنطينية بعد أن عبر بلاد المجر دون مشاكل تذكر ، بعد أن أخذ الملك المجري الكونت بلدوين وعدد آخر من كبار الفرسان في جيش جودفري رهينة وضمانا لحسن سلوك الصليبيين . وعندما وصل جودفري كانت في انتظاره دعوة من الإمبراطور تحثه على اللقاء ، وخاف الزعيم الصليبي فأخذ يراوغ ويماطل ، وتوترت العلاقات بين الجانبين حتى وصلت إلى القتال . . . ولكن الدوق رضخ في نهاية الأمر ، ورضي بأن يقسم يمين الولاء للإمبراطور .(٤٣)

أما بوهيموند زعيم النورمان في جنوب إيطاليا ، فقد بدأ رحلته بعبور البحر الأدرياتي في أواخر صيف سنة ١٠٩٦م . وفي القسطنطينية لقيه الإمبراطور البيزنطي عدوه اللدود بترحاب كبير . ولم يجد الإمبراطور صعوبة تذكر في إقناع هذا الأمير النورماني الطموح بأن يقسم له يمين الولاء .(٤٤)

أما ريمون السانجيلي ، كونت تولوز المسن ، فكان يقود أكبر جيوش الحملة الصليبية الأولى ، وكان يصاحبه أديمار المندوب البابوي . وعندما دخلت قواته الأراضي البيزنطية بعد رحلة مضنية في إقليم البلقان ، تأرجحت العلاقات بين الكونت الصليبي المسن والإمبراطور البيزنطي الداهية ، بين القتال والمفاوضات ، وأخيرا نجح زعماء الصليبيين في تهدئة خاطر ريمون ، فأقسم على طريقة البروفنسال أن يحمي شرف الإمبراطور وحياته ، ولكنه لم يوافق أبدا على

أن يقسم له يمين الولاء والتبعية مثلما فعل الأمراء الصليبيون الآخرون .[٤٥] ثم وصل جيش روبرت دوق نورماندي وبصحبته ستيفن كونت بلوا بعد وصول جيش البروفنساليين بقيادة ريمون السانجيلي بعدة أيام .

كانت هذه هي نهاية المرحلة الأولى من حملة الفرسان ، وقد آثرنا أن نعالجها بشيء من التفصيل لأنها كانت بمثابة صدام حضاري وسياسي بين البيزنطيين ورجال الحملة الصليبية الذين زعموا أنهم جاءوا لنجدتهم . لقد كان ذلك هو لقاء الصليبيين الأول مع الشرق . فقد كانت مدينة القسطنطينية الجميلة بوابة الشرق والمدخل الكبير إلى هذا الشرق الساحر الغامض .

ثم بدأت عجلة الحرب تدور بعد أن بدأت قوات الصليبيين تعبر مضيق البسفور إلى آسيا الصغرى . وهناك على بعد أميال قليلة من القسطنطينية وجد الصليبيون أنفسهم في « أرض العدو» للمرة الأولى . وهناك انضم إليهم بطرس الناسك وشراذم الناجين من حملته . واعتذر الإمبراطور البيزنطي عن قبول العرض الصليبي بقيادة الحملة ، ولكنه زود الجيش الصليبي بعدد من الأدلاء والمرشدين ، وأرسل معهم بعض ضباطه ، كما ظل يرسل إليهم المؤن والإمدادات عن طريق البر والبحر .

وفي السادس من شهر مايو سنة ١٠٩٧ م وصلت جيوش الحملة الصليبية أمام مدينة نيقية في آسيا الصغرى ، وكانت في ذلك الحين عاصمة دولة سلاجقة الروم التي يحكمها قلج أرسلان . وكانت المدينة تتحكم في الطريق الأساسي عبر الأناضول ، فتم فرض حصار مشترك من القوات الصليبية والقوات البيزنطية حول المدينة التي كان حاكمها غائبا . وحين عاد في الواحد والعشرين من الشهر نفسه شن هجوما على قوات الحصار لكنه رد خائبا . وفي التاسع عشر من يونيو استسلمت المدينة لقوات الإمبراطور البيزنطي خوفا من وحشية الصليبيين .[٤٦] وكان النصر الذي أحرزوه في نيقية حافزا للصليبيين على مواصلة الزحف جنوبا صوب فلسطين .

وعوض الإمبراطور قادة الصليبيين وجنودهم بالهدايا التي أغدقها عليهم بدلا من الغنائم والأسلاب التي كانوا ينتظرون الحصول عليها عند استيلائهم على المدينة . ثم انقسم جيش الصليبيين إلى قسمين : ضم أحدهما بوهيموند ، وتنكرد ، وروبرت أمير نورماندي على حين ضم القسم الآخر ريمون السانجيلي ، وأديمار المندوب البابوي ، وهيو ، وروبرت كونت الفلاندرز . وفي بداية شهر يوليو ١٠٩٧ م اصطدمت قوات الصليبيين بقوات قلج أرسلان المتحالفة مع قوات غازي بن الدانشمند ، وانتهى القتال بنصر حاسم لصالح الصليبيين[٤٧] . وكانت تلك معركة فاصلة حسمت مصير الحملة الصليبية الأولى إلى حد بعيد ، إذ توقفت كل مقاومة إسلامية منظمة منذ ذلك الحين .

لقد بهت المسلمون بوصول هذه القوات الصليبية ، ولكنهم كانوا قادرين على إبادتها . بيد أن ميراث الشك والعداوة بين حكام المنطقة ، والذي غرسته وأنبتته طوال القرن السابق حروب ودسائس ومنازعات سادت المنطقة ، جعل المسلمين عاجزين عن مواجهة قوات الصليبيين . ولكن الصليبيين من ناحية أخرى لم يكونوا في نزهة عسكرية ، فقد كلفتهم المقاومة التي اتخذت شكلا يقترب من حرب العصابات كثيرا من الخسائر البشرية والمادية نتيجة هجمات الفرسان السريعة من رماة السهام ، والتي كانت تشيع الرعب في أوصال الصليبيين . أما المناخ فكان عدوهم الرئيس ، لا سيما عندما كانوا يعانون من نقص الطعام ونفاذ المياه .[٤٨]

وفي الطريق إلى أنطاكية انفصل بلدوين بقواته عن الجيش الصليبي ، وكذلك فعل تنكرد النورماني . وراح الاثنان يبحثان عن فرص للمغامرة ، ويسعيان لتحقيق مكاسب خاصة بكل منهما ، وقادهما التنافس في هذا المضمار إلى القتال الوحشي أمام مدينة المصيصة في أعالي الشام ،[٤٩] ثم استطاع بلدوين أن يحصل لنفسه على إمارة الرها التي كان حاكمها الأرمني « ثوروس » قد تبناه ، ورد له الأمير الصليبي الجميل . . إذ اشترك في مؤامرة راح الحاكم

الأرمني المسن ضحية لها .[٥٠] وهكذا رفرف بيت أمراء اللورين الأدنى على أول إمارة صليبية في الشرق العربي . وكانت هذه الكونتية الصليبية تسيطر على مساحة من الأرض تمتد شرق نهر الفرات وغربه ، أما سكانها فكانوا في أغلبيتهم من الأرمن . وتمثلت أهميتها في أنها لعبت دور الدولة الحاجزة في الشمال الشرقي بحيث تلقت الهجمات الأولى بدلا من الإمارات الأخرى والمملكة الصليبية التي قامت في جنوب بلاد الشام وفلسطين . . وهنا قبع بلدوين فرحا بما حققه ، ولم يعد يهتم بمساعدة جيش الصليبيين الرئيس الذي كان لا يزال يحث الخطى نحو أنطاكية .

لقد أفاد الصليبيون كثيرا من التشرذم السياسي للحكام العرب والسلاجقة في المنطقة العربية ؛ سواء أثناء تقدمهم في آسيا الصغرى ، أو أثناء صراعهم في بلاد الشام . وإذ لم يدرك المسلمون حقيقة الخطر المحدق بهم فإنهم لم يروا ضرورة تدعوهم لنبذ ما هم فيه من خلافات[٥١] . ولابد أن السلاجقة ظنوا أن الحملة الصليبية لم تكن أكثر من حملة عسكرية بيزنطية من النمط الذي تعودوا عليه . أما الفاطميون الشيعة فإنهم لم يفكروا أبدا في مساعدة السلاجقة السنة ضد الصليبيين ، وإنما حاولوا التفاهم مع الصليبيين على اقتسام الأرض والنفوذ على حساب الأتراك السلاجقة ، كما سنرى .

كانت هذه ظروفا سياسية مثالية للتقدم الصليبي . وبالفعل واصل الصليبيون مسيرتهم حتى مدينة أنطاكية ذات الموقع الجميل بالقرب من البحر على منحدر يؤدي إلى وادي نهر العاصي الخصيب ، والتي كانت ذات مرة درة في تاج الإمبراطورية الرومانية القديمة .

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر سنة ١٠٩٧ م بدأ الصليبيون يفرضون الحصار على أنطاكية . وطال الحصار وبدأت معاناة الصليبيين ، ففي عيد الميلاد في نهاية ذلك العام كانت المجاعة قد أنشبت مخالبها في معسكرهم ، واتفق الزعماء على تشكيل فرق للسلب والنهب من المناطق الريفية المجاورة .

ومن ناحية أخرى ، كان المسلمون من العرب والأتراك قد أخذوا ينظمون وسائل الدفاع عن أملاكهم . وهكذا بات الصليبيون في مأزق حقيقي لأن فرق السلب والنهب لم تجد ما تنهبه ، كما أن المسلمين قضوا على فرق كاملة منها .(٥٢) وفي غمرة البؤس الذي حاق برجال الجيش الصليبي حاك بوهيموند المؤامرة التي رأى فيها وسيلة لتحقيق أطماعه التي جعلته ينضم إلى الحملة الصليبية ، أي بناء إمارة نورمانية في الشرق العربي . ولعب النورماني الداهية بأعصاب الفرنج ، فأعلن عزمه على الرحيل إذا لم يوافقوا على منحه حكم أنطاكية ، ووافق الزعماء المذعورون على ذلك ، لأن الكثيرين من أفراد جيش الرب كانوا قد بدأوا يهربون ، ومنهم ستيفن كونت بلوا ، وبطرس الناسك «نبي الحركة الصليبية» ، وداعيتها المفوه .(٥٣)

وكان بوهيموند قد تآمر مع أحد الأرمن على فتح البرج الذي يتولى حراسته من أبراج أنطاكية .(٥٤) وتحت جنح الليل تم تنفيذ المؤامرة وسقطت المدينة ، ولكن القلعة صمدت في مواجهة الهجوم الصليبي . وفي اليوم التالي مباشرة ، أي الرابع من يونيو ١٠٩٨ م شن جيش الإنقاذ الإسلامي الذي جاء من فارس بقيادة كربوقا هجوما سريعا ، لكنه فشل في إنقاذ المدينة . وفي الداخل بدأت متاعب الحصار المزدوج بالنسبة للصليبيين . وبدا أن الصليبيين بحاجة إلى معجزة تفتح أمامهم سبيل النجاة . . . ولم يتأخر رجال الكنيسة في تلفيق هذه المعجزة ، إذ خرج قسيس بروفنسالي على الصليبيين بحكاية عن رؤ ية مقدسة أخبرته عن مكان الحربة التي طعن بها المسيح منذ أحد عشر قرنا من الزمان ، وربط بين العثور على هذه الحربة وبين النصر . وبطبيعة الحال تم العثور على هذه الحربة في سهولة .(٥٥) وقد أدت هذه الحادثة إلى رفع معنويات الفرنج كثيرا . وعندما اصطدموا بجيش كربوقا ، الذي مزقته الانقسامات ، تمكنوا من هزيمته . . ولم يكن هناك جيش إسلامي آخر يمكنه سد الطريق إلى القدس .

تسلم بوهيموند قلعة أنطاكية من قائدها أحمد بن مروان ، وحين توقفت الحرب تجلى الإفلاس الأيديولوجي للحركة الصليبية ، وتجسد في بؤرة شريرة من الصراعات والدسائس والمؤامرات التي امتدت خيوطها بين زعماء الصليبيين . فقد تحدى ريمون السانجيلي بوهيموند النورماني ، صاحب الفضل في أخذ المدينة بالخيانة والذي ادعى أن المدينة حق خالص له . وقرر الزعماء تأجيل السير إلى بيت المقدس حتى أواخر سنة ١٠٩٨ م . ثم تفرقوا ، وأخذ كل منهم يحاول تحقيق بعض المكاسب الشخصية . واستولى ريمون السانجيلي على أحد أبراج مدينة أنطاكية ، ولكن بوهيموند طرده منه بالقوة . . .(٥٧)

وهكذا قامت الإمارة الصليبية الثانية على أرض الشرق ، في مطلع سنة ١٠٩٩ م .

وفي تلك الأثناء كانت تجري تغيرات هامة في الجانب الإسلامي ، إذ كانت الخلافة الفاطمية في مصر قد أفاقت من الصدمة التي سببتها الهجمات السلجوقية الأولى على أملاكها في بلاد الشام . ومن ناحية أخرى ، ظن الفاطميون أن بوسعهم الإفادة من الهجوم الصليبي . وكان صاحب السلطة الفعلية الأفضل بن بدر الجمالي وزيرا للخليفة الفاطمي المستعلي . وقد أرسل سفارة لمفاوضة الصليبيين وهم أمام أنطاكية على اقتسام بلاد الشام ، ولم تثمر هذه المحاولات شيئا .(٥٨) وعاد سفراء الأفضل ومعهم رسل من الصليبيين إلى القاهرة ، ولكنهم لم يكونوا مفوضين بأي سلطات . ولم يدرك الفاطميون حقيقة أهداف الصليبيين . ولاشك في أنهم ظنوا أن هذه الجيوش القادمة من الغرب الأوروبي مجرد مرتزقة في خدمة البيزنطيين .

وقرر الأفضل أن يفيد من الحرب الدائرة في شمال بلاد الشام بين السلاجقة والصليبيين ، وبمجرد أن سمع بهزيمة قربوغا (كربوقا) في أنطاكية أدرك أن السلاجقة ليسوا في وضع يسمح لهم بمقاومة هجوم جديد . وشن هجومه على

فلسطين التي كانت في حوزة سقمان وايلغازي ولدي أرتق ، وكانا يدينان بالولاء لأمير دمشق دقاق . وفي سنة ٤٩٢ هجرية (١٠٩٩ م) ، استولى على القدس .[٥٩]

وفي شمال بلاد الشام ، كانت الأسر العربية الحاكمة ترقب انهيار السلاجقة في سرور ، ولم يتدخل أحد لإنقاذ أنطاكية ، ويذكر ابن الأثير ما نصه : . . . « وكان الفرنج قد كاتبوا صاحب حلب وصاحب دمشق بأننا لا نقصد غير البلاد التي كانت بيد الروم لا نطلب سواها ، مكرا منهم وخديعة حتى لا يساعدوا صاحب أنطاكية . . . . » .[٦٠] وإذا كان رضوان ودقاق ـ وهما من السلاجقة ـ قد اتخذا هذا الموقف فإن موقف الأمراء العرب يصبح واضحا .

على أي حال ، كانت هذه هي الحال قبل أن يواصل الصليبيون زحفهم إلى بيت المقدس . ويبدو أنهم استطابوا العيش في بلاد الشام وأنطاكية ، فركنوا إلى الدعة فترة من الوقت . وثارت بين عامة الصليبيين مشاعر الإحباط عندما رأوا الزعماء يختلقون الأعذار لتأجيل الزحف صوب القدس ، هدف الرحلة النهائي . وهدد العامة بعزل ريمون السانجيلي وإحراق أنطاكية . وهنا تذكر القادة هدف رحلتهم . وبعد مرور تسعة أشهر أو يزيد تحركت جموعهم صوب مدينة القدس . وكان ذلك في شهر يناير من سنة ١٠٩٩ م .[٦١]

وتحرك ريمون من معرة النعمان[٦٢] على رأس قواته وهو حافي القدمين وقد ارتدى ملابس الحجاج .[٦٣] وتحرك جيشه جنوبا بحذاء منحدرات جبل النصيرية . وتم زحفه دون مشاكل لأن الأمراء المحليين كانوا غاية في الضعف والتشرذم لدرجة أن معظمهم كانوا على استعداد لأن يقدموا الأموال والهدايا تحاشيا لهجوم الصليبيين عليهم . وبعد ما حدث في أنطاكية قرر أمراء دمشق وحلب والموصل اتخاذ موقف المراقب السلبي . وجنوب طرابلس اتخذ الصليبيون الطريق الساحلي ، ثم انضم جودفري وتنكرد وبوهيموند إلى الجيش

الزاحف جنوبا ، ثم تركهم مرة أخرى وعاد إلى أنطاكية حاكما بلا منازع . وقد استولى الصليبيون في طريقهم على بلاد صغيرة إلى أن وصلوا إلى نهر الكلب الذي كان يمثل منطقة الحدود بالنسبة للممتلكات الفاطمية وتوغل الصليبيون في الأراضي الفاطمية ، ولم يدرك الفاطميون حقيقة الخطر الصليبي إلا بعد فوات الأوان . . . وأخيرا صافحت القدس عيون الصليبيين .

كان الفصل الأخير في الحملة الصليبية الأولى هو الحصار الذي فرضه الصليبيون على مدينة القدس على مدى خمسة أسابيع : من ٧ يونيو إلى ١٥ يوليو ١٠٩٩م .(٦٤) ولم يكن هناك ما يلائم هذا الموقف سوى تلفيق بعض أخبار الرؤى والأحلام المقدسة ، كما أشيع عن اشتراك القديس جورج في القتال ضد المسلمين . وفي يوم الجمعة ١٥ يوليو ١٠٩٩م (٢٢ شعبان ٤٩٢هـ) تمكن الصليبيون من اقتحام المدينة ، ولم ينج من سكانها سوى قائد الحامية الفاطمية « افتخار الدولة » وعدد من رجاله . وأعقب ذلك مذبحة فظيعة ، وأبيحت المدينة للسلب والنهب والقتل عدة أيام وفاض الدم ، وظلت الجثث مطروحة في شوارع القدس عدة أيام .

وفي هذا الجو الموحش الكئيب ، اجتمع الصليبيون في كنيسة القيامة لأداء صلاة الشكر . وهكذا تم زرع الكيان الصليبي في الشرق العربي .

وعندما خفت شهوة القتل لدى الصليبيين كانت أولى المهمات التي واجهتهم هي مواراة الجثث التي فاحت منها الروائح النتنة في كل أنحاء المدينة ، أو التخلص منها بطريقة ما .(٦٥) ثم بدأت مناقشة مشكلة حكم المدينة المقدسة ، واجتمع الزعماء الصليبيون ، قساوسة وعلمانيين ، لكي يقرروا ما ينبغي عمله في هذا الصدد . فقد كان واضحا أنهم حين تركوا أوروبا سنة ١٠٩٦م لم تكن لديهم فكرة واضحة عما سيفعلونه بالقدس بعد الاستيلاء عليها . كما أن البابا أربان الثاني (الذي مات قبل أن يعرف بخبر الاستيلاء على

القدس) لم يحدد للصليبيين نظام الحكم في المدينة المقدسة . على أي حال ، فإن المناورات السياسية بين دايبرت أسقف بيت المقدس الجديد والطموح وريمون السانجيلي . وجودفري البويوني انتهت باختيار الأخير حاكما لبيت المقدس تحت لقب فضفاض هو « حامي الضريح المقدس Advocatus Sancti Sepulchri » ، [٦٦] وكان هذا الحل الوسط في حقيقة الأمر هروبا من تحديد العلاقة بين الكنيسة والدولة بشكل حاسم في الدولة الوليدة .

وفي ١٤ رمضان سنة ٤٩٢هـ (١٢ أغسطس ١٠٩٩م) كان الأفضل شاهنشاه أمير الجيوش المصرية قد جاء بجيشه لمهاجمة الصليبيين ، ولكنه فضل الانتظار قرب عسقلان حتى قدوم الأسطول ، ولكن القادة الصليبيين فاجأوه قرب عسقلان بعد أن اتحدت جهودهم مرة أخرى ، وأخيرة . وأخذ المصريون على غرة وهزموا ، ثم عاد الأفضل إلى مصر .[٦٧] وبهذه المعركة تم تأمين الوجود الصليبي في بيت المقدس إلى حين . وهكذا أسفرت الحملة الأولى عن قيام مملكة وإمارتين صليبيتين في الرها وأنطاكية ، ثم لم يلبث ريمون كونت سانجيل أن أسس إمارة أخرى في طرابلس سنة ١١٠٩م .

وهكذا ، كانت نتيجة النصر الذي أحرزته الحملة الصليبية أن تأسست إمارتان ودولة صغيرة لم تلبث أن تحولت إلى مملكة . ففي الثامن عشر من يوليو عام ١١٠٠م مات جودفري البويوني أثناء محاولته مدّ نفوذه في السهل الساحلي بمساعدة البنادقة الذين قدموا قبل شهر واحد من موته لينافسوا أهل بيزا في الإفادة من النصر الصليبي في شرق البحر الأبيض المتوسط .[٦٨] وتم استدعاء بلدوين من إمارته في الرها ليتولى حكم بيت المقدس . وفي الخامس والعشرين من ديسمبر تم تتويجه .[٦٩] وهكذا قامت مملكة بيت المقدس الصليبية .

كانت المملكة في ذلك الحين تتكون من مدينة بيت المقدس نفسها إلى جانب يافا ، واللد ، والرملة ، وبيت لحم ، والخليل ، كما كان لها ظهير ريفي تسكنه أغلبية من المسلمين الذين رفضوا التعاون مع الصليبيين .

وعلى الرغم من رحيل بعض كبار القادة الصليبيين إلى أوروبا مثل : روبرت دوق الفلاندرز ، وروبرت النورماني إلا أن العدد الأكبر من القادة ظلوا في المنطقة العربية حيث كان عليهم أن يقوموا بمهمات الإدارة الاستعمارية الاستيطانية ، ولأنهم كانوا أقل كثيرا في عددهم من المسلمين والعرب ، (٧٠) أصحاب البلاد ، فقد حاولوا قدر الطاقة أن يشجعوا الهجرة من أوروبا إلى فلسطين لتدعيمهم . ومن ناحية أخرى كانت أخبار النجاح الذي أحرزته الحملة الصليبية الأولى قد شجعت عناصر أوروبية جديدة على القدوم إلى الشرق العربي رغبة في الحصول على نصيب من المغانم التي شاعت أخبارها في الغرب الأوروبي مع العائدين من فلسطين .

عندما صار بلدوين ملكا على بيت المقدس سنة ١١٠٠م لم يكن هناك من القوة البشرية ما يكفي لتثبيت أركان المملكة ، إذ كانت معظم الموانىء البحرية الهامة لا تزال بأيدي المسلمين ، كما أن الأراضي التي استولى الصليبيون عليها كانت لا تزال بحاجة إلى دعم . وقد أدرك فوشيه دي شارتر ، المصدّر الأساسي لعمليات الاستيطان الصليبية الأولى ، هذه الحقيقة إذْ قال : « وفي بداية حكم بلدوين كان يمتلك مدنا قليلة ويحكم شعبا صغيرا . . » . (٧١) كما كرر القول نفسه في مكان آخر في كتابه : « . . ولهذا السبب بقيت أرض بيت المقدس فقيرة في السكان ، ولم يكن هناك من الناس ما يكفي للدفاع عنها ضد المسلمين إذا فكروا في الهجوم علينا . . » . (٧٢) بيد أن الدعاية لخروج حملة صليبية جديدة « لمساعدة المؤمنين في جيش الرب » كانت في ذلك الحين تحقق نجاحا ملحوظا .

وكان أربان الثاني يواصل نشاطه منذ رحيل الجيوش الصليبية من غرب أوروبا عام ١٠٩٦م حتى وافته المنية في ٢٩ يوليو ١٠٩٩م ، قبل أن يعرف خبر استيلاء الحملة الصليبية على بيت المقدس . وكان خليفته راهبا شابا اعتلى العرش البابوي في ١٤ أغسطس سنة ١٠٩٩م تحت اسم البابا باسكال الثاني .

وقد أدار هذا البابا عملية دعائية نشطة لمساعدة الصليبيين الذين نجحوا في إقامة مملكة وإمارتين في بلاد المسلمين .

وفي سنة ١١٠١م كانت حملة جديدة قد تجمعت في الغرب الأوروبي لمساعدة صليبيي الشرق .(٧٣) ومن لمبارديا قاد آنسلم أسقف ميلانو جموعا من اللمبارديين تشبه جيش بطرس الناسك وكانوا يتحرقون شوقا للرحيل ، فغادروا ميلانو في ١٣ سبتمبر من هذا العام ، وسلكوا الطريق نفسه الذي سلكته جيوش الحملة الصليبية الأولى . وعندما وصلوا إلى القسطنطينية بدأوا في إثارة المتاعب الصليبية المعتادة ، ولم يجد الإمبراطور أليكسيوس كومنينوس بدا من نقلهم إلى آسيا الصغرى ، وهناك لحقت بهم الجيوش الألمانية ، ثم الجيوش الفرنسية تحت إمرة ستيفن كونت بلوا الذي هرب أثناء أحداث الحملة الأولى من أنطاكية .(٧٤)

وفي تلك الأثناء كان بوهيموند أسيرا لدى أمير سيواس الملك الغازي بن الدانشمند ، وسيطرت على النورمان فكرة الزحف لتحريره . ولكن السلاجقة ، الذي علمتهم أحداث الحملة الأولى درسا قياسيا ، كانوا يعون الدرس جيدا هذه المرة فاتحدت جهودهم في مواجهة جيوش الحملة الصليبية الجديدة . وأطبقت جيوش قلج أرسلان سلطان سلاجقة الروم ، ورضوان أمير حلب ، والغازي أمير سيواس على الصليبيين الذين تبدد جمعهم بين قتيل وجريح وأسير ، وهرب الزعماء في الوقت المناسب ليحاولوا إشاعة أن الهزيمة كانت بسبب خيانة الإمبراطور البيزنطي ، وانسحب الناجون من فلول هذه الحملة إلى القدس .(٧٥)

ومن ناحية أخرى بدأ الصليبيون يمدون نفوذهم في الأراضي والموانىء التي كانت تفصل ، أو تصل ، بين النقاط المتناثرة التي استولوا عليها ، وفي بطء عنيد بدأوا يفرضون سلطانهم على منطقة تلو الأخرى ، على حين بدت المقاومة

العربية الإسلامية عاجزة عن التصدي لهم تماما . ففي سنة ٤٩٤هـ/ ١١٠١م استولى الصليبيون على سروج ، وحيفا ، وأرسوف ، ثم قيسارية ، وكان الجنويون بأساطيلهم خير عون لهم في هذا الهجوم .[٧٦]

وحاول الفاطميون في السنة التالية أن يشنوا هجوما مضادا على الصليبيين ، ولكنه باء بالفشل على الرغم من فداحة خسائر الصليبيين .[٧٧] ثم استولى تنكرد من البيزنطيين على اللاذقية سنة ١١٠٣م .[٧٨]

وعبثا حاول الفاطميون أن يستردوا من الصليبيين أملاكهم ، ولكن محاولاتهم لم تثمر شيئا ، وأخذ الصليبيون من ناحية أخرى يتقدمون في سهولة بسبب تفرق المسلمين . وقد أشار ابن الأثير إلى هذا الوضع السلبي بقوله : « . . . لما استطال الفرنج خذلهم الله تعالى بما ملكوه من بلاد الإسلام ، واتفق لهم اشتغال عساكر الإسلام وملوكه بقتال بعضهم بعضا ، فتفرقت حينئذ بالمسلمين الآراء واختلفت الأهواء . . . »[٧٩] . وفي سنة ١١٠٤م ملك الصليبيون عكا ، ثم ملكوا طرابلس بعد حصار دام سبع سنوات مات أثناءها ريمون السانجيلي ، وقد أظهرت طرابلس تحت قيادة فخر الملك بن عمار جلدا وصبرا شديدين طوال سنوات الحصار . وأخيرا سقطت المدينة سنة ١١٠٩م[٨٠] ، وبذلك قامت الإمارة الصليبية الثالثة إلى جانب الرها وأنطاكية ، فضلا عن مملكة بيت المقدس .

طوال تلك الفترة وبعدها لم تتوقف المقاومة الإسلامية في الشمال من جانب السلاجقة الذين نجحوا في أسر بوهيموند فترة من الوقت ، ثم أسروا بلدوين كونت الرها وجوسلين ، كما نزلت بالصليبيين هزائم عديدة أهمها الكارثة التي حلت بهم في حران . كما أن الفاطميين في الجنوب استغلوا قاعدتهم في عسقلان لشن هجمات عديدة ضد الصليبيين في سنوات ١١٠١م ، ١١٠٢م ، ١١٠٥م . وقد كلفت تلك الهجمات الصليبيين الكثير من الرجال والأموال .

بعد أن بذور الشك والمرارة في القرن السابق على قدوم الحملة الصليبية منعت تنسيق جدي على محور القاهرة/ دمشق . وبعد سنة ١١٠٥م لم يشن المصريون أي هجوم خطير على الصليبيين . بيد أن عسقلان ظلت مصدر تهديد على الصليبيين .

في تلك الأثناء تمكن الصليبيون من فرض سيطرتهم على الساحل كله[٨١] باستثناء صور وعسقلان . وكان معنى هذا اختلال التوازن العسكري لصالح الصليبيين بالشكل الذي أقلق إمارة دمشق .[٨٢] وإزاء الفشل على محور دمشق / القاهرة بدأ أمير دمشق طغتكين (١٠٩٥ ـ ١١٢٨ م) يحاول عقد تحالف مع حاكم الموصل الجديد مودود (٥٠٢ ـ ٥٠٧ هـ / ١١٠٨ ـ ١١١٣ م) الذي كان يحاول تنظيم تحالف إسلامي كبير لطرد الفرنج من بلاد الشام ومن المنطقة العربية .[٨٣] ولكن هذه المحاولات لم تؤت ثمارها لأن المنازعات بين العناصر العربية والعناصر التركية في بلاد الشام حالت دون ذلك ، كما أن السلاطين السلاجقة كانوا أكثر اهتماما بفارس منهم بالبلاد الشامية .

بيد أن العالم الإسلامي بدأ يشهد ظاهرة إيجابية جاءت هذه المرة من بين جماهير الناس العاديين ، إذ تشكل رأي عام قوي وضاغط بدأ يتساءل عن سبب تخاذل الحكام ، وأنانيتهم ، وضيق أفقهم الذي ضيع البلاد وأذل العباد .[٨٤] فقد أخذ الفقهاء والعلماء يخطبون من فوق منبر المساجد في فضل القدس الشريف ، وفضل الجهاد والمجاهدين ، ولم تكن حلقات الدروس تخلو من حديث حول القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين ، كما دبجت الكتب والرسائل التي تتناول هذا الموضوع بشكل أو بآخر . ومن ناحية أخرى أثارت أعداد اللاجئين الهاربين من مذابح الفرنج الشهيرة مشاعر الاستياء والغضب في كل مكان ذهب إليه اللاجئون . لقد أدرك المسلمون أن الصليبيين قد جاءوا إلى بلادهم بقصد البقاء ، وكانت تلك صدمة نفسية مؤلمة .

وبدأت الدعوة إلى الجهاد تسري بين الناس في العالم العربي الإسلامي بسرعة كبيرة ، بحيث عمت سائر المناطق . وسرعان ما تحولت إلى حركة رأي عام ضاغطة يقودها أصحاب الرأي والمفكرون . وفي رحم هذه الحركة القوية تبلورت اتجاهات المقاومة العربية الإسلامية ضد الصليبيين .

في تلك الأثناء كانت ثمة تغيرات هامة قد جرت في معسكر الصليبيين ، إذ مات بوهيموند في أبوليا سنة ١١١١م ، ثم تلاه خليفته تنكرد الذي جعل من أنطاكية إمارة قوية سنة ١١١٢ م . وبذلك قوي مركز بلدوين الأول كثيرا بالشكل الذي أغراه بنقض تحالفه مع طغتكين أمير دمشق .(٨٥)

وعلى الجانب الإسلامي كانت تجري محاولات جدية لتوحيد الجهود ضد الصليبيين ، وقد انتهز مودود ، أتابك الموصل ، فرصة استنجاد طغتكين به ، فجمع جيشا كبيرا لمهاجمة الصليبيين في فلسطين هذه المرة . ففي سنة ٥٠٧ هـ / ١١١٣ م تقدمت جيوشه مع جيوش أمير سنجار ، وطغتكين أمير دمشق ، والأمير اياز بن ايلغازي صوب فلسطين . وبالقرب من طبرية تم تدمير الجيش الصليبي تماما .(٨٦) بيد أن اغتيال مودود على يد أحد الباطنية في آخر يوم جمعة من شهر ربيع الثاني من هذه السنة / أكتوبر ١١١٣ م ، ثم موت رضوان أمير حلب في جمادى الآخرة من السنة نفسها خفف من وطأة الهجوم الإسلامي على جبهة الشمال .(٨٧)

ولم يكن ثمة حادث مهم في الفترة الباقية من حكم بلدوين الأول ملك بيت المقدس سوى محاولة غزو مصر سنة ٥١٢ هـ / ١١١٨ م ، ولكن مرضا عضالا هاجمه فعاد مسرعا إلى فلسطين ليلقى حتفه .(٨٨) وتنتهي بذلك مرحلة التوسع الصليبي التي قادها هذا الملك . وتبدأ مرحلة التوازن بين الجبهة الإسلامية في الشمال والصليبيين ، بحيث يتجه الجانبان إلى الجوانب حيث الخلافة الفاطمية الضعيفة التي يتوسع الصليبيون على حسابها .

وليس بمقدورنا أن نقدم ، في هذه الدراسة ، تقريرا تفصيليا لسير الأحداث العسكرية والسياسية ، ولكننا نود أن نشير إلى أن البعث الذي شهدته المنطقة العربية الإسلامية لمبدأ الجهاد قد جعل الأحداث تتصاعد في جبهة الموصل / حلب كما زادت محاولات توحيد الجهود جدية . وفي ظل هذا البعث الأيديولوجي ظهر عماد الدين زنكي بن آقسنقر ، الذي دانت له الموصل سنة ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م ،[٨٩] ليقود حركة الجهاد والمقاومة العربية الإسلامية التي بدأها مودود قبله على محور الموصل / حلب . وما لبث عماد الدين زنكي أن صار أقوى حاكم مسلم في زمانه لأنه طوع قوته وموارده العسكرية في خدمة المطلب العربي الإسلامي العام ؛ أي الجهاد ضد الصليبيين . فقد كانت المدارس ، والعلماء ، والمفكرون قد مهدوا السبيل بخلق مناخ للرأي العام القوي المطالب بوجوب الجهاد ضد الوجود الصليبي . وفي تصورنا أن عماد الدين زنكي قد جاء استجابة تاريخية للمطلب العربي الإسلامي العام ،[٩٠] ومن ثم برزت أتابكية الموصل باعتبارها سابقة ومقدمة للدول العسكرية التي يقودها ملك / مقاتل لكي تتولى الجهاد ضد الصليبيين حتى نجحت في طردهم نهائيا من المنطقة العربية بعد فشل الخلافة العباسية ، والخلافة الفاطمية في التصدي لهم . هذه الدول هي (الزنكيون ، الأيوبيون ، ثم دولة سلاطين المماليك) .

شيئا فشيئا تمكن عماد الدين زنكي من التغلب على النعرات الانعزالية في كل من بلاد الشام والعراق والجزيرة . وفي سنة ٥٢٢ هجرية ملك مدينة حلب وقلعتها ، وكان هذا أمرا غاية في الخطورة على الصليبيين في شمال بلاد الشام لأنه كان يقطع الطريق بين الرها وغيرها من المستوطنات الصليبية ، وفي العام التالي استولى على حماة . ثم توالت فتوحاته وتوسعاته حتى استولى على حمص سنة ٥٣٢ هـ / ١١٤٣ م .[٩١] وبذلك صار الطريق ممهدا أمامه لتوجيه ضربة قوية للصليبيين .

وجاءت هذه الضربة سنة ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م حين استطاعت قوات عماد الدين زنكي أن تستولي على الرها بعد حصار دام ثمانية وعشرين يوما فقط .[٩٢] كانت تلك هي أول إمارة صليبية تقوم على أرض الشرق العربي الإسلامي ، وكان سقوطها صدمة نفسية مؤلمة وعنيفة على الصليبيين ترددت أصداؤها في كل مكان ،[٩٣] إذ إن المدينة كانت ترتبط بتراث المسيحية الباكر ، كما أن سقوطها بعد أقل من خمسين عاما من استيلاء بلدوين البويوني عليها كان نذير شؤم بالنسبة للصليبيين .

وعلى الجانب العربي الإسلامي كان نجاح المسلمين بقيادة عماد الدين زنكي تعزيزا لجهود التوحيد العربية الإسلامية من جهة ، وتدعيما له في مواجهة النعرات الانعزالية من جهة ثانية . وعلى المستوى العسكري كان سقوط الرها في يد المسلمين كسبا كبيرا لأنه جعل وادي الفرات كله منطقة إسلامية ، كما ضمن للمسلمين السيطرة على طرق المواصلات التي تربط بين شمال الشام والعراق والجزيرة .

أما في الغرب الأوروبي ، فعلى الرغم من الحزن الذي عم الناس هناك ، إلا أن أحدا لم يحاول أن يجند حملة صليبية سريعة . وجاء وفد من فرنج الشرق إلى بلاد البابا ايجينيوس الثالث (١١٤٥ ـ ١١٥٣ م) بعد أن اعتلى العرش البابوي بوقت قصير ، ثم جاء وفد من الأرمن يستنهض همم البابوية وملوك الغرب لمحاولة استرداد الرها . وفيما بين سنة ١١٤٥م وسنة ١١٤٩ م جرت أحداث هذه الحملة التي عرفت في تاريخ الحروب الصليبية باسم الحملة الصليبية الثانية .[٩٤] وقد وصلت قوات كل من كونراد الثالث إمبراطور ألمانيا ، ولويس السابع ملك فرنسا (اللذين أخذا شارة الصليب نتيجة سقوط الرها في أيدي قوات عماد الدين زنكي) إلى المنطقة في أواخر سنة ١١٤٧ م ، وبداية سنة ١١٤٨ م . وكان مصيرهما هزيمة فادحة على أيدي المسلمين ، ونجا الملك الفرنسي من الأسر أو القتل بأعجوبة بعد تمزق جيشه .

أما موقف الصليبيين في بلاد الشام فلم يكن أفضل . فعلى الرغم من أن عماد الدين زنكي لقي مصرعه على يد بعض خدمه غيلة في السادس من شهر ربيع الآخر سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م(٩٥) إلا أن جوسلين الثاني أمير الرها فشل في هجومه على المدينة لاستردادها لأن نور الدين محمود أفشل محاولته . وانتظر المسلمون والفرنج ما يسفر عنه قدوم جنود الحملة الثانية ، ولكن لويس السابع ، الذي شغلته إشاعات العلاقة الغرامية بين زوجته اليانور الاكويتانية وريمون أمير أنطاكية ، تجاهل الرها وسار حتى انضم إلى بقايا جيش كونراد الثالث في فلسطين . وبدلا من محاولته استرداد الرها قام الصليبيون بهجوم أخرق ضد دمشق انتهى بالفشل . وعاد كونراد إلى ألمانيا ، كما عاد لويس بعد أن مكث في الأرض المقدسة حتى عيد الفصح سنة ١١٤٩ م .

وهكذا باءت الحملة الصليبية الثانية بالفشل ، لكنها ألقت بمدينة دمشق بين يدي نور الدين محمود ، إذ كان معين الدين أنر حاكم دمشق لا يزال يمثل عقبة كؤ ودا في وجه محاولات نور الدين لتوحيد الجبهة العربية الإسلامية . ففي كل مرة كان نور الدين يظهر بقواته أمام دمشق كان الصليبيون يهبون لنجدتها . وعلى الرغم من وفاة معين الدين أنر إلا أن كل ما نجح فيه نور الدين هو نوع من التحالف المزيل مع دمشق . وفي سنة ٥٤٩ هجرية / ١١٥٤ م نجح نور الدين محمود في دخول دمشق برغبة أهلها الذين سئموا ظلم حاكمهم .(٩٦)

وهكذا تم توحيد الجبهة الشمالية تحت قيادة نور الدين محمود . وبسبب تماسك هذه الجبهة وهجمات المسلمين المستمرة فيها ضد الصليبيين اتجهت الأنظار نحو مصر التي كانت تعاني الضعف السياسي آنذاك ، إذ كانت الخلافة الفاطمية في الطور الأخير من عمرها عارية إلا من بعض ظلال قوتها السابقة ومجدها الغابر ، إذ أنهكتها الكوارث الطبيعية ،(٩٧) والمنازعات الداخلية . ومنذ وزارة بدر الدين الجمالي صار الوزراء أصحاب السلطة الحقيقية ، وأصبح الخلفاء ألعوبة بأيديهم ، كما توالى جلوسهم على كرسي الحكم في إيقاع سريع

يدل على مدى الاضطراب والتدهور .(٩٨) وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة منحنى التدهور في قوة الدولة الفاطمية بالشكل الذي أغرى . . . بالطمع فيها . لقد كانت الدولة الفاطمية في ذلك الحين أشبه بالرجل المريض الذي ينتظر الجميع نهايته حتى ينال كل منهم ما يستطيع الحصول عليه من تركته .

ولما كانت مصر بمواردها البشرية والاقتصادية الكبيرة كفيلة بترجيح كفة من يستولى عليها ، أو يضمها إلى جانبه في الصراع الدائر آنذاك بين الـ... محمود والصليبيين ، فإن كلا منهما آثر ألا ينتظر نهاية الدولة الفاط... ، و... يبادر لوضع هذه النهاية بنفسه .

كانت الأحداث السياسية في مصر تجرى بسرعة نحو التدهور ، فمنذ اغتيال الأفضل بن بدر الجمالي سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م(٩٩) لم يكن هناك حاكم قوي في مصر يستطيع إدارة دفة الأمور . ودخلت البلاد في دوامة لا نهاية لها من المؤامرات والدماء ، بحيث أنعشت آمال الأعداء المتربصين خارج الحدود وفي سنة ١١٥٠م بدأ بلدوين الثالث (Baldwin III) (١١٤٣ - ١١٦٣م) في إصلاح تحصينات غزة ، مما كشف بوضوح عن نيته في الهجوم على مصر . وكانت عسقلان لا تزال بأيدي المد...ين وتمثل تهديدا محتملا ضد الوجود الصليبي في فلسطين . وفي سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م تمكن الصليبيون من الاستيلاء على مدينة عسقلان(١٠٠) . وهكذا لم يتم إخضاع الساحل الفلسطيني كله للصليبيين إلا بعد نصف قرن من الحملة الصليبية الأولى . وهكذا تمت موازنة الهزائم التي لقيها الصليبيون على الجبهة الشمالية ضد نور الدين محمود بانتصارهم في عسقلان ضد الدولة الفاطمية المتهاوية .

وحين مات بلدوين الثالث في ١٠ فبراير ١١٦٣م ، كان واضحا أن سياسته الخارجية التي قامت على أساس غزو مصر لم ولن تتوقف . إذ إن سياسة خليفته أماريك الأول (عموري) (Amaloric I) (١١٦٣ - ١١٧٤م) كانت في

حقيقة أمرها عبارة عن سلسلة متصلة من المحاولات الدؤوبة لفتح مصر. وكانت الظروف تحتم تلك السياسة. إذْ إن اتحاد حلب ودمشق تحت حكم نور الدين محمود جعل من غزو مصر الحل الوحيد لنجاة الصليبيين. إذْ أدرك أماليك الأول أن سقوط مصر في يد المسلمين السّنة في بلاد الشام سيجعل الدويلات الصليبية بين شقي الرحى. ولكن من سوء حظ الملك الصليبي أن نور الدين أدرك أهمية التطورات السياسية الداخلية في مصر على ماجريات الصراع الإسلامي الصليبي.[101] وهكذا كان نور الدين محمود وأماليك على أهبة الاستعداد لبدء السباق للفوز بجائزته الكبرى؛ وهي مصر بمواردها الاقتصادية والبشرية الهائلة.

وأخيرا سنحت الفرصة لتدخل الجانبين؛ فبعد موت الوزير الفاطمي الصالح بن رزيك سنة ٥٥٨ هجرية/ ١١٦١م اندلع الصراع على كرسي الوزارة بين ابنه العادل الذي مكث في الوزارة خمسة عشر شهرا، شاركه أثناءها شاور حاكم الصعيد الذي قتل ابن رزيك، ثم حاجبه ضرغام الذي بادر بقتل كبار الأمراء الذين كان يخشى منهم على نفسه وعلى منصبه.[102] ولم يجد شاور بدا من الهرب صوب بلاط نور الدين محمود، على حين وجد الملك الصليبي أماليك (عموري) في الفوضى الضاربة في مصر آنذاك فرصة جيدة للهجوم على مصر بحجة عدم دفع الجزية التي تقررت على مصر للصليبيين في عهد سلفه بلدوين الثالث. وفي سنة ١١٦٣م كانت قوات الملك الصليبي تعبر برزخ السويس، ثم حاصر مدينة بلبيس. ولكن ضرغاما الذي انفرد بكرسي الوزارة والسلطة تصدى له وقطع جسور النيل، بحيث شكلت مياه الفيضان وأوحال الدلتا عائقا رهيبا جعل الصليبيين يرجعون القهقرى إلى فلسطين،[103] ولكن إلى حين.

وفي تلك الأثناء كان الوزير المخلوع شاور يحث الخطى نحو بلاط نور الدين محمود في دمشق ليطلب حملة عسكرية يستعيد بها كرسي الوزارة الضائع في

القاهرة . وفي مقابل ذلك عرض أن يتكفل بنفقات الحملة ، وأن يتنازل عن بعض مناطق الحدود المصرية لنور الدين محمود ، وأن يعترف له بالسلطة على مصر ، ويرسل إليه ثلث الموارد المصرية سنويا . واستجاب نور الدين محمود لطلب شاور وأرسل معه حملة يقودها أسد الدين شيركوه ، ويرفقته شاب في السابعة والعشرين من عمره هو ابن أخيه صلاح الدين يوسف الأيوبي . الذي خلف نور الدين في قيادة الجهاد ضد الصليبيين فيما بعد .

ولكن ضرغاما الذي بلغته أنباء الاتفاق بين شاور ونور الدين تحرك بدافع من شهوة السلطة والأنانية السياسية ، فأرسل يستنجد بالصليبيين . ولم يتردد عموري . وعلى الفور تحركت حملة صليبية بقيادته ضد مصر . وخلال السنوات الست التالية قام هذا الملك بغزو مصر خمس مرات .(١٠٤) لقد انتقل الصراع بين نور الدين والصليبيين من شمال بلاد الشام إلى ميدان جديد هو شرق دلتا النيل بطول المسافة من الفرما (قرب بورسعيد الحالية) حتى القاهرة . وكانت هذه النقلة في مجال الصراع أكثر من مجرد نقلة جغرافية . لقد كانت بمثابة تطور جديد في المفاهيم السياسية . لقد فرض منطق التاريخ ، وحقائق الجغرافية أن تكون مصر ميدانا رئيسا في الحروب الصليبية ، لا هامشا عرضيا من هوامش ذلك الصراع الطويل المضني .

على أي حال أدت محاولات أماريك الفاشلة ضد مصر إلى نتيجتين غاية في الأهمية ، أولاهما : تقلص الموارد البشرية والمادية لمملكة بيت المقدس اللاتينية من جهة ، وثانيتهما : تغيير خريطة العلاقات السياسية لصالح القوى العربية الإسلامية من جهة ثانية . فقد قتل ضرغام وشاور في خضم هذه الأحداث ، وصار أسد الدين شيركوه وزيرا للخليفة العاضد الفاطمي . ويعد موت أسد الدين ، سنة ٥٦٤هـ/ ١١٦٩م ، خلفه ابن أخيه صلاح الدين يوسف الأيوبي في الوزارة .

وفيما بعد أثبتت الأحداث أن صلاح الدين هو بطل تلك الحقبة الحرجة في تاريخ المنطقة العربية آنذاك . وكانت وزارة صلاح الدين في خدمة العاضد آخر الفاطميين بمثابة الفترة الانتقالية لتألق نجمه . وكان فشل مشروع أماليك بشن حملة مشتركة مع البيزنطيين ضد مصر سنة ٥٦٥هـ/ ١١٦٩م ، وحصارهم الفاشل لميناء دمياط على مدى خمسين يوما ، (١٠٥) بمثابة الإعلان عن أن هذا القائد الشاب قد دعم حكمه ، واطمأن إلى سلامة مركزه السياسي .

وفي هذه الأثناء كانت راية نور الدين محمود ترفرف على دولة متسعة الأرجاء فيها خمس عواصم هي : دمشق ، والرها ، وحلب ، والموصل ، ثم القاهرة . وأخذ نور الدين يلح على صلاح الدين لاتخاذ الخطوات الحاسمة بإعلان نهاية الخلافة الفاطمية ، وإعادة مصر إلى الخلافة العباسية . ولكن صلاح الدين تمهل حتى واتته الفرصة في أول يوم جمعة من سنة ٥٦٧هـ/ ١٠ سبتمبر ١١٧١م حل اسم الخليفة العباسي محل اسم الخليفة الفاطمي في الخطبة التي ألقيت في مسجد عمرو بن العاص . وكان الخليفة الفاطمي العاضد طريح الفراش ، ثم مات بعد أسبوع واحد دون أن يدري أن دولة آبائه قد دالت ، وأنه آخر الفاطميين . (١٠٦)

كان انفراد صلاح الدين الأيوبي بالسلطة في مصر مقدمة لمرحلة حاسمة من مراحل الصراع ضد الصليبيين ، إذْ إن مصر بمواردها الهائلة جعلت قامته السياسية أكثر طولا . ثم جاءت وفاة نور الدين محمود في ١١ شوال ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م ، ثم موت عدوه اللدود أماليك ، ملك بيت المقدس ، في السنة نفسها ، فرصة طيبة لكي يوحد الجبهة العربية الإسلامية ، وتأكيد زعامته على العالم الإسلامي .

كانت الخطوة الضرورية لتأكيد زعامة صلاح الدين تتطلب منه أن يعالج في حزم ورزانة ما نجم عن وفاة نور الدين محمود من منازعات وصراعات . (١٠٧)

وبعد عدة تطورات سياسية أعلن صلاح الدين الأيوبي نفسه ملكا على مصر والشام بمباركة الخليفة العباسي سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٥م . وقضى صلاح الدين في مصر حوالي ست سنوات من ٥٧٢ ـ ٥٧٧ هجرية/ ١١٧٦ ـ ١١٨١م لترتيب الأوضاع الداخلية في مصر والشام استعدادا للمواجهة مع الصليبيين . وفي تلك الأثناء كانت سياسة صلاح الدين تقوم على أساس تجنب المواجهة على مستوى كبير مع الفرنج . لقد تمكن صلاح الدين من بسط سلطانه على منطقة تمتد من النيل إلى الفرات حافلة بإمكانات وموارد هائلة ، غير المساعدات المتوقعة في حال نشوب المعركة ضد الصليبيين .

وفي تلك الأثناء قام الصليبيون بعدة غارات عبر شبه جزيرة سيناء ، بل إن قواتهم وصلت حتى بحيرات منطقة السويس (البردويل حاليا) ، كما شنوا غارات أخرى على تيماء شبه الجزيرة العربية .[١٠٨] وحاول رينالد دي شاتيون أمير الكرك (أرناط) أن يقتحم البحر الأحمر ، ويغزو مكة والمدينة ، وأن يتحكم في حركة التجارة الدولية المارة بهذا البحر ، وهاجم بعض موانىء مصر والحجاز ، ولكن الأسطول المصري سحق أسطوله تماما .[١٠٩]

وهكذا وجد صلاح الدين مبررا قويا لبدء عملياته ضد الصليبيين . وكانت قمة انتصاره على زهرة جيوش الفرنج عند قرون حطين في فلسطين يوم ٢٤ ربيع الثاني ٥٨٢ هجرية/ ٤ يوليو ١١٨٧م .[١١٠] لقد فقدت مملكة بيت المقدس قواتها العسكرية الرئيسة في هذه المعركة . صحيح أن كوارث سابقة وقعت على الفرنج في المنطقة العربية ، إذ حدث من قبل أن قتل بعض أمرائهم ، كما وقع بعض ملوكهم وأمرائهم في الأسر ، ونالتهم هزائم عسكرية ثقيلة ، ولكن ما حدث في حطين كان أخطر من ذلك بكثير . فقد تم تدمير أكبر جيش صليبي أمكن جمعه منذ قيام الكيان الصليبي ، كما أن المنتصر كان هو صلاح الدين الأيوبي صاحب السيادة على العالم الإسلامي بأسره .

وما حدث بعد حطين كان أشبه بنزهة عسكرية ، إذ سارعت المدن والقلاع الصليبية إلى الاستسلام إما لصلاح الدين شخصيا وإما لقادة جيوشه . وتم أخذ عكا ، ويافا ، وبيروت ، وجبيل ، ثم عسقلان ، وغزة .[١١١] وفي أواخر جمادى الآخرة سنة ٥٨٣هـ/ سبتمبر ١١٨٧م اتجه صلاح الدين صوب القدس . وبعد حصار قصير دخل صلاح الدين وقواته المدينة المقدسة في ٢٧ رجب ٥٨٣هـ/ ٢ أكتوبر ١١٨٧م بصورة إنسانية تناقض وحشية الصليبيين حين غزوها قبل بضع وثمانين سنة ، وأقيمت خطبة الجمعة في المدينة المحررة بعد أن ظلت ممنوعة طويلا .[١١٢]

ولم يتبق بأيدي الصليبيين سوى صور ، وأنطاكية ، وطرابلس ، وبعض القلاع والحصون المتناثرة على الأرض العربية في بلاد الشام .

وجاء رد الفعل الأوروبي عنيفا ؛ فقد مات الباب أربان الثالث (١١٨٥ ـ ١١٨٧م) من هول الصدمة حين بلغته الأنباء . ولأن الأنباء السيئة تنتشر بسرعة فإن الرسل توجهوا إلى غرب أوروبا عقب هزيمة حطين لإبلاغ أمراء الغرب الأوروبي بأنباء الكارثة . فقد ذهب كبير أساقفة صور في جولة زار فيها بلاط عدد من ملوك وأمراء الغرب لكي يستنهض هممهم .[١١٣] وقام البابا جريجوري الثامن ، الذي لم يستمر في كرسي البابوية سوى شهرين ، بإرسال خطاب بابوي « لكل المؤمنين في الغرب » ، وذكّرهم فيه بأن فقدان الرها قبل أربعين سنة كان يجب أن يكون نذيرا لهم ، كما وعدهم بغفران كامل لخطاياهم إذا شاركوا في حملة صليبية جديدة ، وفرض صياما في كل يوم جمعة على مدى خمس سنوات قادمة ، والامتناع عن أكل اللحم في أيام السبت والأربعاء .[١١٤]

ومات البابا جريجوري الثامن في ١٧ ديسمبر سنة ١١٨٧م تاركا لخليفته البابا كلمنيت الثالث (١١٨٧ ـ ١١٩١م) مهمة الاتصال بملوك ألمانيا ، وفرنسا ،

وإنجلترا ، وتم فرض ضريبة مقدارها عشرة في المائة على كل دخل ، وعلى الأملاك المنقولة عرفت باسم « عشور صلاح الدين » .(١١٥) وأخذ شارة الصليب الإمبراطور الألماني فردريك بربروسا (Frederick I Barbarossa) (١١٥٢ ـ ١١٩٠م) ، وريتشارد الأول ملك إنجلترا (١١٨٩ ـ ١١٩٩م) وفيليب أغسطس (Philip II Augustus) ملك فرنسا (١١٨٠ ـ ١١٢٣م) .

في ١١ مايو ١١٨٩م تحركت قوات الإمبراطور الألماني فردريك بربروسا ، قبل القوات الفرنسية ، والقوات الإنجليزية . وسارت قوات الألمان عبر الطريق البري الذي سارت عليه من قبل قوات الحملة الأولى ، ولكن الإمبراطور لقي حتفه في أحد أنهار آسيا الصغرى غريقا في ١٠ يونيو ١١٩٠م . وكانت تلك خسارة فادحة لحقت بالجيش الصليبي قبل أن يصل إلى هدفه ، وانتهى أمر الألمان بالمشاركة الرمزية في الحملة الصليبية الثالثة .(١١٦)

أما ريتشارد الأول ملك إنجلترا (قلب الأسد) ، وفيليب أوغسطس ملك فرنسا فقد وصلا بقواتهما إلى صقلية عن طريقين بحريين مختلفين حيث أمضيا شتاء سنة ١١٩٠/ ١١٩١م في نزاع حول الأمور الداخلية في صقلية . ومع ذلك أبحر الاثنان تجاه فلسطين ، حيث وصل الملك الفرنسي أولا بسبب انشغال ريتشارد بالاستيلاء على قبرص من الحكم البيزنطي . وفي تلك الأثناء كان الناجون من سيوف صلاح الدين والمسلمين قد تجمعوا في مدينة صور التي رحبت بالمقاتلين منهم فقط . أما الملك جي لوزنيان الذي أطلق صلاح الدين الأيوبي سراحه فقد عسكر بقواته الضئيلة في سهل عكا . ثم بدأت الجيوش والإمدادات الأوروبية تفد إلى بلاد الشام . وهكذا بدأت معارك الحملة الصليبية الثالثة .(١١٧)

لا تهمنا التفاصيل كثيرا ، بيد أننا نود أن نشير إلى أن المعارك الأولى انتهت بسقوط عكا في أيدي صليبيي الحملة الثالثة .(١١٨) وعاد فيليب أوغسطس إلى

فرنسا ، على حين بقي ريتشارد في بلاد الشام سنة كاملة ، ثم اضطر إلى عقد صلح الرملة مع صلاح الدين سنة ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م الذي أبقى الوضع كما هو عليه .(١١٩)

وهكذا كان حصاد الحملة الصليبية الثالثة هزيلا بالقدر الذي خيب آمال الأوروبيين والفرنج المقيمين تحت سماء الشرق العربي . وسرعان ما تحولت الآمال الكبار التي عقدت على هذه الحملة إلى إحباط ، واتهامات حادة تبادلها زعماء الصليبيين .

أما صلاح الدين فقد بقي شهورا قليلة في بيت المقدس ، ثم اتجه إلى دمشق حيث انتقل إلى جوار ربه في ٢٧ صفر ٥٨٩هـ/ ٤ مارس ١١٩٣م . وبوفاة صلاح الدين الأيوبي توارت عن مسرح التاريخ شخصية ظلت ملء العين والقلب موضع الإعجاب والهيبة من جميع معاصريه ؛ أعداء كانوا أم حلفاء . ولكن الظروف التي أنجبته لقيادة الأمة كانت لا تزال قائمة . فالصليبيون مازالوا موجودين فوق أرض الشام ، كما أن خطر قدوم حملات صليبية جديدة كان لا يزال قائما . والإحياء الأيديولوجي والأخلاقي ، الذي كان بمثابة التعبئة المعنوية للعمليات العسكرية ، كان لا يزال في طور النمو ، ولا تزال قطوفه بعيدة المنال .

وفي ظل هذه الظروف جاء خلفاء صلاح الدين الأيوبي على غير شاكلته ، إذ أدت وفاته إلى تفسخ دولته في الحال إلى قطع يتنازع عليها الورثة من أبناء البيت الأيوبي . وكان التوتر الذي ساد العلاقات بين الورثة الأيوبيين نعمة على بقايا الوجود الصليبي الذي كان يشغل حيزا ضيقا من أرض فلسطين ولبنان الحالية ، ويمتد بحذاء الساحل من بيروت حتى يافا . وتمتعت مملكة بيت المقدس الوهمية ، التي أصبحت عاصمتها عكا ، بفترة سلام قاربت السنوات العشر ، وهي فترة كانت كافية لأن يلتقط الصليبيون أنفاسهم بعد الأحداث

المرعبة التي مرت بهم . وكان واضحا أن قوات الصليبيين في بلاد الشام لم تكن ندا للمسلمين ، ومن ثم انعقدت آمالهم على قدوم حملة صليبية جديدة من أوروبا لنجدتهم .

وفي السنة التي تولى السلطان العادل الأيوبي منصب السلطنة الأيوبية في القاهرة ، أي سنة ٥٩٦هـ/ ١٢٠٠م ،[١٢٠] كانت فكرة الاستيلاء على بيت المقدس وضرب مصر لا تزال تشغل بال الأوروبيين . وحين رأى الصليبيون أن السلطان العادل الأيوبي يفرض نوعا من الوحدة على أبناء البيت الأيوبي خشوا أن يعودوا إلى الموقف المرعب الذي عانوه أيام صلاح الدين الأيوبي ، وأدرك الباب والغرب والصليبيون في الشرق ـ أدركوا جميعا أن الاستيلاء على مصر هو الخطوة المنطقية والضرورة لتأمين وجودهم في بلاد الشام . لقد بات غزو مصر ، بكل مواردها ، قضية منطقية وضرورة حربية لضمان الاستيلاء على ما استرده صلاح الدين من أراضي مملكة بيت المقدس اللاتينية .

وهكذا أخذ البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) (١١٩٨ ـ ١٢١٦م) على عاتقه مهمة الدعوة إلى حملة صليبية جديدة يكون هدفها مصر . كان ذلك البابا قد درس القانون قبل اعتلائه عرش القديس بطرس في روما ، كما كان رجلا سياسيا على أتم الاستعداد لأن يستخدم أي وسيلة متاحة تمكنه من الوصول إلى هدفه .[١٢١] وقد أعلن إنوسنت الثالث أنه يريد خروج حملة صليبية جديدة لتصحيح الأوضاع الناجمة عن انتصارات صلاح الدين . وفي سنة ١١٩٩م كتب رسالة إلى بطريرك بيت المقدس يطلب منه تقريرا وافيا عن حال المملكة الصليبية التي كانت عكا قد صارت عاصمة لها .[١٢٢]

ثم بدأت الاستعدادات لتجميع حملة صليبية جديدة ضد مصر ، بيد أن مشكلة نقل قوات الحملة وعتادها إلى الشواطىء المصرية فرضت على الصليبيين أن يدخلوا في مفاوضات شاقة مع جمهورية البندقية التجارية ، التي كانت تملك

أسطولا من أقوى الأساطيل العاملة في البحر المتوسط آنذاك ، لنقل الصليبيين . ولسنا ننوي معالجة أحداث هذه الحملة بالتفصيل لأن ذلك خارج عن خطة البحث .

على أي حال ، كانت أحداث هذه الحملة التي عرفت بالحملة الرابعة مزيجا من المأساة والملهاة .(١٢٣) فقد كان هدفها الأساسي مصر . وفي سنة ١٢٠١م توجهت مختلف الفرق الصليبية إلى البندقية لكي تنقلهم السفن إلى الشواطىء المصرية ، ولكن الصليبيين بعد سنة من هذا التاريخ كانوا يفرضون حصارهم على القسطنطينية العاصمة المسيحية بدلا من القاهرة العاصمة الإسلامية . ففي ٢٤ يونيو ١٢٠٣م كان الأسطول قد رسا في مياه خلقدونية قبالة القسطنطينية .

وبمجرد وصول الصليبيين إلى هناك شنوا هجومهم ضد القسطنطينية . وفي مارس ١٢٠٤م كانوا يرسون دعائم دولة جديدة تحل محل الإمبراطورية البيزنطية بمعاهدة فصّلوها على أهوائهم . وفي ١٣ أبريل تم اقتحام المدينة ، وتركت عرضة للنهب والمذابح الصليبية على مدى ثلاثة أيام مرعبة .(١٢٤) وهكذا انتهت الحملة الصليبية الرابعة .

لقد توارت أحداث الحملة الصليبية الرابعة منذ بدايتها ، وحتى نهايتها ، خلف ضبابية الشك وقلة المعلومات . وتوالت الاتهامات والاتهامات المضادة بين زعماء أوروبا والصليبيين حول حقيقة ما جرى . ومع أن إنوسنت الثالث أدان انحراف الحملة عن هدفها إلا أنه سرعان ما بلع احتجاجاته حين رأى أن سقوط عاصمة قسطنطين تحت سنابك الخيول الصليبية يمكن أن يحقق أمل البابوية القديم في السيطرة على الكنيسة البيزنطية الأرثوذكسية .

ولكن بعض الذين لم تعجبهم خطط الإغارة على العاصمة البيزنطية ، وتغيير هدف الحملة واصلوا حتى شواطىء بلاد الشام . وهناك تعاونوا مع

الصليبيين المستوطنين لشن هجوم هزيل ضد مدينة رشيد المصرية ومدينة فوة القريبة منها . وقد ظلوا في غاراتهم سنة ٦٠٠هـ/ ١٢٠٤م خمسة أيام .(١٢٥)

وسرعان ما أدرك الصليبيون في عكا استحالة قدوم حملة صليبية لنجدتهم ، ومن ثم سعى ملك عكا أماليريك الثاني (Amalric II) لعقد هدنه مع السلطان العادل الأيوبي الذي رحب بعقد الهدنة نظرا لازدهار التجارة ومكاسبها في حال السلم من ناحية ، وبسبب متاعبه الداخلية مع بقية الأيوبيين من ناحية أخرى . وتم عقد هدنة مدتها ست سنوات في أواخر سنة ١٢٠٤م .(١٢٦)

بعد ذلك خرجت من أوروبا الغربية حملة عجيبة هي تلك التي عرفت باسم « صليبية الأطفال » . وهي حركة جاءت تعبيرا عن التدين العاطفي الذي ملك على الأوروبيين عقولهم في تلك الأثناء ، كما كانت بمثابة رد الفعل الشعبي لفشل البابوية وحكام أوروبا في أخذ مدينة القدس . وقد خرج من طيات هذه الموجة الدينية الجارفة صبي فرنسي في الثانية عشرة من عمره اسمه ستيفين (Stephen) من مدينة كلوي (Cloyes) الصغيرة في إقليم أورليانز . وفي أحد أيام شهر مايو سنة ١٢١٢م ظهر هذا الصبي الراعي أمام بلاط الملك الفرنسي فيليب أوغسطس في سان دوني (Saint-Denis) ومعه خطاب قال : إن المسيح شخصيا أعطاه إياه لكي يوصله للملك .(١٢٧) وقد زعم ستيفين أن العناية الالهية اختارته لقيادة حملة من الأطفال الأبرياء الذين سوف يستردون مدينة القدس بعد أن فشل الملوك والأمراء والبابا وغيرهم من الكبار في استعادتها بسبب ذنوبهم . واجتذب ستيفين بضع مئات من الأطفال من باريس ومن غيرها من أقاليم فرنسا ، وتجمع حول الموكب عدد من صغار القساوسة . وسار موكب حملة الأطفال الصليبية حتى مرسيليا في انتظار أن ينشق البحر أمامهم في معجزة مثل تلك التي حدثت للنبي موسى عليه السلام . ثم جاءت سفن لكي تنقل منهم عددا كبيرا إلى جهة مجهولة .

ويبدو أن أطفال ألمانيا أحسوا بالغيرة حين وصلت أنباء حملة ستيفين إلى حوض الراين ، فخرجت من ألمانيا ، بعد أسابيع قليلة من رحيل ستيفين ، حملة أطفال أخرى بقيادة صبي اسمه نيقولا (Nicholas) من إحدى قرى إقليم الراين .[١٢٨] وانطلق الموكب العجيب من مدينة كولون وسار عبر جبال الألب في إيطاليا ؛ وهناك انقسم قسمين : أحدهما ركب السفن من ميناء بيزا ، والقسم الآخر وصل إلى ميناء برنديزي . وعلى أرض ايطاليا تخلفت أعداد كبيرة من أولئك الأطفال بسبب الجوع والبرد ، أو الخوف من ركوب البحر .[١٢٩] أما الذين سافروا بالفعل فإن أحدا لم يعرف أبدا ماذا جرى لهم على وجه اليقين .

على أي حال ، فإن حملة الأطفال لم تحل دون إعداد حملة صليبية جديدة ضد مصر بطلب من يوحنا برين (John de Brienne) الذي تزوج ماريا وريثة مملكة عكا ،[١٣٠] وصار ملكا على الصليبيين في فلسطين سنة ١٢١٠م . واستجاب البابا إنوسنت الثالث وأخذ يدعو لحملة صليبية جديدة في شتى أرجاء الغرب الأوروبي . وفي مجمع اللاتيران الكنسي ، الذي عقد سنة ١٢١٥م ، شرح البابا مدى سوء حال المستوطنين الصليبيين في فلسطين ، وبعض الإجراءات الضرورية لتوفير النفقات الضرورية لتجهيز الحملة المقترحة . ولكن البابا إنوسنت الثالث مات سنة ١٢١٦م قبل أن تبدأ عجلة الحملة الصليبية الخامسة في الدوران . وخلفه الكاردينال المسن سافيللي (Savelli) تحت اسم البابا هونريوس الثالث (Honorius III) .

كان هدف تلك الحملة مصر . وكانت هناك أسباب عديدة تحفز الصليبيين على النزول بقواتهم في دلتا النيل بدلا من ضفاف الأردن ؛ أولها رغبة المدن التجارية الإيطالية (الممول الرئيس للحملة) في السيطرة على تجارة المتوسط ، وضرب المنافسة المصرية في عقر دارها بالسيطرة على ميناء دمياط أهم موانىء شرق المتوسط آنذاك ، وثاني هذه الأسباب يكمن في المذهب السياسي /

العسكري للصليبيين . ومؤداه أن هزيمة مصر ، أو تحييده على الأقل ، خير ضمان لبقاء المستوطنات الصليبية . أما السبب الثالث فكان استرداد الشرف العسكري الذي تمرغ بهزيمة حطين ، وفقدان القدس .

سالفعل بدأت بعض قوات الحملة الصليبية الخامسة في الوصول إلى عكا . وقد استمرت أحداثها أربع سنوات تنقص شهرا على حد رواية ابن الأثير .(١٣١) وفي أوائل نوفمبر سنة ١٢١٧م خرج الصليبيون من عكا لكي يشنوا هجوما مباغتا ضد مصر في جيش ضخم لم تشهد بلاد الشام مثله منذ أيام الحملة الصليبية الثالثة ، بيد أن فوضى القيادة في الجيش الصليبي الضخم جعلته عاجزا عن القيام بأي عمليات عسكرية حقيقية . وسرعان ما عاد الجيش إلى داخل أسوار عكا لكي يظل هادئا حتى أبريل سنة ١٢١٨م حين وفدت قوات صليبية جديدة من أوروبا .(١٣٢)

وقرر مجلس الحرب الصليبي الذي اجتمع في عكا مهاجمة دمياط على دلتا النيل . وقد أخذ أسقف عكا جيمس الفيترى (James de Vitry) على عاتقه مهمة إخبار البابا بقرار رجال الحرب . وعند نهاية شهر مايو سنة ١٢١٨م وصلت القوات الصليبية قبالة دمياط التي كانت بها قلعة حصينة كما كانت أهم ثاني ميناء في مصر بعد الإسكندرية . وخرج الكامل ، أكبر أبناء السلطان العادل وخليفته ، للدفاع عن دمياط ضد الصليبيين الذين أقاموا معسكرهم على الشاطىء الغربي للنيل وأحاطوه بخندق « . . . يمنعهم ممن يريدهم . . . » .

وظل الوضع متجمدا قرابة أربعة أشهر حتى امتلكوا برج السلسلة ، ولكن القوات المصرية ظلت تقاتلهم في البر وفي فرع النيل الدمياطي . ثم توفي الملك العادل في جمادى الآخرة ٦١٥هـ . وعاد الكامل من دمياط ليواجه مؤامرة انقلاب دبرها أحد الأمراء ضده .(١٣٣) وتفرقت جموع المدافعين عن دمياط

التي سقطت بأيدي القوات الصليبية في ٢٧ شعبان سنة ٦١٦هـ/ ٥ نوفمبر ١٢١٩م .(١٣٤)

وفي أثناء الحصار ، قبل سقوط المدينة ، كان السلطان الكامل قد يئس من إمكانية صمود دمياط ، وأرسل في نهاية شهر أكتوبر يقترح على الصليبيين الجلاء عن مصر مقابل أن يأخذوا الصليب المقدس ، وأن يمتلكوا مدينة بيت المقدس ووسط فلسطين والجليل ، على أن يدفع المسلمون جزية عن الحصون التي تبقى بأيديهم .(١٣٥)

كان العرض الذي تقدم به الكامل الأيوبي غاية في الكرم ، والسخاء ، والتخاذل . ونصح الملك يوحنا بريين الصليبيين بقبوله . ولكن المندوب البابوي بلاجيوس (Pelagius) ، وبطريرك بيت المقدس رفضا العرض وآزرهما زعماء المنظمات الرهبانية العسكرية من الداوية* الاسبتارية** . كما أن الايطاليين التجار الذين كانوا مصدر التمويل الأساسي للحملة رفضوا العرض ، إذ كانوا يريدون دمياط مركزا تجاريا لهم .(١٣٦)

جمد الصليبيون نشاطهم في دمياط على مدى ثمانية عشر شهرا كاملة . وعندما وصلت قوات إضافية من أوروبا وعكا بدأوا يزحفون جنوبا حتى مدينة فارسكور في منتصف شهر يوليو سنة ١٢٢١م . وهذا هو وقت فيضان النيل السنوي الذي يشتد في شهر أغسطس . وعبرت قوات الجيش المصري لكي تحاصر الصليبيين قرب المنزلة . ثم بدأ فيضان النيل وفتحت الجسور فأغرقت كل الطرق أمام الجيش الصليبي المحاصر . وعلى صفحة النهر كانت سفن

---

* الداوية (فرسان الهيكل أو الهيكليون) : جمعية عسكرية رهبانية تأسست سنة ١١١٨م . اشتهر أعضاؤها أيام الحروب الصليبية في فلسطين . حلها الملك فيليب الرابع ملك فرنسا سنة ١٣١٢م . (المحرر) .

** الاسبتارية : منظمة دينية عسكرية ، انشئت في بيت المقدس في القرن الثاني عشر الميلادي . (المحرر) .

البحرية المصرية تستولي على عدد من سفن العدو ومعداته ، وتقتل وتأسر بحارته . وهكذا غرقت أحلام الصليبيين بالاستيلاء على مصر في أوحال الدلتا ، وتحدد مصير الحملة الخامسة بشكل نهائي . وفي التاسع من شهر رجب سنة ٦١٨هـ/ سبتمبر ١٢٢١م دخلت القوات المصرية دمياط التي كان الصليبيون قد حصنوها جيداً .(١٣٧)

كانت الحملة ضد دمياط آخر محاولات البابوية لتوجيه حملة صليبية تحت قيادتها فقط ولحسابها منفردة . ومن ناحية أخرى ، فإن الحملات الصليبية في القرن الثالث عشر الميلادي اتخذت طابعا مخالفا لحملات القرن الثاني عشر الميلادي . فالحملة الثانية جاءت رد فعل على سقوط الرها سنة ١١٤٤م في يد عماد الدين زنكي ، كما أن الحملة الثالثة كانت استجابة للكارثة التي حاقت بالصليبيين في فلسطين بعد معركة حطين وسقوط بيت المقدس سنة ١١٨٧م . أما حملات القرن الثالث عشر الميلادي فكانت نتيجة الضعف الدائم الذي ألم بالمستوطنات الصليبية ، ولم تبرأ منه منذ عمليات صلاح الدين الأيوبي على الرغم من أن فرنج الشرق لم يواجهوا أي خطر حقيقي طوال الفترة الأيوبية بعد وفاة صلاح الدين . وعلى الرغم من أن شواطىء فلسطين شهدت في هذا القرن موجات متصلة من الفرسان ، والمغامرين ، وشذاذ الآفاق ، والباحثين عن الفرص تحت راية الصليب ، وعلى الرغم من أن بعض هذه الموجات كانت عاتية تضم فيالق من الفرسان والمحاربين ، وبعضها كان أقرب إلى الرذاذ الخفيف إلا أن هذا المدد المتواصل لم يستطع أن يقدم شيئا للكيان الصليبي الذي كان يمضي إلى نهايته المحتومة .

ولأن فشل حملة دمياط كان في التحليل الأخير ضربة موجعة لهيبة البابوية ، فقد أخذ البلاط البابوي يضغط بشدة من أجل شن حملة صليبية جديدة .(١٣٨) ولن ندخل في تفاصيل التقلبات السياسية في أوروبا آنذاك .(١٣٩) ولكن ما يهمنا أن الصليبيين في فلسطين لم يحاولوا الإفادة من سياسة المهادنة التي اتبعها

السلطان الكامل الأيوبي ، أو أن يستجيبوا لها . وكذلك كان حال البابوية . ولكن موقف الإمبراطور الألماني فردريك الثاني (Frederick II) (١٢١٥ ـ ١٢٥٠م) كان مختلفا ؛ فقد أبدى استعدادا واضحا للإفادة من هذه الروح السلمية البادية في موقف السلطان الكامل . ويرجع السبب في ذلك إلى فردريك الثاني نفسه ، إذ لم يكن « صليبيا » مثل غيره من ملوك أوروبا الذين قادوا الحملات الصليبية . لقد كان هذا الإمبراطور ، الذي عرف باسم أعجوبة الدنيا ، صقليا تربى في ظل مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي فرضت نفسها على كل مكان من الجزيرة التي نشأ في أحضانها . ولم يكن الإسلام بالنسبة له مجرد كتاب مغلق ، كما أن المسلمين لم يكونوا مجرد قوم من الكفار يستحقون الموت . فقد كان ذلك الإمبراطور يكّن للمسلمين ودينهم وحضارتهم تقديرا كبيرا . وكان واسع العلم غزير المعرفة يجيد من لغات الدنيا آنذاك ست لغات هي العربية ، واليونانية ، واللاتينية ، والإيطالية ، والألمانية ، والفرنسية .[١٤٠]

كان فردريك الثاني قد تولى العرش سنة ١٢١٥م ، وأخذ شارة الصليب في تلك السنة لكي يضمن تأييد البابا إنوسنت الثالث له في عرش الإمبراطورية ، بيد أنه كان عازفا عن القيام بحملة صليبية لأنه كان يطمح إلى بسط نفوذه على كل ايطاليا بما فيها أملاك البابوية ومدن الشمال التجارية الغنية . ولذلك أخذ يماطل في الوفاء بنذره الصليبي ، ولكن زواجه من يولاندا (Yolanda) ابنة الملك الصليبي الراحل يوحنا بريين ملك عكا ، جعل منه ملكا على بيت المقدس ومسؤولا عن الصليبيين في الشرق . وعلى الرغم من ذلك بدأت المراسلات بينه وبين السلطان الكامل الأيوبي مما أثار غضب البابا في روما . ثم أسفرت المراسلات عن قدوم الإمبراطور إلى فلسطين سنة ٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م . وكان تحت إمرته جيش صغير قوامه ستمائة فارس فقط ، وأسطول هزيل .[١٤١] وكان مشهدا غريبا ذلك الذي جرى على مسرح التاريخ آنذاك ،

إذ دعت البابوية إلى شن حملة صليبية ضد فردريك الثاني بعد أن وقعت ضده عقوبة الحرمان ، على حين كان الإمبراطور في فلسطين « يؤدي واجبه الصليبي » .

كانت أهم نتائج هذه الحملة العجيبة ، التي تجنبت إراقة الدماء ، أن عقدت هدنة مدتها عشر سنوات بين الكامل الأيوبي وفردريك الثاني ، على أساس أن يتسلم الإمبراطور مدينة القدس ، وبيت لحم ، وشريطا من الأرض يصل بين عكا والقدس ، ويبقى في حوزة المسلمين المسجد الأقصى وقبة الصخرة والمناطق الريفية .(١٤٢) وفي المقابل يتعهد فردريك بمنع أي حملة صليبية طوال عشر سنوات من أوروبا .

وبعد أن توج فردريك الثاني ملكا على مملكة بيت المقدس الصليبية عاد في يونيو ١٢٢٩م إلى أوروبا بمكاسب لم تستطع أي حملة أخرى قبله أن تحققها منذ الحملة الأولى في أواخر القرن الحادى عشر الميلادي .

أما العالم العربي الإسلامي فقد رأى ـ بحق ـ أن الهدنة التي عقدها الكامل الأيوبي كارثة حقيقية . وكان رد الفعل الشعبي عنيفا ضد السلطان الذي بعث سفراءه إلى كل مكان لتبرير فعلته . وقد علق ابن الأثير على ذلك بقوله : « واستعظم المسلمون ذلك وأكبروه ، ووجدوا له من الوهن والتألم ما لا يمكن وصفه . يسر الله فتحه وعوده إلى المسلمين بمنه وكرمه . . . » .(١٤٣)

وقد أتاحت فترة هدنة السنوات العشر فرصة جيدة للصليبيين وزعماء الغرب الأوروبي لكي يستعدوا لجولة عسكرية جديدة ضد المسلمين . وفي سنة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٩م مات السلطان الكامل ، وبعد عدة تقلبات في الأحوال اعتلى عرش السلطنة في القاهرة ابنه السلطان الصالح نجم الدين أيوب(١٤٤) سنة ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م .

وفي غمرة الحرب الأهلية والمنازعات التي اندلعت بين الأيوبيين في بلاد الشام ومصر والجزيرة ، والتي انتهت باعتلاء الصالح أيوب عرش مصر ، انتهت الهدنة ذات السنوات العشر . وكان البابا جريجوري التاسع (Gregory IX) يستعد لهذا الموقف منذ صيف سنة ١٢٣٩م . ولم تلق جهوده استجابة كبيرة سوى في فرنسا حيث تجمع عدد من نبلائها تحت زعامة تيبالد الشامباني ملك نافار (Theobald de Champagne) . وبعد رحلة عاصفة في المتوسط وصلت هذه الحملة إلى عكا في أول سبتمبر . وفي غضون أسابيع قليلة تجمع جيش قوامه حوالي ألف من الفرسان . وفي نوفمبر من السنة نفسها (١٢٣٩م) التقى هذا الجيش مع الجيش المصري قرب مدينة غزة في معركة قاسية كانت الهزيمة فيها من نصيب الصليبيين الذين تفرقوا بين أسير وقتيل .[١٤٥] ومن ناحية أخرى هجم الملك الناصر داود الأيوبي ، حاكم الكرك ، على بيت المقدس واستعادها من الصليبيين في ديسمبر من السنة نفسها . وقد تمكن الصالح نجم الدين أيوب من أخذ بيت المقدس بواسطة الخوارزمية سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م .[١٤٦] وكانت تلك الاستعادة الأخيرة لبيت المقدس التي ظلت بيد المسلمين والعرب حوالي سبعة قرون قبل أن يدخلها جيش أوروبي آخر ، وقبل أن يحتلها الصهاينة .

وفي سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م تواترت الأنباء عن قرب قدوم حملة جديدة تحت راية الصليب ضد مصر بقيادة لويس التاسع (Louis IX) ملك فرنسا بهدف احتلال مصر . وبسرعة عاد الملك الصالح نجم الدين أيوب من الشام إلى مصر لكي ينظم وسائل الدفاع . وتروي المصادر التاريخية العربية أن الإمبراطور فردريك الثاني ، صديق الأيوبيين وعدو البابا اللدود ، قد أرسل أحد رجاله متخفيا في زي تاجر إلى السلطان الذي كان مريضا بدمشق يخبره بالاستعدادات الأوروبية للهجوم على مصر .[١٤٧]

وكانت الاستعدادات تجرى لهذه الحملة بالتنسيق بين البابا إنوسنت الرابع

والملك الفرنسي منذ سنة ١٢٤٥م نتيجة سقوط بيت المقدس في أيدي الخوارزمية وخضوعها للصالح أيوب . ولم يكن هدف هذه الحملة استرداد بيت المقدس فقط ، وإنما سعت إلى تكوين حلف مغولي/ مسيحي بهدف تطويق العالم الإسلامي والقضاء عليه . والواقع ان فكرة الحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع جاءت مواكبة لفكرة إقامة حلف مغولي/ صليبي ضد المسلمين .(١٤٨) ولكن المشروع فشل لأن المغول كانت لهم أحلامهم الخاصة بالسيادة على العالم على الرغم من كثرة السفارات المتبادلة بين الجانبين .(١٤٩)

وفي خريف سنة ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م أبحر الأسطول الصليبي من ميناء مرسيليا الفرنسي إلى قبرص حيث أمضى لويس التاسع فترة من الوقت في انتظار تكامل القوات التي كان لويس التاسع ينتظرها . وفي مايو سنة ١٢٤٩م أقلعت السفن تجاه الشواطىء المصرية . وفي العشرين من شهر صفر سنة ٦٤٧هـ/ ٤ يونيو ١٢٤٩ م نزل الصليبيون قبالة دمياط ، وأمامهم لويس التاسع يخوض المياه الضحلة وهو يرفع سيفه ودرعه فوق رأسه . وانسحب المدافعون عن المدينة بسرعة بعد أن ظنوا أن سلطانهم المريض قد مات . وفي أعقاب الجنود والفرسان فر السكان المذعورون . وهكذا سقطت دمياط دون قتال . . . دمياط التي دوخت قوات الحملة الصليبية الخامسة بمقاومتها الشرسة استسلمت في وداعة مذهلة لقوات لويس التاسع . وما أن تأكد الصليبيون من حقيقة النصر السهل ، الذي سقط بين أيديهم دون جهد ، حتى أخذوا يدعمون وجودهم في المدينة الأسيرة .(١٥٠)

واستقبل السلطان المريض أنباء سقوط المدينة ، التي بذل جهدا مضنيا في تحصينها ، بمزيج من الألم والمرارة ، وأعدم عددا من الفرسان الهاربين ، بيد أنه نقل معسكره إلى مدينة المنصورة التي كانت قد خرجت إلى الوجود قبل ثلاثين سنة فقط . ومن هناك بدأت حرب عصابات ساهم فيها المصريون جميعا ، وكثرت أعداد الأسرى الصليبيين الذين تخطفتهم أيادي المجاهدين ، وتعددت

مواكب الأسرى في شوارع القاهرة ، كما أن البحرية المصرية قامت بدورها . ثم جاءت قوات عربية أخرى من بلاد الشام لمساندة المصريين . وفي خضم هذه الأحداث توفي السلطان الصالح نجم الدين أيوب في يوم الاثنين ١٤ شعبان سنة ٦٤٧هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٢٤٩م ،(١٥١) وأخفت زوجته « شجر الدر » نبأ وفاته لكى لا تتأثر معنويات الجيش ، وأرسلت في استدعاء ابنه توران شاه من إمارته على حدود العراق .

واشتدت المقاومة المصرية ضد القوات الصليبية .(١٥٢) وبعد عدة تطورات لا يتسع المجال لذكرها كانت القوات الصليبية تتقدم نحو مدينة المنصورة في سرعة ، ولكن الأمير بيبرس البندقدارى (الذي صار السلطان الظاهر بيبرس فيما بعد) كان قد نظم الدفاع عن المدينة بشكل جيد . وانقشع غبار المعركة عن عدد كبير من قتلى الصليبيين بينهم عدد كبير من النبلاء . ولم ينجح في الهرب سوى عدد قليل من الفرسان هربوا على أقدامهم تجاه النيل ليلقوا حتفهم غرقا في مياهه . أما الجيش الصليبي الرئيس بقيادة لويس التاسع فكان لا يزال في الطريق دون أن يعلم بما جرى على الطليعة الصليبية التي اقتحمت المنصورة في ٤ ذي القعدة ٦٤٧هـ/ فبراير ١٢٥٠م . وفي المحرم من سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م دارت معركة رهيبة قرب فارسكور قضت على الجيش الصليبي تماما ، وتم أسر لويس التاسع نفسه في قرية منية عبدالله شمالي المنصورة ، ثم نقل إلى دار ابن لقمان القاضي بالمنصورة ، حيث بقى سجينا فترة من الزمان حتى أفرج عنه لقاء فدية كبيرة ، ومقابل الجلاء عن دمياط .(١٥٣)

لقد كانت الحملة الصليبية السابعة آخر جهد أوروبي كبير ضد مصر ، لكنه لم يكن آخر الجهود الصليبية على أي حال . وقد اختلفت هذه الحملة عن غيرها من الحملات السابقة . وفي الواقع أن قيادة لويس لهذه الحملة كانت استثناء بين الاتجاهات السياسية الأوروبية ، إذ لم يكن زعماء أوروبا القرن الثالث عشر الميلادي متحمسين لشن حروب صليبية جديدة ضد المسلمين ، لأنهم كانوا

منغمسين في مشكلاتهم الداخلية من ناحية ، ولأنهم أدركوا عدم إمكانية فرض الوجود الصليبي بالقوة إلى الأبد . ومهما كانت تصريحاتهم العلنية التي أظهروا بها حماستهم للحركة الصليبية فالواقع أن الحملات الصليبية لم تكن تحتل سوى نطاق هامشي من اهتماماتهم . لقد أخذ كثيرون من زعماء أوروبا شارة الصليب حقا في غضون القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين ، بيد أن من رحل منهم بالفعل إلى الشرق العربي الإسلامي كانوا قلة . ومن المثير للسخرية أن الملوك الذين أخذوا شارة الصليب مأخذ الجد ، وأوفوا بقسمهم الصليبي ، كانوا هم أسوأ القادة العسكريين في أوروبا ، وكان لويس التاسع واحدا منهم .

أخذ لويس التاسع يجول فيما بين بلاد الشام إلى سواحل شمال أفريقيا محاولا أن يحقق حلمه الصليبي ، ولقى حتفه في مغامرة صليبية في تونس . وعلى الجانب الإسلامي جرت عدة تطورات سياسية أفرزت في النهاية دولة سلاطين المماليك والشام لتقوم بدورها التاريخي في القضاء على الوجود الصليبي تحت سماء المنطقة العربية . وقد أحاط سلاطين المماليك ببقايا الوجود الصليبي حتى أجهزوا عليها دون أن تتمكن أوروبا من أن تقدم شيئا لنجدتهم .

وأخذ الوجود الصليبي يتلاشى رويدا رويدا . ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م) تم توحيد مصر والشام .(١٥٤) واتسمت سياسة هذا السلطان القوى بالعنف والصرامة إزاء الصليبيين . ومنذ سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م بدأت جهود بيبرس العسكرية ضد الصليبيين . وفي مطلع سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م دخل في عمليات حربية واسعة ضد إمارات الساحل الصليبية فاستولى على مدينة قيسارية ، ثم مدينة أرسوف إلى الجنوب منها . وفي العام التالي مباشرة أخذ قلعة صفد التي كانت معقل الفرسان الداوية . وكان يقود جيوشه بنفسه في هذه المعارك . وفي أثناء القتال ضد قيسارية أخذ يهدم أسوارها بمطرقة في يده حتى جرحت يده . وفي صفد كان يشارك البقر في جر الأخشاب اللازمة لعمل الأبراج لمهاجمة القلعة .(١٥٥)

وفي ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م استولى على يافا ، ثم حصن شقيف أرنون المنيع . وكانت سياسة بيبرس تقوم على الإفادة من منازعات الصليبيين الداخلية . وبعد مناورة كبيرة قامت بها جيوش هذا السلطان الداهية فوجىء الصليبيون بالقوات المصرية والشامية تحاصر أنطاكية ، ثم تستولي عليها سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م .(١٥٦) واستولى بيبرس على المدينة التي ظلت رهينة الأسر الصليبي على مدى أكثر من مائة وخمسين عاما . وكان ذلك أكبر انتصار حققه المسلمون على الصليبيين منذ أيام حطين واسترداد بيت المقدس . وكان فرح المسلمين عظيما بهذا الفتح .

أما الصليبيون فقد جاءت أنباء سقوط أنطاكية عليهم بمثابة الكارثة ، وانتابهم خوف شديد فسارعوا إلى تقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان . وعندما طلب ملك عكا الصليبي معاهدة هدنة مع بيبرس ، لقاء التنازل عن نصف أملاك التاج الصليبي في عكا ، وافق السلطان على أساس أن هذه الهدنة تطلق يده في مواجهة القوى الصليبية الأخرى في الشام . وفي سنة ٦٧٠هـ/ ١٢٧١م عقد بيبرس هدنة مع بوهيموند السادس (Bohemond VI) أمير طرابلس بسبب قدوم حملة صليبية جديدة إلى عكا تحت قيادة الأمير إدوارد الإنجليزي .(١٥٧) وكانت تلك آخر جهود بيبرس الكبرى ضد الصليبيين .

وتولى الحكم سلطان مملوكي قوي آخر هو السلطان المنصور قلاون الذي اعتلى عرش السلطنة في مصر سنة ٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م .(١٥٨) وبعد أن وطد دعائم حكمه بدأ في مواصلة جهود بيبرس ضد الصليبيين . وكانت بقايا الوجود الصليبي تتمثل في إمارة طرابلس ، وبقايا مملكة بيت المقدس اللاتينية التي اتخذت من عكا عاصمة لها ، كما كان حصن المرقب بأيدي الفرسان الاسبتارية ، وطرسوس بأيدي فرسان الداوية .

وفي سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م شن الجيش المصري هجوما ناجحا على حصن المرقب ، وانتزعه من فرسان الاسبتارية . وكانت كل الشواهد تدل على أن

نهاية الوجود الصليبي في المنطقة العربية قد اقتربت . وفي سنة ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م أرسل السلطان المنصور قلاون جيشا استولى على اللاذقية ، آخر ما تبقى من إمارة أنطاكية الصليبية التي حررها بيبرس .

وبعد ذلك بسنتين خرج السلطان بنفسه على رأس جيش ضخم فرض حصارا على طرابلس لمدة شهرين واستولى عليها في أبريل سنة ١٢٨٩م ، ثم تلتها بيروت وجبلة .[١٥٩] وانحصر الصليبيون في عكا وصيدا وعثليت .

وفي السنة التالية ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م جاء بعض الصليبيين الإيطاليين إلى عكا وعبروا عن حماستهم الصليبية بطريقتهم الهمجية المعتادة . فهاجموا المسلمين وقتلوا عددا من التجار المسلمين الذين اعتادوا دخول عكا لأغراض تجارية منذ زمن بعيد . وهكذا انتهت فترة السلام القلق ، وكان على الصليبيين أن يدفعوا الثمن فادحا هذه المرة .

رفض المنصور قلاون الأعذار التي ساقها الصليبيون القدامى في عكا ، وبدأ يعد جيشه للخروج إلى فلسطين ، ولكن المنية وافته في ذي القعدة ٦٨٩هـ/ نوفمبر ١٢٩٠م ، فتأجل المشهد الأخير في قصة الوجود الصليبي إلى حين .

بدأ الفصل الأخير في هذه المواجهة الطويلة المضنية بتولي الأشرف خليل بن المنصور قلاون حكم البلاد . وفي سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م[١٦٠] كان الجيش الذي أعده أبوه قبل وفاته يفرض الحصار على عكا . واشتد الحصار على المدينة التي لم يصمد الصليبيون داخلها أكثر من ثلاثة وأربعين يوما ، ثم حررها المسلمون بعد أسر دام مائة سنة وثلاث سنين .

وبعد عكا سقطت بقية المدن والمعاقل الصليبية تباعا ، ودالت دولة الصليبيين في فلسطين إلى غير رجعة . وعلى الرغم من أن بقايا الصليبيين في قبرص ورودس ظلوا مصدر إزعاج في القرنين التاليين (الرابع عشر والخامس

عشر الميلاديين) إلا أن دماء الصليبيين في عكا كتبت نهاية قصتهم في المنطقة العربية .

* * *

هذه هي الخطوط العريضة للمواجهة العسكرية المرهقة بين شعوب المنطقة العربية والعدوان الصليبي . والحقيقة أن الأحداث المتشابكة المتداخلة والأفكار التي أدت إلى ميلاد الحركة الصليبية ، وتطوراتها ، ونتائجها وآثارها على أوروبا الغربية والعالم العربي ، تضع أمام المهتمين بدراسة تاريخ العلاقات الدولية نموذجا فذا لدراسة الثوابت والمتغيرات في العلاقات الدولية من جهة ، وتقدم لنا نموذجا واضحا لدراسة الاحتلال الاستيطاني وما يمكن أن يفرزه من آثار ونتائج سلبية من جهة أخرى . . .

وهذا هو موضوع الفصل الرابع .



مراجع الفصل الثالث

(١) A O L, tom. I, pp. 107-9.

(٢)

H. Hagenmeyer, "Chronologie de la Premiere Croisade 1094-1100", ROL VI, p. 225.

وعن الجولة التي قام بها البابا في الجنوب الفرنسي ، وإعداده لمجمع كليرمون ، انظر :

Dunculf, "The Councils of Piacenza and Clermont", in Setton, vol. I, pp. 234-237.

(٣) انظر نص روايته عن كليرمون : Fulcher, de Chartres, pp. 61-69.

والترجمة العربية الكاملة لهذا النص : قاسم ، الحروب الصليبية ، ص ٧٣ ـ ٧٧ .

(٤)

Robert le Moin, "Historia Iherosotimitana", RHC, occ. III, 727-730; Guibert de Nogent," Historia quae dicitur Gesta Dei per Francos", RHC, occ. IV, pp. 137-140; Baudri de Bourgueil, "Historia", RHC, Occ. IV, pp. 12-16.

(٥) أحسن دراسة عن خطبة البابا في كليرمون قام بها مونرو ، عن طريق مقارنة نصوص المؤرخين الذين أوردوها ، انظر :

D. C. Munro, "The Speech of Pope Urban II at Clermont", American Historical Review XI, (1906), pp. 231-242.

انظر أيضا لدانا مونرو :

Dana Carleton Munro, "Papal Proclamation of the Crusade", in: James A. Brundage (ed.), The Crusades, pp. 7-11.

(٦) انجيل لوقا ١٤ : ٢٧ .

(٧) Fulcher, de Chartres, p. 69,

(٨) Robert le Moin, p. 4; Baudri de Bourgueil, p. 7; William of Tyre, vol. I, p. 93.

(٩) Fulcher de Chartres, pp. 65-66; Robert le Moin, pp. 2-3.

(١٠) Fulcher de Chartres, p. 67; Baudri, pp. 14-15; Guibert de Nogent, p. 11.

(١١) Robert le Moin, pp. 4-5.

(١٢) Fulcher de Chartres, p. 68.

(١٣) Mayer, The Crusades, pp. 41-42; Runciman, A Hist. I, p. 109.

(١٤) انظر خطاب البابا إلى « كل المؤمنين في الفلاندرز » بتاريخ ديسمبر ١٠٩٥م ، وكذلك خطابه إلى أتباعه في بولوني بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٠٩٦م ؛ وفيها محاولة لوضع بعض القيود على انضمام غير المحاربين .

قاسم ، الحروب الصليبية ـ نصوص ووثائق ، ص ٩٠ ـ ص ٩١ .

(١٥)

Fulcher de Chartres, p. 75; William of Tyre, vol. I, pp. 96-97; Guibert de Nogent, p. 66; Gesta Francorum, p. 2.

(١٦)

Lewis A. M. Sumberg, La Chanson d'Antioche-etude historique et literaire, (Paris, 1968), pp. 154-155; Paul Meyer, "Un Recit en vers Francais de la Premiere Croisade fonde sur Baudri de Bourgueille", extrait de la Romania, V, (Paris, 1976), pp. 12-13.

(١٧)

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 108-109; Mayer, The Crusades, pp. 42-43.

(١٨) في الفترة ما بين ٢٣ ديسمبر ١٠٩٥ و ٦ يناير ١٠٩٦م أقام البابا في مدينة ليموج الفرنسية . وهناك عقد مجمعا كرر فيه الدعوة إلى الحملة الصليبية ، وفيما بين ٦ فبراير و ١٢ فبراير من عام ١٠٩٦م عقد مجمعا مشابها في مدينة أنجير ، كما عقد مجمعا ثالثا في مدينة تور ، بين ١٦ و ٢٢ مارس من العام نفسه ، ثم عقد مجمعا رابعا في مدينة نيم فيما بين ٦ و ١٤ يوليو ، انظر :

Hagenmeyer, "Chronologie", ROL, VI, pp. 224-225, p. 226, 243; AOL, I, pp. 109-110, 116, 119.

وعن الخطابات التي أرسلها في تلك الفترة انظر الترجمة الإنجليزية :

Riley-Smith (eds.), The Crusades, pp. 38-40. AOL, I, pp. 113-116, 121-122; Hagenmeyer, "Chronologie, p. 251.

(١٩) Fulcher de Chartres, p. 72.

(٢٠) زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٤٩ ـ ٥١ .

(٢١) لمزيد من المعلومات التفصيلية عن هذه النقطة ، انظر :

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ٩٢ ـ ١٠٠ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٧ ؛ زابوروف ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ـ ٥٠ ؛

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 114-115; Paul Rousset, "Popular Response to the Crusade", in Brundage (ed.), The Crusades-motives and achievements, pp. 30-33; Duncalf, "The First Crusades: Clermont to Constantinople" in Setton A Hist. of the Crusades, pp. 253-255.

(٢٢)

Fulcher de Charters, pp. 72-73; William of Tyre, I, pp. 81-85; Albert D'Aix, in Peters (ed.), The First Crusade (Philadelphia, 1971), pp. 94-95.

وقد عرف بطرس الناسك باسم (Kiokio) ، أو (Chtou) ومعناها « الصغير » في لهجة أهل بيكارد (Picard) نظرا لضآلة حجمه ، انظر :

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, p. 113.

(٢٣) ملخص هذه الأسطورة أن بطرس حاول القيام برحلة حج إلى القدس . وفي أثناء نومه في كنيسة بيت المقدس رأى المسيح يأمره بالتوجه إلى البابا ، وأمراء الغرب الأوروبي لإنقاذ القدس من المسلمين . والجدير بالذكر أن المصادر اللاتينية التي عاصرت أحداث السنوات من ١٠٩٥ إلى ١٠٩٩ م لم تتحدث عن بطرس كثيرا ، ولم تذكر رحلته إلى القدس ، انظر :

Fulcher de Chartres, pp. 72-73; Guibert de Nogent, in Peters (ed.), The First Crusade, pp. 91-92.

وبينما صمت المؤرخ المجهول ، وروبير الراهب ، وبلدريك الدوللي عن هذه القصة نجد ألبرت الأيكسى ، ووليم الصوري على التوالي يستكملان نسج الأسطورة :

Albert of Aix, in Peters (ed.), pp. 94-99; William of Tyre, I, pp. 81-85.

(٢٤) زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٥٢ - ص ٥٣ ؛

(٢٥) Gesta Francorum, pp. 28-33.

(٢٦) Albert D'Aix, in Peters (ed.), The First Crusades, pp. 95-6.

(٢٧) Duncalf, "Clermont to Constantinople", p. 259.

(٢٨)

H. Hagenmeyer, "Etudes sur la chronique de Zimmern Renseignements qu'elle fournit sur la premiere Croisade trduit par Raynaud, AOL, II, pp. 23-28.

(٢٩) عن هذه الحملة وتفاصيل أحداثها ، انظر :

Albert D'Aix, pp. 95-96; William of Tyre, I, pp. 97.

وأيضا : Duncalf, op. cit., pp. 258-261; Runciman, A History of the Crusades, I, pp. 122-123; Mayer, The Crusades, p. 43.

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١٥٥ - ١٥٧ ؛ زابوروف الصليبيون في الشرق ، ص ٥٤ - ٥٥ ؛ جوزيف نسيم ، العرب والروم واللاتين ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣٠) عن حملة بطرس الناسك وأحداثها التفصيلية ، انظر :

Albert D'Aix, in Peters (ed.), The First Crusade, pp. 96-99; William of Tyre, I, pp. 99-106; Chronique de Zimmern, AOL, II, pp. 23-24; Anna Comnena, Alexiade, pp. 310-311; Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 123-127; Duncalf, "Clermont to Constantinople", p. 260-262.

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١٥٧ - ١٦٢ .

(٣١) William of Tyre, I, p. 105, Hagenmeyer, "Chronologie", p. 243.

والجدير بالذكر أن هذه المعركة جرت في أوائل يوليو سنة ١٠٩٦م .

(٣٢)

Gesta Francorum, pp. 24; Anna Comnena, Alexiad, p. 311; William of Tyre, I, pp. 105-106; Hagenmeyer, "Chronologie", pp. 245-246; Duncalf, op. cit., pp. 259-62.

(٣٣) عن نهاية الحملة الشعبية ، انظر :

Anna Comnena, Alexiade, pp. 311-313; Gesta Francorum, pp. 2-4; Albert D'Aix, in Peters (ed.) pp. 108-112; William of Tyre, I, pp. 106-109; Hagenmeyer, "Chronology", pp. 245, 251-254; Runciman, "Constantinople to Antioch", in Setton, I, pp. 281-284; Bradford, The Sword, pp. 38-39.

قاسم ، الخلفية الأيديولوجية ، ص ١٦٥ وما بعدها ، جوزيف نسيم ، العرب والروم واللاتين ، ص ١٥٨ - ١٧٠ ، زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٥٧ - ٥٩ .

(٣٤)

Ekkhard D'Aura, in Peters (ed.), pp. 100-101; Albert d'Aix, pp. 99-100; William of Tyre, p. 112; Duncalf, "Clermont to Constantinople", pp. 262-265.

(٣٥) تكوّنت حول شخصية جودفري أسطورة بعد نجاح الحملة الصليبية ، وكان المؤرخ وليم الصوري هو الذي نقل لنا صورة كاملة عن هذه الأسطورة ، انظر :

William of Tyre, I, pp. 116-120.

وعن رحلة جيش جودفري وأخيه بلدوين ، انظر ايضا :

Chronique de Zimmern, AOL, II, pp. 17-28.

وعن قصة حياة جودفري الحقيقية منذ صار كونت اللورين الأدنى سنة ١٠٨٧م ، انظر :

Mayer, The Crusades, p. 45; Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 145-47.

(٣٦) Fulcher de Chartres, pp. 74-78.

(٣٧)

Raymond d'Aguilers, in Peters (ed.), The First Crusade, pp. 181-211. William of Tyre, I, pp. 139-141.

(٣٨) ترجمت هذه الكلمة ، وهي كنية هيو بصورة عكسية حتى في زمانه إلى « الكبير » (Magnus) ، ولعل القارىء سيلاحظ هذا الاختلاف عندما يقرأ عن هذا الرجل في كتب أخرى عن الحروب الصليبية ، انظر :

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, p. 142.

(٣٩) Anna Comnena, Alexiade, pp. 313-315.

(٤٠) يذكر المؤرخ المجهول ما يفيد أن النورمان في جنوب ايطاليا لم يعرفوا بأمر دعوة البابا أربان لشن حملة صليبية إلا في مرحلة متأخرة عندما وصلت جيوش الفرنج من فرنسا إلى ايطاليا في طريقها إلى فلسطين . وأدرك بوهيموند أهمية هذه الحركة وسارع الى الانضمام إليها ـ انظر :

Gesta Francorum, pp. 7-12.

(٤١)

Anna Comnena, p. 314; AOL, I, pp. 121-122, 145; Hagenmeyer "Chronologie", p. 248.

(٤٢) Anna Comnena, p. 315; Fulcherde Chartres, p. 72.

(٤٣) تفاصيل هذه الأحداث ترويها المصادر المعاصرة ، وتحللها دراسات المؤرخين المحدثين ، راجع :

Anna Comnena, pp. 318-323; Gesta Francorum, pp. 6-7; Albert D'Aix, in Peters (ed.), pp. 125-131; William Tyre, I, pp. 120-132; Chronique de Zimmern, 21-27; Hagenmeyer "Chronologie", pp. 246-268, 269, Mayer, The Crusades, p. 48; Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 149-154.

(٤٤) المصدر الأساسي لرحلة بوهيموند هو المؤرخ المجهول الذي كتب « أعمال الفرنجة » وقد كان فارسا من أتباع بوهيموند . وأمدنا بوصف حي للقاء الإمبراطور والأمير النورماني ، على حين قدمت لنا آنا كومنينا ، ابنة الإمبراطور ، الوجه الآخر من وجهة النظر البيزنطية ـ انظر :

Gesta Francorum, pp. 6-13; Anna Comnena, pp. 326-329.

راجع أيضا :

William of Tyre, I, pp. 135-138; Hagenmeyer, "Chronologie", pp. 272, 281; Runciman, "Constantinople to Antioch", pp. 270-272.

(٤٥) كان ريمون أول من أخذ شارة الصليب في كليرمون ، وكان متدينا مخلصا ، ولذلك حاز إعجاب آنا كومنينا التي أثنت عليه كثيرا ـ انظر :

Anna Comnena, pp. 329-331; Gesta Francorum, p. 13; Raymond d'Agueiler, in Peters (ed.), pp. 140-142; William of Tyre; I, pp. 139-146.

(٤٦) حول المعارك والأحداث التي انتهت بتسليم نيقية ، انظر :

Gesta Francorum, pp. 13-15; Fulcher de Chartres, pp. 81-83; Raymond d'Agueilers, in Peters, pp. 147-148, Anna Comnena, pp. 333-341; William of Tyre, I, pp. 152-168; Mattieu d'Eddesse Chronique de Mattieu d'Edesse 926-1136 avec la Continuation de Gregoirea le pretre jusqu'en 1163, (traduites par M. Edmond Dulaurier, Paris 1858), pp. 214-216.

(٤٧)

Gesta Francorum, pp. 19-22; Fulcher de Chartres, pp. 83-87; William of Tyre, I, pp. 169-173; Runciman, "Constantinople to Antioch", pp. 293-294; mayer, The Crusades, pp. 50-51.

انظر أيضا : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ (الطبعة الثانية ـ دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٧) ، جـ ٨ ، ص ١٨٦ ، حوادث سنة ٤٩٠ هجرية . وقد أشار إلى انتصار الفرنج على قلج أرسلان في عبارة مقتضبة ، قارن ، ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٤ .

(٤٨) راجع ما كتبه فوشيه عن مشاق الطريق من ضوروليوم إلى قونية في صيف عام ١٠٩٧م ، وكذلك ما كتبه الفارس المجهول :

Fulcher de Chartres, pp. 87-88; Gesta Francorum, p. 28.

(٤٩) William of Tyre, I, pp. 184-186.

(٥٠)

Fulcher de Chartres, pp. 89-91; Mattieu d'Eddesse, pp. 217-218; William of Tyre, I, pp. 189-194; Hagenmeyer, "Chronologie de la premiere Croisade", pp. 532-533; Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 204-208; Mayer, the Crusades, pp. 52-53.

(٥١) في سنة ٤٩٠ هجرية/ ١٠٩٧م ، وبعد أن كان الصليبيون قد دخلوا المنطقة بالفعل هاجم جيش مصري مدينة صور وفتحها عنوة ، وأخضعها للفاطميين ، كما نشبت حرب أخرى بين دقاق حاكم دمشق ، وأخيه رضوان أمير حلب الذي استعاد ياغي سيان أمير أنطاكية . انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٢ ـ ١٨٥ ؛ ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٣ ـ ص ١٣٤ .

(٥٢) كان قوام كل فرقة من هذه الفرق أحيانا يصل إلى ما بين ثلاثمائة وأربعمائة فرد :

Raymond d'Agueiler, in Peters, pp. 160.ff; William of Tyre, I, pp. 204-220; Hagenmeyer, "Chronologie", pp. 514-516, 529-530.

Gesta Francorum, pp. 28-33. (٥٣)

(٥٤)

Gesta Francorum, pp. 63-65; Fulcher de Chartres, pp. 97-f. William of Tyre, I, pp. 274-278; Hagenmeyer, "Chronologie", ROL, VII, pp. 283-284.

وقد ذكر ابن الأثير (الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٦) أن الخائن كان « زرادا » اسمه زوربه ، أما ابن القلانسي (ذيل تاريخ دمشق ص ١٣٥ - ١٣٦) فذكر أن قوما من أهل أنطاكية من حملة الأمير ياغي سيان من الزرادين « . . . عملوا على أنطاكية وواطوا الفرنج على تسليمها لهم ، لإساءة تقدمت منه في حقهم ومصادرتهم . . . » ، على حين يذكر ابن العديم في حوادث سنة ٤٩١ هجرية (زبدة الحلب من تاريخ حلب ، جـ ٢ ، ص ١٣٣ - ١٣٤) أن ذلك الرجل كان يحمل ضغينة ضد ياغي سيان لأنه صادر أمواله .

(٥٥)

Raymond d'Agueiler, in Peters (ed.), The First Crusades, pp. 166-168, 174-175, 178-185, 189-194.

انظر أيضا : زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٩٣ - ١٠٧ .

Fulcher de Chartres, pp. 98-107; Gesta Francorum, pp. 43-71. (٥٦)

(٥٧)

Gesta Francorum, pp. 74-82; William of Tyre, I, pp. 298-313; Mayer, The Crusades, pp. 57-58.

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 229-230. (٥٨)

(٥٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٩ ؛ ابن القلانسي ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٥ ، والجدير بالذكر أن ابن القلانسي يذكر ذلك ضمن حوادث سنة ٤٩١ هجرية .

(٦٠) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٦ .

Gesta Francorum, pp. 74-82; William of Tyre, I, pp. 298-315. (٦١)

(٦٢) استولى الصليبيون على معرة النعمان سنة ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م ، وقد غدروا بأهلها بعد أن أعطوهم الأمان وارتكبوا واحدة من مذابحهم البشعة انظر : ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ . وقد ذكر ابن الأثير أن هذه المعركة وقعت سنة ٤٩٢ هـ . وقد ذكر رنسيمان أن المدينة سقطت في ديسمبر ١٠٩٨م - انظر :

Runciman, A Hist. of the Crusades, I, pp. 257-258.

(٦٣) Mayer, The Crusades, pp. 58-59.

(٦٤) عن الرحلة من أنطاكية ومعرة النعمان حتى سقوط القدس ، انظر :

Fulcher de Chartres, pp. 115-128; Raymond d'Aguielers in Peters, (ed.), The First Crusade, pp. 195-218; Gesta Francorum, pp. 84-92; Willliam of Tyre, I, pp. 298-378; Runciman, A Hist. of the Crusades, pp. 59-62; Runciman, "The First Crusade: Antioch to Ascalon", in Setton, I, pp. 308-337.

انظر أيضا : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٩ . وقد وصف ذهاب جماعة من أهل الشام إلى بغداد صحبة القاضي أبي سعد الهروي ، ولكن الخليفة العباسي لم يفعل شيئا ، كما أورد قصيدة في رثاء حال المسلمين لأبي المظفر الأبيوردي مطلعها :

مزجنا دماء بالدموع السواجم ... فلم يبق منا عرصة للمراحم

وشر سلاح المرء دمع يفيضه ... إذا الحرب شبت نارها بالصوارم

نظر أيضا : ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ ؛ سعيد عاشور ، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٨٩ ـ ١٩٧ ؛ جوزيف نسيم ، العرب والروم واللاتين ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٨ ؛ زابوروف الصليبيون في الشرق ، ص ١١٩ ـ ١٢٤ .

(٦٥) ذكر فوشيه أن الصليبيين أخذوا يحرقون جثث القتلى من المسلمين على أمل أن يجدوا في رمادها الذهب الذي ظنوا أنهم خبأوه في أجسادهم :

Fulcher de Chartres, pp. 122-123; Mayer, The Crusades, p. 61.

(٦٦) Fulcher de Chartres, pp. 124-125; William of Tyre, I, pp. 379-383.

(٦٧) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٧ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٩٠ ؛ سعيد عاشور ، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠ .

Fulcher de Chartres, pp. 125-128; William of Tyre, I, pp. 393- 397; Runciman, "Antioch" in Setton, I, pp. 340-341.

(٦٨) Fulcher de Chartres, p. 136; William of Tyre, I, pp. 413-414'

(٦٩) يصف فوشيه دي شارتر مصاعب الرحلة التي قام بها بلدوين من الرها إلى بيت المقدس ، وكيف تعرض في الطريق لهجوم المسلمين ، وكيف أنهم كادوا يهلكون في معركة قرب بيروت في ٢٦ أكتوبر ١١٠٠م ، كما يوضح أن حكام بيروت ، وصور ، وصيدا ، وعكا ، قد أظهروا الصداقة ، « ولم يكن في قلوبهم شيء منها » .

Fulcher de Chartres, pp. 137-145; 148-150.

(٧٠) لم تكن القوات العسكرية في مملكة بيت المقدس اللاتينية ، عند وفاة جودفري تزيد عن ألفين من المشاة وثلاثمائة فارس .

انظر : زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ١٢٦ ؛

Mayer, The Crusades, pp. 63-64.

(٧١) Fulcher de Chartres, p. 148.

(٧٢) Ibid, p. 149.

(٧٣) الدراسة الوحيدة التي نعرفها حتى الآن هي دراسة جيمس كيت ـ انظر :

James Lea Cate, "The Crusade of 1101", in Setton, vol. I, pp. 343-367.

وللباحث نفسه دراسة أخرى حول هذا الموضوع تتناول سيرة أحد قادة الحملة وهو وليم التاسع دوق أقطانيا (Aquitaine) الذي كان رجلا مرحا يغني أغاني التروبادور كما كان شاعرا ـ انظر :

J. L. Cate, "A Gay Crusader", Byzantion, XVI (1942-1943) pp. 503-526.

(٧٤) زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ١٢٧ ـ ١٢٩ ؛

Anna Comnena, pp. 355-6.

(٧٥) عن أحداث حملة ١١٠١م الصليبية ، انظر :

Fulcher de Chartres, pp. 164-166; Anna Comnena, pp. 355-357; William of Tyre, I, pp. 430-433; Mayer, The Crusades, pp. 69-70; Runciman, A Hist. of the Crusade, vol. II, pp. 18-31;

ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢١١ . والإشارة التي يوردها غامضة . والجدير بالذكر أن هذه الحملة الصليبية عرفت في أدبيات الغرب الأوروبي باسم « صليبية ذوي القلوب الضعيفة » لأن معظم قادتها كانوا ضمن الحملة الأولى ، ثم هربوا .

(٧٦) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٠٤ .

(٧٧) نجا بلدوين الأول في هذه المعركة التي جرت سنة ٤٩٥هـ بصعوبة بالغة وفر إلى الرملة ، ابن القلانسي ، ص ١٤١ ؛ ابن الأثير ، الكامل ، جـ ٨ ، ص ٢١٢ ؛

Fulcher de Chartres, pp. 167-170.

(٧٨) Anna Comnena, Alexiade, pp. 357-358.

(٧٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٢١ .

(٨٠) كان سقوط عكا سنة ٤٩٧ هجرية بعد أن حاصرها الجنويون من البحر والصليبيون من البر : ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٣٥ .

Fulcher de Chartres, p. 174-176; William of Tyre, I, pp. 454-55.

أما طرابلس فقد كان سقوطها سنة ٥٠٢ هجرية . انظر :

ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٣ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

William of Tyre, I, pp. 468-497; Fulcher de Chartres, pp. 193- cf.

(٨١) في سنة ٥٠٤ هجرية/ ١١١١م استولى الصليبيون على صيدا : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٦٠ .

(٨٢) Mayer, The Crusades, pp. 74-75.

(٨٣) في سنة ٥٠٥هـ/ ١١١٢م اجتمع جيش كبير بأمر السلطان محمد بن ملكشاه سلطان السلاجقة في فارس ، وكان مكونا من جيش مودود أتابك الموصل . وسكمان صاحب تبريز ، والأمير أيلبكى ، والأمير زنكي ، وعدة أمراء آخرين . وقد تمكنوا من فتح عدة حصون للفرنج ، ثم حاصروا مدينة الرها دون طائل . وفي تلك الأثناء هاجم رضوان أمير حلب ممتلكات الصليبيين - انظر ابن الأثير ، الكامل ، جـ ٨ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٨٤) أشار ابن الأثير إلى بوادر هذه الحركة الشعبية الإسلامية في حوادث سنة ٤٩٢هـ عندما ذكر ما نصه : « . . . وورد المستنفرون من الشام في رمضان إلى بغداد بصحبة القاضي أبي سعد الهروي ، فأوردوا في الديوان كلاما أبكى العيون وأوجع القلوب ، وقاموا في الجامع يوم الجمعة فاستغاثوا وبكوا وأبكوا ، وذُكر ما دهم المسلمين بذلك الشريف المعظم من قتل الرجال وسبي الحريم والأولاد . . . » .

انظر : الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٩ .

(٨٥) عن تفاصيل هذه الأحداث راجع : ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٧٤ .

Runciman, A History of the Crusades, vol. II, p. 124-125; Mayer, The Crusades, pp. 75-77.

والجدير بالذكر أن هذه الهدنة قد عقدت سنة ١١٠٨م .

(٨٦) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٦٦ ؛ ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ ؛ انظر أيضا :

Fulcher de Chartres, pp. 205-209; William of Tyre, vol. II, pp. 493-495.

(٨٧) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٨٧ - ١٩١ .

(٨٨) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٨٤ ؛

Fulcher de Chartres, pp. 221-222.

(٨٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٩٠) عن عماد الدين زنكي وسيرته وأعماله ، انظر :

ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣٢٣ - ٣٦٨ ؛ جـ ٩ ، ص ٨ - ١٣ .

Hamilton A. R. Gibb, "Zengi and the Fall of Edessa", in Setton (ed.) A History of the Crusades, vol. I, pp. 449-462.

(٩١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣٥٩ .
(٩٢) عن سقوط الرها ، انظر :
ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٨ ـ ٩ . ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ؛ علية الجنزوري ، إمارة الرها الصليبية (القاهرة ١٩٧٥م) ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٨ ؛

William of Tyre, vol. II, pp. 140-144; Runciman, op. cit. vol. II, pp. 234-236; Gibb, "Zengi and the Fall of Edessa", pp. 460-462; Mayer, The Crusades, pp. 94-95.

(٩٣) علية الجنزوري ، المرجع السابق ، ص ٣٠٨ ـ ٣١٢ .

(٩٤) William of Tyre, vol. II, pp. 163-183; Mayer, The Crusades, pp. 96-109.

ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠ .
(٩٥) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٨٤ . ويذكر أن خادمه اسمه بيرنقش وأصله إفرنجي ؛ قارن : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٣ .

(٩٦) يذكر ابن القلانسي في حوادث هذه السنة ما نصه : « . . . وتسرع بعد الرجالة إلى السور وعليه امرأة يهودية ، فأرسلت إليه حبلا فصعد عليه وحصل على السور ، ولم يشعر به أحد ، وتبعه من تبعه واطلعوا على ما نصبوه على السور ، وصاحوا أصحاب نور الدين يا منصور ، وامتنع الأجناد والرعية من الممانعة لما هم عليه من المحبة لنور الدين وعدله وحسن ذكره . . . » . ـ انظر : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٢٧ .
أما مجير الدين حاكم المدينة فقد حصل على الأمان .

(٩٧) كانت الشدة المستنصرية التي عرفتها مصر في حكم الخليفة المستنصر الفاطمي (٤٢٧ ـ ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥ ـ ١٠٩٤م) من أهم أسباب التدهور الاقتصادي الذي بدأ منذ ذلك الحين ـ انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٧٣ .

(٩٨) في حديث عن أمير الجيوش بدر الجمالي قال ابن الأثير : « . . . وكان هو الحاكم في دولة المستنصر ، والمرجوع إليه . . . » . انظر : الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٧٢ . وفي عدة مواضع أخرى أشار ابن الأثير إلى عدم قدرة الخلفاء الفاطميين ، ففي حديثه عن الخليفة الحافظ الفاطمي يقول : « . . . ولما ولي استوزر أبا على أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي فاستبد بالأمر ، وتغلب على الحافظ وحجر عليه ، وأودعه في خزانة لا يدخل إليه إلا من يريده أبو علي ، وبقى الحافظ له اسم لا معنى تحته . . . » .
الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣٣٢ . قارن ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٩٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٣٠٢ . وقد ذكر المؤرخ المجهول صاحب « البستان الجامع لجمع تواريخ الزمان » أن المأمون البطائحي تولى الوزارة بمصر سنة ٥٣٧هـ ، وكان في مطلع أمره فراشا ، « وشوهد في صغره وهو يرش بين القصرين » . انظر المؤرخ المجهول ، « البستان الجامع لجمع تواريخ الزمان » ، نشره كلود كاهن .

Claude Cahen, "Une Chronique Syrienne du VI/XII Siecle: Le "Bustoan Al-Jami,'", en Bulletin D'Etudes Orientales, Tomes VI-VIII (Annees 1937-1938), pp. 112-158.

(١٠٠) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٤٢ . ومن المهم أن نشير إلى أن ابن الأثير أشار إلى الضعف السياسي الداخلي للفاطميين بقوله : « . . . وكان الوزراء بمصر لهم الحكم في البلاد ، والخلفاء معهم أسم لا معنى تحته . . . » . المؤرخ المجهول ، البستان الجامع لجمع تواريخ الزمان ، ص ١٣٠ ؛ ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ - انظر أيضا :

William of Tyre, vol. II, pp. 220-224, 225-234; Marshal W. Baldwin, "The Latin States under Baldwin III and Amalric I, 1143-1174", in Setton, vol. I, pp. 536-538; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. II, pp. 337-342; Mayer, The Crusades, pp. 115-116.

(١٠١) Baldwin, The Latin States", pp. 550-551.

(١٠٢) في حوادث سنة ٥٥٨هـ ذكر ابن الأثير (الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٨١) أن ما فعله ضرغام من قتل الأمراء المصريين أضعف الدولة كثيرا - أنظر أيضا : البستان الجامع ، ص ١٣٤ .

(١٠٣) William of Tyre, vol. II, p. 302.

(١٠٤) عن تفاصيل هذا الصراع ، انظر :

William of Tyre, vol. II. pp. '302-305, 308-321, 325-343; Baldwin, "The Latin States", pp. 550-558.

ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٨٤ - ٨٦ ، ص ٩٤ - ٩٦ ؛ ص ٩٩ - ١٠٢ .

(١٠٥) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ؛ البستان الجامع ص ١٣٨ - ١٣٩ ؛

William of Tyre, vol. II, pp. 363-368; Baldwin, "The Latin States", pp. 565-66; Runciman, A History of the Crusades, vol. II, pp. 385-88.

(١٠٦) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١١١ - ١١٢ ؛ البستان الجامع ص ١٣٩ ، المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا (تحقيق الدكتور محمد حلمي محمد أحمد ، القاهرة ١٩٧٣) ، جـ ٣ ، ص ٣٢٤ - ٣٣٤ .

(١٠٧) كانت وفاة نور الدين محمود ١١ شوال سنة ٥٦٩هـ/ ١٥ مايو ١١٧٤م ، وتولى بعده ابنه الملك الصالح إسماعيل ، وكان عمره إحدى عشرة سنة . ثم بدأت أحداث الصراع تتوالى حتى تمكن صلاح الدين من لم الشمل قبل معركة حطين . راجع حوادث السنوات ما بين سنتي ٥٦٩هـ/ ٥٨١هـ . ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٢٤ ـ ١٧٢ .

(١٠٨) كان رينالد دى شاتيون أول من انتهك هدنة سنة ١١٨٠م ، انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ ؛ أبو شامه ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين . (طبعة دار الجيل) ، جـ ٢ ، ص ٢٨ ـ ٣٧ .

Runciman, A Hist. of The Crusades, vol. II, pp. 431-38.

(١٠٩) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .
وانظر ايضا :

Mayer, The Crusades, pp. 130-131; Hamilton Gibb "The Rise of Saladin" in Setton (ed.) A Hist., vol. I, pp. 380-81.

(١١٠) عن معارك صلاح الدين في حطين وقبلها ، انظر :
ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٧٦ ـ ١٧٩ ؛ ابن شداد ، النوادر ، ص ٦٠ ـ ٧٣ وما بعدها ؛ العماد الأصفهاني ، الفتح القسي في الفتح القدسي ، ص ١٧ ـ ٤٥ وما بعدها ؛ البستان الجامع ، ص ١٤٦ . راجع كذلك :
زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ ؛ و

Runciman, op. cit., pp. 436-460.

(١١١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٧٩ ـ ١٨٢ .

(١١٢) ابن شداد ، النوادر ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧ ؛ الأصفهاني ، الفتح القسي في الفتح القدسي ، ص ٣١٤ ـ ٣١٧ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٨٢ ـ ١٨٦ ؛ البستان الجامع ، ص ٨٤٦ ـ ٨٤٧ .

(١١٣)

Sidney Painter, "The Crusade: Richard The Lionhearted and Philip Augustus", in Setton, vol. II, pp. 45-8; Edgar N. Johnson, "The Crusade of Frederick Barbarossa and Henry VI", pp. 8.

(١١٤) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. III, pp. 4-5.

Mayer, The Crusades, pp. 136-137.

زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

(١١٥) Runciman, op. cit., vol. III, pp. 6-7.

(١١٦) عن الحملة الصليبية الثالثة ، انظر

Mayer, The Crusades, pp. 134-148; Helene Wieruszowaki "The Norman Kingdom of Sicily and the Crusades" in Setton, vol. II, pp. 38-41;

Sidney Painter, op. cit., pp. 45-86; Edgar Johnson, op. cit., pp. 87-122; Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. III, pp. 34-cf.

(١١٧) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٤ ، ص ٢٠٥ - ٢١٠ ، ص ٢١٣ - ٢١٩ ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(١١٨) كان سقوط عكا في أيدي الصليبيين يوم ١٧ جمادى الآخرة ٥٨٧هـ/ يوليو ١١٩١م . انظر : البستان الجامع ، ص ٥٨٧ ؛ أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ٢ ، ص ١٨٨ - ١٩٠ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(١١٩) أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ٢ ، ص ١٩٩ - ٢٠٤ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

Runciman, op. cit. vol. III, pp. 72-73.

(١٢٠) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ . وقد دخل العادل القاهرة ١٨ ربيع الثاني من هذه السنة بعد أن هزم ابن أخيه الأفضل ، وعوضه من حكم مصر بحكم ميافارقين ، وجاني ، وجبل جور .

(١٢١) عن شخصية البابا إنوسنت الثالث وسياسته في غرب أوروبا انظر : نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط (ترجمة قاسم عبده قاسم) - دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ ، جـ ٢ ، ص ٥٥٣ - ٥٦٢ .

(١٢٢) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. III, pp. 109-110.

(١٢٣) عن الحملة الصليبية الرابعة ، أنظر الترجمة الإنجليزية لكتاب فيلها ردوان :

Villehardouin, The Conquest of Constantinople in: Joinville and Villehardouin, Chronicles of the Crusades, (translated with an introduction by: M. R. B. Shaw; Penguin Books, 1975), pp. 29-160); Mayer, The Crusades, pp. 183-193; Edgar H. McNeal and Robert Lee Wolff, "The Fourth Crusades in Setton, vol. II, pp. 155-186; Runciman, op. cit. vol. III, pp 107-131.

زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٢١٤ - ٢٧٨ .

(١٢٤) زابوروف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٨ . وقد ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٦٠٠ هـ ما نصه : « . . . إنما الفرنج هم الحكام في البلد ، فثقلوا الوطأة على أهله ، وطلبوا منهم أموالا عجزوا عنها ، وأخذوا أموال البيع وما فيها من ذهب ونقرة وغير ذلك . . . » ثم يذكر أن الفرنج وضعوا السيف في القسطنطينية ثلاثة أيام (الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤) .

(١٢٥) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ، ص ١٦٣ .

(١٢٦) في سنة ٦٠١ هجرية تم عقد هذه الهدنة ، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٢٦٥ ؛ المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ١٦٤ .

(١٢٧) Runciman, A Hist. of the Crusades, vol. III, p. 139; Mayer, The Crusades, p. 204.

(١٢٨) Norman P. Zacour, "The Children's Crusade" in Setton vol. II, pp. 332- 333;

عبدالغني محمود عبدالعاطي ، « صليبية الأطفال ١٢١٢م » في ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط ، تحرير قاسم عبده قاسم ، ورأفت عبدالحميد (المجلد الثاني - القاهرة ١٩٨٥) ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(١٢٩) عن حملة الأطفال ، انظر :

Zacour, "The Childern's Crusades" in Setton, II, pp. 325-342; Paul Alphandery, "Les Croisades d'enfants", Revue de L'histoire des religions, LXX III (1916), pp. 259-282; Dana C.Munro, "The Childrens' Crusades", American Historical Review, XIX (1913-14), pp. 516-524; Runciman, op. cit., vol. III, pp. 139-144; Mayer, op. cit., pp. 202-205;

انظر أيضا :

عبدالغنى محمود عبدالعاطى ، « صليبية الأطفال ١٢١٢م » ، ص ١٤٧ - ١٨٥ ؛ زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٩ .

(١٣٠) Jacques de Vitry, "History of Jerusalem" in Palestine Pilgrims' Text Society, transl. by A. Stewart, vol. XI, p. 119.

(١٣١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣١٤ - ٣١٨ ، (حوادث سنة ٦١٤هـ) .

(١٣٢) Thomas C. Văn Cleve, "The Fifth Crusade", in Setton, II, pp. 389-393; Meyer The Crusades, P. 210.

(١٣٣) عندما توفي السلطان العادل الأيوبي قام أحد الأمراء وهو عماد الدين أحمد بن علي المعروف « بابن المشطوب » بتدبير مؤامرة لعزل الكامل ، وسانده عدد من الأمراء الأكراد من بني جنسه ، لتولية « الفائز بن العادل » بدلا من أخيه الكامل » ، وانتهت المؤامرة بالفشل (ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣١٦) .

(١٣٤) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣١٥ - ٣١٨ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٢٠١ . وكانت مدة الحصار ستة عشر شهرا واثنين وعشرين يوما .

(١٣٥) قال ابن الأثير : « . . . وبذل المسلمون لهم تسليم بيت المقدس ، وعسقلان ، وطبرية ، وصيدا ، وجبله ، واللاذقية ، وجميع ما فتحه صلاح الدين ليسلموا دمياط فلم يرضوا . . . » . « الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣١٨ » .

(١٣٦)
Runciman, A Hist. of The Crusades, vol. III, pp. 161-162; Mayer, The Crusades, pp. 213-214; Van Cleve, "The Crusade", pp. 414-417;

زابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٢٩٦ .

(١٣٧) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣١٧ - ٣١٨ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

(١٣٨) Mayer, The Crusades, pp. 223.

(١٣٩) انظر :

نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٥٩٣ - ٥٩٧ ؛ و

Runciman, A Hist. of The Crusades, vol. III, pp. 171-175; Thomas C. Van Cleve, "The Crusades of Frederick II", in Setton, pp. 429-447.

(١٤٠) Van Cleve, op. cit., pp. 461-462; Runciman op. cit., III, pp. 175-176

نورمان كانتور ، التاريخ الوسيط ، جـ ٢ ، ص ٥٩٣ - ٥٩٤ ؛ وزابوروف ، الصليبيون في الشرق ، ص ٣٠٠

(١٤١) عن حملة فردريك الثاني أنظر :

Van Cleve, op. cit., pp. 429-462; Mayer, The Crusades, pp. 219-230; Runciman op. cit., III, pp. 171-204.

وزابوروف ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .

وقد شن البابا جريجوري التاسع ، وحلفاؤه حملة صليبية ضد أملاك فردريك الثاني في جنوب ايطاليا . ولهذا أسرع الإمبراطور وهزم قوات البابا . ثم عقد سنة ١٢٣٠م معاهدة صلح في سان جرمان وافق البابا بمقتضاها على الهدنة التي عقدها فردريك الثاني مع الكامل الأيوبي .

(١٤٢) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣٧٨ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، (تحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة - طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٦م) ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ص ٢٣٠ - ٢٣٢ . وقد ذكر المقريزي أن مدة الهدنة عشر سنين وخمسة أشهر وأربعين يوما .

(١٤٣) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٣٧٨ .

(١٤٤) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ (تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة) ، ص ٢٦٨ - ٣٠٠ . ابن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بنى أيوب .

(١٤٥) عن الحملة والمعركة ، أنظر :

Sidney Painter, "The Crusade of Theobald of Champagne and Richard of Cornwall, 1239-1241" in: Setton, II, pp. 463-485; Runciman, op. cit. III, p. 211-218.

المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٣١٨ .
(١٤٦) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٣١٨ .
(١٤٧) ابن واصل ، مفرج الكروب ، جـ ٢ ، ص ٤٥ ؛ المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ٣٣١ ، حاشية رقم ٣ .
(١٤٨) يشير جوانفيل ، الذي كتب سيرة الملك لويس التاسع ، وأرخ لحملته ضد مصر إلى أنه بينما كان الملك في قبرص ليكمل استعداداته لغزو مصر أرسل له « ملك التتار العظيم » رسلا يحملون له رسائل ودية « توضح أنه على استعداد لمساعدته في غزو بيت وتخليص بيت المقدس من أيدى المسلمين . . . » ـ انظر :

Joinville, The Life of Saint Louis, translated with an introduction by M. R. B. Shaw, (Penguin Books, 1975), pp. 197-198.

(١٤٩) عن تفاصيل هذه السفارات والاتصالات بين البابا أنوسنت الرابع والمغول ، انظر : عادل هلال ، العلاقات بين مغول فارس والغرب الأوروبي ، ٦٥٦ ـ ٧٣٦هـ/ ١٢٥٨ ـ ١٣٣٥م (رسالة دكتوراه غير منشورة تحت إشراف الدكتور قاسم عبده قاسم ، جامعة الزقازيق ١٩٨٧) ، ص ٥١ ـ ٧٣ .
(١٥٠) ذكر المقريزى ما نصه : « وأصبح الفرنج يوم الأحد ، لسبع بقين من صفر ، سائرين إلى مدينة دمياط ، فعندما رأوا أبوابها مفتحة ، ولا أحد يحميها خشوا أن تكون مكيدة فتمهلوا حتى ظهر أن الناس قد فروا وتركوها . فدخلوا المدينة بغير كلفة ولا مؤنة حصار . . . » . « السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ . وأنظر أيضا :

Joinville, The Life of Saint Louis, pp. 206-207.

ويتحدث جوانفيل عن تقسيم الغنائم بين الملوك وأمرائه .
(١٥١) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٣٣٦ ـ ٣٤٢ .
(١٥٢) Joinville, op. cit., pp. 209-210.
وقد ذكر ما نصه : « كان المسلمون يدخلون معسكرنا كل ليلة ويقتلون رجالنا عندما يجدونهم نائمين ، وقد تصرفوا على هذا النحو لأن السلطان كان يعطي قطعة ذهبية في مقابل كل رأس لرجل مسيحي . . . » .
(١٥٣) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٣٤٥ ـ ٣٥٨ ، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤ . وكانت فدية الملك الفرنسي أربعمائة ألف دينار .

Joinville, The Life of Saint Louis, pp. 220-264.

انظر أيضا :

Joseph R. Strayer, "The Crusades of Louis IX", in Setton, II, pp. 487-518.

(١٥٤) ارتقى بيبرس عرش السلطنة في ١٧ ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ بعد أن قتل السلطان قطز أثناء عودة الجيش المصري بعد أن هزم المغول في عين جالوت . وقد واجهته عدة متاعب داخلية في مصر والشام قبل أن يتفرغ لقتال الصليبيين ـ أنظر :

المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤٣٦ ـ ٦٤١ . عرض فيها المقريزى لحكم الظاهر بيبرس وأحداثه وسيرته ؛ وانظر أيضا : سعيد عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام (الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٥) ، ص ٣٨ ـ ٥١ ، ص ٥٨ ـ ٦٤ .

(١٥٥) المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٥٢٦ ـ ٥٣٤ ، ص ٥٤٥ ـ ٥٤٨ .

(١٥٦) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ص ٥٦٧ ـ ٥٦٨ .

(١٥٧) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ص ٦٠١ . وكانت مدة المدنة عشر سنين وعشرة أشهر وعشر ساعات من التاريخ المذكور (١١ رمضان سنة ٦٧٠هـ) .

(١٥٨) محيي الدين بن عبدالظاهر ، تشريف الإمام والعصور في سيرة الملك المنصور ، (تحقيق الدكتور مراد كامل ، طبعة أولى ، القاهرة ١٩٦١) ، ص ٥٤ . وقد ركب السلطان المنصور سيف الدين قلاون بشعار السلطنة في ثالث شعبان سنة ٦٧٨هـ . واستمر حكمه إلى ١٠ من جمادى الآخرة سنة ٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠م .

قارن : المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٦٦٣ وما بعدها . حيث يذكر أن جلوسه على تخت الملك كان في ٢٠ رجب ٦٧٨هـ . راجع أيضا : تاريخ ابن الفرات ، جـ ٧ (تحقيق الدكتور قسطنطين زريق ، والدكتورة نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٤٢) ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(١٥٩) تاريخ ابن الفرات ، جـ ٨ ، ص ٨٠ ـ ٨١ ؛ ابن عبدالظاهر ، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، ص ٧٧ ـ ٨١ ، ص ١٥١ ـ ١٥٣ ؛ المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٧٤٧ ـ ٧٤٨ .

(١٦٠) تاريخ ابن الفرات ، جـ ٨ ، ص ١١٠ ـ ١١٨ ؛ المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ، ص ٧٦٣ ـ ٧٦٨ .



الفصل الرابع

الحصاد

أثر الحروب الصليبية في العالم العربي

مدخل ـ الاستجابة السياسية : قيام الدول العسكرية والتنظيم الإقطاعي . تحول الخلافة إلى واجهة شرعية للدول العسكرية . الدور التاريخي للدول العسكرية في مواجهة الصليبيين . الفشل في إدارة المجتمع على أساس مدني والتسلط الداخلي ـ الاستجابة الاجتماعية : السيولة السكانية في بلاد الشام وأسبابها . الآثار الاجتماعية للحرب . البناء السكاني في مصر وتطوره في عصر الحروب الصليبية ـ الاستجابة الاقتصادية : تدمير الموارد الزراعية في بعض المناطق ـ الصناعة ـ التجارة . تعبئة الموارد في خدمة الحرب وتكاليفها ـ تأثير النظام الإقطاعي . زيادة الدور الأوروبي في التجارة العالمية . التدهور الاقتصادي وانهيار العملة ـ الاستجابة الثقافية : الاتجاه السلفي والنزوع إلى المحافظة ـ بروز الصوفية وازدهارها ـ توقف الإبداع الفكري وسيادة الاتجاه الاجتراري في التأليف . ظاهرة الموسوعات والمعاجم . الأدب الشعبي .

لم يكن سقوط عكا تحت سنابك خيول فرسان المماليك سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م ، وما أعقب ذلك من نهاية الوجود الصليبي على أرض فلسطين سوى

آخر فصول المواجهة العسكرية الطويلة التي استمرت حوالي قرنين من الزمان ، بيد أن هذا الفصل الأخير في قصة المواجهة العسكرية لم ينته على تراب عكا ورمال الساحل الفلسطيني . إذ انسحبت فلول الصليبين ، من القادة والفرسان ، إلى قبرص ورودس لتتخذهما مقرا للقرصنة والإغارات السريعة على شواطىء الشام ومصر في القرن الرابع عشر الميلادي ، وبداية القرن الخامس عشر الميلادي . وقد تكفلت دولة سلاطين المماليك في مصر والشام (٦٤٨ - ٩٢٢هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م) بمواجهة هذا العبث الصليبي . وكان مشهد ملك قبرص الصليبي من آل لوزنيان ، وهو يمشي ذليلا والأصفاد تكبله في شوارع القاهرة في القرن الخامس عشر الميلادي ، إعلانا بنهاية المواجهة العسكرية .

بيد أن هذه ليست كل القصة . . .

إذ إن خروج الصليبيين من المنطقة العربية ، وانتهاء آخر فصول المواجهة العسكرية لم يكونا ليحولا دون تفاعل الآثار التي خلفتها الحروب الصليبية على العالم العربي ، إذ استمرت تداعياتها تفرز استجاباتها للتحدي الحضاري الذي فرضه العدوان الصليبي على المنطقة العربية والعالم الإسلامي . وقد برز بعض هذه الاستجابات في زمن مبكر عندما كانت المعارك لا تزال محتدمة فوق رمال الشام ، والعراق ، ومصر ، وشبه الجزيرة ، وأخذ بعض الاستجابات الأخرى وقتها اللازم ، بحكم طبيعتها ، لتفرز في النهاية ظاهرة واضحة في تاريخ المنطقة .

ولأن المواجهة الصليبية/ العربية الإسلامية لم تكن مجرد صدام عسكري ، وإنما كانت صداما بين حضارتين ، فإن الاستجابات التي خلفتها هذه المواجهة تجلت في عدة مستويات سياسية وعسكرية ، واقتصادية واجتماعية ، وثقافية . ومن نافلة القول أن ننبه إلى أن التفاعل بين هذه الجوانب جميعا أمر تحتمه ضرورة حركة التاريخ ، ومن ثم يصعب الفصل بينها بشكل قاطع . وفي هذا

الفصل سنحاول رصد تأثير الحروب الصليبية في العالم العربي ؛ سياسيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، وثقافيا .

وتبرز الاستجابة السياسية للتحدي الذي فرضه العدوان الصليبي على العالم العربي في الحقيقة القائلة إن نموذج دولة الخلافة قد انتهى عمليا في خضم الصراع ضد الفرنج على الرغم من بقاء الخلافة لتلعب دور الرمز الديني والواجهة الشرعية . ومع أننا نسلم بأن عوامل التدهور والاضمحلال كانت تهدم نموذج دولة الخلافة ، وتنخر في بنيانه منذ فترة قبل الحروب الصليبية ، فإن حقائق المواجهة العسكرية السياسية كرست نموذج الدولة العسكرية التي يقودها ملك محارب بدلا من الدولة التي يقودها خليفة لا يتمتع بأي سلطة حقيقية مثلما كان حال كل من الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الفاطمية في القاهرة عندما بدأت قوات الصليبيين تطأ أرض المنطقة العربية .

ومن ناحية أخرى ، فإن أول ما يلفت النظر في تاريخ الحروب الصليبية هو ذلك التشرذم السياسي والتفرق والتنازع التي سادت المنطقة قبيل قدوم الحملة الأولى وبعدها بحوالي نصف قرن من الزمان . لقد أدرك العالم العربي ـ وقد حدث هذا بعد خمسين سنة من قدوم الصليبيين ـ أن مؤسساته السياسية القائمة (سواء كانت ممثلة في نظام الخلافة ، أو في الإمارات والدويلات التي مزقت بلاد الشام والجزيرة عشية الحروب الصليبية) غير قادرة على قيادته سياسيا وعسكريا في مواجهة الهجوم الصليبي الاستيطاني . وأدان الرأي العام تخاذل الخليفة العباسي عندما توجه إليه عدد من أهل الشام بصحبة القاضي « أبي سعد الهروي » بعد سقوط بيت المقدس بأيدي الصليبيين سنة ٤٩٢هـ/ ١٠٩٩م . كما راعهم موقف الخلافة الفاطمية التي انتهزت فرصة التوغل الصليبي في شمال الشام ، وأرسلت سفارة إليهم ، وهم أمام أنطاكية ، تفاوضهم من أجل اقتسام النفوذ والسيطرة على حساب السلاجقة السنة . أما موقف الأمراء الصغار ، من حكام المدن والإمارات الصغيرة في بلاد الشام ،

فكان أكثر سوءا بطبيعة الحال . ولم يكن هذا كله سوى تعبير واقعي عن ميراث قرن من الحروب المتبادلة ، والشك والحقد والمرارة التي نجمت عن التشرذم السياسي في المنطقة العربية .

وهكذا ، شاءت تطورات الأحداث التاريخية ، وتزايد إحساس الرأي العام بمدى خطورة الهجوم الصليبي ، إلى فرض صياغة سياسية جديدة تضع الدولة الموحدة بدلا من الكيانات السياسية الهزيلة المبعثرة ، وتقوم على أسس عسكرية تضع كل الموارد في خدمة المجهود الحربي تحت قيادة ملك محارب يقود جيوشه في الميدان بنفسه بدلا من نموذج الخلافة الذي صار الخليفة فيه اسما لا معنى تحته ـ على حد تعبير ابن الأثير ـ ، ولم يعد قادرا على قيادة الأمة سياسيا أو عسكريا . ولم يكن غريبا أن تذوب هذه الإمارات الصغيرة في خضم الصراع الإسلامي / الصليبي ، وتحت وطأة الاتجاه الوحدوي الذي بدأ واضحا منذ أتابكية عماد الدين زنكي ودولة ابنه نور الدين محمود ، ثم تكرس في عهد صلاح الدين الأيوبي ، وأصبح راسخا منذ بداية عصر سلاطين المماليك .

حقيقة أن الخلافة الفاطمية (٣٥٨ ـ ٥٦٧هـ/ ٩٦٩ ـ ١١٧١م) هي التي سقطت في خضم الحروب والصراع ضد الصليبيين ، ولكن الخلافة العباسية كانت هي الأخرى قد تضاءلت في قيمتها السياسية ودورها التاريخي حتى صارت مجرد رمز عاطفي يدل على ماضي التاريخ المجيد ، ورمزا دينيا عاطفيا يشير إلى عظمة الأيام الخوالي ، بيد أنها لم تعد أكثر من واجهة شرعية تستمد منها الدول العسكرية ، التي قامت لتقود الصراع ضد الصليبيين ، التأييد لكسب ولاء رعاياها . وحين سقطت الخلافة العباسية فعلا في منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي حرص السلطان الظاهر بيبرس على إعادتها في القاهرة واجهة شرعية لحكم سلاطين المماليك . وتكرس هذا الوجود الرمزي للخلافة العباسية في القاهرة حتى دخول العثمانيين القاهرة سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م .

وربما يكون مفيدا أن نعرض لتفاصيل الأحداث التاريخية التي نعتقد أنها تؤكد هذا الفرض الذي ذهبنا إليه .

كانت الخلافة العباسية قد بدأت منحنى التدهور والأفول قبل قدوم جيوش الحملة الصليبية الأولى بزمن طويل ، بيد أن النتائج السياسية لضعف الخلافة العباسية لم تصبح واضحة إلا في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي . ففي سنة ٣٥٨هـ/ ٩٦٩م نجح الفاطميون في انتزاع مصر من الخلافة العباسية ، ولم يلبثوا أن أخذوا يتوسعون على حسابها في المنطقة العربية ، ولا سيما في فلسطين وبلاد الشام . وهكذا ، قامت خلافة شيعية في القاهرة لتنافس الخلافة السنية في بغداد ، وتنازعها السلطان والنفوذ . وعلى مدى حوالي قرنين من الزمان ظلت المنطقة العربية نهبا للنزاع بين القاهرة الفاطمية وبغداد السنية . وفي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بلغ النزاع ذروته ؛ عندما قام أبو الحارث البساسيري بانقلاب داخل بغداد السنية لصالح الخلافة الفاطمية الشيعية ، وأقام الخطبة للمستنصر الفاطمي على حين اعتقل الخليفة القائم العباسي . واستنجد الخليفة العباسي بالقائد السلجوقي طغرل بك الذي دخل بغداد سنة ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م ، ثم تمكن من القضاء على البساسيري بعد فترة من الوقت .(١) وبذلك صار السلاجقة القوة الحقيقية المسيطرة في بغداد . وبينما تحول الخليفة إلى مجرد رمز وواجهة شرعية كان السلطان السلجوقي هو الحاكم الفعلي في تلك الأنحاء التي امتدت فيما بين خراسان وبلاد الشام .

وقد اكتسبت الدولة السلجوقية حيوية عسكرية دافقة جعلتها تتوسع منذ وقت مبكر شمالا وغربا على حساب كل من الأرمن والبيزنطيين ، ثم الفاطميين الذين فقدوا أملاكهم كلها في بلاد الشام تحت وطأة الهجوم السلجوقي ، بيد أن الانقسام ما لبث أن نشب بين الا ل والإمارات السلجوقية التي قامت نتيجة توسعاتهم الباكرة . وحين قدم الصليبيون إلى المنطقة فشل السلاجقة في توحيد

جهودهم إزاء الهجوم الصليبي . وكانت هزيمتهم في ضورووليوم ، ثم ضياع نيقية ، وأنطاكية . . وغيرها[٢] في خضم أحداث الحملة الصليبية الأولى مؤشرا على فشلهم في عمل موحد ، ودليلا على أن تراث الفرقة والتشرذم الذي ساد فترة طويلة قبل قدوم الصليبيين كان لا يزال يعوق أي عمل وحدوي على الرغم من أن الطابع العسكري للدول والإمارات السلجوقية كان هو الأساس الذي قامت عليه الدول العسكرية الكبرى فيما بعد ؛ مثل دولة نور الدين محمود ، ثم دولة الأيوبيين ، فدولة سلاطين المماليك .

وفي خضم هذه الأحداث جميعا لا يجد الباحث أي إشارة تدل على وجود دور ايجابي للخلافة العباسية . بل إن ما رواه ابن الأثير من تخاذل الخليفة العباسي وعجزه عن فعل شيء إزاء سقوط القدس سنة ٤٩٢هـ[٣] يؤكد أن الدور التاريخي لدولة الخلافة ، ونموذجها السياسي ، كانا قد تجمدا منذ فترة ، وعجزا عن مواجهة التحدي الذي فرضه العدوان الصليبي . وتحملت إمارات السلاجقة العبء الأكبر في مواجهة الموجات الصليبية الأولى ، ولكن عجزها عن الاتحاد جعل كل جهودها العسكرية تفشل في القضاء على الكيانات الصليبية على الرغم من بعض الانتصارات الباهرة التي حققها السلاجقة ضد الفرنج .

أما الخلافة الفاطمية في القاهرة فقد كانت أحوالها الداخلية تنبيء عن أن الخلفاء لم يعد لهم من الأمر شيء ، وأن الخلافة صارت تحت حكم الوزراء الذين اغتصبوا السلطة لأنفسهم على حساب الخلفاء الضعفاء . وقد ذكر المقريزي أن بداية ضعف الخلافة الفاطمية يرجع إلى الاشتباكات المسلحة بين الأتراك والجنود السود سنة ٤٥٤هـ .[٤] وعلى أي حال كان الأفضل بن بدر الجمالي هو صاحب السلطة الفعلية عندما جاءت جيوش الفرنج إلى المنطقة ، ولم يعد للخلفاء من شيء سوى لقب الخليفة الفارغ من أي معنى .[٥] وكان هذا يعني ، في التحليل الأخير ، أن دولة الخلافة الفاطمية فقدت دورها

التاريخي ، وقد جاءت أحداث الحملة الصليبية الأولى وما بعدها لكي تؤكد أن نموذج الدولة ، التي يحكمها خليفة ليس له من الأمر شيء ، قد دخل متحف التاريخ .

وقد تجسد الفشل السياسي الأكبر للفاطميين في موقفهم من الصليبيين ، إذ إن استئثار الوزراء بالسلطة من دون الخلفاء ، ثم تعاظم الصراع على كرسي الوزارة أدى إلى نتيجتين غاية في السوء ؛ سياسيا وعسكريا . فقد فشل الأفضل في إدراك حقيقة الخطر الصليبي ، كما أن اغتياله سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م جعل مصر تدخل في دوامة شريرة من المؤامرات والاغتيالات في سبيل كرسي الوزارة . وفي خضم الصراع بين شاور وضرغام على هذا الكرسي استنجد أحدهما بنور الدين محمود وقوات المسلمين ، واستنجد الآخر بالصليبيين . وكانت النتيجة النهائية أن سقطت الخلافة الفاطمية في خضم الصراع . وحلت محلها دولة عسكرية هي دولة الأيوبيين التي شادها صلاح الدين الأيوبي على أسس عسكرية محضة على الرغم من تمسكه بتبعية شكلية للخلافة العباسية الواهنة في بغداد .

هكذا أثبتت الأحداث التاريخية التي جرت في المرحلة الأولى من المواجهة العربية/ الصليبية أن دولتي الخلافة (العباسية والفاطمية) ليستا النموذج الأمثل لقيادة الأمة العربية الإسلامية في مواجهة هجوم الصليبيين . وفرضت الأحداث التاريخية نمط الدولة العسكرية بديلا مناسبا ، بشرط أن يقوم بتوحيد الجهود ، في مواجهة الصليبيين . وكانت دولة عماد الدين زنكي(٦) التي ارتكزت على محور الموصل/ حلب هي السابقة التاريخية ، أو التجربة الأولى في صياغة الدولة العسكرية الموحدة تحت راية قائد واحد يقود جيشه بنفسه في ميدان الحرب .

لقد تولى عماد الدين زنكي حكم الموصل سنة (٥٢١هـ/ ١١٢٧م) ليقود دولته الصغيرة في الموصل نحو هدف مزدوج : توحيد الجهود العربية

الإسلامية ، وطرد الصليبيين . ومن ثم برزت أتابكية الموصل باعتبارها الدولة العسكرية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف المزدوج من ناحية ، وباعتبارها سابقة لدولة الأيوبيين ودولة سلاطين المماليك اللتين تولتا إدارة الصراع في أدواره التالية من ناحية أخرى . وعندما استولى على حلب في العام التالي بدأ العمل العسكري ضد الصليبيين على محور الموصل/ حلب يحقق تقدما في الضغط على الصليبيين في الرها وأنطاكية وشمال الشام . وعندما توجت جهود عماد الدين زنكي ودولته العسكرية باستعادة الرها من الصليبيين سنة ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م كان ذلك تكريسا للنموذج السياسي الذي تجسد في دولته .[٧]

وقد واصل نور الدين محمود سياسة أبيه ودعم اتجاهات دولته العسكرية الساعية إلى توحيد الجهود الإسلامية في مواجهة الصليبيين . وعندما نجح نور الدين محمود في دخول دمشق سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م) كانت تلك خطوة هامة في سبيل تكريس نموذج الدولة العسكرية التي بدأها أبوه . وقد ثبت نجاح هذا النموذج في الضغط على الصليبيين في الشمال ، فاتجهوا صوب الخلافة الفاطمية المتداعية في الجنوب . وتسابق الصليبيون بقيادة أماريك الأول ملك بيت المقدس الصليبي ، والمسلمون بقيادة نور الدين محمود (الذي أرسل جيشا - بقيادة أسد الدين شيركوه ومعه صلاح الدين الأيوبي) للفوز بمصر .[٨] وكانت أهم نتائج هذا الصراع اختفاء الخلافة الفاطمية ، وتكريس نموذج الدولة العسكرية التي يقودها ملك محارب . لقد باتت الدولة الموحدة تضم خمس عواصم عربية كبرى هي القاهرة ، ودمشق ، وحلب ، والموصل . والرها .

وبذلك بدأت مرحلة جديدة من الصراع ضد الصليبيين ؛ إذ رسخ نموذج الدولة الجديدة تماما ، وتضاءل دور الخلافة العباسية إلى مجرد منح الموافقة والبركة وإضفاء الشرعية على الكيان السياسي الموحد الجديد الذي قاده السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب . وحتى سنة (٥٧٧هـ / ١١٨١م) كان قائد هذه المرحلة يبسط سلطان دولته على منطقة تمتد من النيل

إلى الفرات . وهكذا توفرت إمكانية النجاح في القضاء على الوجود الصليبي للمرة الأولى على هذا النحو .

لقد بنى صلاح الدين الأيوبي دولته على أساس من الوحدة الأيديولوجية والأخلاقية للعالم الإسلامي . وكانت شخصيته تحمل من المناقب والسجايا مايؤهله لبناء هذه الدولة التي امتدت من شمال العراق وديار بكر حتى اليمن جنوبا ، ومن الفرات في الشرق حتى النيل في الغرب ،(٩) مع سلطة روحية ومعنوية شملت كل أنحاء المنطقة العربية والعالم الإسلامي . وفي كل خطواته لبناء دولته كان صلاح الدين حريصا على أن يحصل على موافقة الخلافة العباسية ومباركتها على الرغم من معرفته التامة بمدى ضعف هذه الخلافة .(١٠) وكان هذا الموقف من جانبه تعبيرا عن مهارته السياسية وإدراكه لأهمية هذه الواجهة الشرعية في تعبئة المنطقة تحت قيادته .

لقد قامت دولة صلاح الدين في الأصل على أساس أن الحرب ضرورة دائمة ، ومن ثم فإنه وزع مسؤوليات الحكم بمستوياتها المختلفة على أساس من شرط الالتزامات العسكرية ؛ إذ تولى أفراد عائلته حكومات الأقاليم داخل دولته الكبيرة بشرط المساهمة في نفقات الحرب ضد الصليبيين ، والإبقاء على جيوشهم في حال الاستعداد الدائم للنزول إلى ميدان القتال .(١١) وقامت شهرة صلاح الدين على إنجازاته العسكرية التي تجسدت في معركة حطين سنة (٥٨٢هـ / ١١٨٧م) ، واسترداد القدس في السنة نفسها . وكانت هذه الإنجازات العسكرية هي الأساس الذي قامت عليه الدولة الأيوبية عسكرية الطابع والهدف والتنظيم .(١٢) لقد كانت دولته دولة ذات طابع حربي صرف ، بحيث كرست كل مواردها لخدمة الهدف العسكري وهو محاربة الصليبيين لإخراجهم من المنطقة .

لقد كان مبرر قيام الدولة الأيوبية هو دورها التاريخي في مواجهة الهجوم الصليبي ، وكان هذا الدور التاريخي هو الذي أضفى عليها الشرعية في نظر

رعاياها ، كما كان هو مبرر وجودها واستمرارها . بيد أن وفاة صلاح الدين الأيوبي أحدثت فراغا سياسيا كبيرا في المنطقة العربية ، إذ تفسخت دولته في الحال بين أفراد أسرته الذين اقتسموا الحكم بمنطق الورثة الذين يهم كلا منهم الفوز بأكبر قدر من التركة دون أن يحفل بالمصير المشترك للجميع . وكانت النتيجة المباشرة لهذا التفكك السياسي أن تفككت دولة صلاح الدين إلى عدة إمارات منفصلة ومتنازعة . وبدا كأن الأمور قد عادت إلى الوراء ، وأن جهود عماد زنكي ، ونور الدين ، وصلاح الدين قد ذهبت أدراج الرياح . بيد أن السلطان العادل استطاع أن يفرض نوعا من الوحدة على الأيوبيين في مصر والشام .

ولكن الطابع العام لسياسة الأيوبيين كان يميل إلى مهادنة الصليبيين . ويعني هذا في التحليل الأخير أنهم قد تخلوا عن دورهم التاريخي الذي هو مبرر استمرارهم حتى يتفرغوا لمنازعاتهم الداخلية . ومن اللافت للنظر أن الدولة الأيوبية التي ظهرت على مسرح التاريخ ، لأن مؤسسها صلاح الدين الأيوبي قد التزم بهذا الدور التاريخي ، قد فقدت مبررات وجودها منذ أخذ ملوك بني أيوب وسلاطينهم يتخلون عن هذا الدور بشكل أو بآخر . وعلى الرغم من جهود العادل والكامل والصالح نجم الدين أيوب العسكرية ضد الصليبيين فالواضح أنها كانت جهودا دفاعية تأتي رد فعل للهجمات والحملات الصليبية .(١٣) ومثلما برزت الدولة الأيوبية في خضم الصراع ضد الصليبيين ، فإن سقوطها في مصر - ثم في بلاد الشام بعد ذلك - جاء نتيجة بروز قوة بديلة أثبتت أنها أقدر على القيام بالدور التاريخي للدولة العسكرية التي يقودها ملك محارب . . . . وكان المماليك هم الذين يجسدون هذه القوة الجديدة . ونتيجة نجاحهم فيما فشل فيه الأيوبيون احتلت دولتهم مكان الدولة الأيوبية في مواجهة الصليبيين .

وينبغي أن نلاحظ أن سقوط الدولة الأيوبية ، وقيام دولة سلاطين المماليك

لم يغيرا من اتجاه حركة التاريخ في المنطقة . فالواقع أن دولة سلاطين المماليك كانت امتدادا للدولة الأيوبية في بنائها ، وطبيعتها العسكرية ، والأسس السياسية/ الاقتصادية التي قامت عليها . كما أنها ورثت دورها في قتال الصليبيين .

لقد كانت أحداث الحملة الصليبية السابعة التي انتهت سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م بأسر الملك لويس التاسع ، وتبدد جيشه بين الأسر والقتل عقب الهزيمة الفادحة التي ألحقها به الجيش المصري في المنصورة وفارسكور ، بمثابة إرهاصات الميلاد لدولة سلاطين المماليك . وقد برز زعماء المماليك البحرية[١٤] من أمثال : فارس الدين أقطاي ، وعز الدين أيبك ، وبيبرس البندقداري خلال المعارك ضد الصليبيين ، وأظهروا شجاعة وقدرة عسكرية فائقة .

وعلى الرغم من أنهم حافظوا على العرش للسلطان توران شاه بن الصالح نجم الدين أيوب حتى يصل إلى مصر إلا أن السلطان الأيوبي الجديد جاء إخفاقا أيوبيا جديدا . وبدلا من الانصراف لتوحيد المسلمين للقضاء على الخطر الصليبي تماما بدأ سلسلة جديدة من المؤامرات والدسائس . وانتهى الأمر في صباح يوم الاثنين ٢٧ محرم ٦٤٨هـ/ ٢١ مايو ١٢٥٠م بمصرع توران شاه على أيدي أربعة من كبار أمراء المماليك على نحو مأساوي مروع ؛ فقد مات آخر الأيوبيين « . . . جريحا غريقا محترقا . . . » على حد تعبير المقريزي .[١٥]

تبددت دماء توران شاه مع موجات مياه النيل ، ومعها تبددت آخر مظاهر حكم دولة الأيوبيين في مصر ؛ ولكن أبناء الأسرة الأيوبية كانوا لا يزالون فوق عروشهم الصغيرة في إماراتهم ببلاد الشام وأعالي العراق ، إلا أن زوالهم عن مسرح التاريخ بات مسألة وقت لا غير ، إذ إن دورهم التاريخي قد انتهى عندما تخلوا عن الأساس الذي قامت عليه دولتهم زمن صلاح الدين ، أي قيادة الحرب ضد الصليبيين .

لقد كان القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي أخطر فترة في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية على الإطلاق ، إذ تعين على العالم آنذاك أن يلتزم جانب الدفاع إزاء الهجوم الذي كان يتعرض له من الشرق والغرب على حد سواء . ففي الأندلس كانت المساحة الإسلامية على خريطة إسبانيا تتراجع أمام الهجوم الكاثوليكي . وفي الوقت الذي كانت قوات الحملة الصليبية السابعة تنزل على شاطىء البحر المتوسط أمام دمياط ، كانت جحافل التتار بقيادة هولاكو تطوي بلدان المشرق الإسلامي ، وتقترب من عاصمة الخلافة العباسية الواهنة في بغداد .

وإذا كانت انتصارات المماليك في المنصورة وفارسكور سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) هي صرخة الميلاد للدولة المملوكية فإن معركة عين جالوت[١٦] التي حسرت المد المغولي سنة ٦٥٧هـ/ ١٢٦٠م كانت تأكيدا للدور التاريخي الذي ينتظر دولة سلاطين المماليك ، وهو دور القوة الضاربة المدافعة عن العالم الإسلامي . لقد كانت ظروف العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي تستوجب قيام دولة عسكرية موحدة على غرار دولة صلاح الدين الأيوبي تتولى قيادة العالم العربي الإسلامي تحت راية قائد عسكري وزعيم سياسي يقود جيشه ويخوض المعارك ، ويدير الأحوال الداخلية . ولم يكن الأمراء الأيوبيون قادرين على القيام بهذا الدور التاريخي .

وكان سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ ومصرع الخليفة المستعصم بالله العباسي[١٧] حدثا زلزل أركان العالم الإسلامي ، كما كانا تعبيرا عن تغيرات كبيرة في موازين القوة العالمية . وكان على دولة سلاطين المماليك الناشئة أن تؤكد جدارتها بالدور التاريخي الذي انتزعته من الأيوبيين . وتحت قيادة « السلطان المظفر سيف الدين قطز » تمكن الجيش المصري من كسر الموجة التترية الطاغية ،[١٨] وبذلك تأكد دور دولة سلاطين المماليك باعتبارها القوة الحامية للعالم الإسلامي .

ومرة أخرى تأكد الدور الرمزي والعاطفي للخلافة العباسية . فمنذ البداية حاول السلطان المعز أيبك أن يعلن تبعيته للخليفة العباسي ليكون سندا له في صراعه ضد الأمراء الأيوبيين ، ثم كان إحياء الخلافة العباسية في القاهرة سنة (٦٥٩هـ / ١٢٦١م)[١٩] بمثابة الحل السعيد الذي وجده السلطان الظاهر بيبرس لإضفاء الشرعية على دولته العسكرية التي قامت بدور هائل في تصفية الوجود الصليبي .[٢٠] وقد أثبتت الأحداث طوال عصر سلاطين المماليك أن الخلفاء العباسيين في القاهرة لم يكن لهم من الخلافة شيء سوى اسمها ، كما تحددت إقامة معظمهم بحيث كانت أقرب إلى الاعتقال .

وتمكنت الدولة الجديدة بقيادة السلطان الظاهر بيبرس أن تغير مصير المنطقة في أكثر من اتجاه ، إذ طاردت فلول المغول وقضت على بقايا الأيوبيين ، كما أحاطت بالمستوطنات الصليبية من كل اتجاه . وعلى الرغم من الضجة التي أحدثها المغول في تاريخ المنطقة إلا أن خطرهم على العالم الإسلامي لم يكن كبيرا مثل خطر الصليبيين الذين كان الصراع ضدهم صراع وجود . ويتأكد هذا الفرض من خلال الحقيقة القائلة إن المغول الذين غزوا المشرق الإسلامي لم يلبثوا أن اعتنقوا الإسلام ، وصاروا من أكثر المدافعين عنه حماسة بعد جيلين فقط من هزيمة عين جالوت .

ولم يلبث بيبرس أن هاجم الممتلكات الصليبية ، ثم خلفه السلطان المنصور قلاوون ، وابنه الأشرف خليل ، وانتهى الوجود الصليبي فوق الأرض العربية في سنة (٦٩٠هـ / ١٢٩١م) .

وهكذا نجحت الدولة المملوكية في القيام بدورها التاريخي الذي كان امتدادا وتطورا لدور كل من الزنكيين والأيوبيين ، بيد أن هذا الدور التاريخي الذي نجح في القضاء على الوجود الصليبي في المنطقة العربية كان يستلزم إعادة صياغة البنية السياسية والاقتصادية على أساس أن الحرب حقيقة دائمة من حقائق الحياة في ذلك العصر . وهو ما يعنى ضرورة ايجاد نظام قادر على تعبئة

الجيوش وإعالتها على النحو الذي يجعلها دائما في حال من الاستعداد الدائم لخوض القتال ، ولم يكن هناك نظام أفضل من النظام الإقطاعي العسكري . . . »

كان نظام الجيش الإسلامي الباكر يقوم على أساس من عقيدة الجهاد ، وكان هذا يعني على مستوى الواقع تعبئة كل القادرين للعمل في الجيش . بيد أن التطورات السياسية والاجتماعية والإدارية الناجمة عن حركة الفتوح الإسلامية من ناحية ، وما حدث في بنية الدولة من تقدم نأى بها عن البساطة الأولى من ناحية ثانية ، أدت إلى تطورات أخرى على الصعيد العسكري . فقد بدأت العناصر الفارسية والتركية والزنجية تدخل في تركيب الجيوش الإسلامية . وبدأ في العصر العباسي نوع من الإقطاع الإداري الذي كان الخلفية التي خرج منها الإقطاع العسكري فيما بعد .

وكان السلاجقة هم أول من استبدل العطاء النقدي للجنود بالإقطاع . وتروي المصادر التاريخية أن الوزير السلجوقي الشهير نظام الملك كان أول من أقطع الإقطاعات للمماليك لأتراك .(٢١) وقد أدخل السلاجقة عدة تعديلات جوهرية على أشكال الإقطاع التي كانت سائدة قبلهم . وأدخلوا الخدمة العسكرية مقابل الإقطاع الذي يجعل المستفيد يملك الموارد العامة في الإقطاع الممنوح له ، أي أنه كان ملتزما بأن يصطحب معه عددا من الجنود يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الإقطاع . ولكن هذا الشكل الفضفاض للإقطاع العسكري كان مختلطا بأنماط أخرى من الإقطاع أهمها : الإقطاع الإداري .(٢٢) وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف الجيوش السلجوقية ، إذ كانت العمليات العسكرية الكبرى تتطلب تجميع جيوش مركبة من جيوش الأمراء أصحاب الإقطاعات الإدارية ، ولم تكن هذه الجيوش تخضع لقيادة السلطان نفسه ، مما جعلها في كثير من الأحوال مجرد تحالف بين كبار الأمراء ، مما كان يصيب جهود السلاجقة بالشلل العسكري في مواجهة الصليبيين . ولعل

أوضح مثال على ذلك هو فشل الجيش المركب الذي قاده كربوقا في القضاء على الفرنج في أنطاكية سنة ١٠٩٨ ميلادية ، على الرغم من الحال البائسة التي تدهوروا إليها .(٢٣)

بيد أن عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود سارا شوطا جديدا في بناء جيوشهما على أساس النظام الإقطاعي العسكري . فقد اعتمد عماد الدين زنكي على قوته العسكرية الخاصة ، وربط الإقطاع بالخدمة العسكرية والولاء الشخصي ، وبذلك نجح في تحقيق انتصاره الهام على الصليبيين في الرها سنة ١١٤٤م . وفي عصر نور الدين محمود كانت هذه الإقطاعات وراثية ، كما كانت هناك سجلات تبين عدد الرجال والعتاد الذين كان على كل أمير صاحب إقطاع أن يقدمهم لجيش نور الدين .(٢٤) ويبدو أن صلاح الدين الأيوبي قد سار على نهج نور الدين محمود ، وأبقى الإقطاعات الوراثية . ومن الواضح أن الإقطاع العسكري زمن صلاح الدين ارتكز على الأرض الزراعية فضلا عن « الجامكيات » ، أي الرواتب النقدية والعينية التي كانت تمنح للأجناد والفرسان الصغار ، وكانت تلك الجامكيات تمنح في العصر الأيوبي لمن لا يأخذون إقطاعات .(٢٥)

لقد كانت فترة عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود بمثابة الفترة الانتقالية في تطور التنظيم الإقطاعي العسكري باعتباره الوسيلة الفعالة لتعبئة الجيوش وإعالتها تحت قيادة مركزية ، إذ إن التحالفات العسكرية التي قامت بين جيوش أمراء السلاجقة التي قامت على أساس من الإقطاع الإداري الفضفاض عجزت عن إنجاز أي نصر حاسم في مواجهة الصليبيين . وعندما تطور التنظيم الإقطاعي خطوة تحت قيادة عماد الدين زنكي ونور الدين كان عنصر « الإقطاع » ، والولاء الشخصي لمانح الإقطاع من أهم عناصر التنظيم الإقطاعي ، وأصبحت الالتزامات الإقطاعية بتقديم الخدمة العسكرية أكثر دقة وتنظيما في عهد نور الدين محمود . وعلى الرغم من أن الدولة الأيوبية كانت

استمرارا في نظامها الإداري وبنائها الإقطاعي العسكري لدولة أتابكة الموصل على نحو ما أوضح القلقشندي وغيره من المؤرخين إلا أن صلاح الدين الأيوبي وخلفاءه ساروا بالتنظيم الإقطاعي العسكري خطوة أبعد في سبيل جعله أكثر قدرة على مؤاءمة التطورات العسكرية ، ومواجهة ضرورات الحرب ضد الصليبيين .

كان لصلاح الدين جيشه الخاص ، بيد أنه كان يعتمد أيضا على جيوش أتباعه من حكام الولايات في دولته الكبرى ، ومنهم إخوته وأقاربه وأبناؤه ، وكانت هذه الجيوش قائمة على أسس إقطاعية جمعت بين الإقطاع الشخصي والإقطاع الوراثي .(٢٦) بيد أن أهم التطورات في التنظيم الإقطاعي زمن صلاح الدين الأيوبي تمثلت في أن خيوط العلاقة الإقطاعية تجمعت في شخص السلطان الذي كان هو السيد الإقطاعي لجميع الأمراء الإقطاعيين ، وصار السلطان يعبىء الجيش لكي يقوده بنفسه في ميدان القتال . فقد كان من حقه عزل أي أمير عن إقطاعه إذا تخلف عن أداء واجباته العسكرية في الجهاد ضد الصليبيين . ولم يكن ذلك التنظيم الإقطاعي من النمط الذي يقوي نفوذ الأمراء الإقطاعيين على حساب السلطة المركزية ، وإنما كان ، على العكس ، وسيلة فعالة لإحكام سيطرة السلطان على الأمراء التابعين له تحت وطأة العزل والحرمان من الإقطاع .(٢٧)

وخلال العصر الأيوبي ، الذي استمر أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان ، جرت على النظام الإقطاعي العسكري عدة تطورات هامة أوصلته إلى شكله الناضج والنهائي في عصر سلاطين المماليك . ولما كان الصليبيون لا يزالون يشكلون خطرا على المنطقة العربية فإنه تعين على سلاطين هذه الدولة مواصلة الحرب ضد الصليبيين اعتمادا على المؤسسات نفسها التي ورثوها عن الأيوبيين ، ومن بينها التنظيم الإقطاعي العسكري للدولة بطبيعة الحال .

لقد قام نظام الجيش المملوكي على أساس من العلاقات الإقطاعية التي اتخذت طابع الولاء الشخصي ، إذ كان مماليك السلطان ، الذين تتكون منهم القوة الرئيسة في الجيش المملوكي ، يعسكرون في القاهرة . وكان هذا القسم يتألف أساسا من المماليك الذين اشتراهم السلطان ،(٢٨) ثم يضم إليهم مماليك السلاطين السابقين ، ومماليك القتلى والمغضوب عليهم من كبار الأمراء ، ويمنحهم أكبر الاقطاعات وأعلى الوظائف . وكانت جيوش الأمراء تشكل القسم الثاني من الجيش المملوكي العام . وكان كل أمير يملك جيشا يتناسب مع حجم إقطاعه . وقد تراوحت أعداد هذه الجيوش ما بين ثلاثمائة وثمانمائة فارس في بداية عصر سلاطين المماليك . وكانت تتمركز خارج القاهرة ، إذ كانت موزعة على الولايات في مصر وبلاد الشام . أما القسم الثالث من الجيش المملوكي فكان يتألف من أجناد الحلقة من « أولاد الناس » ، أي الأحرار من أبناء المماليك والتركمان ، بالإضافة إلى المصريين . وكان ذلك القسم يقوم بدور أشبه بدور « الحرس الوطني » حاليا ، وقد تضاءلت مكانة أجناد الحلقة في أواخر ذلك العصر بحيث أخذت منهم إقطاعياتهم .(٢٩)

بيد أن أهم تطور حدث في النظام الإقطاعي العسكري هو تحوله إلى إقطاع شخصي غير وراثي . ومنذ عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون (النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي) خضع النظام الإقطاعي المملوكي لعدة تغيرات جوهرية ، إذ صار الإقطاع يتوزع بين عدة مناطق ، بعد أن كان يتركز في ناحية واحدة ، كما كان الإقطاع يتغير بتغير وظيفة صاحبه .(٣٠) وكان الهدف هو مزيد من سيطرة السلطان على الأمراء .

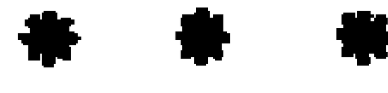
بيد أن هذا التغير الذي حدث في النظام الإقطاعي المملوكي حدث بعد خروج الصليبيين من بلاد الشام والمنطقة العربية بعد هزيمتهم في عكا . وهو ما يعني أن النظام الإقطاعي الذي قامت عليه الدول العسكرية التي أفرزتها الضرورة التاريخية في مواجهة الصليبيين قد بدأ مرحلة التدهور . وعلى الرغم

من نجاح الدول العسكرية في دورها التاريخي والقضاء على الكيان الصليبي إلا أن هذه الدول فشلت في مواجهة متطلبات الإدارة المدنية ، إذ إن الدولة المملوكية ، التي تمت صياغة مؤسساتها ونظمها على أساس أن الحرب حقيقة يومية ، وعلى أساس أن الخطر الصليبي يستوجب توجيه كافة الموارد نحو الجهد العسكري ، وجدت نفسها في مواجهة مهمات الإدارة المدنية بعد زوال الوجود الصليبي . وكانت خطوة السلطان الناصر محمد بن قلاوون في تعديل النظام الإقطاعي تعبيرا عن هذا الموقف .

حقيقة أن ما أحدثه الناصر محمد بن قلاوون قد نجح في تشديد قبضة السلاطين على الأمراء في المدى القصير ، بيد أنه أثبت أنه كارثة على وجود الدولة نفسها . فقد عزف الأمراء عن الاهتمام بإقطاعاتهم ، وقلت إنتاجية الأرض الزراعية . وهو الأمر الذي ترك آثاره السلبية على النظام السياسي الذي قامت عليه دولة سلاطين المماليك . فبينما قل اعتماد المماليك على عائد الأرض الزراعية ، زاد معدل اعتمادهم على الرواتب النقدية والرواتب العينية . ومع تزايد تدهور الإنتاج الزراعي يتزايد عجز الدولة عن سد حاجات فرسان المماليك الذين يوجهون طاقاتهم العسكرية نحو الناس في الداخل ، وتشهد الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك صورا عنيفة من الاستبداد والتسلط ، تقابلها مقاومة متصاعدة من الناس ، وتدهور اقتصادي ، ثم مزيد من الخلل السياسي . وتصير السلطنة عبثا يتهرب الجميع من تبعاته . . . [٣١] وهكذا تنهار دولة سلاطين المماليك من الداخل قبل أن تدهمها جيوش العثمانيين سنة (٩٢٢هـ - ١٥١٧م) .

هذه هي أهم ملامح التطورات السياسية التي نجمت عن المواجهة ضد الصليبيين ، ونخرج منها باستنتاج مؤداه أن الظروف التاريخية التي أفرزت الدولة العسكرية القائمة على أساس من التنظيم الإقطاعي العسكري قد تغيرت بخروج الصليبيين في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر

الميلادي . ولم تنجح الدولة المملوكية العسكرية في التوافق مع الظروف التاريخية الجديدة ولكنها مرت بفترة انتقالية ، ثم بدأت رحلتها نحو التدهور والأفول في القرن الأخير من حياتها . وهكذا كان الحصاد السياسي سلبيا في النهاية .



لقد كان تأثير الحروب الصليبية من الناحية الاجتماعية واضحا في بلاد الشام أكثر منه في أي منطقة أخرى من العالم العربي ، إذ إن البنية السكانية ، وعلاقات القوى الاجتماعية ، والنظام القيمي والأخلاقي قد اهتزت كثيرا نتيجة الاستيطان الصليبي الذي عاش فوق تراب هذه المنطقة حوالي قرنين من الزمان . كما أن الحروب المستمرة تركت تأثيراتها السلبية أيضا .

وفيما يتعلق بطبيعة التركيبة السكانية في بلاد الشام قبيل الحروب الصليبية ينبغي أن نلاحظ أمرين غاية في الأهمية : أولهما الطبيعة الفسيفسائية لبنية السكان ، وثانيهما عدم إمكانية بحث هذه الفسيقساء السكانية داخل أطر البحث التقليدية ، أو محاولة تفسيرها وفق النظريات و « القوالب » الجاهزة . ويعني هذا أن الدراسة الوصفية/ التحليلية هي التي يمكن أن تعيننا على رؤ ية الظاهرة في إطارها التاريخي الموضوعي .

وربما يكون من المناسب أن نوضح أن هذه الفسيفساء السكانية التي ميزت بلاد الشام تفصح عن حقيقة تاريخية غاية في الأهمية ، على الرغم من بساطتها وقربها من البديهيات . فقد كان لموقع بلاد الشام أثره في جعل هذه المنطقة مسرحا لكل الهجرات والحركات التاريخية الكبرى التي عرفها العالم القديم ، كما كان لهذه التفاعلات بدورها أكبر الأثر في قيام الحضارات الراقية التي عبّرت عن نفسها في المنطقة التي تمتد من جبال طوروس في الشمال حتى بادية الشام جنوبا ، ومن الفرات شرقا حتى مياه البحر المتوسط غربا . وداخل هذه المنطقة الشاسعة سكنت أقوام وجماعات عديدة عبر عصور التاريخ ، وساعدتها طبيعة

التضاريس المتنوعة على أن تكون بمثابة متحف حي يدل على الأقوام ، والحضارات ، والأديان ، والمذاهب التي عرفتها بلاد الشام طوال تاريخها . وعندما جاءت جيوش الحملة الصليبية الأولى كانت التركيبة السكانية في بلاد الشام تضم عناصر عربية ، وتركية ، وكردية ، وسوريانية ، فضلا عن الأرمن والبيزنطيين . وبينما كانت العناصر العربية تشكل أغلبية السكان(٣٢) كانت عناصر الأتراك السلاجقة والتركمان تمثل العنصر السكاني الذي يلي العرب في الأهمية ، وقد زادت أهميتهم بفضل نشاطهم العسكري والإمارات التي نجحوا في حكمها ببلاد الشام قبيل وأثناء الحروب الصليبية .(٣٣) أما الأكراد فقد كانوا موجودين في المنطقة قبل قدوم الصليبيين حقا ، ولكن أهميتهم الاجتماعية زادت بعد أن صاروا يمثلون أغلبية جيوش صلاح الدين ، مما أدى إلى اشتعال العلاقات بينهم وبين التركمان .(٣٤) كذلك يمثل الدروز أحد عناصر السكان الهامة في بلاد الشام ، وعلى الرغم من مشاركتهم في الحرب ضد الصليبيين إلا أنهم عاشوا حياة أقرب إلى العزلة والانغلاق جعلتهم نهبا لكثير من الأقاويل والروايات المثيرة .(٣٥)

وقد تحدث المؤرخون الصليبيون ، والرحالة الذين زاروا بلاد الشام زمن الحروب الصليبية عن مدى تعدد أجناس السكان في هذه البلاد . وكان أول من تنبه إلى هذه الحقيقة هو فوشيه دى شارتر الذي رافق أحد جيوش الحملة الصليبية الأولى ، كما كان شاهدا على تجربة الاستيطان الصليبي في فلسطين خلال الجيل الأول بعد نجاح الصليبيين في استيطان الشام . فقد ذكر فوشيه العرب والأتراك والأحباش ، واليونان والسوريان ، كما تحدث عن مستوطنين فرنسيين ، وإنجليز ، وايطاليين ،(٣٦) كما ذكر ويلبراند (Wilbrand of Oldenbury) سنة ١٢١٢م أن مدينة أنطاكية « . . . بها سكان كثيرون أغنياء ، الفرنج والسوريان واليونان واليهود ، والأرمن والمسلمون . . . » . وبعد ذلك بسنوات قليلة كتب ثيتمار (Thietmar) عن السكان اليونان ، واليعاقبة ،

والجورجيين ، والأرمن والنساطرة ، واليهود والسامرة ، والصدوقيين ، والحشاشين . . . » . وفي سنة (١٢٤١م) كتب جيمس الفيتري عن عناصر السكان في بلاد الشام وزاد عليهم الموارنة . كما أن الرحالة بوركهارد (Burchard of Mount Sion) ذكر سنة (١٢٨٣م) المسلمين ، والسوريان واليونان ، والأرمن والجورجيين ، والنساطرة ، واليعاقبة ، والميديين ، والفرس ، والأحباش ، والمصريين . . . وغيرهم كثيرين من الصليبيين .(٣٧) كذلك قال الرحالة بنيامين التطيلي الذي زار بيت المقدس حوالي سنة (١١٦٧م) : إن سكان بيت المقدس يتحدثون لغات مختلفة ، ويعتنقون ديانات مختلفة ، ومذاهب شتى .(٣٨)

ويتضح من الفقرة السابقة أن تنوع عناصر السكان كان يوازيه تنوع آخر في دياناتهم ومذاهبهم . وعندما جاء الصليبيون جاءت معهم عناصر جديدة زادت من تنوع الفسيفساء السكانية في بلاد الشام من جهة ، كما أدت إلى جعل هذه التركيبة السكانية الفسيفسائية في حال من السيولة وعدم الاستقرار من جهة ثانية ، إذ إن المذابح الصليبية ، والتهجير الجماعي ، والاستيطان ، وإعادة التوطين ، فضلا عن تبادل السيادة على بعض مناطق الحضر والريف بين المسلمين والصليبيين خلال الصراع الطويل ـ كل ذلك أدى إلى حال من السيولة السكانية ربما لم تعرف مثله أي منطقة أخرى . فقد تحولت أقليات إلى أغلبيات في بعض المناطق ، كما أن بعض مناطق أخرى شهدت العكس ، أو شهدت تحول السكان عن دياناتهم . كذلك صحبت الهجمات حالات كثيرة تحول فيها السكان إلى عبيد يباعون ويشترون ، على حين بقى عدد منهم للقيام بواجبات الخدمة في مدن العدو .

وقبل أن نقدم بعض الأمثلة الدالة على حال السيولة السكانية ، ربما يكون مفيدا أن نشير إلى أن سكان بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية كان حوالي مليونين وسبعمائة نسمة حسب تقديرات بعض الباحثين .(٣٩) وهذا الرقم

الذي توصل إليه الباحث ، اعتمد على أدلة استقرائية وتحليلية ، ولم يعتمد على إحصائيات دقيقة لعدم توفرها ، يبدو لنا معقولا في ضوء الحقيقة القائلة إن بلاد الشام في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي ـ أي بعد قرن كامل من قدوم الحملة الأولى ـ كانت قد فقدت الكثير من سكانها نتيجة المذابح الصليبية الشهيرة ، ونتيجة الهجمات الاستردادية الإسلامية ، ونتيجة الهجرات الإجبارية التي تصحب الاستيلاء على كل مدينة .[٤٠] ومن ناحية أخرى فإن أعداد الصليبيين الذين بقوا في فلسطين بعد الحملة الأولى كان قليلا .[٤١] ولم يكن ممكنا أبدا تعويض نقص السكان في المستوطنات الصليبية بأعداد القادمين من أوروبا التي كانت تتناقص باستمرار . كما أن مدنا كثيرة تعرضت للتخريب من جانب المسلمين أو الصليبيين مثل : حمص ، وبعلبك ، وحماة[٤٢] وعسقلان وقنسرين ، والرملة ، وطبرية التي دمرها صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٢هـ ـ ١١٨٧م) حتى لا يفيد الصليبيون من تحصيناتها إذا نجحوا في استردادها .[٤٣] وفي وسعنا أن نسوق عشرات الأمثلة من المصادر العربية واللاتينية عن تأثير العمليات العسكرية في البنية الديموجرافية لمدن بلاد الشام .

وربما يكون من الصعب تقدير المساحة المأهولة من بلاد الشام زمن الحروب الصليبية ، بيد أن القسم الأكبر من سكان هذه البلاد آنذاك كانوا خارج أسوار المدن موزعين على حوالي ستة عشر ألف قرية .[٤٤] وكان سكان هذه المناطق من الفلاحين ومن البدو الرحل . ويبدو أن أحوال البدو لم تتأثر كثيرا بالغزو الصليبي لوقوعهم على هامش مناطق الصراع والقتال ، على الرغم من مشاركتهم في القتال أحيانا كثيرة . أما الفلاحون من سكان القرى فإنهم كانوا الفريسة السهلة على الدوام لأي هجوم صليبي يشنه المستوطنون المحليون ، أو الصليبيون القادمون من أوروبا .[٤٥] وقد بقيت الأغلبية الكبرى من الفلاحين متمسكة بالحقول والقرى . وبعد فترة من العداء الصامت تجاه الصليبيين تمثلت في رفض الفلاحين زراعة أرضهم ، حتى لا يفيد الصليبيون منها ، حدث نوع

من التعايش الإجباري بين الطرفين .(٤٦) ومن ناحية أخرى ، فإن ما جرى من معارك بين الجانبين طوال مائتي سنة قد جاء في معظم الأحوال ليزيد من تعاسة الفلاحين بحكم طبيعة الريف التي تجعله مفتوحا أمام أي هجوم عسكري ، بعكس المدن التي نعمت دائما بالأسوار والحصون والقلاع .

وكان من أسباب السيولة السكانية أيضا عمليات التفريغ السكانية ، والإحلال السكاني ، أي زرع مستوطنين جدد محل السكان الأصليين . فعندما تمكن الصليبيون من الاستيلاء على مدينة بيت المقدس سنة ١٠٩٩م أخرجوا منها المسلمين واليهود الذين راحوا ضحية مذبحة مروعة . وعندما تملك الفرنج المدينة كانت خاوية تقريبا ، ولم تكن أعداد الفرنج تكفي لملء شارع واحد على حد قول وليم الصوري عندما تولى بلدوين حكم مملكة بيت المقدس .(٤٧) ومنذ البداية حرم الصليبيون على المسلمين واليهود دخول المدينة ، كما أن الصليبيين سارعوا بعد أن خفت شهوة القتل في نفوسهم إلى وضع أياديهم على منازل أهل القدس الذين حصدتهم المذبحة الرهيبة ،(٤٨) كما تم نقل سكان القرى المسيحية للسكن في المدينة التي كانت بحاجة إلى سكان يملأون فراغها الموحش .(٤٩) وكان ما حدث في المدينة المقدسة مثالا لما حدث في سائر المدن التي استولى عليها الصليبيون ، بيد أن المسلمين الذين هجروا المدن الشامية والفلسطينية التي احتلها الصليبيون لم يلبثوا أن عادوا لسكن مدنهم والإقامة فيها نتيجة الاستقرار ونمو الإمكانات الاقتصادية في مدن الساحل على نحو خاص . ولكن المصادر التاريخية لا تمدنا بأي معلومات عن أعداد أولئك العائدين ، أو نسبتهم العامة قياسا إلى سكان المدن التي حكمها الصليبيون وأقاموا فيها .

لقد عاش سكان الشام الأصليون في المدن والريف والصحراء ؛ سواء في القطاع الإسلامي أو القطاع الصليبي . ولكن ما يلفت النظر هو أن نسبة المسلمين منهم كانت قليلة في المدن الصليبية الكبيرة ، على حين تزايدت أعدادهم في المراكز العمرانية الصغيرة . وكان المسلمون في المناطق الصليبية

يعانون من وطأة الضرائب الإضافية ، ومن التعاسة التي تسببها تسميتهم « الكلاب » ، أو « الكفار » في بعض الأحيان . وفي الجانب الإسلامي كان يعيش عدد من الصليبيين في حال متدنية في المناطق التي حررها المسلمون طوال تلك المواجهة . وربما يكون مفيدا في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة أن القضاء على مملكة الصليبيين ، وإماراتهم ، في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي ، لم يكن يعني على الإطلاق أن جميع الفرنج قد رحلوا عن بلاد الشام . فقد رحل القادة والفرسان والقادرون على الرحيل ، على حين بقي عامة الصليبيين الذين اعتنق بعضهم الإسلام ، وبقي البعض الآخر على دينه ، ودخل في التركيبة الفسيفسائية للبنية السكانية في بلاد الشام .

أما المسيحيون الذين عاشوا في المناطق الصليبية فإنهم لم يلقوا معاملة حسنة من الصليبيين الذين اعتبروهم منشقين وخارجين على الدين المسيحي . كذلك فإن الصليبيين لم يقيموا أي علاقة ودية مع أي طائفة مسيحية باستثناء الموارنة في لبنان .[٥٠]

ومع استمرار المعارك ، وتبادل النصر والهزيمة ، كانت هناك باستمرار أعداد من الأسرى من الجانبين . وكان بعضهم يتحول إلى رقيق يباع في أسواق النخاسة ، على حين يبقى البعض الآخر من الرجال والنساء لأداء الأعمال الحقيرة وهم في حال الأسر .[٥١] والراجح لدينا أن هذه الأعداد الكبيرة من الأسرى ، خصوصا من يباع منهم في أسواق الرق ، كانوا يدخلون في نسيج التركيبة السكانية لبلاد الشام ويزيدونها تنوعا وثراء . وقد أثر هذا في الملامح الجسدية لسكان بلاد الشام نتيجة التزاوج والاندماج الذي أذاب الفروق العرقية بمرور الأجيال .

هكذا ، إذًا ، تمثلت النتيجة الأولى للوجود الصليبي ، والصراع ضده ، في سيولة البنية السكانية في بلاد الشام . فقد هرب غير المقاتلين من السكان

الأصليين أثناء العمليات العسكرية . وحين عاد أبناء المدن التي احتلها الصليبيون ، لم يعودوا جميعا ، كما أن التركيب السكاني لم يعد إلى سابق عهده ، إذ كان لابد من توفير الأماكن للفرنج المستوطنين على حساب السكان الأصليين . وقد توالت أعداد الصليبيين من أوروبا لتسبب خللا دائما ، وسيولة مستمرة ، في التركيب السكاني .

ومن ناحية أخرى كانت الهجرة من بلاد الشام صوب مصر سببا في زيادة عدد السكان . حقيقة أن مصر قد تعرضت لهجمات الصليبيين على أراضيها بين الحين والآخر جعلتها تتعرض لعمليات عسكرية تسببت في هجرات داخلية ، مثلما حدث أثناء الصراع بين جيوش أسد الدين شيركوه وجيوش الصليبيين بقيادة أماليك الأول (عموري) ، ومثلما حدث لأهالي دمياط والمناطق المجاورة أثناء أحداث الحملة الصليبية السابعة ، بيد أن عدم نجاح الصليبيين في احتلال الأرض المصرية لفترة طويلة ، مثلما حدث في بلاد الشام ، جعل التأثيرات السلبية في البنية السكانية محدودة للغاية .

وعندما تولى سلاطين المماليك حكم مصر والشام صارت مصر هي المعقل الأخير الآمن للحضارة العربية والإسلامية . وبينما كان الصراع ضد الصليبيين في بلاد الشام يمر بأطواره الأخيرة لصالح المسلمين دفعت الغزوات التترية بالكثيرين من أهل العراق والشام إلى مصر ، كما أن هجوم الكاثوليك على مسلمي الأندلس دفع بالكثيرين إلى مصر . فإذا أضفنا إلى ذلك عدد من هاجروا طوال قرن ونصف قرن (قبل تولي المماليك الحكم) من فلسطين وشمال الشام تحت وطأة الحروب الصليبية أدركنا مدى تزايد معدل النمو السكاني في مصر في تلك الأثناء .(٥٢) ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن أولئك المهاجرين قد عوضوا النقص الفادح في أعداد السكان نتيجة المجاعة الكبرى التي عرفت باسم « الشدة المستنصرية » في عهد الخليفة « المستنصر » الفاطمي .

وقد كانت لأحداث الحروب الصليبية تأثيراتها السلبية من الناحية الاجتماعية ، أي من ناحية الحياة اليومية في بلاد الشام . وقد تجلت هذه التأثيرات السلبية في عدة مستويات . فمنذ نجاح الصليبيين في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي ، وقيام مملكتهم وإماراتهم الثلاث في القدس ، وأنطاكية والرها ، وطرابلس ، باتت بلاد الشام نهبا للمنازعات السياسية والصراعات السياسية التي أفرزت نتائج سلبية خطيرة على الحياة الاجتماعية في بلاد الشام ، إذ إن النزاع والحروب لم تتوقف بين المسلمين والصليبيين ، وبين السنة والشيعة ، وبين أمراء المناطق الحضرية ونظرائهم في المناطق الريفية أو الصحراوية والجبلية ، وبين أبناء الاسر الحاكمة ووزرائهم الطامعين وبين عامة السكان (وكانت أغلبيتهم من العرب) ـ والعساكر والوافدين (وأغلبيتهم من السلاجقة والتركمان) ـ وبين الأتراك والأكراد .

كانت هذه المنازعات والصراعات المسلحة مصدر اضطراب أمني وخلل اجتماعي خطير ،(٥٣) إذ كان أحدها يكفي لتعكير صفو الحياة اليومية والإضرار بالصالح العام للمجتمع ، بيد أنها تجمعت لتنشر مظاهر انعدام الأمن ، وحدّة الخروج على القانون بشكل متصاعد ، وبروز اللصوصية ، وقطع الطريق ، والسطو . ويشير أسامة بن منقذ إلى وجود عصابات لقطع الطريق في تخوم بعلبك ، وشيزر ، ونابلس .(٥٤) ولم تكن تلك هي المناطق الوحيدة التي راحت نهبا لعبث مثل تلك العصابات بطبيعة الحال .

وعلى الرغم من ذلك فإن الحياة استمرت في سيرها ولم تتوقف . وعادت الحياة تزدهر مرة أخرى في بعض المناطق التي حررتها جيوش صلاح الدين ، بيد أن بعض المناطق التي دمرها لاعتبارات أمنية عسكرية ، مثل عسقلان ، خربت بعد أن كانت من المراكز الحضرية المزدهرة ، بحيث بكى الناس وأسفوا عليها .(٥٥) كذلك ازدهرت الحياة في المناطق التي كانت بعيدة عن خطوط الحرب التقليدية . فكلما كانت المنطقة منطقة حرب كان التدهور السكاني

والاجتماعي واضحا ، والعكس صحيح تماما . إذ إن المناطق التي شهدت نوعا من التعايش السلمي ، بسبب الضرورات الاقتصادية ، مثلما حدث في بانياس عندما اقتسم أهل دمشق والصليبيون المناطق الزراعية ، ومثلما كانت الضرورة الاقتصادية تسمح بالحفاظ على أمن طرق التجارة وقوافلها في عكا .(٥٦) هذه المناطق عاشت قدرا من الازدهار النسبي ، بيد أنه لم يلبث أن تدهور في ظل الحركة الاستردادية التي قادها صلاح الدين الأيوبي وأحداث الحملة الصليبية الثالثة .

أما تأثير الحروب الصليبية في النظام القيمي والأخلاقي في العالم العربي ، فيمكن أن نرصده من خلال الحقيقة القائلة إن تلك الحروب الطويلة المرهقة كان لها من الإفرازات السلبية ما يفوق إفرازات الحروب العادية . فقد وقعت أحداث الحملة الصليبية الأولى في زمن كان العالم العربي الإسلامي يعاني من شرور التمزق والتشرذم السياسي ، بحيث فشل في القضاء على الموجة الصليبية الأولى ؛ على الرغم من موارده الهائلة بشريا واقتصاديا ، وقبل أن يستوعب المسلمون الصدمة كانت قد مر حوالي خمسين سنة .(٥٧)

هذه الحقيقة كانت لها انعكاساتها على جماهير الناس في العالم العربي ، فامتلأت النفوس بالغضب ومشاعر الإحباط والمرارة التي زادت من حدتها أعداد اللاجئين الهاربين من وحشية الصليبيين عند كل هجوم جديد .(٥٨) لقد شعر الناس في المنطقة العربية بمدى عجز الحكام ، وامتلأت النفوس في كل مكان بروح العجز ، وشاعت روح من التقوى السلبية ، والتدين العاطفي الهروبي . وقد تجسد هذا كله في انتشار الطرق الصوفية الجاهلة من الدراويش وأتباعهم الذين رددوا الخرافات وأنباء معجزات الدراويش وكراماتهم المزعومة على أنها من حقائق التاريخ . ومع أن التصوف ـ بمعنى النسك والزهد والتفقه في الدين ـ قد ظهر على استحياء في القرن الثالث الهجري ،(٥٩) ثم انتشر رويدا

رويدا ، فإنه لم يتخذ شكل الظاهرة السائدة في الحياة الاجتماعية قبل العصر الأيوبي .

لقد كان هناك فريق من المتصوفة ، أقرب إلى الفلاسفة ، يميلون إلى العقل أكثر مما يجنحون إلى الخرافات والغيبيات ، ولكن مصرع شهاب الدين السهروردي ـ المعروف باسم «السهروردي المقتول» ـ بأمر من صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٧ هـ ،[٦٠] بتحريض من علماء حلب وبفتوى منهم ، كان مؤشرا على اتجاه يناصر الدراويش الذين كانت تؤيدهم جيوش المريدين من العامة . وتمثل اهتمام الأيوبيين بهذا النمط من التصوف في اعتماد صلاح الدين الأيوبي عليهم في إذكاء حماسة الجنود من جهة ، وإنشاء المؤسسات اللازمة لخدمتهم ووقف الأوقاف السخية عليها من جهة أخرى .[٦١] وبينما توارى المتصوفة الفلاسفة ظهر المتصوفة الدراويش وأصحاب الطرق . ومع مرور الوقت بدأت تظهر أنماط غريبة من الدراويش لا سيما في عصر سلاطين المماليك حتى وجد منها حوالي ست وثلاثين فرقة في ذلك العصر . لقد اتخذ الاتجاه العام للتصوف اتجاها سلبيا ضم الكثير من الدراويش والمجاذيب . وكان التفاف عامة الناس حول هذا النمط من المتصوفة / الدراويش تعبيرا عن روح اليأس ، والهروب إلى المجهول ، التي سيطرت على قطاعات كبيرة من سكان المنطقة العربية زمن الحروب الصليبية .

وقد استغل سلاطين المماليك الصوفية في تدعيم سلطانهم ، والترويج لأنفسهم عند عامة الناس .[٦٢] ومنذ البداية كان السلطان الظاهر بيبرس يقرّب المشعوذين والدراويش والمجاذيب ، وكذلك فعل المنصور قلاوون ، وسائر سلاطين المماليك . وكانت أوقافهم على الصوفية ، واهتمامهم ببناء الخانقات لهم ، تعبيرا عن ذلك الموقف . لقد ورث المماليك عن سادتهم الأيوبيين الاهتمام بالصوفية وتشجيعها مثلما ورثوا عنهم كثير من الأمور الأخرى . وبينما كانت البداية نابعة من رغبة صلاح الدين في استخدام

الصوفية للتعبئة المعنوية لجنوده ، ومحاربة التشيع انتهى الأمر في عصر سلاطين المماليك بالرغبة في تدعيم سلطة السلطان ومكانته عند جماهير العامة .

وقد أخذ الناس عن الصوفية عدة عادات وممارسات ذميمة أشاعت المزيد من التفسخ في الحياة الاجتماعية ، منها : لبس الغريب من الثياب ، والغناء ، والرقص على أنغام الدفوف باسم الدين ، وشرب الخمر ، وتدخين الحشيش أو أكله . وقد عرف في ذلك العصر باسم حشيشة الفقراء (والفقراء هنا بمعنى الصوفية)[٦٣] .

وعلى أي حال ، فإن اتساع التصوف على نطاق الدراويش ، والمجاذيب ، وتقلص التصوف الفلسفي الذي يمثله « ابن عربي » و « السهروردي المقتول » وأمثالهما كان تعبيرا عن إفراز سلبي آخر من إفرازات الحروب الصليبية تعبيرا عن روح العجز والتدهور الأخلاقي الناجمة عن الوجود الصليبي ، والتوسع على حساب المسلمين طوال جيلين قبل أن يبدأ رد الفعل الإسلامي المنظم . وعندما بدأت حركة الاسترداد الإسلامية تشتد استخدم الأيوبيون الحركة الصوفية لتعبئة المشاعر الدينية ضد الأعداء ، بيد أن نجاح هذا السلاح المعنوي زمن صلاح الدين كان يوازنه تحول في الحركة الصوفية ، بحيث باتت عنصرا سلبيا في الحياة الاجتماعية في عصر سلاطين المماليك .

وتقتضي منا الحقيقة التاريخية أن نقرر أن التيار السلبي الهروبي الذي مثلته الحركة الصوفية عارضه تيار إيجابي ديني كان هو البذرة التي نمت منها شجرة الجهاد . فقد شن عدد من الفقهاء هجوما قاسيا على الصوفية الذين أرادوا صرف الناس عن واجب الجهاد ضد الصليبيين بالحديث عن خمر الجنة ، والعشق الصوفي ، والحب الإلهي ، وحب الجمال المطلق ، وما إلى ذلك . وكان الشاعر المتصوف «ابن الفارض» ـ في حياته وكتاباته ـ تجسيدا لهذه الروح الهروبية .[٦٤] وقد أدان الشيخ تقي الدين بن تيمية وأمثاله هذا التقاعس ،

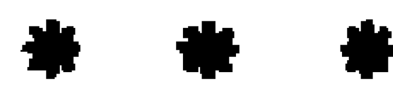
ووصم ابن تيمية معاصريه بأنهم « . . . قد وهنوا وفشلوا ، وغفلوا وكسلوا ، ولزموا الحيرة ، وعدموا الغيرة . . . » .(٦٥) ومن هذا التيار الذي سبق عصر ابن تيمية كانت روح المقاومة التي استمرت طوال قرنين من الزمان .

كذلك عانت المجتمعات العربية / الإسلامية كثيرا من مظاهر التدهور الاجتماعي على صعيد النظام القيمي والأخلاقي . فانتشر الشذوذ الجنسي بشكل واسع ، وهو من أخطر الأمراض الاجتماعية على الإطلاق . ذلك أنه إذا لم يكن من أسباب الانهيار الاجتماعي فهو على أقل تقدير من مظاهر هذا الانهيار . وربما يكون من عوامل تفشي هذا الشذوذ غياب القوات الرئيسة في الجيوش المتحاربة فترات طويلة في ميدان القتال بشكل كان يحول بينها وبين الاستقرار اللازم لحياة الأسرة ، فضلا عن أن جزءا كبيرا من الجيوش ، لا سيما في عصر سلاطين المماليك ، كان من جنود غرباء انتزعوا من بلادهم ليباعوا في أسواق النخاسة ، وينشأوا بعد ذلك في ظل نظام تربية المماليك . وقد اشتهر عدد كبير من سلاطين ذلك العصر « بمحبة الذكران » . كما أن الشذوذ الجنسي انتشر بين المتصوفة بدرجة جعلت بعض الحكام يأمرون بألا يدخل إلى أماكن الصوفية «شاب أمرد» أو صبي مليح ،(٦٦) أما الدعارة فقد صارت من أكثر المهن رواجا وتنظيما في ذلك العصر ، إذ كانت الدولة المملوكية تفرض على من يمارسنها ضريبة معينة كانت من ضمن ايرادات الخزانة ، وكانت المرأة المسؤولة عن العاهرات تسمى « ضامنة المغاني » . ويبدو أنه كانت هناك أحياء خاصة بالبغايا في المدن .(٦٧)

على أن أهم النتائج السلبية للحروب الصليبية على المستوى الاجتماعي تمثلت في توتر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين ، لا سيما في بلاد الشام . وعلى الرغم من أن الفرنج الصليبيين قد عاملوا المسيحيين الأرثوذكس معاملة قاسية ، إذا استولوا على كنائسهم وحولوها إلى كنائس لاتينية ، كما منعوا الأقباط من زيارة بيت المقدس على اعتبار أنهم هراطقة ـ على الرغم من هذا

وغيره . . إلا أن مشاركة المسيحيين الموارنة والسوريان والأرمن في بلاد الشام في مساعدة الصليبيين(٦٨) قد زرع بذور الشك والمرارة التي تولدت منها أحداث عنيفة ضد المسيحيين تصاعدت حدتها طوال عصر الأيوبيين والمماليك من بعدهم .

ومن ناحية أخرى ، أدت الحروب الصليبية إلى اختلال القوى الاجتماعية في بعض المناطق ، إذ تحول المسلمون إلى أقليات في المدن التى احتلها الصليبيون من جراء المذابح الصليبية والهجرات الضخمة التي نجمت عنها . كما أن بعض المسلمين آثروا أن يرتدوا عن دينهم فاعتنقوا المسيحية خوفا على حياتهم .(٦٩) وكان من الطبيعي أن يتمسك أبناء الأقليات الإسلامية في المناطق التي خضعت للصليبيين بهويتهم الحضارية ، ويؤكدوا انتماءهم للحضارة العربية الإسلامية بشتى الصور . فقد كان المسلمون من سكان المناطق الريفية المجاورة لعكا يخفون الأسرى المسلمين عن عيون الصليبيين ويساعدونهم على الوصول إلى المناطق الإسلامية .(٧٠) كذلك تركزت الحياة في قرى الريف الخاضعة للصليبيين حول المساجد الصغيرة ، واستمر الفقهاء والقضاة في مباشرة خدماتهم الدينية وغير الدينية لأبناء هذه القرى . لأنه لم يكن ممكنا الاستغناء عنهم في شؤون الزواج والميراث وغيرها . أما علاقة الفلاحين المسلمين بالصليبيين فكانت علاقة تقوم على الاستغلال والابتزاز .



أما التأثير الاقتصادي للحروب الصليبية في العالم العربي فقد اتخذ أبعادا غير متسقة . فبينما عانت الزراعة من التدهور والتخريب في بعض المناطق ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية في مناطق أخرى ، وبينما ازدهرت بعض المدن الواقعة على طرق التجارة البرية والبحرية اضمحلت مدن أخرى كانت مزدهرة قبل عصر الحروب الصليبية . وإذا ما تذكرنا دوافع الجمهوريات التجارية

الايطالية للاشتراك في الحروب والحملات التي جردها الغرب الأوروبي ، والاتفاقيات التي عقدوها مقابل مساعداتهم البحرية للصليبيين ، أدركنا أن زيادة نصيبهم في تجارة البحر المتوسط والتجارة العالمية كانت خصما من نصيب التجار المسلمين . وبينما لاحظ ابن جبير ازدهار التجارة الداخلية ، ينبغي أن نلاحظ أن سيادة العملات الأوروبية ، والايطالية ، خصوصا في أسواق المنطقة العربية ، كانت مؤشرا ودليلا على تدهور السيادة الإسلامية على التجارة العالمية . فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله النتائج السلبية للنظام الإقطاعي المملوكي على إنتاجية الأرض الزراعية ، وانسحاب ذلك الأثر السلبي على الحرف والصناعات والتجارة الداخلية التي باتت تئن من وطأة الضرائب الإضافية ، والحمايات التي فرضت على أرباب الحرف والأسواق ، أدركنا أن الناتج النهائي للاستجابة الاقتصادية للصراع الإسلامي / الصليبي كان سلبيا .

لقد عانت المناطق الريفية في بلاد الشام أكثر من غيرها من الآثار السلبية للحروب الصليبية . ففي ظل الفاطميين والسلاجقة عاش الفلاحون حياة تقترب من القنانة في كثير من الأحيان نتيجة العلاقات النهبية التي ربطت أولئك الفلاحين بسادتهم من أصحاب الإقطاعيات . ومع تزايد الإقطاع الشخصي صارت الأرض الزراعية مجرد مورد للحصول على النفقات اللازمة لتجنيد المقاتلين ، ولم يعد أصحاب الإقطاعيات يهتمون بالأرض أو رفع كفاءتها ، أو وسائل الري والصرف ، وسائر أوجه العناية الواجبة بالأرض الزراعية . وكانت النتيجة أن تدهورت إنتاجية الأرض الزراعية إلى حد مخيف .

ومن ناحية أخرى ، فإن أحوال الفلاحين في المناطق الخاضعة للأتراك السلاجقة لم تكن أفضل من أحوالهم في المناطق الخاضعة للصليبيين . ففي الريف لم يكن ثمة فارق ملحوظ بين معاملة صاحب الإقطاع المسلم ، أو صاحب الإقطاع الصليبي للفلاحين .[٧١] وقد حدثنا الرحالة المسلم ابن جبير[٧٢] عن أن المسلمين والفرنج كانوا يتقاسمون الإنتاج الزراعي في منطقة

بانياس ، كما تحدث عن حسن معاملة الصليبيين لفلاحيهم في منطقة تبنين فقال : « . . . سكانها كلهم مسلمون ، وهم مع الافرنج على حال ترفيه نعوذ بالله من الفتنة ، ذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عن أوان ضمها ، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط ، ولا يعترضونهم في غير ذلك ، ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضا ، ومساكنهم بأيديهم وجميع أحوالهم متروكة لهم . وكل ما بأيدي الفرنج من المدن بساحل الشام على هذه السبيل ، رساتيقهم كلها للمسلمين ، وهي القرى والضياع ، وقد أشربت الفتنة قلوب أكثرهم لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم ، لأنهم على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق . وهذه من الفجائع الطارئة على المسلمين : أن يشتكى الصنف الإسلامي جور صنفه المالك له ، ويحمد سيرة ضده وعدوه المالك له من الأفرنج ، ويأنس بعدله . . . » .

ومالم يقله ابن جبير يمكن استنتاجه من بين السطور ، وتؤكده المصادر التاريخية الأخرى . وهو أن النظام الإقطاعي العسكري ، الذي قام على أساس الأرض الزراعية ، قد هبط بأحوال الفلاحين إلى مستوى أكثر تدنيا من ذي قبل . وفي المناطق الصليبية كان الفلاحون مربوطين بالأرض بشكل عام ، ولكنهم كانوا ملزمين ببعض الضرائب . وإذا كان الفلاحون في تبنين قد لقوا معاملة أفضل على نحو ما ذكر ابن جبير فالسبب في تقديرنا راجع إلى حقيقة أنهم جميعا من المسلمين ، وأن الصليبيين بحاجة إلى قوة عملهم في هذه المنطقة بسبب قلة مواردهم البشرية . وينبغى أن نلاحظ أن أحوال الفلاحين المسلمين في المناطق الصليبية لم تكن كلها على هذا المستوى ، ففي مناطق صليبية أخرى كانوا أشبه بالسجناء .[٧٣] بيد أن هذا لايعني ، من ناحية أخرى ، أن أحوالهم كانت أفضل في ظل النظام الإقطاعي العسكري في المناطق الإسلامية . ولدينا نص أورده أبو شامة[٧٤] لا يخلو من دلالة هامة . ففي حوادث سنة (٥٤٥هـ) عاث الفرنج فسادا في نواحي حوران ، فعزم نور الدين على الخروج لقتالهم ،

« . . . وهو مع ذلك كافّ أيدي أصحابه عن العبث والإفساد في الضياع ، وأمر بإحسان الرأي في الفلاحين والتخفيف عنهم . . . » . هذا النص يكشف عن أن الفلاحين كانوا تحت عبء ثقيل بدليل أن نور الدين محمود طلب من الأمراء أن يخففوا عنهم ، ويحسنوا الرأي فيهم . وفي تقديرنا أن مثل هذا الأمر لا يصدر عن نور الدين إلا إذا كان هناك ما يستوجب إصداره . وعلى أي حال ، فإن هناك أدلة عديدة على سوء أحوال الفلاحين آنذاك .

وعلى الرغم من الانتعاش المؤقت الذي شهدته الزراعة في بعض المناطق الإسلامية والصليبية ، لا سيما في القرن الثاني عشر الميلادي ،[٧٥] إلا أن الآثار السلبية للحروب الصليبية كانت على المدى الطويل كارثة على الزراعة والإنتاج الزراعي في مصر وبلاد الشام على السواء . فقد كانت العمليات العسكرية من الجانبين سببا في خراب مناطق كثيرة . فقد ذكر ابن جبير ـ الذي زار المنطقة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي ـ أن الطريق من حمص إلى دمشق كان خرابا مهجورا « . . . قليل العمارة إلا في ثلاثة مواضع أو أربعة . . . » .[٧٦] ومن الواضح أن مناطق كثيرة خربت زراعتها بحيث اضطر الفلاحون إلى النزوح للمدن حيث يجدون الخبز من خلال العمل في أي حرفة متدنية ، وحيث يجدون الأمان داخل أسوار تلك المدن .[٧٧] ولدينا عديد من الأمثلة على نهب الريف خلال زحف الجيوش وأثناء القتال .[٧٨] وقد أدى ذلك ألى تدهور الإنتاج الزراعي . ومنذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي حتى عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري (٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م) عانت بلاد الشام أوقاتا عصيبة بسبب نقص الإنتاج الزراعي ، وتعرضت مناطق عديدة لخطر المجاعة أكثر من مرة . وقد كان للإجراءات الأمنية الهائلة التي قام بها بيبرس أثرها الفعال في عودة الاستقرار ، وزيادة الإنتاج الزراعي في مناطق الحدود في بلاد الشام وأعالي الفرات .[٧٩]

ومن ناحية أخرى كانت للتنظيم الإقطاعي العسكري آثاره السلبية على

المدى الطويل ، ولا سيما بعد التعديلات الجوهرية التي جرت على النظام الإقطاعي المملوكي في عصر الناصر محمد بن قلاوون الذي حكم ثلاث مرات ، آخرها وأهمها في النصف الأول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ، إذ أصبح الإقطاع الواحد موزعا في أقاليم مختلفة من البلاد . والأهم من ذلك أن الإقطاع صار يتغير بتغير وظيفة صاحبه .[٨٠] والراجح أن السلاطين كانوا يقصدون من وراء هذه السياسة عدم التمكين لنفوذ الأمراء إذا استقروا فترة طويلة في إقطاعياتهم . وهو ما نجحوا فيه بالفعل . ولكن هذه السياسة أثبتت أنها كارثة على الاقتصاد الزراعي خاصة ، وعلى الكيان الاقتصادي والسياسي للدولة عامة . ذلك أن صاحب الإقطاع ، الذي كان يعلم مسبقا أنه لن يستمر في حوزته زمنا طويلا ، لم يكن يولي الأرض الزراعية أي اهتمام أو رعاية حقيقية . ومع إهمال وسائل الري والصرف تضاءلت إنتاجية الأرض . وأصبحت العلاقة بين صاحب الإقطاع والفلاحين علاقة نهبية بكل المقاييس .[٨١] وكان لتدهور الإنتاج الزراعي ، وتدني أحوال الفلاحين أثرهما السلبي على النظام الإقطاعي العسكري الذي قامت عليه دولة سلاطين المماليك . وهكذا ، فإن التنظيم الإقطاعي الذي قام على أساس أن الأرض الزراعية مصدر الثروة والقوة العسكرية اللازمة لتعبئة الجيوش اللازمة لمواجهة الصليبيين كان سببا في إنهاك موارد هذه الأرض الزراعية ، وقد أدى ذلك بدوره إلى هز أركان النظام الإقطاعي . وقد أدت هذه التفاعلات الجدلية السلبية في نهاية الأمر إلى سقوط دولة سلاطين المماليك .

وقد عرفت بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية عددا من الصناعات والحرف التي اكتسبت لنفسها شهرة تاريخية في العالم المعروف آنذاك .[٨٢] إذ عرف العالم من منتجات الشام الورق ، والسكر ، والزجاج ، والخزف ، والقيشاني ، وصناعة الأثاث ، إلى جانب صناعة النسيج ، والأقمشة الشهيرة ، والعقاقير ، والعطور ، والخمور ، والنبيذ . وقد انتعش بعض هذه

الحرف في القرن الثاني عشر الميلادي واكتسب قوة إضافية حين فتحت أمامه أسواق جديدة . وتوسعت أسواقها القديمة بفضل نشاط الجاليات التجارية الايطالية في مدن القطاع الصليبي . كذلك فإن صياغة الذهب والفضة ، وصناعات الحديد والأسلحة ، والجلود ، والصابون والسجاد انتعشت على نحو لم يسبق له مثيل إبان ازدهار الكيان الصليبي في القرن الثاني عشر الميلادي ، والهدوء النسبي الذي ساد في عصر خلفاء صلاح الدين الأيوبي .

ولكن العمليات العسكرية العنيفة التي جرت في عصر صلاح الدين الأيوبي ، ثم تدهور الكيان الصليبي تحت ضربات بيبرس وقلاوون وابنه الأشرف ، جعلا الايطاليين ينقلون عددا من هذه الصناعات إلى بلادهم ، ولم يلبثوا أن تفوقوا في بعضها ، وأصبحوا مصدرا هاما من مصادرها في التجارة العالمية . إلا أن صناعة النسيج الشامية ومنتجاتها ظلت طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين تسيطر على الأسواق الخارجية ، ولم تعان أي منافسة ايطالية قبل القرن السادس عشر . وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نعمت به بلاد الشام خلال الشطر الأول من عصر سلاطين المماليك .

أما التجارة فكانت المجال الذي تجلت فيه الآثار السلبية للحروب الصليبية في أوضح صورها . فحتى بداية الحروب الصليبية كانت التجارة بين الشرق وأوروبا تسير في اتجاه واحد تقريبا لصالح الشرق . ولكن نجاح الحملة الصليبية الأولى ترتب عليه أمران غاية في الأهمية ، أولهما : أن كل موانىء الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط صارت تحت سيطرة أوروبا حتى سنة ١١٨٧م عندما نجح المسلمون بقيادة صلاح الدين في استرداد معظم مدن الساحل . ثم بقي بعض الموانىء بيد الصليبيين ، وأهمها عكا التي كان سقوطها سنة ١٢٩١ م نهاية الوجود الصليبي في المنطقة العربية ، وثانيهما : تأسيس الأحياء التجارية في المدن التي استولى عليها الصليبيون ، وما نتج من ذلك

بالضرورة من تعاظم النفوذ الايطالي ، ثم الأوروبي عامة ، في التجارة العالمية على حساب التجار المسلمين . وعلى الرغم من الازدهار التجاري الذي شهدته بلاد الشام زمن الحروب الصليبية ، وعلى الرغم من ازدهار مدن كثيرة بفضل التجارة داخل بلاد الشام[٨٣] آنذاك إلا أن تعاظم الدور الأوروبي في التجارة العالمية في البحر الأبيض المتوسط ، ثم في التجارة العالمية بعد ذلك ، قد جاء على حساب التجارة والتجار المسلمين ، وخصما من دورهم الذي كان هو الدور الأكبر في التجارة العالمية حتى ذلك الحين .

لقد استولى الصليبيون على موانىء الساحل الشرقي للمتوسط خلال فترة النمو والتوسع التي أعقبت نجاح الحملة الأولى ، واستخدموا هذه الموانىء من الناحيتين العسكرية والتجارية معا . وكانت عكا هي أهم موانىء التجارة العالمية والداخلية في بلاد الشام طوال تلك الفترة .[٨٤] ولم تكن التجارة العالمية في المناطق الصليبية قاصرة على عكا بطبيعة الحال ، فقد كانت مدينة صور[٨٥] مدينة تجارية هامة جاءت بعد عكا في مكانتها التجارية . كذلك لعبت كل من طرابلس ، وبيروت ، واللاذقية ، وصيدا دورا هاما في الانتعاش التجاري للكيان الصليبي ، كما وجدت في كل منها جالية ايطالية كبيرة . وقد لعب الايطاليون دورا هاما في تنشيط الصادرات والواردات بفضل الحريات والمزايا الكبيرة التي تمتعوا بها في سائر المدن الصليبية .[٨٦]

وقد استثمر الايطاليون أموالا جمة في التجارة عبر موانىء بلاد الشام ، ثم خرجوا إلى الاسكندرية التي سمحت لهم السلطات المصرية بالإقامة فيها بقصد تشجيع التجارة .[٨٧] ولأن طبيعة هذه الدراسة لا تسمح بالتفاصيل فإننا نود أن نشير في سرعة إلى أن مصر ظلت طوال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين تتحكم في تجارة العبور ما بين أوروبا ، والهند ، والمنطقة العربية ، على الرغم من أن بعض منتجات الهند قد بدأت بالفعل تتسرب عبر ميناء عكا إلى أوروبا . وفي نهاية الأمر كان لابد للمسلمين من أن يفسحوا مكانا في تجارة

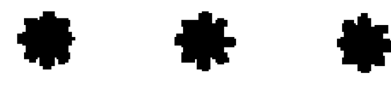
البحر المتوسط للقوى التجارية الأوروبية النامية . وسرعان ما أخذت هذه القوى تكبر على حساب المسلمين . ومنذ القرن الخامس عشر الميلادي أخذت العملات التي تصدرها الجمهوريات التجارية تسود الأسواق المحلية في مصر والشام .[٨٨]

لقد ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية في عصر الحروب الصليبية بسبب حرص كل من المسلمين والصليبيين على الموارد التي توفرها لهم عائدات التجارة . وقد لفت انتباه الرحالة المسلم « ابن جبير » أن « اختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الفرنج غير منقطع ، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك ، « . . . والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الأحوال . وأهل الحرب مشتغلون بحربهم ، والناس في عافية ، والدنيا لمن غلب . . . » .[٨٩]

بيد أن خروج الصليبيين من بلاد الشام لم يكن يعني نهاية الدور الأوروبي في التجارة العالمية ، وإنما نقل نشاطهم إلى مناطق أخرى ، كما أنه لم يؤد إلى قطيعة تجارية مع دولة سلاطين المماليك ، بل إن حجم التجارة ، وعدد الجاليات التجارية زادا في المناطق الخاضعة لهذه الدولة . وعندما بدأت علامات الضعف والتدهور تضرب داخل جسد هذه الدولة منذ القرن الخامس عشر الميلادي ـ لأسباب عديدة متشابكة ـ زادت سيطرة الأوروبيين على التجارة العالمية . ومن الجدير بالذكر أن القرن الخامس عشر الميلادي قد شهد بداية المحاولات الأوروبية للسيطرة على تجارة البحر الأحمر ، وتجارة المحيط الهندي أيضا .

على أي حال ، فإننا نرى أن الاستجابة الاقتصادية للحروب الصليبية كانت كارثة على العالم العربي . حقيقة أن آثارها السلبية لم تظهر عقب خروج الصليبيين في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ، ولكن القرن الخامس عشر الميلادي قد شهد تجسد هذه الآثار في انهيار الإنتاج الزراعي ، وما ترتب عليه من تفسخ النظام الإقطاعي العسكري الذي تمت صياغة الدولة على أساسه ،

وتزايد معدل الاعتماد على الضرائب بالشكل الذي أدى إلى تدهور الحرف والصناعات ، وخراب الأسواق ، وضمور التجارة الداخلية . وعندما تحول المماليك إلى التجارة الخارجية ، ثم احتكرها السلاطين منذ عهد برسباي ، كان ذلك تعبيرا عن إفلاس الأساس السياسي / الاقتصادي الذي بنيت عليه الدولة المملوكية . وجاء انهيار العملة تجسيدا للوضع المتردي الذي لم يلبث أن انكشف بوضوح عند الصدام بين دولة سلاطين المماليك المتهاوية والدولة العثمانية التي كانت في طور صعودها وفتوتها .



كانت الحروب الصليبية صداما عسكريا ومواجهة حضارية طويلة مضنية بين الشرق العربي الإسلامي والغرب الأوروبي الكاثوليكي . وقد بدأت هذه المواجهة في وقت كانت الحضارة العربية الإسلامية قد بلغت أقصى مراحل نضجها وتطورها . وفي خضم الصراع تجلت عوامل الضعف في العالم العربي الاسلامي ، وتجلت في الوقت نفسه عوامل القوة التي ساعدته على الصمود أمام الغزوة الصليبية والانتصار عليها . وإذا لم تكن الحروب الصليبية هي السبب في توقف الحضارة العربية الإسلامية وجمودها فإن تلك الحروب ، التي استمرت أكثر من قرنين من الزمان ، كانت من أهم عوامل استنزاف قوى الدفع الإبداعية في الحضارة العربية الإسلامية ثم جمودها الذي أدّى إلى تخلف المنطقة العربية ، إذْ كان على العالم العربي أن يحشد كل طاقاته وإمكاناته البشرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، والثقافية جميعا في مجال العمل العسكري ، أو العمل المعنوي والثقافي المصاحب للحرب . وهكذا ، تعين على المنطقة العربية أن تعيد صياغة كل حياتها على أساس أن الحرب هي محور هذه الحياة . وعلى الرغم من هذا كله فإن العالم العربي لم يكن قد دخل ، بعد ، في منحنى التدهور ، إذْ كان المستقبل لا يزال يحتفظ للحضارة العربية الإسلامية ببعض من أهم إنجازاتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية .

وإذا كنّا قد عرضنا في الصفحات السابقة لتأثير الحروب الصليبية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإنه يبقى لنا أن نحاول عرض الخطوط العريضة لهذا التأثير في مجال الحياة الفكرية والثقافية . ونحن هنا نهتم بالثقافة في معناها الحقيقي الواسع ؛ آداب المجتمع وفنونه ، فكره وفلسفته ، مثله وقيمه التي دارت من حولها أشكال التعبير الفكري ، وألوان الإبداع الأدبي والفني التي تضمنتها الفنون الشعبية ، بأنماطها التشكيلية والقولية . . وما إلى ذلك .

وربما يكون من المفيد أن نؤكد أن النتائج والآثار الفكرية والثقافية ، التي تنتج من الحروب في مجتمع ما ، لا تظهر بين عشية وضحاها من ناحية ، كما أنها لا تختفي بمجرد انتهاء الحرب من ناحية أخرى . ولكن هذه التأثيرات تتخذ لنفسها شكل تيار اجتماعي / ثقافي مستمر ومتصاعد ، بحيث يتبلور من خلال إبداعات أبناء هذا المجتمع في فنونه وآدابه ؛ سواء منها الإنتاج الراقي المكتوب ، أو ذلك التيار الشعبي مجهول المؤلف الذي يعبر عنه عادة بالآداب والفنون الشعبية .

لقد اقترنت جهود توحيد الجبهة الإسلامية ضد الصليبيين بجهود أخرى لإعادة نشر المذهب السني ، وتأسيس المدارس لتدعيم هذا المذهب في مواجهة الدعوة الشيعية . وكان فشل الخلافة الفاطمية الشيعية في فهم حقيقة الحركة الصليبية من جهة ، ثم إخفاق هذه الخلافة في جهودها العسكرية ضد الصليبيين من جهة أخرى من أهم عوامل بروز الجهود السنية على محور الموصل/حلب . ثم جاءت نهاية الخلافة الفاطمية في خضم الصراع الإسلامي/الصليبي تجسيدا لانتصار المذهب السني على منافسه الشيعي . وأسس صلاح الدين المدارس في بيت المقدس ، والشام ، والقاهرة ، والإسكندرية لتدعيم المذهب السني ومحاربة التشيع ، ثم قرن ذلك بتقريب

علماء السنة[٩٠] الذين كانت عليهم مهمات أخرى هي شحن روح الحماسة في نفوس المسلمين للدفاع عن بلادهم ودينهم ضد الصليبيين .

ومن أولئك العلماء السنة خرج أرباب الأقلام الذين تولوا الوظائف العليا في الدولة الأيوبية ، وخرج القضاة ، والمدرسون الذين كانوا يعقدون حلقات دروسهم في أروقة المدارس السنية التي انتشرت في كل مكان . وغالبا ما كانت الدولة تقربهم بسبب نفوذهم الواسع على عامة الناس .[٩١] وكان صلاح الدين الأيوبي نفسه شديد الكلف بعلوم الدين ، وكان يذهب بنفسه لسماع الدروس من أفواه أشهر العلماء .[٩٢] لقد كان صلاح الدين مهتما بإعادة المذهب السني ، ولذلك قاوم أي محاولة تصور أنها يمكن أن تعوق حركته في هذا الاتجاه الذي كان يعتقد أنه طريق التعبئة المعنوية اللازمة لضرب الوجود الصليبي . وربما يمكن تفسير قتل « السهروردي المقتول » بأمره ، وبيع كتب مكتبة القاهرة الفاطمية[٩٣] في ضوء حماسة صلاح الدين الغامرة للمذهب السني ، بيد أن ذلك لا ينفي أن هذين الإجرائين كانت لهما آثار بعيدة المدى في جنوح الحياة الفكرية والثقافية إلى المحافظة

لقد كانت النشاطات الفكرية والثقافية في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي مرآة صادقة على الحضارة العربية الإسلامية ، إذ تجلت فيها كافة الخصائص والقسمات التي ميزت تلك الحضارة آنذاك . فباستثناء الغزالي لم يشهد ذلك القرن مفكرا من الطراز المبدع الذي عرفته القرون السابقة في تاريخ الثقافة والفكر العربي الإسلامي ، بل إن الغزالي نفسه كان دارسا للفلسفة ، واستخدم دراسته في هدم الفلسفة على حد تعبير أحد الباحثين .[٩٤] وكان الاتجاه العام للتيارات الفكرية يسير نحو تأمل ما أنجزه السابقون ومحاولة شرحه وتبسيطه ، أو تجميعه .

وفي تقديرنا أن ذلك كان يعكس حال حضارة وصلت إلى أقصى نمو

وتطور ، وعندما بدأت تستقر لتجني ثمار إنجازاتها الثقافية والفكرية فوجئت بهجوم أتباع دين آخر يهددون وجودها ذاته . ولذلك صار النشاط الثقافي في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي موجها نحو الحفاظ على التراث الفكري المجيد أكثر منه نحو المشاركة في إثراء هذا التراث . ولم تبد في هذا القرن بادرة حقيقية تدل على الإبداع والتجديد اللذين ميزا حركة الثقافة العربية الإسلامية قبل هذا القرن . وبدأ العلماء يتجهون نحو التجميع والتركيب بدلا من الابتكار والإبداع والتجديد . وظهرت في هذا العصر مؤلفات ضخمة ذات طبيعة موسوعية ، أو شروح وتفسيرات جامعة ، أو كتب تبسط العلوم وتختصرها مثل : تفسير القرآن الكبير للفخر الرازي ، وكتاب « المبسوط » للسرخسي ، و « بدائع الصنائع » في الفقه للكاساني ،(٩٥) وما إلى ذلك .

وفي عصر سلاطين المماليك تزايد اعتماد السلاطين على أهل العمامة من علماء الدين والفقهاء باعتبارهم واجهة شرعية للحكم ، كما تزايد تدعيم الاتجاه المحافظ في الفكر والتأليف ، بل إن مفكرا سلفيا مثل « ابن تيمية » تعرض لمحنة كبيرة لأنه أراد الرجوع بالفكر الإسلامي إلى بساطته الأولى - ولم يطرح اتجاها فلسفيا أو عقليا جديدا - في مواجهة تيار المحافظة والاجترار الذي أدى إلى الجمود . وقد ارتبط أهل العمامة ارتباطا وثيقا بالدولة المملوكية ،(٩٦) وجنحت آراؤهم إلى تملق الدولة وتبرير أفعالها - على الرغم من ظهور بعض المواقف المعارضة في بداية ذلك العصر على نحو خاص - . وكانت النتيجة تصاعد الاتجاه الاجتراري والتبريري ، بل إن مجالس السلطان الغوري ، مثلا ، تكشف عن عقم الحياة الفكرية ، لأن الفقهاء كانوا يتبارون في حل مسائل فقهية مستحيلة على سبيل الرياضة العقلية ، وكأنهم فرغوا من حل مشكلات زمانهم المتأزمة . ولكنهم وجدوا في اجتهادات الأئمة الأربعة مخزنا لا ينضب لحلول تقليدية في أمور غير تقليدية .

وفي ذلك العصر تصاعد الاتجاه نحو التجميع ، والتأليف الاجتراري ،

والشروح ، والمبسطات وشروح الشروح . وغالبا ما يكون هذا الاتجاه علامة على التوقف الفكري والجمود الذي يعتري حضارة من الحضارات . وعلى الرغم من أن الموسوعات والمؤلفات الشاملة ـ مثل : « مسالك الأبصار في ممالك الأمصار » للعمري ، « ونهاية الأرب في فنون الأدب » للنويري » ، و « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » للقلقشندي ـ قد حفظت لنا تراثا فكريا مجيدا في كافة نواحي الحياة إلا أن هذا النمط من التأليف التجميعي ، الذي لا يقوم على الابتكار ، كان انعكاسا لظروف الحضارة العربية الإسلامية التي كانت تعيش عصرها الأخير ، وتحاول الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الذي واجهته في القرون الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر الميلادية من جانب الصليبيين ، وضد الخطر الذي واجهته بشكل مؤقت من الغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي ، وضد الهجوم الأوروبي المستمر في الأندلس ، ثم محاولة الالتفاف حول المشروعات الصليبية المتأخرة في القرن الخامس عشر الميلادي . لقد كانت هذه الموسوعات ، والمعاجم التي جمعت مفردات اللغة العربية (مثل : « لسان العرب » لابن منظور ، « والقاموس المحيط » للفيروز ابادي) تعبيرا عن رغبة في الحفاظ على الذات الحضارية التي يتهددها الهجوم من كل مكان . فقد كان هدف الموسوعات والمعاجم جمع شتات الإنجازات الفكرية للحضارة العربية بقصد حفظها من الضياع . لقد كانت الحضارة العربية الإسلامية في حال الدفاع عن الذات ، وأراد أبناؤ ها لمّ تراثها وحفظه .

وفي هذا العصر تجسد « السلف الصالح » مفهوما اجتماعيا/ ثقافيا ، وصار البحث في تراث السلف الصالح من الفضائل الثقافية آنذاك . وظهرت تجليات هذا التوجه في سيادة الاتجاه المحافظ الذي لم يلبث أن تحول إلى التأليف التجميعي والاجتراري . وفي عصر سلاطين المماليك باتت مصر هي المعقل الأخير للحضارة العربية الإسلامية ، ولذلك توافد عليها اللاجئون من العلماء والفقهاء الهاربين من الظروف السياسية والاجتماعية المتردية في مشرق العالم

الإسلامي ومغربه . واتجهت أعمال أغلبية أولئك العلماء إلى جمع الموسوعات الضخمة التي لم تترك صغيرة ولا كبيرة دون تدوين .[٩٧]

وعلى الرغم من التدهور الثقافي العام إلا أن حركة التدوين التاريخي كانت مزدهرة بشكل لافت للنظر . ففي ذلك العصر وصلت الكتابة التاريخية إلى أرقى مستوى وصلت إليه في تاريخ الفكر العربي . وكان ذلك العصر بمثابة المعرض الحي لمدى التنوع والثراء الذي وصل إليه التدوين التاريخي .[٩٨] بيد أن هذا التوهج الأخير شابته ظاهرة لافتة للنظر وهي ظاهرة « الذيول » ، أو التأليف استكمالا لكتاب آخر مشهور ، وربما يكون السبب في ذلك أن مؤلفي هذه الكتب « الذيول » كانوا يرغبون في ضمان الرواج لأنفسهم ولكتاباتهم بنسبتها إلى كتاب مشهور مثلما فعل السخاوي عندما ألف كتاب « التبر المسبوك في ذيل السلوك » ليكون منسوبا إلى كتاب المقريزي الشهير « السلوك لمعرفة دول الملوك » . وربما يكون الاتجاه المحافظ الذي ساد الحياة الفكرية وراء مثل هذه الظاهرة . وعلى أي حال ، فقد عكست هذه الظاهرة جانبا هاما من جوانب الروح المحافظة ، والسمة الاجترارية للتأليف آنذاك .

ولأن الشعراء والأدباء والمفكرين الرسميين انصرفوا إلى محاولات حفظ التراث ، أو جمعه ، أو شرحه ، أو تكراره ، ولأن معظمهم أصبحوا من أبواق الدعاية والتبرير لتعبئة الناس حول قائد بعينه ، أو للترويج لاتجاه أو لآخر ؛ فقد فشل الأدب الرسمي في الإجابة عن تساؤلات كثيرة طرحها عامة الناس حول عجز الحكام ، ونجاح الصليبيين ؛ على الرغم من أنهم كانوا أقل عددا وعدة ، وعلى الرغم من أنهم كانوا أقل شأنا في المفهوم الشعبي . أليس المسلمون هم أتباع الدين الحق ؟ فلماذا كانت الهزيمة وانتصار الفرنج الكفرة ؟

لقد فشل الحكام ودعاتهم في تفسير هذه التناقضات ، كما فشلوا في تبرير عجزهم عن دحر الصليبيين طوال هذه السنوات الطوال . ولذلك تبلورت

تيارات شعبية أخذت تعبر عن رؤيتها الوجدانية ، وتفسيرها النفسي/ التعويضي لأحداث التاريخ . ومع مرور الوقت بدأ الأدب الشعبي والفن الشعبي يطرحان نفسيهما بديلا من الأدب الرسمي الذي ناله الجمود والاجترار . وقدم الأدب الشعبي من خلال الشعر ، والزجل ، والبلاليق (أبيات من الشعر) ، ومن خلال السيرة ، والحكاية ، والنادرة الإجابات الفنية التعويضية عما طرحه الناس من تساؤلات محيرة مضنية .

وعلى الرغم من نجاح المسلمين النهائي في طرد الصليبيين من المنطقة في أواخر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي إلا أن ذلك تم تحت مظلة النظام الإقطاعي العسكري الذي أفرز نظما سياسية سرعان ما تسلطت على الناس عندما انتهت من أداء دورها التاريخي في التصدي للصليبيين . وقد أدى ذلك إلى تمرد الناس على سلطة المماليك ، وبدأت مقاومتهم للمماليك تتصاعد في الوقت الذي ازدهر الأدب الشعبي ، والفنون الشعبية .

ففي ذلك العصر الذي شهد أول هزيمة كبرى للمسلمين في تاريخهم ، والذي شهد خطرا استيطانيا يقتطع أجزاء من قلب المنطقة العربية ، شاعت أنباء الرؤى والأحلام التي يرى النائم فيها النبي عليه الصلاة والسلام ، أو الخضر ، أو أحد أولياء الله الصالحين . وغالبا ما كانت هذه الرؤى والأحلام مرتبطة بالحرب والجهاد ضد الصليبيين.(٩٩) كذلك كانت هذه الرؤى والأحلام تعبيرا عن الآمال التي تجيش في نفوس الناس حيال واقعهم المرير . وطفق المتعلمون يتكلمون عن القيامة وعلاماتها ، ويتناقشون حول الجنة ونعيمها . وازداد تأثير طرق الدراويش في ثقافة المجتمع ، فشاعت أخلاقيات الحزن والاستسلام ، والاعتقاد في الخوارق والمعجزات ، والاعتقاد وهو ما تكشف عنه تلك الطائفة الكبيرة من أخبار الخوارق والكرامات والخرافات التي تداولها مؤرخو تلك الفترة باعتبارها حقائق تاريخية . لقد بث الناس همومهم

وأحزانهم في أنماط الأدب الشعبي الذي اختاروه وعاء لأمانيهم وأحلامهم ، وإطارا لأفكارهم ورغباتهم .

ففي مجال الشعر ظهرت « النبويات » ، وهي قصائد مطولة كتبت في غرض جديد هو الاستغاثة بالرسول ، والتوسل إليه برفع المعاناة .(١٠٠) كما تجلت هذه الظاهرة أيضا في مجال القصص الشعبي الذي كان القصاصون يلقونه على مسامع الناس في محافلهم وأنديتهم فيطربون لما تحمله هذه القصص في ثناياها من أحداث وشخصيات تحمل لهم التعويض من واقعهم البائس ، وتوفر لهم الأمل ، وتنتقم لهم من رموز الظلم .(١٠١)

وحكايات « ألف ليلة وليلة » تحمل أصداء هذه التأثيرات التي تركتها الحروب الصليبية في العالم العربي في الجانب الثقافي . والحكايات التي تدور حول الحروب الصليبية في « ألف ليلة وليلة » ثلاث حكايات تستغرق أكثر من مائتي ليلة ، وهي : (١) حكاية الملك نعمان وولديه شركان وضوء الزمان ، (٢) حكاية على نور الدين ومريم الزنارية ، (٣) حكاية الصعيدي وزوجته الفرنجية(١٠٢) لقد سربت الحروب الصليبية بعض أحداثها ووقائعها إلى حكايات « ألف ليلة وليلة » ، وفيها نرى التفاعل بين الفن الشعبي والتاريخ . لقد لجأ الفنان الشعبي إلى التعويض من خلال هذه الحكايات لكي يتجاوز الواقع المؤلم بحدوده المكانية ، وأطره الزمانية ، صوب اللامحدود زمانا ومكانا ، ولكي يطرح للناس ما تحتاجه عقولهم وعواطفهم من تعويض . لقد جسدت البعد البطولي في تصور الناس ، كما جسدت البعد الديني أيضا في البطل الشعبي من ناحية ، كما كشفت عن الكراهية والمرارة تجاه الفرنج الصليبيين من ناحية ثانية ، وعبّرت عن آمال الناس ورؤيتهم للأحداث من ناحية ثالثة .

وحكايات « ألف ليلة وليلة » نموذج ينسحب على السير الشعبية ، وعلى سائر

أنماط الأدب الشعبي التي أنتج عصر سلاطين المماليك الجزء الأكبر منها ، والتي عوضت ذلك العجز والجمود الذي ميز الحركة الفكرية الرسمية آنذاك .

* * *

لسنا ندعى أن هذا هو كل حصاد التجربة الصليبية في التاريخ العربي ، لكننا حاولنا ، قدر الطاقة ، أن نشير في إيجاز ووضوح إلى معالم رئيسة في هذا الموضوع الذي يستحق دراسة قائمة بذاتها . بيد أن أهم ما لفت نظرنا في معالجتنا لتأثيرات الحروب الصليبية في العالم العربي أن الفصل بين تفاعلات الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع والثقافة ، أمر يقرب من الاستحالة ، فضلا عن أنه يمكن أن يؤدي إلى متاهات ضبابية ، كما يمكن أن يفتت الظاهرة التاريخية إلى شذرات متناثرة لا تفيد شيئا . والأهم من ذلك ، في تصورنا ، أن رصد هذه التأثيرات يكشف عن مدى ما ينتج من استجابات في مجتمع يتعرض لعدوان يتهدد وجوده ذاته من ناحية ، وما ينتج عن فشل الإدارة العسكرية لمجتمع مدني بعد زوال الخطر الذي يتهدده من ناحية ثانية . وهذا هو ما يجعل الحركة الصليبية وتأثيرها في العالم العربي جديرة بالدراسة والتأمل .



مراجع الفصل الرابع

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، جـ ٢ ، (تحقيق الدكتور محمد حلمي ، القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ٢٣٢ - ٢٣٤ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ص ٢٥٧ . ويعلق المقريزي على هذا بقوله « . . . وهذه الحادثة كانت آخر سعادة الدولة الفاطمية ، فإن الشام خرجت من أيديهم بعد قليل لاستيلاء الترك عليها ، ولم يبق بيدهم غير مصر خاصة » . انظر أيضا : ابن ميسر ، أخبار مصر (نشره هنرى ماسيه ، القاهرة ، ١٩١٩) ، جـ ٢ ، ص ٨ ؛ ابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب المصرية) ، جـ ٥ ، ص ١١ - ١٢ ؛ راجع الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٢) راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٣) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٩ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٧ . ويضع المقريزي عنوانا له دلالته على هذه الحادثة هو: « ذكر ابتداء الفتنة التي آلت إلى خراب ديار مصر » . وقد استمرت هذه الأحداث عدة سنوات ، وأدت إلى ضياع هيبة الخليفة المستنصر ، إذ يذكر المقريزي في حوادث سنة ٤٦٠ هـ ما نصه : « اشتد البلاء على المستنصر بقوة الأتراك عليه ، وطمعهم فيه ، فانخرق ناموسه ، وتناقصت حرمته ، وقلت مهابته . . . » . انظر : المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٥) هناك روايات عديدة في المصادر التاريخية تحكي عن تعاظم قوة الوزراء على حساب الخلفاء الفاطميين ، ففي حديثه عن الخليفة الحافظ الفاطمي ذكر ابن الأثير أن وزيره الأفضل كان صاحب السلطة ، « . . . ويبقى الحافظ اسم لا معنى تحته . . . » . انظر : الكامل في التاريخ جـ ٨ ، ص ٣٣٢ ؛ ابن القلانسى ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، جـ ٣ ، ص ١١ ، حيث يذكر كيفية جلوس المستعلي على عرش الخلافة الفاطمية « وذلك أن الأفضل شاهنشاه ابن أمير الجيوش بدر الجمالي عندما مات المستنصر بادر إلى القصر وأجلسه ولقبه بالمستعلي ، وبعث فاحضر إليه نزارا ، وعبدالله ، وإسماعيل ، أولاد المستنصر ، فأمرهم الأفضل بتقبيل الأرض . . . » .

(٦) قبل قيام دولة عماد الدين زنكي كانت ثمة محاولات سلجوقية لتوحيد الجهود ضد الفرنج أخطرها ما قام به مودود أمير الموصل في مطلع القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي ، بيد أن اغتياله سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م أوقف هذه الجهود . انظر :

ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ٢٦٦ ؛ ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ ؛

Fulcher de Charters, pp. 205-9; William of Tyre, II, pp. 493-9.

راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٧) عن دولة عماد الدين زنكي ودوره في قتال الصليبيين ، انظر :

Gibb, "Zengi and the Fall of Edessa" in Setton, I, pp. 449-6.

وعلية الجنزوي ، إمارة الرها الصليبية ، ص ٣٠١ - ٣٠٨ .

(٨) راجع تفصيلات هذه الأحداث في الفصل الثالث .

(٩) عن صلاح الدين الأيوبي وحياته راجع :

ابن شداد ، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، أو سيرة صلاح الدين ، (تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٦٤) ؛ الأصفهاني ، الفتح القسي في الفتح القدسي ، (تحقيق محمد محمود صبح ، القاهرة ، ١٩٦٥) ؛ أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين (طبعة دار الجبل - بيروت) ، جـ ١ ، ص ١٦٤ - ٢٧٩ ؛ جـ ٢ ، ص ١ - ٢٤٥ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤١ - ١١٤ ؛ ابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جـ ٥ ، ص ٣٨١ - ٣٨٩ .

وهناك دراسات عديدة بالعربية واللغات الأجنبية عن صلاح الدين .

(١٠) في سنة ٥٧٠ هـ كتب صلاح الدين إلى الخليفة العباسي في بغداد يعدد فتوحاته وجهاده للفرنج ، وإعادته الخطبة العباسية بمصر . و « طلب من الخليفة تقليده مصر واليمن والمغرب والشام ، وكل ما يفتحه بسيفه ، فوافته بحماة رسل الخليفة المستضيء بأمر الله ، بالتشريف ، والأعلام السود ، وتوقيع بسلطنة مصر والشام وغيرهما » المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٥٩ - ٦٠ ؛ أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ١ ، ص ٢٤١ . وقد تكرر هذا الأمر كثيرا طوال محاولات صلاح الدين توحيد المنطقة تحت حكمه .

(١١) يتضح من الأحداث التي سبقت معركة حطين وحتى نهاية حياة صلاح الدين أنه كان يكتب « إلى الجهات باستدعاء الأجناد للجهاد » قبل كل معركة كبيرة . راجع : ابن شداد ، النوادر السلطانية ، في صفحات كثيرة متفرقة من الكتاب ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ص ٩٥ - ٩٦ ، ص ٩٩ ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٣ .

(١٢) ذكر أبو شامة عبارة هامة في هذا الصدد (جـ ٢ ، ص ١٧٧) نصها : « . . . فقد أنفق المولى (يقصد صلاح الدين) مال مصر في فتح الشام ، وأنفق مال الشام في فتح الجزيرة ، وأنفق مال الجميع في فتح الساحل . . . » .

(١٣) راجع الفصل الثالث . وأيضا :

Hamilton A. R. Gibb, "The Ayyubids", in Setton, II, pp.6-714.

(١٤) عن المماليك البحرية ودورهم في تلك الفترة ، انظر :

أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ، (بيروت ، ١٩٨٦) ص ٩٦ - ١٠٣ .

(١٥) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(١٦) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤٢٢ - ٤٣٤ ؛ أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى ، ص ١٤٥ - ١٧٢ ؛

Claude Cahen, "The Mongols and the Near East", in Setton, II, pp. 715-732.

حيث يناقش غزوهم وهزيمتهم ، ثم الدول التي قامت نتيجة وجودهم في المشرق الإسلامي .

(١٧) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

(١٨) جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية ، (دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٧) ص ١٧١ - ١٧٢ .

(١٩) ابن أيبك الدوادار ، الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، (تحقيق رويمر) ص ٧٢ - ٨٠ ؛ النويري - نهاية الأرب في فنون الأدب (مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٥٤٩ ، معارف عامة) جـ ٢٨ ، ورقة ١٨ ؛ السيوطي ، تاريخ الخلفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

وقد أورد المقريزي في كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٧) نص الوثيقة التي حصل الظاهر بيبرس بمقتضاها على تفويض من الخليفة العباسي .

قارن :

ابن عبدالظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (تحقيق ونشر عبدالعزيز الخويطر ، الرياض ، ١٩٧٦) ، ص ٩٩ - ١١٠ . وقد ضمن ابن عبدالظاهر كتابه نص التقليد الذي فوض به الخليفة العباسي المستنصر بالله السلطان الظاهر بيبرس ، وأهم ما يلفت النظر فيه التكليف بالجهاد وحفظ الثغور .

(٢٠) راجع الفصل الثالث .

(٢١) صدر الدين أبو الحسن ، الدولة السلجوقية (نشر محمد إقبال ، لاهور ، ١٩٢٣) ، ص ٦٨ ؛ الأصفهاني ، دولة آل سلجوق (القاهرة ، ١٩٠٠) ص ٥٥ ؛ أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى ، ص ٧٥ - ٧٧ .

(٢٢) R. C. Smail, Crusading Warfare, 1097-1193, (Cambridge University Press, 1978), pp. 65-66.

(٢٣) انظر الفصل الثالث .

(٢٤) ذكر المقريزي ، في حوادث سنة ٥٦٩هـ أن نور الدين أرسل يطلب من صلاح الدين الحساب « . . . عن جميع ما أخذ من قصور الخلفاء وحصل له من الارتفاع . . . » فعرض على رسول نور الدين الأجناد وعرفه مبلغ إقطاعياتهم وجامكياتهم ، ورواتب نفقاتهم ، انظر : المقريزي السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٥٢ .

راجع أيضا : أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ ، ص ٦٩ ، ص ٨٩ ، حيث يورد بعض الأمثلة على كيفية استدعاء جيوش أصحاب

الإقطاعات ؛ انظر كذلك : ابن الأثير ، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (تحقيق عبدالقادر طليمات ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٣٠٨ .

(٢٥) ابن مماتي ، قوانين الدواوين (تحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية) ، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ؛ وقد ذكر القلقشندي (صبح الأعشى في صناعة الانشا ، جـ ٢ ، ص ٤٥٧) الجامكية بأنها رواتب نقدية عندما ذكر أن نفقة مماليك السلطان هي : « . . . جامكيات وعليف وكسوة وغير ذلك . . . » . وهو ما يعني أن الجامكية كانت راتبا نقديا .

(٢٦) انظر ما ذكره ابن شداد (النوادر السلطانية ، ص ١٢١ ـ ١٢٣) في حديثه عن توافد الجيوش الإسلامية أثناء أحداث الحملة الصليبية الثالثة . فقد ذكر وصول عماد الدين زنكي صاحب سنجار : « يجر عسكره » ، ثم وصول معز الدين سنجر شاه صاحب الجزيرة « . . . وصل في عسكر حسن . . . » ، ثم وصل علاء الدين ابن صاحب الموصل مسعود بن مودود ، ثم وصول زين الدين صاحب اربل ـ انظر أيضا ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، حيث يورد تفصيلا للأمراء وجيوشهم الإقطاعية التي سارت للقتال عند وصول خبر الإمبراطور فردريك بربروسا إلى أراضي الدولة البيزنطية ، قارن ، أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٢٧) الأمثلة كثيرة ومتواترة في المصادر على صدق هذا الفرض ، انظر مثلا :

المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٨٢ حيث يقول : « ارتجع العادل عن إقطاعه بمصر ، وهو سبعمائة ألف دينار في كل سنة ، فجهز إليها الملك المظفر تقى الدين عمر ابن شاهنشاه بن أيوب ، وأنعم على تقي الدين بالفيوم وأعمالها مع القايات وبوش ، وأبقى عليه مدينة حماة وجميع أعمالها .

انظر أيضا : هاملتون جب ـ دراسات في التاريخ الإسلامي ، (حررها يوسف أيش ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٥٧ ـ ١٥٩ .

(٢٨) في العصر المملوكي الأول كانت أعداد المماليك الذين يشتريهم السلطان تصل إلى ثمانمائة في بعض الأحيان ، ولكن التدهور الذي شهده عصر المماليك الثاني (الجراكسة) جعل الرقم ينخفض إلى حوالي ثلاثمائة مملوك في المتوسط . انظر :

قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ـ عصر سلاطين المماليك (الطبعة الثانية ـ القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ١٨ .

(٢٩) العمري ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٤٦ وما بعدها ؛ ابن الصيرفي ، إنباء الهصر بأنباء العصر (تحقيق الدكتور حسن حبشي ، القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٢٣ ـ ٢٤ ، ص ٣٣ ـ ٣٤ ، ص ٤٣ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ ٣ (تحقيق محمد مصطفى) ، جـ ٣ ، ص ٢٠ ـ ٢٣ ، ص ٣٧ ؛ قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٨ ـ ٢٠ .

(٣٠) المقريزي ، الخطط المقريزية ، جـ ١ ، ص ٨٠ ـ ٩٤ .

(٣١) انظر عن عبث المماليك في عصر الجراكسة :
ابن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ ٣ ، ص ٨٢ ، ص ٩٣ - ٩٤ ، ص ٩٦ - ١٤٧ ؛ جـ ٤ ، ص ١٢ - ١٣ ، ص ٣٦٣ ، جـ ٥ ، ص ٤ - ٧ ؛ ابن الصيرفي ، إنباء الهصر بأنباء العصر ، ص ٣٣ - ٣٧ ؛ قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٣٩ - ٦١ ؛ ص ١٤٠ - ١٤٢ ، ص ١٥٠ - ١٧٧ .

(٣٢) كانت للعرب عدة إمارات في مدن بلاد الشام منها إمارة بني عمار في طرابلس التي أخذها الصليبيون سنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٩م بعد حصار دام سبع سنوات ، وإمارة بني شيزر التي دمرها زلزال ، ثم ضمها نور الدين محمود لأملاكه سنة ٥٥٢هـ/ ١١٥٧م . أما القبائل البدوية فقد عاشت على أطراف المناطق الزراعية ، وفي الصحراء ، ومنهم « بنوطي » ، و « بنو كلاب » ، و « بنو عقيل » ، و « بنو عابد » ، و « بنو فهيد » ، و « بنو أبي » ، وغيرهم .
انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٥٣ - ٥٥ ؛ أسامة بن منقذ ، كتاب الاعتبار (تحقيق فيليب حتي ، طبعة بيروت ، ١٩٨١) ص جـ - ذ من المقدمة ، ص ١٢ - ١٤ ؛

Philip Hitti, "The Impact of the Crusades on the Moslem Lands", in Setton, V, p. 33; Joshua Prawer, "Social Classes in the Crusader States: the Minorities", in Setton, V, pp. 63-64, 65.

(٣٣) راجع الفصل الثاني والثالث عن السلاجقة .

(٣٤) أحمد رمضان ، المجتمع الشامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٥٥ ، وعن المشكلات بينهم وبين التركمان انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٣٥) كتب عنهم الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي بعض هذه الأخبار المثيرة :

The Itinerary of Rabbi Benjamin of Tudela, (ed. and translated by Marcus N. Adler, (London, 1907), I, p. 61.

(٣٦) Fulcher de Charters, pp. 137-8, 143, 149.

(٣٧) يتحدث « جاك دي فيتري » عن جنسيات المستوطنين الوافدين من أنحاء أوروبا ، ثم يردف قائلا : إن هناك أمما كثيرة أخرى تختلف في العادات والتقاليد والديانات تعيش في الأرض المقدسة ، ويعدد عناصر سكان بلاد الشام . انظر :

Jacques de Vitry, The History of Jerusalem, in P.P. T.S., (translated by: Aubrey Stewart, London, 1896), IX, pp. 56-58 Joshua Prawer, "Social Classes", p. 60.

(٣٨) The Itinerary, I, p. 35.

(٣٩) Josiah C. Russell, "The Population of the Crusader States", in Setton, V. pp. 305-306.

(٤٠) عن نماذج المذابح الصليبية ، انظر :
ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ ، ص ١٤١ ، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٨ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٤١) Fulcher de Chartres, pp. 148-9; William of Tyre, I, pp. 507-508; Jacques de Vitry, pp. 2-3.

(٤٢) ذكر جاك دي فيتري أن الصليبيين اعتادوا نهب حمص ، وبعلبك ، وحماة لكي يرغموا أهلها على دفع إتاوة لهم . (Jacques de Vitry, pp. 21-22)

انظر أيضا رحلة ابن جبير ، (طبعة بيروت) ص ٢٢٨ عن خراب قنسرين ، ص ٢٣٢ ، حيث يتحدث عن تدهور حمص بسبب كثرة هجمات الفرنج عليها .

(٤٣) ابن شداد ، النوادر السلطانية ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٤٤) Russell, op. cit., p. 308.

(٤٥) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٦ ـ ١٤١ ؛ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ٨٦ ، ص ٨٧ ؛ William of Tyre, I, pp. 429, 437, 442-43.

(٤٦) رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥ .

(٤٧) William of Tyre, I, pp. 507-508.

(٤٨) Fulcher de Charters, pp. 123.

(٤٩) Joshua Prawer, "The Settlements of the Latins in Jerusalem", in Speculum, XXVII, (1952), pp. 491-503.

(٥٠) William of Tyre, II, p. 459; Joshua Prawer, "Social Classes," pp. 52-53.

(٥١) أسامة بن منقذ ، كتاب الاعتبار ، ص ٨١ ـ ٨٢ ، ص ٩٣ . حيث يتحدث عن علة حالات لافتداء أسرى المسلمين من الصليبيين .

كذلك ذكر ابن جبير أن الأسرى المسلمين في عكا كانوا « يرسفون في القيود ، ويصرفون في الخدمة الشاقة تصريف العبيد » ، رحلة ابن جبير ، ص ٢٨٠ . وعن الأسرى الصليبيين في المناطق الإسلامية ، أنظر :

Urban Tignor Holmes, "Life among the Europeans in Palestine and Syria in the Twelfth and Thirteenth Centuries", in Setton, IV, pp. 4-5.

(٥٢) ابن أيبك الدوادار ، كنز الدرر وجامع الغرر ، جـ ٨ ، ص ٣٦١ ؛ المقريزي ، الخطط المقريزية ، جـ ١ ، ص ٧٣ ؛ قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٥٣) Nabih Amin Faris, "Arab Culture in the Twelfth Century", in Setton, V, p. 5.

(٥٤) أسامة بن منقذ ، كتاب الاعتبار ، ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٥٥) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٥٦) ابن جبير ، الرحلة ، ص ٢٧٦ .

(٥٧) انظر الفصل الثالث .

(٥٨) Fulcher de Charters, pp. 125-6, 143-4, 163-4, 174-5, 198.
حيث يتحدث عن نهب المناطق الريفية . وانظر أيضا المصدر نفسه :
pp. 153-5, 167, 195-200.
في وصف المذابح وهروب السكان عقب استيلاء الصليبيين على كل من : قيصرية ، وطرسوس ، وعكا ، وطرابلس ، وبيروت ، وصيدا ، انظر :
CF. William of Tyre, I, pp. 429, 437, 442-3; Jacques de Vitry, pp. 21-22, 56-57.
ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٣ .

(٥٩) عبداللطيف حمزة ، الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ، (الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٩٥ ـ ١٠٤ .

(٦٠) ابن شداد ، النوادر السلطانية ، ص ١٠ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٧٥ .

(٦٢) محمد زغلول سلام ، الأدب في العصر المملوكي ، جـ ١ (دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ١٩٣ ـ ٢١٧ .

(٦٣) المقريزي ، الخطط المقريزية ، جـ ٢ ، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ؛ سعيد عاشور المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ١٦٢ ـ ١٧٥) .
ويذكر المقريزي أيضا في حوادث سنة ٦٥٥هـ نصا معبرا عن مدى انتشار الأنماط المشعوذة من الصوفية ؛ إذ يقول : « وفيها قدم إلى دمشق الفقراء الحيدرية ، وعلى رؤوسهم طراطير ، ولحاهم مقصوصة ، وشواربهم بغير قص . وذلك أن شيخهم حيدر لما أسره الملاحدة قصوا لحيته وتركوا شاربه ، فاقتدوا به في ذلك ، وبنوا لهم زاوية خارج دمشق ، ومنها وصلوا إلى مصر » .
السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٤٠٧ .

(٦٤) هو أبو حفص عمر بن علي بن الفارض (٥٧٦هـ/ ٦٣٢م) . انظر عن حياته وشعره : عبداللطيف حمزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ ـ ١٣١ ؛ محمد زغلول سلام ، الأدب في العصر الأيوبي (دار المعارف ، ١٩٦٨) ص ٣٣٨ ـ ٣٥٠ .

(٦٥) محمد سيد كيلاني ، الحروب الصليبية وأثرها في الأدب العربي في مصر والشام ، (مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

(٦٦) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ٢ ، ص ٦٦١ ـ ٦٦٢ ؛ الخطط المقريزية ، جـ ٢ ، ص ٣٤ ، ص ١٦٩ ؛ السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك (بولاق ، ١٣١٥هـ) ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ؛ كيلاني ، الحروب الصليبية وأثرها ، ص ٣٤ ـ ٥١ .

(٦٧) المقريزي ، الخطط المقريزية ، جـ ٢ ، ص ٩٥ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ٢ ، ص ٦٤٠ ـ ٦٤١ ؛ ابن حجر ، إنباء الغمر بأنباء العمر (تحقيق حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢) ، جـ ١ ، ص ١٢٧ ؛ ابن الصيرفي إنباء الهصر بأنباء العصر ، ص ٢٠٥ ؛ نزهة النفوس والأبدان (تحقيق الدكتور حسن حبشي ، ١٩٧٤) ، جـ ١ ، ص ١٦٨ ، جـ ٣ ، ص ١٤٤ ؛ قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٦٨) William of Tyre, II, p. 459, and Passim; Joshua Prawer, "Social Classes", in Setton, V, pp. 52-53.

(٦٩) Fulcher de Charters, p. 144.

(٧٠) أسامة بن منقذ ، كتاب الاعتبار ، ص ٨٢ .

(٧١) Philip Hitti, "The Impact of the Crusades", p. 41.

(٧٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥ .

(٧٣) Jean Richard, "Agricultural Condition in the Crusader States", in Setton, V, pp. 253-259.

(٧٤) أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ١ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٧٥) Jean Richard, op. cit., pp. 263-264.

(٧٦) ابن جبير ، الرحلة ، ص ٢٣٣ .

(٧٧) ابن العديم ، زبدة الطلب في تاريخ حلب (تحقيق سامي الدهان ، دمشق ، ١٩٥١) ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٧٨)

Fulcher de Chartres, pp. 125-126, 143-144, 163-164, 174-175, 195, 198-200; William of Tyre, I, pp. 429, 437, 442-443, Jacques de Vitry, pp. 21-22, 56, 57.

ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ٩ ، ص ١٣ ؛ ابن شداد ، النوادر السلطانية ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ؛ المقريزي ـ السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٧٩) ابن عبدالظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص ٩٣ ، وقد ذكر ابن عبدالظاهر أن بيبرس بلغ من اهتمامه بالزراعة أن بلغه وهو في غزة أن جماعة من الجمالين تعرضوا إلى الزروع « . . . قطع أتونهم . . . » (ص ٢٩٢) ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ١ ، ص ٥٥٧ ، ص ٥٦٠ ؛ العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى ، ص ٢٠٧ ـ ص ٢١٣ .

(٨٠) المقريزي ، الخطط المقريزية ، جـ ١ ، ص ٨٤ - ٨٩ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ ؛ ابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جـ ٩ ، ص ٤٣ .

(٨١) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (دار المعارف ، ١٩٧٨) ، ص ١٨ - ٣٧ .

(٨٢) William of Tyre, II, p. 6; Jacques de Vitry, pp. 92-93.

حيث يتحدث كل منهما عن صناعة الزجاج في عكا وصور . انظر عن الصناعات :

Holmes, "Life among the Europeans in Palestine and Syria", p. 25; Philip Hitti, "The Impact of the Crusades," p. 40.

(٨٣) ابن جبير ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ص ٢٣٤ - ٢٦٩ حيث تحدث عن أسواق عدد من مدن بلاد الشام وازدهارها .

(٨٤) ابن جبير ، ص ٢٦٠ ، ص ٢٧٦ ؛ أبو شامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، جـ ٢ ، ص ١٤ وقد وصف عكا بأنها « قسطنطينية الفرنج » ؛

Burchard, Description of The Holy Land, in P.P.T.S., V, 11-12.

(٨٥) William of Tyre, I, pp. 555-556; Jacques de Vitry, pp. 16-17; Burchard, op. cit., pp. 11-12.

(٨٦) Jacques de Vitry, p. 57.

(٨٧) Mayer, "The Crusades", pp. 170-176.

(٨٨) قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٥٥ - ٦٠ ، حيث ترد دراسة عن تدهور النظام النقدي والقاعدة الشعرية في أواخر عصر سلاطين المماليك .

(٨٩) رحلة ابن جبير ، ص ٢٦٠ .

(٩٠) كانت حاشية السلطان صلاح الدين الأيوبي تضم عددا من العلماء منهم : القاضي الفاضل ، والعماد الأصفهاني ، والقاضي بهاء الدين بن شداد . انظر :

ابن شداد ، النوادر السلطانية ، ص ٧ - ١٣ : أبوشامة ، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ ، عبداللطيف حمزة ، الحركة الفكرية في مصر ، ص ١٤٩ - ١٥١ .

(٩١) Nabih Amin Faris, "Arab Culture", p. 12-14.

(٩٢) أسس صلاح الدين في القاهرة مدرسة للشافعية وأخرى للمالكية في القاهرة سنة ٥٦٦هـ ، وهو لا يزال وزيرا للعاضد الفاطمي ، مما يدل على هذا الاتجاه . انظر : ابن تغري بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جـ ٥ ، ص ٣٨٥ .

عن مكانة العلماء في زمن صلاح الدين راجع : عبداللطيف حمزة ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ وما بعدها ؛ محمد زغلول سلام ، الأدب في العصر الأيوبي ، ص ٨٨ - ٩٠ .

(٩٣) ذكر أبو شامة أنه خُصص يومان في كل أسبوع لبيع الكتب في القصر . « . . . وهي تباع بأرخص الأثمان . . . » . وذكر أن عددها كان أكثر من مائة ألف كتاب ، « . . . وكان فيها من الكتب الكبار وتواريخ الأمصار ومصنفات الأخبار ما يشتمل كل كتاب على خمسين أو ستين جزءاً إذا فقد منها جزء لا يخلف أبدا . . . » .
(كتاب الروضتين ، جـ ١ ، ص ٢٦٨) .

(٩٤) Nabih Amin Faris, op. cit. pp. 17-18, ff.

(٩٥) محمد زغلول سلام ، الأدب في العصر الأيوبي ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

(٩٦) قاسم ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ٢٤ ـ ٣٣٢ .

(٩٧) عبداللطيف حمزة ، مرجع سابق ص ٣١٥ ـ ٣٣٢ .

(٩٨) عن هذا الموضوع راجع : قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ ـ قراءة في التراث التاريخي العربي (القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٧ ـ ٢٧٩ .

(٩٩) محمد سيد كيلاني ، الحروب الصليبية وأثرها في الأدب العربي ، ص ٩٥ ـ ٩٨ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٤ .

(١٠١) قاسم عبده قاسم ، بين الأدب والتاريخ ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ص ٧١ ـ ٧٢ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٦٧ ـ ١٠٢ .



الخاتمـــة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات التي قد تكون مفيدة لمن يهتمون بدراسة الظواهر التاريخية الكبرى ، مثل الحركة الصليبية ، والتي قد تلقي بعض الضوء على عدة حقائق تتعلق بهذه الظاهرة التاريخية الفذة :

أولا : إن هناك مشكلة تتعلق بتحديد المصطلح في الأدبيات العربية عن تاريخ الحروب الصليبية ، وإن هذه المشكلة ، في تصوري ، نابعة من حال التبعية الثقافية والعلمية والفكرية التي نعيشها . ولا يعني هذا أننا ندعو إلى نوع من الخصام الفكري والعلمي مع الحضارة المعاصرة بكل منجزاتها ، فذلك أبعد ما يكون من موقفنا الفكري . ولكننا نريد أن ننبه إلى أننا مازلنا نستهلك النتاج الفكري والعقلي للآخرين ، وبما أن نتاج كل مجتمع في مجال الفكر والثقافة تعبير عن هذا المجتمع ومحاولة لحل مشكلات اجتماعية/ ثقافية يواجهها ، فإن نقل المصطلحات والمواقف الفكرية ـ دون نقد ـ قد يوقعنا في منزلق استخدام مصطلحات مضادة لموقفنا الفكري والقومي أيضا . وهذا بالضبط ما حدث باستخدام مصطلح « الحروب الصليبية » الذي نقلناه وترجمناه عن مؤرخي الغرب .

ثانيا : إن تطور الفكرة الصليبية في الغرب الأوروبي الكاثوليكي كان نتاجا للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نجمت عن انهيار سلطة الإمبراطورية الرومانية في الغرب في القرن الخامس الميلادي ، ثم الغزوات الجرمانية ، ثم تبلور سلطة الكنيسة والبابوية ، وصولا إلى نمو النظام الإقطاعي وبداية ظهور البورجوازية . فقد كانت الحركة الصليبية نتاجا للتفاعل بين الكنيسة والإقطاع ، وتجلى هذا في أوضح صورة من خلال النزاع

بين الكنيسة والدولة من جهة ، والنزاع بين الدولة وأمراء الإقطاع من جهة أخرى . وفي ألمانيا وفرنسا وبعض مناطق غرب أوروبا جرت الأحداث في هذا الاتجاه بحيث وجهت البابوية دعوتها الصليبية إلى الفرسان الإقطاعيين ، وتجاهلت رؤوس أوروبا المتوجة . ومن ناحية أخرى كانت البورجوازية الفتية في المدن التجارية الايطالية تحاول الاستئثار بتجارة البحر المتوسط ، فانضمت إلى المشروع الصليبي .

ثالثا : كان المشروع الصليبي مشروعا استيطانيا في مصطلحات كاثوليكية ، ولذلك فهمته كل طبقة من طبقات المجتمع الفرنسي ـ صاحب النصيب الأكبر في الحركة ـ وغيره من المجتمعات ، التي انضمت فيما بعد إلى الحملات الصليبية ، بالطريقة التي توافق مصالحها الطبقية وتطلعاتها نحو حياة أفضل عجزت ظروف أوروبا المتردية في ذلك الحين عن تحقيقها . وتأتي الحملة الشعبية ، أو حملات العامة ، تعبيرا عن هذا الاتجاه الذي جعل الحملة الصليبية مشروعا لحل مشكلات أوروبا القرن الحادى عشر الميلادي على حساب المنطقة العربية وتحويلها إلى مجال حيوي للنفوذ السياسي والاقتصادي لأوروبا الكاثوليكية .

رابعا : كشفت أحداث الحملة الصليبية الأولى ، والحملات التي تلتها عن معادلة هامة تحكم التاريخ السياسي لهذه المنطقة . فقد نجحت الحملة الأولى بفضل التشرذم والتمزق السياسي الذي جعل المنطقة نهبا للنزاع بين السنة في بغداد والشيعة في القاهرة وأتباعهما في بلاد الشام ، وبين السلاجقة والعرب ، وبين زعماء البدو وأمراء العرب في المناطق الحضرية . ومضت السكين الصليبية في الزبد العربي بسهولة ويسر بسبب هذه الفرقة السياسية . وقد تعين على الغرب الأوروبي أن يدفع بموجات تلو موجات للدفاع عن النصر الذي حققته الحملة الأولى . وخلال الصراع الطويل على مدى قرنين من الزمان كانت المعادلة واضحة دون لبس أو غموض ، الوحدة والعمل المشترك في الجانب

الإسلامي يقابلهما تدهور وهزيمة في الجانب الصليبي ، والعكس صحيح تماما .

خامسا : إن حصاد المواجهة الإسلامية/ الصليبية كان سلبيا على الجانب العربي/ الإسلامي ، إذ تعين على المنطقة أن تحشد كل مواردها وإمكاناتها في خدمة المجهود الحربي ، وكان الإفراز السياسي هو نموذج الدولة العسكرية الإقطاعية ، وقد نجحت هذه الدولة ـ التي تطورت نظمها عبر سنوات طوال من التجارب والخبرات السياسية والعسكرية ـ في مهمتها التاريخية ، وضرب الوجود الصليبي حقا ؛ ولكنها فشلت في إدارة المجتمع على أسس مدنية . وحين تدهور نظامها السياسي بدأت تمارس التسلط على شعوبها وهو الأمر الذي أدخل المنطقة في منحنى التدهور الحاد منذ القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي .



المؤلـف فـي سـطور

الدكتور قاسم عبده قاسم .

ــ من مواليد القاهرة ١٩٤٢ .

ــ حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٥ . بمرتبة الشرف الأولى .

ــ عمل رئيسا لقسم التاريخ بجامعة الزقازيق ٨٤ ـ ١٩٨٧ .

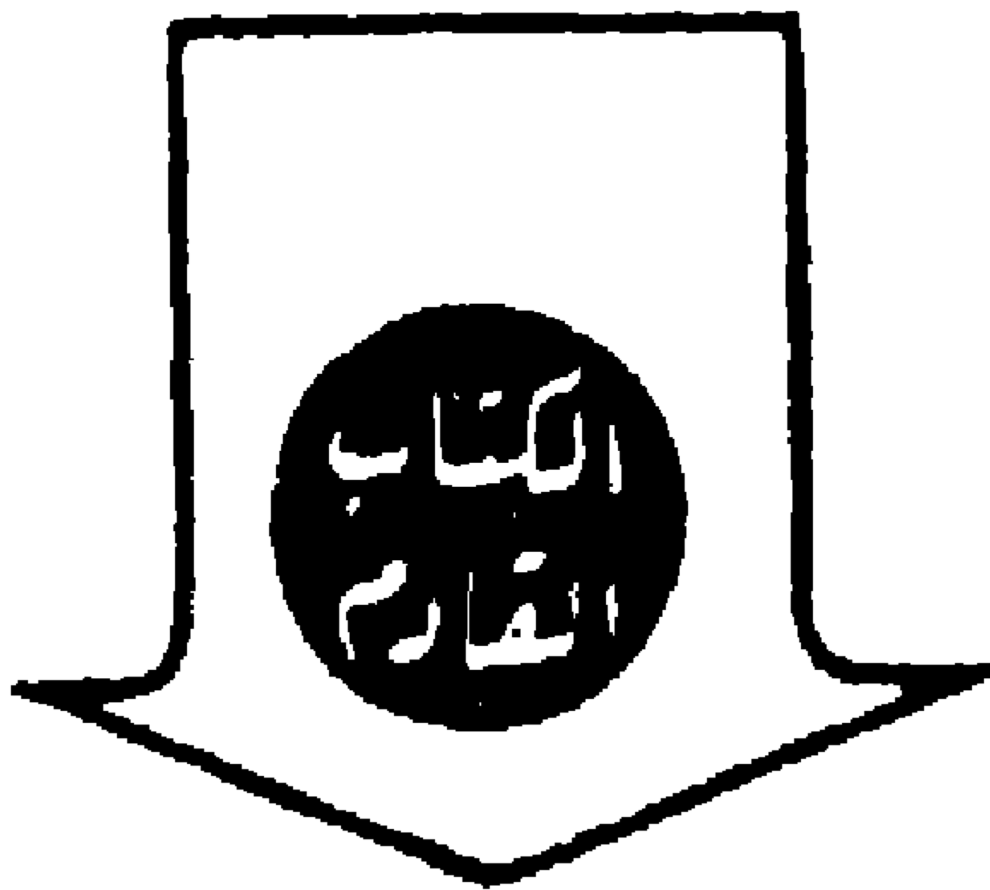
ــ حصل على جائزة الدولة التشجيعية سنة ١٩٨٣ ـ مصر .

ــ حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى ـ مصر ١٩٨٣ .

ــ له عدة مؤلفات وترجمات حول تاريخ الحروب الصليبية وتاريخ العصور الوسطى عموما منها :

رؤية اسرائيلية للحروب الصليبية ـ اليهود في مصر منذ الفتح العربي حتى الغزو العثماني ـ المؤرخون في العصور الوسطى ـ الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية .

ــ يعمل حاليا أستاذاً بجامعة الكويت ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ .



الحاجات الأساسية

في المنطقة العربية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترجمة عبدالسلام رضوان

صدر عن هذه السلسلة

١ ـ الحضارة	تأليف : د/ حسين مؤنس
٢ ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس
٣ ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا
٤ ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥ ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦ ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د/ عزت حجازي
٧ ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د/ محمد عزيز شكري
٨ ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري تحقيق وتعليق : د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما
١٠ ـ جحا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
١١ ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : { د/ حسين مؤنس د/ إحسان العمد } مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٢ ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : { د/ حسين مؤنس د/ إحسان العمد } مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبدالعليم
١٤ ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي
١٥ ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
١٦ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبدالفضيل
١٧ ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨ ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : { د/ شوقي السكري د/ علي الراعي }
١٩ ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : سعد أردش

٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	ترجمة : حسن سعيد الكرمي مراجعة : صدقي حطاب
٢١ ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف : د/ محمد علي الفرا
٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها	تأليف : { د/ رشيد الحمد د/ محمد سعيد صباريني
٢٣ ـ الـــرق	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٢٤ ـ الإبداع في الفن والعلم	تأليف : د/ حسن أحمد عيسى
٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي	تأليف : د/ علي الراعي
٢٦ ـ مصر وفلسطين	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٢٨ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة : شوقي جـلال
٢٩ ـ العرب والتحـدي	تأليف : د/ محمد عماره
٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف : د/ عزت قرني
٣١ ـ الموشحات الأندلسية	تأليف : د/ محمد زكريا عناني
٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني	ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف مراجعة : د/ رجا الدريني
٣٣ ـ الإنسان والثروات المعدنية	تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله
٣٤ ـ قضايا أفريقية	تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي
٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠ـ١٩٧٠)	تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري
٣٦ ـ الحب في التراث العربي	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
٣٧ ـ المســاجد	تأليف : د/ حسين مؤنس
٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف : د/ سعود يوسف عياش
٣٩ ـ ارتقاء الإنسان	ترجمة : د/ موفق شخاشيرو مراجعة : زهير الكرمي
٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف : د/ مكارم الغمري
٤١ ـ الشعر في السودان	تأليف : د/ عبده بدوي
٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإسلام في الصين	تأليف : فهمي هويدي

٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعـوة إلى الموسيقا	تأليف : د/ يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكسـان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائيـة	ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمـان	تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنميـة	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ ـ الوجوديـة	ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ أنطونيوس كرم
٦٠ ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري
٦١ ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الأول)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
٦٥ ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ ـ بنـو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكو
٦٩ ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمر
٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) القسم الأول	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطيه محمود هنا
٧١ ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي
٧٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا

٧٣ ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيـد مسعود
٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : د/ أمين عبدالله محمود
٧٥ ـ التصويـر والحيـاة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم
٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين مراجعة : د/ إمام عبدالفتاح
٧٧ ـ الشعر الإغريقي تراثا إنسانياً وعالمياً	تأليف : د/ أحمد عتمان
٧٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٧٩ ـ مفاهيـم قرآنيـة	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله
٨٠ ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد
٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال مراجعة : صدقي حطاب
٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار
٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د/ رمزي زكي
٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية	تأليف : د/ بدرية العوضي
٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٨٧ ـ في تراثنا العربي الإسلامي	تأليف : د/ توفيق الطويل
٨٨ ـ الميكروبات والإنسان	ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ عبدالرزاق العدواني ، د/ سمير رضوان
٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د/ محمد عماره
٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري ، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي

٩٥ ـ تغيير العالم	تأليف : د/ أنور عبدالملك
٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية	تأليف : ريجينا الشريف ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز
٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري ، د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩٨ ـ قصة الأنثروبولوجيا	تأليف : د/ حسين فهيم
٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع	تأليف : د/ محمد عمادالدين إسماعيل
١٠٠ ـ الوراثة والإنسان	تأليف : د/ محمد علي الربيعي
١٠١ ـ الأدب في البرازيل	تأليف : د/ شاكر مصطفى
١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية	تأليف : د/ رشاد الشامي
١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون	تأليف : د/ محمد توفيق صادق
١٠٤ ـ العالم الثالث وتحديات البقاء	تأليف : جاك لوب ترجمة : أحمد فؤاد بلبع
١٠٥ ـ المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي	تأليف : د/ إبراهيم عبدالله غلوم
١٠٦ ـ « المتلاعبون بالعقول »	تأليف : هربرت . أ . شيللر ترجمة : عبدالسلام رضوان
١٠٧ ـ الشركات عابرة القومية	تأليف : د/ محمد السيد سعيد
١٠٨ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) الجزء الثاني	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة : د/ عطية محمود هنا
١٠٩ ـ العملية الإبداعية في فن التصوير	تأليف : د/ شاكر عبدالحميد
١١٠ ـ مفاهيم نقدية	ترجمة : د/ محمد عصفور
١١١ ـ قلق الموت	تأليف : د/ أحمد محمد عبدالخالق
١١٢ ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث	تأليف : د/ جون . ب . ديكنسون ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو
١١٣ ـ الفكر التربوي العربي الحديث	تأليف : د/ سعيد إسماعيل علي
١١٤ ـ الرياضيات في حياتنا	ترجمة : د/ فاطمة عبدالقادر الما
١١٥ ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي	تأليف : د/ معن زيادة

١١٦ ـ أدب أمريكا اللاتينية (قضايا ومشكلات) القسم الأول	تنسيق وتقديم : سيزار فرنانديث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى
١١٧ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث	تأليف : د/ أسامة الغزالي حرب
١١٨ ـ التاريخ النقدي للتخلف	تأليف : د/ رمزي زكي
١١٩ ـ قصيدة وصورة	تأليف : د/ عبدالغفار مكاوي
١٢٠ ـ سيكولوجية اللعب	تأليف : د/ سوزانا ميلر ترجمة : د/ حسن عيسى مراجعة : د/ محمد عمادالدين إسماعيل
١٢١ ـ الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم	تأليف : د/ رياض رمضان العلمي
١٢٢ ـ أدب أمريكا اللاتينية (القسم) الثاني	تنسيق وتقديم : سيزار فرنانديث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة د/ شاكر مصطفى
١٢٣ ـ ثقافة الأطفال	تأليف : د/ هادي نعمان الهيتي
١٢٤ ـ مرض القلق	تأليف : د/ دافيد . ف . شيهان ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة
١٢٥ ـ طبيعة الحياة	تأليف : فرانسيس كريك ترجمة : د/ أحمد مستجير مراجعة : د/ عبدالحافظ حلمي
١٢٦ ـ اللغات الاجنبية (تعليمها وتعلمها)	تأليف : { د/ نايف خرما د/ علي حجاج
١٢٧ ـ اقتصاديات الإسكان	تأليف : د/ إسماعيل إبراهيم درة
١٢٨ ـ المدينة الإسلامية	تأليف : د/ محمد عبدالستار عثمان
١٢٩ ـ الموسيقا الأندلسية المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
١٣٠ ـ التنبؤ الوراثي	تأليف : { د/ زولت هارسيناي ريتشارد هتون ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ مختار الظواهري
١٣١ ـ مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام	تأليف : د/ أحمد سليم سعيدان

١٣٢ ـ أوروبا والتخلف في أفريقيا	تأليف : د/ والتر رودني ترجمة : د/ أحمد القصير مراجعة : د/ إبراهيم عثمان
١٣٣ ـ العالم المعاصر والصراعات الدولية	تأليف : د/ عبدالخالق عبدالله
١٣٤ ـ العلم في منظوره الجديد	تأليف : { روبرت م . اغروس جورج ن . ستانسيو ترجمة : د/ كمال خلايلي
١٣٥ ـ العرب واليونسكو	تأليف : د/ حسن نافعة
١٣٦ ـ اليابانيون	تأليف : إدوين رايشاور ترجمة : ليلى الجبالي مراجعة : شوقي جلال
١٣٧ ـ الاتجاهات التعصبية	تأليف : د/ معتز سيد عبدالله
١٣٨ ـ أدب الرحلات	تأليف : د/ حسين فهيم
١٣٩ ـ المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا	تأليف : عبدالله عبدالرازق ابراهيم
١٤٠ ـ الانسان بين الجوهر والمظهر (نتملك أو نكون)	تأليف : إريك فروم ترجمة : سعد زهران مراجعة : د / لطفي فطيم
١٤١ ـ الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)	تأليف : د / أحمد عتمان
١٤٢ ـ مستقبلنا المشترك	إعداد : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ترجمة محمد كامل عارف مراجعة : علي حسين حجاج
١٤٣ ـ الريف في الرواية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
١٤٤ ـ الإبداع العام والخاص	تأليف : الكسندرو روشكا ترجمة : د/ غسان عبدالحي أبو فخر
١٤٥ ـ سيكولوجية اللغة والمرضى العقلي	تأليف : د/ جمعة سيد يوسف
١٤٦ ـ حياة الوعي الفني (دراسات في تاريخ الصورة الفنية)	تأليف : غيورغي غاتشف ترجمة : د/ نوفل نيّوف مراجعة د / سعد مصلوح
١٤٧ ـ الرأسمالية تجدد نفسها	تأليف : د/ فؤاد مُرسي

١٤٨ ـ علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية

تأليف : { ستيفن روز
ليون كامن
ريتشارد ليونتن }

ترجمة : د/ مصطفى ابراهيم فهمي

مراجعة : د/ محمد عصفور



سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ . ويتولى الإشراف عليها لجنة تضم عددا من الشخصيات العلمية المعروفة على مستوى الوطن العربي كله .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارىء العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها ترجمة وتأليفاً :

١ ــ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار .

٢ ــ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات .

٣ ــ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ــ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ــ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية فأمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة عالم المعرفة على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي ، أو تسعمائة دينار أيهما أكثر بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة أو المترجمة ـ من نسختين مطبوعة على الآلة الكاتبة .



الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠	دنانير كويتية
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢	ديناراً كويتياً
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠	دولاراً أمريكياً
● الأفراد خارج الوطن العربي	٤٠	دولاراً أمريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت ـ 13100

برقياً : ثقف ـ تلكس : ٤٤٥٥٤ TLX.NO. 44554 NCCAL

فاكسميلي : 2419 891

طبع من هذا الكتاب خمسون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

هــــذا الكتاب

الحركة الصليبية حركة استعمارية استيطانية ، تمثل السابقة الأوروبية الأولى لمحاولة استعمار العالم العربي وضرب الاسلام تحت راية الدين المسيحي وتحت شعار الصليب ، وتذكرنا أطوارها ودوافعها ونتائجها بالحركة الاستيطانية الصهيونية التي تتخذ من الدعاوى التاريخية/ الدينية مبررا لها .

هذا الكتاب يحاول رسم صورة شاملة لحقيقة الحركة الصليبيــة بدءا من الايديولوجية التي أفرزتها ، والدوافع التي حركتها ، وصولا إلى تأثيراتها السلبية في العالم العربي ، وفي الحضارة العربية الاسلامية بوجه عام . ولا يحفل هذا الكتاب كثيرا بالتفصيل والأحداث والوقائع بقدر ما يقدم رؤ ية متكاملة عن هذه الظاهرة التاريخية الفذة ، وما نتج منها من استجابات . والكتاب يخاطب القارىء المثقف العام كما يخاطب المتخصصين أيضا .

ولأن الحركة الصليبية ـ التي استمرت أحداثها فوق الأرض العربية قرابة قرنين من الزمان ـ كانت ولا تزال من المنعطفات التاريخية الهامة في تاريخ الغرب الأوروبي والعالم العربي الاسلامي على السواء ، فإنها لا تزال تحكم توجهات رجال السياسة والمفكرين في العالم الأوروبي الأمريكي في تعاملهم مع العرب والمسلمين حتى اليوم . ولأن العالم العربي الإسلامي عانى من هذا العدوان المتسربل برداء الدين فإن هذا الكتاب يحاول أن يقدم للقارىء العربي صورة صحيحة ومتكاملة عن هذه الحركة بعيدا عن المبالغات العاطفية ، أو التهويمات والتعميمات التي قد تتسبب في حجب الحقيقة التاريخية عن القارىء .

والكتاب يحاول ذلك كله في أسلوب عربي سهل لا ينال من الحقائق التاريخية ، ولا ينقص من قدر القيمة العلمية للبحث التاريخي .

سعر النسخة

الكويت	٥٠٠ فلس	ليبيا	دينار واحد	اليمن الجنوبي	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	المغرب	١٥ درهما	السودان	جنيه واحد
العراق	دينار واحد	تونس	دينار وربع	اليمن الشمالي	١٠ ريالات
الأردن	٧٥٠ فلساً	الجزائر	٢٠ دينارا	البحرين	دينار واحد
سوريا	٢٠ ليرة	مصر	جنيه ونصف	قطر	١٠ ريالات
لبنان	٢٥٠ ليرة	عمان	ريال واحد	الإمارات العربية المتحدة	١٠ ريالات

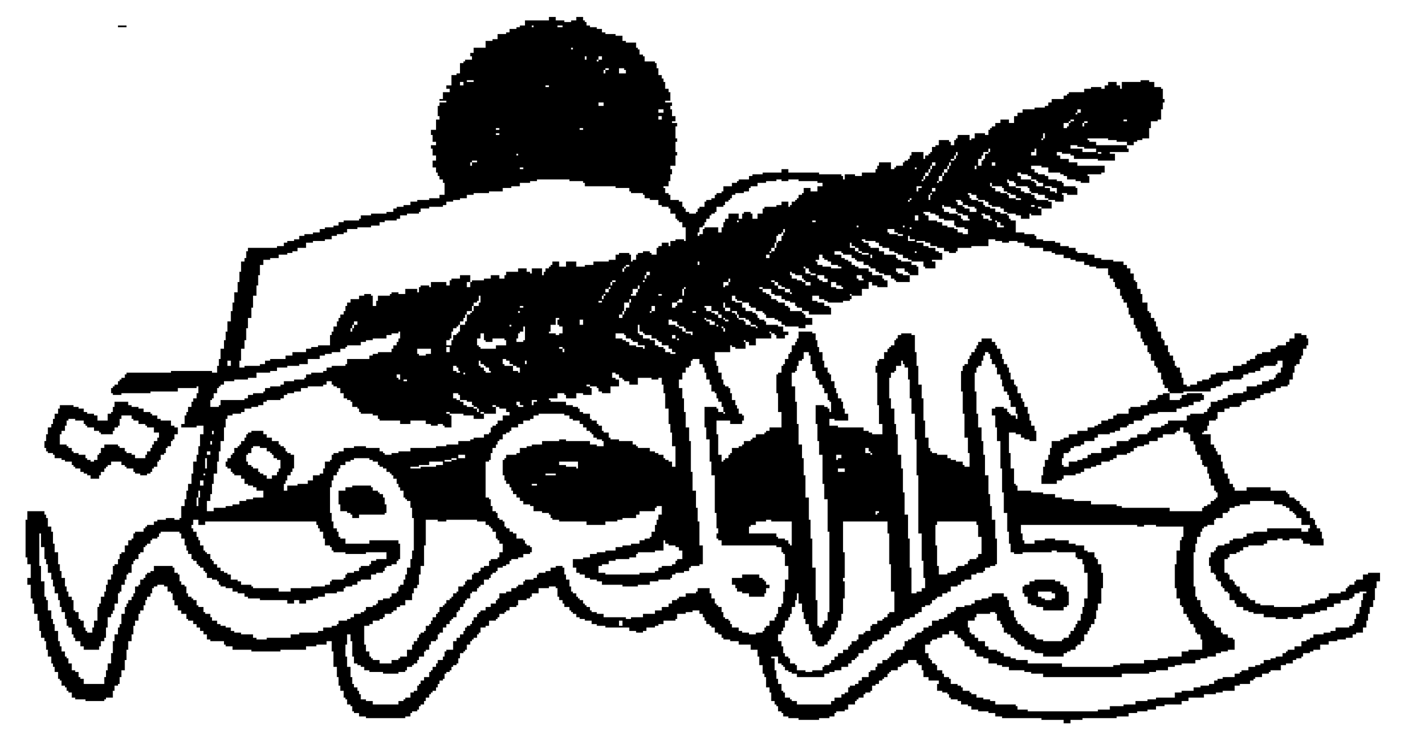
عالم المعرفة

حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي

(الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترجمة: عبد السلام رضوان



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي

الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترجمة: عبد السلام رضوان

١٥٠ - ذو القعدة ١٤١٠ هـ - يونيو/ حزيران ١٩٩٠م

المراسلات :

توجه باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب ٢٣٩٩٦ الصفاة / الكويت - 13100

العنوان الأصلي للكتاب :

Basic Needs in the

Arab Region

Environmental Aspects,

Technologies and Policies.

United Nations Environment

Programme

Nairobi, 1982.

نص تقرير ودراسات حلقة البحث التي ضمت مجموعة من الخبراء تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية ، ومعهد أسبن للدراسات الإنسانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول « التكنولوجيا من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية بوجه خاص » والتي عقدت في نيروبي في الحادي والعشرين من مارس إلى الثالث من أبريل عام ١٩٨٠ .

المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

كرست الدراسات التحليلية لسياسات وخطط التنمية القومية والتعاون الدولي من أجل التنمية ، خلال العقد الأخير ، جانبا كبيراً من اهتمامها بقضية تخفيف معاناة الأغلبية الواسعة من جماهير الناس ، وإشباع الحاجات الأساسية . وفي الوقت الذي حظيت فيه الجوانب المتصلة بتعريف الحاجات الأساسية ، والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإشباعها باهتمام ملحوظ بتلك الدراسات ، فإن الجوانب المتعلقة بالتوافر الدائم للموارد الطبيعية وبنوعية البيئة لم تلق الاهتمام نفسه .

وبرغم أنه من الواضح أن الحفاظ على الموارد الطبيعية ، أو ترشيد استخدامها وتحسين وحماية البيئة يشكل أحد العوامل الرئيسة في استمرارية التنمية ، فلا يزال يتعين على سياسات وخطط التنمية القومية وبرامج التعاون الدولي من أجل التنمية ، سواء على صعيد التخطيط أو التنفيذ ، أن تدرس القضايا المتعلقة بالبيئة بوسائل تتسم بالمنهجية والشمول . وبصورة أكثر تحديدا نقول : إنه بما أن الموارد الطبيعية نادرة وقابلة للاستنزاف ، وبما أن تفشي الفقر على نطاق واسع يمكن أن ينطوي على نتائج بيئية معاكسة وبعيدة الأثر (على سبيل المثال : تعرية التربة ، إزالة الغابات والأشجار ، التصحر ، انتشار الأمراض المرتبطة بالبيئة) ، فإن الحاجة تدعو إلى النظر إلى قضايا العدالة التوزيعية في مجال النمو الاقتصادي ، وإلى حماية وتحسين البيئة بمنظور واحد . فالمشاركة الموسعة في مزايا النمو الاقتصادي ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ، وتحسين الخواص البيئية تمثل ظواهر يجمعها ارتباط متبادل ، وتتعين الاستفادة

من العلاقات القائمة بينها من أجل إضفاء المزيد من الفعالية على التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي من أجل التنمية . وتستحق السياسات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا اهتماما خاصا من حيث إنها تملك القدرة على تحويل البيئة ، وكذلك الأوضاع المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية تحويلا بعيد الأثر .

وبمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية ـ « أليكسو » (ALECSO) ـ نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ـ « يونيب » (UNEP) ـ بالتعاون مع معهد أسبن للدراسات الإنسانية و « أليكسو » حلقة بحث ضمت مجموعة من الخبراء البارزين لمناقشة الجوانب البيئية ، والتكنولوجيات ، والسياسات المطلوبة لتلبية الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والصحة والسكن . وقد تم اختيار المنطقة العربية كدراسة حالة بهدف ربط المناقشة بمشكلات وتجارب ملموسة ومحددة . وقد تمثل الهدف الرئيس لحلقة البحث في دراسة تحديات الإشباع القابل للاستمرار بيئيا للحاجات الأساسية واستخلاص توجه في السياسة القومية والتعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بكيفية الربط بين أساليب معالجة السياسات لإشباع الحاجات الأساسية ، وبين التحسين البيئي ، مستفيدين إلى أقصى درجة من أداة التكنولوجيا .

وتشكل الإطار العام للمناقشة من أبحاث أعدها خبراء من المنطقة العربية . وتناولت هذه الأبحاث بالتفصيل ، سواء من وجهة النظر العامة أو الوجهة الإقليمية النوعية ، مختلف القضايا والاعتبارات المتعلقة بالموضوع . وتم تناول الجوانب الدولية للإشباع الدائم للحاجات الأساسية من خلال بحث أعده خبير من خارج المنطقة . ويشتمل هذا الكتاب على التقرير الذي أقرته حلقة البحث والأبحاث المقدمة إليها .

ولقد اتسم موضوع حلقة البحث بالتنوع والتعقيد . وأسفر عن عدد من التوصيات النوعية على مستوى القطاعات المختلفة فيما يتعلق بأساليب العمل على المستويين القومي والدولي فضلا عن استخلاص بعض النتائج العامة ، إذ لوحظ ، على سبيل المثال ، أن التكنولوجيات المطلوبة لإشباع الحاجات الأساسية متاحة في المنطقة ، إلا أن تطبيقها يصادف عقبات اجتماعية ومؤسساتية في الأساس . كذلك تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه بالنظر إلى الضعف العام للبيئة في المنطقة العربية ، فإن الحاجة تدعو إلى إبداء اهتمام خاص بمراقبة الآثار البيئية المترتبة على أنماط التنمية وتكنولوجياتها والتنبؤ بها وتقييمها .

وإننا لنرجو أن يشجع نشر هذا الكتاب على القيام بالمزيد من الأبحاث حول القضايا المتعلقة بالجوانب البيئية لإشباع الحاجات الأساسية ، لا في المنطقة العربية وحدها ، بل في كل مناطق العالم الأخرى . كما نرجو أن يحث على المزيد من الاهتمام بالجوانب البيئية في الأنشطة القومية والدولية التي تستهدف تخفيف حدة الفقر خصوصا في المنطقة العربية .



تقرير حلقة البحث

النتائج الرئيسة التي توصلت إليها حلقة البحث :

هناك تسليم عام بأهمية إشباع الحاجات الأساسية بوصفه عنصرا أساسيا في استراتيجيات التنمية بالمنطقة . على أن المفهوم يتصف ، في نظر المشاركين في حلقة البحث ، بالدينامية وبقابليته للتغير بتغير الزمان والمكان ، وبأنه يتسق مع الكفاح من أجل إقامة مجتمع حديث له هويته الثقافية المتميزة وأسلوبه الخاص في الحياة . والحاجة تدعو لإجراء تحليلات مفصلة لمستويات إشباع الحاجات الأساسية ، والتعرف على مواقع الثغرات في عملية إشباع تلك الاحتياجات سواء في الحاضر أو في المستقبل .

كذلك ساد شعور عام بين المشاركين في حلقة البحث بأن التكنولوجيات المطلوبة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة متوافرة في الوقت الحاضر ، وأن العقبات الرئيسة التي تصادف تطبيقها هي عقبات اجتماعية ومؤسساتية في الأساس .

ومن الممكن في الوقت الحاضر ، إذا ما طبقت التدابير المناسبة ، توفير احتياجات المنطقة فيما يتعلق بالغذاء والرعاية الصحية . أما الإسكان فسيظل احتياجا يتعذر إشباعه في المستقبل القريب .

ومن العناصر الأساسية فيما يتعلق بإشباع الحاجات العمالة المنتجة ذات الدخل المعقول ، والإنتاجية المتزايدة ، وأقصى قدر من المشاركة من جانب الجمهور الواسع من أفراد الشعب . ومن الضرورة بمكان إشراك المرأة في كافة المشاورات والممارسات المتعلقة بتخطيط الحاجات الأساسية .

وهناك حاجة لتعديل النمط السائد لعملية نقل التكنولوجيا وإلى تكريس المزيد من الاهتمام ، وتخصيص المزيد من الموارد ، لبرامج وأنظمة التشغيل و « الخبرة الفنية » بدلا من تركيز الاهتمام كله في الآلات والمعدات . وبالجمع بين ذلك وبين تعزيز القدرات العلمية التكنولوجية الذاتية لبلدان المنطقة ، والتوفيق بين قطاعات التكنولوجيا التقليدية والحديثة ، يمكن إحراز تحسن ملموس فيما يتعلق بفعالية تطبيق التكنولوجيا بأنماطها المختلفة من أجل إشباع الحاجات الأساسية .

ويتطلب الحفاظ على الاستمرارية بذل الجهود من أجل توسيع قاعدة الموارد في المنطقة وتغيير أنماط الاستهلاك وتطبيق تكنولوجيات جديدة كلما دعت الضرورة لذلك .

نظرة إجمالية لمشكلة الإشباع الدائم للحاجات الأساسية في المنطقة العربية :

أثارت الخبرات الحديثة المتعلقة بجهود التنمية ، سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو الدولي ، الاهتمام بعدد من الموضوعات التي يتم طرحها للنقاش بصورة مكثفة في مناسبات مختلفة ، وفي العديد من الندوات العلمية . ومن أمثلة هذه الموضوعات المطالبة بنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة ، والحاجة إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، والضرورة الملحة لحماية البيئة المتدهورة على نحو متسارع ، وترشيد استخدام مواردها المحدودة ، والقلق المتزايد من جراء الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من سكان العالم ، وضرورة الاستخدام الأكثر فعالية للعلم والتكنولوجيا في التنمية . من هنا جاءت فكرة دراسة إشباع بعض الحاجات الأساسية ـ في بيئة نوعية محددة هي المنطقة العربية ـ بوصفه عنصرا أساسيا في سياسة التنمية ، وبطريقة دائمة أو قابلة للاستمرار ، ودون انتهاك للمعالم الخارجية للبيئة . وهذا هو الموضوع

الذي تناولته حلقة البحث بالدراسة مع تأكيد خاص على السياسات والممارسات التكنولوجية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف .

وقد تناولت حلقة البحث بالدراسة والنقاش ، فضلا عن المعالجة النظرية لمفهوم الحاجات الأساسية ، ثلاث حاجات نوعية (هي الغذاء ، والصحة ، والمسكن) بوصفها أمثلة جزئية ، وفي حدود السمات الخاصة للمنطقة العربية ، والدور المحتمل للمساندة الدولية فيما يتعلق بتلبية تلك الحاجات . ولقد سلم المشاركون في حلقة البحث بأن مثل هذه المناقشة سوف تتركز أساسا حول «موضوع خلافي» (Problematic) ، أي حول عدد من المشكلات المترابطة ترابطا وثيقا ، والتي تعطي تشكيلة منوعة من فروع البحث ، والتي تستلزم أن نأخذ بعين الاعتبار البيئة الاجتماعية ، والميراث الثقافي ، ونظام القيم فضلا عن السياسة (والعلاقات) الداخلية والخارجية ، وليست مجرد مناقشة تدور حول مشكلات منفصلة . وفي الوقت الذي مثلت فيه النظرة التكاملية الشاملة عاملا أساسيا فيما يتعلق بتقييم تلك المجموعة من المشكلات باستخدام منهج يقوم على تعدد فروع البحث ، فقد تم التأكيد على ضرورة أن تكون الخطوات التنفيذية ذات طابع نوعي ، وأن ينظر إليها على أنها سلسلة من الخطوات التي تعزز كل منها الأخرى ، وتؤدي بالتدريج إلى تغيرات مرجوة بالغة الأهمية . فهذه الممارسات أو الخطوات التنفيذية سوف تشارك في تنفيذها فئات متنوعة ، ومستويات وظيفية متدرجة من العاملين والمسؤولين التنفيذيين بدءا من الفرد المعني أكثر من غيره بالمشكلة وجماعته الخاصة ، وحتى صناع القرار القومي ، أي الأكاديميين والسياسيين ومنظمي المشروعات والمؤسسات القومية والإقليمية والدولية .

ونظرا للجدل الذي أثاره تعبير « الحاجات الأساسية » ، وفي ضوء البيان الصادر عن مجموعة دول عدم الانحياز ، تم التأكيد على ضرورة ألا يكون هناك تعريف وحيد للحاجات الأساسية ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات . إذ

إنه مفهوم دينامي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان . كما أن الحاجات الفردية هي شيء مستقل عن الحاجات الاجتماعية ، ويتعين وضع كل منهما في الاعتبار في عملية التخطيط . والواقع أن النقطة الهامة في الموضوع لا تتعلق بتحديد مستوى مطلق أو مجرد يتم تعيينه لإشباع حاجة ما ، بل تتمثل بالأحرى في إدراك هذه الحاجة والعمل على إشباعها من جانب الشعب المعني . ويتعين أن يكون الهدف من مناقشة الحاجات الأساسية هو التركيز على الدراسة النقدية لقضية إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف والترفي والمبذر من جانب الأقلية ، وفي اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار . وهو ما يشمل بالضرورة زيادة دخول وفرص عمل وإنتاجية الأغلبية الفقيرة من أفراد الشعب وتوفير السلع والخدمات لها ، أي أن الموضوع المطروح للبحث هو تعديل أو إعادة تخطيط السياسات العامة بوصفه وسيلة لتخفيض استهلاك منتجات معينة ، ومن أجل إشباع متطلبات الحد الأدنى ، داخل إطار مجتمع « حديث» ـ أي المجتمع الذي يتم فيه توصيف وتطبيق سلسلة من التكنولوجيات « المناسبة » ـ له أسلوب حياته الخاص والمختلف عن أسلوب الحياة السائد حاليا في « الشمال »الصناعي .

وقد كرست خطط التنمية في المنطقة جهودها ، بالضرورة ، لهذه القضية بدرجات متفاوتة من النجاح . والواقع أن أي استراتيجية دائمة للتنمية ينبغي أن تقوم على توفير مستويات محددة لعدد من المتطلبات الأساسية بوصفها عنصرا أساسيا في النسق المتكامل لاستراتيجية التنمية وخططها . ويشتمل إشباع الحاجات الأساسية على ثلاث مهمات : توفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية ، والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار بيئيا ، وكفالة التوزيع العادل للمزايا أو الفوائد التي تترتب عليها تغيرات في أنماط الاستهلاك بعيدا عن الأنماط المغالية في الإسراف ، وفي اتجاه الأنماط الأساسية . وعلينا ألا نساوي بين ذلك وبين المستوى المعيشي « المنخفض » ، أو الحياة « البسيطة » الخالية من أي ترف .

إن الحاجات الأساسية ، سواء المادية أو المعنوية ، منصوص عليها بوصفها حقوقا أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦) . على أن إشباع هذه الحاجات لا يقبل التحقق إلا من خلال مشاركة الأفراد والمجتمعات المعنية ، بطريقة تساعد على تجديد وحفظ وتحسين البيئة تحسينا فعالا ، وتنمية الموارد ، فضلا عن كفالة أفضل تفاعل ممكن مع مصادر التمويل والتزويد الأخرى من خارج المجتمع .

وتغطي التكنولوجيات المطلوبة لتحقيق ذلك سلسلة بكاملها من أنماط التكنولوجيا بدءا من الحديث والمعقد وحتى التقليدي والبسيط . كما يتعين أن تشمل أيضا التكنولوجيات الجديدة التي يتم تطويرها الآن ، والتي يمكن أن تكفل إشباع الحاجات بصورة مستمرة ودائمة . فاستمرارية إشباع الحاجات الأساسية تستلزم التطور غير المفيد للإنتاج ، حتى مع نضوب ، أو استنفاد بعض الموارد ، أو حدوث تغيرات بيئية .

وبالتالي فإن التكنولوجيات الجديدة مطلوبة ، بوجه عام ، من أجل كفالة الاستمرارية . على أن التكنولوجيا ليست سوى نتاج اجتماعي مشروط بالاحتياج الاجتماعي . وهي لا تعدو كونها أحد العناصر المطلوبة في عملية السعي إلى إشباع الحاجات الأساسية من خلال إنتاج السلع والخدمات الضرورية . وتمثل العوائق الاجتماعية والسياسية عناصر حاسمة فيما يتعلق بتطبيق نوع محدد من التكنولوجيا ، والذي يتعين أن يكون متاحا ومناسبا في وقت معا . على أن هذين الشرطين لا يقبلان التحقق بسهولة دائما .

ولقد اعتمدت الجهود الحديثة للتنمية في المنطقة العربية ، ربما بحكم الضرورة ، على النقل المكثف للتكنولوجيا من الخارج . فكانت التكنولوجيا تنقل في أغلب الأحوال في صورتها المجمعة كآلات معدنية كاملة التركيب . وهو ما أدى إلى إعاقة تطوير القدرات الذاتية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا

(مثل « الخبرة الفنية » ، وبرامج وأنظمة التشغيل) ، وفيما يتعلق بفهمها وفك طلاسمها وتقييمها ، ومن ثم تكييفها واستغلالها بصورة اقتصادية في إطار نظم الإنتاج القومي . وقد نوقشت هذه القضية وحللت باستفاضة مؤخرا . وما يعنينا هنا هو أن أنماط الاستهلاك والإنتاج ، فضلا عن أساليب ومناهج تنفيذ المشروعات ، اعتمدت دائما على قطاع التكنولوجيا الحديثة لإنتاج قسم كبير من السلع والخدمات المطلوبة لإشباع طلب الأقليات الحضرية والريفية داخل إطار من التوزيع بالغ التفاوت للدخول . وعلى ذلك فمن الضروري أن يصبح توزيع الدخول أكثر عدلا ، بحيث ينشأ طلب فعال على المنتجات الأكثر ملاءمة ، وهو ما يستلزم ضمنا استخدام التكنولوجيا التقليدية المحسنة جنبا إلى جنب مع الأنماط المناسبة مع التكنولوجيا الحديثة . ومن غير المرجح ، في المستقبل المنظور ، أن تحقق التكنولوجيا المحلية القائمة على نتائج البحث العلمي المحلي ، وإرادة التنمية المحلية نجاحا ملموسا في الحلول محل الوارد الأجنبي من التكنولوجيا ، كما أنه ليس أمرا مرغوبا فيه لذاته . وفضلا عن ذلك فليس من الحكمة في شيء تجاهل إمكانات بعض أنماط التكنولوجيا الجديدة ، بدءا من تربية الدواجن على مستوى صناعي حتى الهندسة البيولوجية والبيولوجيا الجزيئية ، فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية بطريقة دائمة . على أن المتطلب الأهم في هذا الصدد هو القدرة على تحديد نوعية هذه التكنولوجيات وتقييم آثارها وتطبيقها ، طالما كانت مناسبة ، في حدود نظام الإنتاج .

وسوف يستلزم الأمر ، من أجل تحقيق هذه الأهداف ، تحليل النمط القائم لعملية صنع القرار فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية ، ولتحديد سبل تغييرها في اتجاه صياغة وتنفيذ السياسات التكنولوجية المساعدة على تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الأساسية . ومن المهم أيضا مراقبة ومتابعة تطور التكنولوجيات الجديدة التي يمكن اعتبارها مناسبة لعملية الإشباع الدائم

للحاجات الأساسية ، وتقييم مدى ملاءمتها للتطبيق في المنطقة ، بما في ذلك آثارها المادية والاجتماعية المحتملة .

إن البيئة العربية ، رغم قابليتها الكبيرة للتغير ، هي بيئة هشة بوجه عام تستلزم توجيه اهتمام خاص بالآثار البعيدة لأنشطة التنمية . وسوف يوفر المزيد من الالتزام بإجراءات المراقبة البيئية ، وبدراسة الاحتمالات المستقبلية للتغير نوعا من الإنذار المبكر بالأضرار البيئية . كما أن هناك حاجة ملحة للتعجيل بتطور الجهد المبذول حاليا في مجال المراقبة البيئية ، وجهود التقييم والبحث في مختلف أنحاء المنطقة ، على المستويين القومي والإقليمي ، بالتعاون مع « اليونيب » (UNEP) (البرنامج البيئي للأمم المتحدة) . . وتفتقر قاعدة الموارد في المنطقة حتى الآن ، سواء فيما يتعلق بالمعادن أو المياه أو الأرض الزراعية ، إلى التحديد الدقيق ، وربما كانت محدودة . كذلك يتوقع أن يتضاعف عدد السكان في المنطقة بحلول عام ٢٠٠٠ .

والاستمرارية تتطلب الاستخدام الرشيد والكفء للموارد المتوافرة ، وفي حدود طاقة التحميل ، ودرجة مرونة البيئة ، تلك الحدود التي يمكن توسيعها من خلال اتخاذ التدابير المناسبة المبنية على بحوث علم البيئة . كذلك تتطلب الاستمرارية بذل جهد مكثف من أجل مسح وتقييم واستغلال موارد طبيعية جديدة ، وتقدير الفترة الزمنية التي يستغرقها استغلال الموارد تقديرا دقيقا . وأخيرا فإن الاستمرارية تعني ، كما سبق أن ذكرنا ، تطوير الطاقة الإنتاجية دون عوائق ، حتى مع تضاؤل الموارد ، أو في مواجهة المخاطر أو التقلبات البيئية . وبتوافر قاعدة الموارد والدراسات المتعلقة بالتخطيط السكاني ، وفي ضوء الاحتمالات الكامنة للتكنولوجيات المتاحة والجديدة ، تصبح إمكانية إشباع الحاجات الأساسية لسكان المنطقة واردة تماما من خلال السياسات القومية والإقليمية القائمة على التنسيق المشترك .

على أن إمكانية إشباع الحاجات الأساسية داخل حدود أي دولة عربية مفردة

تبدو بعيدة الاحتمال . فالمزايا النسبية تفرض ، بالنسبة لاحتياجات عديدة ، أن تبذل الجهود على أساس إقليمي (أي على مستوى المنطقة ككل) . وبالتالي ينبغي ألا نساوي نمط الاستهلاك بنمط الإنتاج ، حتى بالنسبة للمنطقة ككل . والسؤال هنا كيف يمكن تنظيم السياسات القومية ، والتعاون الإقليمي ، والعلاقات الدولية على النحو الأمثل من أجل تسهيل الإشباع الدائم للحاجات الأساسية مع ضعف النسق البيئي للمنطقة ، والطلب المتزايد على موارده .

وتضع الحساسية السياسية تجاه المشكلات موضع النقاش ، من حيث إن طبيعتها طويلة الأجل لا تستلزم دائما إعطاءها الأولوية على النتائج المباشرة قصيرة الأجل ، تضع هذه الحساسية على عاتق المتخصصين مسؤولية تطوير بدائل توفر متطلبات الحد الأدنى للفقراء بأقل أضرار ممكنة للبيئة . إن المواقف السياسية ـ التي لا تتطابق دائما مع الأهداف المعلنة ـ يمكن أن تتغير ، سواء من خلال العقلانية المتأنية ، أو بأي وسائل أخرى . ولقد أدت العقود القليلة الماضية إلى الاعتراف بالتعليم الأساسي ، وبحد أدنى من الخدمات الصحية بوصفهما مسؤولية اجتماعية . ومن الضرورة بمكان التركيز على أنواع التكنولوجيا والمنتجات التي تكفل الإشباع والاستمرارية ، لا من وجهة النظر البيئية فحسب ، بل أيضا على أساس سياسة عادلة للدخول ، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة ذات الدخل المرتفع ، والتي تمثل عنصرا أساسيا لتحقق الكرامة الإنسانية والمشاركة الاجتماعية .

وحتى الآن لم تشمل مناقشة الحاجات الأساسية وسبل إشباعها كل تلك القطاعات داخل المجتمع العربي التي تخصها هذه القضية أكثر من غيرها ، أي الجماهير الفقيرة . إن المدخل الأساسي لتلبية الحاجات الأساسية هو المشاركة الصادقة للأفراد والمجتمعات المحلية في تحديد المشكلات المحلية والبحث عن حلولها . على أن الصلات التي تربط المتخصصين بصانعي القرار تعد أوثق من صلة أي من هذه المجموعات من المتخصصين بالجماهير العريضة في المناطق

الحضرية والريفية . وتنوه حلقة البحث في هذا الصدد بأن من الأهمية بمكان ، سواء بالنسبة للحكومة أو المتخصصين ، قيام تفاعل مستمر مع جماهير الناس ، تفاعل يتضمن توضيح وجهات نظرهم فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية وتقييمهم للمقترحات الخارجية للحلول ، من حيث إن هذا التفاعل يمثل عنصرا أساسيا في صياغة خطط العمل الملائمة . فالمشاركة القصوى لهذه الجماهير في التنفيذ شرط أساسي للنجاح المعزز لمثل هذه الخطط كما يمكن أن تؤدي إلى قدر ملحوظ من التحسين البيئي ، وخصوصا في ظل أوضاع تتفشى فيها البطالة ، وتتدهور فيها البيئة بصورة متزايدة .

وهنا نصل إلى أحد الجوانب الخطيرة للمشكلة ، وهو الجانب المتعلق بالتوعية بمستوياتها المتعددة . فتوعية الجماهير العريضة ، التي تمثل المورد الأكثر أهمية بين كل الموارد ، ورفع مستوى الوعي ، عند المتخصصين وصانعي القرار «بالمشكلة الأخلاقية » ، هي بمثابة خطوة أساسية ، بحيث يمكن لهؤلاء جميعا أن يتبادلوا الآراء ، وأن يتعاونوا في تحديد أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في أي مجتمع محلي . وعلى ذلك فإن الحاجة تدعو لحملة توعية مخططة جيدا في دوائر عديدة ، وباستخدام كل وسائل الإعلام ، في كل من المناطق الريفية والحضرية .

الحاجات الأساسية في الغذاء :

إن المعايير التي تقاس بها متطلبات الحد الأدنى من الطعام من مختلف أنواع الأغذية والمبنية على بيانات من خارج المنطقة مشكوك في صحتها . وترى حلقة البحث أن عدم التوازن القائم في التغذية العربية يجرى التأكيد عليه بصورة مبالغ فيها ، وأن درجة استهلاك المحصول المنتج في زراعات الكفاف* لا تنعكس بدقة على إحصائيات الاستهلاك المتاحة في المنطقة . ولا يوفر المتوسط

* أي المساحات الزراعية التي يستهلك أغلب إنتاجها في الأغراض المعيشية اليومية لأسر الزرّاع

القومي مؤشرا يعول عليه فيما يتعلق باستهلاك الجماعات المستهدفة . وتدعو الحاجة إلى تحليل دخول الأسرة ، وميزانيات الطعام ، والقيام بمسح شامل للعادات التقليدية للغذاء عند الجماعات محدودة الدخل ، أو التي تعيش تحت خط الفقر في مختلف أنحاء المنطقة .

والواقع أن هناك تفاوتا كبيرا داخل المنطقة العربية فيما يتعلق بالاحتمالات الكامنة لزيادة الإنتاج الغذائي . ولقد حقق حجم الاستيراد الغذائي في المنطقة معدلات عالية ومازالت تواصل الارتفاع ، ومع ذلك فإن مختلف الدراسات تشير إلى أن في إمكان المنطقة العربية ، ككل ، أن تحقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمتطلباتها الغذائية . على أن الإصلاحات المؤسساتية المبنية أيضا على أساس بيئي عقلاني تمثل خطوة ضرورية لتمكينها من تحقيق ذلك الاكتفاء . فالحيازات المجزأة إلى قطع صغيرة ، والزراعة المبعثرة ، والإنتاج للاستهلاك المعيشي القومي بدلا من الإنتاج للسوق تمثل عوامل اجتماعية اقتصادية حاسمة في الوضع الراهن .

ولا تزال قاعدة الموارد في المنطقة ، فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والمياه ، مفتقرة إلى التحديد الدقيق . وتختلف التقديرات المتعلقة باحتياطيات المياه الجوفية القابلة للاستخدام ، وبالمساحات المحتملة للأراضي القابلة للزراعة اختلافا كبيرا . وليس هناك ، حتى الآن ، تقدير يعول عليه فيما يتعلق باحتياطي المياه الجوفية القابلة للاستخدام في المنطقة بوجه عام . ويتعين تكثيف جهود المنظمات الإقليمية والدولية لاكتشاف قاعدة موارد المياه والأراضي ، وأن توسع بحيث تغطي المنطقة كلها . كما أن الحكومات مدعوة لتنفيذ برامج قومية تدعيما للبرامج الإقليمية والدولية وبالتعاون معها .

وتقل الإنتاجية في المنطقة كثيرا عن المعدلات العالمية في الظروف المشابهة . كما أن استخدام الكيماويات الزراعية منخفض بالمقاييس العالمية . وتبلغ نسبة التكثيف الزراعي حوالي ٥٠٪ . وتنتشر في المنطقة بشكل أو بآخر ظواهر

الزحف العمراني ، ورشح المياه ، وتزايد ملوحة المياه والتصحّر ، وحتى الآن لم يتم إعداد وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتوفير الحلول .

وتدعو الحاجة للاهتمام بزيادة الإنتاج في المناطق التي تقوم الزراعة فيها على مياه الأمطار من خلال تعزيز التكثيف الزراعي . ومن خلال تطبيق أساليب عمل وإدارة مناسبة في الزراعة يمكن زيادة التكثيف الزراعي بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ و ٥٠٪ ، وبالتالي زيادة الإنتاجية الزراعية بمعدلات كبيرة . ويتعين أيضا تطبيق تقنيات تقييم وتنبؤ جديدة في إرشاد الزراع فيما يتعلق بتوقيت وطرائق استخدام الأسمدة في مناطق الأمطار غير المنتظمة . على أنه من الضروري تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة التي قد تهدد الأنساق الهشة ، ذات القدرة المحدودة على امتصاص الأسمدة أو الحبوب الجديدة أو المياه أو المبيدات ، نتيجة الاستخدام المكثف للكيماويات الزراعية .

وينبغي أن تدرس التكنولوجيات الجديدة ، سواء في مجال علم الوراثة أو الهندسة الزراعية ـ مثل : المكافحة المتكاملة للآفات ، والزراعة بوسائل الري الحديثة القائمة على الاستهلاك المنخفض للمياه (الري بالتنقيط الخ) ، وإنتاج سلالات نباتية لها صفات جديدة باستخدام الهندسة الوراثية ـ من خلال الباحثين المتخصصين والمعاهد العلمية . ويتعين تقييم أثر هذه التكنولوجيات الجديدة داخل إطار البيئة الاجتماعية والفيزيائية العربية ، حتى يتسنى إتاحتها للاستخدام على نطاق واسع إذا ما أثبتت ملاءمتها واستمراريتها .

كذلك تدعو الحاجة إلى توجيه عناية فائقة عند التوسع في حرث وفلاحة مناطق الأراضي قليلة الأمطار . وتوضح الأبحاث التي أجريت مؤخرا في مواقع معينة داخل المنطقة أن في الإمكان زيادة الإنتاج المحصولي ، حتى لو لم يتعد معدل هطول الأمطار ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليمتر ، من خلال تحسين وسائل زراعة تلك النوعية من الأراضي . والحاجة تدعو إلى القيام بمزيد من الأبحاث

في هذا المجال ، واضعين نصب أعيننا باستمرار الحاجة الملحة لحفظ التربة والمياه في المنطقة .

وهناك إمكانية كبيرة لزيادة الإنتاج الغذائي عن طريق الزراعة بالري ، والاستخدام المرشد للمياه ، ومياه الصرف ، وإعادة التأهيل البيئي للمناطق التي فقدت صلاحيتها للإنتاج الزراعي نتيجة التملّح الثانوي للمياه . كذلك من الأهمية بمكان اكتشاف مدى إمكانية الري باستخدام المياه قليلة الملوحة وحدها ، أو بعد مزجها بمياه عذبة .

كما أن هناك إمكانية متاحة لزيادة إنتاجية المراعي في المنطقة ، التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ مليون هكتار ، من خلال تشجيع الأنماط الرشيدة لرعي الماشية والمبنية على تقييم طاقة تحميل الأنساق البيئية لأراضي العشب والإدارة الجيدة ، وينبغي أن يقترن ذلك بالتقييد الجزئي لحركة البدو حول المراعي التي تتوافر فيها مصادر المياه مع توفير المرافق الأساسية ، وبناء مستعمرات سكنية في المناطق المحيطة بهم .

إن حوالي سدس الموسم الإجمالي للزراعة يتم إهداره بسبب الاعتماد على الحيوانات التي تستهلك ، في بعض المناطق ، حوالي ٤٥٪ من الغذاء الذي يتم إنتاجه . وفي ضوء الاعتبارات المتعلقة بضآلة وهشاشة المورد المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة يصبح استخدام الميكنة لتحل محل القوة الحيوانية في الأراضي المنزرعة ضرورة ملحة . وينبغي ألاّ يشكل عائق الطاقة مشكلة في المنطقة ، من حيث إن درجة الميكنة الحالية ضئيلة للغاية ، علاوة على أن مصادر الطاقة داخل المنطقة ليست قليلة . وذلك هو أحد المجالات التي يمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد فيها على تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الغذائية .

وبالرغم من إمكان زيادة الإنتاج الغذائي من خلال الإدارة الجيدة للثروة الزراعية والتطبيق المناسب للتكنولوجيا الحديثة إلا أن ذلك لا يكفل وحده

إشباع الحاجات الغذائية . إن علينا ألاّ نغفل عن الحاجة إلى تطبيق أفضل الأساليب في زراعة المحاصيل النقدية ، والمحاصيل الغذائية الرئيسة ، وإلى شبكات توزيع تتميز بالكفاءة ، وإلى تقليل خسائر فترة ما بعد الحصاد . كذلك تدعو الحاجة إلى تحقيق التوزيع واسع النطاق للقوة الشرائية لكي يتم على الأقل كفالة الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي لأغلبية السكان .

وتدعو الحاجة إلى التخطيط والتخصيص المتكاملين لموارد المياه والأراضي الحضرية والريفية من أجل تحقيق تحسينات دائمة في إنتاج الغذاء . ومن ثم يتعين على كل دولة عربية أن تضع خطة لاستغلال الأراضي تتعامل مع الأنساق البيئية الريفية والحضرية ، بوصفها عناصر مكونة لنسق واحد متكامل .

ويتعين استغلال الإمكانات المتاحة فيما يتعلق بصيد الأسماك سواء في المياه الإقليمية ، أو في أعالي البحار ، بوصفها مصدرا للاحتياجات البروتينية ، كوسيلة لإشباع الاحتياج الغذائي المتزايد من جانب الحكومات والشركات الخاصة ، وفي حدود الضوابط البيئية للبحار العربية . وترتبط هذه القضية بالبرنامج الجاري تنفيذه في الوقت الحالي ، والمتعلق بحماية البيئة البحرية في المنطقة . والدول العربية مدعوة لتدعيم هذه البرامج والتوسع في تنفيذها .

وتحتاج الزراعة المائية إلى تطوير ، وإلى أن تدرس العوائق الاجتماعية التي تواجهها ، استعدادا لتطبيقها على نطاق واسع حيثما أمكن ذلك .

وتحتاج التنمية الزراعية إلى أن يتم الربط ، حيثما كان ذلك ممكنا ، بينها وبين الصناعات الزراعية ، لكي يتسنى تقليل خسائر الغذاء . كذلك ستساعد إعادة استغلال الفواقد الزراعية والريفية على زيادة الإنتاجية الزراعية .

وسيساعد تدعيم الأراضي والمحاصيل على التغلب على العوائق المتعلقة بالحيازات الصغيرة وبالإنتاج الزراعي للاستهلاك المعيشي اليومي .

ودور المرأة في تحديد طريقة إعداد وحفظ الطعام ، وفي تقليل الفاقد منه على المائدة ، دور حاسم في تحديد أنماط الاستهلاك ، وبالتالي في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية .

وعادة ما يوافق إدخال المزيد من الأساليب التكنولوجية مصالح فئات اجتماعية محددة ، لذلك يتعين الاهتمام بالآثار الاجتماعية للطريقة التي تقدم بها التكنولوجيات المختلفة ، واضعين نصب أعيننا أن الفلاحين قد أصبحوا تقدميين بالفعل ، وأن لديهم الاستعداد لتقبّل التغير ، إذا ما ثبت أن هذا التغير مفيد لهم .

الحاجات الأساسية في الرعاية الصحية :

يرتبط الاحتياج الأساسي للرعاية الصحية بالوضع المعيشي الذي اكتملت له أسباب الراحة . وعلى ذلك فلا بد أولا من إشباع الحاجات الأساسية الأخرى حتى نكفل تلبية الحاجات الصحية . ويمثل عدم التوازن السائد في المنطقة العربية بين الحاجات وإمكانية توفير الموارد سببا رئيسا للمشكلات الصحية ، والتي ترتبط ارتباطا جوهريا بنوعية البيئة وأسلوب الحياة . وللمخاطر الصحية الكبرى في المنطقة جذور اجتماعية واقتصادية وسلوكية ، ومما يفاقم هذه المشكلات القيود المتعلقة بالمياه ، ومشكلات التخلص من الفضلات والنفايات ، وخصوصا في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة ، حيث لا تتوافر التكنولوجيات المتاحة للصرف الصحي . لذلك ينبغي تركيز الاهتمام في الإجراءات الطبية الوقائية والسياسات التي تستهدف تحسين الوسائل والشروط المادية الطبيعية للمعيشة ، بما في ذلك القرى الصغيرة والتجمعات السكانية الهامشية ، وتلبية الحاجات الأساسية في مجال الرعاية الصحية للأغلبية الشعبية في المنطقة .

ويفضل في هذا الصدد أن تكفل الدولة توفير الخدمات الصحية الأساسية ،

حتى لا يعاني أحد من المرض لمجرد أنه لا يملك الموارد المالية اللازمة للحصول على الرعاية الوقائية أو العلاجية . فالسياسة الصحية لا ينبغي أن يحكمها الاعتبار الاقتصادي وحده .

وفي ضوء الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي النوعي للأغلبية العظمى من السكان في المنطقة العربية سيكون من المكلف للغاية ، علاوة على الكفاءة المحدودة ، الاعتماد كليا على النظم الغربية في الرعاية الصحية ، بتوجهها العلاجي وتأكيدها على التكنولوجيا بالغة التعقيد ، وعلى العقاقير والمستشفيات ، لتلبية الحاجات الأساسية لهذه الأغلبية . وينبغي التأكيد بصورة منهجية ومخططة على تطوير الوعي لدى جمهور الشعب بالمتطلبات الأساسية لصحته . إن الفعل الفردي والجماعي مطلوب للوقاية من المرض وتطوير مهارات ، وتسهيلات الرعاية الصحية الأولية على نطاق واسع ، بحيث توجه لمعالجة الأمراض الشائعة في المنطقة والوقاية منها . ومن الأشياء المستحبة في هذا الصدد أن تتم عملية انتقاء من المعارف والمهارات التقليدية في هذا المجال وتطويرها . ويمكن القول إن التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات الصحية الأساسية متوافرة بالدرجة الكافية ؛ وكل ما تحتاجه هو أن تطبق بحذر آخذين بعين الاعتبار الأثر الإجمالي لتخصيص ميزانية محدودة للصحة ، وتوزيع أعداد محدودة من المستخدمين المدربين .

وفضلا عن ذلك فسوف يتعين إدماج التخطيط الصحي ، إذا ما أريد له أن يكون فعّالا ، في نسق واحد متكامل مع تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحسين بيئة العمل والمعيشة لأغلبية الشعب . وربما وجد المهنيون من ذوي التخصصات الدقيقة في التكنولوجيا الصحية الحديثة أنه مما يتعارض مع اهتماماتهم التخصصية أن يتبنوا نهجا في التعامل مع الرعاية الصحية أكثر اتساعا ، بما في ذلك الجانب الوقائي والجانب البيئي ، أو حتى لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الطبية البسيطة ليشمل غير المهنيين . على أن التدريب

الصحي للأطباء والمساعدين ـ سواء على مستوى عملهم الفردي ، أو على مستوى العمل الجماعي ـ على نطاق واسع ، وفي مختلف فروع الخدمة الصحية ، وفي ضوء الخواص النوعية للمنطقة ، هو عنصر ضروري فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات الصحية . ويتعين أن تكفل السياسة الصحية في بلدان المنطقة تنفيذ البرامج العالمية التي قدمتها مؤخرا منظمة الصحة العالمية في المجالات الآتية : أ ـ الرعاية الصحية الأولية ـ ب ـ العقد الدولي لتوفير مصادر المياه والصرف الصحي (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) ـ جـ ـ الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

وللتوعية في مجال مبادىء الصحة والنظافة والصرف الصحي والعناية بالبيئة دور حاسم يتعين أداؤه فيما يتعلق تغيير المواقف والأنماط السلوكية التي لا تساعد على حصول السكان على احتياجاتهم الصحية الأساسية .

وتكمن أكثر الأساليب فعالية فيما يتعلق بتحسين الوضع الصحي العام في المنطقة في تخطيط تنمية الصناعة والمدن السكنية الجديدة ، والزراعة عبر مناحي تتسم بالتدبر من الوجهة البيئية . فمن خلال التخطيط المكاني للتنمية الصناعية ، وتخطيط المدن ، والتنمية المتكاملة للمناطق الريفية يمكن منع الأمراض الناتجة من ازدحام وقذارة المناطق الحضرية . ومن ناحية أخرى يمكن من خلال التخطيط البيئي لمشروعات الري ، والأساليب المتكاملة لتوفير الصرف الصحي ، والمياه الصالحة للشرب للجميع تحويل الوضع الصحي للريف بصورة فعالة إلى الأفضل . كذلك تنطوي برامج التشجير وإعادة التشجير ، والإدارة المحسنة لأراضي المراعي والسيطرة على ظاهرة التصحر على تأثير مفيد فيما يتعلق بالصحة العامة في المنطقة ، بما في ذلك الصحة النفسية . وفضلا عن ذلك فإن الأساليب المتكاملة ، لتجميع واستخدام فضلات الريف (البشرية والحيوانية والنباتية) لإنتاج الطاقة ومد شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب ، تحتاج إلى أن تستكشف على الوجه الأكمل .

وفي الوقت الذي يبشر فيه الطب الوقائي والتوعية بالمبادىء الأولية للصحة العامة وتحسين البيئة بالكثير بالنسبة للصحة العامة في المنطقة ، فإن من الضروري أيضا تحويل الإمكانات ، التي تنطوي عليها التطورات الحديثة في البيولوجيا الخلوية والهندسة الوراثية فيما يتعلق بمكافحة الأمراض ، إلى واقع فعلي في المنطقة .

الحاجات الأساسية في السكن :

يتفاوت حجم أزمة الإسكان داخل المنطقة العربية تفاوتا كبيرا بين بلد وآخر . ويذهب بعض التقديرات إلى حجم الفجوة الإسكانية سيصل إلى مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٠٠ . وترجع مشكلة النقص الكبير في عدد الوحدات السكنية إلى العديد من العوامل منها ، على سبيل المثال ، الزيادة السكانية ذات المعدل السريع ، والتوسع العمراني غير المخطط والمتزايد على نحو متسارع ، والتضخم في أسعار الأراضي وتكلفة البناء ، والتوزيع المتفاوت للدخول . وهناك ، فضلا عن النقص في عدد المساكن ، مشكلات أخرى تتعلق بالتوفير غير الكافي للمياه ، والطاقة ، ونظم تصريف المخلفات والفضلات . وتختلف طبيعة المشكلة المتعلقة بالمسكن وما يستلزمه من مرافق أساسية اختلافا جوهريا فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، إلا أن مكمن الخطورة فيها أنها تبدو متعذرة على أي حلول دائمة إذا ما تركت لمنطق السوق . لذلك ينبغي أن ترسم السياسة العامة للدولة على أساس أنها مسؤولة ، تماما مثلما هو الحال بالنسبة للتعليم الأساسي ، عن تقديم الدعم المالي اللازم لتوفير المسكن لمن يحتاجون إليه .

على أن تكلفة توفير الوحدة السكنية ، بوصفها نسبة من الإنتاج القومي الإجمالي ، هي تكلفة مرتفعة بالفعل في المنطقة العربية . وفضلا عن ذلك فقد وجدت أغلب حكومات المنطقة أن العمل الخيري بذاته لا ينبغي أن يكون

السياسة المتبعة في توفير المساكن ، من حيث إن المناطق السكنية التي يتم بناؤ ها بهذه الطريقة سرعان ما تتحول إلى أحياء فقيرة مليئة بالازدحام والقذارة . وفي الوقت نفسه فإن من الصعب التوفيق بين المتطلبات الائتمانية اللازمة لتخفيف حدة المشكلة المتعلقة بتدبير التكلفة المالية والموارد المتاحة . وبالتالي فإن بإمكان المساعدات الدولية المتلائمة نوعيا مع الحاجات القومية أن تلعب دورا مفيدا في تحسين الوضع في بعض البلدان .

ويتعين تحديد الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالإسكان في ضوء الظروف الأولية السائدة . ورغم وجود الأحياء الفقيرة في كل بلدان المنطقة تقريبا إلا أن المشكلة تبلغ درجة التفاقم في بلد كمصر . ولا بد من أن نضع في اعتبارنا ، ونحن نخطط للحلول ، حجم المتاح من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بالنظر إلى حجم المشكلة . ومع ذلك فمن الأهمية بمكان ألا نضع معايير متدنية ، بوصفها المعايير المستهدف بلوغها ، بل ينبغي أن نعمل ، من خلال التوفير والتحسين المستمرين للمدن السكنية ، من منطلق معايير متمناة تتفق مع الكرامة الإنسانية .

ويتعين ، بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة ، تحديد الفئة التي لا تتوافر لديها المقدرة الاقتصادية اللازمة لتلبية الاحتياج الأساسي فيما يتعلق بالسكن ، وترتيب الأولويات في سياسات وبرامج الإسكان ، بحيث تفيد هذا القطاع السكاني المستهدف . إن الحد الأدنى من السكن المطلوب للأسرة يمكن أن يكون غرفة واحدة بالإضافة للتسهيلات المرافقة . وهناك إمكانية متاحة لتطبيق أسلوب « الموقع والمرافق » في عملية توفير الإسكان الأساسي . فبتوفير الأرض والمرافق الأساسية ، ربما يتشجع الناس أنفسهم على بناء المساكن وتحسينها . ولقد نجحت التجارب التي طبقت هذا الأسلوب في المنطقة . كذلك يتطلب الأمر دراسة فكرة توفير « المنزل النواة » core-house والذي سينطوي على إمكانية تنميته وتحسينه . حيث يتم بناء نواة للصرف ، وغرفة أو غرفتين ،

وحيث يتميز البناء بالجودة العالية والمتانة ، لكن مع تشطيبات محدودة ومرافق قليلة .

وفي مجال تحديد الحاجات الأساسية في السكن ووسائل إشباعها يتعين التحقق من الإمكانات التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات والأنماط الإسكانية البديلة . وينبغي استخدام المواد المتاحة محليا ، بأقصى درجة ممكنة ، في بناء المساكن ، لكي نكفل أقصى درجة من الاستفادة الاجتماعية بالموارد المحدودة ، فضلا عن التصميم . على أن من المحتمل أن يؤدّي استخدام المواد منخفضة التكلفة في الإسكان إلى تلفها خلال زمن قصير ، وهو ما يعني في الواقع تأجيل المشكلة ليس غير . وفي حين تدعو الحاجة بالتأكيد إلى بذل الجهود من أجل الابتكار والتجديد في مجال مواد البناء من أجل خفض تكلفة البناء ، فسوف يتطلب الأمر استخدام أسلوب تصنيع المباني السكنية لزيادة الإنتاج ، وتحسين الكفاءة في تسليم الإسكان الأساسي . ويحتاج البناء التقليدي إلى التوحيد القياسي لعملية البناء وترشيدها ، من أجل خفض الفاقد في استخدام المواد وفي ساعات العمل ، وبالتالي خفض التكلفة . وتحتاج التكنولوجيات المحلية إلى إدخال تحسينات عديدة عليها ، بحيث تنسجم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة . ومن ناحية أخرى سيتطلب الأمر تقييما نقديا للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق بخلفية الموقف الإسكاني بالمنطقة . وبالتالي سيتعين توخي الحذر في الانتقال إلى استخدام التكنولوجيا الصناعية في البناء .

وينبغي النظر إلى التخطيط لتوفير السكن الأساسي الدائم على أنه جزء متمم لتخطيط شامل داخل إطار سياسات وبرامج تنمية المدن السكنية على المستوى القومي . وهو ما يستلزم إدخال البعد المكاني في التنمية القومية ، والتخطيط المبني على التأكيد على التنمية المتوازنة لمختلف أقاليم الدولة ، وتخفيف حدة التركيز على عدد محدود من المراكز الحضرية ، وتعزيز التنمية المتكاملة في المناطق

المصنفة كمناطق ريفية . وفي هذا الإطار سيكون مفيدا أن نرى لماذا نجحت حركات الهجرة المضادة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في بعض الأماكن في المنطقة ، بينما لم تنجح في أماكن أخرى . كذلك تمثل خطط استغلال أراضي الدولة عنصرا أساسيا فيما يتعلق بتحجيم شرور بيئية مثل تعدي المستوطنات على الأراضي الزراعية الجيدة .

ولقد تفاقمت بالفعل المشكلات البيئية والصحية المرتبطة بالتجمعات السكانية الكبيرة المركزة في بعض المدن العربية الكبرى . ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ملحّة إلى تخطيط جديد للمدن الرئيسة ومدن الأقاليم من أجل تنظيم هذه الكثافات السكانية ، وتوزيعها التوزيع الأمثل . كما تدعو الحاجة إلى استكشاف دقيق لإمكانية نجاح أساليب تحقيق تحسينات تدريجية في المرافق ، وفي الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة والتي ثبت نجاحها في بلدان أخرى .

ويرتبط توفير المأوى الأساسي لمواطني المنطقة ارتباطا حتميا بأنماط توزيع الدخل . ومن المؤكد أن المشاركة الأوسع لجمهور الناس في فوائد التنمية ستؤدي إلى تحسن الموقف فيما يتعلق بمشكلة المأوى الأساسي . وفضلا عن ذلك فإن الحلول القابلة للتطبيق لا يمكن بلوغها إلا بزيادة المشاركة « القاعدية » للجمهور العام في العملية التخطيطية إلى أقصى درجة ممكنة ، مع جعل المجتمعات المحلية الأفقر (أي الجماعات المستهدفة) نقطة البداية في هذا السبيل ، وبالتالي يتعين تحديد الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالمسكن والتعامل معها على مستوى المجتمع المحلي ، لإتاحة الفرصة أمام المبادرات الفردية الخلاقة ، واتخاذ القرار على مستوى لا مركزي .

كذلك يمكن أن تلعب السياسات التشريعية ، فضلا عن السياسات الاقتصادية ، فيما يتعلق بمحاربة المضاربة في الأراضي واستغلالها ، بوصفها سوقا مفضلة للاستثمار ، دورا فعالا في تعزيز فرصة الفئات السكانية المستهدفة للحصول على السكن الأساسي .

وفيما يتعلق ببحوث التنمية يتعين أن تتعاون المؤسسات القائمة والمؤهلة للعمل في هذا المجال تعاونا وثيقا للتصدي لمهمة تطوير تكنولوجيات وأنماط المستوطنات ، ومواد البناء التي تواجه بكفاءة ، بتكلفة منخفضة ، مشكلات البناء في المناطق الصحراوية مثل : تراكم الرمال ، والرياح ، والجفاف ، والنمل الأبيض ، الخ . كذلك يتعين أن تكون تكنولوجيات توفير المياه والصرف الصحي عالية الكفاءة في البيئة الصحراوية . ويتعين أن تتعاون المؤسسات المؤهلة لهذا العمل ـ لصالح المخططين القوميين ـ على إنشاء بنك معلومات يخزن ويوفر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة والمستوردة لبناء المستوطنات ، والقابلة للتنفيذ في البيئة الصحراوية . كذلك ينبغي أن يغني البحث المستمر في البيئة الحضرية والريفية في الظروف البيئية الجافة وشبه الجافة عمل هذه المؤسسات من أجل كفالة تطوير أنماط المستوطنات التي تتفق مع القدرات الافتراضية للبيئة الطبيعية في المنطقة .

الدعم الدولي :

لم تناقش حلقة البحث هذا البند بإسهاب بوصفه موضوعا مستقلا ، برغم أننا أشرنا إلى العوامل الدولية أثناء مناقشتنا لبنود أخرى . والشعور العام الذي ساد خلال نقاشنا لهذا البند هو أن المساعدات المالية والفنية المقدمة من البلدان الصناعية ـ بشرط عدم ارتباطها بضغوط ، وبالتالي تسهل تحقيق أقصى درجة ممكنة من تعبئة الموارد البشرية والتكنولوجية الداخلية ـ يمكن أن تلعب دورا مهما في تعزيز إمكانية إحراز تقدم تجاه تلبية الحاجات الأساسية .

وتحتاج المناطق الحرجة من حيث التدهور البيئي (مثل التصحّر والتملّح) إلى أن يتم تحديدها داخل المنطقة ، وأن تخصص لها مساعدات تكنولوجية واقتصادية دولية منسقة من أجل ترميم وتجديد المناطق المصابة ، وحتى نعزز إمكانات الاستمرار بالنسبة لعملية إشباع الحاجات الأساسية .

كذلك ينبغي أن تدعم مساعدات التنمية عملية تقييم ومراقبة البيئة على المستوى القومي ، وبرامج تنمية الموارد الطبيعية ، كما يتعين أن تزيد الوكالات الدولية والهيئات الجماعية (التي تشترك في عضويتها أكثر من دولة) مساعدات التنمية المقدمة منها لإتاحة إمكانية تقييم الآثار البيئية للمشروعات المزمع تنفيذها مستقبلا . ويتعين أيضا تكثيف التعاون الدولي فيما يتعلق بتقييم وفرز التكنولوجيات المعرضة للانتقال إلى حيز الاستخدام في المنطقة ، والقواعد التي يمكن تبنيها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، والتي تكفل أن تكون عمليات النقل هذه متمشية تماما مع المصالح البيئية والتنمية للبلدان الناقلة لهذه التكنولوجيات .

وفي مجال التعاون الإقليمي العربي تدعو الحاجة إلى تعزيز التدابير اللازمة للحل المشترك للمشكلات المشتركة مثل : مكافحة التصحر ، والتملّح ، ورشح المياه ، وتطوير الطاقة الشمسية . كذلك تدعو الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل ، والمتعلقة بإنشاء « المركز العربي للتكنولوجيا » ، و« الوكالة العربية للأمن الغذائي » ، و« المركز العربي للمراقبة البيئية » . كما يمكن تحقيق فوائد عديدة من خلال التبادل النشط للمعلومات بين بلدان المنطقة فيما يتصل ببرامج وسياسات التنمية ، والتدابير البيئية ، ونتائج البحوث العلمية المتصلة بمشكلة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية داخل المنطقة .

توصيات عامة :

حلقة البحث :

آخذة بعين الاعتبار أن مشكلة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ينبغي النظر إليها داخل إطار برامج التنمية التي هي جزء لا يتجزأ منها ، والتي تعتمد عليها بالتالي .

وآخذة بعين الاعتبار أيضا أن التقديرات العلمية للموارد التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية تمثل خطوة ضرورية من أجل تحديد الموارد القومية اللازمة لحل المشكلة .

وواضعة في اعتبارها الدراسات والاستقصاءات العديدة التي تم إجراؤ ها على المستوى القومي والإقليمي والدولي ، والمتصلة بهذه المشكلة وبوسائل حلها .

وواضعة في اعتبارها أيضا العلاقات المتبادلة بين عمليات إشباع مختلف العناصر المكونة للحاجات الإنسانية الأساسية ، توصي بإجراء دراسات قومية في مختلف البلدان العربية بهدف تحقيق ما يلي :

١ ــ تحديد الفئة السكانية التي تحصل على ما هو أقل من الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء ، والصحة ، والسكن ، وغيرها من الحاجات الأساسية .

٢ ــ التحقق من الأسباب المؤدية إلى الوضع .

٣ ــ تقييم الموارد المتاحة بالنسبة لهذه الفئة والموارد المتاحة على المستوى القومي .

٤ ــ تقدير المتطلبات اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية لهذه الفئة حتى سنة ٢٠٠٠ .

٥ ــ دراسة قدرة الموارد الأهلية على إنتاج الزيادة المطلوبة ، إذا كانت هناك إمكانية لأي زيادة .

٦ ــ تحديد الإجراءات اللازمة للتغلب على المخاطر المحتملة بالنسبة للبيئة ، والناجمة عن التنمية المكثفة ، بحيث تتم كفالة الإشباع القابل للاستمرار للحاجات الإنسانية الأساسية .

٧ ـ ابتداع إجراءات بديلة لكي نضمن وصول الفوائد الناتجة من هذه الإجراءات إلى الفئة المستهدفة .

٨ ـ تقدير تكاليف التنمية ، بما في ذلك توفير فرص العمل ، وإشراك الفئة السكانية المستهدفة في الإنتاج .



« حاشية حول التكنولوجيا في علاقتها بالحاجات الإنسانية الأساسية وبالبيئة في المنطقة العربية »

د. أسامة الخولي

كتبت هذه الحاشية بهدف إضفاء المزيد من التأكيد على الجوانب التكنولوجية لعمل حلقة البحث . وهي محاولة لإجمال عناصر الجهد الممتاز المقدم في تقارير الأبحاث قبل اجتماعات الحلقة ، وتركيز الاهتمام في نقاط نوعية محددة تتعلق بالتكنولوجيا بوجه خاص .

هناك أربعة مقومات أساسية لعملنا ، انعكست جميعا بوضوح تام على عنوان حلقة البحث . فهو معنيٌّ أساسا بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية ، أي في إطار بيئة نوعية محددة ، ودون انتهاك للحدود البيئية ، وبالتالي تهديد الاستمرارية . وقد اهتمت حلقة البحث ، مثلما اهتمت أغلبية مشاريع الأبحاث التي أنجزت في عدد من مراكز الأبحاث العربية استعدادا لها ، بالتركيز في توصيف أو تحديد نوعية التكنولوجيات التي يمكن أن تكفل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . وعلينا جميعا أن ندرك أن هذه المهمة ليست بالمهمة الهينة ، وأننا لا نتوقع أن نخرج بالإجابات الكاملة والنهائية لتلك المجموعة المعقدة من القضايا المتشابكة . إن علينا ، بدلا من ذلك ، أن نسعى إلى أن نحدد بدقة الإجراءات التي نوصي بها على المستويات المختلفة للمرحلة التالية من هذه الممارسة ، وأن نشير إلى بعض الخطوط العريضة وأساليب المعالجة ، وأن نرشح بعض الأسماء للمساهمة في الجهد اللاحق . وسوف يشمل ذلك القيام بأبحاث يتركز فيها الاهتمام بصورة أوضح على الجوانب النوعية ، كما يشمل أيضا الإسهام الفعال في خطط وبرامج

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « أليكسو » (ALECSO) لإعداد وتدريب خبراء التخطيط وصنع القرار . ذلك ما ينبغي أن يحدد الإطار العام لنوعية الإجراءات المؤسساتية ، أو الاقتصادية ، أو المالية ، أو التنظيمية المطلوب اتخاذها الآن في المنطقة .

ولا ريب أن المشاركين في حلقة البحث يدركون تماما ما أثاره تعبير « الحاجات الأساسية » من جدل . ونحن نرى في ذلك علامة صحية على الاهتمام المتزايد بالقضية ، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى أن يصبح التعريف أكثر وضوحا ، مما يهدىء المخاوف السائدة في العالم الثالث ، والتي عبر عنها بصراحة البيان الصادر مؤخرا عن مجموعة دول عدم الانحياز التي تشارك الدول العربية في عضويتها . وحسبنا أن نقول هنا : إننا لا نبشر بالعودة إلى حياة « أدنى » ، أو «أبسط » ، كما أننا لا نقصد ، حين نعنى خلال مناقشتنا للجوانب التكنولوجية بالتركيز في التكنولوجيا المتواضعة ، أو « المتوسطة » ، أو « الريفية » ، أو ما إلى ذلك من صفات التكنولوجيا التي يزخر بها قاموسنا اللغوي ، لا نقصد استبعاد التكنولوجيا « المتقدمة » ، أو « المعقدة » أو «عالية المستوى » . إننا ندرس على نحو نقدي قضية إعادة تخصيص واستخدام الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف ، وغير العادل للكماليات ، وفي اتجاه إفادة الأغلبية بطريقة دائمة أو قابلة للاستمرار . وبالتالي فإن علينا أن ندرس كافة أنماط التكنولوجيا ، المتاحة والمتوقعة ، ثم نختار الأنماط الأكثر ملاءمة لهدفنا ، حسب التعريف الوارد في الفقرة الثانية من تقرير حلقة البحث . فإن لم تكن هذه الأنماط التكنولوجية متوافرة لدينا ـ وهو ما نتوقع حدوثه في حالات كثيرة ـ فعلينا أن نحاول استحداث توصيف مؤقت لمثل تلك التكنولوجيا . وهو ما يمثل في الأساس نوعا من الممارسة لعملية تقييم واستكشاف إمكانات التكنولوجيا .

وهناك نقطة هامة أخرى يتعين أن توضع في الاعتبار ، وتتعلق بالمنتجات التكنولوجية ، متميزة من التكنولوجيات نفسها . فالتكنولوجيا الأساسية ذاتها

غالبا ما تستخدم في إنتاج منتجات شديدة التباين ، تتراوح بين ما هو رفيع وما هو سخيف ، وبين ما هو منتج وما هو مدمر . وغالبا ما تختلط معالم القضية خلال المناقشة . ومع ذلك فمن الأهمية بمكان ، عند مناقشة الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، ألا نركز في جانب وننسى الجانب الآخر . فمنتجات التكنولوجيا هي التي تشبع الحاجات في النهاية ، وفي حين يتميز أثر التكنولوجيات على البيئة بالمباشرة ، فإن منتجات التكنولوجيا تترك هي الأخرى أثرها على البيئة بطرائق عديدة . وربما كان أثرها في البيئة الاجتماعية هو القضية الأساسية في مداولاتنا هنا .

ولا ريب في أننا لن يغيب عن ذهننا أيضا ، خلال دراستنا للجوانب البيئية ، ولقابلية الاستمرار ، أن التقييم الكمي لإحدى الحاجات الأساسية (كالغذاء مثلا) ليس سوى بداية الطريق ، إذ يتعين أن نتتبع التشعبات الكاملة لعملية إشباع هذا الاحتياج مرورا بذلك الكم الكبير من سلاسل الإجراءات ، والمنتجات التي تؤدي بدءا من نقاط انطلاق أولية كثيرة ومتنوعة إلى المنتج النهائي الذي نحن بصدده . . وهذه النقطة تعرض لها بالتفصيل كل من ماك هيل ، وماك هيل وهي عنصر أساسي فيما يتعلق بإتمام تحليلنا .

ولقد اخترنا في هذه الدورة التركيز في الحاجات الأساسية في مجال الغذاء والصحة والمسكن ، وداخل الإطار المبين في الورقة التي تتناول الموضوع الأول (الفصل الأول) . وكنا نأمل أن نتمكن أيضا من تناول حاجة واحدة على الأقل من الحاجات المعنوية . وبهدف توفير بعض المعلومات الأولية فيما يتعلق بحجم المشكلة نوجز النتائج التي توصل إليها مشروع بحث أجري تحت رعاية مركز التنمية الصناعية للدول العربية (IDCAS) . هذا المشروع يقدم تقديرات مبدئية للحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء ، والمأوى ، والملبس ، وللمتطلبات الصناعية لإشباع هذه الحاجات في الوقت الحاضر وفي عام ٢٠٠٠ (انظر الملحق ١) . وهو ما يعد مثالا عمليا للمضي بالمقتضيات الضمنية

للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية خطوة واحدة على الأقل عبر سلسلة الإجراءات المؤدية إلى الإشباع النهائي للحاجة موضوع البحث . ولم يعرض البحث بأي قدر من التفصيل للاحتمالات المتعلقة بالتغيرات الجذرية في الممارسات التكنولوجية أو في المنتجات ؛ وهو أول محاولة للقياس الكمي للحاجات في المنطقة .

ويجدر بنا أن نذكر مرة أخرى هنا بعض الخواص المميزة للبيئة العربية بوجه عام . فهي بيئة قاحلة قليلة الأمطار ، حارة بوجه عام ، خفيفة الرياح ، وبحارها في الأغلب الأعم بحيرات مغلقة . وبالتالي فإن قدرة البيئة على تنقية نفسها من الملوثات محدودة للغاية . وهي تملك أنهارا قليلة ، بالرغم من أنها تشمل حوضين كبيرين للأنهار يعانيان من مشكلات خطيرة تتعلق بسوء الإدارة وزيادة نسبة الملوحة . وكذلك يمثل التصحر ، بأشكاله المتعددة ، مشكلة خطيرة في كل دولة عربية تقريبا . وليس هناك حتى الآن أي مسح ، أو تحليل كامل للثروة المعدنية في المنطقة . وتشير المعلومات المتاحة إلى أنه لا توجد دولة عربية واحدة تحتل مكانا بارزا بين الدول الغنية بالثروة المعدنية . ونحن نستبعد النفط هنا بطبيعة الحال . ولكن حتى في حالة النفط ، فإن الدولة العربية الوحيدة التي برزت وسط مجموعة الدول التي أسهمت فيما يزيد على ٥٠ ٪ من الإنتاج العالمي عام ١٩٧٢ هي المملكة العربية السعودية (انظر ملحق ٢) . وهي تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١١ ٪ من الإنتاج الإجمالي ، بعد الولايات المتحدة (١٩ ٪) ، والاتحاد السوفيتي (١٧ ٪) ، تليها إيران بفارق ضئيل في المرتبة الرابعة (١٠ ٪) . والنتيجة المنطقية على ذلك كله هي أن المنطقة العربية تقف تقريبا عند مستوى منخفض بصورة حرجة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ، سواء من الوجهة الكمية أو الكيفية . وهو ما ينطوي على نتائج خطيرة بالنسبة للاستمرارية . إن هذه المحاولة السريعة لتوصيف الحدود البيئية الحرجة التي تقترب منها المنطقة تتطلب تحليلا ودراسة أكثر تفصيلا .

وسوف ينطوي ذلك على آثار ملموسة فيما يتعلق باختيار التكنولوجيات الملائمة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . كذلك سيكون من المنطقي تماما ـ حتى خلال المرحلة الحالية من المناقشة ـ الشك في صحة الممارسات الحالية في المنطقة .

فنحن نرى أن هناك نقصا معينا في المنطقة في الحاجات المادية المتعلقة بالغذاء والإسكان والطاقة . وربما بدا النقص الأخير اختيارا غريبا بالنسبة للمنطقة . على أن خطورة الموقف الآن في البلدان غير المنتجة للنفط ، وخصوصا في الدول الأقل نموا بين هذه البلدان ، واضحة تماما ولا تحتاج لأي تفصيل . ومع ذلك ، وحتى بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط ، فإن الاستهلاك الحالي في بعض الدول الأصغر يقارب ٥٠ ٪ من إنتاجها . فإذا ما استمرت الأوضاع القائمة على ما هي عليه ، وإذا ما خفض إنتاجها ـ وهو ما تم إعلانه وتنفيذه بالفعل ـ فربما استهلكت كل إنتاجها تقريبا ، وسوف تكون النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد القومي لهذه البلدان والآثار غير المباشرة فيما يتعلق بقدرتها على إشباع الحاجات الأساسية وخيمة .

وفيما يتصل بكل مجال من هذه المجالات يمكن لنا أن نعدد ، كأمثلة توضيحية ، بعض المناطق المحتملة للإنتاج الأكبر والأكثر ملاءمة ، وفي حدود أقل قدر ممكن من الأضرار البيئية . ونقترح أن تتم دراسة صلاحيتها وملاءمتها ، وأن تقيم مزاياها النسبية . كذلك يمكننا أن ندرس ألوان المزج المناسبة بين التكنولوجيات « عالية المرتبة » والمعقدة و « المربحة » وبين التكنولوجيات « المتواضعة » ، الموجودة والمقبلة ، والتي يمكن التوصية باستخدامها في أجزاء معينة من المنطقة . ويمكننا أيضا أن نوصف نمط التكنولوجيا الذي تدعو الحاجة إليه والذي لم يوجد بعد . ثم يمكن لنا بعد ذلك أن نعمد إلى صياغة تقييم مفصل لبعض التكنولوجيات المستقبلية ـ وبوجه خاص الإلكترونيات الدقيقة ، والتخمر ، والتكنولوجيا البيولوجية ، والهندسة

الوراثية - في إطار البيئة العربية والإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية داخل نطاقها ، سواء في ذلك الحاجات البدنية أو الاجتماعية . ويمكن أن يتمثل الهدف في توصيف كل من الآثار النافعة والآثار الضارة ، والإعداد لإدخال هذه التكنولوجيات بصورة مرشدة إلى المنطقة . وفي مجال إنتاج الغذاء يستلزم الاستغلال الأمثل للأرض ولمصادر المياه تركيز الاهتمام في ما يلي :

ـ اختيار المحاصيل : المزج الملائم بين الأنواع وفيرة الغلة من الأغذية الرئيسة والمحاصيل النقدية (كالبقول) .

ـ تنمية أراضي المراعي .

ـ تنمية الثروة الحيوانية والسمكية .

ـ ترشيد استخدام المياه (الزراعة الجافة على سبيل المثال) .

ـ الجدوى العملية لتربية الحيوانات والنباتات المائية .

ـ المكافحة المتكاملة للآفات والمرتبطة بحجم الحيازات .

ـ تطوير الماكينات ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة ، والملائمة للحيازات الصغيرة .

ـ إعادة الاستغلال الصناعي للمخلفات الزراعية .

وفيما يتعلق بإشباع الحاجة إلى المسكن ، وفي ضوء الأرقام الواردة في الملحق (١) ، والمتعلقة بالحاجات المطلوبة من مواد البناء وخصوصا الأخشاب ، يمكننا أن ندرس :

ـ التعريف الواضح للتكنولوجيا « الاقتصادية »* في الإسكان بالنسبة لمختلف أنحاء المنطقة .

ـ مواد البناء البديلة سواء الطبيعية أو المصنعة ، المتاحة بوفرة ، ورخيصة التكلفة ، وقوية التحمل . وهو ما يستلزم المراجعة النقدية « للمحتوى الطاقي » لكل بديل من تلك الأبدال .

* أي الملائمة للفئات الشعبية العريضة . (المترجم) .

ـ تصميم المنتج بوصفه قضية حاسمة (يتعين تحليل الاتجاهات الحديثة في التصميم المعماري وآثارها المادية والاجتماعية) .

ـ تقييم التكنولوجيات والتطبيقات التصميمية التقليدية ، ومدى ملاءمتها للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

وفي مجال الطاقة* يمكننا دراسة :

ـ إجراءات حفظ نوعية لتطبيقها داخل مختلف أنحاء المنطقة .

ـ مراجعة نقدية للمرحلة الراهنة من التطور في استغلال مصادر طاقة قابلة للتجديد ، وخصوصا بالنسبة للمجتمعات الريفية والمجتمعات الصغيرة المنعزلة أو النائية .

ـ المرحلة الراهنة من التطور فيما يتعلق بالمصادر غير التقليدية (الرياح ، البيوجاز) .

ـ الآثار البيئية للطاقة النووية في البيئات الفيزيائية والاجتماعية للمنطقة العربية .

وبالنظر إلى المستوى المنخفض بصورة خطيرة للموارد الطبيعية في المنطقة ، ينبغي أن يقترن حفز الجهود من أجل حفظ الموارد ، وإعادة استغلالها واستغلال مخلفاتها استغلالا صناعيا ، وتصميم المنتجات بصورة تكفل قوة التحمل ، وخدمة أكثر من غرض ، ينبغي أن يقترن بالجهد المكثف من أجل توصيف موارد جديدة . ولا تزال المنطقة حتى الآن من دون خريطة جغرافية يعول عليها ، ويمكن اعتمادها كأساس للبحث عن موارد طبيعية جديدة ، وتوصيف هذه الموارد . ونستطيع أن نذكر هنا ، كمثال على الوضع الراهن ، حقيقة أن الاستشعار عن بعد لا يستخدم حتى الآن على نطاق واسع في

* تستحق العلاقات المتبادلة بين الطاقة والغذاء اهتماما خاصا من جانب المشاركين في حلقة البحث .

المنطقة . كذلك يجدر بنا أن نذكر أن ميزان استكشاف مصادر جديدة للبترول في المنطقة قد تخلف كثيرا عما هو سائد في المناطق الأخرى من العالم . مع أن وفرة البترول في الوقت الحالي ، وحقيقة أنه يمثل عماد ومصدر الثروة بالنسبة لدول عديدة في المنطقة هما سبب كافٍ تماما لتوسيع نطاق مثل هذا الاستكشاف .

وبعد مناقشة تكنولوجيا الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية وجوانبه الإنتاجية ، أو على الأقل بعض هذه الجوانب ، يمكن لمداولاتنا أن تنتقل إلى مناقشة الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها توفير قوة دافعة للتحرك من الوضع الحالي غير المرضي في اتجاه حالة مرضية للأمور يمكن فيها إعادة توجيه الجهد التكنولوجي ، بحيث نبتعد عن الاستهلاك التافه والترفي ، ونركز في الاستهلاك الأساسي . وذلك يعني مناقشة الإجراءات التي يمكن التوصية بها على أكثر من مستوى مثل : المستوى المؤسساتي ، أو الاقتصادي ، أو مستوى مراكز البحث والدراسة . ويمكن أن نذكر هنا ، كأمثلة لميكانيزمات (تقنيات) حفز الجهود من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، النقاط التالية :

- سياسات تسعير المواد الأولية والمنتجات .
- الحوافز (الايجابية والسلبية) اللازمة لتشجيع تطوير تكنولوجيات ، أو منتجات معينة ولكبح ، أو تشجيع ، أنماط استهلاكية معينة .
- تخصيص بند في الإنفاق العام يمثل هذه الأغراض .
- تطبيق الإجراءات الرقابية (إجراءات التقييد والحظر) من خلال التشريع والأجهزة التنفيذية .

ويتعين أن تكون هذه الوسائل وغيرها جزءا من سياسة تكنولوجية واضحة ومتماسكة ـ جزءا يتعلق أساسا بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

ونحن نفترض أننا سنكون على وعي تام خلال مناقشاتنا بحقيقة أن التكنولوجيا ومنتجاتها هي أشياء « محملة بالقيمة » . ولن يغيب عن أذهاننا في هذا الصدد بعض الأمثلة النوعية في المنطقة ، حيث دمرت البنية الاجتماعية ، ونفذت إلى جذور التراث المادي والروحي لبعض المجتمعات المحلية . وفي الأوراق المقدمة إلى حلقة البحث نجد أكثر من تناول مفصل لهذه القضية .

وبتركيزنا في إمكانية عقد دورة ثانية من الدراسات المفصلة والأكثر تركيزا ، فإننا نسعى إلى الإجابة على سؤالين :

١ ــ ما هي نوعية الأبحاث المطلوبة ؟ إن التقرير الذي يلخص الأوراق المقدمة يورد مشروع قائمة بالموضوعات المقترحة ، والتي تحتاج إلى المراجعة والترتيب حسب الأولويات التي يتم إقرارها في لقاءات حلقة البحث .

٢ ــ أين يمكن إجراء الأبحاث على الوجه الأمثل في المنطقة ؟ وسوف نلاحظ أن من شاركوا في أعمال حلقة البحث فضلوا الاستعانة بخدمات المؤسسات على التعامل مع استشاريين أفراد ، بأمل أن يظل الاهتمام بالموضوع مستمرا ، وأن تتأسس « مدرسة » محلية في النهاية . وفي الوقت الذي يؤمل فيه أن تواصل المؤسسات الثلاثة المشاركة اهتمامها بموضوع حلقة البحث ، فإن على حلقة البحث أن تحدد نوعية المؤسسات الأخرى المناسبة أيضا .

وأخيرا ينبغي أن ندرس بالتفصيل فكرة إنشاء صلات وثيقة ومستمرة بالخبرة الدولية وبالجهود القائمة حاليا . فالتطورات الحديثة خارج المنطقة ينبغي أن تنشر على أوسع نطاق ممكن داخل المنطقة ، وأن يتم في الوقت ذاته إتاحة الإسهامات العربية خارج المنطقة . ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى إفساح المجال أمام مجالات وأساليب كثيرة للتعاون .

ملحق (١)

بعض الحاجات الأساسية في المنطقة العربية عام ٢٠٠٠*

المسكن :

١ ـ في عام ١٩٧٥ كانت التقديرات تقول إن :

ـ ٧,٢ مليون مسكن (أي ٣٠٪ من مجموع المساكن القائمة بالفعل) غير ملائمة للسكن الآدمي .

ـ ٢,٥ مليون (٢٦٪) من المساكن القائمة في المناطق الحضرية ، و ٤,٧ مليون (٣٣٪) من مساكن المناطق الريفية غير ملائمة .

٢ ـ من الآن ، حتى عام ٢٠٠٠ ، ستحتاج المنطقة إلى بناء ٤١,٢ مليون مسكن ، على مساحة إجمالية من الأراضي حدها الأدنى ٢,٥٩٥ مليون متر مربع .

٣ ـ ويستلزم ذلك إنتاج :

ـ ٣٧,٢٣٤ مليون طن حديد تسليح .

ـ ٣٤٤,٩٠٧ مليون طن إسمنت .

ـ ٤٤,٨٠٦ مليون متر مكعب من الأخشاب .

وهذه الأرقام مبنية على متطلبات الحد الأدنى التي حددتها الدراسة وعلى التصميم « المناسب » . وتستعرض الدراسة ، بعد ذلك سلسلة المنتجات الأخرى ، لتستخلص تقديراتها فيما يتعلق بالحاجات المطلوبة من بعض المواد الأولية .

---

* مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، بالتعاون مع مركز التنمية العربية في ليبيا ، ١٩٧٩ .

الغذاء :

١ ـ في الوقت الحاضر ، يعاني ثلث السكان من سوء التغذية ، ويحصل ٦٠٪ منهم على أقل من المعدل الدولي المعترف به من البروتين والدهون الحيوانية .

٢ ـ تستورد المنطقة حوالي ٥٠٪ من احتياجاتها الغذائية . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠ ، ما لم تتغير الممارسات الحالية . ويبلغ النقص المتوقع في ذلك الوقت ما يلي :

ـ ٢٠ مليون طن من الحبوب .

ـ ٢,٥ مليون طن من اللحوم .

ـ ٦,٥ مليون طن من الألبان .

٣ ـ ترى الدراسة أن في الإمكان زيادة الإنتاج السنوي من الحبوب من ٤٠٠ مليون طن ، وهو الإنتاج الحالي ، إلى ٩٠٠ مليون طن . وهو ما يلبي احتياجات المنطقة ويترك هامشا للتصدير .

٤ ـ من المتوقع أن يزيد إنتاج اللحوم والبيض والألبان بما يوازي من ٣٪ إلى ٤٪ ، وبالتالي ستستمر المنطقة في استيراد هذه المنتجات الغذائية .

٥ ـ الحاجات الصناعية المتوقعة للإنتاج الغذائي عام ٢٠٠٠ هي على الوجه التالي :

ـ الأسمدة :		بملايين الأطنان
النتروجينية		٤.٢٣٠
الفوسفات		١.٧٧٩
أكسيد البوتاسيوم		٠.٤١١
	المجموع	٦.٤٢٠
		بالطن
ـ المبيدات الحشرية		١٥٦.٧٣٦
ـ مبيدات الفطريات		٦١.٣٨٠

ـ مبيدات العشب	٩٧,٦٥٠
ـ مبيدات أخرى	١٩,٩٦٠
ـ احتياطي	٣٣,٤٨٦
المجموع	٣٦٩,٢١٢

ـ الجرارات :

تتراوح بين ١٣٠٠٠٠٠ جرار للميكنة المكثفة و ٣٨٥٠٠٠ للمستوى الأقل من الميكنة .

الملابس :

١ ـ الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج عام ٢٠٠٠ تقدر بحوالي ٩١١٤٠٠ طن .

٢ ـ الاحتياج الإجمالي من الألياف الطبيعية والصناعية ، لعام ١٩٧٥ ، وعام ٢٠٠٠ هي :

بـآلاف الأطنـان

	١٩٧٥	٢٠٠٠
القطن	٢٩١	٥٧٦
الصوف	١٩	٧٧
الألياف الصناعية	٦١	٦٢٩
الإجمالي	٣٧١	١٢٨٢

٣ ـ يقدر حجم الآلات المطلوبة عام ١٩٧٥ ، وعام ٢٠٠٠ بما يلي :

بـآلاف الأطنـان

	١٩٧٥	٢٠٠٠
المغازل	٣٣١١	٦١٢٧
الأنوال	٥٧	١١٤

بآلاف الأطنان

	١٩٧٥	٢٠٠٠
ماكينات التريكو	٣	٣١
ماكينات الخياطة	٢٩	٣٢٠

ملحق (٢)
الدول التي تسهم فيما يزيد على ٥٠٪ من الإنتاج العالمي للمعادن عام ١٩٧٢*

المعدن	عدد	الدول ونسبتها المئوية في الإنتاج
الموليبدينوم	١	الولايات المتحدة ، ٦٤
الكوبالت	١	زائير ، ٥٠
المنجنيز	٢	الاتحاد السوفيتي ٤٤ - جنوب أفريقيا ١٤
الفوسفات	٢	الولايات المتحدة ٤٢ - الاتحاد السوفيتي ٢٢
خام الحديد	٢	الاتحاد السوفيتي ٤٠ - الولايات المتحدة ١١
النيكل	٢	كندا ٣٦ - الاتحاد السوفيتي ٢٠
الاسبستوس	٢	كندا ٣٤ - الاتحاد السوفيتي ٢٦
الفاناديوم	٢	جنوب أفريقيا ٣١ - الولايات المتحدة ٣١
الكروم	٢	الولايات المتحدة ٢٨ - جنوب أفريقيا ٢٤
البوتاسيوم	٣	الاتحاد السوفيتي ٢٦ - كندا ١٧ - جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٢
القصدير	٣	ماليزيا ٣١ - بوليفيا ١٢
البوكسيت	٣	استراليا ٢١ - كندا ٢٠ - سورنيام ١٠
الزنك	٤	كندا ٢٣ - الاتحاد السوفيتي ١٢ - أستراليا ٩ - الولايات المتحدة ٨
النحاس	٤	الولايات المتحدة ٢٢ - الاتحاد السوفيتي ١٥ - شيلي ١١ - زامبيا ١١
البترول	٤	الولايات المتحدة ١٩ - الاتحاد السوفيتي ١٧ - السعودية ١١ - إيران ١٠
التنجستن	٤	الاتحاد السوفيتي ١٩ - الصين ١٨ - الولايات المتحدة ٨ - ايرلندا ٧
الفضة	٤	كندا ١٧ - المكسيك ١٣ - الولايات المتحدة ١٦ - بيرو ١٣
الرصاص	٤	الولايات المتحدة ١٦ - الاتحاد السوفيتي ١٣ - أستراليا ١٢ - كندا ١١
الإسمنت	٦	دول عديدة تسهم كل منها في نسبة مئوية
الملح	١٥	صغيرة

* طبقا لإحصائيات البنك الدولي .

الفصل الأول

التعريف ، القضايا ، وجهات النظر

د . سمير غبور

تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية وتقييمها

مجال « الحاجات الأساسية » ونطاقها :

إن تطور الثقافات الإنسانية هو تطور للتكنولوجيات التي اخترعها الإنسان لكفالة إشباع الحاجات الأساسية ولضمان استمراريتها ، بل لتلبية الحاجات الكمالية والزائدة ، إذا ما توفر فائض .

وربما يكون من قبيل الخطأ أن نفترض أن الحاجات المباشرة هي وحدها الأساسية . فالتعبير الفني ، على سبيل المثال ، مثّل احتياجا مبكرا في تاريخ الإنسانية . وتمثل زخارف الأواني الفخارية في العصر الحجري الحديث ، ورسوم الكهوف ، واللوحات المرسومة على الصخور ، والصنعة المتقنة لأدوات العصر الحجري المتأخر شواهد واضحة على أن الرغبة في التحسين والإتقان والابتكار تمثل حاجة إنسانية أساسية تتوق إلى الإشباع . هذه الحاجات « بعد ـ المادية » (أي الحاجات الجمالية والروحية والابتكارية) تميز الإنسان من الحيوان الذي يشاركه الحاجات الفسيولوجية الجسمية المتعلقة بالغذاء ، والمأوى ، والاحتياج الاجتماعي غير المادي المتعلق بالتعليم . وعلى ذلك فإن الصفة « أساسي » في عبارة « الحاجات الإنسانية الأساسية » هي صفة مضللة بمعنى ما . فكل الحاجات التي تدخل في تشكيل الشخصية الإنسانية كما نعرفها

تعد أساسية . وعلى سبيل المثال فإن نشدان الكرامة طبيعة متأصلة في الإنسان ، وهي بذاتها احتياج إنساني أساسي جوهري . ورغم أنه احتياج لا يظهر في الإحصاءات إلا أن إحباطه يمثل سببا كافيا للعديد من التصرفات المناهضة للمجتمع . كذلك فإن كبت الدوافع أو الحاجات الجمالية والابتكارية يهدد الصحة ونوعية الحياة ، ولو أنه تهديد أكثر خفاء من التهديد الذي يشكّله عدم إشباع الحاجات المباشرة المتعلقة بالغذاء والمأوى .

ومن المسلم به إلى حد بعيد أن كل البشر ، بصرف النظر عن اللون أو العقيدة أو النشأة ، لهم نفس الحاجات أساسا ، وأن انعدام المساواة يخلق توترات ، وربما تسبب في وقوع اضطرابات وقلاقل خطيرة ، وأن الاحساس بالاندماج في المجتمع الدولي ، والرغبة في التقدم داخل إطاره هما احتياج ينبغي أن يوضع في الحسبان .

تصنيف الحاجات :

يبدو التقسيم الشائع إلى حاجات مادية وغير مادية (معنوية) تقسيما غير كافٍ . فهو يتجاهل العلاقة الوثيقة والتفاعلات المتبادلة بين النوعين ، ويحجب الحقيقة القائلة إن الحاجات « غير المادية » هي التي تميز الإنسان من الحيوانات الأخرى . وبالرغم من ذلك فسيظل من الملائم ، للأغراض التحليلية وكذلك العملية المتعلقة بتخطيط استراتيجية للتنمية ، أن نضع تقسيما ثنائيا للحاجات يشبه هذا التصنيف إلى حد ما .

ويبدو أن أول محاولة منظمة في العصر الحديث لتصنيف الحاجات قد حدثت استجابة للسياسة التي اتبعها أرباب النشاط الاقتصادي والإداري ، في الغرب ، للحصول على أقصى أداء ممكن من مستخدميهم . إذْ بدا لمنظّري الإدارة أن الأسلوب « الإنساني » هو الأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الهدف ، وأن إرضاء العمل يمكن أن يخلق تنظيما أكثر كفاءة وفعالية ، كما بدا من الواضح

أن إرضاء العمال ، أو إشباع احتياجاتهم لن يتحقق إذا ما لبيت احتياجاتهم المادية وحدها . وهكذا ظهرت « نظريات العلوم السلوكية » ، التي تشمل الدوافع السيكلوجية والاجتماعية ، وتجمع بين المفهوم الآلي لنظريات الإدارة الكلاسيكية ، ورؤية أوسع لاحتياجات الإنسان ، لتلبي مطالب النظرة الجديدة .

لقد تم التسليم بأن الفرد يحركه كل من الحاجات الجنسية والحاجات المحددة اجتماعيا ، وبأن كلتا المجموعتين من الحاجات ينبغي إشباعهما . وأسفر ترتيب « ماسلو » للحاجات الدافعية (من الأدنى إلى الأعلى) عن التدرج المراتبي التالي :

- الحاجات الفسيولوجية .
- الأمان .
- الانتماء .
- التقدير .
- تحقيق الذات .

وفي نظر ماسلو فإن الإنسان حين يحقق كل مجموعة من هذه الحاجات يتحرك في اتجاه الخطوة التالية في التدرج المراتبي للحاجات . وقد لاحظ أن هذه المراتب تتداخل ، وأن عددا قليلا نسبيا من الناس هم الذين يملكون القدرة على إكمال ارتقائهم لهذا السلم المتدرج . فالحاجات الأساسية ينظر إليها بوصفها أشياء « متناهية » وقابلة للإشباع كليا ، في حين تتميز الحاجات الثانوية والأكثر اتساما بالطابع الاجتماعي بأنها « لا متناهية » ، وبأنه ليس لها ، حتى على المستوى النظري ، حد أقصى نهائي للإشباع . فمع بداية شعور الإنسان بالمزيد من الأمان ، من الوجهة المادية ، تصبح احتياجاته فيما يتعلق بالتعبير عن الذات وتحقيق الذات ظاهرة وملحّة بصورة متزايدة .

وقد توسع ماك جريجور في هذه النظرية ، فذهب إلى أن عملية إشباع احتياجات الأنا (الفئة الرابعة والخامسة في تدرج ماسلو المراتبي) تتحقق من خلال كل من ألوان المكافأة الداخلية (مثل اكتساب المعرفة ، والاستقلال ، واحترام النفس) ، والمكافأة الخارجية (المال ، الفوائد الإضافية ، الترقية ، تقدير الآخرين) .

وقد قدّم مزارع يمتهن الطب « الشعبي » في سيريلانكا هذه القائمة من الحاجات الإنسانية بالنسبة لمجتمع قريته ، مرتبة أيضا بحسب الأولوية ، خلال حوار أجراه معه رئيس إحدى حركات الجهد الذاتي الريفية :

ـ بيئة نظيفة وجميلة بالمعنى الفيزيائي والعقلي في وقت معا .
ـ توافر قدرٍ كافٍ من المياه النقية أولا للاستعمال الشخصي ، وثانيا للزراعة .
ـ الملابس ، وخصوصا لتغطية فروج النساء ، كدلالة على التحضر .
ـ الغذاء .
ـ المسكن .
ـ الرعاية الصحية .
ـ الطرق والمواصلات .
ـ الوقود .
ـ التعليم ، وأخيرا :
ـ الحاجات الروحية والثقافية .

ثم أضاف : « لا ريب في أن الصحة هي البداية والنهاية في كل جهودنا ، ولكن لكي تتحقق الصحة لا بد من إشباع عوامل أخرى كثيرة في الوقت نفسه . فعلينا أن ندرس حالة الفرد والأسرة والقرية ـ بل الدولة والعالم . . ثم علينا بعد ذلك أن ندرس بدقة البيئة المحيطة بنا ، ونحاول بجهدنا كله أن

نشرع في عملية تنمية ذاتية بالإمكانات المتوفرة لدينا . عندئذ يصبح في مقدورنا أن نبلغ المستوى الحياتي الصحي !!

ومما يثير الاهتمام أن نجد أن استطلاعا للرأي أجراه ديل كارنيجي عام ١٩٣٠ - في كتابه « كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس » ، ووجه فيه مجموعة من الأسئلة إلى الأمريكيين البالغين - أوصل ، وبنفس درجة الوضوح ، إلى مفهوم مشابه ومتميز في الوقت نفسه للحاجات الإنسانية الأساسية . فالأشياء الثمانية الأكثر الأهمية في نظر هذه المجموعة ، في ترتيب تصاعدي ، هي على الوجه التالي :

- الصحة الجيدة .
- الغذاء .
- النوم .
- المال .
- الحياة بعد الموت .
- الإشباع الجنسي .
- الحياة الرغدة لأطفال المرء . ثم :
- أن تكون للمرء مكانة مرموقة .

وفي كل من القائمتين نجد مزيجا من الحاجات المادية وغير المادية وما بعد المادية ، لكن التوازن مختلف تماما في الحالتين .

ومن خلال المقارنة بين هاتين القائمتين يتضح أن ما يتم تصنيفه على أنه حاجة ودرجة الأولوية التي تكتسبها هما أمر يعتمد على الثقافة السائدة ، والدرجة التي يتم بها إشباع هذه الحاجة في إطارها . فإذا ما تم إشباع حاجة ما بالصورة الكافية فإنه لا ينظر إليها بعد ذلك بوصفها حاجة ، أما إذا أشبعت بصورة جزئية فقط فسيظل ينظر إليها بوصفها حاجة حتى يتم إشباعها بصورة

كافية . وعندما تصل المياه النقية إلى القرية السيريلانكية ، فلا ريب في أن الحاجة إليها لن تذكر مرة أخرى ، كذلك يتضح من القائمة الأولى أن المشكلة بالنسبة للدول النامية هي القصور في توفير الخدمات والقصور في إشباع الحاجات المادية ، بينما يتم إشباع الحاجات الروحية بصورة كافية . أما الأمريكي البالغ فهو في الموقف النقيض ، إذ يعيش كفرد بإشباع كافٍ للحاجات المادية ، وبروابط اجتماعية قاصرة نوعا ، وبإشباع قاصر للحاجات الروحية .

وعلى ذلك فإن تدرج ماسلو المراتبي للحاجات يمكن أن يفهم على أنه يعكس الظروف السائدة في المجتمع المتقدم في التصنيع ، والذي تتسم الروابط الاجتماعية فيه بالضعف النسبي ، أي أنه تدرج للحاجات قابل للتطبيق بالنسبة للمجتمع الغربي ، لكنه لا يقبل التطبيق بصورته تلك في بلد نامٍ تسوده ثقافة مختلفة . إذ ليس هناك قوة حفز حتمية الطابع من الأطوار الفسيولوجية إلى الأطوار السيكولوجية لإشباع الحاجات . وفي المجتمع الريفي التقليدي هناك مطلب واضح يتمثل في توفير الخدمات وإشباع الحاجات المادية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والإسكان وغيرهما ، دونما إضرار بالروابط الحيوية القائمة داخل المجتمع ، والتي تسهم في تحقيق الإشباع الكافي للحاجات الروحية .

ومن المفيد أن نصنف الحاجات على الوجه التالي :

أ ـ مجموعة أولية من الحاجات البيولوجية الفطرية ، والتي تتألف من مجموعتين فرعيتين ، تتعلقان باستمرار البقاء ، وبالتدابير المباشرة للموارد اللازمة لتصريف أمور الحياة على الترتيب . وتتضمن المجموعة الأولى الغذاء ، والمأوى ، والملبس ، والصحة ، والأمن الشخصي ، بينما تتضمن الثانية كسب الرزق داخل مجتمع متماسك من خلال العمل بأجر ، أو بأي مورد للرزق (وسيكون أفضل توافر دخل إضافي) . كذلك تتضمن التعليم ، الرسمي

وغير الرسمي ، اللازم لكسب الرزق . ويمثل الغذاء ، والمأوى ، والصحة حاجات فسيولوجية فردية ، بينما يمثل كل من كسب الرزق والتعليم احتياجا « مجتمعيا » .

ب ــ مجموعة ثانوية ، تنقسم أيضا إلى مجموعتين فرعيتين : أولاهما فردية أيضا (الحاجات الجمالية والروحية والإبداعية) ، والثانية مجتمعية (الحاجات الإدارية ، بما في ذلك مختلف أنواع الخدمات العامة مثل : النقل والمواصلات ، الخ ، والحاجات المتعلقة بالأمن القومي ، وما شابه ذلك) . وهذه الحاجات الأساسية الثانوية ضرورية لكفالة الإشباع الدائم للمجموعة الأولية .

ومن مزايا هذا التصنيف أن العلاقة العضوية داخل التسلسل المراتبي للحاجات هي أكثر وضوحا منها في حالة التقسيم البسيط إلى حاجات أساسية وغير أساسية ، بانفصالها الضمني . كذلك يوضح تصنيفنا أن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية لن ينطوي على أي معنى ، ولن يجدي فتيلا ما لم يخدم عملية الإشباع الدائم للحاجات الأولية ، أو إذا لم يتم أولا إشباع الحاجات الأولية إشباعا كاملا . إن الغذاء والمأوى يمثلان حاجتين ماديتين ، بينما يمثل كل من التعليم والعمل حاجة غير مادية ، أما المسائل الجمالية والإبداعية فهي حاجات « ما بعد » مادية . وفي إطار مثل هذا التصنيف يمكن تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الحاجات جميعا من منظور ملائم . كذلك يمكن اعتبار التخطيط والعوامل التكنولوجية وغير التكنولوجية جزءا من مجموعة الحاجات المجتمعية ثانوية النمط . وعلينا أن نؤكد هنا أن التعبيرين « أولي » و« ثانوي » ، لا يصفان ترتيب الأهمية بل يصفان الترتيب الكرونولوجي* . فالطفل يولد بالحاجات المادية المتعلقة بالغذاء والمأوى الخ ، والحاجات السيكولوجية

* أي الزمني - (المترجم)

للأمان . ومع نموه ينمي الحاجات المتبقية في المجموعة الكاملة للحاجات الإنسانية ، بما في ذلك الحاجات الروحية .

التعاريف :

بذلت الجهود دائما ، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي ، من أجل الإشباع الدائم للحاجات الأولية والثانوية . على أن الأمر يتطلب الآن حملة عالمية لمعالجة المشكلة نظرا لأن : (أ) الحاجات الأولية لقسم كبير من البشرية لم تزل دون إشباع ، (ب) نجاح الجهود التنموية الحديثة نجاح محدود فيما يتعلق بتحسين الوضع ، (جـ) الأمم لم تعد تعمل منفردة وهي تدخل بصورة متزايدة في علاقات من الاعتماد المتبادل . ويتطلب اتخاذ إجراءات عملية على الصعيد الدولي من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية صياغة تعريف للحاجة يتيح القياس الكمي للموارد المطلوب تخصيصها . كما أن من الضروري ، على النحو ذاته ، تقدير درجة عدم إشباع الحاجات . لقد شهد التاريخ الإنساني مناقشات لا نهاية لها لمشكلة الفقر ومحاولات عديدة للقضاء عليه . والجديد في الأمر الآن هو أن هناك حركة في اتجاه تطوير استراتيجية على مستوى العالم لمواجهة المشكلة مواجهة فعالة .

وبوجه عام ، يتم تعريف إشباع الحاجات الأساسية في إطار استراتيجيات التنمية التي تستهدف إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأولية لتلك القطاعات السكانية غير القادرة على إشباع هذه الحاجات بجهودها الذاتية ، (١ ـ ٧) .

ويتضمن تقرير مكتب العمل الدولي (ILO) حول « العمالة والنمو والحاجات »[٣] عنصرين أساسيين في الحاجات الأساسية : (ا) متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي ، المأوى ، الملبس ، الأجهزة المنزلية ، وأثاث المنزل) ، (ب) الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال ومن أجل المجتمع ككل ، مثل المياه

الصالحة للشرب ، والصرف الصحي ، والنقل العام ، والخدمات الصحية والتعليمية . وعلى نحو مشابه يعتبر سنجر ، في دراسة أخرى لمكتب العمل الدولي ،[٤] الحاجات الأساسية مشتملة على الحصول على احتياجات الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك الشخصي مثل : المياه ، والتعليم ، والصرف الصحي ، والخدمات العلاجية ، والنقل . وكذلك يرى ليسك[٧] أن الهدف الرئيس لنهج الحاجات الأساسية هو إشباع المتطلبات الأساسية في مجموعتين من الأغراض المنفصلة ، والتي يكمل كل منها الآخر في الوقت نفسه : (١) الحاجات الاستهلاكية الشخصية ، مثل : الغذاء ، والمأوى ، والملبس ، (٢) الخدمات العامة الأساسية مثل : الصحة ، والصرف الصحي ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، والتعليم ، والنقل ، والخدمات الثقافية . ويضفى (Bhalla)[٥] أهمية خاصة على الحاجات الأساسية سواء المادية أو غير المادية ، ويورد عناصر « مكتب العمل الدولي » المتعلقة بالحد الأدنى الضروري من المتطلبات المنزلية للاستهلاك الشخصي ، وتوفير الخدمات العامة الأساسية ، والمشاركة الشعبية في صنع القرار ، وتوفير فرص العمل . ويضفى ستريتن[٦] طابعا إنسانيا على المفهوم من خلال تعريفه بأنه توفير فرص التطوير الجسماني والعقلي والاجتماعي الكامل للشخصية الإنسانية ، أي أنه يشمل الحاجات غير المادية التي تسهم في تلبية الحاجات المادية . وتتضمن هذه الحاجات الحاجة إلى تقرير المصير ، والحاجة إلى الاعتماد على الذات ، والحاجة إلى الحرية السياسية والأمن السياسي ، والحاجة إلى المشاركة في صنع القرار ، والهوية القومية والثقافية ، والحاجة إلى وجود غاية في الحياة وفي العمل . والهدف النهائي لهذا كله هو تحقيق الكرامة الإنسانية ، بحيث يصبح التفكير من منطلق عدد السعرات الحرارية ، أو عدد الوحدات السكنية غير كاف لتغطية مختلف جوانب المفهوم .

الحاجات الأساسية والفقر :

يمثل عدم إشباع الحاجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحا . فالفقر المطلق

يوجد حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية . في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل ، وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل .

إن من السهل أن نساوي بين عدم إشباع الحاجات الأولية وبين الفقر ، وأن نساوي بالتالي بين خطط التنمية الموجهة لحل مشكلة الفقر والتخطيط الموجه لإشباع الحاجات « الأساسية» . ومن ثم يصبح « حد الفقر » هو المعيار البسيط والعملي لتقدير درجة عدم إشباع الحاجات الأولية . على أن الفقر المطلق يقاس بالدخل ، في حين تقاس الحاجات « الأساسية » بمستويات الاستهلاك وتوافر الخدمات العامة . لذلك فرّق ليسك بين التنمية الموجهة للتغلب على الفقر والتنمية الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية ، فلكل منهما في رأيه هدف مميز وأساليب خاصة في وضع السياسات وخطط العمل . وبطبيعة الحال هناك تطابق جزئي بين النهجين .

تقييم الحاجات :

من أجل سياسة تنموية ، موجهة لإشباع الحاجات ، يتطلب الأمر وجود معيار علمي وموضوعي نحدد من خلاله مدى أو درجة إشباع الحاجات الأولية ، حتى نعرف مقدار الموارد المطلوبة لسد الفجوة . والواقع أن تعبيرات مثل : « كاف » و « ملائم » و « مناسب » كثيرا ما تستخدم من جانب أصحاب النظرة الخارجية للموضوع ليصوغوا أحكاما تغلب عليها العاطفة . لكن ما يبدو « غير مناسب» في نظر المراقب الخارجي قد يبدو أحيانا مفضلا بالنسبة لمن يستخدمه . فالبدو كثيرا ما ينصبون خيامهم عند عتبات البلوكات (المباني) السكنية التي بنتها الحكومة خصيصا لهم ، ويؤوون ماعزهم داخل المبنى ، وبالتالي فإن تفضيل الخيام كمأوى على المبنى الخرساني لا يعني بالضرورة

الفقر أو الحرمان . وعلى ذلك فالكميات والأرقام ليست كافية وحدها ؛ ومن الأهمية بمكان إجراء دراسة شاملة ومفصلة للحاجات على المستوى المحلي .

وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في التقييم هي حصر عدد الحاجات ، ويمكن إعداد قائمة بالحاجات بادية الأصالة ، إذا ما اعتبرنا الكرامة وتحقيق الذات هما الهدف النهائي . عندئذ ستحتاج إلى معيار لتقييم الكيفية التي تكون بها حاجة ما أساسية بالفعل . ذلك أن هناك درجات متباينة « للأساسية » . فمن الواضح أن الغذاء أكثر « أساسية » من أي شيء آخر ؛ وأن الملبس أكثر أساسية في البلدان ذات المناخ البارد منه في البلدان دافئة المناخ ؛ وأن الاختلاف والتنوع في المسكن يرتبطان بالمناخ وبالبيئة الطبيعية والثقافة ؛ وأن العمل بأجر هو أكثر أساسية للمجتمع الحضري منه بالنسبة للمجتمع الريفي ، ولمجتمع الفلاحين الذين لا يملكون أرضا منه لمجتمع صغار ملاك الأراضي ؛ وأن التعليم الأكاديمي ليس أساسيا على الاطلاق بالنسبة لقرية من الصيادين ، وهلم جرا . وفضلا عن ذلك فإن الاحتياج نفسه ربما لم يكن أساسيا فيما يتعلق بالإشباع المباشر للنقص ، لكن الشعور بضرورة إشباعه يصبح ملحّا في وقت لاحق عندما تكون الحاجات الأولية قد تم إشباعها . ومن أمثلة ذلك مرافق الترفيه كالحدائق العامة ، فهي شيء بالغ الأهمية على النطاق البيئي ، لكنه ثانوي الأهمية على النطاق الاجتماعي للبلدان الفقيرة طالما ظلت فقيرة ، إلا أنها تكتسب أهمية أكبر كثيرا في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية .

وعلى ذلك فإن معايير كثيرة ، مجتمعية وبيئية واقتصادية الخ ، ينبغي وضعها في الاعتبار ، والتي قد تختلف أهميتها النسبية بمرور الزمن . ومن العوامل الهامة عدد السكان : فكلما زاد عدد السكان زاد عدد الحاجات المطلوب إشباعها . كذلك يمثل نمط المجتمع المحلي أحد العوامل الهامة فيما يتعلق بتقييم الحاجات : فالقرية وضاحية المدينة تختلف احتياجاتها حتى لو تساويا في عدد السكان ، كما

أن المجموع الكلي لحاجات مجتمع ما يزيد على مجموع حاجات أفراده ، سواء من الوجهة الكمية أو الكيفية . وعلاوة على ذلك فإن عملية تقييم الحاجات ينبغي أن تتسم بمرونة تكفي لأن نأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة طبقا للعمر ، والسن ، والموطن ، والظروف الاجتماعية الاقتصادية والتنوع الثقافي ، الخ ، بحيث لا يصبح حساب الموارد المطلوبة لإشباع الحاجات مجرد حاصل ضرب الحاجات الفردية في عدد الأفراد المعنيين .

وبالتالي فإن متطلبات الحد الأدنى الضروري لمستوى معيشي مقبول لا يمكن التعبير عنها ، بوصفها مجموعة ثابتة من الأرقام . فليس هناك حد فعلي ثابت تكون الحاجات تحته غير مشبعة ، بينما تكون فوقه مشبعة ، بالرغم من أننا قد نعمد إلى تحديد مدى أو درجة معينة بهدف الاسترشاد بها عند وضع السياسة العامة . ونظرا لأنه لا يوجد مدى على هذه الشاكلة متفق عليه عالميا ، فقد يبدو مفهوم الحاجات الأساسية معقداً للغاية ومتعذراً على الاستخدام . بل إنه عرضة لأن يصبح أكثر تعقيداً من حيث إنه يختلف باختلاف الزمن أيضا . ونتيجة ذلك فربما بدا متميعا للغاية بحيث يتعين أن نلتزم الحرص الشديد عند استخدامه كأساس لسياسة التنمية . على أن مزاياه تمكننا من أن نتمثل بصورة واقعية المشكلات التي تتعين مواجهتها ، وأن نحدد بوضوح طبيعة الخطوات التي يتعين اتخاذها لحلها . ويمكن لهذا المفهوم أن يصبح صيغة معقولة وفعالة إذا ما أمكن استخلاص معايير موضوعية لتقييم الفئات الفردية للحاجات .

الغـــذاء :

برغم أن معايير التقييم قد لا تعد عالمية فيما يتعلق بالحاجات الفسيولوجية الأولية ، إلا أن في الإمكان توقع درجة من الإجماع في هذا الصدد . ولأن الاحتياج إلى الغذاء هو الاحتياج الأكثر أولية من أي احتياج آخر ، لذلك فإن إشباع هذا الاحتياج هو الأسهل قياسا من كافة الحاجات الأخرى . لكن حتى في هذا المجال ، لم يتم التوصل إلى أي إجماع فعلي . والوجبة المتوازنة والكافية

ينبغي أن تحتوي على كمية محددة من السعرات الحرارية ، والبروتينات المشتملة على مجموعة مكملة محددة من الأحماض الأمينية الأساسية ، والفيتامينات ، والألياف ، والأملاح المعدنية . ولقد أجريت أبحاث كثيرة حول التغذية في ظل مختلف الظروف في أغلب بلدان العالم ، ومع ذلك فمن الواضح أن هناك صعوبات كثيرة في قياس المكونات الأساسية (بخلاف السعرات الحرارية) بالنسبة للأعداد الكبيرة من السكان .[٢] لذلك فغالبا ما يفترض أنه إذا كانت مستويات السعر الحراري كافية فإن كمية البروتين الداخلية في الوجبة تكون كافية . ويوضح بروجستورم[٨] أنه بالرغم من صغر بنية البالغين في البلدان الفقيرة بالمقارنة بالبالغين في البلدان الغنية (نتيجة سوء التغذية) فإنهم يبذلون في أغلب الحالات قدرا أكبر من الجهد البدني ، مما يتطلب قدرا أكبر من السعرات الحرارية على الرغم من أن بنيتهم الصغرى توحي بأنهم يحتاجون إلى سعرات حرارية أقل . . وقد أصبح معروفا الآن أن العيش في مناخ دافىء ليس له سوى أثر ضئيل فيما يتعلق بتقليل حاجات الطاقة .

وتختلف نسبة السعر / البروتين من نمط غذائي لآخر . فالذين يعانون نقصا في السعرات الحرارية يميلون إلى استهلاك أغذية غنية بالسعرات الحرارية فقيرة بالبروتين ، ومن ثم يساعدون على تفاقم حالة سوء التغذية عندهم . فنسبة السعر / البروتين في الموز ، على سبيل المثال ، هي ٨٣ : ١ ، وهي في الكاسافا ٦٦ : ١ ، وفي الأرز ١٣ : ١ ، وفي الذرة الرفيعة ٩ : ١ ، وفي الفاصوليا ٧ : ١ . وعلى ذلك فإن التعويل على الفرضية القائلة إن قدرا كافيا من البروتين يتوافر حيث تتوافر مستويات كافية من السعرات الحرارية يصبح محفوفا بالمخاطر في المناطق التي يعتمد فيها الناس اعتمادا أساسيا على النشويات ، كما هو الحال في أغلب المناطق الريفية في بلدان العالم الثالث . وحتى لو اعتمدنا هذا الحساب المبسط للغاية ، على أساس أن المتوسط الكافي لعدد السعرات الحرارية يبلغ ٢٣٧ سعرا حراريا يوميا ، فسيتضح لنا أن ٣ ٪

من سكان البلدان المتقدمة (باستثناء دول الاقتصاد الموجه مركزيا) يحصلون على أقل من مستوى الحد الأدنى من الغذاء ، ويرتفع الرقم إلى ١٨ ٪ في الشرق الأدنى .(٢) وإذا أضفنا إلى ذلك أن ينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا الأحماض الأمينية الأساسية التي يوفرها البروتين الحيواني النادر فسيتضح لنا أن نسبة من يعانون سوء التغذية ستفوق النسبة سالفة الذكر كثيرا .

حاجات المأوى (المسكن) :

تحتل حاجات المأوى المرتبة التالية بعد الغذاء على أساس أن الحاجة إلى الماء متضمن في الحاجة الصحية . وفي حالة المأوى أو المسكن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر فعالية . فنمط المسكن وجودته النسبية لهما نفس أهمية الإتساع ومادة البناء . وقد تدهور عدد كبير من مشروعات الإسكان منخفضة التكلفة بسرعة نتيجة أنها افتقرت إلى الجاذبية الجمالية ولتجاهلها للأفضليات الثقافية . ومع ذلك فينبغي بطبيعة الحال أن تتوافر مواد البناء أولا ، ثم يأتي التقييم بعد ذلك بناء عليها ، على الرغم من حقيقة أنه ينبغي استكمالها بمستلزمات أخرى تتعلق بالمستويات المقبولة للجودة النسبية للمسكن .

وعادة ما تثور الشكوى من نقص البيانات المتعلقة بالأوضاع السكانية للفقراء ، إذ إن الإحصاءات الإسكانية المتاحة لا تعكس غالبا إلا إسكان من يعيشون فوق حد الفقر . فبالنسبة لبلد مثل نيجيريا ، حيث يشكل الريفيون ٦٨ ٪ من السكان ، وحيث يعيش هؤلاء غالبا في أكواخ تقليدية ، فإن تغطية الإحصاءات المتوفرة لنسبة لا تتعدى ٤٤ ٪ من السكان تشكل عائقا كبيرا .

وعند تقييم الحاجات المتعلقة بالمسكن ، فإن من المفيد إجراء نوعين أساسيين من الحساب : (أ) متوسط حجم الوحدة السكنية ، (ب) عدد الأفراد للغرفة الواحدة . وهناك تفاوت كبير داخل البلدان النامية فيما يتعلق

بهذين الإجراءين . ففي مجموعة مختارة من البلدان النامية ، اتضح أن متوسط حجم الوحدة السكنية يتراوح ما بين ١,٧ غرفة في باكستان (قبل عام ١٩٧١) ، و ٤,٧ في البرازيل . واختلف متوسط عدد الأفراد للغرفة ما بين ١,١ في البرازيل ، و ٣,١ في باكستان ،[١١] والواقع أن حكم الناس على ظروفهم السكنية بأنها مزدحمة أولا يرتبط بالطابع العام للحياة على المستوى المحلي . فمفهوم « الازدحام » تحدده بالدرجة الأولى عوامل اجتماعية ، لذلك يتعين أن يختلف تصميم المساكن في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية ، حيث علاقات القرابة أكثر أهمية وأكثر دلالة .[١٢]

ويميز هيلمان [١٣] بين « الكثافة العالية » و « الازدحام الزائد » ، ويقصد بالتعبير الثاني عدد الأفراد الذين يعيشون بصورة غير مريحة داخل وحدة سكنية واحدة (غرفة ، شقة ، منزل) . وفي الولايات المتحدة يرى مكتب الإحصاء الأمريكي أن الازدحام يكون متحققا بالفعل إذا بلغ عدد الأفراد للغرفة ١,٥ فرد ، وهذا المستوى تم تعريفه بناء على أسس ثقافية . ومن ناحية أخرى فإن اللجنة القومية للمشكلات الحضرية لا تقر حتى هذا المستوى ، وتعتبر أن معدل فرد واحد للغرفة يزيد على الحد المعقول . على أن الازدحام ليس مشكلة محصورة في المدن ، بل ربما كانت أكثر تفاقما في المناطق الريفية . وفضلا عن ذلك فمن المحتمل في ظروف معينة العيش بصورة مريحة في مناطق عالية الكثافة دون أي شعور بالازدحام . والواقع أن على التخطيط من أجل توفير المسكن أن يعمل على تلبية الحاجات المستقبلية للأسر وللتوسعات العمرانية للأحياء السكنية . فالخطط المتعلقة ببناء مبان سكنية مكونة من شقق ذات غرفتين للمتزوجين حديثا ، والذين سيتحولون بالتأكيد إلى أسر مكونة من أربعة أفراد على الأقل خلال خمس سنوات ، بل إلى أسر من ستة أفراد خلال جيل واحد ، تتجاهل هذه الحقيقة . مثل هذه الأخطاء في التخطيط تلقي بظلها على مجتمعات بأكملها وتسبب المعاناة . ومن هنا ينبغي تجنب الحلول الجزئية والمتسرعة للمشكلات المحدقة .

ويستلزم إشباع الحاجات الإسكانية تدبير استثمارات ضخمة ، وتفرض دواعي الجدوى الاقتصادية ضرورة أن تميز مقاييس البناء ـ وأكثر من مجالات الاحتياج الأخرى ـ بين ما هو أساسي وما هو متمنى ، أيا كان ارتفاع مستواه ، دون أن نستهدف ما هو أقل من توفير بيئة ملائمة للحياة .(١٤)

الصـــحة :

طبقا لإعلان « ألما آتا » ،(١٥) تمثل الصحة حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية ، وليست مجرد غياب المرض أو العجز . وفي ضوء هذا التعريف ، يؤدي إشباع الحاجات مجتمعة إلى الصحة الجيدة .

والواقع أن العلاقات المتبادلة بين الغذاء والمسكن والصحة ليست في حاجة إلى توضيح . فالأمراض المعدية ـ التي تسبب ربع الوفيات كلها ـ تتوطن في المناطق التي يسود فيها سوء التغذية والأوضاع السكنية السيئة : فنصف عدد المتوفين سنويا على مستوى العالم من الأطفال الرضع ، أو الأطفال صغار السن ، وأغلبهم من العالم الثالث .

ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية (١٦) مسؤولية تقييم الحاجات الصحية للمجتمعات المحلية على عاتق الخدمات الصحية المحلية . فهذه الخدمات يتم تنظيمها بناء على تقدير محدد لحاجات ومطالب السكان المعنيين من حيث عددهم ، وتوزيعهم المكاني ، والإطار الثقافي ، والمعتقدات الدينية ، والتركيب الاجتماعي ، وتطلعاتهم ، ومعاييرهم السلوكية . ويتعين أن يكون الهدف الأول للفريق الصحي هو تحديد المشكلات البيئية للمجتمع المحلي التي تؤثر في صحة الناس وسعادتهم . وهو ما يستلزم التعرف على العوامل المناوئة في كل من البيئة الفيزيائية (كالصرف الصحي غير الكافي ، والحشرات الناقلة للأمراض ، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب ، وسوء التغذية ، الخ) والبيئة الاجتماعية (الفقر ، التمزق الاجتماعي .. الخ) . كذلك يتعين أن يحدد

الفريق الفئات المعرضة للمرض بحكم أوضاع خاصة ، مثل : الفقراء المعدمين ، وعمال المصانع والورش المهددين بأمراض مهنية ، وكبار السن ، والمهاجرين ، والشباب الساخطين ، والحوامل اللاتي يعانين من سوء التغذية ، الخ . كما يتعين أيضا أن يكون الفريق حساسا للحاجات الخاصة بكل فئة اجتماعية ، على الرغم من أن هذه النوعية من الحاجات ربما بدت أقل وضوحا وأقل إثارة .

وعلى ذلك فإن المعلومات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالسمات المميزة للسكان تمثل متطلبا لا غنى عنه ، بما في ذلك :

ـ البيانات الديموجرافية الخاصة بالعمر ، والجنس ، والمهن ، والتكوين العرقي ، والتوزيع الجغرافي ؛
ـ المعلومات المتعلقة بالسمات الاجتماعية ، مثل الدخل ، والتكوين الأسري ، وأسلوب المعيشة ، ونمط ودرجة استمرارية الإقامة .
ـ الظروف البيئية مثل : عدد الأشخاص في المسكن الواحد ، ونمط التجهيز المنزلي ، والبيانات المتعلقة بنظام الصرف وتوفير مياه الشرب .
ـ البيانات الخاصة بنسبة الوفيات والحالات المرضية .

وعلى أساس مثل هذه المعلومات يمكن إجراء دراسات استقصائية يجريها المتخصصون في علم الأوبئة ، بحيث تعطي ما يلي :
* حجم المشكلات الخاصة في الفئات السكانية المختلفة ، مثل سوء التغذية عند كبار السن .
* دراسات مقارنة للفئات المعرضة للمرض بحكم أوضاع خاصة .
* مراقبة تأثيرات الخدمات الصحية والمؤسسة على نسبة الوفيات وحالات المرض على سبيل المثال .

ويستلزم التقدير الكافي للحاجات الصحية للمجتمع المحلي ، ضمن ما

يستلزم ، التوصل إلى تعريفات دقيقة للمتغيرات الاجتماعية والعوامل البيئية التي تعد « صحية » ، حيث يفهم « الصحي » هنا بوصفه مقابلا « للمجهد » . وسيتطلب الأمر وجود مؤشرات موثوقة وصحيحة . وتتضمن المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية لتقدير الحاجات الصحية ما يلي :

ـ العوامل التكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية والفيزيائية في البيئة ، وتأثيراتها بوصفها عوامل مساعدة أو مؤكدة في تسبب المرض .

ـ العلاقات بين الحياة العملية ، والإجهاد ، والمرض .

ـ تأثيرات التغير في الصحة ، والمرض ، وقدرة الناس على التكيف .

ـ طبيعة البيئة وعلاقتها بالمرض .

ـ علاقة الأنماط الصحية بالقدرة المتفاوتة للفئات الاجتماعية المختلفة للحصول على الموارد وتأثيرات المستحدثات التكنولوجية في الصحة .

لقد أعلن مؤتمر « ألما آتا » أن الأوضاع الصحية لمئات الملايين من البشر في العالم في الوقت الحاضر هي أوضاع غير مقبولة ، وخصوصا في البلدان النامية . فأكثر من نصف سكان العالم لا يتمتعون بميزة الرعاية الصحية المناسبة . ولا تعكس الأرقام الخاصة بعدد المستشفيات ، وعدد أسرة المستشفيات ، وعدد الأطباء ، والأطقم الفنية والإدارية المعاونة ، الخ ، لا تعكس بدقة وضع الرعاية الصحية ، إلا أنه لا مجال لإجراءات أفضل في الوقت الحاضر . والواقع أن المستوى المرجو الذي يمكن اعتباره كافيا فيما يتعلق بالخدمات الصحية هو موضع خلاف . ففي الهند ، على سبيل المثال ، كان هناك مستشفى واحد لكل ١٩٤٦ شخصا عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، وطبيب واحد لكل ٣٩٧٠ شخصا ، في حين كان في البرازيل مستشفى واحد لكل ٢٦٣ شخصا ، وطبيب واحد لكل ٢٠٢٤ شخصا . وفي مصر ، عام ١٩٧١ ، بلغت هذه الأرقام على الترتيب مستشفى واحدا لكل ٤٦٠ ، وطبيبا واحدا لكل ١٨٠٨ ، بينما بلغت في الولايات المتحدة عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، ١ لكل ١٣١ و١ لكل ٦٢٩ على الترتيب(١١)

التعليـــم :

تتحدد حاجات التعليم بدرجة كبيرة بالعوامل الاجتماعية والبيئية ، على الرغم من أن التحديث يميل إلى فرض نمط موحد . فالقرارات المتصلة بشكل ومحتوى ومدة التعليم أصبحت تمثل في الوقت الحاضر مسائل روتينية عند وضع السياسة التعليمية ، والتي اختارت ، في كل بلدان المنطقة تقريبا ، نمط التعليم الأكاديمي الغربي . ونظرا لأن الأمية متفشية في معظم بلدان العالم الثالث ، لذا فلا خلاف على ضرورة القضاء عليها . أما ما عدا ذلك من قضايا فهناك ثلاثة سبل مفتوحة أمام المواطن الشاب : التعليم الأكاديمي ، والتعليم المهني ، والتعليم البيئي (بمعنى التأقلم الأفضل للجماعات المحلية مثل : الصيادين والرعاة . . الخ ، مع أوضاعهم البيئية) .

وربما توضح النسب المئوية للأمية مقدار الجهد الذي ينبغي بذله للقضاء عليها . كذلك توضح النسب المئوية لعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى العدد الإجمالي للأطفال داخل فئتهم السنية مقدار الجهد الذي ينبغي بذله لتحقيق استيعاب التعليم الابتدائي لكل الأطفال . وهذه المرحلة هي أقصى ما يمكن أن تقدمه بلدان نامية عديدة في مجال التعليم العام . ويمثل التعليم الثانوي والجامعي عنصرا مهما فيما يتعلق باستمرار التطور التكنولوجي ، وهما مجانيان في بعض بلدان المنطقة . وتدعو الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم في كل المستويات .

إن الإلمام بالقراءة والكتابة ، ومراحل التعليم اللاحقة ، يعززان إمكانية توفير الغذاء ، والمسكن ، والخدمات الصحية ، وبالتالي المستوى المعيشي بوجه عام ؛ كما يؤديان إلى تعميق الوعي بنواحي القصور وإلى تعزيز فرص العمل . على أن الحاجة تدعو إلى المزيد من التكامل في مجال تعليم الكبار . وفضلا عن ذلك يتعين البدء في إعادة صياغة البرامج التعليمية من أجل تعزيز فرص العمل

بالنسبة للمتعلمين . ولتحقيق هذا الهدف يتعين تقديم برامج تعليم حرفي ، وأن يتم ربط التعليم المهني باحتياجات المجتمع من الأيدي العاملة .

ومن الأشياء التي كثيرا ما تثير الأسف أن الناس في بلدان العالم الثالث لا يملكون فرصة المشاركة الكاملة في صنع القرار ، وأن ذلك يرجع في الأساس إلى نقص تعليمهم . لذلك يتعين أن يتمثل أحد أهم أهداف التعليم في تمكين المواطن من صنع قرارات صائبة ، وليس مجرد أن يصبح عاملا ماهرا في أحد مواقع الإنتاج . فالاستخدام الأمثل للتعليم يتمثل في تعزيز حرية الفرد ، وتمكينه من التعبير عن فرديته ، ومن أن يصبح منتجا ، وأن يعيش في انسجام مع الآخرين . إن الواجب الأول للتعليم هو أن يزود الفرد بفرصة ترقية وضعه الاجتماعي / الاقتصادي ، إلا أن عليه أيضا أن يدربه على مهنة نوعية ؛ وأن يغرس فيه مواقف ايجابية تجاه العمل والإنتاجية . ومن الممكن أن تنشأ صراعات بين الفرد والحاجات والرغبات المجتمعية ، لكن هذه الصراعات يمكن حلها من خلال تلك التشكيلة المنوعة من النظم التعليمية ، حيث يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعة فئات طبقا لقدراتهم ، كما هو متبع في البلدان الصناعية .

العمل :

تتزايد الحاجة إلى العمالة مع الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المرتبط بالأسواق الخارجية ، كما تتزايد مع تحسن الأوضاع الغذائية والسكنية والصحية . وعندما يقضى على الحيازات والمنشآت الصغيرة نتيجة منافسة الحيازات والمنشآت الأكبر ، يفقد الملايين من الناس مصدر رزقهم ويلتحقون بصفوف العاطلين . والواقع أن مشكلات البطالة يمكن إخفاؤها من خلال توفير أعمال لا تنطوي على قيمة حقيقية بالنسبة للأداء الاجتماعي . كذلك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار توزيع القوة العاملة بين الزراعة والصناعة وداخل

القطاعات الصناعية . ويرتبط توافر فرص العمل أساسا بحفز الطلب الفعال وتراكم رأس المال ، وكلاهما أمر يصعب تحقيقه في البلدان النامية .[١١]

ومن المعروف أن مشكلات البطالة تصبح أكثر تفاقما في المراكز الصناعية/ الحضرية ، حيث الأجور مرتفعة نسبيا . فقد أوضح أحد تعدادات السكان ، على سبيل المثال ، أن في القاهرة والإسكندرية ١٦٪ من القوة العاملة المصرية ، وأن فيهما أيضا ٢٦٪ من عدد العاطلين في مصر كلها ،[١٧] وبالتالي فإن الحاجات المتعلقة بالعمالة يمكن تقديرها تقديرا دقيقا في الأماكن الحضرية . ويقسم فريدمان وسوليفان بنية العمالة الحضرية إلى عدة فئات : لكل منها متطلباتها الرأسمالية المتنوعة ومقاييسها فيما يتعلق بالإنتاج والإنتاجية ، وسهولة الحصول على العمل ، والإمكانات الكامنة لتحقيق الدخل ، والطاقة الاستيعابية للعمل المأجور (مقاسة كنسبة مئوية من قوة العمل) .[١٨] ويقترح التقسيم برنامجا يقوم على تفكيك قوة العمل الحضرية إلى عمال عاطلين ، وعمال يستخدمون في « اقتصاد الشارع » بالمدن (قطاع المشروع الفردي) ، وعمال يستخدمون في قطاع المشروع الأسري ، وأخيرا عمال يعملون في قطاع الشركات الكبيرة .

وتؤدي الظروف المحسنة في المدن إلى جذب المزيد من المهاجرين من الريف ، كما تفاقم من حدة مشكلات البطالة ، ومن ثم الاحتياجات المتعلقة بالعمالة من خلال تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة صريحة . وتوصي وثيقة لمكتب العمل الدولي بتشجيع القطاع غير الحكومي في المدن من أجل تخفيف العبء فيما يتعلق بتوفير فرص العمل .[١٩]

ويتطلب تقييم حاجات الأفراد فيما يتعلق بالعمل دراسة كل من العرض والطلب : عدد الذين يحتاجون إلى عمل ، وعدد الذين يمكن استيعابهم من

خلال التوسع في النشاط الاقتصادي ، وعدد الذين سيتحولون إلى عمالة زائدة بتطبيق التكنولوجيات المقترحة ، وعدد الذين سيبقون في الشارع .

ولقد بذلت محاولات عدة لتقدير قوة العمل المحتملة بناء على البيانات الإحصائية المتعلقة بالسكان . والفرق بين مثل هذا التقدير والحجم الفعلي للقوة العاملة يمثل تقديراً تقريبياً لنسبة البطالة . وهذا المنهج ، بطبيعة الحال ، بدائي للغاية ، ولا يحلل حاجات الاستخدام إلى فئات وظيفية . فقد وجد الطوخي أن القوة العاملة المحتملة في مصر تشمل الأفراد بين سن ٦ سنوات و ٦٥ سنة ، أي أنها تشمل الأطفال ، مما يؤدي إلى تضخم قوة العمل المحتملة بصورة زائدة .[٢٠] فالأطفال يشكلون عادة جزءاً من قوة العمل في البلدان النامية . وعلاوة على ذلك فإن بعض العوامل المؤثرة في قوة العمل المحتملة تقبل القياس مثل : معدل النشاط ، والبنية العمرية ، ومشاركة كل فئة ، إلا أن بعض العوامل الأخرى يتسم بطابع كيفي ولا يقبل القياس ، مثل أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية .

تقييم الحاجات وحدود الفقر :

يوحي الترابط الوثيق بين عدم إشباع الحاجات والفقر بإمكانية تقييم كل منهما من خلال الآخر . ويستلزم تعيين خط أوحد للفقر أن تحدد تلك المجموعة من الحاجات الأولية التي تشكل معا الحد الأدنى من مستوى المعيشة . ومكمن الخطر هنا هو أن الحد الأدنى من مستوى المعيشة يمكن أن ينظر إليه على أنه غير مرتبط بالمستويات العليا للدخل وإشباع الحاجات الثانوية ، والتي تمثل تطلعات مشروعة تتفق مع كرامة الإنسان .

كذلك يمكن تعريف الفقر بوصفه عدم القدرة على المواءمة بين الدخل والإنفاق . وقد كشف تعداد حديث للسكان في مصر أن الأسر التي يقل دخلها عن ٢٠٠٠ جنيه سنويا لا تستطيع ذلك .[٢١] ويبلغ متوسط الدخل الفردي في

مصر حوالي ٢٨٠ دولارا ، وبالتالي فإن هذا الحد الخاص للفقر للأسرة (أي ٢٠٠٠ جنيه سنويا) هو أعلى بمراحل من متوسط دخل الفرد .

فإذا ما حددنا مستوى معينا للدخل الفردي بوصفه حداً للفقر فإن الدخول الأقل منه ، والتي تشير إلى الفقر المطلق ، يمكن أن تمثل نهجا آخر في قياس الفقر . وبالرغم من أنه قد جرى بعض المناقشات حول حد ، أو خط للفقر معرّف ومتفق عليه دوليا إلا أن الفوارق المحلية الضخمة في القوة الشرائية ، وفي المتغيرات الاجتماعية تجعل مثل هذا المقياس العالمي عديم الجدوى .[٢٢]

وهناك محاولة أكثر دقة لتعريف خط الفقر صاغها رضوان ،[١٢] ويتميز نهجه بأنه يفيد في تقييم حدود الفقر في الماضي (اعتماداً على توافر البيانات) ، وفي متابعة مجراها مع مرور الزمن . ويتألف هذا المنهج من الخطوات التالية :

١ ــ يتم تحليل متوسط الحاجات الغذائية للفرد إلى قائمة من أصناف الطعام التي يمكن أن تشبع حاجات الطاقة ، والتي تستهلكها عادة الطبقات الفقيرة .

٢ ــ يتم تحديد قيمة الوجبة الأرخص تكلفة بضرب كميات أصناف الأطعمة المدرجة في القائمة في السعر السائد لوحدة الوزن خلال العام الذي يتم فيه إجراء الدراسة .

٣ ــ باستخدام توزيع الأسر على أساس فئات الدخل في ذلك العام يتم تحديد تلك الأسر التي يقارب إنفاقها الفعلي على الغذاء قيمة الوجبة الأرخص تكلفة .

٤ ــ يتم تقدير قيمة المكون غير الغذائي الذي يرتبط بهذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية .

٥ ــ تضاف قيمة المكون غير الغذائي إلى قيمة الوجبة الأرخص تكلفة . ويمثل حاصل الجمع مستوى الدخل الأسري الضروري لكفالة حد أدنى من مستوى التغذية والاستهلاك الأساسي ، أو خط الفقر .

ويعترف المؤلف بأن تعريفه لخط الفقر هو تعريف تعسفي بالضرورة ، وأنه ينطوي على أوجه قصور عديدة ، إلا أن من الواضح أنه ينسق تماما مع الاستنتاجات المستقاة من معطيات أخرى .

على أن درجة عدم إشباع الحاجات الأساسية لا ترتبط بخط الفقر وحده ، بل ترتبط أيضا بقدرة الأسرة على تحقيق الدخل . ففي البلدان الفقيرة نجد كثيرا من الناس يعيشون فوق خط الفقر برغم ضعف قدرتهم على تحقيق الدخل . وقد أوضحت دراسة عن الأسر المصرية المنتمية للطبقة الوسطى الحضرية أن الإنفاق على الغذاء يبلغ ٦٠٪ من دخل الأسرة ، وهو رقم يقل قليلا عن النسبة التي تنفقها الأسر الريفية الأكثر فقرا ، والتي تبلغ ٦٣٪ . [١٧] .

ويذهب كريم[٢٣] في تعريفه لخط الفقر ـ في دراسته لحركة خط الفقر في مصر ـ إلى أنه مستوى الدخل الذي يكفي بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للفرد ، ومن ثم يختار منهج رضوان من بين المناهج المختلفة لوضع حدود « خط الفقراء » ـ اقترحها اتكنسون[٢٤] ، وبتبني هذه النظرة يصبح تعريف الفقر محصورا في فكرة عدم القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية ، والذي يتعين أن يشمل ، كما رأينا ، مجموعة متنوعة من العناصر غير الفسيولوجية الضرورية فيما يتعلق بنمو الشخصية . ويعنى تعريف كريم باحتياجات الغذاء وحدها . ومفهوم بطبيعة الحال أن ذلك يرجع إلى النسبة العالية للإنفاق على الغذاء للفئات منخفضة ومتوسطة الدخل في مصر . لكن إذا ما أخذت الشواغل الثقافية في الاعتبار أيضا عند تعريف خط الفقر المصري فسوف يرتفع بالتأكيد ارتفاعا ملموساً .

أساليب تناول الإشباع الدائم للحاجات الأساسية :

استراتيجية التنمية عن طريق إشباع الحاجات الأساسية :

يتمثل الهدف الأساسي لنهج التنمية عن طريق إشباع الحاجات الأساسية في إشباع المتطلبات الأولية خلال جيل واحد ، أو بحلول عام ٢٠٠٠ . ويحاول هذا النهج ، بصورة محتومة ومنطقية ، بلوغ هذا الهدف من خلال النمو ، ولكن من منظور جديد . ولهذا الغرض يتم وضع مجموعتين متكاملتين من الأهداف . تتعلق المجموعة الأولى بصفة أساسية بحاجات الاستهلاك الشخصي مثل : الغذاء ، والمأوى ، والملبس ، في حين تتصل المجموعة الثانية بالخدمات العامة الأساسية مثل : الصحة ، والصرف الصحي ، وتوفير المياه العذبة للشرب ، والتعليم ، والنقل ، والخدمات الثقافية .

ويتضح اختلاف هذا النهج عن النهج المرتبط بمفهوم الفقر في ثلاث مجالات مفاهيمية هامة : أولا ، إن نهج الحاجات الأساسية يفترض أن الفقر منتشر على نطاق واسع ، ومن ثم فإنه يوجه نشاطه إلى جمهور السكان بوجه عام ، وليس إلى فئات نوعية منخفضة الدخل . ثانيا ، يعنى هذا النهج بزيادة المعروض من السلع و الخدمات الأساسية الضرورية بصفة خاصة من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، وليس مجرد إعانة الفقراء . ثالثا ، التشديد على أهمية المشاركة الجماهيرية في صياغة السياسات ، وفي مراحل التنفيذ التالية لها حتى لا تنطمس معالم الأهداف خلال مراحل التنفيذ ، والواقع أن أهداف الحاجات الأساسية ، حسبما يقول ليسك ،[٧] لا تقتصر على القضاء على الفقر المطلق ، بل تمتد لتشمل إشباع حاجات تعلو وتفوق مستوى البقاء (خط الفقر) كوسيلة للقضاء على الفقر النسبي من خلال عملية مستمرة من التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . وبصياغته على هذا النحو ، يمكن لنهج الحاجات الأساسية أن يلقى القبول من وجهة النظر الفكرية والاجتماعية ،

وعلى مستوى صنع القرار القومي . ويتعين أن يتم التنفيذ على مستوى البلاد ، مع التركيز بصفة أساسية في كل الأسر التي يقل مستواها المعيشي عن مقياس معين للحد الأدنى لمستوى المعيشة ، بصرف النظر عن قطاعها الاجتماعي .

وتتمثل السمة السائدة في السياسة القائمة على هذا النهج في العمل في كل الجبهات في وقت واحد تدعيما لعملية إعادة التوزيع وللنمو . ومن أمثلة ذلك :

١ ـ التغيرات في نمط النمو واستخدام الموارد الإنتاجية من خلال : (أ) مستويات عالية من الاستثمار في إنتاج المزيد من السلع والخدمات الأساسية القائم على العمالة الكثيفة ، (ب) إدخال تكنولوجيا مناسبة لتحقيق إنتاجية أعلى للفقراء العاملين ، (جـ) استغلال أكبر للموارد الطبيعية المحلية في الإنتاج .

٢ ـ التغيرات في نمط التوزيع من خلال : (أ) تعبئة المتعطلين عن العمل والعمال المؤقتين من خلال توفير فرص عمل كافية ، (ب) إعادة توجيه الخدمات الأساسية لصالح الجماهير ، (جـ) توزيع أكثر عدالة لملكية الأراضي ورأس المال ، أو إمكانية الحصول عليها ، وهو ما ينطبق أيضا على التعليم .

٣ ـ الإصلاحات المؤسساتية وتشمل : (أ) المشاركة الجماهيرية الفعالة في عملية صنع القرار ، (ب) الدعم الحكومي المتزايد للإصلاحات الهيكلية .

٤ ـ إدخال تغييرات في النمط العام للعلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تسهيل مهمة تحقيق أهداف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية عن طريق إجراءات مثل : (أ) الإصلاح الهيكلي للتجارة العالمية ، (ب) إصلاح النظام النقدي العالمي ، (جـ) تدفق المزيد من الموارد إلى البلدان النامية ، (د) تخفيف أعباء الديون ، (هـ) المزيد من التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

وهكذا يتضح أن استراتيجية الحاجات الأساسية لا تستبعد أساليب التناول

الأخرى ، والتي تتضمن مواصلة النمو الاقتصادي ، وتوفير المزيد من فرص العمل ، والمواجهة الحاسمة لمشكلة فقر الجماهير . فهذا النهج يمثل نوعا من « التركيب » العقلاني للتجارب السابقة . وهو يشمل كل عناصر الاستراتيجيات الأخرى ، ولكن بطريقة أكثر شمولا وتشابكا . ونتيجة طبيعته التركيبية على وجه التحديد ، فلا بد من توافر عنصري الأصالة والخيال من أجل التصميم والتنفيذ الملائمين له في الأطر الاجتماعية الاقتصادية المختلفة .

وفي وثيقة مقدمة لمؤتمر « بلدان خطة كولومبو »(٢٥) نجد شرحا تفصيليا لنهج الحاجات الأساسية ، ودراسة للخيارات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، والخيارات المتعلقة بالهيئات الدولية المانحة للمساعدات . ففيما يتعلق بالخيارات الاقتصادية هناك التناوب بين إنتاج وتسليم سلع الاستهلاك المباشر في إطار مخطط الحاجات الأساسية ، وخلق قدرة متنامية على الإنتاج من أجل المستقبل في إطار عملية « طبيعية » للنمو الاقتصادي تتضمن التكوين السريع لرأس المال ، والتصنيع ، والتكنولوجيات الحديثة . ويشترط توافر ظروف كثيرة ، منها على سبيل المثال : (أ) أنه سيتم تحقيق النمو ، (ب) عندما يتم تحقيق النمو سيسهم بصورة آلية إسهاما ملموسا في الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية كما حدث في بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والبلدان الصناعية الأخرى ، (جـ) أن التفسخ البيئي الناجم عن النمو السريع ، مقترنا بالتفسخ الذي نجم بالفعل بسبب الفقر لن يضيف جديدا لعملية تعدي الحدود ، (د) أن الفقراء سيظلون منتظرين طوال الفترة التي ستستغرقها مخططات الحاجات الأساسية حتى تصل إليهم ، وتصبح فعالة في تحسين أسلوب حياتهم لدرجة تليق بكرامتهم كبشر .

كذلك سوف تتضمن الخيارات الاقتصادية ميكانيزمات جديدة لتحقيق الدخل للفقراء ، وإعادة توزيع ملموس للأصول المولدة للدخل مثل : الأرض ، ومراقبة وتنظيم ميكانيزمات التوصيل بالنسبة للسلع والخدمات

الأساسية . وعلى ذلك فإن اختيار استراتيجية للحاجات الإنسانية الأساسية كبديل هو اختيار سياسي مثلما هو اقتصادي . والمهم هنا هو تجنب الصراع من خلال التكامل مع عناصر مناسبة في استراتيجية كلاسيكية للنمو . وهو ما يستلزم مهارة في تصميم وتنفيذ البرامج .

ويرى السعيد أنه لا ينبغي النظر إلى استراتيجية الحاجات الأساسية عند تطبيقها في مجال التخطيط للتصنيع ، على أنها بديل من استراتيجية التصنيع القائم على تشجيع الصادرات ، أو من استراتيجية إحلال الواردات[٢٦] ، بل هي بالأحرى نوع من التوجه أو البديل لكل من هاتين الاستراتيجيتين اللتين يمكن أن تتبعا بصورة متزامنة ومتكاملة . واستراتيجية الحاجات الأساسية في التنمية الصناعية يمكن أن تعني المزيد من التأكيد على الإنتاج الصناعي لمجموعة سلع الحاجات الأساسية . وهو ما يمكن أن يتضمن على سبيل المثال : (أ) تقييم الحاجات على أساس نمط الاستهلاك السائد ، مع التمييز بين السلع ذات الأهمية في الاستهلاك الكلي لمجموع السكان والسلع التي تهم فئات معينة فحسب ، (ب) إعداد قائمة مفصلة بالموارد القابلة للاستخدام في عمليات الإنتاج ، (جـ) تحديد طبيعة ومدى الحاجات التي يمكن إشباعها داخل حدود قيود الموارد المتاحة . وفي هذه الحالة يمكن توجيه إحلال الواردات نحو إنتاج سلع تخصص للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، بينما يسمح باستمرار صناعات التصدير في تحقيق الربح من أجل استيراد سلع الحاجات الأساسية التي يتعذر إنتاجها داخل البلاد . وأي إنتاج لا يسهم في الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية سيتم توصيفه بصورة منفصلة ، أي بصفة منتجات للسياح على سبيل المثال ، وفي ظل استخدام هذا النهج تبرز أمامنا مشكلتان رئيستان : (أ) هذه الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى المغالاة في سياسة الاكتفاء الذاتي ، وفقدان مزايا نسبية لمنتجات البلاد في الأسواق العالمية ، (ب) الصعوبات العملية للتنفيذ بالنظر إلى وجود مستويات متعددة

للدخل في كل مرحلة من مراحل التنمية ، وما يرتبط بذلك من ضرورة تخفيف حدة الفقر النسبي . والحل الممكن لهذه المشكلات هو تقديم أبدالا مدروسة جيدا للتصويت عليها من جانب جمهور مطلع جيدا على أبعاد المشكلات .

ويقدم ويليامز وجهة نظر جديرة بالاهتمام كما تراها الهيئات المانحة للمساعدات فيما يتعلق بهذه القضية :

« يتعين على سياسات التنمية أن تركز في كل من التنمية وتخفيف حدة الفقر . . . من خلال التحول الاجتماعي والسياسي القائم على المشاركة الواسعة في عملية التغيير ، وفي التوزيع الأفضل لفوائده وتكاليفه . . والاستثمار الذي ينبغي أن يشمل زيادة فرص العمالة المنتجة ، ودور أكثر مركزية للتنمية الريفية والغذاء الكافي ، والمزيد من استثمار رأس المال البشري من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، واتباع سياسات وبرامج لإعادة التوزيع عندما يتطلب الأمر ذلك لضمان حد أدنى على الأقل من تلبية الحاجات الإنسانية » . (٢٧)

التنمية البيئية :

تم تعريف التنمية البيئية بأنها نوع من التنمية الداخلية القائمة على الاعتماد على الذات ، انطلاقا من منطق يقوم على حاجات مجموع السكان ، وليس على الإنتاج من أجل الإنتاج ذاته ، وبوعي كامل لبعدها البيئي ، ساعية إلى تحقيق « التعايش » بين الإنسان والطبيعة . (٢٨) ويفترض هذا التعايش علاقة حميمة لدرجة تجعل العنصرين المكونين للنسق يخضعان لتعديلات مفيدة لكليهما .

ولا يعني هذا التعريف العودة إلى أسلوب الحياة البدائية . فالتنمية البيئية هي إحدى أدوات استكشاف خيارات تنموية معقولة . ويتمثل التحدي في التوصل إلى شكل للنمو يتيح المواءمة بين التقدم الاجتماعي الاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة . وتلجأ كل الحلول الممكنة إلى استخدام

العلم والتكنولوجيا ؛ ومع ذلك فهي تعتمد في الأساس على الاختيارات الاجتماعية التي تتسم بأنها مؤسساتية وسياسية من حيث طبيعتها . وتمثل التنمية البيئية نوعا من اكتشاف الذات ؛ فهي تحث على إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية ، وفي أشكال التعاون على المستوى المحلي وفيها بين الأمم . وهي تقنعنا بالتسليم بحقيقة أن أزمة التنمية ظاهرة عالمية ، دون أن ننكر في الوقت ذاته التنوع والتباين في المواقف ، وتعددية القيم ، وتعدد الحلول الممكنة والمبتغاة . والتي تختلف باختلاف الموقع والتقاليد والظروف البيئية الاقتصادية والاجتماعية والنظم الاجتماعية السياسية .

إن تنفيذ التنمية البيئية يعني في الأساس القدرة على الاستفادة من موارد البيئة الحالية والمحتملة من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية . ويقابل ساخس بين التحكم الذاتي في الحاجات الذي دعا إليه غاندي والتفكير الغربي الذي يرى في التصاعد المستمر للطموحات والحاجات والاستهلاك معياراً للتقدم . كذلك يعرب عن اعتقاده في أن التنمية البيئية تركز في اكتشاف أساليب لتنمية واستخدام الموارد الطبيعية المفيدة اجتماعيا والمأمونة بيئيا في آن معا .

ويوضح بيج (Page) أن قاعدة الموارد ظلت محمية من جيل لآخر نتيجة عجز كل جيل من هذه الأجيال عن تغييرها تغييرا ملموسا .(٢٩) أما الآن فقد أصبح ضروريا ، وبعد أن نمت الوسائل التكنولوجية لاستنفاد قاعدة الموارد ، أن نفكر في الوسائل اللازمة للمحافظة على تلك القاعدة في حالة ، وللاحتياط بوعي للمستقبل . وفي هذه الحالة يمكننا أن نختار أدوات تنفيذية لتلك السياسة تقود الاقتصاد في اتجاهات أكثر تمسكا بنهج المحافظة مما يمكن أن تمليه قوى السوق . فالموضوع المطروح للنقاش ليس مجرد الحفاظ على البيئة من أجل البيئة نفسها ، أو المحافظة على بعض مواضع الجمال لأغراض ترفيهية (بالرغم من أنها تمثل أهدافا مشروعة) ، بل الحفاظ على قاعدة الموارد في حالة جيدة قادرة على توفير

الحاجات الأساسية لأحفادنا ، وبمستوى مماثل على الأقل للمستويات الحالية ، إن لم يكن أفضل .

كذلك يمكن النظر إلى التنمية البيئية بوصفها طريقة عملية لدرء خطر الكوارث البيئية . والمقصود بالكوارث البيئية الكوارث الكبرى التي تلحق بالبيئة بغض النظر عن أساسها أو سببها ، ولقد تم حصر حوالي خمسين كارثة يمكن أن تلحق بمناطق واسعة من الكون ، بخلاف أنواع الكوارث ذات الأهمية المحلية.[٣٠] والكارثة الكبرى بين تلك الكوارث جميعا هي زيادة عدد سكان العالم إلى الدرجة التي يصبح الفقر معها دائما وغير قابل للاستئصال ، حيث يعيش الناس في مدن الأكواخ ، يعانون من شظف العيش وصعوبة تدبير المأكل والملبس ، وفي حالة من الضعف لا تسمح لهم حتى بالثورة التي لن توفر إذا قامت ، وفي أفضل الأحوال ، سوى نوع من التخفيف المؤقت لحدة بؤسهم .[٣١] فالخطر يكمن في حقيقة أن الأرض التي لم تستغل بعد محدودة للغاية ، وأنه في الوقت الذي تنمو فيه التكنولوجيا بسرعة في المجالات غير الأساسية ، فإنها تتسم بطابع الجمود في مجال الغذاء مثلا . إننا نسير نحو أقصى استغلال للزراعة بتكنولوجيات ضئيلة الكفاءة تهدد بأن تسبب انهيار الأنظمة التي تكفل استمرار الحياة ، بما يترتب على ذلك من المجاعات وسوء التغذية العامة والانخفاض الحاد لمستوى المعيشة . ويتمثل جوهر التنمية البيئية في العمل على أن تستهدف استراتيجيات وخطط وسياسات وتكنولوجيات التنمية تحاشي هذا المصير . ونظرا لأن التدهور البيئي ملاحظ ومستشعر بوضوح تام على المستوى المحلي ، لذا فإن نهج التنمية البيئية يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة المحلية . إن هذه التنمية تسعى إلى مواجهة مخاطر الاستغلال الأقصى داخل الإطار المحلي . وهي تتطلب معرفة بالتفاعلات الحادثة داخل البيئة وحدود مرونتها ، فتلك هي الحدود (وهي حدود غير ثابتة بصورة صارمة بطبيعة الحال) التي يمكن ممارسة أنشطة التنمية داخلها .

كذلك تعني التنمية البيئية إمكانية تصميم وتنفيذ نظم الإنتاج على أساس المبادىء العامة نفسها التي تعمل بموجبها النظم البيئية بما يؤكد محاكاة سماتها المفيدة .[٣٢]

والسمة البارزة لتنمية النظام البيئي هي عدم وجود فاقد ، وأن كل الموارد يعاد استخدامها أكثر من دورة . وبطبيعة الحال ليس هناك نظام بيئي طبيعي يصل لتلك الدرجة من الكمال ، كما أن التبادل بين النظم البيئية واسع النطاق . وفي الوقت الذي يجرى فيه تطوير التكنولوجيات والأساليب اللازمة لتقليل التلوث ، وبلوغ الحد الأقصى من إعادة استخدام المواد ، يتعين أيضا تطوير التكنولوجيات والأساليب اللازمة للتبادلات المفيدة والعادلة بين المجتمعات المحلية والأقاليم القومية والأمم . ومن أمثلة ذلك استخدام الفضلات الحضرية كسماد للزراعة ـ لسد الفجوة في التدفق الريفي / الحضري للمواد الغذائية ـ والمضاف إلى مواد الدورات الأقصر مدى (الفضلات المحولة إلى موارد) داخل إطار المجمع الصناعي / الحضري من ناحية ، والمجمع الريفي من ناحية أخرى . ويمكن إضافة دورة ذات مدى أطول على المستوى الدولي من خلال موازنة التدفق من الأمم النامية إلى الأمم المتطورة بتدفق في الاتجاه المعاكس (٣٣ ، ٣٤) .

وقد تنشأ عن الاستمرار في نموذج التنمية الحالي مطالب غير مقبولة على صعيد النظام الاجتماعي ،[٣٥] لكن التنمية البيئية تتكفل بجعل هذه المطالب غير الضرورية . فهي تسعى ، أساسا ، إلى تحجيم تصريف النواتج الجانبية الضارة للإنتاج والاستهلاك داخل البيئة باتباع سياسة تقليل الإنتاج الزائد ، والاستهلاك الزائد ، والاستغلال الأقصى . وسوف ترتفع التكاليف الاجتماعية للحصول على مواد جديدة (في الوقت الذي يتم فيه استنفاد المواد القديمة) في المجرى الطبيعي للنمو ، لكن التنمية البيئية تتكفل ، من خلال

تشجيع تكنولوجيات الصيانة الدقيقة ، وإعادة الاستخدام الصناعي الشاملة ومتعددة المراحل ، بتوفير هذه التكاليف .

إن التوزيع العادل للثروة العالمية لا يعتمد بصفة أساسية على انتقال المساعدات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة ، بل يعتمد على نظام جديد للعلاقات التجارية . والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يمكن تصوره على غرار نموذج التنمية البيئية . فهو يتسم بالعدالة (وليس بالضرورة التساوي المطلق) ، وقابلية التطبيق ، والاستمرارية . وهو ينتج تدفقا متوازنا للمواد ، والسلع ، والخدّمات في كل الاتجاهات . وربما لن يكون في المتناول الإبقاء على الامتيازات الحالية للأمم الغنية ، إلا أن من المؤكد أن أنواعا مختلفة من الامتيازات سوف يتم ابتداعها لصالح كل من البلدان المنتجة والمستهلكة .

وسوف نحاول أن نعرض بإيجاز للتفاعلات الحادثة بين نوعية البيئة وإشباع الحاجات الأساسية ، مع التركيز بوجه خاص في الغذاء والمسكن .

الغذاء والبيئة :

يوضح إكهولم مستعينا بالوثائق تأثيرات الضغط المتزايد للفلاحين المعدمين على الأراضي غير المنتجة .(٣١) فباستخدام التكنولوجيا المتاحة ، تستغل الأراضي «الهامشية» للمدة القصيرة التي تتيحها فترة حياتها الإنتاجية المحدودة ، مما يخلف آثارا ضارة على الأراضي الخصبة المحيطة وسكانها . ويورد إكهولم أمثلة من الأراضي الجبلية في الهند والهملايا وأثيوبيا في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، وفي الغابات الواقعة في المناطق الحارة والاستوائية . فهناك خمسون مليونا من البشر يعيشون في سلسلة جبال الهملايا وحدها ، حيث تنتشر « الصحاري الجبلية » ، بينما يعيش ثلاثمائة مليون إنسان في أحواض الأنهار الرئيسة الثلاثة التي تتدفق من السلسلة . وسوف تتحدد الحاجات المستقبلية لهذه الملايين فيما يتعلق بالغذاء والمياه والتربة من خلال الطريقة التي

يواجه بها أهالي المناطق الجبلية مشكلاتهم الغذائية . ويزحف الفلاحون اليائسون أكثر فأكثر في اتجاه التلال والسهول ، مما يؤدي إلى إزالة الغابات ، والاطماء ، والفيضانات وغيرها من النتائج البيئية وخيمة العاقبة ، بدءا من التعرية في التلال إلى تراكم الطمي في الموانىء والمرافىء القريبة من مجرى النهر ، وانجراف الأراضي المحروثة إلى الحواف الرملية للصحراء والمنحدرات الصخرية للجبال . وخلال العقد المنتهي عام ١٩٧٠ فقدت نيبال نصف غطاء غاباتها . وخلال هذه العملية ، دمرت وأبيدت أنواع حيوانية ونباتية بكاملها . وتلك مؤشرات للنتائج الإنسانية الخطيرة التي كان محتما أن تترتب على ذلك . فقد ظهر الجفاف المتزايد ، والفيضان ، والمجاعة ، ومشكلات الطاقة .

وقد تعين على الهند أن تنفق ١٢٥٠ مليون دولار لمعالجة آثار الجفاف خلال خطتها الخمسية الرابعة ، أي أكثر من المعدل السنوي لما تحصل عليه من مساعدات أجنبية . وفي الفترة نفسها بلغت المعونات التي قدمتها الحكومة المركزية لمعالجة آثار الفيضان أكثر من ٢٨٠ مليون دولار ، ولا يدخل في هذا الرقم ما قدمته الولايات المختلفة . فإذا ما جمعنا هذه الأرقام معا فسوف تمثل ما يقارب نصف تمويل العجز لسنوات الخطة . ومما زاد الأمور سوءاً أنه لم ينفق سوى مبلغ ضئيل للغاية على البنية الأساسية لتقليل احتمال حدوث الجفاف ، أو الفيضان ، أو المجاعة في المستقبل ، أساسا بسبب أن الإغاثة لم تنطلق من منظور بيئي .(٣٧)

وفي حواف الصحراء ، كما يتضح في المثال الحي المتعلق بالساحل الأفريقي ، تتجمع تأثيرات الجفاف مع ضغوط التجمعات السكانية والماشية بما يفوق طاقة تحمل البيئة . فالصحراء تتسع رقعتها وآلاف الناس وملايين الماشية لقيت حتفها ؛ وهاجر الناس بالفعل إلى المدن المكتظة أصلا ، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية الاقتصادية . وأدّى التحسن في الرعاية الطبية إلى النمو

السكاني وإلى الاستغلال الجائر ، نتيجة ذلك ، لأراضي الغابات والرعي الجائر لأراضي المراعي[٣٨] ، ونقص المياه حتى من أجل الشرب فيما يعرف الآن بحزام العطش في السودان الأوسط .[٣٩]

وليس من السهل نقل الأساليب الزراعية المستخدمة في البلدان الصناعية المتقدمة إلى المناطق الحارة والاستوائية . ومن بين الآثار الجانبية الضارة التي تدمر غالبا مشروعات التوسع الزراعي الاستنزاف الكيميائي السريع للتربة أو تصلبها ، وزيادة نسبة الملوحة وزيادة قلويتها ، والتشبع الزائد بالمياه والآفات الضارة [٣٨، ٤٠]

وعلاوة على هذه الإخفاقات في نقل التكنولوجيا هناك عديد من الأمثلة على عدم الاستخدام الناجح للتكنولوجيا المتاحة بالفعل .[٤١] وهناك خطر تدمير نظم الإنتاج الغذائي الزراعي خلال محاولتنا التوسع فيها . فسوف تتراكم الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في البيئة بمعدل أسرع كثيرا من زيادة الإنتاج الغذائي ، لتؤدي في النهاية إلى تقويض قاعدة مواردها من التربة والمكونات المعدنية والحيوية . لذلك تستلزم عملية مواءمة التكنولوجيات مع متطلبات الإنتاج الغذائي الدائم والكافي لتلبية الحاجات على مستوى العالم أن نحذو حذو العمليات الطبيعية لمكافحة الحشرات والتلقيح ، والسيطرة على الفيضانات ، وحفظ التربة ، الخ .[٤١]

لقد وقعت أخطاء في إدارة النظم الزراعية الكبيرة في البلدان الكبرى على نطاق واسع . ويورد إكهولم مثالي « السهول الأمريكية الكبرى » ، و« الأراضي البكر في الاتحاد السوفيتي » .[٣٦] ففي الولايات المتحدة طورت تقنيات حفظ التربة بوتيرة سريعة ونفذت بالتعاون مع المزارعين المتفهمين ، وأعيدت إنتاجية الأرض إلى حالتها الطبيعية ، وابتدعت تقنيات فلاحة تمنع تكرار وقوع الكارثة ، والواقع أنه لم يتكرر حدوثها عندما جاء الجفاف مرة أخرى بعد عدة

عقود . على أن مغزى هذه التجربة لم يستوعب جيدا من قبل البلدان الأخرى . وفي الأراضي البكر في الاتحاد السوفيتي لم تتحسن المنجزات إلا عندما تم تبني ممارسات زراعية مثل استخدام أسلوب « الحرث والإراحة » ، و« الإعشاب الدائم » ، المتوائمين مع البيئة ، أما في البلدان الأخرى ، فلا يزال يتعين تبني مبادىء التوسع الزراعي في الأراضي شبه المجدبة كمبادىء مرشدة .[٤٢]

ومن المرجح أن يعتمد التوسع في نطاق وكثافة الإنتاج الحيواني في المستقبل على استخدام قطع من الأراضي كحظائر لتسمين الماشية ، وهناك من الأسباب ما يدعو إلى القلق فيما يتعلق بالآثار البيئية لهذه الحظائر ، والتي تشمل الروائح الكريهة ، والنفايات على الطرق ، وتجمع الحشرات ، والضجيج ، والأهم من ذلك كله تركيز المواد المغذية في المواد المصرفة إلى الأنهار . وسوف يتباين مدى التأثير تبعا للظروف الزراعية والإنسانية .

المسكن والبيئة :

أوضح مؤتمر الـ (HABITAT)(مركز الأمم المتحدةللمستوطنات البشرية) ، عام ١٩٧٦ ، الموقف الخطير في المستوطنات البشرية : الفقر والبطالة ، والكساد الريفي ، والهجرة الجماعية من الريف إلى المدن ، والانتشار المتزايد للأحياء الفقيرة ، ومستوطنات الأراضي المملوكة بوضع اليد ، والنقص المتزايد في المساكن ، وعجز الحكومات عن توفير الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي ، والرعاية الصحية ، والخطر المتمثل في تلوث الهواء والمياه والأراضي ، والأزمة في الموارد المالية للمحليات .[٤٣] كذلك تمثل المساواة في الدخل بين العمل الزراعي والعمل الصناعي وأنواع العمل الأخرى ، كما أوضح دي سويت هدفا غائبا إلى حد بعيد في البلدان النامية .[٣٨] ولم تنجح أي تنمية حتى الآن في تضييق هذه الفجوة التي تمثل القوة الدافعة للهجرة من الريف إلى المدن . وإذا كانت الحدود القصوى للحصول على أراضٍ جديدة قد

تم بلوغها (على سبيل المثال : الهملايا والأنديز ، أو « السهول الكبرى » ، و« الأراضي البكر ») ، فإن هناك تلك الهجرة واسعة النطاق لسكان الريف إلى المدن . وقد أوضحت دراسة مصرية أن ٨٦٪ من المهاجرين كان دافعهم للهجرة هو عدم امتلاكهم لأرض زراعية ، برغم أن الدافع الحاسم تمثل في التعليم والخدمة العسكرية .(٤٤) وربما يوفر الإصلاح الزراعي والجهود المبذولة لتدعيم الإنتاج الغذائي حلا للإنتاج الغذائي ، وللمشكلات الحضرية في الوقت ذاته .

وترتبط مشكلة توفير المسكن ارتباطا وثيقا بتوفير المياه . وقد أوضح بسواس أن توفير المياه الصالحة للشرب بالقرب من المنازل يوفر للمرأة الوقت الذي تقضيه خارج المنزل ، وبالتالي يمكنها أن تمضيه في التعلم أو العمل المنتج ، كما يحد من انتشار الأمراض مائية المنشأ ، ويؤدي إلى تحسن التغذية والحالة الصحية . وفي البلدان النامية تتوافر المياه الصالحة للشرب من خلال شبكات عمومية لنسبة لا تتعدى ٣٨٪ من السكان . كذلك تحتاج هذه البلدان إلى ٤٤٠ بليون متر مكعب من مياه الريّ الإضافية من أجل ريّ ، أو تحسين الريّ والصرف لمساحة مقدارها ١٤٥ مليون هكتار من الأراضي حتى عام ١٩٩٠ . على أن التنسيق بين الرعاية الصحية ومتطلبات مياه الزراعة لم يتوافر بعد ، سواء على المستوى القومي أو الدولي .(٤٥) وهناك مجال متسع للاستغلال الأكثر كفاءة للموارد المتاحة من خلال اللجوء إلى الطاقة البشرية المحلية ، والمواد المحلية ، والتكنولوجيا البسيطة .

ومما يثير الاستغراب أن الأثر المنتظر لتزويد المجتمعات المحلية بمياه الشرب على الصحة العامة ، وعلى طريقة التخلص من الفضلات الآدمية في المناطق الريفية كان أقل كثيرا من المتوقع . وأغلب الظن أن مرجع ذلك هو عدم الإلمام بالقضايا البيئية الهامة المؤثرة في مستوى المجتمع المحلي .(٤٦)

والواقع أن بناء مجمعات سكنية بأقل تكلفة ممكنة ، دون مراعاة للاعتبارات

البيئية ، ترك آثاراً ضارة للغاية بالبيئة . فالنوعية البيئية المتدنية في هذه المستوطنات تؤثر في مناطق واسعة ، وليس في السكان المقيمين في تلك المستوطنات فحسب . وفي الإمكان تحسين النوعية البيئية لتلك المستوطنات في المدى القصير من خلال توفير المياه الصالحة للشرب ، والصرف الصحي ، والخدمات الأساسية الأخرى ، لكن التحسين في المدى البعيد يعتمد على توفير فرص أفضل للعمل ، وإزالة ألوان التفاوت الاجتماعي السافر ، وتعليم الجماهير ، ونشر تكنولوجيا الاعتماد على الذات ، والارتفاع باستهلاك السلع الأساسية إلى مستويات معقولة ، علاوة على منع التلوث .[٤٦]

ومن المشكلات بالغة الأهمية فيما يتعلق بإنتاج الغذاء وتوفير المسكن أن حل المشكلة الثانية يمكن أن يعوق إلى حد كبير حل المشكلة الأولى (الغذاء) من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء . ويرى بسواس أن كندا قد لا يتوافر لديها قمح للتصدير إذا استمرت عملية فقد الأراضي الزراعية الممتازة بتحولها إلى أراضي بناء بالمعدل الحالي نفسه .[٤٧] وقد أسفر عدم الاكتراث بمتطلبات التوزيع الحضري/الريفي للأراضي ، وللمقتضيات البيئية عن موقف مشابه في كل أنحاء العالم . فالمساحة الإجمالية للأراضي المنزرعة في مصر ظلت فعليا المساحة نفسها خلال العقدين الماضيين ، بالرغم من استصلاح ٦٠٠٠٠٠ فدان بالاستعانة بالمياه التي حجزها السد العالي عند أسوان ؛ إذ فقدت مساحة موازية نتيجة التوسع العمراني (وأغراض أخرى) . على أن الأراضي التي فقدت كانت عالية الإنتاجية ، في حين تميزت الأراضي المستصلحة حديثا بإنتاجية منخفضة ، وبالتالي استلزمت استثمارات كبيرة . وأصبح نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق الحضرية أكثر تكلفة ، كما أصبحت تسهيلات التخزين ضرورية ، وهو ما فرض تكاليف إضافية ، كان في الإمكان تحاشيها .[٤٨]

إن التخطيط البيئي الجيد في مجال توفير المسكن يعني الإدراك الواعي لدرجة

تلاؤم المواد المحلية والتصميم المحلي مع الشروط البيئية المحلية ـ مع الظروف الثابتة نسبيا مثل : أشعة الشمس ، والحرارة ، والرطوبة ، أو الظروف الطارئة مثل : العواصف ، والفيضانات ، الخ . لكن العلاقة الأساسية بين المستوطنة البشرية والظروف الطبيعية المحيطة بها تكمن في تدفق المواد والطاقة إليها ومنها . ولا يمكن أن تسير عجلة تنمية المستوطنات البشرية بطريقة سلسة ، ودون إخفاقات إلا إذا لم ترهق القدرة الإنتاجية للنظام الطبيعي ، أو تضعف قدرته على تنقية البيئة . (٤٩، ٥٠)

الاعتبارات التكنولوجية :

استراتيجية لإدخال التكنولوجيا :

تم إنشاء عدد من المصانع الحديثة في البلدان النامية ، لكنها إما توقفت عن العمل نهائيا وإما تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية كثيرا نتيجة صعوبة الصيانة والتجديد (الإحلال) في غياب « الإحساس » المدرب « بالآلة » . والواقع أنه يتعين أن يسبق عملية تحديث التكنولوجيا نوع من تحديث الثقافة .

ونقصد بتحديث الثقافة تقبل واستيعاب التغيرات الثقافية الملحّة التي أحدثتها العلاقة الجديدة بين الآلة والإنسان . إذ إن إدخال التكنولوجيا الحديثة يستلزم ، حتى يتحقق بنجاح كامل ، بلوغ مرحلة الابتكار المحلي . وتلك هي مرحلة الاستقلال التكنولوجي ، المرحلة التي يمكن القول عندها : إن هذه البلدان قد نمت بالفعل ، وأصبح في إمكانها أن ترسم مساراتها الخاصة للتقدم . وطالما ظلت الثقافة المحلية تمثل حاجزا فيما يتعلق بإدخال التكنولوجيا فسوف يستمر تعذر غرس التكنولوجيا الحديثة . إذ يتعين أن تنتشر الأخيرة في الثقافة بالتدريج ، الأبسط في البداية ثم بعد ذلك الأكثر تعقيدا ، وواضحة الفائدة أولا ثم بعد ذلك المفيدة على نحو أقل وضوحا . ولا يستبعد ذلك بطبيعة الحال إدخال التكنولوجيات الحديثة حيثما كان ذلك ضروريا بعيدا عن إشباع

الحاجات الأولية للجماهير لدواعي استراتيجية ، أو لغير ذلك من الأسباب ، لكنها ستظل مجرد مواقع معزولة عن الإطار الجماهيري ، وبلا أي تأثير حقيقي في عملية تحديث الثقافة التي تمثل الهدف الاجتماعي النهائي . وإلى أن يتم تحقيق الهدف الاجتماعي المتعلق بالاستقلال التكنولوجي ، من خلال الإدخال التدريجي للتكنولوجيا الحديثة ، سيتعين أن تنجز التكنولوجيا البسيطة ـ أي التي في متناول الجماهير نتيجة مستواها المنخفض فيما يتعلق بالاحتياج للمواد والمهارات والاستثمارات ـ الوظائف الآتية :

أ ـ توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل في إطار سياسة للتنمية موجهة نحو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية الأولية لأكبر عدد ممكن من الناس .
ب ـ استكمال تحقيق هدف إدخال التكنولوجيا الحديثة ووضعه في الاعتبار بصفة دائمة ، والذي ستتزايد أهميته بمرور الزمن .
جـ ـ تعليم العمال ، وتوسيع أفقهم الثقافي خلال تدريبهم على العمل .

وفي هذا الصدد يقترح أيك[٥٦] بعض الخطوط الموجهة لتعظيم الاستفادة من العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية :

أ ـ ينبغي أن تتعلق الابتكارات العلمية والتكنولوجية بالمشكلات الحقيقية التي يواجهها الإنسان العامل خلال ممارسته .
ب ـ ينبغي إبداء اهتمام خاص بمثل تلك المشكلات التي سيؤدي حلها إلى تحسين الظروف المعيشية لأكبر عدد من الناس .
جـ ـ ينبغي أن يكون المبدأ الموجه لتنمية العلم والتكنولوجيا هو أقصى درجة ممكنة من نشر التفهم بين السكان .

وحتى تصبح هذه الخطوط العامة ذات تأثير فعلي يتعين تلبية العديد من الشروط ، منها :

أ ـ مجتمع متمتع بدرجة عالية من المساواة .

ب ــ سياسة عامة تعمل على تعزيز رفاهية المجتمع بكل فئاته .
جـ ـ أولوية التخلص من القهر والاستغلال .

ويؤكد د. ابراهيم حلمي عبدالرحمن[٥٢] على أهمية الانتقائية في نقل التكنولوجيا ، والتركيز دائما في تنمية الموارد النادرة والمهارات الإنسانية باستخدام وسائل تقوم على الاسنفادة إلى أقصى حد بالمعارف الخارجية الأجنبية دون أي تقييد للسيدة الوطنية أو الاستقلال الوطني . ويتعين إدخال التعديلات الممكنة على التكنولوجيا المستوردة من البلدان المتقدمة ، بحيث يتم تخفيض التكلفة وزيادة فرص العمل . كذلك يؤكد بحث للجمعية الملكية ببريطانيا ، الممثلة للرأي العلمي ، على أن التطبيق التكنولوجي يعتمد على البيئة التي يتم إجراؤه فيها .[٥٣] وعلى ذلك فإن على كل بلد من البلدان النامية أن يخلق إمكاناته الخاصة من الطاقة البشرية والتسهيلات التي تستلزمها عملية تنمية وتطبيق التكنولوجيا . صحيح أن النسخ (النقل) المرخص للتكنولوجيا من البلدان المتقدمة سيظهر في البداية أنه أرخص كثيرا من البدء من جديد من العلوم الأساسية ، لكن التكنولوجيات غير المعدلة للبلدان الأخرى لن تتلاءم مباشرة في الأغلب الأعم مع الظروف المحلية ، وسوف تتطلب المزيد من التطوير التكنولوجي .

ولا ريب في أن من المغري بالنسبة لدولة نامية أن تستثمر في عمليات النقل المباشر بدلا من الاستثمار في خلق تكنولوجيات ملائمة انطلاقا من قاعدة التكنولوجيا المحلية القائمة . كذلك قد يفضل التكنولوجيون المحليون أن يخالطوا تكنولوجيي البلدان المتقدمة بدلا من الاختلاط بالحرفيين والعمال المهرة من بلادهم . وقد تطغى الاعتبارات المظهرية على الاعتبارات الأخرى ، لكن النتيجة لن تكون عندئذ في صالح البلاد على المدى البعيد .

ومن بين العناصر الثلاثة التي يقال إنها أساسية بالنسبة للتنمية ، أي المال والعلم والتكنولوجيا ، تثبت الأخيرة إنها الأصعب قابلية للاكتساب . فالمال

يمكن أن يعطى كمساعدات أو في شكل قروض ، والعلم يكفل بالمجان في الجامعات ومراكز البحث في البلدان النامية ، أما التكنولوجيا فتباع فقط في قطرات صغيرة وبأسعار باهظة ، وهي مباحة لمن يحتاجها ويدفع الثمن ، وقد يبقى أغلبها سرياً . وتمكن التكنولوجيا المتقدمة العالم النامي حقيقة من التقدم على طريق التنمية من خلال التجديد ، والمنافسة الناجحة ، والاستخدام المفيد للموارد النادرة ، وتحقيق فائض قيمة أعلى ، الخ . والواقع أنه من السذاجة أن نتوقع أن هذه الميزة ستكفل لتلك البلدان بسهولة ، ومن ثم يتعين كسب التكنولوجيا محليا من خلال جهود الاعتماد على النفس والتعليم الذاتي . ويتم أحيانا التغلب على عوائق نقل التكنولوجيا بمجرد وصول البلد المعني إلى مستوى مماثل لمستوى البلدان المتقدمة ، كما في حالة المشاركة في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) . ومن الجدير بالذكر أن أغلب عمليات نقل التكنولوجيا الراهنة تتم بين البلدان المتقدمة تكنولوجيا .

وعلى ذلك فإن الاحتمالات غير مشجعة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الحقيقية والفعالة إلى البلدان النامية . ويتعين إبقاء الخيارات الأخرى مفتوحة من خلال خلق تكنولوجيات محلية مناسبة تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . وترتبط هذه التكنولوجيات ارتباطا وثيقا ، وتتكامل على نحو متبادل عندما توجه إلى هذا الهدف . إذ تساعد على خلق بنية اجتماعية تستوعب بسهولة الاستخدام الكفء للتكنولوجيا العالية ، سواء أكانت مبتدعة محليا أم منقولة .

مجالات الفعالية التكنولوجية :

إذا كان الهدف هو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية الأولية فإن على التكنولوجيا أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية من

ناحية ، والموارد ومستويات الدخول وقدرات السكان المحليين من ناحية أخرى . وتشمل المجالات التي تتطلب استخدام التكنولوجيا الملائمة ما يلي :

ــ الطاقة (كهربة الريف ، الطاقة الشمسية ، الغاز الحيوي ، الخ) .
ــ إنتاج الغذاء (الزراعة ، تربية المواشي) .
ــ حفظ الغذاء (التخزين ، معالجة الغذاء ، الخ) .
ــ إعادة استخدام الفضلات (صناعيا) .
ــ المقاومة المتكاملة للآفات .
ــ تكثيف زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال الغذاء .
ــ توفير المياه النقية للشرب ومرافق الصرف الصحي .
ــ أساليب صيانة التربة والمياه .
ــ أنظمة توزيع الغذاء .
ــ الصناعة الإسكانية والبناء المحلي .
ــ الاستشعار عن بعد لتقييم الموارد الطبيعية .
ــ الصناعات المقللة لتلوث البيئة ، أو التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة .
ــ مكافحة الفيضانات ، أو الكوارث الطبيعية الأخرى .
ــ البيوتكنولوجيا (التقنية الحيوية) .

وعندما يتم اختيار مزيج تكنولوجي ملائم من أجل استراتيجية الحاجات الأساسية فلن يختلف بصورة أساسية عن المزيج المصمم لخدمة النمط الحالي من استراتيجية التنمية باستثناء انتقال التأكيد إلى تلبية الأنماط الاستهلاكية لقطاع أوسع من السكان . وبالمقارنة بالعوامل « غير التكنولوجية» فإن انتقال التأكيد يسهل تحقيقه أكثر بالعوامل التكنولوجية ، حالما يتخذ قرار تخصيص الموارد بجدية وصرامة . إن التأكيد الصارم على الحصول على السلع والخدمات ، وتنمية المؤسسات المناسبة ، وأنظمة التسليم سوف يتطلب ، كما يرى بهالا ،

تكنولوجيات ملائمة لتوزيع الغذاء وليس لإنتاجه فحسب .[٥٠] وفي مجال الغذاء ، سيعني ذلك اهتماما أكبر بتكنولوجيات ما بعد الحصاد ، أي بالتخزين والنقل ، وتوزيع وتسويق الحبوب ، الخ . وفي صياغة هذه السياسات والخطط سوف تعتمد عناصر كثيرة على الظروف المحلية . وعلى أي حال فسوف تتطلب المنتجات والتقنيات الملائمة اهتماما خاصا عند وضع وتنفيذ استراتيجية الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . كما سيستلزم ذلك مزيداً من الالتزام السياسي الوطني والمزيد من التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية . ونتيجة هذه المتطلبات سيتعين تعديل العلاقات الاقتصادية الدولية لجعل النظام الاقتصادي العالمي الجديد مفيداً وعملياً .

اعتبارات مؤسساتية :

النتائج الضمنية للسياسات :

إن إشباع حاجات الفقراء لفترات قصيرة من خلال توفير الإعانات الضرورية لتخفيف حدة المعاناة الشخصية أمر ممكن تماما في ظل نظام يقوم على العمليات العفوية للسوق . لكن المشكلة تتخذ منحى مختلفا إذا ما كان الهدف هو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية .

ومن بين الوسائل التي تكفل توفير فرص كافية للفئات ذات الدخل المحدود أن ندرس التفاعل بين الموارد والإدارة والبشر . فالموارد يمكن أن تدرس من زاوية : الثروة الفعلية ، والثروة المحتملة ، والدخل الفعلي ، والدخل المحتمل . ويتمثل جوهر التنمية في تحويل الموارد من ثروة محتملة ، ودخل محتمل إلى ثروة ودخل فعليين . ويمكن للإدارة أن تؤدي من ناحية إلى إمكانات جديدة منتجة للثروة وإمكانات جديدة مولدة للدخل . ويتعين من ناحية أخرى أن تضع الإدارة الهادفة لتحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية هذه الإمكانات الجديدة تحت رقابة المجتمع طبقا لخطة تنظيم توزيع الفوائد

المترتبة عليها . أما البشر فهم مستخدمو الموارد ، وهم المسؤولون عن إدارتها ؛ وهم الذين يتعين أن يبتوا في أمر خطة «رفع قيمة» الموارد وخطة التوزيع من حيث إنهم هم الذين سيفيدون ، أو يعانون من النتائج . وبالتالي فإن المشاركة في صنع القرار تمثل عنصرا حاسما في عملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية . وفي مجتمع استبدادي حيث يقبض كبار الأثرياء على ناصية السلطة ، ويستغلون لصالحهم الموارد والنقود والتكنولوجيا ، يحصر تدفق النسبة العظمى من الفوائد في اتجاههم ، ومن ثم تتسع الفجوة بينهم وبين الفئات محدودة الدخل ، وقد يتنازلون عن حصص هامشية لفترات قصيرة للفئات الدنيا (أي يتيحون «تنقيطا» محدودا ومؤقتا) بوصفها نوعا من التأمين ضد التمرد والإضرار بالحياة والملكية . وربما كان فخ الديون هو الأداة الأقوى لتحويل الفوائد من الفئات الدنيا إلى الفئات العليا داخل الأمة ؛ ووارد تماما أن يتخذ تدفق الموارد في الوقت الحاضر ، داخل المجتمع الدولي ، المنحى نفسه إذا ترك دون ضوابط ودون إدارة عقلانية . والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن الإشباع الدائم للحاجات الأساسية سيصبح دالة لدرجة الاستقطاب في التوزيع الفعلي للسلطة في المجتمع . فإذا كانت النخبة لها السلطة المطلقة فلا يمكن توقع أي إشباع دائم للحاجات ، إذ يتطلب الإشباع الدائم للحاجات الأساسية أن يكون لكل قطاعات المجتمع رأي فعلي ومشاركة فعلية في وضع السياسات وصنع القرار . والمجتمع الذي يفتقر إلى المشاركة المساواتية ، ويحصل في الوقت نفسه على التكنولوجيا الحديثة ، يمكن أن ينمي المزيد من الإفقار عندما يترك حركة السوق لاتجاهاتها العفوية .

وعلى ذلك فإن الإشباع الدائم للحاجات الأساسية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إجراءات طويلة المدى من أجل :

أ ــ توسيع إمكانات الثروة المحتملة للأمة .

ب ــ توسيع إمكانات الدخل المحتمل لموارد الأمة .

جـ ـ أنظمة مستقرة ، وقابلة للتطبيق ، ومرنة للتوزيع العادل لهذه الإمكانات الموسعة بين الفئات ذات الدخول المختلفة ، مع الاهتمام بوجه خاص بالفئات ذات الدخل المحدود . وهذه الأنظمة يمكن أن تكتسب سمات الاستقرار وقابلية التطبيق والمرونة من خلال إقامتها داخل مؤسسات ديموقراطية حقا ، ويدعمها بالتعليم الملائم .

ومع النمط الراهن لتوزيع السلطة داخل العديد من المجتمعات ، فإن النخب الحاكمة هي التي سيتعين عليها أن تتخذ القرارات الأولى للإشباع الدائم للحاجات الأساسية ؛ ولن يصبح في الإمكان إنجازه إلا بموافقة وإقرار ودعم هذه النخب الحاكمة . ولقد انبنت الحجج المؤيدة لعملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية ، حتى الآن ، على اعتبارات إنسانية ، كما في حالة حركة مناهضة العبودية في القرن التاسع عشر . وهذا الدافع يمكن أن يعبىء الرأي العام ، لكنه ليس كافيا لإقناع النخبة الحاكمة بالتضحية بمصالحها المكتسبة . على أنها قد تقدم بعض التنازلات ذات التأثير المحدود أو الأجل القصير ، كأن تقوم ببعض الإصلاحات ، لكن هذه الإصلاحات لا تظل سارية غالبا لفترة طويلة . وأي قرار سياسي متعلق بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية يتم اتخاذه في القمة سيتعرض للخطر في الغالب من خلال المصالح الخاصة للفئات الثرية ذات النفوذ التي تستفيد من الإفقار المستمر لقطاع كبير من المجتمع .

والحالة الوحيدة التي يمكن أن تبدي فيها هذه الفئات تعاونا ملموسا مع فكرة الإشباع الدائم للحاجات الأساسية هي أن يتضح بجلاء ، لا يشوبه شك ، أن عدم إشباع الحاجات ، أو الإشباع المؤقت فحسب لهذه الحاجات ، ينطوي على آثار سلبية خطيرة بالنسبة للمجتمع ، وبالنسبة لمكاسب هذه الفئات . ولقد أدركت هذه الفئات دائما أن عدم الإشباع الصارم للحاجات ينطوي على آثار سلبية خطيرة ، ولجأت في بعض الحالات إلى استخدام القوة ، و (أو) الإجراءات المسكنة للسيطرة على الموقف . وتدعو الحاجة اليوم ، إلى توضيح

أن الاضطراب الاجتماعي يمكن أن ينجم أيضا عن تأخير إشباع الحاجات على أساس قابل للاستمرار . ومن المهم أيضا أن نوضح أن هذا الاضطراب الاجتماعي سوف يهدد بصورة خطيرة مصالح النخبة . وحتى الآن لم يتم التدليل على هذه الأمور بصورة فعالة .

فالعديد من نظم الحكم الاستبدادية استمر في العصور الحديثة لفترة طويلة دون أن يتعرض لمخاطر من النوع الذي يهدد مصالح النخبة الحاكمة . لقد حافظت على وجودها بفضل مزيج من الخدمات والإرهاب . وأتاحت التطورات الحديثة في تكنولوجيات وسائل الإعلام إمكانية السيطرة على العقول ، وأساليب التفكير في المجتمع ، وخصوصا في صفوف المعدمين . وتتغير الشعارات مرة كل بضع سنوات ، بحيث تستمر الأوضاع على ما هي عليه ، ولا تتاح أي فرصة للتفكير العقلاني المتسق . فهناك دائما هدف « ضخم » يتعين تحقيقه . كما أن « الجزرة » ينبغي أن تظل ظاهرة دائما عند نهاية العصا بمسافة معقولة .

ومع ذلك فقد أوضحت التجارب الحديثة أن أنظمة الحكم الاستبدادية ، أيا كانت درجة استقرارها الظاهري ، يمكن أن يطاح بها بسهولة تبعث على الدهشة أحيانا . ويحدث ذلك عادة عندما يعبأ « المضطهدون » من خلال معارضة سياسة ترفع شعارات تفوق شعارات النظام القائم حماسة وانفعالا . وتمثل الفترة التي يستمر فيها بقاء الحكم الاستبدادي الوقت المطلوب لتشكيل قيادة منظمة ونشطة للمضطهدين .

وهنا تصبح قضية التعاون الدولي واردة بشدة . ففي معظم الحالات التي تمت فيها الإطاحة بالحكام المستبدين ، مثلت المساعدة الخارجية السافرة أو المستترة من الحكومات الأخرى عنصرا لا غنى عنه بالنسبة للمعارضة . فالمشاركة مُتَطلَّب لا غنى عنه من أجل الإشباع الدائم للحاجات الأساسية ،

ومن قبيل الضرورة الملحّة أن يساعد المجتمع العالمي ـ إذا كان جادا حقيقة فيما يتعلق بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية في كل مكان بصورة فعالة على كفالة المشاركة الكاملة في كل مكان ـ والمطلوب هو ضرورة ترشيد عمليات المراقبة والتدخل التي تجري بالفعل وراء الكواليس ، وتقنينها ، وإخضاعها للرقابة المدققة للمجتمع العالمي بأسره لتخفيف حدة المعاناة ، والموت ، والدمار التي تتآزر لتعويق الإشباع الأساسي للحاجات الأساسية . وهو ما يمكن أن يشكل بالطبيعة وظيفة جديدة يمكن أن تلحق بوظائف محكمة العدل الدولية .

إن الحكم الاستبدادي أو المطلق نادر الوجود نسبيا في العصر الحالي ، وفي أغلب الحالات تتعاطف النخب الحاكمة ، لحسن الحظ بإخلاص مع حاجات مواطنيها من الفقراء وغير الفقراء . وهو ما يدعو إلى التفاؤ ل فيما يتعلق بقبول إجراءات الإشباع الدائم للحاجات الأساسية عندما يتضح لها أن مزايا هذه الإجراءات تفوق مزايا أي إجراءات يتم تنفيذها في الوقت الحاضر . وتلك جزئيا مسؤ ولية جماعة المصالح العالمية المعنية ؛ كما يمكن لنظام الأمم المتحدة ، ومانحي القروض ، وللشركات متعددة الجنسيات أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال . ويتعين أن يتجسد تعاونها أولا وقبل كل شيء في مجال تنفيذ سياسات زيادة الموارد والدخول . ويتمثل المجال الثاني للتعاون في المساعدة على إقامة نظم توزيع عادلة . وقد لا تحظى مثل هذه الجهود بنفس القبول والترحيب ، وخصوصا إذا لم يبذل أي جهد من أجل التوزيع العادل والكفء على المستوى الدولي ، أي بين الدول الفقيرة والغنية .

وتتمثل المهمة المطروحة في الفترة المقبلة في إنجاز نوع من الانتقال على النطاق العالمي من النمو الاقتصادي المشوش إلى نمو اقتصادي مدروس ، وموجه يحسّن البيئة الإنسانية ، ويعزز حفظ الموارد ، ويرشد استخدامها في الوقت الذي يعزز فيه أيضا الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

ولكي نجعل ذلك أمراً ممكنا سيتطلب الأمر ترتيبات مؤسساتية جديدة ، وأشكالاً جديدة من التعاون الدولي . ويتعين النظر إلى مشكلات تعزيز الثروة ، والإمكانات المساعدة على زيادة الدخل ، والنظم والمؤسسات المطلوبة للتوزيع العادل لفوائد التنمية لا من الزاوية الوطنية وحدها ، بل من الزاوية الدولية أيضا . ويشمل الهدف أيضا قضايا الموارد البيئية على المستوى الكوني . فهنا على وجه التحديد يمكن لمفهوم « الحدود الخارجية* » أن يقدم إسهامه .

ويؤكد هوايت على أنه :

« إذا كنا نريد أن نحيا حياة مثمرة في عالم سيظل التفاوت سمة سائدة فيه لأجيال عديدة قادمة فإن علينا أن نكرّس أساليب عملية وعينية يمكن الأمم عالية الدخل ، والأمم منخفضة الدخل أن تتعاون من خلالها على نحو منسجم لسد الفجوة . وبقدر ما تدعو الحاجة إلى تنمية الموارد الطبيعية ، فسوف تستلزم الجهود بلورة أفضل المعارف العلمية على مستوى العالم في خطط تساعد الحكومات القومية ذات النظرة البعيدة على صياغتها لكي تتولى بعد ذلك مسؤولية تنفيذها . ويتعين أن تعزز مناهج المساعدة في كل من مرحلة الدراسات ، ومرحلة التنفيذ الكفاية العلمية ، والحكمة العملية دون التضحية بالكرامة المحلية واحترام الذات . . ومن المقومات القوية في الحافز الدافع لتحسين إدارة الموارد العالمية في المستقبل القريب رؤيا التحدي الذي تقدمه التنمية المتكاملة في كل الأمم ، أي رؤيا التعاون بين المجتمعات المفكرة في العالم لتحقيق أهداف ملموسة » .(٥٥)

خيارات السياسة :

يذكر تقرير بلدان خطة كولومبو أن « الإرادة السياسية » ليست غائبة ، لكن

* « الحدود الخارجية » هي حدود قدرة الموارد الطبيعية للأرض على العطاء .

الخلاف ينشأ حول الأهداف الأخرى(٢٥) . إذ إن تعريف « الأكثر فقرا » مسألة معقدة تتضمن تعيين فئات الدخول ، والأهداف الإقليمية ، والمجموعات السكانية الأكثر تعرضا للمرض ، والفئات العمرية النوعية . كذلك تتضمن درجة اللامركزية في البرامج ، والأدوات الإدارية ، وتحديد الأولويات في السلع والخدمات قرارات صعبة تنبني أحيانا على مبدأ التجربة والخطأ على المستوى المحلي . فإذا كانت إمكانات الحكم الذاتي المحلي تسمح بالمشاركة الشعبية فإن في الإمكان الوصول إلى بعض التسويات بمساعدة الزعماء السياسيين المحليين . ويمثل الالتزام السياسي المستمر عنصرا ضروريا من أجل نجاح البرامج . وقد تنشأ تعارضات بين الحاجات القريبة والبعيدة ، كما قد تطرأ تحديات أمام استمرار الالتزام . ويتعين أن يتم تبادل الخبرات وتقييمها على مختلف المستويات ، وأن يجري حل ألوان الخلاف والتعارض .

إن البلدان المانحة للقروض تعترف بأهمية نهج الحاجات الإنسانية الأساسية ، وبعدم كفاية ما سبق إحرازه من تقدم ، لكننا لا نجد إجماعا حول ما إذا كان يتعين اعتبار إطار الحاجات الإنسانية الأساسية استراتيجية أساسية ، أم جزءاً من نهج أكثر مرونة وعملية . وترتبط هذه القضية بمسألة من يحدد أولويات التنمية . وهنا نجد في الغالب أنواعا من التعارض بين مواقف مانحي القروض والحاصلين عليها ؛ فالمقترضون غالبا ما يزعمون أن استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية تمثل شكلا من أشكال التدخل ، وأنها يمكن أن تساعد على تأييد التبعية واستخدام التكنولوجيا ضعيفة الكفاءة . كذلك يثار السؤال المتعلق بكيفية تقييم أثر المعونة في تعزيز الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية على نحو مباشر وقابل للتحقق ، وعلى مدى أي أفق زمني . وقد لخصت الخيارات التي تواجه مانحي القروض في نطاق يتراوح ما بين « الدعم المجاني العام » و« الدعم النوعي الموجه » على النحو التالي :

أ - الدعم واسع النطاق مع ترك تحديد الأولويات للحكومات الحاصلة على

المعونات ، مع توجيه الجانب الأكبر من المعونة إلى فقراء الريف أو المدينة .

ب ـ الدعم الاختياري مع ترك الحرية لمانحي القروض لاختيار ما يرونه مناسبا من المقترحات المقدمة من الحكومات المقترضة ، والتي يجري تشجيعها على تقديم مشروعات الحاجات الإنسانية الأساسية .

جـ ـ الدعم المحدود ، حيث يقدم مانحو القروض مشروعات للمقترضين ليختاروا من بينها ما يلبي معايير نوعية محددة مثل الحاجات الإنسانية الأساسية .

د ـ الدعم النوعي الموجه ، والذي يجمع بين تمويل المشروع وبذل الجهود للتأثير في خيارات الحكومات المقترضة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ المشروعات .

ويدرك المقرضون تماما أن مساعداتهم تقصّر عن تنفيذ استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية . وقد قدر البنك الدولي أن تلبية الحاجات الأساسية لفقراء العالم تحتاج إلى ٥٠ بليون دولار سنويا[٥٦] . وسوف تختلف المعونة القليلة المقدمة من مانحي القروض تبعا لمدى « العافية » التي يتمتع بها اقتصادهم الداخلي . وبالرغم من المطالبة بتلاؤم المعونة مع استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية ، إلا أن القسم الأكبر من المعونة يذهب إلى أغراض بعيدة تماما عن الحاجات الإنسانية الأساسية ، فحتى لو تم توفير المتطلبات المالية لاستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية من جانب المقترضين تبعا للتعريف القياسي (الغذاء ، الإسكان ، الصحة ، الصرف الصحي ، الملبس ، التعليم) فإن لدى البلدان المقترضة حاجات أخرى ينبغي ضمها إلى القائمة مثل : التغذية ، وكفاية إمدادات الغذاء ، ومحو الأمية ، وتوفير فرص عمل جديدة ، ووسائل المواصلات ، والأمن الاجتماعي ، والعدالة . وبرغم التجارب الماضية إلا أن العديد من البلدان التي تأمل في التغلب على مشكلة الفقر من خلال التخطيط تبدو معتمدة على الإيمان وحده . ولقد فسر عقم

مشروعات الحاجات الإنسانية الأساسية بالنفوذ المتغلغل للنخب الريفية ، والذي يزيد من صعوبة الوصول المباشر إلى الفئات الأكثر فقرا . ومن الواضح أن الإطار المؤسسي لا يتطلب ـ لكي يجعل استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية مؤثرة وفعالة ـ مشاركة القطاعات الأكثر فقرا من المجتمع فحسب ، بل يتطلب أيضا الاعتماد المتزايد على النفس ، وتدعيم العناصر الإدارية على المستوى المحلي . وقد ترى الحكومة المركزية أن من الأفضل إنشاء تنظيمات شعبية محلية تعتمد على إمكاناتها الذاتية ، ومستقلة عن البيروقراطية المركزية ، بحيث تقوم بتنفيذ السياسات مباشرة . لكن هذه التنظيمات ينبغي أن تراقب بدقة حتى لا تسيطر عليها النخب الريفية ، وتتحول إلى أدوات لاستغلال أكبر ، كما يقال : إنه حدث بعد تنفيذ الإصلاح الزراعي في مصر عام ١٩٦٠ .(٤٤) وفي التحليل الأخير فإن الطريقة المثلى لتحويل الطموحات والنوايا الطيبة إلى برنامج فعلي للحاجات الإنسانية الأساسية هي وضع جدول زمني يتضمن أهدافا سنوية للحد من مستويات الفقر .

وتنطوي الخطوات المستقبلية التي اقترحت بالنسبة لبلدان خطة كولومبو على نوع من الفائدة بالنسبة للبلدان الأخرى التي ترغب في تبني استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية . ويمكن إجمال هذه الخطوات فيما يلي :

أ ــ تبادل المعلومات والخبرات على مختلف المستويات .

ب ــ دراسة مجالات التعاون الوظيفي في أنشطة الحاجات الإنسانية الأساسية .

جـ ــ توحيد معايير المؤشرات المستخدمة في قياس وضع الحاجات الإنسانية الأساسية في كل بلد ، وإنجاز المشروعات ، وفي مراقبة الإنجاز المتحقق فيما بين البلدان حتى يتم اكتساب تفهم أعمق للمشكلات القائمة .

د ــ تشجيع الدول المقرضة والدول المقترضة على حفز وتمويل الأبحاث المرتبطة بسياسات الحاجات الإنسانية الأساسية .

هـ ـ تدريب الطاقة البشرية المطلوبة لإدارة وتشغيل برامج الحاجات الإنسانية الأساسية .

الخلاصة :

لا يختلف أحد على أن العالم يمر بأزمة ، وأنه يعاني من العديد من المشكلات على المستوى الكوني . ومن مظاهر هيمنة الثقافة الغربية على العالم بأسره أن التحذيرات المتعلقة بهذه المشكلات ، والمقترحات المقدمة لحلها ، والتحذيرات المضادة لهذه المقترحات ذاتها تأتي كلها من مصادر غربية ، بحيث نحتار في معرفة ماذا نصدق ومن نصدق . لقد قدم لنا الغرب نماذج للتنمية على غرار نمطه التصنيعي ، واقتصاديات نموه ، ونظامه البرلماني ، ومعايره الخاصة المتعلقة ببنية الدولة ونظام عملها ، الخ . لكننا نجد الآن أنه في حين أن هذه النماذج نجحت تماما في الغرب ، فإنها لم تنجح دائما في بقية بلدان العالم . كذلك أخفق نموذج آخر ، مستمد من الكتلة الشرقية ، في بلدان العالم الثالث . وتظهر اليوم إشارات وتحذيرات فيما يتعلق بفشل هذه النماذج حتى في بلادها الأصلية . ويقال لنا إننا نعيش وسط أزمة عالمية معقدة تتعلق بالبيئة ، والسكان ، والموارد ، والفقر ، والجوع ، إلخ .

ومما يشهد لقدرة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاستجابة السريعة أنها تعمل بناء على طلب كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية من أجل دراسة المشكلات التي تطرحها كل من المجموعتين . ولقد أحرزت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال تصفية الاستعمار ، ومجال التنمية (خلال العقدين الأولين للتنمية ، وإن لم تتحقق فيهما الأهداف بالصورة المرجوة) ، وحفظ السلام ، والتعليم ، الخ ، لكنها كانت أقل نجاحا فيما يتعلق باتفاقيات التعريفة الجمركية والتجارة ، وقانون البحار ، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

لقد أظهرت المداولات ـ التي جرت في الاجتماعات المخصصة لقانون البحار ـ أن المبادىء المتعلقة بالسيادة القومية على الموارد الطبيعية يمكن أن تتحول إلى شعارات فارغة لا غير إذ كشفت البلدان الصناعية ـ القادرة على استغلال تفوقها العسكري والتكنولوجي ـ عن نواياها فيما يتعلق بمنع البلدان المتضررة من الحصول على اعتراف رسمي من الأمم المتحدة بحقوقها فيما يختص بالسيادة على مواردها الواقعة داخل حدود مياهها الإقليمية ، بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا المنع فيما يتعلق بترشيد استخدام تلك الموارد ، بالنسبة للمساواة ولأي شروط أخرى عادلة وقائمة على المساواة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ذلك هو الجو الذي يتم فيه الإعلان عن الدعوة إلى نهج الحاجات الأساسية في التنمية .

وبالرغم من أن إشباع الحاجات الأساسية هو في الأساس جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تطالب به البلدان النامية إلا أن تبنيه ، عندما تدافع عنه البلدان الصناعية ، كمنهج للتنمية ينظر إليه بعين الشك في أغلب بلدان العالم الثالث . وفي الوقت ذاته ، فعندما أقرته مجموعة من البلدان النامية (مجموعة « كولومبو ») كمنهج للتنمية ، فإن مانحي المعونات أبدوا تقاعسا في توفير الأموال اللازمة(٢٥) . وفضلا عن ذلك فإن البلدان الصناعية تحجم عن تسهيل انتقال التكنولوجيا . والنتيجة الحتمية لسلوك كهذا هي تعزيز شكوك بعض البلدان النامية في أن الهدف الحقيقي وراء الدعوة لاستراتيجية الحاجات الأساسية هو إبقاؤها عند مستوى منخفض من التنمية . وبعبارة أخرى فإن هذه الدعوة ينظر إليها على أنها شرك آخر تضعه البلدان المتقدمة في طريقها . ولقد اعتادت البلدان النامية أن تنظر إلى المشكلات الكونية التي أثارتها البلدان الصناعية في الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السبعينات على أنها أشراك منصوبة لتحويلها عن المسار الذي تعتقد هي أنه الأفضل بالنسبة لها . وقد تبلور هذا الشعور أولا عند مناقشة

قضايا البيئة في ستوكهولم ، ثم عند مناقشة قضية الزيادة السكانية في بوخارست . وينظر إلى ما سمي بالأشراك المعدة داخل منابر الأمم المتحدة بوصفها تعزيزا لأشراك أخرى منصوبة بالفعل في العمليات الجارية ؛ شرك الديون ، وشرك الخبراء الأجانب ، وشرك التدريب (وما يترتب عليه من استنزاف للعقول) ، وشرك المعونة الغذائية (وأشكال المعونات الأخرى) ، وشرك التضخم ، وغيرها من الأشراك . على أن هناك أشراكا أخرى منصوبة بمهارة أكثر ، ولها الفعالية نفسها ، تعمل داخل البلدان النامية نفسها لاستنزاف مواردها من الطاقة ، ولتحجيم قدرتها على النمو : النظام البرلماني وهيكل النظام الإداري (البيروقراطية) ، وهيكل النظام التعليمي (التكنوقراطية) ، ونظم المحاسبات القومية (إهمال إسهام القطاع التقليدي في الناتج القومي الإجمالي) ، والنماذج الأخرى المستمدة من البلدان الصناعية المتقدمة (الغربية والشرقية) ، وكلها ينظر إليها على نحو مفارق باعتبارها ضرورة للتنمية .

الأشراك الداخلية والخارجية :

على الرغم من أن هناك ما يبرر نظرة بعض مفكري العالم الثالث إلى مسألة نهج الحاجات الأساسية على أنه شرك على نحو ما . إلا أن ذلك لا يلغي الصلاحية الأصيلة لهذا النهج . فهو نهج صحيح وجدير بالاهتمام شأنه في ذلك شأن الاهتمام بالبيئة ، والسكان ، والموارد ، الخ ، إذا قصد بالتقدم حقيقة رفع مستوى معيشة وأسلوب حياة الأغلبية المتضررة وتوفير الظروف التي تمكّن كل فرد من إعالة نفسه ، والاستمتاع بالحياة بالصورة اللائقة . والواقع أن هذا الكلام ينطبق أيضا على الأشراك الأخرى المتعلقة بالسكان ، والبيئة ، والموارد ، الخ . فقوة تأثير هذه المشكلات في مستقبل البلدان النامية لا تتلاشى ، حتى لو استخدمت فعلا من جانب البلدان الصناعية كأشراك لتعويض التنمية . فالزيادة السكانية ذات المعدلات العالية تمثل ، من الوجهة

الموضوعية ـ وبصرف النظر عن أي أساليب للتلاعب والاستغلال على المستوى الدولي ـ خطرا يتهدد البلدان النامية ، ولن يسفر إلا عن المزيد من الإفقار والإضعاف لشعوبها ؛ وإهمال الاعتبارات البيئية لن يضيف سوى نموذج البلاد الغنية من التدهور البيئي إلى نمط البلد الفقير القائم بالفعل ، في ظل مجتمع دولي عاجز تجاه الطرفين معا ؛ كذلك لن يؤدي الإسراف في استغلال الموارد إلا إلى مضاعفة عجز البلاد عن الاستثمار في المستقبل . والواقع أنه يمكن النظر إلى الأشراك لا بوصفها منصوبة عمدا للبلدان النامية من جانب القوى الصناعية بقدر ما هي ناشئة بصورة آلية نتيجة وضع البلدان النامية نفسه على هامش الاقتصاد العالمي . وهو موقف ليست القوى الصناعية مسؤولة عنه في الوقت الحاضر مسؤولية كاملة ، لكنه في الجانب الأكبر منه نتيجة عوامل تاريخية وثقافية .

وبطبيعة الحال فإن الموقف الحالي عرضة لأن يجري « تأبيده » من جانب القوى الصناعية التي تستطيع أن تستخلص فوائد عديدة منه . وإنها لمسؤولية مفكري العالم الثالث أن يشرحوا لمواطني بلادهم كيف يستغلون هذه المشكلات لصالحهم هم ، بدلا من مواصلة توقع تحسينات جوهرية في سلوك البلدان الصناعية . ولا يعني ذلك ، بطبيعة الحال ، أنه يتعين إهمال هذا السبيل ، وخصوصا في وقت تبدو فيه البلدان الصناعية مستعدة للإنصات . فعندما تضاعفت أسعار القمح أربع مرات عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ كان التفسير الذي قدم للبلدان النامية هو أنه أحد « حقائق الحياة التي لا سبيل إلى إنكارها » ، أما عندما تم رفع أسعار البترول الخام عام ١٩٧٣ وبعد ذلك فقد صدرت النداءات مطالبة « بالتعاون بدلا من المواجهة » . فإذا ما استمرت هذه الزوح فسوف يتعزز الأمل في تهيئة جو جديد من التفهم للفائدة المتبادلة والتكافل بين المنتجين والمستهلكين ، مما يؤدي في النهاية إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية لكل الأطراف .

إن انشغال مفكري العالم الثالث بالأشراك التي تنصبها البلدان الصناعية للبلدان النامية لا يجب أن ينسينا أن هناك أشراكا داخلية داخل البلدان النامية نفسها ، منصوبة بوعي ، أو دون وعي ، تسهم بطريقة مشابهة ، وإن كانت أكثر خداعا ، في تضييق فرص إحراز تقدم حقيقي في اتجاه الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . وبعض هذه الأشراك مادي (فيزيائي) ، وبعضها الآخر اجتماعي . وربما كان أكبر هذه الأشراك الداخلية هو وجود أغلبية واسعة من الأميين تعلوها تلك القشرة (أو الطبقة) الرقيقة من النخبة نصف المتعلمة في أغلبها . هذا الموقف هو المسؤول في التحليل الأخير عن انتشار العاطفية ، واللاعقلانية ، وعجز المجتمع العلمي والتكنولوجي محدود العدد للغاية ، وانتشار النزعة العلمية الزائفة والشعوذة ، وعبادة البطل ، وسهولة التصديق (أو السذاجة المفرطة) ، والتطرف ، والتعصب ضد المعارضة والتعددية الحزبية وضعف المشاركة الجماهيرية في صنع السياسات واتخاذ القرار ، الخ . ذلك بعض من الخصائص الحقيقية للتخلف والركود ، وهو السبب الحقيقي في أن كلا من خلق ونقل التكنولوجيا ، كبديلين يعتمد كل منهما على الآخر ، تتعذر ممارستهما في وقت واحد . كما أن له أثرا ملموسا في تعويق تحقيق السيادة الكاملة والاستقلال الحقيقي ، ومن الواضح أنه ستتعذر معالجتها في المستقبل المنظور . وهذه الأشراك أكثر فعالية كثيرا ، بوصفها أشراكا داخلية ، في منع أي تقدم حقيقي من أشراك منصوبة من جانب القوى الصناعية . وتأبيدها من خلال العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا أكثر خطورة ، وأكثر تعذرا على الحل ، من الأشراك الخارجية ؛ أو تأبيد الشروط المعاكسة في النظام الدولي ، بالرغم من أنها مترابطة جميعا ترابطا وثيقا . ويتعين على أي خطة عمل تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أن تبدي اهتماما بالتخلص من هذه الخصائص الداخلية لا يقل عن اهتمامها بأي نزعات في العلاقات الدولية مناهضة للبلدان النامية ، ولتخفيف حدة الفقر فيها .

البلدان العربية :

فإذا ما انتقلنا إلى البلدان العربية ، على وجه التخصيص ، فسنجد أن رجل الشارع ينتابه كثير من الشك في قدرة المجتمع الدولي على إحداث تغيير ملموس في النظام الدولي . ويبرر هذا الشك من وجهة نظره فشل المجتمع الدولي في الاعتراف الواضح والكامل بالحقوق المشروعة لأحد الشعوب العربية الشقيقة بالرغم من مرور ما يزيد على أربعين عاما على مأساته . وفضلا عن ذلك فقد تعزز هذا الشك من خلال تجربة البلدان العربية المصدرة للبترول فيما يتعلق بآليات النظام الاقتصادي العالمي ، منذ تضامنت مع البلدان الأخرى المصدرة للبترول للوصول إلى مقاييس أكثر عدالة وإنصافا في شروط التعامل التجاري في سلعتهم التصديرية الرئيسة - مقاييس تتمشى مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

لقد أدت الإفادة من الانتعاش البترولي الحديث في بعض البلدان العربية المصدرة للبترول إلى طمس قضية التنمية في المنطقة العربية ككل . ومعظم التفكير الغربي حل هذا التدفق للدخل مشوب بمشاعر متحاملة ، ومتأثر بشدة انطباعات مستمدة من أجهزة الإعلام . لكن الواقع هو أن هذا الدخل يمثل نوعا من « البركة » المختلطة ، فقد خلق ألوانا من التفاوت الهائل داخل العالم العربي أكثر خطورة من ألوان التفاوت القائمة بين الشمال والجنوب . وخلق مشكلات في مجال الاستثمار بأكثر مما حلّ من مشكلات في مجال توفير الإشباع والرخاء في البلدان العربية الصغيرة المصدرة للبترول . كما حرّف أهداف التنمية في البلدان العربية من السيادة الكاملة إلى المزيد من الارتباط والتبعية للنظام العالمي القائم . وتتحدد المواقف المتباينة للبلدان العربية تجاه نهج الحاجات الأساسية إلى حد كبير حسب كون هذه البلدان مصدرة للبترول أم لا ، وحسب حجم تعدادها السكاني . وبرغم التعارضات القائمة بين البلدان العربية إلا أن هناك تسليما عاما بأن من الأفضل لها أن تتكامل جهودها في مجال

التنمية ، بل إن هذه التعارضات ربما اعتبرت في الواقع أحد العوامل المؤدية إلى ذلك . ويقترح محمد دويدار [٥٧] خمسة محاور من أجل تطوير الاقتصاد العربي (كلها داخل إطار استراتيجية تصنيعية) :

ــ محور صناعة الحديد والصلب ، والصناعات الأخرى المساعدة .

ــ محور البترول والصناعات البتروكيمياوية .

ــ محور صناعة التشييد ، بما في ذلك البناء ومواد البناء .

ــ محور الأمن الغذائي .

ــ محور الأصالة التكنولوجية .

كذلك يقترح محمود عبدالفضيل[٥٨] خمسة محاور من أجل جهد عربي مشترك في مجال التنمية الاقتصادية .

ــ الأمن الغذائي .

ــ التصنيع ، مع التركيز علي :

أ ــ الحديد والصلب ، والصناعات المساعدة .

ب ــ البتروكيمياويات .

ــ شبكات نقل وتسويق منتجات المنطقة .

ـ نقل التكنولوجيا والتكيف معها .

ـ خلق نظام نقدي عربي .

واضح إذاً أن هناك اتجاهين : أحدهما يهدف إلى إشباع الحاجات ، بينما يستهدف الثاني تشجيع التصدير ، أو على الأقل إحلال الواردات في حالة بعض الواردات مرتفعة السعر ، والتي تتوافر موادها الأولية داخل المنطقة العربية . ويعرب محمود عبدالفضيل عن أسفه للافتقار إلى استراتيجية لفترة ما بعد البترول ، ويستشهد بمصنع الألمنيوم في البحرين كمثال جيد للبناء من أجل المستقبل ، بينما يرى دويدار[٥٧] أن ظروف إنشاء هذا المصنع تعد مثالا للتبعية التكنولوجية والتي يتعين تحاشيها في أي مشروعات أخرى مشابهة .

الأمم المتحدة :

يلبي نظام الأمم المتحدة العديد من الشروط المطلوبة للعناية بالمشكلات الكونية ، وتوفير الإطار المؤسسي لمعالجتها على المستوى الدولي ، لكنه لا يمكن أن يكون فعالا فعالية كاملة في ظل أوجه قصوره الحالية . ويتعين أن يجعل أكثر فعالية ، لا بوصفه حكومة عالمية ، بل من أجل « حكم » الشؤون العالمية ، على حد تعبير كليفلاند ويلسون .(٥٩) فالحكومة العالمية سوف تعكس غالبا ، على نطاق أكبر ، أوجه الخلل في الحكومات القومية . وفي الوقت نفسه ليس من الصعب أن نتخيل كيف يمكن أن يساعد نهج الحاجات الأساسية في تجميع ودمج الجهود الكونية في خطة عمل شاقة ومعممة ، خطة عمل تنطوي على الفائدة بالنسبة للبلدان الصناعية والبلدان النامية في آن معا .

وعلى سبيل المثال « سوف تتعين إعادة توجيه أهداف المجتمع ، بحيث تتاح لمجموع السكان فرصة أوسع للتعبير الذاتي في مجالات الثقافة ، والتعليم ، والفن والعلوم الإنسانية ـ تلك المجالات غير المادية للتنمية التي تمثل أعلى مستويات الإنجاز الإنساني » في البلدان الصناعية .(٦٠) ويتلو ذلك أن نهج الحاجات الأساسية لن يكون فعالا على النطاق الكوني إلا إذا لم يتم قصره على الحاجات البدنية أو الأولية وحدها ، بل امتد ليشمل في وحدة متكاملة الحاجات الأولية والثانوية للسكان المستلبين في البلدان الصناعية أيضا . وبالتالي فإن أحد العناصر الأساسية في هذه الخطة يتمثل في ضرورة أن يتمم العمل الدولي الذي يجمع بين البلدان الصناعية والنامية العمل القومي داخل البلدان . ويمكن لنظام الأمم المتحدة أن يكون الإطار الطبيعي لمثل هذا العمل المشترك ، فداخل هذا الإطار يمكن تحقيق التعاون من أجل التخلص من الأشراك الخارجية والداخلية التي تقف في طريق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . لذلك ينبغي أن تتضمن خطة العمل ، من أجل الإشباع الدائم للحاجات

الإنسانية الأساسية على النطاق الكوني ، إعادة تأهيل ، وإعادة توجيه ، وإعادة التصديق على نظام الأمم المتحدة الذي يتعين أن يشمل على وجه التخصيص المهمات التالية بالنسبة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

١ ــ يتعين تفويض مجلس الأمن سلطة كبح الاضطهاد ، والاستبداد ، ودعاة الإثارة من خلال إجراء مبنيّ على قرارات محكمة العدل الدولية .
٢ ــ يتعين على البنك الدولي أن يكون متسقا في سياساته تجاه استراتيجيات التنمية في البلدان النامية في إطار نهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . ومن الواضح أن هذه المنظمة لم تستقر بعد على ما إذا كان عليها أن تتصرف طبقا للأحاديث التي يدلي بها رئيسها ، أو تستمر في اتباع سياسات « مستشاريها » .(٦١)

٣ ــ يتعين على « اليونيدو » (برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) أن تكون متسقة في المشروعات المقترحة والمنفذة في البلدان النامية في إطار نهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .
٤ ــ يتعين أن يُمكّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب UNEP) من إنجاز تقييم للآثار البيئية المترتبة على مشروعات التنمية المقترحة ، أو الممولة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، أو من خلال اتفاقات ثنائية ، لتقديم المشورة حول التكنولوجيات السليمة والملائمة بيئيا ، وأن تتاح له إمكانية التدخل على نحو فعال في حالة عدم الالتزام بالمعايير البيئية ، وفي حالة تدهور الظروف البيئية .
٥ ــ كذلك يتعين أن يعهد إلى « اليونيب » إنشاء مركز للبحوث البيئية لوضع المعايير ، وتحسين عملية مراقبة الظروف البيئية الكونية .

المراجع :

1. J. McHale and M. C. McHale, *Human Requirements, Supply Levels and Outer Bounds: A Framework for Thinking about the Planetary Bargain* (New York, Aspen Institute, 1975).
2. J. McHale and M. C. McHale, *Basic Human Needs: A Framework for Action* (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1978).
3. ILO, *Employment, Growth and Basic Needs: A One-World Problem* (Geneva, 1976).
4. H. Singer, *Technologies for Basic Needs* (Geneva, 1977).
5. A. S. Bhalla, "Technologies appropriate for a basic needs strategy". Mimeographed. Paper prepared for the Expert Meeting on International Action for Appropriate Technology, Geneva, 5-9 December 1977.
6. H. Streeten, "The distinctive features of a basic needs approach to development", *International Development Review*, vol. 19, No. 3 (1977), pp. 8-16.
7. F. Lisk, "Conventional development strategies and basic-needs fulfilment, a reassessment of objectives and policies", *International Labour Review*, vol. 115, No. 2 (1977), pp. 175-191.
8. G. Borgstrom, *World Food Resources* (New York, Intertext Books, 1973).
9. S. A. R. A. Taha, *Society, Food and Nutrition in the Gezira* (Khartoum, Khartoum University Press, 1977).
10. N. Hildyard, "There's more to food than eating", *New Ecologist*, vol. 4, No. 5 (1975), pp. 166-168.
11. Birla Institute of Scientific Research, Economic Research Division, *World Economic Profile* (Delhi, Macmillan Co. of India, 1975).
12. D. Stokols, W. Ohlig and S. Resnick, "Perception of residential crowding, classroom experiences

and student health", *Human Ecology*, vol. 6, No. 3 (1978), pp. 233-242.

13. H. Hellman, *The Population Problem: The Most Serious Problem Threatening Today's World.* Arabic translation by M. B. Khalil. (Cairo, Dar Al-Maaref, 1974).
14. A. L. Mabogunje, I. E. Hardoy and R. P. Misra, *Shelter Provision in Developing Countries.* SCOPE 11 (New York, John Wiley & Sons, 1978).
15. WHO/UNICEF, *Final Report of the International Conference on Primary Health Care*, Alma Ata, 6-12 September 1978.
16. E. E. Meyer and P. Sainsbury, *Promoting Health in the Human Environment* (Geneva, WHO, 1975).
17. A. A. Mokhtar, *Factors Affecting Population Growth in the United Arab Republic of Egypt* (Cairo, Al-Kilany Press, 1975). (in Arabic)
18. J. Friedmann and F. Sullivan, "The absorption of labour in the urban economy: The case of developing countries", *Economic Development and Cultural Change*, vol. 22, No. 3 (1974), pp. 385-413.
19. ILO, "ILO position paper on human settlements". A/Conf/70/B/8 (1976).
20. A. N. El-Toukhi, "Analysis of changes in the characteristics of the work force in Egypt, 1947-1974". In I. S. Abdulla and others (eds.), *Egyptian Economy in a Quarter Century, 1952-1977.* Proceedings of the Third Annual Conference of Egyptian Economists, Cairo, 23-25 March 1978 (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978).
21. CAPMAS, *Household Budget Survey in Egypt, 1975* (1976).
22. H. Cleveland, "Toward an international poverty line". In J. McHale and M. C. McHale, *Basic Human Needs: A Framework for Action* (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1978), pp. 3-21.
23. K. Korayem, "Income distribution between urban and rural areas in Egypt, 1952-1975". In

I. S. Abdulla and others (eds.), *Egyptian Economy in a Quarter Century*. Proceedings of the Third Annual Conference of Egyptian Economists, Cairo, 23-25 March 1978. (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978).

24. A. B. Atkinson, *The Economics of Inequality* (Oxford, Oxford University Press, 1976).
25. E. W. Colglazier and others, "Basic Human Needs as a Development Strategy". Consultants' working paper for the Colombo Plan Conference, 1978.
26. M. Al-Said, "Industrial development in the United Arab Republic of Egypt and the strategy of satisfaction of basic needs of the population, 1952-1972." In I. S. Abdalla and others (eds.), *The Strategy of Development in Egypt*. Proceedings of the Second Annual Conference of Egyptian Economists, Cairo, 24-26 March 1977. (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978), pp. 209-232. (in Arabic)
27. M. Williams, "Meeting the basic needs of the poorest peoples", *The OECD Observer*, No. 89 (1977), pp. 17-21.
28. I. Sachs, *Environment and Development—A New Rationale for Domestic Policy in Formulation and International Co-operation Strategies*. Joint Project on Environment and Development 2, Canadian International Development Agency, Ottawa, 1977.
29. T. Page, "Equitable use of the resource base", *Environment and Planning*, No. 9 (1977), pp. 15-22.
30. N. Polunin, "A short selection of conceivable ecodisasters". In: Secretariat, HESC Organizing Committee, Science Council of Japan, *Science for Better Environment*, Tokyo, 1970, pp. 327-334.
31. J. L. Cloudsley-Thompson, "The expanding Sahara", *Environmental Conservation*, No. 1 (1974), pp. 5-13.
32. UNEP, *Environment and Development, Including Irrational and Wasteful Use of Natural Resources and Ecodevelopment*. UNEP/GC/102 (1977).

33. S. I. Ghabbour, "Waste or resource: Recycling in the ecosystem of world nations". In E. Masini (ed.), *Human Needs, New Societies, Supportive Technologies*. Proceedings of the Special World Conference on Futures Research, Frascati-Rome, September 1973, IRADES 3, pp. 91-200.
34. S. I. Ghabbour, "Insecticides and cotton in Egypt", *Biological Conservation*, vol. 6, No. 1 (1974), pp. 62-63.
35. R. V. Ayres and A. V. Kneese, "Economic and ecological effects of a stationary economy". *Annual Review of Ecology and Systems*, No. 2 (1971), pp. 1-22.
36. E. Eckholm, *Losing Ground: Environmental Stress and World Food Prospects* (New York, W. W. Norton & Co., Inc., 1976).
37. A. D. Moddie, "In search of total ecodevelopment concepts", *International Development Review*, vol. 18, No. 4 (1976), pp. 21-23.
38. F. De Soet, "Agriculture and the environment", *Agriculture and Environment*, No. 1 (1974), pp. 1-15.
39. S. I. Ghabbour, "Some aspects of conservation in the Sudan", *Biological Conservation*, vol. 4, No. 3 (1972), pp. 228-229.
40. F. E. Schulze and N. A. de Ridder, "The rising water-table in the West Nubarya area of Egypt", *Nature and Resources* (UNESCO), No. 10 (1974), pp. 12-18.
41. M. Biswas, "Environment and food production". In M. Biswas and A. Biswas (eds.), *Food, Climate and Man* (New York, John Wiley & Sons, 1970), pp. 25-158.
42. G. F. White, *Environmental Effects of Arid Land Irrigation in Developing Countries*. UNESCO/ MAB Technical Note 8, 1978.
43. A. Biswas, "Water development and environment". IIASA professional paper, 1978.
44. M. Abdel-Fadeel, *Economic and Social Transformation in the Egyptian Countryside (1952-1970): A Study in the Evolution of the Agrarian Question in Egypt* (Cairo, General Egyptian Book

Organization, 1978). (in Arabic)
45. M. Biswas, "United Nations water conference: A perspective". *Journal of Water Supply and Management*, No. 1 (1977), pp. 255-272.
46. R. Feacham, "Domestic water supplies, health and poverty: A brief review", *Journal of Water Supply and Management*, No. 2 (1978), pp. 351-362.
47. M. Biswas, "HABITAT in retrospect", *International Journal of Environmental Studies*, No. 11 (1978), pp. 267-279.
48. M. Biswas and A. Biswas, "Loss of productive soil", *International Journal of Environmental Studies*, No. 12 (1978), pp. 189-197.
49. R. LaNier, "Developing an ecological framework for the planning of human settlements", *Urban Ecology*, No. 1 (1978), pp. 1-4.
50. S. I. Ghabbour, "The city as an ecosystem". In M. A. Mostafa (ed.), *Man and Environment: Source-book on Environmental Education for Higher Institutions and Universities* (Cairo, ALECSO, 1978), pp. 301-350. (in Arabic)
51. C. Ake, "Misconceptions of the role of science and technology in development". Mimeographed. Paper prepared for the 21st Pugwash Symposium, "Peace and Development in Africa", Cairo, 5-9 January 1975.
52. I. H. Abdel-Rahman, "Some policy aspects of transfer of technology for development in Africa". Mimeographed. Paper prepared for the 21st Pugwash Symposium, "Peace and Development in Africa", Cairo, 5-9 January 1975.
53. The Royal Society [of Britain], "Some observations on the role of science and technology in developing countries". Paper prepared in connection with the United Nations Conference on Science and Technology for Development, 1978.
54. G. Reckord, "The geography of poverty in the United States". In S. B. Cohen (ed.), *Geography and the American Environment*. VOA Forum Lectures, Washington, D.C., 1967, pp. 100-121.
55. G. F. White, "River basin planning and peace: The lower Mekong". In S. B. Cohen (ed.), *Geo-*

graphy and the American Environment. VOA Forum Lectures, Washington, D.C., 1967, pp. 202-215.

56. G. P. Grant, "La crise du progrès mondial: injustice généralisée, discontinuités historiques et apparition d'un nouvel ordre international". In C. Mendès (ed.), *Le Mythe du développement* (Paris, Seuil, 1977), pp. 61-80.
57. M. Dowider, *Strategy of Arab Evolution and the New International Economic Order* (Cairo, New Culture House, 1978). (in Arabic)
58. M. Abdel-Fadeel, *Oil and Contemporary Problems of Arab Development* (Kuwait, National Council of Culture, Art and Letters, 1979). (in Arabic)
59. H. Cleveland and T. W. Wilson, Jr., *Human Growth: An Essay on Growth Values and the Quality of Life* (Princeton, Aspen Institute Programme in International Affairs, 1978).
60. M. K. Tolba, foreword to M. Biswas and A. Biswas (eds.), *Food, Climate and Man* (New York, John Wiley & Sons, 1979), pp. xi-xvii.
61. Collins, J. and Lappé, F. M. *IFDA Dossier, 5[11]*. The World Bank, 1979. pp. 11-19.
62. Radwan, S. *Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt, 1952-1975.* Geneva, ILO.



الفصل الثاني

الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي

محمد صفي الدين أبوالعز

مقدمة :

قد يبدو موضوع الحاجات الغذائية ، للوهلة الأولى ، غير مرتبط بمشكلة البيئة ، أو في أحسن الأحوال مرتبطا بها ارتباطا غير وثيق . وفي هذا العرض سنحاول أن نبين أن هناك تفاعلا بين المشكلات القائمة في هذين المجالين في الإطار العربي ، وأن السياسات المرتبطة بكل منها يتعين أن تكمل كل منها الأخرى .

وسنبدأ بتوضيح مدى وطبيعة عدم الإشباع المستمر للحاجات الغذائية الأساسية في العالم العربي وأثره في حياة الناس ـ وسندرس ثانيا ، أوجه القصور البيئية في عملية إنتاج الغذاء في المنطقة ، وأعني بها أوجه القصور المتعلقة بالمناخ ، وسقوط الأمطار ، والأرض ، وسنتناول ، ثالثا ، الموارد الأساسية للإنتاج الزراعي والغذائي في العالم العربي ، أي الأرض ، والمياه ، والموارد البشرية ، والمستخدمات الزراعية مثل : الأسمدة ، والآلات ، والمواد الكيمياوية اللازمة لمكافحة الحشرات والأمراض . وأخيرا سندرس بعض المشكلات البيئية المرتبطة بالإنتاج الزراعي ، والتي يتعين على بلدان العالم الثالث أن تعيها جيدا .

ويتمثل الهدف الرئيس لهذا التقرير في التأكيد على الحاجة الملحّة لكل من الإشباع المبكر للحاجات الإنسانية الأساسية المتعلقة بالغذاء ، ووقف التدهور البيئي . وفحوى الدعوة هي إيجاد حلول طويلة الأمد ، لا في العالم العربي وحده ، بل في كل البلدان التي تواجه المشكلات نفسها .

مدى وطبيعة عدم الإشباع المستمر للحاجات الغذائية في العالم العربي :

ربما بدا أمرا مثيرا لدهشة البعض أن يمثل العالم العربي منطقة لا يزال الناس يجوعون فيها .

فالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع التغذية في السنوات الأخيرة يشير إلى هذه الحقيقة . وبالرغم من الاحتياطيات النقدية الهائلة التي تملكها البلدان العربية المصدرة للبترول في الوقت الحاضر ، والتي ارتفعت تدريجيا خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى ٣٣٦٦٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٦ ، أي ١٥,٤٪ من إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية ،[١] وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية والنمو قد تسارعت معدلاتها مؤخرا إلا أن العالم العربي لا يزال يعد منطقة جوع ، حيث يتعرض ثلثا السكان لنقص التغذية .

ويتفاوت الموقف الفعلي فيما يتعلق بالتغذية في العالم العربي ما بين نقص التغذية وسوء التغذية . وفي تقدير المتطلبات الغذائية للفرد ، فإن التقدير المتفق عليه لمعدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط هو ٢٧٠٠ سعر حراري يوميا ، في حين تحتاج المرأة الى ٢٠٠٠ سعر حراري يوميا .[٢]

ويوصي الفسيولوجيون ، فيما يتعلق بحاجات الفرد من البروتينات ، بمعدل مقداره ٧٠ جراماً من البروتين يوميا ، أي جرام واحد لكل كيلوجرام من وزن الجسم . وقد أوصى بعض الفسيولوجيين بمعدل مقداره ٠,٧١ جرام لكل

كيلوجرام للفرد البالغ ، بينما زعم آخرون أن هذا التقدير مبالغ فيه ، ويقترحون رقما أقل بنسبة ٢٠٪ و٣٠٪ للرجل والمرأة على الترتيب (أي ٠,٥٧ جراماً لكل كيلوجرام من وزن الرجل ، و ٠,٥٢ لكل كيلوجرام من وزن المرأة) .[٣] ولا تقتصر الأهمية على المقدار الإجمالي للسعرات الحرارية والبروتينات التي يحتاجها الفرد ، بل تشمل أيضا نسبة عناصرها المكونة الرئيسة . ويرى أخصائيو التغذية أن ١٤٪ على الأقل من الطاقة الغذائية للفرد يتعين أن تستمد من البروتين .

ويتعين أن يشمل الزاد اليومي أيضا كمية محددة من الفيتامينات وبعض العناصر المعدنية مثل : اليود ، والفلورين ، والكالسيوم ، والفسفور ، والحديد ، الخ . وأي خلل في نسبة العناصر المكونة المختلفة يحدث نتائج مضرة بصحة الإنسان ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خفض إنتاجه وإصابته بأمراض معينة ، بل يؤدي أحيانا إلى الموت .

ويمكن القول بوجه عام إن المعدل اليومي للسعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في البلدان العربية هو ١٩٥٠ سعرا حراريا تقريبا . بينما يقدر المعدل اليومي في الولايات المتحدة بـ ٣٣٠٠ سعر حراري ، ويبلغ هذا المعدل في إنجلترا ٣١٦٥ سعرا حراريا .

وفي بعض البلدان العربية ، وهي على وجه التحديد مصر ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، وليبيا ، والسعودية ، والمغرب ، وتونس ، يفوق معدل الاستهلاك اليومي للطاقة الحد الأدنى المطلوب . بينما لا يزال معدل الاستهلاك الفردي في بلدان أخرى مثل : اليمن الشمالية ، واليمن الديمقراطية ، والجزائر ، والأردن ، والصومال ، والسودان ، وموريتانيا أقل كثيرا من المعدل العالمي .

ومن المسلم به ، فيما يتعلق بتوزيع النسبة المئوية لاستهلاك السعرات

جدول رقم (١) : عدد السعرات الحرارية يوميا للفرد في البلدان العربية

الدولـة	إجمـالي				المـواد النباتيـة				المنتجـات الحيـوانية			
	١٩٦١ - ٦٣	١٩٦٤ - ٦٦	١٩٦٩ - ٧١	١٩٧٢ - ٧٤	١٩٦١ - ٦٣	١٩٦٥ - ٦٦	١٩٦٩ - ٧١	١٩٧٢ - ٧٤	١٩٦١ - ٦٣	١٩٦٤ - ٦٦	١٩٦٩ - ٧١	١٩٧٢ - ٧٤
الجزائر	١٩٢٥	١٨٤٤	١٨٨٢	٢٠٦٥	١٧٢٩	١٦٧١	١٦٦٤	١٨٢٨	١٩٦	١٧٣	١٨٨	٢٠٨
مصر	٢٥٧٧	٢٦٦٤	٢٦٧٥	٢٦٣١	٢٤١٦	٢٤٩٠	٢٤٨٠	٢٤٣٠	١٦١	١٧٤	١٩٢	٢٠٠
ليبيا	١٧٨٨	٢٠٨١	٢٥٤٧	٢٦٩٢	١٦٣٢	١٨٨٣	٢٢٥٩	٢٣٦٤	١٥٣	١٩٨	٢٨٨	٣٢٨
موريتانيا	٢٠٠٥	١٩٩٢	١٩٩٠	١٨٦٢	١٤٣٦	١٤٣٢	١٤٣٤	١٣٩٤	٥٧٠	٢٥٧	٥٧٦	٤٧٠
المغرب	٢٢٥٨	٢٢٤١	٢٤٧٩	٢٥٩٢	٢٠٩٨	٢٠٨١	٢٢٨٩	٢٤٢٠	١٦٠	١٦١	١٨٩	١٧٢
الصومال	١٩٠٠	١٨٧٧	١٨٧٢	١٩١٦	١٣١٤	١٣٠٢	١٣٢٦	١٤٤٥	٥٨٦	٥٧٥	٥٤٨	٤٧١
السودان	١٨٧٠	١٨٦٨	٢٠٩٦	٢٠٦٧	٢٥٩٥	١٥٧٧	١٧٦٥	١٧٤٩	٢٧٦	٢٩١	٣٣١	٣١٨
تونس	١٩٦٤	٢٠٢٥	٢٢١١	٢٣٧٥	١٨١٢	١٨٦٥	٢٠٣١	٢١٦٧	١٥٢	١٦١	١٨٠	٢٠٨
العراق	٢٠٠٥	٢٠٧٤	٢٢٩١	٢٣٨٣	١٧٧٠	١٨٤٣	٢٠٥١	٢١٢٢	٢٣٥	٢٣١	٢٤٠	٢٦١
الأردن	٢١٨٨	٢٢٤٩	٢٢٩٧	٢١٩٧	٢٠٤٨	٢٠٧٥	٢١١٧	٢٠١٧	١٣٩	١٧٤	١٨٠	١٧٩
لبنان	٢٤٠٧	٢٤٧٦	٢٤٧٣	٢٠٦٧	٢٥٠٥	٢١٠٥	٢١٢٧	٢١٩٤	٣٤٠	٣٧١	٣٤٦	٣١١
السعودية	٢١٥٣	٢٢٣٧	٢٣٥٥	٢٤٠٣	٢٠١٤	٢٠٧٤	٢١٥٣	٢١٨٠	١٣٩	١٦٣	٢٠١	٢٢٣
سوريا	٢٤٣٠	٢٣٦٠	٢٤٥٠	٢٥١٣	٢١٣٥	٢٠٨٢	٢٢٠٢	٢٢٥٥	٢٥٥	٢٧٩	٢٨٤	٢٥٩
الجمهورية العربية اليمنية	٢٠٦٢	٢٠٠١	١٨٣٧	١٩٩٤	١٨٦٨	١٨٣٣	١٧٠١	١٨٤٩	١٩٣	١٧٩	١٣٢	١٤٤
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	٢١٧١	٢١٩٧	٢٠٣٤	١٥٩٥	١٧٧٦	١٨٣٧	١٧٣٢	٣٧٣	٣٩٥	٣٢٩	٣٠٢

المصدر : تقرير « الفاو » السنوي للإنتاج ، ١٩٧٧ .

الحرارية المستمد من مختلف الأصناف الغذائية ، أن حوالي ٧٠٪ من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد مستمدة من الحبوب . وفي مصر تبلغ هذه النسبة ٧١٪ ، بينما تبلغ في العراق ٥٨٪ ، في الوقت الذي تبلغ فيه النسبة المناظرة في الهند ، والولايات المتحدة ، وإنجلترا ٧٩,٢١٪ ، و ٢١٪ ، و ٢٣٪ على الترتيب (انظر الجدول رقم١) .

ويبلغ معدل الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني للفرد في البلدان العربية ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ فقط من الكمية الإجمالية للبروتين التي يحصل عليها الفرد . والرقم المناظر في الولايات المتحدة وإنجلترا هو على الترتيب خمسة أضعاف ، وثلاثة أضعاف ونصف ضعف رقم منطقتنا ، (انظر الجدول رقم٢) .

على أن الأرقام الممثلة للمعدلات اليومية لكمية الغذاء التي يحصل عليها الفرد لا تكشف أوجه التفاوت الحقيقي في الاستهلاك الغذائي بين قطاعات المجتمع المختلفة ومختلف الأقاليم داخل البلد الواحد ، نتيجة غياب البيانات المتصلة بالموضوع ، مثل التقديرات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي وبالدخول في معظم إن لم يكن كل البلدان العربية .

ومع ذلك يمكن القول إن تكوين الغذاء العربي مشابه إلى حد بعيد لتكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية ، والذي يتميز بما يلي :

١ ــ نسبة غير متوازنة وعالية من الحبوب في الوجبة الغذائية .
٢ ــ نقص الأغذية بالبروتين .
٣ ــ نقص الفيتامينات والمعادن .

وتدل الشواهد على أن المستويات المنخفضة من تيسر المواد الغذائية لكل فرد سوف تستمر في المستقبل القريب .

وقد بلغ المعدل السنوي من الكمية المتاحة لكل فرد في البلدان العربية من المواد الغذائية التالية ـ خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) ـ ما يلي :

	كجم		كجم
الحبوب	٢٢٨	الجبن	٢,٥
اللحم	١٢,٩	الزبد	١,٢
اللبن	٥٤,٦	السكر	٢١,٢

وتبلغ الكمية المتوقعة لكل فرد من هذه المواد ، لعام ١٩٨٥ ، ٢٢٧ ـ ١٢,٩ ـ ٥٤,٥ ـ ٢,٥ ـ ١,٢ ـ ٢١,٢ من الكيلوجرام على الترتيب . ولا يشير ذلك إلى أي تحسن ملموس في معدلات التغذية في البلدان العربية .[٤] وفضلا عن ذلك فإن هذه المعدلات تفشل في تلبية الزيادة في الحاجات الغذائية التي ستنجم عن المزيد من إضفاء الطابع الحضري ، والمزيد من ارتفاع الأجور (انظر الجدول رقم٣) .

وسوف يترك عدم الإشباع المستمر للحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء في العالم العربي أثرا سلبيا في خطط التنمية نتيجة العوامل التالية :

(١) تناقص متوسط العمر المتوقع للفرد : وهو ما يتضح تماما في المنطقة العربية ، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد حوالي ٥٢ عاما ، في حين يصل هذا الرقم في الولايات المتحدة ، والسويد ، وبولندا : ٧١ ، و ٧٥ ، و ٧٠ عاما على الترتيب . ويلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر المتوقع للفرد ، من حيث إن مستوى الاستهلاك الغذائي يمثل دالة لمتوسط الدخل الفردي . فلو أن مستوى الاستهلاك الغذائي للفرد منخفض ومرتبط بنقص في الحاجات الأساسية الأخرى ، فستكون النتيجة هي تناقص ملحوظ في متوسط العمر المتوقع للفرد .

(٢) النسبة العالية للوفيات بين الأطفال : تمثل الأنيميا ، أو سوء التغذية

جدول رقم (٢) : جرامات البروتين يوميا لكل فرد في البلدان العربية

الدولة	إجمالي				المواد النباتية				المنتجات الحيوانية			
	١٩٦١ - ١٩٦٣	١٩٦٤ - ١٩٦٦	١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٢ - ١٩٧٤	١٩٦١ - ١٩٦٣	١٩٦٤ - ١٩٦٦	١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٢ - ١٩٧٤	١٩٦١ - ١٩٦٣	١٩٦٤ - ١٩٦٦	١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٢ - ١٩٧٤
الجزائر	٥١,٩	٤٩,٠	٤٩,٦	٥٤,٨	٤٠,٨	٤٠,٩	٣٩,٩	٤٤,٤	١١,٩	٩,٠	٩,٧	١٠,٤
مصر	٧٣,٢	٧٤,٩	٧٣,١	٧١,٢	٦٣,٢	٦٤,٧	٦٢,٦	٦٠,٩	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٣
ليبيا	٤٥,٧	٥٣,٤	٦٣,٧	٦٨,٠	٣٦,٣	٤١,٣	٤٥,٣	٤٨,٠	٩,٤	١٢,٢	١٨,٤	٢٠,١
موريتانيا	٧٤,٥	٧٠,٣	٣١,٣	٦٢,٨	٣٤,٣	٣٤,٢	٣٣,٠	٣١,١	٤٠,١	٣٦,٢	٣٨,٢	٣١,٧
المغرب	٥٨,٧	٥٩,٢	٦٦,٣	٦٩,٨	٧٦,٣	٤٩,٨	٥٦,٠	٥٩,٢	٩,٤	٩,٤	١٠,٣	١٠,٦
الصومال	٦٣,٣	٦٢,٣	٦٠,٦	٥٩,١	٣١,١	٣٠,١٤	٢٩,٧	٣٢,٧	٣٢,٢	٣١,٨	٣٠,٩	٢٦,٤
السودان	٥٥,١	٥٥,٤	٦٢,٧	٦٠,٦	٣٧,٩	٣٧,٠	٤١,٩	٤٠,٧	١٧,٢	١٨,٣	٢٠,٨	٢٠,٠
تونس	٥٠,٣	٥٣,٨	٥٩,٥	٦٥,٤	٤٠,٥	٤٣,٣	٤٧,٧	٥١,٧	٩,٨	١٠,٥	١١,٨	١٣,٧
العراق	٥٥,٣	٥٧,٤	٦٢,٥	٦٥,١	٤٠,٨	٤٢,٩	٤٧,٣	٤٨,٩	١٤,٥	١٤,٥	١٥,٢	١٦,٢
الأردن	٥٦,٧	٦٠,٣	٥٧,٢	٥٧,٣	٤٧,٩	٤٩,٣	٤٥,٢	٤٥,٥	٨,٨	١١,٠	١٢,٠	١١,٩
لبنان	٦٧,٨	٧٠,٨	٦٨,١	٦٧,٥	٤٨,٧	٤٩,٦	٤٨,٢	٤٩,٥	١٩,١	٢١,٢	١٩,٩	١٨,٠
السعودية	٥٤,٣	٥٧,٤	٦١,٤	٦٣,٦	٤٥,٦	٤٧,٤	٤٨,٧	٤٩,٥	٨,٥	٩,٧	١٢,٧	١٤,١
سوريا	٦٨,١	٦٥,٣	٦٧,٨	٦٨,٧	٥٣,٦	٥١,٦	٥٤,٣	٥٥,١	١٤,٦	١٠,٥	١٣,٨	١٣,٢
الجمهورية العربية اليمنية	٦٤,٩	٦٢,٧	٥٥,٧	٦٠,١	٥٣,٦	٥٢,٣	٤٧,٨	٥١,٦	١١,٣	١٠,٤	٧,٩	٨,٥
جمهورية اليمن الديمقراطية	٤٩,١	٥٤,٦	٥٤,٧	٥١,٨	٣٣,٥	٣٨,٣	٣٩,٠	٣٨,٠	١٥,٧	١٦,٣	١٣,٧	١٣,٨

المصدر : تقرير « الفاو » السنوي للإنتاج ، ١٩٧٧ .

السبب الرئيس لارتفاع معدلات وفيات الأطفال في المنطقة العربية . وتتراوح هذه النسب ما بين ١٥٢ لكل ١٠٠٠ في جمهورية اليمن الديمقراطية والسعودية إلى ٤٤ لكل ١٠٠٠ في الكويت . وهو ما يعادل فقد جزء ملحوظ من الاستثمار الاجتماعي الناتج من رعاية الطفل .

(٣) انخفاض حصيلة العمل وكفاءة الاستثمار في التعليم : يعد سوء التغذية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في حصيلة العمل ، من خلال خفض القدرة على العمل فضلا عن القدرات الذهنية . ويتمثل الأثر الأكثر خطورة لسوء التغذية في حصيلة العمل في أن قدرة التعلم تتأثر بصورة خطيرة (مثل تأثرها بالمرض) .

ويستلزم هذا الموقف اتباع نهج يشبع المتطلبات الغذائية الأساسية داخل أفق زمني لا يتعدى جيلا واحدا ، أو بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما أكدت مقترحات مكتب العمل الدولي المتعلقة بنهج الحاجات الأساسية .(٦)

التقييدات البيئية فيما يتعلق بانتاج الغذاء في العالم العربي :

يمثل هذا القسم من التقرير تلخيصا للحقائق الأساسية المتعلقة بالبيئة الزراعية في العالم العربي كعامل مؤثر في عملية إنتاج الغذاء . ونتناول في البداية الظروف المناخية الغالبة في المنطقة . ثم نناقش بعد ذلك طبيعة الأنواع المختلفة من التربة ، وبالرغم من أن الدراسة ليست مفصلة بصورة كاملة ، فقد تمثل خطوة نحو جمع وتصنيف المعلومات المتعلقة بالأشكال المختلفة للتربة في هذه المنطقة . وأخيرا نناقش طبيعة معدل سقوط الأمطار بوصفه عاملا محدداً (مقيداً) للزراعة .

المنـــــاخ :

يتميز العالم العربي في أغلبه بالمناخ قائظ الحرارة ، مع بعض المناطق في

جدول رقم (٣) : العجز الغذائي المتوقع في مجموعة مختارة من المواد الغذائية في المنطقة العربية عام ١٩٨٥

	النصيب السنوي للفرد (كجم)	الاستهلاك الكلي المتوقع (١٩٨٥)×	معدل الإنتاج ١٩٧٤-١٩٧٢	الإنتاج المتوقع ١٩٨٥	العجز الغذائي ١٩٨٥	معدل صافي الواردات	النصيب السنوي المتوقع للفرد (١٩٨٥)
الحبوب*	٢٢٨	٢٦٦٢٨	٢٤١٢٨	٣١٦٣٤	١٤٩٩٢	٧٢٦٨	٢٢٧
اللحم	١٢٩	٢٦٣٨	١٧١٥	٢٢٨٥	٠٥٣	٠٥٧	١٢,٩
اللبن	٥٤٦	١١١٦٦	٧٢٠٤	١٠٣٧٤	٠٧٩٢	٠١٩٦	٥٤,٥
الجبن	٢٥	٠٥١١	٠٣٠٩	٠٤٢٥	٠,٨٦	٣٧	٢,٥
الزبد	١٢	٠٢٩٥	٠١١٢	٠١٦٥	٠٨٠	٤٧	١,٢
السكر	٢١٢	٤١٩٦	١١٠٧	٣٥٥٢	٠٦٤٤	١٨٠٧	٢١,٢

* يشمل الاستهلاك الإنساني الفردي ، وعلف الماشية ، والبذور والفاقد .

المصدر :

S.Marei, Food Problem in the Arab World within the Context of the World Food Crisis - Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 9 - 12 April 1978.

الأطراف فهي ذات نمط مناخي بحر أوسطي ، أي مناخ معتدل الحرارة والأمطار نسبيا في الشتاء ، وحار غير ممطر في الصيف . ومع ذلك فهناك بعض الاختلافات داخل المنطقة وهي اختلافات تؤثر بعمق في الإنتاج الزراعي . وهناك أوجه تشابه ملموسة بين العالم العربي ومناطق أخرى من العالم . وبرغم أن السمات النوعية تختلف ، وبالتالي تختلف التدابير المناسبة للتعامل معها ، إلا أن المعرفة العلمية المكتسبة في المناطق الأخرى ذات النمط المماثل تنطبق إلى حد بعيد على هذه المنطقة .

فدرجات الحرارة المرتفعة نسبيا ، والنسبة العالية لسطوع الشمس ، وتباين وعدم انتظار الأمطار ، وتفرق الأراضي المنزرعة ، كل ذلك يسهم في زيادة معدل التبخر . كذلك تسود الرياح الحارة والجافة . وخصوصا في فصل الربيع(٧) . ويؤدي التبخر الطبيعي عالي النسبة إلى تملّح واسع النطاق ، ويترك تراكم الملح في التربة آثارا تلحق ضرراً بالغاً بالتنمية الزراعية . ولقد ثبت أن غلة محصول القمح في جنوب العراق ، قبل حدوث التملّح الواسع ، كانت تحقق معدلات أفضل مما تحققه أفضل أنواع القمح الكندي الحديثة .(٨) ويتضح من حقيقة أن إنتاجية الأرض في سهول دجلة والفرات كانت أعلى كثيرا في العصور القديمة ، وأن اختلال التوازن البيئي هو غالبا من صنع الإنسان .

معدل سقوط الأمطار :

يمثل معدل سقوط الأمطار عاملا مناخياً أساسياً في استغلال الأرض ، والاستيطان البشري في المنطقة العربية . فأنواع المحاصيل تعتمد إلى حد كبير على كمية الأمطار ودرجة انتظامها . ويتميز نظام هطول الأمطار في المنطقة العربية بعدم الانتظام ، وبندرة الحدوث ، فالمعدل السنوي لسقوط الأمطار في المساحات الصحراوية الواسعة في المنطقة يقل عن ١٠٠ ملمتر . ويتركز الإمطار في الأجزاء الشمالية والجنوبية في المنطقة . وهناك بعض الاختلافات في موسمية الإمطار داخل المنطقة وهو ما يؤثر في الزراعة بصورة ملموسة .

نمط الأمطار الشتوية :

يتبع معدل الإمطار في الأجزاء الشمالية من المنطقة العربية النمط الشتوي البحر أوسطي . وهو يتراوح ما بين ٧٩٠ مم في الأجزاء المتاخمة لساحل البحر المتوسط والمناطق الجبلية على حدود المنطقة والمناطق الساحلية لشمال غرب أفريقيا ، و ١٥٠ مم كلما اتجهنا شرقا .

نمط الأمطار الصيفية :

الصيف في المنطقة العربية ، كما سبق أن ذكرنا ، حار جدا وجاف . وتوجد أمثلة لنمط الأمطار الصيفية في بعض أجزاء المنطقة : كالمناطق الجبلية في اليمن ، والمناطق الجنوبية والوسطى في السودان ، وشريط ضيق جدا في أقصى شمال موريتانيا ـ حيث يبلغ المعدل السنوي ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مم .

وإجمالا يمكن القول إن الأشكال المحلية للمناخ داخل المنطقة تؤثر في نمط الإمطار فيما يتعلق بعدم الانتظام ، والفصلية ، والكمية الفعلية .[٩]

الأرض :

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي في المنطقة العربية حوالي ١٣٧٨ مليون هكتار . وتقدر المساحة القابلة للزراعة منها سواء بالأمطار أم بالريّ بحوالي ٥٠,٦ مليون هكتار . ومن المتوقع أن تصل هذه المساحة ، عام ١٩٨٠ ، إلى ٥٢,٣ مليون هكتار ، وإلى حوالي ٥٩,٨ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٠٠ . وتملك السودان أكبر مساحة منزرعة بين البلدان العربية (١٦,٥ ٪ من إجمالي المساحة المنزرعة) ، يليها المغرب (١٥,٥٣ ٪) ، ثم الجزائر (١٣,٤٤ ٪) ، فالعراق (١١,٣٧) . ومن المتوقع أن تزداد الحصة النسبية للمساحة المنزرعة في السودان إلى ٢٦,٦ ٪ بحلول عام ٢٠٠٠ ، في حين ستنخفض المساحة المنزرعة في المغرب ، والجزائر ، والعراق إلى ١٣,١٧ ،

و٣٧,١١ ، و٩,٦١ على الترتيب ، أما فيما يتعلق بالنمط المحصولي في المنطقة فإن الحبوب تحتل أكثر من نصف المساحة المتزرعة ، وتبلغ نسبة الفواكه ١٠,٧ ٪ ، والمحاصيل الزيتية ٦ ٪ ، والعلف ٤,٢ ٪ ، وحبوب البقول ٤,٥ ٪ ، والألياف (القطن بصفة رئيسة) ٤ ٪ ، والخضروات ٣,٥ ٪ ، والجذور النشوية ١,٧ ٪ ، ومحاصيل السكر ٠,٦ ٪ ، والدخان ٠,٦ ٪ ، والبن ٠,١ ٪ .

وفيما يتعلق بالموارد المستقبلية للأرض لا تتوافر أي دراسات تجيب على السؤال التالي : أين تقع الأراضي الفعلية التي يرجح أن تكون مصدرا لهذه الموارد ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإجراء دراسة مسحية للأراضي القابلة للاستغلال الزراعي بمختلف أشكاله . ويقوم مثل هذا المسح على عوامل مثل : مدى البعد عن خط الاستواء ، والقرب منه ، ومعدل درجة الحرارة ، والرطوبة ، والضوء ، والأمطار . ومن أكثر المحاولات إثارة للاهتمام في هذا الصدد المحاولة التي تمت في مصر في منتصف الستينات لتصنيف الأراضي للاستغلال الزراعي . وانبنى التصنيف على عوامل مثل :

ـ تكلفة الإنتاج لكل وحدة من الأرض القابلة للزراعة .
ـ العائد لكل وحدة من الأرض .
ـ نمط الإنتاج .

كذلك تمت محاولة أخرى في مصر من خلال وزارة الزراعة لوضع خريطة للتربة القابلة للاستغلال الزراعي الواقعة داخل وادي النيل . وقد أظهر المسح دلائل مستقبلية سلبية . فمن بين إجمالي المساحة التي غطاها المسح ، وقدرها ٦ ملايين هكتار ، لم تتعد المساحة الإجمالية للفئات أ ، ب ، جـ ٣٥٤ ألف هكتار .

إن غياب خريطة للتربة القابلة للاستغلال الزراعي على نطاق إقليمي ،

وتصنيف للأرض مبني على الاستغلال الاقتصادي يفرض بإلحاح إجراء مثل هذه الدراسات المسحية في أسرع وقت ممكن في منطقة استغلت فيها الأرض المنزرعة ـ على نحو مكثف معظم الوقت ـ لآلاف السنين . ذلك وحده هو ما يساعد على توفير الإجابة عن السؤال : أين نجد موارد الأرض القابلة للاستغلال وغير المستخدمة بعد في البلدان العربية ؟

الموارد الزراعية للبلدان العربية كعوامل مؤثرة في إنتاج الغذاء :

حيث إن خطة واقعية وملائمة للتنمية في المنطقة العربية ينبغي أن تقوم على الاستخدام الرشيد لما هو متاح وما هو محتمل من الأراضي ، والمياه ، والموارد البشرية ، والمستخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي ، لذا سوف يتعين مسح هذه الموارد في المنطقة ، وتحليل استخدامها ، وسوء استخدامها حتى يتم وضع استراتيجية تستهدف زيادة الإنتاج إلى حده الأقصى داخل إطار خطة تنمية متكاملة .

موارد الأرض :

بالرغم من أن المساحة الإجمالية للمنطقة العربية تبلغ ١٣٧٨ مليون هكتار ، فإن ٥٠,٦ مليون هكتار فقط ، أي حوالي ٣,٤ ٪ ، هي التي تتم زراعتها بمحاصيل حقلية ، وفاكهة ، وخضروات . بينما تبلغ مساحة المروج والمراعي الدائمة ٢٥٦ مليون هكتار ، أي حوالي ١٨,٨ ٪ من المساحة الإجمالية للمنطقة . وهناك ١٣٧ مليون هكتار أخرى ، أي ١٠ ٪ أراضي غابات . ويبلغ إجمالي مساحة الأرض المستغلة ٤١٠ ملايين هكتار ، أو حوالي ٣٠ ٪ من المساحة الإجمالية للمنطقة ، في حين لا يستغل الجزء الباقي من أرض المنطقة (٩٥٠ مليون هكتار) لأي غرض ، (انظر جدول ٤) .

وفي أراضي المحاصيل ، وتبلغ مساحتها حوالي ٥٣ مليون هكتار ، لا تزيد

مساحة أراضي الريّ على ٩ ملايين هكتار ، وتنتج ما يقرب من ٧٠٪ من الإنتاج الإجمالي . أما المساحة الباقية ، تبلغ ٤٤ مليون هكتار ، فتعتمد في زراعتها على الأمطار ، وتنتج حوالي ٣٠٪ من الإنتاج الزراعي الإجمالي .

وهناك ما يقرب من ٨٢ مليون هكتار من الأراضي العربية يمكن إضافتها إلى المساحة التي تتم زراعتها بالفعل بمحاصيل دائمة ، علاوة على تلك المساحات من أراضي الرعي ، والتي يمكن استغلالها لزراعة المحاصيل . وهو ما يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة في الوقت الحاضر . ويمكن القول بوجه عام إن المساحة المنزرعة في المنطقة العربية تمثل جزءا ضئيلا للغاية من المساحة الإجمالية . فنسبة مساحة الأراضي المنزرعة إلى المساحة الإجمالية للأرض في مصر ، والسودان ، والجزائر ، تقدر بـ ٣٪ . وأعلى نسبة نجدها في سوريا ولبنان (٣١,٩٪ ، و٣٠,٤٪ على الترتيب) ، بينما نجد أقل نسبة في الكويت ، والإمارات العربية المتحدة ، وعمان ، وموريتانيا ، حيث لا تتجاوز ٠,٥٪ . (١٠)

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الأراضي المروية في مصر والكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية تغطي تقريبا كل المساحات المنزرعة باستثناء مساحات صغيرة قليلة تعتمد كليا على الأمطار والآبار الارتوازية . وفي بقية بلدان المنطقة العربية تعتمد أغلبية المساحات المنزرعة على الأمطار . وهنا يمثل التنبؤ بسقوط المطر وتحليل موسميته وعدم انتظامه أمرا بالغ الحيوية ، من حيث إن سقوط الأمطار يمثل عاملا محددا حاسما بالنسبة للانتاج الزراعي .

موارد الميـاه :



يعتمد الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية على موارد المياه الآتية :

أ ــ مياه الأمطار : (سوريا ، العراق ، لبنان ، الأردن ، الصومال ، السودان ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا) .



ب ــ مياه الأنهار : (مصر ، العراق ، سوريا ، السودان ، الصومال) .
جـ ــ مياه الآبار الجوفية : (بلدان الخليج العربي ، بلدان شمال أفريقيا ، شبه الجزيرة العربية) .

سقوط الأمطار :

يختلف نمط سقوط المطر من بلد إلى آخر داخل المنطقة . وتؤدي موسميته وعدم انتظامه إلى تعرض الزراعة المعتمدة على الأمطار في معظم السنوات للجفاف ، وهو ما يسفر عن قصور حاد في الإنتاج الزراعي المطلوب لتلبية الحاجات الغذائية للسكان .

وبمعدل سنوي لسقوط الأمطار يتجاوز ٤٠٠ مم ، وموزع بصورة منتظمة ، يمكن أن تنجح الزراعة بنسبة ٦٦ ٪ ، فإذا ما تراوح معدل سقوط الأمطار ما بين ٢٥٠ و ٤٠٠ مم ، موزعا بصورة غير منتظمة ، فمن المرجح أن تصادف الزراعة نجاحا أقل كثيرا . أما إذا كان معدل الإمطار أقل من ٢٥٠ مم فسيتعين ترك الأرض للرعي .[١١] ، لقد سبق أن رأينا أن معظم المساحات المنزرعة في البلدان العربية تعتمد على مياه الأمطار ، ومن الصعوبة بمكان وضع خطة للاستخدام الأمثل للأراضي المعتمدة على مياه المطر دون أن تتوافر لدينا المعلومات الصحيحة عن موسمية المطر ، وتقلبه أو عدم انتظامه ، الخ . وتوضح البيانات المتعلقة بالأراضي المعتمدة على مياه الأمطار في المنطقة الحقائق الآتية :

١ ــ هناك مساحات كبيرة أغلبها في السودان ، مجموعها الإجمالي حوالي ٨٢ مليون هكتار ، يصل المعدل السنوي للمطر فيها إلى ٤٠٠مم ، وبالتالي يمكن إعدادها للزراعة .

٢ ــ هناك ميل في بعض بلدان المنطقة إلى استزراع أراضٍ يقل المعدل السنوي لسقوط المطر فيها عن ٣٥٠مم ، وهو ما يؤدي إلى تعرية التربة من خلال المياه والرياح .

جدول رقم (٤) : استغلال الأرض في البلدان العربية عام ١٩٧٦ « بالألف هكتار »

الدولة	المساحة الإجمالية	مساحة الأرض	الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	الأراضي الصالحة للزراعة	أراضي المحاصيل الدائمة	المروج والمراعي الدائمة	أراضي الغابات	لأراضي أخرى
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٢٣٨١٧٤	٧١١٠	٦٥٠٠	٦١٠	٣٨٤٥٢	٢٤٢٤	١٩٠١٨٨
مصر	١٠٠١٤٥	٩٩٥٤٥	٢٨٢٦	٢٦٩٠	١٣٦	-	٢	٩٦٧١٧
ليبيا	١٧٥٩٥٤	١٧٥٩٥٤	٢٥٥٤	٢٤٠٠	١٤٤	٩٧٨٠	٥٣٤	١٦٦٠٩٦
موريتانيا	١٠٣٠٧٠	١٠٣٠٤٠	١٠٠٥	١٠٠٠	٥	٣٩٢٥٠	١٥١٣١٤	٤٧٦٥١
المغرب	٤٤٦٥٥	٤٤٦٣٠	٧٨٣٠	٧٤٠٠	٤٣٠	١٢٥٠٠	٥١٩٠	١٩١١٠
الصومال	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	١٠٦٥	١٠٥٠	١٥	٢٨٨٥٠	٨٧٠٠	٢٤١١٩
السودان	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	٤٤٩٥	٧٤٥٠	٤٥	٢٤٠٠٠	٩١٥٠٠	١١٤٦٠٥
تونس	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٤٤١٠	٣٢٥٠	١١٦٠	٣٢٥٠	٥٣٠	٧٣٤٦
العراق	٤٣٤٩٢	٤٣٤٩٧	٥٢٩٠	٥١٠٠	١٩٠	٤٠٠٠	١٥٠٠	٣٢٩٠٧
الأردن	٩٧٧٤	٩٧١٨	١٣٦٥	١١٧٥	١٩٠	١٠٠	١٢٥	٨١٢٨
الكويت	١٧٨٢	١٧٨٢	١	١	-	١٣٤	٢	١٦٤٥
لبنان	١٠٤٠	١٠٢٣	٣٨٤	٢٤٠	١٠٨	١٠	٧٨	٥٨٧
البحرين	٦٢	٦٢	٢	١	١	٤	-	٥٦
عمان	٢١٢٤٦	٢١٢٤٦	٣٦	١٦	٢٠	١٠٠٠	-	٢٠٢١٠
قطر	١١٠٠٠	١١٠٠٠	٢	٢	-	٥٠	-	١٠٣٨
السعودية	٢١٤٩٦٩	٢١٤٩٦٩	١١١٠	١٠٤٠	٧٠	٨٥٠٠٠	١٦٠١	١٢٧٢٥٨
سوريا	١٨٥١٨	١٨٥١٨	٥٦٧٢	٥٢٦٠	٤١٢	٨٥٤١	٤٥٧	٣٧٤٨
الإمارات العربية المتحدة	٨٣٦٠	٨٣٦٠	١٣	٨	٥	٢٠٠	٢	٨١٤٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٥٠٠	١٩٠٠	١٥٧٠	١٥٢٠	٥٠	٧٠٠٠	٤٠٠	١٠٣٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٣٣٢٩٧	٣٣٢٩٧	١٧٢	١٥٢	٢٠	٩٠٦٥	٢٤٩٠	٢١٥٧٠

المصدر : [illegible]

٣ ـ لا تتجاوز نسبة التكثيف في المساحات المروية بمياه المطر في المنطقة ٠,٥

مياه الأنهار :

يوجد في المنطقة العربية الأنهار الرئيسة التالية :

ـ النيل في مصر والسودان .
ـ دجلة والفرات في سوريا والعراق .

ويصل معدل تصريف النيل عند أسوان إلى حوالي ٨٤ بليون متر مكعب ، فضلا عن فاقد المياه في « بحر الغزال » ، و« السوباط » ، والذي يقدر بـ ٤٠ بليون متر مكعب ، ويؤدي تخفيض هذا الفاقد إلى زيادة التصريف عند أسوان إلى حوالي ١٠٤ بلايين متر مكعب ، آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن الفاقد في بحيرة ناصر يقدر بحوالي ١٠ بلايين متر مكعب . وإذا افترضنا أن التصريف المتاح عند أسوان هو ٧٤ بليون متر مكعب ، وأن الأراضي المنزرعة في مصر والسودان تصل مساحتها الإجمالية في الوقت الحاضر إلى ٣,٦ مليون هكتار ، فسوف يعني ذلك أن المتطلبات المتوافرة من المياه لكل فدان هي ٢٠٠٠٠ متر مكعب . فإذا ما خفضت كمية المياه المطلوبة لكل هكتار من الأرض المنزرعة إلى حوالي ٤٠٪ فسوف تزيد المساحة المنزرعة في مصر والسودان بمقدار ١,٥ مليون هكتار . كذلك يؤدي تخفيض الفاقد من المياه في أعالي حوض النيل إلى توفير مياه تكفي لزراعة ١,٥ مليون هكتار أخرى ، وهو ما يعني أن المساحة المنزرعة في مصر والسودان يمكن زيادتها زيادة كبيرة من خلال ترشيد الريّ وتخفيض الفاقد من المياه .

المياه الجوفية :

تمثل المياه الجوفية أحد الموارد الرئيسة للمياه المتوافرة في بلدان الخليج العربي ، وشبه الجزيرة العربية ، والصحراء الغربية في مصر . وتوفر آبار المياه

الجوفية في شمال أفريقيا كمية إضافية هائلة من المياه . على أن تقييم الإمكانات المحتملة للمياه الجوفية يتطلب مع ذلك برنامج أبحاث للتحقق من كمية المياه في الآبار المختلفة في المنطقة ، وإعادة ملئها بالمياه ، وأفضل الطرائق لاستغلالها . وتوضح دراسة استغلال المياه الجوفية في المنطقة العربية الحقائق التالية :

١ ـ كميات المياه المتجمعة في الآبار تتصف كلها بأنها قليلة بالمقارنة مع المنصرف الحالي من هذه المياه (بلدان الخليج العربي) ، وهو ما يسفر عن زيادة نسبة الملوحة في المياه المستخرجة من هذه الآبار .
٢ ــ هناك ميل إلى زراعة المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه ، مثل البرسيم الحجازي ، وهو ما يسفر عن الاستغلال المسرف للمياه الجوفية .
٣ ــ يتعامل معظم البحوث المتعلقة بالإمكانات المحتملة للمياه الجوفية مع الطبقات السطحية ، وليس مع الطبقات العميقة التي يمكن أن تحتوي أيضا على مياه صالحة للاستخدام .
٤ ــ أدى الاستخدام غير الرشيد لمياه الآبار الارتوازية إلى انخفاض ضغط المياه ، بحيث أصبح الأمر يستلزم ـ بسبب هذا الاستخدام وبسبب السحب المستمر للمياه من الآبار ـ ضخ الآبار ، بما يستتبعه ذلك من تكاليف إضافية .
٥ ــ بالرغم من حقيقة أن كمية المياه المتوافرة تمثل عاملا محددا بصورة حاسمة للتوسع الزراعي إلا أن الشواهد المتاحة تظهر ميلا إلى الاستغلال المسرف والاستخدام غير الرشيد للمياه .(١٢)

الموارد البشرية :

بلغ إجمالي عدد سكان المنطقة مع نهاية عام ١٩٧٥ حوالي ١٤٠ مليونا ، ويعيش حوالي ٧٠٪ منهم في أفريقيا ، بينما تعيش النسبة الباقية (٣٠٪) في غرب آسيا . وأكثر بلدان المنطقة العربية كثافة سكانية هي مصر ، التي بلغ عدد

سكانها (عام ١٩٧٥) ٣٧ مليون نسمة ، يليها السودان والمغرب ، وعدد السكان في كل منهما حوالي ١٨ مليون ، (انظر الجدول رقم ٥) . ويرتبط توزيع السكان ارتباطا وثيقا بموارد المياه ، وسقوط الأمطار ، والزراعة . فالتجمعات السكانية تتركز في وادي النيل في كل من مصر والسودان ، وفي وادي دجلة والفرات في العراق ، وفي سوريا ولبنان والأردن . ويمكن تصنيف سكان المنطقة طبقا لشكل الاستيطان إلى فئات ثلاث :

١ ــ البدو ـ ويمثلون حوالي ١٠٪ من السكان ، على أن نضع في اعتبارنا أن النسبة المئوية للبدو مقارنة بإجمالي عدد السكان تتناقص نتيجة عوامل عديدة .
٢ ــ سكان الحضر ـ ويشكلون حوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد السكان .
٣ ــ سكان الريف ـ حوالي ٦٠٪ . ويشكل سكان الريف حوالي ٧٠٪ من عدد السكان في موريتانيا ، والسودان ، والصومال ، واليمن الشمالي .

وفيما يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيعها عبر أنحاء المنطقة (انظر الجدول رقم٦) يمكن تمييز أنماط الكثافة السكانية التالية :

ــ مناطق ذات كثافة سكانية عالية ، حيث تبلغ الكثافة السكانية ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، كما هو الحال في مصر التي تمثل أعلى معدل للكثافة السكانية في المنطقة العربية .
ــ مناطق ذات كثافة سكانية متوسطة ، حيث يتراوح معدلها ما بين ٥٠ و ٢٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، كما هو الحال في الأجزاء الساحلية المطلة على المتوسط ، وشمال أفريقيا ، وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، وبعض أجزاء السودان والعراق .

ــ مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، حيث تتراوح هذه الكثافة ما بين ١ و ٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، كما هو الحال في منطقة المستنقعات في الصحراء المغربية ، والشريط الساحلي للمتوسط في مصر وليبيا ، والمناطق الساحلية في

جدول رقم (٥) : تقديرات عدد السكان للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ (بالآلاف)

البلد	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأردن	١٩٥٣	١٨٤٩	٢١٨٦	٢٥٨٤	٣٠٦٨	٣٦٤٤
الامارات العربية المتحدة	١٣٩	١٧٦	٢٢٤	٣١٤	٤٣٠	٥٦٢
البحرين	١٦٢	١٨٠	٢٠٠	٢٢٥	٢٧٤	٣٢٥
الجزائر	١٠٨٠٠	١١٩٢٣	١٣٧٣٣	١٦٠٧٥	١٨٧٢٦	٢١٧٠٨
السودان	١١٧٣٧	١٣٥٤٠	١٥٦٩٥	١٧٧٥٧	٢٠١٨٨	٢٣٠٦٥
لبنان	١٩٥٨	٢٣٠٠	٢٦٥٠	٣٠٤٢	٣٤٩٢	٣٩٨٩
ليبيا	١٣٨٩	١٦١٢	١٩٩٠	٢١١٨	٢٨٧١	٣٤١٠
مصر	٢٦٠٨٥	٢٩٣٣١	٣٣٠٨٣	٣٧٠٧٩	٤١٧١٠	٤٧٠٨٣
موريتانيا	٩٧٠	١٠٥٠	١١٧٠	١٣٢٧	١٥١٦	١٧٣٢
السعودية	٣٨١٣	٤٥٠٠	٥٢٩٤	٦٢٨٢	٧٤٦٨	٨٨١٩
الصومال	٢٢٢٦	٢٥٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٤١٣٥
العراق	٦٨٨٧	٨١٤٠	٩٦٦٨	١١٥٨٣	١٣٧٧٠	١٦٥١٣
الكويت	٢٩٨	٤٣٨	٧٣٤	٩١٥	١٠٨٦	١٢٩٠
المغرب	١١٦٤٠	١٢٩٥٤	١٤٩٤٤	١٧٣٠٩	١٩٩٦٨	٢٣٠٣٧
الجمهورية العربية اليمنية	٤٤٧٩	٤٩٩٤	٥٥٩٥	٦٣٠٠	٧١٦٣	٢١٤٤
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٠٩٩	١١٢٠	١٢٤٨	١٤٠٨	١٥٦٧	١٨٢٤
تونس	٤١٠٠	٤٤٥١	٥٠٦٠	٥٧٨١	٦٦٣٧	٧٥٤٦
سوريا	٤٥٦٥	٥٢٤٠	٦٠٤٥	٧٠٠٨	٨٢٠٦	٩٦٥٢
عُمان	٥٠٣	٥٦٩	٦٦٠	٧٦٥	٨٩١	١٠٤٥
قطر	٨٧	١٠٠	١١٥	١٤٠	١٧٠	٢٠٢
إجمالي	٩٤٥٠٠	١٠٧٥١٧	١٢٣٠٩٤	١٤١٤٧٣	١٦٢٢٣٢	١٨٧٧٩٣

المصدر : جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، « دراسة حول الطلب على السلع الغذائية في البلدان العربية » ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .

شبه الجزيرة العربية ومرتفعات اليمن .
ـ مناطق غير مأهولة ، حيث تقل الكثافة السكانية عن نسمة واحدة لكل كيلومتر مربع ، كما هو الحال في كل الصحارى العربية .(١٣)

مستلزمات الإنتاج الزراعي :

يختلف استخدام الآلات الزراعية ، والأنواع عالية الغلة ، والأسمدة ، والمبيدات الحشرية في المنطقة العربية اختلافا كبيرا حسب مستوى تطور كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني .

إن أغلب المساحات المنزرعة في المنطقة تعتمد ، كما سبق أن ذكرنا ، على مياه الأمطار ، ومن ثم فإن اختلاف معدل سقوط الأمطار من عام لآخر يعرض الإنتاج الزراعي الإجمالي لتقلبات كبيرة . والمحاصيل التي تنتشر زراعتها على نطاق واسع في المنطقة هي : القمح ، والقطن ، والأرز ، والذرة ، والليمون ، والبلح ، والعنب . ويسهم الإنتاج الحيواني مساهمة ملموسة في المجموع الإجمالي للإنتاج الزراعي في معظم البلدان العربية ، وتشمل الثروة الحيوانية في المنطقة : الجمال ، والجاموس ، والخراف ، والماعز .

ويسهّل تشابه تقنيات الإنتاج الزراعي ، وأنماط المحاصيل ، وأنظمة حيازة الأرض ، والمناخ ، والتربة في معظم بلدان المنطقة عملية المقارنة عند تقدير وسائل الإنتاج المطلوبة لمختلف بلدان المنطقة . وقد اخترنا هنا أن نتناول الآلات الزراعية ، والأسمدة ، والمبيدات ، بسبب توافر البيانات المتعلقة بها كأساس للتحليل الإحصائي والاقتصادي . وهناك مستخدمات أخرى مثل العلف ، لها أهميتها بالإنتاج الحيواني ، لكننا لم ندرجها هنا بسبب نقص البيانات .

استخدام الأسمدة الكيمياوية :

علاوة على الحقيقة القائلة إن أغلب البلدان العربية تتميز تربتها بالخصوبة ،

فقد أظهرت التجارب المتعلقة باستخدام الأسمدة في المنطقة نتائج واعدة. ويختلف استخدام الأسمدة الكيمياوية إلى حد كبير من بلد لآخر.

لقد استخدمت أنواع الأسمدة الثلاثة (النيتروجينية ، والفوسفاتية ، والبوتاسية) بانتظام منذ عام ١٩٥٤ ، واتخذ معدل استهلاك السماد للهكتار الواحد من الأراضي المنزرعة اتجاها تصاعديا . ويتضح من البيانات الإحصائية أن مصر هي صاحبة أعلى معدل لاستهلاك الأسمدة النيتروجينية للهكتار الواحد في المنطقة العربية (١٠٥,٦كجم) ، تليها لبنان (٦٠,١كجم) ، ثم السودان (٩,٣كجم) .

جدول رقم (٦) : عدد السكان العرب والنسبة المئوية لتوزيعهم فيما يتعلق بالكثافة

الكثافة السكانية	عدد السكان (بالمليون)		النسبة المئوية	
	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥
المجموعة الأولى	٦٧,٧	٨٨,٢	٦٣,٣	٦٢,٣
المجموعة الثانية	٣٥,٦	٤٨,٢	٣٣,٣	٣٤,١
المجموعة الثالثة	٣,٧	٥,١	٣,٤	٣,٦
الإجمالي	١٠٧,٠	١٤١,٥	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، العراق ، « الإنتاج الغذائي في البلدان العربية مع التأكيد على العراق » ، حلقة دراسية حول مشكلة الغذاء في العالم العربي ، الكويت ، ٩ - ١٢ أبريل ١٩٧٨ .

جدول رقم (٧) : استخدام السماد النيتروجيني للهكتار الواحد من الأرض المنزرعة في البلدان العربية (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) .

البلد	كجم
مصر	١٠٥,٥
لبنان	٦٠,١
السودان	٩,٣
الجزائر	٥,٩
المغرب	٤,٨
سوريا	٤,٤
تونس	٣,٤
العراق	١,٩
ليبيا	١,٨
السعودية	١,٥
الأردن	٠,٦

المصدر : الجبلي ، « التنمية الزراعية في البلدان العربية وعلاقتها باستراتيجية التنمية الصناعية » ، دورية « التنمية الصناعية العربية » ، العدد ٣٤ ، ١٩٧٨ .

وفي حالة الأسمدة الفوسفاتية ، يأتي لبنان في المقدمة بمعدل استهلاك ٥٧ كجم للهكتار ، تليه مصر (١٥ كجم) ، والجزائر (٧,٨ كجم) . وترجع هذه البيانات إلى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، (انظر الجدول ٧ والجدول ٨) .

على أن البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام السماد لا توضح المتطلبات الحقيقية للإنتاج الزراعي في البلدان العربية . وتدعو الحاجة إلى توفير التقديرات الخاصة بالحاجات الفعلية من السماد للهكتار الواحد لصناع السياسات في المجال الزراعي .

جدول رقم (٨) : استخدام السماد الفوسفاتي للهكتار الواحد من الأرض المنزرعة في أحد عشر بلداً عربيا (١٩٧٠ - ١٩٧١) .

البلد	كجم
لبنان	٥٧,٠
مصر	١٥,٠
الجزائر	٧,٨
تونس	٦,٢
المغرب	٥,٦
السعودية	٤,٣
ليبيا	٣,٠
سوريا	٢,١
الأردن	١,١
العراق	٠,٤
السودان	٠,١

المصدر : نفس المرجع المذكور في الجدول. (٧) .

مستوى الميكنة :

من المتناقضات الحادة التي تميز الزراعة العربية وجود الآلات المعقدة جنبا إلى جنب مع التقنيات التقليدية للإنتاج والمستمرة منذ العصور القديمة .

وينبني تحليل مستوى الميكنة على العدد المطلق للجرارات لكل ألف هكتار من المساحة المحصولية في كل بلد من البلدان العربية . وبرغم أن استخدامات البيانات الإحصائية المتعلقة بالجرارات يعطي فكرة تقريبية عن مستوى الميكنة ، إلا أنها مضللة مع ذلك نوعا ما ، من حيث إنه لا يأخذ في اعتباره الفروق في قوة الجرارات ، وأنماط المحاصيل ، وحجم الحيازات الزراعية ، الخ .

ولا يزال مستوى الميكنة في البلدان العربية أقل من المستوى المطلوب في القطاع الزراعي ، والذي يقدر بـ ٠,٥ حصان لكل هكتار .[١٤] فقد بلغ العدد الإجمالي للجرارات المستخدمة في البلدان العربية ١٨٩٦٢٧ جراراً عام ١٩٧٦ ، ويبلغ عدد الآلات الحاصدة في العام نفسه ٢٤٠٩٨ ، والعدد المتاح من الجرارات والحاصدات لا يكاد يكفي لتلبية متطلبات ٩ ملايين هكتار من الأراضي المروية بطاقة مقدارها حصان واحد لكل هكتار . وتحتاج الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار ، والتي تبلغ مساحتها ٤٤ مليون هكتار ، إلى درجة أكبر من الميكنة ، نتيجة المساحة الكبيرة للمزارع وضآلة عدد العمال . ومستوى الميكنة المطلوب للأراضي المعتمدة على الأمطار هو نصف مستوى الميكنة المطلوبة للأراضي المروية . وعلى ذلك فالعدد المطلوب من الجرارات يقدر بحوالي ٢٥٠٠٠٠ جرار . وهو ما يعطي إجماليا مقداره ٣٧٥٠٠٠ جرار لتلبية متطلبات الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة مقارنة بالـ ١٩٠٠٠٠ جرار المتاحة في الوقت الحالي ، (انظر الجدول ٩) .

استخدام الكيمياويات لمكافحة آفات المحاصيل :

أظهرت كافة التجارب التي أجريت حول استخدام الكيمياويات لمكافحة الآفات والحشرات في البلدان العربية نتائج واعدة فيما يتعلق بتقليل الخسائر في غلة المحصول .[٦] وقد استخدمت أنواع مختلفة من مبيدات الآفات ، والمبيدات الحشرية في البلدان العربية المختلفة بمعدلات متفاوتة ، لكن لا تتوافر أي بيانات إحصائية دقيقة فيما يتعلق بالمتطلبات الفعلية للمحاصيل المختلفة ، أو جرعات الكيمياويات المستخدمة لمكافحة الآفات والحشرات طبقا للمعايير التي أقرتها منظمة الصحة العالمية .

وتدعو الحاجة إلى جمع المعلومات المتعلقة بمتطلبات مكافحة الآفات والحشرات من مكاتب المعلومات المحلية في البلدان المعنية . وسوف يتيح ذلك إمكانية وضع خطة على مستوى المنطقة لتصنيع مثل هذه الكيمياويات في

الجدول (٩) : عدد الجرارات والحاصدات والنوارج في البلدان العربية

الـدولة	العدد الإجمالي للجرارات الزراعية				الحاصدات والنوارج			
	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الجزائر	٤٧١٧٢	٥٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٥٢٠٠٠	٦٠٠٠	٦٩٠٠	٧٠٠٠	٧١٠٠
مصر	١٧٢٧٦	٢٠٨٨٩	٢١٥٠٠	٢٢٠٠٠	١٧٠٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٥٠
ليبيا	٤١٠٠	٤٢٥٠	٤٣٥٠	٣٦٣٣	—	—	—	—
المغرب	١٢٢٧٩	١٨٤٧٧	٢٠٠٠٠	٢١٥٠٠	٢٥٠٠	٢٦٢٤	٢٧٠٠	٢٨٠٠
الصومال	٩١٠	١٢٢٠	١٢٧٠	١٣٠٠	—	—	—	—
السودان	٥٠٤٣	٨٥٠٠	٨٨٠٠	٩٠٠٠	٣٤٠	٨٥٠	٩٠٠	٩٥٠
تونس	٢١٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٩٨٣	٣٢٠٠	٣٢٥٠	٣٣٥٠
العراق	١٣٦٦٧	١٩٠٠٠	٢٠٢٢٢	٢١٠٠٠	٢٨٨٢	٤٨٠٠	٥٠٨٤	٥٢٠٠
الأردن	٢٧٥٩	٣٥٤٧	٣٧٤٨	٣٩١٤	١٣٩	١٨٠	١٩٠	٢٠٠
الكويت	٨	١٨	١٤	١٦	—	—	—	—
لبنان	٢٥١٧	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠	٩٠	٩٠	٩٠
السعودية	٦١٧	٧٧٠	٨٠٠	٨٣٠	١٦٠	٢٥٠	٢٨٠	٣٠٠
سوريا	٩١٣١	١٢٨٥٤	١٥٣٠٣	١٨٥٦٧	١٤١٠	١٧٤٤	١٨١٢	٢١٤٦
الجمهورية العربية اليمنية	٥٠٠	٧٥٠	٨٥٠	٩٥٠	—	—	—	—
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٥٠	١١٨٠	١١٩٠	١٢٠٠	٦	١١	١٢	١٢

المصدر : FAO Production Yearbook, 1977.

البلدان المنتجة للبترول ، حيث تتوافر المتطلبات الطبيعية والرأسمالية لا لإنتاج الكيمياويات فحسب من أجل مكافحة الآفات بل لإنتاج الأسمدة أيضا .

إن الزراعة لا تزال تشكل القاعدة الأساسية للتنمية في أغلب البلدان العربية . ويتعين اليوم أن توفر الغذاء للتجمعات السكانية الحضرية المتنامية العدد ، وأن توفر رأس المال لشراء المعدات الرأسمالية ، وأن توفر المواد الأولية للصناعات الناشئة وتدبير العملات الأجنبية . ويمثل الاحتياطي الضخم من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بالبلدان العربية غير البلدان المصدرة للنفط المصدر الرئيس للعمالة . ولا يؤثر نمط الزراعة في البيئة فحسب ، بل يحدد الاستخدام الزراعي للموارد الطبيعية إلى حد بعيد طبيعة البيئة الإنسانية . ويتعين على الزراعة ، من أجل الإسهام في التنمية ، أن تنتج فائضا عن احتياجاتها الخاصة ؛ ومن ثم يتطلب الأمر الاستعانة بتكنولوجيا الإنتاج الحديثة . ويتعين أن يدخل التنظيم التجاري في إدارة المزرعة هذه التكنولوجيا بتكلفة منخفضة للوحدة بالنسبة للربح .

المخاطر البيئية :

يتضح بشكل متزايد أن مخاطر بيئية عديدة تحيط بعملية إنتاج الغذاء في المنطقة العربية . وتشمل هذه المخاطر :

- التعدي الحضري على الأراضي الزراعية .
- التآكل المتسارع للتربة .
- التصحر .
- الريّ غير المرشد والاستخدام غير الرشيد للمياه .
- الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات التي تشكل أخطاراً كامنة بالنسبة للمكونات الفيزيائية والبيولوجية للبيئة .

ويسفر التعدي الحضري على الأرض الزراعية عن فقدان الأرض الزراعية

محدودة المساحة ، والتي ينبغي أن توجه للإنتاج الغذائي في مسار التوسع العمراني للمدن القائمة . ويؤدي تآكل التربة إلى إزاحة الطبقة العليا من سطح التربة ، والتي تنتج القسط الأكبر من غذاء الإنسان . وبالرغم من أن التصحر لا يمثل خطرا جديدا إلا أن آثاره الخطيرة بالنسبة للإنسانية أصبحت ظاهرة بصورة متزايدة من خلال الأمثلة المعروفة للمجاعات التي شهدها الساحل . كذلك يؤدي استخدام الأسمدة بنسب مفرطة إلى انجراف الكميات التي لا يستهلكها النبات في مياه الصرف إلى الأنهار والبحيرات لتسبب زيادة تشبع مياهها بالمواد المغذية (Eutrophication)* ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى قتل الأسماك ، وتدمير القيمة الاستجمامية للمياه الداخلية . إن استخدام الأسمدة بنسب عالية في مكافحة الآفات يطرح مخاطر صحية بالغة بالنسبة للإنسان وثروته الحيوانية عندما تلوث الغذاء ، أو العشب ، أو علف الماشية . ومثل هذه المخاطر يمكن أن تواجه بفعالية من خلال كل من الجهود القومية والتعاون الدولي .

التعدي الحضري على الأراضي الزراعية :

يشير تعبير « التعدي الحضري » إلى استهلاك الأراضي الزراعية محدودة المساحة أصلا في عملية التوسع العمراني للمدن القائمة . وتحدث أوضح خسارة للتربة الخصبة عندما يتم تجريف الأراضي الزراعية مع التوسع العمراني للمدن ، ومد الطرق الرئيسة ، وتشييد المطارات ، والمجمعات الصناعية ، والمظاهر الديكورية الأخرى للمدينة . وبمجرد تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء ، أو توسع عمراني فإننا نفقدها كأراض زراعية إلى الأبد . . وفضلا عن ذلك فإن هذه الأراضي المفقودة في التوسع العمراني تمثل عادة - نتيجة لأن المدن تمثل في أغلب الحالات تجمعات عمرانية أقيمت أصلا على

* أي زيادة نسبة المواد المغذية nutrients في المياه ، وبالتالي النمو النباتي المفرط فيها ، وهو ما يتسبب في قتل الحياة الحيوانية نتيجة حرمانها من الأكسجين . (المترجم)

مساحات من الأراضي الزراعية عالية الجودة ـ أفضل أنـواع الأراضي الزراعية . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن أغلب الأراضي المستصلحة حديثا هي أراض محدودة الجودة »

وتؤدي ندرة البيانات الإحصائية ـ للأسف الشديد ـ إلى تعذر الوصول إلى تقدير دقيق لحجم هذه المشكلة . فأغلب البلدان ، الغنية والفقيرة ، تحتفظ بسجلات تفصيلية بالمساحات المضافة إلى الأراضي المنزرعة نتيجة الريّ ، واستصلاح الأراضي ، ومشروعات التوطين ؛ لكننا لا نجد أي مراقبة للمساحات المفقودة من الأراضي الزراعية بسبب مشروعات التنمية في مجالات النقل ؛ أو الترفيه ، أو الاسكان ، أو التصنيع . ويتضح من البيانات الإحصائية المحدودة المتوافرة حاليا أن ملايين الهكتارات من أراضي المحاصيل يتم فقدها كل عام في أنحاء العالم المختلفة .(١٧)

وأفضل توثيق للتعدي الحضري على الأراضي الزراعية نجده في مصر . فخلال الفترة « ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ » فقدت مصر حوالي ٣٧٥ ألف هكتار من أراضي المحاصيل عالية الخصوبة سنويا في عمليات الإسكان ، ومد الطرق ، وبناء المصانع . أي أن إجمالي ما فقدته من أراض زراعية خلال تلك الفترة يساوي تقريبا مساحة الأراضي التي بذلت جهود مكثفة لاستصلاحها ، وبتكلفة عالية خلال الفترة نفسها . وإذا استمر هذا الاتجاه فمن غير المستبعد أن يتم فقد مائة ألف ، أو مائتي ألف هكتار أخرى ، أو حوالي ٨ أو ٩ ٪ من أفضل أراضي المحاصيل بسبب الزحف العمراني .

التآكل المتسارع للتربة :

الأرض هي نتاج للطبيعة ، أي للحرارة ، والبرودة ، والمياه ، والنبات ، والكائنات الحيوانية . وفي معظم الأراضي لا يتعدى سمك الطبقة العليا من سطح التربة ، والتي تنتج القسط الاكبر من غذاء الإنسان ، بضع بوصات .

وربما كانت هذه الطبقة الخارجية الرقيقة من المادة التي تقيم أود الحياة هي أكثر الموارد الطبيعية للأرض تعرضا لإساءة الاستعمال . ومن الأمثلة التاريخية لذلك ما نلمسه في شمال أفريقيا . فبعد أن كانت منطقة شمال أفريقيا المخزن الخصيب للقمح للإمبراطورية الرومانية ، أصبحت اليوم صحراء مجدبة إلى حد بعيد أو شبه مجدبة ، وأقل المجموعات البيئية (Biomes) الرئيسة إنتاجا . كذلك أدى الإفراط في حرث الأرض ، وفي اجتثاث العشب في السهول الكبيرة خلال العقود الأولى من هذا القرن إلى تعريض المنطقة لتآكل التربة بفعل الرياح والذي بلغ ذروته في فترة الجفاف والعواصف الغبارية التي شهدتها الثلاثينات .[١٨]

على أن معظم أشكال الضرر الذي يلحق بالتربة لا يصدم العين بصورة سافرة وقوية . فهناك مساحات ضخمة ينخفض فيها إنتاج الأراضي المحصولية مع تعرية الرياح والمياه لسطح التربة ، أو تبدد العناصر المغذية للتربة نتيجة تكرار زرع الأرض بالمحاصيل دون تجديدها . إن مثل هذه الأراضي قد لا تتوقف عملية زراعتها ، إلا أنها تنتج بمرور الزمن أقل فأقل مما يمكن أن تنتجه في الأحوال العادية ، كذلك تتضاءل قدرة أراضي المراعي على توفير العشب للماشية نظرا لأن الإسراف في اجتثاث العشب يسبب اختفاء الأنواع المعمرة والمغذية من العشب لتحل محلها أعشاب موسمية ذات قيمة غذائية منخفضة ، أو شجيرات خشبية . وفي العديد من المزارع المروية في أنحاء مختلفة من العالم تتناقص غلة المحصول مع تزايد نسبة الملوحة ، أو القلوية في التربة .

وتمثل مشكلة تآكل أو تعرية التربة مشكلة دائمة في كل مكان تقريبا تمارس فيه الزراعة . وعندما يتم انتقاء تقنيات الزراعة بعناية ، وعندما تترك التربة الأكثر تأثرا بعوامل التعرية دون فلاحة ، فإن خسائر التربة بسبب المياه أو الرياح يمكن تحجيمها عادة عند مستوى مقبول . على أن المزارع الفرد لا يتوافر

لديه غالبا سوى حافز اقتصادي محدود وقصير الأمد لحماية الجودة النوعية طويلة الأمد للأرض ، وخصوصا في البلدان الفقيرة . ويضطر العديد من المزارعين تحت ضغط الحاجات المباشرة للبقاء إلى انتزاع كل ما يمكنهم انتزاعه من قوت من أراض كان من الأفضل أن تظل مراعي أو غابات .[19]

ولا يقتصر تأثير تعرية الرياح على مجرد فقد السطح الأعلى للتربة . فالتجمع المستمر للمادة الهبائية في الجو ، والناتجة لا من الأنشطة الصناعية للبلدان الغنية فحسب ، بل من تعرية الرياح للتربة في البلدان الفقيرة أيضا ، يمكن أن يؤثر في مناخ الأرض من خلال تخفيض كمية الطاقة الشمسية الواردة لها . فإذا ما تم إثبات هذه العلاقة فسوف يتوافر للبلدان الأكثر غنى سبب آخر لتقديم رأس المال والمساعدة التكنولوجية للبلدان الفقيرة لدعم جهودها لمواجهة هذا الخطر المشترك الذي يهدد الإنسانية . ومن الواضح تماما أن البلدان الأكثر فقرا لا تملك وحدها الموارد اللازمة لوقف هذا الاتجاه وعكس مساره .

التصـــحر :

تجسد المأساة التي تشهدها الآن البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء مثالا لنوع آخر من الإنهاك البيئي الذي يقلل طاقة الأرض من إنتاج الغذاء . وفي حين يعد تعبير « التصحر » تعبيرا حديثا نسبيا فإن حقائق التصحر ليست كذلك . فمنذ زمن طويل تجسد سوء استخدام الأرض والموارد الطبيعية وتآكلها في الرعي الزائد ، وزيادة ملوحة التربة ، ونضوب موارد المياه ، وسيوخ (هبوط) الأرض ، والضغوط السكانية ، وهجر الأراضي ، وبعض عمليات التعدين ، وتدمير الحياة النباتية أو التربة الصحراوية . وقد تم تقديم أول برنامج عمل دولي لمكافحة التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر الذي عقد في نيروبي من ٢٩ أغسطس إلى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ ، استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٣٧ الصادر في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ حول التعاون الدولي لمكافحة التصحر .[20]

خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية تزايد عدد السكان ، وتزايدت الثروة الحيوانية في المناطق الواقعة جنوبي الصحراء الأفريقية بمعدلات متسارعة ، بل تضاعفت تقريبا في بعض المناطق . ونتيجة هذه الزيادة ، التي وصلت إلى الضعف ، تزايد الضغط على النظام البيئي بدرجة تفوق طاقته على الاحتمال . وكانت النتيجة هي بوار أراضي المراعي نتيجة الرعي الزائد وإزالة الغابات ، مما ساعد على امتداد الأراضي الصحراوية بمعدلات وصلت إلى ٣٠ ميلاً في العام الواحد على اتساع الشريط المتاخم للصحراء الأفريقية من الجنوب ، والذي يبلغ طوله ٣٥ ألف ميل ، والممتد من السنغال حتى جنوب أثيوبيا . ومع امتداد الصحراء شمالا تتراجع أمامه التجمعات السكانية والحيوانية . والنتيجة الطبيعية لذلك هي المزيد من الضغط على المنطقة المتاخمة للصحراء التي تسهم بدورها في إحداث المزيد من التجريد وإزالة الغابات ، وهكذا تستمر تلك الدورة ذاتية الحركة .

وفي السودان ، كما في كافة أنحاء المنطقة الساحلية ، يؤدي الطابع المتقلب وغير المنتظم لسقوط الأمطار والذي يميز المناطق شبه المجدبة ، إلى تعريض النظام البيئي لخطر التصحر في حالة الاستغلال الزائد للأرض من جانب الإنسان . ويتخذ هذا الاستغلال الزائد للتربة شكل الإفراط في رعي الماشية لأراضي المراعي ، والإسراف في زراعة الأرض وإزالة الغابات .

ويتخذ القطع غير المحكوم للأشجار أبعاداً تفوق التصور ، إذ تقدر بعض المصادر عدد أشجار السنط التي يتم قطعها ، أو اجتثاثها سنويا لغرض واحد هو استخدامها كأخشاب للوقود بـ٥٤٨ مليون شجرة ، وأشجار السنط التي كانت تحيط بمدينة الخرطوم عام ١٩٥٥ ، نجدها الآن تنمو على بعد ٩٠ كيلومترا من المدينة .[٢١]

وقد أوضحت الأقمار الصناعية أن معدل زحف الصحراء في منطقة دلتا النيل يصل إلى ١٣ كيلو متراً سنويا . وبالنظر إلى أن المساحة المنزرعة في مصر

تمثل ٤ ٪ من مساحتها الإجمالية ، فإن خطر التصحر يتخذ طابع الكارثة .(٢٢) ويصف مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر المنعقد في سبتمبر ١٩٧٧ الأسباب المؤدية للتصحر بأنها ترجع أساسا إلى تصرفات الإنسان الذي أساء استخدام الأرض بسعيه إلى انتزاع الرزق من أنظار بيئية هشة في معظمها . واتفقت الآراء على أنه في حين هيأ المناخ أسباب التصحر ، أساسا من خلال أنماط سقوط الأمطار الشاذة ، والجفاف متكرر الحدوث اللذين يميزان الأراضي القاحلة ، إلا أنه لم تظهر حتى الآن أي شواهد أكيدة على أن التصحر قد تسارع نتيجة حدوث تحول تجاه ظروف مناخية أكثر جفافا .

ويمثل التصحر مشكلة إنسانية أيضا . فأثر التصحر في الكائنات البشرية يظهر سرعة تأثر مناظرة ، مزمنة أو مستفحلة ، تنبني عليها تلك الشدائد الدورية الحرجة ، والتي تسفر عن كارثة إنسانية . وتظهر آثار التصحر في حياة الإنسان على نحو أكثر درامية في الهجرة الجماعية التي تصاحب أزمات الجفاف . وإلقاء نظرة عامة على تلك الأحداث كفيل بأن يعطي الانطباع بأن أثر التصحر في الإنسان يسير من أزمة إلى أزمة . لكن في ذلك تجاهل للآثار المزمنة لتآكل سطح الأرض الزراعية ، والذي ينعكس في الهجرة المستمرة من الأرض في السنوات الطيبة والسنوات السيئة سواء بسواء . لقد بدأت عملية ترك الأرض والتجهيزات المكلفة في مشروعات الريّ المتدهورة تحدث بالفعل دون انتظار لمقدم الجفاف .

إن تآكل الأرض الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار يقلل الإنتاجية والدخول حتى في السنوات التي تشهد سقوط أمطار وفيرة . ومع ذلك فإن أزمة الجفاف هي التي تلفت الانتباه على نحو أكثر فعالية للمشكلات الدائمة للتصحر . وليس التصحر ، كما سبق أن ذكرنا ، بالتجربة الجديدة بالنسبة للإنسانية . فقد لعب دوراً في أفول الحضارات منذ أقدم عصور التاريخ . فبسبب سوء حالة الصرف ، على سبيل المثال ، تركزت الأملاح في الأراضي التي زرعها

السومريون والبابليون ، ومن ثم دمرت قاعدتهم الزراعية . كذلك كانت أراضي المنطقة الأفريقية المطلة على البحر المتوسط أكثر خصوبة في العصور الرومانية مما هي عليه الآن . ولا يستطيع أحد أن يحدد مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت بسبب استخدام الإنسان ، أو تآكلت بشدة منذ بدأت عملية ممارسة الزراعة ، لكنها بالتأكيد مساحة ضخمة . وقد قدرها البعض على أساس أنها لا تقل عن إجمالي المساحة المتزرعة من الأرض في الوقت الحاضر . وهناك اتفاق عام على أن معدل تآكل الأرض الزراعية قد زاد زيادة ملحوظة خلال العقود الأخيرة ، ويذهب بعض الخبراء إلى أن هذا المعدل يبلغ الآن خمسين ألف كيلومتر مربع سنويا على الأقل . وهو رقم مفزع بالنسبة لعالم معرض لمواجهة نقص في الغذاء .[٢٣]

انعدام الترشيد في الريّ واستخدام المياه :

مثل العديد من أوجه التدخل الإنساني في الدورات الطبيعية أسفرت إعادة تشكيله للدورة الهيدرولوجية عن آثار جانبية غير مرغوب فيها . ففي بعض المناطق أدت إلى ارتفاع منسوب المياه في التربة عن طريق تحويل مياه الأنهار . وعبر فترة من الزمن قد يؤدي تخلل مياه الريّ مسام التربة ، وتراكم هذه المياه تحت سطح الأرض تدريجيا إلى ارتفاع منسوب المياه داخل التربة حتى بضعة أقدام ، بل بضع بوصات من سطح التربة . ولا يمنع ذلك فحسب نمو جذور النبات بسبب التشبع المفرط بالمياه ، بل يؤدي أيضا إلى ملوحة سطح التربة نظرا لأن المياه تتبخر خلاله ، تاركة راسبا مركزاً من الأملاح في البوصات القليلة العليا . وأقرب مثال لذلك نجده في مصر . فقد أسفر الريّ الدائم ، جنبا إلى جنب مع الحرث المكثف ، عن التشرب الزائد للطبقة الواقعة أسفل التربة بالمياه . وتصاحب هذه الظاهرة زيادة في ملوحة التربة ، وزيادة في قلويتها أيضا .[٢٤] ويقدر بعض المصادر أن تحسين أوضاع الصرف في الزراعة المصرية سيغل عائدا إنتاجيا يساوي لما يمكن تحقيقه من ٥٠٠٠٠٠ هكتار ، وأن الريّ

الملائم يمكن أن يوفر ١٨ بليون متر مكعب من المياه ، أو ضعف ما يوفره السد العالي في مصر ، وبالتالي يمكن أن يحقق استطلاح مليون فدان من الأراضي .[٢٥]

الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات :

أدى الطلب المتنامي بصورة مطردة على الغذاء إلى زيادة كبيرة في استخدام الأسمدة الكيمياوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ولقد أفاد هذا التوسع الإنسانية فائدة ملموسة ، إلا أن النتائج لم تكن إيجابية كلها . فالأسمدة المستخدمة بنسب عالية لا تستهلك كليا ، كما سبق أن ذكرنا ، من جانب النباتات . وتنجرف الكميات التي لا تستهلكها النباتات مع مياه الصرف إلى الجداول والبحيرات لتسهم في زيادة تشبع مياهها بالمواد المغذية ، ومع موت وتحلل الأعداد الهائلة من الطحالب الناتجة يستنزف الأكسجين الموجود داخل مياه الجداول والبحيرات . وهكذا يتم تدمير الثروة السمكية ، وفي مقدمتها تلك الأنواع التي تحتاج نسبة عالية من الأكسجين . ومن المعروف أن استخدام الكيمياويات بمعدلات عالية لمكافحة الآفات أو الحشرات ينطوي على خطورة بالغة بطرائق عديدة : فقد تؤدي إلى إبادة الكائنات العضوية بالتربة ، والتي تحافظ على خصوبتها ، وإلى التلوث الكيميائي لمياه الشرب ، وتلويث الغذاء والماشية . لذلك حظرت بلدان عديدة استخدام كيمياويات معينة ، مثل الـ د.د.ت ، والديلدرين (نوع من المبيدات الحشرية) ، والهيدروكربونات المزوجة بالكلور ، والمستخدمة كمبيدات حشرية . كذلك يتخذ بعض الحكومات تدابير مختلفة لتنظيم استخدام الفوسفات والنترات . والواقع أن الخيار بين الكفاءة الاقتصادية والسلامة البيئية تكتنفه تعقيدات بالغة ، بحيث تضطر مختلف البلدان بصورة متزايدة إلى أن تحرص بدقة على الموازنة بين الجانبين .

المراجع :

1. T. Abd-Elalim, ***Arab Oil Surpluses and the Possibility of Their Inflow to Egypt.*** **Centre of Political and Strategic Studies, *Al-Ahram*, Cairo, December 1977. (in Arabic)**
2. **WHO, *Guide on Man's Nutritional Requirements* (Geneva, 1974).**
3. **U. Kracht, "Von der Eiweisse Krise zur Nährungsmittelkrise", *Zeitschrift für ausländische Landwirtschaft*, No. 3 (1975).**
4. **S. Marei, *The Food Crisis in the Arab World within the Context of the World Food Crisis.* Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 8-12 April 1978. (in Arabic)**
5. **G. Amin, *Supply and Economic Development* (London, Rank Cass & Co., 1966).**
6. **F. Lisk, "Conventional development strategies and basic needs fulfilment", *International Labour Review*, vol. 115, No. 2 (March-April 1977).**
7. ***Technical Report on a Study of Agroclimatology in Semi-arid and Arid Zones of the Near East* (Geneva: FAO, UMO, OMM; Paris: UNESCO, July 1962).**
8. **A. A. El-Sherbini, "Problems of arid agriculture in West Asia", *World Development*, vol. 5, Nos. 5-7 (1977).**
9. **M. M. Stieha, *Ecological Aspects of Agricultural Development Problems in the Arab World.* Seminar on Development Problems in the Arab World, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 24-26 January, 1978. (in Arabic)**
10. **League of Arab States/Arab Organization of Agricultural Development, *Future of Food Economy in the Arab Countries (1975-2000)*, vol. 1 (Khartoum, September 1978. (in Arabic)**
11. **M. El-Gabaly, "Agricultural development in the Arab countries and its relationship with the strategy of industrial development", *Journal of***

Arab Industrial Development, IDCAS, No. 34 (1978). (in Arabic)

12. M. S. Abd-El Hakim, *Demographic Aspects of Development Problems in the Arab World.* First Seminar on Development Problems in the Arab Countries, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 24-26 January 1978.
13. M. S. Mostapha, *The Agricultural Potential and Food Policy in the Developing Countries: Egypt's Case*. Unpublished Ph.D. dissertation, Warsaw, 1977.
14. El-Gabaly, *op. cit.*
15. Z. M. Shabana, *Food Production in the Arab World.* Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 9-12 April 1978. (in Arabic)
16. E. Eckholm, *Environmental Quality and Basic Human Needs: Towards a New Synthesis*. Testimony presented to the Select Committee on Population, US House of Representatives, 19 April 1978.
17. L. Brown, *By Bread Alone* (Oxford, Pergamon Press, 1975).
18. FAO, *Food and Environment* (Rome, 1977).
19. *Report of the UN Conference on Desertification*, Nairobi, 29 August-9 September 1977.
20. F. Ibrahim, *The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan with Special Reference to Northern Darfur Province*. DSRC No. 8 (Khartoum, Khartoum University Press, 1978).
21. Z. El-Karmi, "Science and man's contemporary problems", *Alem El Maarifa*, No. 5, Kuwait, 1978.
22. "Desertification: An overview". In *Report of the UN Conference on Desertification,* Nairobi, 29 August-9 September 1977.
23. M. I. Kmzmiak, "Irrigation problems in the development of agriculture in Lower Egypt", *Africana Bulletin 17* (Warsaw, Warsaw University Press, 1972).
24. M. Clawson and others, *The Agricultural Potential of the Middle East* (New York, Elsevier, 1971).

25. L. Brown and G. Finsterbusch, *Man and His Environment: Food* (New York, Harper & Row, 1972).



الفصل الثالث

تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للعالم العربي : بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل*

د. مصطفى الجبلي

ملخص الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة تحليل عملية إنتاج الغذاء ، والفجوات الاستهلاكية ، ونظم التوزيع ، ودور الصناعة في هذا الصدد من أجل توفير العناصر اللازمة لتحسين الوضع الغذائي ، خصوصا بالنسبة للفئات المحرومة ، ولحفز التغييرات المطلوبة لأمن غذائي أفضل في العالم العربي . وتقدم الدراسة ملخصا للتقديرات المتعلقة بالاحتمالات المستقبلية للإنتاج الغذائي ، والفجوات الاستهلاكية ، والمتطلبات الزراعية الضرورية لعام ١٩٨٥ ، وعام ٢٠٠٠ .

وقد صيغت التقديرات المستقبلية المتعلقة بالإنتاج على أساس الافتراضات الخيارية التالية :

أ ــ الاتجاه الملاحظ خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ سوف يستمر .

ب ـ ستصل الإنتاجية إلى مستوى المعدل العالمي خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ .

* هذا البحث مبني على دراسة أوسع قدمها المؤلف إلى مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، (IDCAS) .

جـ ـ ستصل الإنتاجية إلى ٧٠ ٪ من مستواها في بلد متطور (الولايات المتحدة) .

د ـ لن يطرأ تغير ملحوظ على المساحة المنزرعة بمرور الزمن ؛ أو سوف يتم توسيعها إلى أقصى حد ممكن .

هـ ـ سيتم رفع الكثافة المحصولية في الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار من ٥٠ ٪ إلى ٦٥ ٪ عام ١٩٨٥ ، ومن ٧٥ إلى ١٠٠ ٪ عام ٢٠٠٠ . وسترتفع الكثافة في المساحات المروية في المنطقة من المستوى الحالي ١٠٠ ٪ ، إلى حوالي ١٥٠ ٪ عام ٢٠٠٠ .

وانبنت التقديرات المستقبلية للاستهلاك على التقديرات المستقبلية للأمم المتحدة المتعلقة بالسكان ، وعلى أربعة مستويات للاستهلاك ، تتضمن :

أ ـ المستوى الحالي .

ب ـ ١٠٠ ٪ من المتطلبات الحالية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) لتلبية حاجات الطاقة .

جـ ـ ١١٠ ٪ من المتطلبات الحالية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) .

د ـ ١٠٠ ٪ من متطلبات البلدان المتطورة (الولايات المتحدة على سبيل المثال) .

وتم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسة الأربع بالنسبة لكل بديل من زاوية :

أ ـ فجوة السعر الحراري .

ب ـ فجوة البروتين (سواء البروتين النباتي أو الحيواني) .

جـ ـ فجوة الزيوت والدهون (سواء النباتية أو الحيوانية) .

د ـ فجوة المحاصيل الغذائية الرئيسة .

وتم تطبيق ذلك بالنسبة لعام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ على أساس هدف محدد هو

رفع مستوى تغذية السكان إلى درجة مرضية دون تقليل المقدار الذي يحصل عليه من يعيشون فوق مستوى الحاجات الأساسية .

ولقد اتضح أن معدل استهلاك الغذاء في بلدان عربية عديدة ـ خصوصا البلدان محدودة الدخل لا يزال أقل من متطلبات الطاقة ، وأن العدد المطلق لمن يعانون من نقص التغذية قد تزايد برغم النمو الاقتصادي الملموس .

ويوضح الجدول رقم (١) عدد الأفراد الذين يقل مقدار السعرات الحرارية في غذائهم عن ١,٢ ب.م.ر. (Basal Metabolic Rate) أو معدل باسال الأيضي)* ، مأخوذاً كحد حرج ، في البلدان العربية المختارة ، للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

ولا تعكس مستويات المعدل القومي التوزيع الفعلي بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية . فبرغم أن معدل المؤونات الغذائية يتساوى في بلدان عربية عديدة ، مع متطلباتها بل ربما زاد عنها ، إلا أن نسبة ملموسة من السكان (حوالي ١٦ ٪) تحصل على مقدار من السعر الحراري يقل عن الحد الحرج ، أي ١,٢ ب.م.ر.

ولتقليل العجز في كمية السعر الحراري المتاحة للفرد يتعين أولا وضع تقدير محدد لكميات الغذاء المطلوبة لرفع مقدار ما يحصل عليه الذين يعانون من نقص التغذية خلال فترة محددة من الزمن إلى ١,٥ ب.م.ر. على الأقل ، كما يتعين اتخاذ تدابير معينة من أجل زيادة المؤونات الغذائية .

وكلما قل التفاوت في توزيع الغذاء قلت الزيادة في المؤونات الغذائية للفرد المطلوبة لتقليل نقص التغذية .

---

* نسبة إلى الأيض ، أو مجموع العمليات المتصلة بالتغيرات الكيميائية في الخلايا الحية ، والتي تؤمّن من خلالها الطاقة الضرورية للعمليات والنشاطات الحيوية .

الجدول رقم (١) : عدد الأفراد الذين يحصلون على سعرات حرارية أقل من ١,٢ ب.م.ر ونسبتهم المئوية (١٩٧٢ - ١٩٧٤)

الدولة	الحد الحرج من السعرات الحرارية	٪	العدد (بالآلاف)	المعدل القومي سعر حراري/ يوم
مصر	١٥٥٧	٨	٢٨٦٦	٢٦٣٢
العراق	١٥٢٨	١٥	١٤٤٧	٢٣٩٢
ليبيا	١٥٢٦	٧	٦٠٣	٢٦٩٨
موريتانيا	١٥١٧	٤٨	٥٩١	١٨٧٦
السعودية	١٥٣٤	١٢	١٠١١	٢٤١١
الصومال	١٤٩٢	٤٠	١٢٠٢	١٩١٦
السودان	١٥٢٦	٣٠	٥١٥٣	٢٠٦٧
سوريا	١٥٣٦	١٠	٦٨٣	٢٥٢٥
تونس	١٥١٤	١٦	٨٧٧	٢٣٧٨

ولا يزال مستوى الاستهلاك الغذائي أقل من متطلبات الطاقة في الجزائر ، وموريتانيا ، والصومال ، والسودان ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية .

وتبدو الكمية الإجمالية المتوفرة من البروتين مرضية ، حيث تزيد عن الـ ٥٣ جراما يوميا المطلوبة للفرد البالغ . على أن نسبة البروتين الحيواني في أغلب البلدان العربية تقل عن ثلث المتطلبات القياسية (٣٥ جراما) . وفي البلدان التي يتميز الغذاء فيها بنقص الطاقة الحرارية يتحول جزء من البروتين إلى طاقة ، وبالتالي تصبح كفايته محلا للشك (الصومال ، موريتانيا ، اليمن الديمقراطي) .

وهناك فوارق كبيرة في أنماط الاستهلاك نتيجة التفاوت في توزيع الدخول في

الجدول رقم (٢) : كمية السعرات الحرارية المتاحة يوميا للفرد بالنسبة لفئات الدخول المختلفة في تونس ، ١٩٧٥ .

الدخل (بالدينار) الفردي السنوي	النسبة المئوية للوحدات الأسرية			كمية السعرات الحرارية المتاحة يوميا للفرد		
	الريفية	الحضرية	المدن الكبيرة	الريفية	الحضرية	المدن الكبيرة
٣٠	٨,٠	٣,١	٠,٣	١٩٢٠	١٤١٥	١٠٧٧
٣٠ ـ ٦٠	٢٢,٦	١٣,٣	٢,٦	٢١٦٨	١٨٠٩	١٤٢٩
٦٠ ـ ٨٠	١٥,٢	١٢,١	٥,٩	٢٤٣١	١٩٨١	١٨٢٩
٨٠ ـ ١٠٠	١١,٧	١١,٦	٨,٢	٢٤٣٧	٢٢٠٠	١٨٥٤
١٠٠ ـ ١٢٠	٩,٤	٩,٧	٧,٧	٢٥٦٠	٢٢١٧	١٩١٣
١٢٠ ـ ١٦٠	١٢,٥	١١,٦	١٥,٢	٢٧٠٢	٢٣٠٢	٢٢٢٣
١٦٠ ـ ٢٠٠	٧,٣	١١,٨	١١,٨	٢٨٣٧	٢٣٨١	٢٢١٩
٢٠٠ ـ ٣٠٠	٨,١	١٣,٥	١٨,٣	٣٠٦٥	٢٥٦٩	٢٢١٩
٣٠٠ ـ ٤٠٠	٢,٧	٦,٨	١٠,٥	٣٠١٣	٢٨٨٣	٢٥١٨
٤٠٠ ـ	٢,٥	٦,٥	١٩,٥	٣١٢٦	٢٨٩٩	٢٤٦٩

كل البلدان العربية . وهو ما يسبب التفاوت في مقدار الغذاء الذي يحصل عليه الفرد بين الفئات المختلفة داخل كل بلد . وهناك ٣٠ مليون شخص على الأقل يعانون من سوء التغذية في البروتين والطاقة في المنطقة العربية ككل .

ويتضمن الجدول رقم (٢) بيانات إحصائية تتعلق بمقدار السعرات الحرارية التي تحصل عليها مختلف فئات الدخل في تونس كمثال للتوزيع المتفاوت للغذاء بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة .

يعتمد العالم العربي اعتمادا أساسيا على استيراد المنتجات الزراعية ، في حين يتصف معظم البلدان النامية بأنها مصدرة أساسا لهذه المنتجات . وتنفق أغلب البلدان غير البترولية نسبة كبيرة من عائداتها التصديرية في استيراد الغذاء . وهو ما ينطبق بوجه خاص على الجمهورية العربية اليمنية ، والأردن ،

الجدول رقم (٣) : النسبة المئوية لعائدات التصدير المخصصة لاستيراد الغذاء (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥) .

الدولة	النسبة المئوية لعائدات التصدير
مصر	٦٧,٧
المغرب	٣٨,٦
السودان	٣٥,٦
تونس	٣٠,٥
الأردن	١١٢,٦
لبنان	٤٥,٥
سوريا	٤١,٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٧٢,٤
جمهورية اليمن الديموقراطية	٧٥,٧

وجمهورية اليمن الديموقراطية ، ومصر ، ولبنان ، وسوريا ، وبلدان عربية أخرى ، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

وتختلف الاحتمالات المستقبلية فيما يتعلق بزيادة معدل الإنتاج الغذائي لكل فرد اختلافا كبيرا من بلد إلى بلد آخر . فهناك توزيع متفاوت للموارد بين البلدان العربية ، بما في ذلك الأراضي ، والمياه ، والموارد البشرية والمالية . على أن معدل نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في معظم البلدان العربية منخفض للغاية ، فضلا عن أنه يتناقص بمعدلات سريعة نتيجة الزيادة السكانية ، والتوسع العمراني الحضري (الزحف العمراني على الأرض الزراعية) ، والتصحر ، وزيادة نسبة الملوحة ، الخ .

وفي الوقت الحاضر تعد الاحتمالات المستقبلية لزيادة العائد المحصولي عن المعدل المطلوب لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء ضئيلة للغاية ، ما لم يتم

الجدول رقم (٤) : معدل النمو السنوي في السكان ، والإنتاج الغذائي ، والطلب على الغذاء (٪) ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ .

الدولــة	السكان	الإنتاج الغذائي	الطلب على الغذاء
الجزائر	٣,٥	٣,٨	٦,٥
مصر	٢,٥	٢,٨	٣,٨
ليبيا	٣,٣	٤,٠	٦,٣
السودان	٣,١	٥,١	٥,٧
العراق	٣,٣	١,٠	٦,٥
لبنان	٣,٠	٢,٥	٤,٧
السعودية	٢,٩	٣,١	٧,٣
سوريا	٣,٢	٥,١	٥,٥
الجمهورية العربية اليمنية	٢,٩	٤,٠	٩,٣

تغيير العوامل الأساسية المتضمنة ـ مثل : متوسط دخل الفرد ، ومستوى التعليم ، والزراعة الموجهة للسوق ، والحوافز ، وبرامج التنمية الصناعية ، والمؤسسات الزراعية ، الخ ـ في الاتجاه المطلوب من أجل انطلاقة معقولة للعائد المحصولي . وتوضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤) الفروق بين معدلات الزيادة السنوية للسكان والإنتاج الغذائي والطلب على الغذاء في البلدان العربية للفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ .

لقد حددت « استراتيجية التنمية الدولية » الثانية المعدل المستهدف للنمو السنوي من الإنتاج الغذائي بنسبة ٤ ٪ . ومع ذلك فسوف يتطلب الأمر ، من

أجل تلبية الطلب الحالي على الغذاء ، معدل نمو قدره ٥ ٪ على الأقل . وعلينا أن نلاحظ ، بطبيعة الحال ، أن معدل النمو في كميات الغذاء المتوافرة في بلد ما خلال فترة معينة هو عادة شيء آخر ، مختلف عن معدل النمو في الإنتاج الغذائي .

لقد طرأ تحسن على الاستهلاك الغذائي والتغذية في أغلب البلدان العربية خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) بالمقارنة بالفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ، وزاد حجم المعروض من الغذاء في ٨ بلدان عن متطلبات الطاقة الضرورية ، وفي الوقت نفسه ظل حوالي نصف سكان المنطقة يحصلون على كمية من الغذاء تقل عن مستوى المتطلبات الأساسية . وحتى في المجموعة الأولى من البلدان العربية ، فإننا نجد أن المعدل القومي الأعلى يخفي التوزيع المتفاوت للاستهلاك بالنسبة للمتطلبات الأساسية (من الطاقة) ، وأن العديد من الفئات ذوات الدخل المحدود يعاني من سوء التغذية . والحاجة تدعو إلى زيادات دائمة (قابلة للاستمرار) في إنتاج الغذاء ، وإلى توزيع أفضل للدخول من أجل تحسين الوضع الغذائي للفئات محدودة الدخل في البلدان العربية .

وليست هناك قيمة سعرية (حرارية) واحدة ، أو تكوين سعري واحد ، يمكن تعيينه لما يسمى الحاجات الغذائية الأساسية . فالحاجات تعتمد على عوامل كثيرة ، بما في ذلك : العمر ، والجنس ، والظروف المناخية ، ونوع العمل ، الخ . ومع ذلك ففي حالة انخفاض مقدار ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية عن ١,٢ ـ ١,٥ ب .م .ر ، يصبح الفرد معرضا لنقصان الوزن نتيجة نقص الطاقة والبروتين . فالطعام الذي يلبي المتطلبات الغذائية الأساسية للفرد البالغ بظروف عمل متوسطة ينبغي أن يوفر ٢٥٠٠ سعر حراري يوميا على الأقل ، مع مصادر بروتين متوازنة (أي المصدرين النباتي والحيواني) ، ويتعين أن يكون تكوينه كما يلي :

الأصناف الغذائية	المتطلبات الأساسية	
	جرام/ يوم	كجم/عام
الحبوب	٣٧٤	١٣٦
الدرنيات (الجزر ، الخ)	٤٤	١٦
السكر	٥٠	١٨
البقوليات	٤٧	١٧
الخضروات والفاكهة	٣٩٧	١٤٥
اللحوم	٦٨	٢٥
البيض	٢٥	٩
الأسماك	١٥	٦
اللبن ومنتجات الألبان	٣٠٧	١١٢
الزيوت والدهون	٣٠	١١

وتنخفض نوعية الطعام في أغلب البلدان العربية بسبب النقص الخطير في البروتين الحيواني . فالكمية المتاحة من البروتين للفرد يوميا خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ بلغت حوالي ٦٥ جراما ، ١٤ جراما منها بروتين حيواني ، بينها بلغت الكمية المتاحة يوميا للفرد في البلدان المتقدمة في الفترة نفسها ٩٥ جراما (٥٦ جراما منها بروتين حيواني) . ويبلغ المعدل العالمي المناظر (٦٩ جراما بروتينا كليا ، و ٢٤ جراما بروتينا حيوانيا) ، وفضلا عن ذلك فهناك تزايد مستمر في نسبة البروتين الحيواني في البلدان المتقدمة ، بينها هناك في المقابل مستوى ثابت ، بل متناقص ، في أغلب البلدان العربية .

وقد أوضحت الدراسات المتعلقة بميزانية الأسرة وإنفاقها في بلدان عربية عديدة أن فقراء المدن يحصلون على كمية من السعرات الحرارية أقل مما يحصل عليه فقراء الريف من فئة الدخل المناظرة بمقدار يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ سعر حراري . وسوف يؤدي التمدين المتسارع إلى تفاقم هذا الوضع . ومن ناحية أخرى ، يعد العمال الزراعيون ، الذين لا يملكون أرضا ، الفئة الاجتماعية الاقتصادية الأكثر تعرضا لسوء التغذية .

ومن المتفق عليه أن الحد الأدنى الضروري للبقاء بالنسبة للشخص العادي لا يقل عن ألف سعر حراري يوميا . ويتعرض الذين يحصلون على كمية سعر حراري تقل عن ١,٥ ب . م . ر لسوء التغذية التي تنعكس في الحرمان من الطاقة . والواقع أن هذا الحد هو أقل كثيرا من كل من الحاجات الأساسية والمتطلبات المثلى .

وقد قدرت هذه الدراسة الاحتمالات المستقبلية لإنتاج الأصناف الغذائية الرئيسة في ظل الخيارات والافتراضات المختلفة . ويوضح الجدول رقم (٦) حصراً إجماليا للاحتمالات المستقبلية لإنتاج الحبوب في مختلف البلدان العربية للعام ٢٠٠٠ ، على افتراض أن المساحة المحصولية ستتضاعف نتيجة التوسع الأفقي في المساحة المنزرعة وزيادة الكثافة المحصولية . وتبين النتائج أن الإنتاج المتوقع يفوق الاستهلاك المتوقع في ظل البدائل أو الخيارات الثلاثة المختبرة .

ويمثل الجدول رقم (٧) حصراً إجماليا للإنتاج المتوقع لأصناف غذائية رئيسة أخرى في العام ٢٠٠٠ في ظل الافتراضات المذكورة أسفل الجدول . أما الجدول رقم ٨ فيبين الملامح الرئيسة للتغير المتوقع في المساحة المحصولية والإنتاج المتوقع للمحاصيل الغذائية الرئيسة في البلدان العربية في العامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ مقارناً بمعدل التغير خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ وفي ظل الافتراضات المذكورة أسفل الجدول . وهنا ترجع الزيادة الرئيسة في الإنتاج إلى التغير في المساحة المحصولية .

جدول رقم (٦) : الإنتاج المتوقع للحبوب في البلدان العربية عام ٢٠٠٠ في ظلال أبدال ثلاثة لمستويات الإنتاج .

الدولة	المساحة المحصولية (أ)	البديل (١) (ب) بالانتاجية (كجم/ هكتار)	الإنتاج الاجمالي (١٠٠٠ طن)	البديل (٢) (جـ) الإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج الإجمالي (١٠٠٠ طن)	البديل (٣) (د) الإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج الإجمالي (١٠٠٠ طن)
العراق	٦٢١٤٩	١٠٣٧	٦٤٣٤٥	١٨٧٣	١١٦٢١٨	٢٣١٧	١٤٣٧٦٨
الأردن	٧٢٤٠	٦٣٣	٤٥٨٣	١٨٧٣	١٣٥٦١	٢٣٧١	١٦٧٧٥
لبنان	١٢٦٩	١٠٩٧	١٣٩٢	١٨٧٣	٢٣٧٧	٢٣١٧	٢٩٤٠
السعودية	٧٢٧٥	١٤١٠	١٠٢٥٨	١٨٧٣	١٣٦٢٦	٢٣١٧	١٦٨٥٦
سوريا	٣٧٥٧٣	٨٩٨	٣٣٧٣٢	١٨٧٣	٨٠٣٥٥	٢٣١٧	٨٧٠٣٣
الجمهورية العربية اليمنية	٢٢٤٦٤	٨٧٨	١٩٧٢٣	١٨٧٣	٤٢٠٧٥	٢٣١٧	٥٢٠٤٩
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٨٣٣	١٨٠٣	٣١٢٢	١٨٧٣	٣٤٣٣	٢٣١٧	٤٢٤٧
الجزائر	٥٢٢٧٣	٥٩٥	٣١١٠٢	١٨٧٣	٩٧٩٠٧	٢٣١٧	١٢١١١٦
ليبيا	١٣٦٧١	٥٥٨	٧٦٠١	١٨٧٣	٢٥٥١٢	٢٣١٧	٣١٥٦٠
مصر (هـ)	٣١١٦٩	٣٩٧٣	١٢٣٨٣٤	٣٩٧٣	١٢٣٨١٤	٣٩٧٣	١٢٣٨٣٤
موريتانيا	٤٧٥٢	٢٨٠	١٣٣١	١٨٧٣	٨٩٠	٢٣١٧	١١٠١٠
الصومال	١٣٢٩٤	٤٢٣	٥٦٢٣	١٨٧٣	٢٤٩٠٠	٢٣١٧	٣٠٨٠٢
المغرب	٨١١٦٤	٩٩٢	٨٠٥١٥	١٨٧٣	١٥٢٠٢	٢٣١٧	١٨٨٠٥٧
السودان	٧٥٦٢٠٠	٨٤٠	٦٣٥٢١	١٨٧٣	١٤١٦٣٦	٢٣١٧	١٧٥٢١٢
تونس	٢٣٨١٩	٦٩٢	١٦٤٨٣	١٨٧٣	٢٤٦١٣	٢٣٧١	٥٥١٨٩
الإجمالي	٤٨٦٧٦٨		٤٦٧١٦٥		٨٨٠٩٦٧		١٠٦٠٤٤٨

ملاحظات :

(أ) المساحة المحصولية = المساحة المعتمدة على الأمطار حاليا × ٧٥٪ (كثافة محصولية) + المساحة المروية حاليا × ١٥٠٪ (كثافة محصولية) + المساحات المستصلحة حديثا × الكثافة المحصولية .

(ب) البديل (١) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار الواحد = معدل الإنتاجية للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ .

(جـ) البديل (٢) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار = المعدل العالمي .

(د) البديل (٣) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار = ٧٪ من إنتاجية الهكتار في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ (٢٣١٧ كجم/ للهكتار) .

(هـ) في حالة مصر ، اعتبرت إنتاجية الهكتار هي المعدل السائد في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . (٣٩٧٢كجم للفدان) .

جدول رقم (٧) : الاحتمالات المستقبلية للمساحة المحصولية ، وإنتاجية الفدان والإنتاج الإجمالي للمحاصيل الغذائية الرئيسة عام ٢٠٠٠ في البلدان العربية الرئيسة في مجال الإنتاج الزراعي .

المحاصيل الغذائية	الإنتاج الإجمالي (١٠٠٠ طن)			
	المساحة المحصولية (١٠٠٠ هكتار)	البديل (١)*	البديل (٢)*	البديل (٣)*
المحاصيل الدرنية (أ)	١٢٨٤٧	٧٤٠٩٤	١٤٥١٢٤	٢٤١٢٢٢
المحاصيل البقولية (ب)	٢٦١٣٠	٢٤٥٥٣	٣٥١٦٠	٢٨٩٤٤
المحاصيل الزيتية (جـ)	٤٢١٣٣	٣١٠٣٤	٤٧٩٤٧	٨٩٩٠٨
المحاصيل السكرية (د)	٣٣١٩	١٨٩٢٣	٢١٠٩٩٦	١٩٤٨١١
الخضروات (هـ)	٢٠٠٧٠	٢٢٧٩٩٣	٢٨٢٨٤٠	٣٠٠٧٠

ملاحظات :

* الأبدال (١) ، (٢) ، (٣) ، هي الأبدال نفسها الواردة في الجدول رقم (٦) .

(أ) الإنتاجية في لبنان ، وسوريا ، والجمهورية العربية اليمنية ، ومصر ، والمغرب أعلى من المعدل العالمي (١,٧٦٣ كجم/ هكتار) . والإنتاجية في تونس أعلى من نسبة الـ ٧٠٪ من إنتاجية الولايات المتحدة (١٨٧٦٥ كجم للهكتار) .

(ب) الإنتاجية في البلدان العربية كلها أعلى من المعدل العالمي باستثناء الجزائر ، والصومال ، وموريتانيا .

(جـ) الإنتاجية للهكتار في السعودية ، ومصر ، وليبيا أعلى من كل المعدلات العالمية ، ونسبة الـ ٧٠٪ من إنتاجية الولايات المتحدة .

(د) الإنتاجية للهكتار في لبنان ، ومصر ، والصومال ، والسودان أعلى من كل المعدلات العالمية ، ونسبة الـ ٧٠٪ من إنتاجية الولايات المتحدة .

(هـ) إنتاجية الهكتار في لبنان ، ومصر ، والمغرب ، والسودان أعلى من المعدل العالمي (١٢٧٤١ كجم/ هكتار) ، في حين تفوق الإنتاجية في مصر والسودان نسبة الـ ٧٠٪ من إنتاجية الولايات المتحدة .

الجدول رقم (٨) : المساحة المحصولية المتوقعة للمحاصيل الغذائية الرئيسة في البلدان العربية عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ ، بالمقارنة بمعدلات ١٩٧٢ - ١٩٧٦*

المحاصيل الغذائية	(١٩٧٢ - ١٩٧٦)		١٩٨٥		عـام ٢٠٠٠	
	المساحة (١٠٠٠ هكتار)	الإنتاج (١٠٠٠ طن)	المساحة (١٠٠٠ هكتار)	الإنتاج (١٠٠٠ طن)	المساحة (١٠٠٠ هكتار)	الإنتاج (١٠٠٠ طن)
الحبوب	٢١١٨٥٠	٢٣٧٦٦١	٣٠٢١٤٢	٣٣٢٢٩٨	٥٦٨٠٩٩	٦٠٣٣١١
الدرنيات	٥٥٠٥	٣٤٩٢٩	٨٨١٠	٤٥٠٩٤	١٦٧٠٩	٩٥٦٧٣
البقوليات	١٣٧٧٤	١٢٣٥٨	١٩١٦٦	١٨٤٦٥	٣٤٢٥٩	٣١٧١٤
الحبوب الزيتية	١٧٣٩٤	١٢٨٩١	٢٦٨٤٦	١١٩٥٥	٣٤٨٢٧	٤٠٣١٥
محاصيل السكر	١٨١٧	١٠٦٦١٨	٢٤٩٠	١٥٨٣٠٧	٤٢١٦	٢٣٥٤٨٣
الخضروات	٩٠٦٧	١١٠٢٠٤	١٣٤٥٤	١٥٨٨٦٩	٢٦٢٣٢	٢٩٤٠٥٠
الفواكه	٢٨٠٠٩	٩٠٤٨٧	٤٢٩٨١	١٣٠٦١٥	٧٧٥٠٢	٢٣٣٢٣١

* افتراضات :

(أ) تتم زيادة الكثافة المحصولية في المساحات المعتمدة على مياه الأمطار إلى ٦٥٪ عام ١٩٨٥ و ١٠٠٪ عام ٢٠٠٠ ، وإلى ١٢٥٪ و ١٥٠٪ في المساحات المروية في العامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ على الترتيب .

(ب) اعتبرت إنتاجية الهكتار مساوية لمعدل الإنتاج خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ .

(جـ) الأنماط المحصولية الحالية تستمر دون تغير جوهري .

(د) تتزايد المساحة المحصولية بصورة مطردة عام ١٩٨٥ ، وعام ٢٠٠٠ نتيجة التوسع في الري وتكثيف الزراعة .

جدول رقم (٩أ) : كميات السعرات الحرارية للفرد يوميا من المصدرين الحيواني والنباتي ، مقارنة بنسبة ١٠٠٪ من الحاجات الضرورية* ، وفجوات السعر الحراري ، للبلدان العربية

(سعرات حرارية/ يوم)

الدولة	الكمية الفعلية				١٠٠٪ من المتطلبات				الفجوة ±	
	كلية	نباتية	حيوانية	٪ من المطلوب	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	٢٠٤٧	١٨٤١	٢٠٦	٨٦	٢٣٧٨	٢١٤٠	٢٣٩	٣٢٢ -	٢٩٩ -	٣٣ -
مصر	٢٦٢٢	٢٤٢٣	١٩٩	١٠٥	٢٤٩٧	٢٢٩٨	١٩٩	١٢٥ +	١٢٥ +	٠
العراق	٢٣٧٢	٢١١٢	٢٦١	٩٩	٢٣٩٥	٢١٣٢	٢٦٣	٢٢ -	٢٠ -	٢ -
الأردن	٢١٨٣	٢٠٠٥	١٧٨	٩٠	٢٤٢٥	٢٢٢٧	١٩٨	٢٤٢ -	٢٢٢ -	٢٠ -
لبنان	٢٣٩٠	٢٠٨٠	٣١٠	١٠١	٢٣٦٦	٢٠٥٦	٣١٠	٢٤ +	٢٤ +	٠
ليبيا	٢٦٦٦	٢٣٣٩	٣٢٧	١١٤	٢٣٣٩	٢٠١٢	٣٢٧	٣٢٧ +	٣٢٧ +	٠
موريتانيا	١٨٥٦	١٣٩١	٤٦٥	٨١	٢٢٩٠	١٨٢٥	٤٦٥	٤٣٤ -	٤٣٤ -	٠
المغرب	٢٥٦٥	٢٣٩٤	١٧١	١٠٧	٢٣٩٧	٢٢٢٦	١٧١	١٦٨ +	١٦٨ +	٠
السعودية	٢٣٨٧	٢١٦٤	٢٢٣	١٠٠	٢٣٨٧	٢١٦٤	٢٢٣	٠	٠	
الصومال	١٩١٣	١٤٤٣	٤٧٠	٨٣	٢٣٠٤	١٨٣٤	٤٧٠	٣٩١ -	٣٩١ -	٠
السودان	٢٠٤٩	١٧٣٠	٣١٩	٨٨	٢٣٢٨	٢٠٠٩	٣١٩	٢٧٩ -	٢٧٩ -	٠
سوريا	٢٥٠٤	٢٢٤٦	٢٥٨	١٠٢	٢٤٥٥	٢١٩٧	٢٥٨	٤٩ +	٤٩ +	٠
تونس	٢٣٤٧	٢١٣٩	٢٠٨	٩٩	٢٣٧٠	٢١٦٢	٢٠٨	٢٣ -	٢٣ -	٠
جهورية اليمن الديمقراطية	١٩٩٩	١٦٩٩	٣٠٠	٨٥	٢٣٥٢	٢٠٥٢	٣٠٠	٢٥٣ -	٣٥٣ -	٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٩١	١٨٤٧	١٤٤	٨٢	٢٤٨٥	٢٢٨١	١٤٤	٤٣٤ -	٤٣٤ -	٠

* نسبة الـ ١٠٠٪ من المتطلبات الضرورية محسوبة من السعرات المستهلكة فعليا في كل بلد من بلدان المنطقة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

الاستهلاك الغذائي والفجوة :

توضح الجداول رقم (٩) أ ، ب ، جـ حصرا إجماليا للتقديرات المقدمة في الدراسة لمعدل استهلاك السعرات الحرارية للفرد يوميا (من المصدرين الحيواني والنباتي) وفجوة السعرات الحرارية في البلدان العربية المختلفة في ظل الافتراضات الثلاثة المطروحة كأبدال . ويوضح الجدول رقم (٩أ) كمية السعرات الحرارية المستهلكة بالفعل (من المصدرين الحيواني والنباتي) مقارنة بالاستهلاك مرفوعا إلى ١٠٠٪ من المتطلبات ، والفجوة ± سواء بالنسبة للمصدرين معا ، أو بالنسبة للمصدر النباتي والمصدر الحيواني في كل بلد من البلدان العربية دون تغيير ملموس في التكوين النسبي للطعام .

ويوضح الجدول (٩ب) المقارنة نفسها في ظل افتراض أن الاستهلاك تم رفعه إلى ١١٠٪ من المتطلبات الضرورية . بينما يوضح الجدول رقم (٩جـ) مقارنة مماثلة عندما يتحسن كل من نوع الغذاء وكميته من خلال افتراض نوع معدل من الغذاء الأمريكي في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

ويتمثل الهدف من البديل الأول والبديل الثاني تحسين متطلبات الطاقة دون تغيير أساسي في نوع الغذاء ، بينما يوضح البديل الثالث ، من ناحية أخرى (الجدول رقم « ٩جـ ») تحسينا في كمية الغذاء ونوعه بالمقارنة بالنمط الحالي .

وقد تم حساب فجوات السعرات الحرارية الكلية (نباتية المصدر وحيوانية المصدر) ، والبروتين ، والدهون باستخدام المعلومات سالفة الذكر ، وتم إثبات المعادل « الحبوبي » لكل بلد طوال فترة قدرها عام . ويوضح الجدول رقم ١٠أ ، والجدول رقم ١٠ب النتائج فيما يتعلق باستهلاك السعرات الحرارية الكلية (من المصادر الحيواينة والنباتية) ، والإجمالي المطلوب لرفع المستوى من ١٠٠٪ إلى ١١٠٪ ، مع بيان الفجوة في كل حالة ، وذلك لكل بلد عربي على حدة .

جدول رقم (٩ب) : كميات السعرات الحرارية للفرد يوميا من المصدرين النباتي والحيواني مقارنة بنسبة ١١٠٪ من المتطلبات*
وفجوات السعر الحراري ، للبلدان العربية

(سعرات حرارية / يوم)

الدولة	الكمية الفعلية				١٠٠٪ من المتطلبات			الفجوة ±		
	كلية	نباتية	حيوانية	٪ من المطلوب	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	٢٠٤٧	١٨٤١	٢٠٦	٨٦	٢٦١٦	٢٣٥٤	٢٦٢	٥٦٩ -	٥١٣ -	٥٦ -
مصر	٢٦٢٢	٢٤٢٣	١٩٩	١٠٥	٢٧٤٧	٢٥٢٨	٢١٩	١٢٥ -	١٠٥ -	٢٠ -
العراق	٢٣٧٣	٢١١٢	٢٦١	٩٩	٢٦٢٤	٢٣٤٥	٢٧٩	٢٥١ -	٢٣٣ -	١٨ -
الأردن	٢١٨٣	٢٠٠٥	١٧٨	٩٠	٢٦٦٧	٢١٥٠	٢١٧	٤٨٤ -	٤٤٥ -	٣٩ -
لبنان	٢٣٩٠	٢٠٨٠	٣١٠	١٠١	٢٦٠٢	٢٢٦١	٣٤١	٢١٢ -	١٨١ -	٣١ -
ليبيا	٢٦٦٦	٢٣٣٩	٣٢٧	١١٤	٢٥٧٣	٢٢١٣	٢٦٠	١٩٣ +	١٢٦ +	٦٧ +
موريتانيا	١٨٥٦	١٣٩١	٤٦٥	٨١	٢٥١٩	٢٠٠٧	٥١٢	٦٦٣ -	٦١٦ -	٤٧ -
المغرب	٢٥٦٥	٢٣٩٤	١٧١	١٠٧	٢٦٣٧	٢٤٤٨	١٨٩	٧٢ -	٥٤ -	١٨ -
السعودية	٢٣٨٧	٢١٦٤	٢٢٣	١٠٠	٢٦٢٥	٢٣٨٠	٢٤٥	٢٣٣ -	٢١٦ -	٢٢ -
الصومال	١٩١٣	١٤٤٣	٤٧٠	٩٣	٢٥٣٤	٢٠١٧	٥١٧	٦٢١ -	٥٧٤ -	٤٧ -
السودان	٢٠٤٩	١٧٣٠	٣١٩	٨٨	٢٧٠٠	٢٢١٠	٤٩٠	٦٥١ -	٤٨٠ -	١٧١ -
سوريا	٢٥٤٠	٢٢٤٦	٢٥٨	١٠٢	٢٧٠٠	٢٤١٥	٢٨٥	١٩٦ -	١٦٩ -	٢٧ -
تونس	٢٣٤٧	٢١٣٩	٢٠٨	٩٩	٢٦٠٧	٢٣٧٨	٢٢٩	٢٦٠ -	٢٣٩ -	٢١ -
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٩٩٨	١٦٩٩	٣٠٠	٨٥	٢٥٨٧	٢٢٥٧	٣٣٠	٥٨٨ -	٥٥٨ -	٣٠ -
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٩١	١٨٤٧	١٤٤	٨٢	٢٦٦٧	٢٥٠٩	١٥٨	٦٧٦ -	٦٦٢ -	١٤ -

* مستوى الـ ١١٠٪ محسوب من مستوى الـ ١٠٠٪ لكل بلد دون تغير ملموس في التكوين النسبي للغذاء .

ومن الواضح أن هناك زيادة في السعرات الحرارية نباتية المصدر في كل من مصر ، والمغرب ، وليبيا ، وسوريا ، ولبنان ، ونقصا في مصادر الطاقة نباتية الأصل في بقية البلدان العربية . أما المتوافر من السعرات الحرارية حيوانية المصدر فهو قليل بوجه عام ، باستثناء موريتانيا ، والصومال ، والسودان ، وجمهورية اليمن الديمقراطية ، وليبيا ، ولبنان ، حيث تصل إلى معدل أعلى نسبيا من معدلها في بقية البلدان العربية . على أن الغذاء يتسم في حالة موريتانيا ، والصومال ، والسودان بكمية سعر حراري أقل من الحاجات الأساسية ، وهو ما قد يؤدي إلى تحول جزء من البروتين إلى طاقة ، وبالتالي يؤدي إلى سوء تغذية نتيجة نقص كل من البروتين والطاقة .

وفي مخطط الغذاء المحسّن الموضح في الجدول رقم (٩-جـ) نجد زيادة في مصدر الطاقة نباتي الأصل في كل البلدان العربية ما عدا موريتانيا ، ونقصا في مصدر الطاقة حيواني الأصل في كل البلدان العربية يتراوح ما بين ٦٣٢ سعراً حراريا في حالة الصومال ، و ٩٥٨ سعراً حرارياً في حالة الجمهورية العربية اليمنية .

الفجوة العامة :

تم حساب فجوة الحبوب بالنسبة لمختلف بلدان المنطقة في ظل الأبدال والفروض التالية :

البديل (١) : افتراضات :

(أ) لا يطرأ تغيير بالنسبة للمساحة المحصولية والإنتاجية عن معدل الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، ويظل الاستهلاك عند مستوى ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

(ب) تماما كما في الافتراض السابق ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من مستوى ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

(ج) كما في الافتراض الأول ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ عن مستوى ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

جدول رقم (٩جـ) : الكمية الفعلية للسعرات الحرارية يوميا من المصدرين النباتي والحيواني ، مقارنة بالمتطلبات المحسنة (الأمريكية المعدلة) ، وفجوات السعر الحراري ، في البلدان العربية*

(سعرات حرارية / يوم)

الدولة	الكمية الفعلية			الكمية المحسنة			الفجوة ±		
	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	٢٠٤٧	١٨٤١	٢٠٦	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٤٥٤	+ ٤٤٢	- ٨٩٦
العراق	٢٣٧٣	٢١١٢	٢٦١	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ١٢٨	+ ٧١٣	- ٨٤١
لبنان	٢٣٩٠	٢٠٨٠	٣١٠	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ١١١	+ ٦٨١	- ٧٩٢
مصر	٢٦٢٢	٢٤٢٣	١٩٩	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	+ ١٢١	+ ١٠٢٤	- ٩٠٣
الأردن	٢١٨٣	٢٠٠٥	١٧٨	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٣١٨	+ ٦٠٦	- ٩٢٣
ليبيا	٢٦٦٦	٢٣٣٩	٣٢٧	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	+ ١٦٥	+ ٩٤٠	- ٧٧٥
موريتانيا	١٨٥٦	١٣٩١	٤٦٥	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٦٤٥	- ٨	- ٦٣٧
المغرب	٢٥٦٥	٢٣٩٤	١٧١	٢٥٠١	١٣٩٩	١١١٠٢	+ ٦٤	+ ٩٩٥	- ٩٣١
سوريا	٢٥٠٤	٢٢٤٦	٢٥٨	٢٥٠١	١٣٩٩	١١١٠٢	+ ٣	+ ٨٤٧	- ٨٤٤
الصومال	١٩١٣	١٤٤٣	٤٧٠	٢٥٠١	١٣٩٩	١١١٠٢	- ٥٨٨	+ ٤٤	- ٦٣٢
السعودية	٢٣٨٧	٢١٦٤	٢٢٣	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ١٤٤	+ ٧٦٥	- ٨٧٩
السودان	٢٠٤٩	١٧٣٠	٣١٩	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٤٥٢	+ ٣٣١	- ٧٨٣
تونس	٢٣٤٧	٢١٣٩	٢٠٨	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ١٥٤	+ ٧٤	- ٨٩٤
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٩٩٩	١٦٩٩	٣٠٠	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٥٠٢	+ ٣٠٠	- ٨٠٤
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٩١	١٨٤٧	١٤٤	٢٥٠١	١٣٩٩	١١٠٢	- ٥١٠	+ ٤٤٨	- ٩٥٨

* المتطلبات المحسنة محسوبة من مستوى الولايات المتحدة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ مخفضا إلى ١٠٠٪ والعناصر المتغيرة بالتالي .

(د) كما في الافتراض الأولي ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى المستوى الأمريكي المعدل .

والنتائج يوضحها الجدول رقم (١١أ) بالنسبة لعام ١٩٨٥ ، وجدول (١١ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٠ .

ومن الواضح أن فجوة الحبوب عام ١٩٨٥ سوف تتراوح ما بين الرقم المنخفض ٣ ملايين طن فيما يتعلق بالافتراض (د) إلى رقم مرتفع يصل إلى ١٩ مليون طن في حالة الافتراض (جـ) .

وبالنسبة لعام ٢٠٠٠ تتراوح فجوة الحبوب من الرقم المنخفض ١٣ مليون طن بالنسبة للنمط الاستهلاكي الأمريكي المعدل (د) إلى ٣٨ مليون طن في حالة الافتراض (جـ) .

البديل (٢) : افتراضات :

(أ) تظل المساحة المحصولية عند نفس معدل الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، ويرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي ، ويظل الاستهلاك عند مستوى معدل الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(ب) كما في الافتراض الأول ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ عن مستوى الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(جـ) كما في الافتراض الأول ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ عن مستوى الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(د) كما في الافتراض الأول ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى المستوى الأمريكي المعدل .

والنتائج يوضحها الجدول رقم (١١جـ) في حالة عام ١٩٨٥ ، والجدول رقم (١١د) ، بالنسبة لعام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٠أ) : الاستهلاك الإجمالي للسعرات الحرارية والمتطلبات نباتية وحيوانية المصدر ، وفجوات الطاقة للبلدان العربية عام ١٩٨٥ ، وعام ٢٠٠٠ من أجل الوصول إلى نسبة الـ ١٠٠٪ من المتطلبات الحالية .

(مليون سعر حراري / يوم)

الدولـــة	عـــام ١٩٨٥						عـــام ٢٠٠٠					
	الكميـة المستهلكة		١٠٠٪ من المتطلبات		الفجـــو ±		الكمية المستهلكـة		١٠٠٪ من امتطلبات		الفجـــوة ±	
	نباتية	جيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية
الجزائر	٤٣٢٦٧	٤٨٤٢	٥٠٣٠٩	٥٦٢٩	- ٧٠٤٢	- ٧٨٧	٦٧٤٩٧	٧٥٥٣	٧٨٤٨٥	٨٧٨٣	+ ١٠٩٨٨	- ١٠٢٣
مصـــر	١١٤٣٤٤	٩٣٩١	١٠٨٤٤٥	٩٣٩١	+ ٥٨٩٩	٠	١٥٦٤٩٧	١٢٨٥٣	١٤٨٤٢٤	١٢٨٥٣	+ ٨٠٧٣	٠
العـراق	٣٢٩٠٠	٤٠٦٥	٣٣٢٣٢	٤١٠٧	- ٣٣٢	- ٤٢	٥١٦٢٨٠	٦٣٨٠	٥٢١٤٩	٦٤٤٤	- ٢٥١	- ٦٤
الأردن	٧٥٢٣	٦٦٧	٨٣٥٩	٧٤٣	- ٨٣٦	- ٧٦	١١٨٠٨	١٠٤٨	١٣١٢٠	١١٦٤	- ١٣١٢	- ١١٦
لبنـــان	٨١٣٢	١٢٢٦	٨١٣٢	١٢٢٦	+ ٩٥	٠	١٢٧٢٥	١٨٩٦	١٢٥٧٨	١٨٩٦	+ ١٤٧	٠
المغـرب	٥٦٩٤٨	٤٠٦٨	٥٢٩٥١	٤٠٦٨	+ ٣٩٧٧	٠	٨٥٩٥٥	٦١٤٠	٧٩٩٢٣	٦٤١٠	+ ٦٠٣٢	٠
ليبيا	٧٢١٧	١٠٠٩	٦٢٠٦	١٠٠٩	+ ١٠٠٩	٠	١١٠٨٠	١٥٤٨	٩٥٣١	١٥٤٨	+ ١٥٤٩	٠
موريتانيا	٢٢١٩	٧٤٢	٢٧٤١	٩١٦	- ٥٢٢	- ١٧٤	٣١٧٢	١٠٦٠	٣٩١٩	١٣١٠	- ٧٤٧	- ٢٥٠
الصومـــال	٦١١١	١٩٩٠	٧٣٤٦	٢٣٩٨	- ١٢٥٣	- ٤٠٨	٩٤٤٢	٣٠٧٧	١١٣٧٧	٣٧٠٧	- ١٩٣٥	- ٦٣٠
سوريـــا	٢٢٦٤١	٢٦٠١	٢٢١٤٧	٢٦٠١	+ ٤٩٤	٠	٣٥٥٤٢	٤٠٨٢	٣٤٦٧٦	٤٠٨٢	+ ٧٧٥	٠
السودان	٤٣٥٠٦	٨٠٢٠	٤٩٤٣٧	٩١١٧	- ٥٩٣١	- ١٠٩٧	٦٧٤٣٠	١٢٤٣٣	٧٦٦٢٦	١٤١٢٩	- ٩١٩٦	- ١٦٩٦
تونـــس	١٦١٢٢	١٥٦٨	١٦٢٨٥	١٥٨٤	- ١٦٣	- ١٦	٢٣٢١٤	٢٢٥٨	٢٣٤٥٠	٢٢٨١	- ٢٣٦	- ٢٣
جمهورية اليمن الديمقراطية	٣٨٠٧	٦٧٢	٤٤٨٠	٧٩٢	- ٦٧٣	- ١٢٠	٥٨١٨	١٠٢٧	٦٨٤٥	١٢٠٩	- ١٠٢٧	- ١٨٢
الجمهورية العربية اليمنية	١٦٦٢٣	١٢٩٦	٢٠٢٧٢	١٥٨١	- ٣٦٤٩	- ٢٨٥	٢٥٤٠	١٩٨٠	٣٠٩٧٨	٢٤١٤	- ٥٧٦	- ٤٣٤

جدول رقم (١٠ب) : الاستهلاك الإجمالي للسعرات الحرارية والمتطلبات نباتية وحيوانية المصدر ، والفجوة الغذائية للبلدان العربية عام ١٩٨٥ ، وعام ٢٠٠٠ من أجل الوصول إلى ١١٠٪ من المتطلبات الحالية .

(مليون سعر حراري / يوم)

الدولــة	عـام ١٩٨٥						عـام ٢٠٠٠					
	الكميـة المستهلكـة		١٠٠٪ من المتطلبات		الفجـوة ±		الكميـة المستهلكـة		١٠٠٪ من المتطلبات		الفجـوة ±	
	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية
الجزائر	٤٣٢٦٧	٤٨٤٢	٥٥٣٣٩	٦١٩٣	١٢٠٧٢ -	١٣٥١ -	٦٧٤٩٧	٧٥٥٣	٨٦٣٢٩	٩٦٦٠	١٨٨٣٢ -	٢١٠٧ -
مصر	١١٤٣٤٤	٩٣٩١	١١٩٧٢٠	٩٨٧٢	٥٣٧٦ -	٤٤١ -	١٥٦٤٩٧	١٢٨٥٣	١٣٤٥٦	١٣٤٥٦	٧٣٥٦ -	٦٠٣ -
العراق	٣٢٩٠٠	٤٠٦٥	٣٦٥٥٢	٤٥١٦	٣٦٥٢ -	٤٤١ -	٥١٦٢٨	٦٣٨٠	٥٧٣٥٩	٧٠٨٨	٥٧٣١ -	٧٠٨ -
الأردن	٧٥٢٣	٦٦٧	٩١٩٣	٨١٤	١٦٧٠ -	١٤٧ -	١١٨٠٨	١٠٤٨	١٤٤٣٠	١٢٨١	٢٦٢٢ -	٢٣٣ -
لبنان	٨٢٢٧	١٢٢٦	٨٩٥٨	١٣٣٥	٧٣١ -	١٠٩ -	١٢٧٢٥	١٨٩٦	١٣٨٥٨	٥٠٦٦	١١٣٣ -	١٧٠ -
المغرب	٧٢١٧	١٠٠٩	٦٩٢٨	١٠٠٩	٢٨٩ +	.	١١٠٨٠	١٥٤٨	١٠٦٣٦	١٥٤٨	٤٤٤ +	.
ليبيا	٥٦٩٤٨	٤٠٦٨	٦٨٥٤٢	٤١٨٣	١٥٩٤ -	١١٥ -	٨٥٩٥٥	٦١٤٠	٨٨٣٦٠	٦٣١١	٢٤٠٥ -	١٧١ -
موريتانيا	٢٢١٩	٧٤٢	٣٠١٣	١٠٠٩	٧٩٤ -	٢٦٧ -	٣١٧٢	١٠٦٠	٤٣١٠	١٤٤٠	١١٣٨ -	٣٨٠ -
الصومال	٦١١١	١٩٩٠	٨١٠٠	٢٦٣٨	١٩٨٩ -	٦٤٨ -	٩٤٤٢	٣٠٧٧	١٢٥٨٤	٤٠٧٧	٣١٤٢ -	٩٣٠
سوريا	٢٢٤٦١	٢٦٠١	٢٥٤٠٥	٢٨٠٤	٢٧٦٤ -	٢٠٣ -	٣٥٥٤٢	٤٠٨٢	٢٨٣٢٨	٤٤٠٢	٢٧٨٦ -	٣٢٠ -
السودان	٤٣٥٠٦	٨٠٢٠	٥٤٣٤٨	١٠٠٢٦	١٠٨٤٢ -	٢٠٠٦ -	٦٧٤٣٠	١٢٤٣٣	٨٣٩٨٩	١٥٥٤١	١٦٥٥٩ -	٣١٠٨ -
تونس	١٦١٢٢	١٥٦٨	١٧٩٢١	١٧٤٣	٩٧٠ -	١٧٥ -	٢٣٢١٤	٢٢٥٨	٢٦٢٣٨	٢٥٠٩	٣٠٢٤ -	٢٥١ -
جمهورية اليمن الديمقراطية	٣٨٠٧	٦٧٢	٤٩٢٧	٨٦٩	١١٢٠ -	١٩٧ -	٥٨١٨	١٠٢٧	٧٥٣٠	١٣٢٩	٢٧١٢ -	٣٠٢ -
الجمهورية العربية اليمنية	١٦٦٢٣	١٢٩٦	٢٢٢٩٧	١٦٤٢	٥٦٧٤ -	٣٤٢ -	٢٥٤٠٢	١٩٨٠	١٤٠٧٤	٢٦٥٦	٨٦٧٢ -	٦٧٦ -

جدول رقم (١١أ) : التقديرات المحتملة لإنتاج الحبوب المتاح للاستهلاك ، واستهلاك الحبوب ، والفجوة في البلدان العربية لعام ١٩٨٥ في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (١٠٠٠ هكتار) .

البديل (١)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	الافتراضات
١٨٩٣٣,٥	٣٤٢٦٠,٧	-١٥٢٦٧,٢	(أ) المساحة والإنتاج لا يتغيران عن معدل الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . يظل الاستهلاك عند مستوى ١٩٧٢ - ١٩٧٦ .
١٨٩٣٣,٥	٣٥٠١٩,٣	-١٦٠٢٥,٨	(ب) المساحة والإنتاج لا يتغيران عن معدل الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . الاستهلاك يرتفع إلى ١٠٠٪ من الحاجات .
١٨٩٣٣,٥	٣٨٥٤١,٧	-١٩٥٤٨,٢	(جـ) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . يرتفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ من الحاجات .
١٨٩٣٣,٥	٢١٩٠٤,٦	-٢٩١١,١	(د) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ـ استهلاك الحبوب مماثل للنمط الاستهلاكي الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ .

جدول رقم (١١ب) : التقديرات المحتملة للإنتاج ، والاستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام ٢٠٠٠ في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك (١٠٠٠ طن) .

البديل (١)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	الافتراضات
١٨٩٩٣,٥	٥٠٩٤٣,٩	- ٣١٩٥٠,٤	(أ) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ـ يظل الاستهلاك عند مستوى ١٩٧٢ - ١٩٧٤
١٨٩٩٣,٥	٥١٥٤٢,٠	- ٣٢٥٤٦,٥	(ب) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من المتطلبات
١٨٩٩٣,٥	٥٧٤٦٦,٢	- ٣٨٤٧٢,٧	(جـ) المساحة والإنتاج عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من المتطلبات
١٨٩٩٣,٥	٣٢٨٧٥,١	- ١٣٧٩١,٦	(د) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . ـ الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

جدول رقم (١١جـ) : التقديرات المحتملة لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام ١٩٨٥ في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (١٠٠٠ طن) .

البديل (٢)

الإنتــاج	الاستهـــلاك	الفجــوة	افتراضـــات
٣٦٩٠٣.١	٣٤٢٦٠.٧	+ ٢٦٤٢.٤	(أ) تظل المساحة عند معدل ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . ـ إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي للفترة نفسها . ـ يظل الاستهلاك عند مستوى معدل الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .
٣٦٩٠٣.١	٣٥٠١٩.٣	+ ١٨٣٣.٨	(ب) تظل المساحة عند معدل ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . ـ ترتفع إنتاجية الهكتار إلى المعدل العالمي . ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من الاحتياجات .
٣٦٩٠٣.١	٣٨٥٤١.٧	- ١٦٣٨.٦	(جـ) تظل المساحة عند مستوى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . ـ إنتاجية الهكتار إلى المعدل العالمي . يرتفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ من الاحتياجات
٣٦٩٠٣.١	٢١٩٠٤.٦	- ١٤٩٩٨.٥	(د) تظل المساحة عند مستوى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . ـ إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي . ـ الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي « المعدل » .

جدول رقم (١١د) : الاحتمالات المستقبلية لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام ٢٠٠٠ في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (١٠٠٠ طن) .

البديل (٢)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	افتراضات
٣٦٩٠٣١	٥٠٩٤٣٩	- ١٤٠٤٠٨	(أ) تظل المساحة عند معدل ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ـ إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي للفترة نفسها . ـ الاستهلاك مماثل لمعدل الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦
٣٦٩٠٣١	٥١٥٤٢٠	- ١٤٤٣٨٩	(ب) تظل المساحة عند معدل ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ـ يرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي . ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من الاحتياجات
٣٦٩٠٣١	٥٧٤٦٦٢	- ٢٠٥٦٣١	(جـ) تظل المساحة عند معدل ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ـ يرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ من الاحتياجات .
٣٦٩٠٣١	٣٢٨٧٥١	٤١١٨٠	(د) المساحة والإنتاجية كما سبق ـ الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي « المعدل » .

جدول رقم (١١هـ) : التقديرات المحتملة لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بأنماط الاستهلاك (١٠٠٠طن)

البديل (٣)

عام ١٩٨٥			عام ٢٠٠٠			الافتراضات
الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	
٥٢٥١٠٨	٣٤٢٦٠٧	١٨٢٥٠١ +	٧٤٥٠٩٠	٥٠٩٤٣٩	٢٣٥٦٥١ +	(أ) ـ تزداد المساحة المحصولية . ـ ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي . ـ الاستهلاك مماثل للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .
٥٢٥١٠٨	٣٥٠١٩٣	١٧٤٩١٥ +	٧٤٥٠٩٠	٥١٥٤٢٠	٢٢٩٦٧٠ +	(ب) ـ تزداد المساحة المحصولية . ـ ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي . ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ من الاحتياجات .
٥٢٥١٠٨	٣٨٥٤١٧	١٣٩٦٩١ +	٧٤٥٠٩٠	٥٧٤٦٦٢	١٧٠٤٢٨ +	(جـ) ـ تزداد المساحة الإجمالية . ـ ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي . ـ يرتفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ من الاحتياجات .
٥٢٥١٠٨	٢١٩٠٤٦	٣٦٦٠٦٢ +	٧٤٥٠٩٠	٣٢٨٧٥١	٤١٧٢٣٩ +	(د) ـ تزداد المساحة المحصولية . ـ ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي . ـ الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي « المعدل » .

وتتراوح فجوة الحبوب عام ١٩٨٥ من الرقم المنخفض مليون طن ونصف مليون في حالة الافتراض (جـ) إلى زيادة مقدارها ١٥ مليون طن في حالة الافتراض (د) . أما في عام ٢٠٠٠ فتتراوح الفجوة من ٢٠ مليون طن في حالة الافتراض (جـ) إلى زيادة مقدارها ٤ ملايين طن في حالة الافتراض (د) .

البديل (٣) : افتراضات :

(أ) تزداد المساحة المحصولية بناء على افتراضات معينة ، ويتم رفع الإنتاج إلى المعدل العالمي ، ويمثل الاستهلاك مستوى معدل الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(ب) كما في (أ) ، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى ١٠٠٪ عن مستوى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(جـ) كما في (أ) مع رفع الاستهلاك إلى ١١٠٪ عن مستوى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ .

(د) كما في (أ) ، ولكن الاستهلاك يصبح مماثلا للنمط الأمريكي المعدل .

ويتضمن الجدول ١١هـ حصراً إجماليا للنتائج بالنسبة للعامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ .

وتبعا لهذا البديل لا نجد فجوة حبوب في ظل أي من الافتراضات الأربعة ، بل نجد على العكس زيادة في الحبوب تتراوح ما بين ١٤ مليون طن (ج) ، و ٣٠ مليون طن (د) بالنسبة لعام ١٩٨٥ ، وبين ١٧ مليون طن (جـ) ، و ٤١ مليون طن (د) في حالة عام ٢٠٠٠ .

المستلزمات المطلوبة من أجل زيادة الإنتاج الغذائي :

تؤدي الصناعة دورا رئيسا في توفير المستلزمات الأساسية المطلوبة من أجل زيادة إنتاج الغذاء . وتشمل هذه المستلزمات الأسمدة ، والمبيدات ، والآلات الزراعية . وتناقش الدراسة بالتفصيل إنتاج كل من هذه المستلزمات واستهلاكها ، والنقص المتوقع عليها ، والعقبات التي تواجه إنتاجها ،

واستخدامها في البلدان العربية المختلفة . وفيما يلي نورد موجزا لإنتاج واستهلاك الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية .

الافتراضات المستخدمة في تقدير الاحتمالات المستقبلية لحاجات البلدان العربية من الأسمدة عام ٢٠٠٠ .

(أ) تزداد المساحة المروية من حوالي ١٠ ملايين هكتار إلى ١٨ مليون هكتار .
(ب) تزداد الكثافة المحصولية بمعدل قدره ٧٥٪ في المساحات المعتمدة على مياه الأمطار ، وبمعدل ١٥٠٪ في المساحات المروية .

(جـ) سيتم إكمال استصلاح الأراضي المتأثرة بالملوحة وبالتشبع المائي لإتاحة الاستخدام المكثف للأسمدة .
(د) ستصل معدلات استخدام الأسمدة إلى المستوى المتحقق الآن في الزراعة المصرية المعتمدة على الري ، و ٥٠٪ من المعدلات الخاصة بالمساحة المعتمدة على مياه الأمطار المضمونة (٤٠٠ جم/سنة) .
(هـ) ستسود النوعيات العالية الإنتاجية ، التي تستجيب لاستخدام أكبر للأسمدة ، في الزراعة العربية .
(و) سيتم الحفاظ على ميزان المادة المخصبة بين النتروجين ، والفوسفور ، والبوتاسيوم .
(ز) سيرتفع مستوى الاستخدام الحالي للسماد ، بالغ الانخفاض في البلدان العربية باستثناء مصر ، إلى المعدل العالمي ، أي ٥٩ جراما مواد مخصبة/هكتار .

ويوضح جدول (١٢) إنتاج ، واستهلاك ، وميزان الأسمدة في البلدان العربية عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٥ ، في حين يوضح جدول (١٣) الطلب المتوقع على الأسمدة عام ١٩٨٥ ، وعام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالاستهلاك الفعلي عام ١٩٧٤ .

جدول رقم (١٢) : الإنتاج المتوقع من أسمدة النترات ، والفوسفات ، والبوتاسيوم في البلدان العربية للعامين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ ، والطلب المتوقع عليها وميزانها .

(١٠٠٠ طن سماد عادي)

	عـــام ١٩٧٩			عـــام ١٩٨٥		
	النتـرات	الفوسفـات		النتـرات	الفوسفـات	
الإنتاج	١٨٠٣٠	١٣٧١٠	—	٤٠٢٠٠	٢٨٣١٠	—
الطلب	١٢٤٣٦	٥٣٠٣	١٨٠٦	١٩٤٨٥	١٠٠١٨	٣٧٥٦
الميزان	+ ٥٥٩٤	+ ٨٤٠٧	− ١٨٠٧	+ ٢٠٧١٥	+ ١٨٢٩٢	− ٣٧٥٦

وتتمثل المشكلة الرئيسة في اختلال التوازن بصفة دورية في العرض والطلب فيما يتعلق بالأسمدة مما يؤدي إلى تقلبات في السعر وفي المعروض منها . فعندما يقل العرض ويرتفع السعر يتأثر الإنتاج الغذائي بالسلب . وبالرغم من توقع توافر كميات كافية من الأسمدة فسوف تميل الأسعار إلى الارتفاع بوجه عام نتيجة زيادة تكلفة الإنتاج والاستثمار . ولكي يتحسن الوضع الغذائي في البلدان العربية تحسنا ملموسا فسوف تتعين زيادة استهلاك الأسمدة بمعدلات أسرع . كما يتعين إيداء اهتمام أكبر بترويج استخدام الأسمدة من خلال مؤسسات البحوث والإقراض علاوة على توفير تسهيلات تسويقية وتوزيعية أفضل .

ويتضح من جدول (١٢) أن هناك زيادة ملحوظة في إنتاج كل من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية ، برغم أن مستوى الاستهلاك منخفض الآن في البلدان العربية . وهذه الزيادة في الإنتاج على معدل الاستهلاك قد تتزايد بحلول عام ٢٠٠٠ . على أن الطلب المتوقع ، إذا ما ارتفع معدل استخدام الأسمدة إلى المستوى الأمثل المطلوب لأقصى إنتاج كما يتضح من جدول (١٣) ، سيقترب كثيرا من حجم الإنتاج المتوقع عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٣) : الطلب المتوقع على الأسمدة في البلدان العربية المختلفة عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالاستهلاك عام ١٩٧٤

الدولـــة	١٩٧٤			١٩٨٥*			٢٠٠٠**		
	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم
العراق	٣٧,٢	٦,١	١,١	١٥٠	٩٥	٢٥	٦٠٠	١٦٥	—
لبنان	٩١,١	٢٠,٠	١٠,٠	٦٦	٥٠	٢٣	—	—	—
سوريا	٩٧,٢	١٣,٤	١,٦	١١٠	٧٠	٩	٣٣٦	٢٢٤	٢٧
الأردن	٢	٠,٨	٠,٤	٩	٧	٤	-	-	-
السعودية	٣٢	٢,٧	١,٠	١٠	٩	٣	٧٠	٤٥	١٠
جهورية اليمن العربية	٠,٧	٠,١	٠,١٥	—	—	—	٦٥	٥٢	—
جهورية اليمن الديمقراطية	٤,١	١,٠	٠,٣	—	—	—	—	—	—
الصومال	٧,٤	١,٤	٤,٠	١٦	٥	٥,٣	٧٥	٦٠	٣٠
السودان	٧٨,٩	٠,٢	٤,٥	١٧٠	٢٠	٢٥	٨٨٠	١٩٠	—
مصر	٣٦٠	٦٥	٥,٣	٨٢٠	٢٨٥	٦٥	١٣٢٠	٤٤٢	٦٥
ليبيا	٢,٤	٤,٠	١,٢	٦٠	٣٦	١١	—	—	—
تونس	٢٢,٧	٢١,٨	٤,٩	٩٠	٨٠	٢٨	١٣٤	١٠٧	٣٩
الجزائر	٧١,٥	٥٤,٧	١٧,٤	٢٥٠	٢١٠	٩٦	٣٧٥	٣١٠	١٥٠
المغرب	٦٢,٢	٥٨,٧	٢٨,٩	١٨٥	١٣٠	٦٨	٣٠٠	١٨٤	٩٠
موريتانيا	—	—	—	٢	١	٠,٥	—	—	—

* حسب تقديرات الـ British Sulphur .

** حسب تقديرات المؤلف .

— غير مقدر .

استخدام المبيدات : الإنتاج والاستهلاك

يوضح جدول (١٤) الاحتياجات المطلوبة للمحاصيل الرئيسة عام ١٩٧٥ ، في البلدان العربية من المبيدات ، ومبيدات الفطر ، ومبيدات الأعشاب ، ومسمدات البذور ، على النحو التالي :

جدول رقم (١٤) : الاحتياجات المطلوبة من المبيدات الحشرية ومبيدات الفطر والآفات للمحاصيل المختلفة .

(الاحتياجات ١٠٠٠ كجم)

المحصول	المساحة (١٠٠٠ هكتار)	مسمدات البذور	المبيدات الحشرية	مبيدات الفطر	مبيدات الأعشاب
القطن	١٥٢٣	١٥٢٣	١٥٢٣	١٥٢٣	١٥٢٣
القمح	٧٥٦٦	٧٥٦٦	٧٥٦٦	٧٥٦٦	٧٥٦٦
الشعير	٤٧٧٤	٤٧٧٤	٤٧٧٤	٤٧٧٤	٤٧٧٤
الذرة	٤٧٢٥	٤٧٢٥	٤٧٢٥	٤٧٢٥	٤٧٢٥
الأرز	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥
الفول	٤٤١	٤٤١	٤٤١	٤٤١	٤٤١
العدس	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧
الحمص	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨
الطماطم	٢٤٦	٢٦٤	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦
العنب	٥٢١	٥٢١	٥٢١	٥٢١	٥٢١

والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠٠٠ هي كما يلي (بالطن) :

- المبيدات الحشرية ١٥٦,٧٣٦
- مبيدات الفطر ٦١,٣٨٠
- مبيدات الأعشاب ٩٧,٦٥٠
- مبيدات أخرى ١٩,٩٦٠
- احتياطي ٣٣,٤٨٦

الإجمالي ٣٦٩,٢١٢

وينبغي تقدير الاحتياجات على الافتراضات التالية :

(أ) ستصل المساحة المحصولية إلى ٦٢ مليون هكتار .

(ب) ستصل الكثافة المحصولية إلى ٧٥٪ و ١٥٠٪ في أراضي اللي وأراضي الأمطار على الترتيب .

(جـ) ستصبح مكافحة الآفات من النمط المتكامل .

(د) الحاجات لكل هكتار تقدر بما يلي :

ـ المبيدات الحشرية	٢,٥٢٨ كجم
	١,٥٧٥ كجم
ـ مبيدات الفطر	٠,٩٩٠ كجم
ـ مبيدات أخرى	٠,٣٠٨ كجم

(هـ) المعدلات السنوية للزيادة في استخدام المبيدات هي ١٩،٨٥٪ و ٣٩،٧٪ بالنسبة للنوع والقيمة على الترتيب .

(و) توزيع النسبة المئوية بين الفئات المختلفة للمبيدات ، وبالنسبة لكل من الكمية والقيمة هي كما يلي . (١٩٧٤) :

	الكمية ٪	القيمة ٪
ـ المبيدات الحشرية	٥١،٣٥	٧٧،٧٨
ـ مبيدات الفطر	٤٣،٨٥	٤٣،٨٥
ـ مبيدات الأعشاب	٢،٩٠	٢،٩٠
ـ مبيدات أخرى	١،٩٠	١،٩٠

وهو ما يوضح الأهمية النسبية لفئة المبيد بالنسبة للكمية والنوعية والاستخدام المحدود للغاية لمبيدات العشب ، بالرغم من أهميتها فيما يتعلق برفع إنتاجية المحصول .

الطلب المتوقع :

على أساس المعدل السنوي للزيادة البالغ ١٩,٨٥٪ ، والكمية المستخدمة عام ١٩٧٤ (٣٦٤٥٩ طنا) ، تم تقدير الطلب المتوقع بـ ١٤٨٣٠٤ أطنان لعام ١٩٨٥ و ٣٦٨٣٤٨ طنا لعام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن يكون توزيع الفئات المختلفة للمبيدات على النحو التالي :

	٪
ـ المبيدات الحشرية	٧٣,٢٠
ـ مبيدات الفطر	١٩,٩٦
ـ مبيدات الأعشاب	٤,١٣
ـ مبيدات أخرى	٢,٧١

على أن هذا التوزيع يعاني من تجاهل مكافحة الأعشاب الضارة . والتوزيع الأفضل لفئات المبيدات ، من أجل التغلب على هذا القصور ، هو التوزيع التالي :

	٪
ــ المبيدات الحشرية	٤٢,٤٣
ــ مبيدات الفطر	١٨,٣٢
ــ مبيدات الأعشاب	١٥,٣٠
ــ مبيدات أخرى	٣,٩٥

دور الصناعة العربية في مجال المبيدات :

١ ــ في الإمكان إنشاء مصانع لإنتاج بعض المركبات إذا كانت الكمية المستخدمة تتعدى مستوى معينا .

٢ ــ تتطلب عملية « توليف » ، أو تركيب المبيدات مستوى متقدما من البحث العلمي .

٣ ـ يفضل البدء بتركيبة المبيدات التي يمكن استخدامها لمكافحة أكثر من نوع واحد من الحشرات ، بشرط توافر المواد الخام على المستوى المحلي .

٤ ـ من الممكن البدء في تحضير المساحيق القابلة للبلل ، خاصة الكبريت ، في وحدات لا تقل عن ١٠٠٠ طن في السنة ، وتحضير المستحلبات المركزة في وحدات لا تقل كل منها عن ٥٠٠ طن في السنة .

الميكنة الزراعية في البلدان العربية :

يقدر العدد الإجمالي للجرارات في المنطقة بحوالي ١٦٠٠٠٠ جرار (١٩٧٥) ، أو جرار واحد لكل ٢٦٠ هكتارا ، ويقدر عدد الآلات الحاصدة بـ ١٨٠٠٠ آلة وتقدر احتياجات السوق بحوالي ٢٥٠٠٠ جرار سنويا ، يتم استيراد ٥٠ ٪ منها في حين يتم تجميع الـ ٥٠ ٪ الباقية محليا أو تصنيعها جزئيا . وتقدر الطاقة الإنتاجية المحتملة لمصانع التجميع المحلي للجرارات بحوالي ٣٠٠٠٠ جرار سنويا . على أن الإنتاج الفعلي لم يتجاوز ٤٠ ٪ من هذه الإمكانية المحتملة .

الاحتياجات المطلوبة من الآلات الزراعية الرئيسة :

تقدر الاحتياجات بالنسبة للجرارات كما يلي :

مستوى الميكنة	الاحتياجات عام ٢٠٠٠
الأدنى	٣٨٥٠٠٠
العالي	٦٦٠٠٠٠
الأعلى	١٣٠٠٠٠٠

وعلى ذلك فإن الحاجات السنوية للإحلال بالنسبة للجرارات تقدر بما يتراوح ما بين ٨٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ .

توزيع الجرارات حسب قدرتها الميكانيكية (بالحصان) :

القدرة الميكانيكية (بالحصان)	٪
١٥	ضئيلة جدا
٤٥	٣٠ ـ ٤٠
٧٠	٥٠ ـ ٦٠
١٠٠	١٠

وتقدر الاحتياجات السنوية من آلات « الحصد والدريس » بـ ٦٥٠٠ آلة . في حين تقدر الحاجات السنوية من آلات نثر البذور والسماد بـ ١٧٠٠٠ آلة ، ويمثل المستوى الحالي للميكنة في البلدان العربية حوالي ١ : ٢٠ و١ : ٩٠ من مستوى الميكنة في إسبانيا وفرنسا على الترتيب . ويختلف الحال من بلد إلى آخر ، إذ يتراوح ما بين جرار واحد لكل ٦٠ هكتارا في ليبيا ، وجرار واحد لكل ٥٥٠ هكتارا في السودان ، بالمقارنة بجرار واحد لكل ٢٠ هكتارا في أوروبا الغربية ، وجرار واحد لكل ٥٠ هكتارا في الولايات المتحدة .

وتتسم صناعة الآلات الزراعية في المنطقة بأنها قطرية التوجه ؛ إذ لا يوجد أي تنسيق أو تكامل بين البلدان المنتجة الرئيسة في المنطقة العربية . أضف إلى ذلك وجود عراقيل أخرى مثل نقص قطع الغيار ، والأيدي العاملة المدربة ، والطرازات المختلفة للجرارات .

أثر الميكنة على الأمن الغذائي :

١ ـ معظم البلدان العربية بلدان مستوردة للغذاء .
٢ ـ الطلب على الغذاء يتزايد بمعدلات سريعة (٥ ٪ سنويا) .
٣ ـ تعتمد أغلبية البلدان العربية إلى حد كبير على الطاقة الحيوانية والبشرية .
٤ ـ ينطوي استخدام الآلات في الزراعة على آثار مباشرة وغير مباشرة فيما يتعلق بزيادة إنتاج الغذاء وكفاءة العمالة .

٥ ـ تعتمد درجة الميكنة على نظام حيازة الأرض الزراعية ، وحجم الحيازات ، والموارد البشرية وموارد الأرض ، والتنافس بين القطاعات المختلفة للاقتصاد على العمالة ، الخ .

٦ ـ في البلدان ذات الكثافة السكانية العليا يعد معدل جرار واحد لكل ١٥٠ هكتارا من أراضي الأمطار ، وجرار واحد لكل ٣٠ ـ ١٠٠ هكتار من أراضي الريّ معدلا مقبولا .

٧ ـ في البلدان ذات الكثافة السكانية الأقل يعد معدل جرار واحد لكل ٥٠ ـ ١٠٠ هكتار من الأراضي المعتمدة على مياه المطر ، وجرار واحد لكل ٣٠ ـ ٦٠ هكتارا من أراضي الري معدلا مناسبا .

٨ ـ تقدر الحاجات السنوية للإحلال بالنسبة للجرارات بحوالي ٢٩٠٠٠ لعام ١٩٨٠ ، و٨٨٠٠٠ جرار لعام ٢٠٠٠ .

٩ ـ سيصل العدد الإجمالي لآلات الحصد والدريس إلى حوالي ، ٥٣٠٠ آلة بحلول عام ٢٠٠٠ ، بمعدل احتياجات سنوية قدره ٦٥٠٠ آلة .

المنظور المستقبلي لإنتاج الغذاء في البلدان العربية :

يتعين أن يركز النهج المتبع في أي استراتيجية للتنمية الإقليمية على الاستخدام الأكمل للموارد المتاحة . وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بمثل هذه التنمية . وقد يؤدي التركيز على التنمية القطرية وحدها إلى خلق صراعات سواء على صعيد الإنتاج أو السياسات التجارية ، وفي السنوات القليلة الماضية ارتفعت الواردات الغذائية بمعدلات بلغت من السرعة حداً أصبحت المنطقة معه من أكبر مستوردي الغذاء في العالم النامي .

ونتيجة نمط سقوط الأمطار غير الكافي وغير المستقر في أغلب البلدان العربية ، فإن إنتاجية (غلة) المحاصيل تختلف اختلافا كبيرا من عام لآخر ، ومن أجل زيادة وتثبيت الإنتاج الغذائي فإن التوسع في شبكات الريّ والصرف يصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأمن الغذائي . وتوفر تنمية الثروة السمكية

والثروة الحيوانية احتمالات واعدة للغاية . ويتعين إعطاء أولوية قصوى للصناعات المرتبطة بهذه الأنشطة التنموية في استراتيجية التنمية الصناعية .

ومازالت الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار لا تحظى حتى الآن بغير اهتمام محدود ، وهو ما ينطبق أيضا على الثروة السمكية ، والثروة الحيوانية ، ودراسة الغابات ، والخدمات المؤسساتية المساعدة ، وتمنح الأرلوية بوجه عام في تخصيص الاستثمارات لشبكات الريّ القديمة بسبب انخفاض تكلفتها الاستثمارية لكل وحدة مساحية . وسوف يتعين أن يعتمد التكثيف في المساحات المعتمدة على مياه المطر على الميكنة ، وعلى زيادة الناتج المحصولي .

وفي قطاع الثروة الحيوانية ستعتمد التنمية على تحسين أراضي المراعي ، وتنظيم الرعي ، وإنشاء مواقع لسقي الماشية ، ومخازن للعلف . ويمكن حل الصراع القائم بين الإنسان والمواشي على استخدام الأراضي الحدية المعتمدة على مياه المطر من خلال تقسيم الأراضي بيئيا إلى مناطق ، واستغلال الأراضي بصورة أفضل . ويمكن حل هذا الصراع في الأراضي الزراعية المعتمدة على مياه الريّ عن طريق الموازنة الفضلي بين الأنماط المحصولية .

وسوف تستمر الفجوة القائمة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في معدل استخدام الطاقة لكل فرد . على أن الإنتاجية العليا تعتمد على التركيز على استخدام المستلزمات المرتبطة بالاستخدام المكثف للطاقة ، والمستغلة على نحو أكثر كفاءة واقتصادية عن طريق إعادة استغلال المخلفات النباتية والحيوانية .

وتؤدي نظم الحيازة غير الملائمة ، عادة ، إلى ظهور فئات واسعة من المعدمين والعاطلين المفتقرين إلى القدرة على زراعة أو شراء ما يكفي من الغذاء لتلبية حاجاتهم الأساسية . وداخل هذه الفئات على وجه التحديد يعاني أطفال ما قبل المدرسة وأطفال سن المدرسة والنساء صغيرات السن من سوء التغذية .

على أن هناك نقصا في البيانات الإحصائية فيما يتعلق بتوزيع الكمية المتاحة من الغذاء في أغلب البلدان العربية ، بالرغم من أن هذه البيانات أساسية من أجل فهم أفضل لحجم مشكلة الغذاء .

وتتضمن سياسات تحسين توزيع الغذاء زيادة القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل في كل بلد من بلدان المنطقة من خلال العمالة المنتجة ، وإجراءات الإصلاح الزراعي ، والمساعدة الفعالة للفلاحين المعدمين ومزارعي الكفاف في سنوات ضعف المحصول .

ومن أجل زيادة كمية السعرات الحرارية المتاحة للفئات ، التي تعاني من نقص التغذية في العالم العربي ، إلى مستوى الاحتياج الأساسي (٢٥٠٠ سعر حراري يوميا) بحلول عام ١٩٩٠ ، يتعين أن يصل معدل النمو في كمية المعروض من الغذاء إلى ما يزيد على ٤٪ سنويا .

إن معدل النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة في أغلب البلدان العربية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ كان أقل من ٢ ٪ ، وهو معدل أقل كثيرا من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية في المستوى الحالي . ومعدل النمو المتوقع في مصر ، وهو ٢,٤ ٪ ، مساو لمعدل الزيادة السكانية . وبالتالي فإن معدل النمو في إنتاج الغذاء ينبغي أن يصل إلى ٥ ٪ سنويا حتى يلبي الحاجات المتوقعة . وفي السودان ينبغي مع الزيادة السكانية التي يبلغ معدلها ٣,٢ ٪ سنويا أن يصل هذا المعدل إلى ٦ ٪ سنويا . وهو أمر قابل للتحقيق ، بالنظر إلى الموارد الزراعية البكر الموجودة في ذلك البلد . وفي المغرب تزايد الإنتاج بمعدل ٤,٨ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، إلا أنه تعرض لتقلبات كبيرة من عام لآخر ، ومثل هذا التقلب أو عدم الاستقرار فيما يتعلق بحجم الإنتاج يضفي أهمية بالغة على الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي .

جدول رقم (١٥) : معدل النمو السنوي المطلوب للطاقة (الحيوية)

الدولــة	معدل النمو السنوي في مجال الطاقة	المعادل القمحي (١٠٠٠ طن)	
	٪	سنويـا	الاجمالي لعام ١٩٩٠
السـودان	٤,٤	٢٥٩,٣	٤٤٠٧,٤
الجزائر	٤,٥	٢٥٠٥	٤٢٥٩,٢
العراق	٣,٧	١٤٢,٨	٢٤٢٧,٤
السعودية	٣,٣	١٠١,٣	١٧٢٢,٣
تونس	٣,٢	٥٨,١	٩٦٨,١

وفي الجمهورية العربية اليمنيـة ، وجمهوريـة اليمن الديمـوقراطيـة ، والصومال ، وموريتانيا ، كان متوسط دخل الفرد وكمية المعروض من الغذاء أقل من الحاجات الأساسية سواء بالنسبة للحاجات المطلوبة من الطاقة أو من البروتين . وكان معدل الزيادة في إنتاج الغذاء للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ أقل من ٢ ٪ . فإذا ما استمر معدل الزيادة في هذه الحدود فسوف يصبح الوضع الغذائي في هذه البلدان بالغ الخطورة . وستتعين زيادة الإنتاج بمعدل لا يقل عن ٨ ٪ سنويا لتلبية الحاجات الغذائية فيما يتعلق بالطاقة .

أما البلدان العربية المصدرة للبترول ذات الدخل العالي فتستورد حوالي ٧٠٪ من حاجاتها من المحاصيل الزراعية (السعودية وليبيا) . ومع المعدل السريع للزيادة السكانية (٣,٣٪) ، وزيادة متوسط دخل الفرد يتوقع أن يصل العجز الغذائي في هذه البلدان إلى ١٥ مليون طن متري بحلول عام ٢٠٠٠ . على أن هذه البلدان لا تزال تملك القدرة ، بالنظر إلى مواردها البترولية ، على تمويل هذا العجز المتوقع في مجال إنتاج الغذاء . ومن ناحية أخرى فإن العديد

من بلدان المنطقة سيواجه مشكلات ومصاعب عديدة من أجل الحفاظ على المستوى الحالي لكمية الغذاء المتاحة للفرد .

ولتحقيق معدلات النمو المطلوبة من أجل تلبية الحاجات الغذائية الأساسية يتعين اتخاذ التدابير التالية قبل حلول عام ٢٠٠٠ :

١ ــ زيادة إجمالي المساحة المنزرعة من ٤٩ مليون هكتار إلى ٦٩ مليون هكتار .
٢ ــ زيادة المساحة المعتمدة على مياه الريّ من ١٠ ملايين هكتار (المساحة الحالية) إلى ١٨ مليون هكتار .
٣ ــ زيادة الكثافة المحصولية من النسبة الحالية (٦٥٪) إلى حوالي ١١٠٪ .
٤ ــ تحسين التربة المتأثرة بالملوحة وبالتشبع المائي في العراق ، وسوريا ، ومصر (حوالي ٥٠٪ من المساحات المعتمدة على مياه الريّ في البلدان الثلاثة) .
٥ ــ وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ، نتيجة التزايد السكاني ، والتوسع العمراني الحضري (الذي يبلغ معدله الحالي ٢١٠٠٠ هكتار سنويا في مصر وحدها) .
٦ ــ وقف تعدي الصحراء على الأراضي الزراعية في أغلب البلدان العربية (ومعدله الحالي ٥ كيلومترات مربعة سنويا في السودان ، و ١٨٠٠٠ هكتار سنويا في تونس) .
٧ ــ زيادة المستلزمات الزراعية (وتشمل الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية) . إن المعدل الحالي لاستخدام السماد ، الذي يبلغ كيلوجراما واحدا لكل هكتار ، يقل كثيرا عن المعدل العالمي (٥٩ كيلوجراما لكل هكتار) . وهو ما يتضح بجلاء من البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام الأسمدة في عدد من البلدان العربية (عام ١٩٧٥) :

الدولـــة	كيلو جرام/ هكتار (مغذيات)
الجزائر	٢٣,٠
مصر	١٧٥,٠
ليبيا	١٤,٠
موريتانيا	١,١
المغرب	٢١,٤
الصومال	٣,٥
السودان	١٢,٧
تونس	١١,٢
العراق	٦,٣
الأردن	٦٢,٤
السعودية	١١,٦
سوريا	١١,٩
الجمهورية العربية اليمنية	٣,٨



الفصل الرابع

المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للإشباع الدائم للحاجات الصحية الأساسية في العالم العربي*

د. وفيق حسونة

الحاجات الصحية الأساسية : إطار مفاهيمي :

خلفية :

تمثل الحاجة إلى الصحة ضرورة أساسية ، من حيث إنها عنصر لا غنى عنه لبقاء الإنسان ، وللتنمية ، والنمو ، والإنتاجية ، والاستمتاع بالحياة . وفي العصور الحديثة أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان ، ومن ثمة فإنها تستمد شرعيتها من حقيقة أنها تشبع إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية . وسوف يختلف التعبير عن هذا الحق وإشباعه ، تمشيا مع نظرتنا إلى العملية التنموية ، باختلاف الأوضاع التنموية ، ويستطيع المرء ، من خلال الدراسة المدققة للدور المؤثر للخدمات الصحية ؛ أن يدرك بصورة أفضل علاقة الاعتماد المتبادل بين الصحة ومشروعات القطاع الاجتماعي الأخرى التي تشكل ، جنبا إلى جنب مع المشروعات الاقتصادية ، الإطار العام لخطة التنمية القومية .

وللخدمات الصحية وظيفة تعليمية لها أهميتها البالغة فيما يتعلق بالتنمية ، وقد لفت علماء الأنثربولوجيا الطبية بوجه خاص أنظار المتخصصين في التنمية

---

* يعرب المؤلف عن شكره لكل من ماري تايلور ، والسيدة مفيسة أبو السعود ، والسيدة جانيس سوسا لما قدمته من مساعدة خلال إعداد هذا التقرير .

إلى هذه الحقيقة . إذ كشفت دراساتهم عن معتقدات وممارسات الثقافات التقليدية عن الأهمية الخاصة المضفاة على صحة الإنسان في هذه الثقافات . وفي الأغلب الأعم من الحالات كان الشفاء ينسب إلى قوى غير منظورة ، وليس إلى من يؤدي طقس الشفاء (الطبيب الساحر ، أو الشامان*) . ومع ظهور الطب الحديث ، حدثت تغيرات في الموقف تركت أثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتستلزم التنمية تغيرات أساسية في المواقف تساعد على تحقيق التحول الأساسي من المجتمع الريفي التقليدي إلى مجتمع التجديد ، والتحقق الذاتي الفردي ، والتكنولوجيا ، المرتبط بمستويات معيشية عالية . فمن خلال التغيرات في الوضع وحدها تحدث التغيرات في السلوك .

وعلى ذلك فعندما يتمثل أحد الأهداف الصحية ، على سبيل المثال ، في وضع إنمائي معين في تنشئة أطفال أصحاء ، لا بمعنى القوة البدنية وحدها ، بل بمعنى النشاط الذهني أيضا ، فسيتعين إحداث تغيير ملموس في عادات الأكل عند الوالدين ، بحيث يقل عدد الأطفال الذين يعانون نقصا في البروتين إلى الحد الأدنى . وغالبا ما تستلزم عادات الأكل ضمنا مواقف فيما يتعلق بجوهر المتغيرات الثقافية يصعب تغييرها . وتؤثر التكنولوجيا الحديثة في موقف الفرد من خلال زيادتها لعدد المتغيرات التي يرى نفسه قادرا على التحكم فيها ، ومن ثم تجعله أكثر تهيؤا من الوجهة النفسية ، من حيث إن لديه إحساسا أعلى بالفاعلية الشخصية ، وبالسيطرة على المزيد من المتغيرات المؤثرة في حياته . ولا تؤثر التحسينات في الحالة الصحية للفرد والجماعة في مواقف وأنماط سلوك الأفراد فحسب ، بل تؤثر أيضا في المؤسسات الاجتماعية القائمة . ومن الأمثلة المهمة في هذا الصدد تأثير الرعاية الصحية المحسنة في نظام العائلة

---

* الشامان : كاهن يستخدم السحر لمعالجة المرضى ، ولكشف المخبّأ ... الخ .

الكبيرة* . فالتوافر المتزايد للخدمات الصحية يساعد بشكل غير مباشر على أفول نظام العائلة الكبيرة من حيث إن هذا النظام كان موجودا أساسا بسبب ندرة كبار السن .

وفي السنوات الأولى لتخطيط وإدارة التنمية لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية ، مثل : التعليم ، والصحة ، والتنمية الاقتصادية . وكانت الموارد والجهود الفكرية مكرسة للجانب الآلي في عملية التنمية ، أي القطاع الصناعي بصفة أساسية ، إذ كان يفترض أن هذا الاستثمار هو مفتاح التنمية ، وهو تصور لا جدال في صحته بطبيعة الحال . على أن التجارب أوضحت بعد ذلك ، للأفراد ، ولوكالات التنمية ، وللحكومات ، أن هناك حلقة مفقودة ، وأن الاهتمام الأكثر تدقيقا بتنمية البنية الأساسية يمثل ضرورة لا غنى عنها من أجل زيادة عائد الأرباح من الزراعة والصناعة ، وفضلا عن ذلك فإن المتخصصين في التنمية يشيرون الآن إلى الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه عنصرا متمما في أي خطة للتنمية الشاملة .

إن ما تحققه زيادة الإنتاجية من أرباح تضيعه الزيادة السكانية غير المحكومة . وتنطوي مواجهة حقائق المشكلة السكانية على آثار عديدة فيما يتعلق بكل القطاعات الاجتماعية والصناعية . فمن ناحية يتعين بذل جهود أكبر من أجل تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية ، واستكشاف موارد أخرى لإنتاج الغذاء ، وزيادة إنتاجية الصناعة ، كما يتعين من ناحية أخرى أن تشمل مشروعات القطاع الصحي برامج شاملة لتنظيم الأسرة على المستوى القومي ، بالرغم من أنها قد يشرف على تنفيذها وزارة منفصلة .

ويتعين كبح معدل الزيادة السكانية . ويحفز تحسين الظروف الاجتماعية

* أي العائلة المشتملة على كل الأقارب في أماكن متجاورة .

الاقتصادية للأسر على إنجاب أطفال أقل . وتلك حقيقة تنطبق على البلدان الأقل تصنيعا بالقدر نفسه الذي تنطبق به على البلدان المتقدمة صناعيا .

إن المستوى الصحي (أو الوضع الصحي) الذي يبلغه الإنسان يعتمد على التفاعل بين الإنسان وبيئته . ويتضمن هذا التفاعل مجموعة متنوعة من العوامل ذات الطبيعة الجسمية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والذهنية والعاطفية . وهكذا يمكن القول إن الحاجات الصحية تتسم من حيث طبيعتها بالتعقيد ، كما يعتمد إشباعها الدائم على قدرة الإنسان على السيطرة على هذه العوامل لكي يؤثر تأثيرا إيجابيا في الحصيلة النهائية للتفاعل بين الإنسان وبيئته .

وترتبط مشكلات الصحة البيئية ـ توفير المياه ، التخلص من النفايات والفضلات ، النوعية الرديئة من الإسكان ، مكافحة الحشرات الناقلة للعدوى ، تلوث التربة والهواء والمياه ، الممارسات الغذائية الصحية ، مكافحة الإشعاع ، الصحة المهنية ـ بأنماط معينة من المستوطنات البشرية . وترتبط مشكلات مثل : الزحام ؛ والظروف المعيشية غير الصحية ، والإسكان الرديء ، ونقص التغذية ، ونقص التعليم بارتفاع معدلات المرض ونسبة الوفيات بين الأطفال .

كذلك تتعرض تجمعات المهاجرين ، بسبب ظروفهم المعيشية السيئة ، ودخولهم المحدودة ، وحرمانهم من القدر الكافي من الخدمات ، وجهلهم بتسهيلات الرعاية الصحية في المحيط الذي يجدون أنفسهم فيه ، لخطر الإصابة بالأمراض المعدية . كذلك لوحظت مشكلات متعلقة بالصحة العقلية في مجتمعات المهاجرين ، مما يشير إلى أن الضغوط النفسية المترتبة على التفكك الأسري والاغتراب الثقافي قد تنجم عنها ظروف نوعية محددة فيما يتعلق بالصحة العقلية .

إن وجود أعداد كبيرة من الناس في أماكن صغيرة يجعلهم عرضة لأوبئة الأمراض المعدية . كذلك لوحظ وجود مشكلات سيكلوجية عضوية واجتماعية في هذه البيئات الاجتماعية ، مثل : جنوح الأحداث ، وإدمان المخدرات . وقد حل بعض الثقافات هذه المشكلات على نحو أكثر فاعلية من غيرها ، في حين قد لا تنشأ مشكلات من هذا النوع في حالات أخرى بتاتا .

ومن الواضح أن الظروف الاجتماعية تتغير بسرعة في بعض أجزاء العالم . فتدفق المهاجرين الأجانب ذوي المفاهيم المختلفة عن القيم الاجتماعية ، والتطورات التكنولوجية مثل : التلفاز الذي يغير من طبيعة وقت الفراغ ، والاستخدام المتزايد لوسائل النقل والمواصلات الحديثة (التي تستخدم المحركات) ، والتي تساعد ، بالرغم من أنها تزيد قدرة الانسان على الحركة والانتقال ، على فصم الأواصر الأسرية ، تلك جميعا أمثلة للطريقة التي يمكن أن يؤثر بها التغير الاجتماعي في الصحة .

كذلك تنطوي العوامل الاقتصادية على آثار هامة بالنسبة للصحة . فالفقر يؤدي إلى سوء التغذية ، والأمراض المعدية ، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال عامة ، والأطفال حديثي الولادة بصفة خاصة ، وارتفاع النسبة العامة للوفيات . كما يعرض الناس أيضا للإعياء والإحباط والكرب . ويبدو الغنى ، من ناحية أخرى ، أكثر ارتباطا بالأمراض المزمنة مثل : أمراض القلب ، اوإدمان الخمر ، والاكتئاب . ومرة أخرى يمكن تخفيض تأثيرات كل من الفقر والغنى إلى حد كبير من خلال النماذج ، أو المثل الثقافية التي تقدم كلا من التحدي والأمل للناس .

كذلك تتغير بسرعة المؤسسات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تغير اتجاهات وميول السكان . فالأسرة ، التي كانت مسؤولة في الماضي مسؤولية أساسية عن رعاية المريض ، سواء كان مرضه عضويا أو نفسيا ، قد تفرق شملها بسبب

التصنيع والتّمدين* ، لتترك فجوة في الرعاية الصحية لم تملأها بالصورة الكافية المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

وتؤدي الثقافة دورا مهما في المجال الصحي ، من حيث إنها تحدد ، بصورة جزئية ، الطريقة التي يدرك بها الناس بيئتهم ونوع الحياة التي يعيشونها . وهي تتسم بعادات ومعتقدات تؤثر بدورها في العادات الصحية (المتعلقة بالنظافة) ، والممارسات الغذائية الشخصية ، ونوع الغذاء ، وطريقة إعداد الطعام ، ونمط الإسكان ، والحاجة إلى الخصوصية ، الخ . والدور المحتمل للمجتمع المحلي نفسه فيما يتعلق برعاية المصاب بمرض مزمن أو المسن دور فعال للغاية . إلا أن التغيرات الاجتماعية السريعة تؤدي إلى تغيرات في النهوج الثقافية والتقليدية والحلول التقليدية التي تتلاشى في الوقت الحالي دون أن تحل محلها حلول جديدة . وفي حين تتسم التكنولوجيا الصحية بأهمية كبيرة فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية فإن نجاحها مشروط بعوامل رئيسة ثلاثة :

أ ـ التغذية .
ب ـ التعزيز الصحي البيئي .
جـ ـ التعليم .

وتتأثر الصحة بسوء التغذية تأثرا كبيرا ، إذ يصبح الناس أكثر تعرضا للمرض وللمخاطر الصحية . ويتمثل التأثير البيئي الرئيس في البلدان النامية في نقص الخدمات الأساسية لحماية الصحة العامة ، وخصوصا توفير مياه الشرب والنظم الفعالة للصرف الصحي ، وتنطوي المخاطر البيئية على أثر بالغ فيما يتعلق بالصحة وبمعدل الوفيات . وبالتالي فإن توفير المياه الصالحة للشرب ، وخدمات الصرف الصحي الكافية يمثل ضرورة لا غنى عنها لتحسين الصحة . كذلك يمثل التعليم ، سواء التعليم الرسمي أو غير الرسمي ، عنصرا أساسيا

* أي إضفاء الطابع المديني .

فيما يتعلق بتطوير واستمرارية النماذج أو المثل السلوكية ، فضلا عن توفير الحاجات الاقتصادية اللازمة للحفاظ على المستوى الصحي .

ويمثل تفشي الأمراض المعدية في البلدان النامية (وبعض هذه البلدان من أغنى بلدان العالم) ، بتأثيرها البالغ في الحالة الصحية من خلال ارتفاع معدلي الوفاة والمرض ، دليلا واضحا على أهمية العوامل الثلاثة سابقة الذكر . ولا تزال الأمراض المعدية هي السبب الرئيس للمرض والموت المبكر في البلدان النامية ، وخصوصا بين الأطفال والصغار .

وبالرغم من الاختلافات الملحوظة في كمية ونوعية الموارد الصحية في بلدان المنطقة العربية المختلفة (انظر فيما يلي ، من أجل مزيد من التفصيل ، القسم المعنون بـ « التحديات الصحية الرئيسة التي تواجه العالم العربي » ، فضلا عن الفوارق الاجتماعية الثقافية (انظر الملحق ١) ، فإن كل السلطات الصحية في هذه البلدان تطمح إلى تحقيق تغطية فعالة لكل سكانها . وهي تأمل أن تفعل ذلك من خلال تبني نمط من توصيل الخدمة الصحية يتم فيه التركيز كليا على توصيل الخدمات الصحية الشخصية المتعلقة بالعلاج والتأهيل . والاتجاه الذي كان سائدا في العالم العربي ، ولا يزال سائدا ، هو تبني مثل هذا النمط نظراً لأنه يبدو ملبيا حاجات البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا الشرقية والغربية . فتلك الأمم هي الأمم التي تتوحد معها البلدان العربية بقوة ، والتي تمثل في نظرها الأمم « الحديثة » .

وفي أغلب الحالات يتم اتخاذ هذا القرار المتعلق بتبني النمط الذي يتم فيه التركيز في الطبيب والخدمة الصحية الشخصية ـ وهو ما يعني التركيز في الحالات المرضية فقط ـ بصورة لا يدرس فيها دراسة كافية ما يلي :

١ ــ الظروف السائدة في البلد الذي تتم محاكاته .
٢ ــ التطور التاريخي للنظم الصحية في ذلك البلد .

٣ ـ ضرورة صياغة النظام الصحي في إطار الحاجات الصحية الحقيقية والعوائق المتعلقة بالموارد (القوى البشرية ، والعوائق المالية ، والإنمائية والتنظيمية) في البلد المعني .

ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام في هذا الصدد يمكن أن نذكر أن النمط السائد من المرض في الولايات المتحدة ، بدءا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٧٦) وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كان يشبه كثيرا نمط الأمراض المعدية الموجود في البلدان العربية في الوقت الحاضر . والسمة اللافتة للنظر في الجهود الصحية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت هي التأكيد الشديد على تطوير خدمات جيدة للصحة العامة والخدمات الوقائية . وتميز التوصيل الناجح للخدمة الصحية في تلك الفترة بتوفير المياه النقية الصالحة للشرب ، ودورات مياه نظيفة ، وشبكات صرف مأمونة وكافية ، وتطوير حملات على نطاق جماهيري واسع النطاق لغرس العادات الصحية السليمة . وقد كان لهذه الخدمات ، إلى جانب تكريس الممارسين العامين الذين قدموا الخدمة الصحية لسكان الريف ، دور فعال في تحسين الصحة العامة والخدمات الصحية . وقد حققت هذه التدابير نجاحا ملموسا لسبب أساسي هو أنها شكلت الاستجابة المناسبة من جانب الجهاز الصحي في مواجهة التحدي الذي فرضه نمط المرض السائد في ذلك الوقت في ذلك البلد .

إن تمسك البلدان العربية بالنمط العلاجي التأهيلي المرتبط بوجود الطبيب المعالج ، بالرغم من الشواهد المتراكمة على أنه لا يتلاءم مع ظروفها الحالية ، حوّل بصورة خطيرة تأكيد السلطات الصحية في هذه البلدان من تلبية الحاجات الصحية الفعلية لسكانها إلى تلبية احتياجات الجهاز الصحي نفسه ، والعاملين في الجهاز الصحي من أطباء وفنيين ، الخ . ويقوم النهج السائد على الافتراض المغلوط القائل بوجود علاقة خطية من « السبب والنتيجة » بين الطرفين . وفي المشروعات الصحية في أغلب هذه البلدان يستثمر القسم الأكبر من الموارد في

بناء مرافق صحية علاجية ضخمة ، مزودة بكل ما يلزم من المؤن الطبية والمعدات والأدوية . وفضلا عن ذلك تخصص استثمارات واعتمادات مالية ضخمة لتدريب أو تخريج القوة البشرية العاملة في المجال الصحي . وفي حين يعد النمط العلاجي التأهيلي المرتبط بوجود الطبيب المعالج أقرب قليلا إلى التلاؤم مع الجو المديني في بعض البلدان العربية ، فإن من المشكوك فيه إلى حد بعيد أن يتلاءم مع المجتمعات الريفية . وبالرغم من ذلك فقد أدى التوسع في هذا النمط بحيث أصبح يخدم المجتمعات الريفية إلى ضعف أداء الخدمات الصحية في الريف ، وبالتالي كان تأثيره محدودا في الأوضاع الصحية لسكان الريف . ولقد كشفت الدراسات التطبيقية المتعلقة بالخدمات الصحية الريفية في بلدان المنطقة المختلفة مرة تلو المرة عن عوامل جسمية ، واجتماعية ، وثقافية ، وإدارية ، واقتصادية بوصفها الأسباب الرئيسة لضعف الأداء . وتوضح الدراسة التي كتبها المؤلف تحت عنوان « المعتقدات ، والممارسات ، والبيئة ، والخدمات ، المؤثرة في بقاء ، ونمو ، وتنمية الأطفال المصريين الصغار » (١٩٧٥) أن العوائق الاجتماعية الثقافية متعددة وقوية التأثير بين سكان الريف خاصة .

وتقدم محاولات المواءمة بين النمط العلاجي « الطبيبي » وتجارب هذا النمط ، وبين أنماط أخرى جديدة من أجل تلبية الحاجات الصحية الحقيقية للشعب في البلدان العربية المختلفة ، تقدم دليلا واضحا على الرغبة القوية لدى السلطات الصحية في هذه البلدان في اكتشاف طرائق ووسائل مواجهة التحدي ، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في التغطية الفعالة .

ويتضح من المناقشة السابقة أن التحدي الرئيس الذي يواجه البلدان العربية في الوقت الحاضر يتمثل في كيف يعاد تنظيم مواردها الصحية ، وكيف يتم تحسين أدائها حتى تتمكن شعوبها من تحقيق مستوى صحي أفضل داخل إطار بيئتهم . وهو ما يتطلب نهجا أكثر شمولا في التعامل مع الصحة من النهج

المحدود الذي يركز في المرض ، والذي لا يزال سائدا في العالم العربي . وفرضيتنا الأساسية هي أن اختلال التوازن بين الموارد وعدد السكان في العالم العربي (بين البلدان العربية وداخل كل بلد) هو السبب الرئيس للتدهور الحالي في طبيعة الحياة والأوضاع الصحية ، وبالتالي فإن أي نهج متكامل لتحسين الأوضاع الصحية وطبيعة الحياة يتعين أن يهدف أولا إلى تخفيف حدة هذه الاختلالات في التوازن .

إطار مفاهيمي :

أصبحت الرغبة في تحقيق « صحة أفضل » ، أيا كان تعريفنا لها ، واضحة بصورة متزايدة . ويتطلب إشباع الحاجات الصحية لأي مجتمع أو أمة توافر الموارد فضلا عن خطة استخدام ما تم تخصيصه منها . وتشير الحقائق إلى أن فقر الموارد في مجال الصحة سوف يستمر في الأمم النامية لفترة مقبلة . وتؤكد هذه الحقائق نفسها أهمية التخطيط فيما يتعلق باستخدام الموارد الصحية المتاحة على نحو يوفر للشعب القدرة على البقاء ، والتطور والنمو ، والإنتاج ، والاستمتاع بالحياة .

وبالتالي فإن مخططي الصحة يحتاجون للتوجيه فيما يتصل بالطرائق البديلة لتخصيص الموارد الصحية المتاحة من أجل إشباع الحاجات الصحية المتعددة لمختلف فئات السكان ، بحيث يتم تحقيق أقصى تحسين ممكن في الوضع الصحي للمجتمع المحلي . ويتعين أن يأتي هذا التوجيه ، بطبيعة الحال ، من السلطات الصحية ، التي يشغل المواقع القيادة فيها عادة مهنيون صحيون ، في شكل سياسة صحية تضع خيارات مفصلة للحاجات الصحية للفئات المختلفة ، وتوضح الطرائق والوسائل اللازمة لإشباعها من أجل تحقيق الأهداف الصحية النوعية ، والإسهام في تحقيق الأهداف العامة للتنمية القومية . ومن المهمات الأساسية التي تواجه السلطات المسؤولة عن وضع

وتنفيذ السياسة الصحية مهمة تعريف ما هو المقصود بالضبط بالحاجات الصحية الأساسية ، وكيف يمكن تقويمها ، والطرائق والوسائل المطلوبة لإشباعها إشباعا دائما ، وكيفية تقويم العملية الأخيرة .

تعريف الحاجات الصحية :

عرف دونابديان ، عام ١٩٧٤ ، الحاجة إلى الرعاية الصحية بأنها الحاجة الناجمة عن نوع من الاضطراب في الصحة والحياة السوية ، وبالتالي يتعين تعريفها من زاوية الظواهر التي تتطلب رعاية طبية . وتعني هذه النظرة « الخيرية » ضمنا أنه عندما تكون هناك معاناة فعلينا تخفيفها . ويخفق هذا النهج ، من خلال تركيزه في المعاناة بدلا من التركيز في كيفية تخفيفها ، في أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج المترتبة على محدودية الموارد فيما يتعلق بالرعاية الصحية .

ويرى نهج آخر ، « واقعي » ، أن علينا أن نهتم بشكل خاص بجدوى أو فائدة الإجراءات المتاحة لتلبية الحاجات ، فضلا عن الخصائص المميزة للسكان أنفسهم . إن الحكم الأساسي الذي يتعين أن يتوصل إليه «الخيريون » هو : هل الفرد هو الذي يعاني من اعتلال الصحة أو المجتمع كله ، في حين يتعين على أصحاب المدرسة الواقعية أن يتوصلوا إلى حكمين آخرين : هل يمكن تحسين الوضع ؟ وهل تكلفة القيام بذلك معقولة ؟ أو بعبارة أخرى نقول : إن من السخف أن نصنف شيئا ما بأنه حاجة إذا لم نكن نستطيع أن نفعل شيئا حياله . ويتمثل المنطلق الأساسي لهذا التعريف في مدى توافر الموارد ، على عكس التعريف « الخيري » الذي يركز في توصيف ماهية الحاجة .

وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها حالة من السواء البدني ، والذهني ، والاجتماعي ، وليست مجرد غياب المرض أو العجز . وقد تم تأكيد

هذا التعريف مرة أخرى في تصريح « ألما لأنا » (منظمة الصحة العالمية « اليونيسيف ، ١٩٧٨ ») . وتبعا لهذه النظرة لا يمكن تلبية الحاجة إلى الصحة إلا من خلال إشباع كل الحاجات الأخرى . والواقع أن الرعاية الصحية ، في تعريفها التقليدي والحصري ، هي أبعد ما تكون عن الإسهام في إشباع الحاجات الصحية ، من حيث إن هذا الإشباع يتم تحقيقه أساسا من خلال الغذاء الكافي ، والسكن المناسب ، والملبس ، والمياه الصالحة للشرب ، والصرف الصحي ، الخ .

فالتغذية السيئة تقلل مقاومة الجسم للمرض . والجوع واعتلال الصحة يضعفان الإنتاجية ويحدان من قدرة الفرد على تأمين المزيد من الغذاء ، واكتساب المزيد من القدرة على مقاومة المرض . كذلك تقترن الأوضاع السيئة فيما يتعلق بالسكن ، وبتوافر مياه الشرب ، وشبكات الصرف الصحي بنسبة عالية من حدوث أمراض الإسهال . وتشجع نسبة الوفيات العالية بين الأطفال على ارتفاع معدلات المواليد ، مما يؤدي إلى إضافة أعداد جديدة من السكان تحتاج إلى الغذاء ، والملبس ، والمسكن ، ولا تتوافر لها موارد كافية .

واعتمادا على تمييز فريق الباحثين بمعهد أسبن بين حاجات « الطابق الأرضي » ، أو « حاجات النقص » وحاجات الطابق الثاني ، أو «حاجات الكفاية » و «حاجات النمو» ، يمكن للمرء أن يتخيل المستويات المختلفة للوضع الصحي التي يمكن تحقيقها من خلال إشباع حاجات النقص ، وحاجات الكفاية ، وحاجات النمو . وبالتالي تتوافر إمكانية تحديد ثلاثة مستويات لإشباع الحاجات الصحية :

١ ــ إشباع الحاجات الصحية المطلوبة للفرد لكي يواصل البقاء ، وينتج ، ويعول نفسه ، و (أو) يعول آخرين لأطول فترة ممكنة : الأساسي أو « المستوى الأول » .

٢ ــ إشباع الحاجات الصحية التي تتطلبها الأمة / الدولة لتمكن شعبها من أن

يعيش مستوى معينا من الحياة داخل إطار الاعتماد المتبادل بين المجتمعات : الثاني أو « مستوى الكفاية » .

٣ ـ إشباع الحاجات الصحية التي يتطلبها الفرد لكي يستمتع بأرقى مستوى معيشي (الثالث ، أو « مستوى النمو ») : الحرية ، التقدير الاجتماعي لعمل المرء ، المشاركة في صنع القرار ، التضامن ، الشعور المشترك بالانتماء .

وتختلف التكنولوجيات وأساليب تنظيم الخدمات الصحية من أجل الإشباع الدائم لهذه المستويات الثلاثة من الحاجات الصحية من حيث درجة التعقيد ، والقوة البشرية المطلوبة ، والموارد المادية .

إشباع الحاجات الصحية :

يعتمد إشباع الحاجات الصحية في أي مجتمع على ثلاثة متغيرات رئيسة :

ـ الأولويات التي يحددها المجتمع للمشكلات الصحية المختلفة .

ـ حالة التكنولوجيا .

ـ تنظيم وإدارة الخدمات الصحية .

وسنناقش فيما يلي كلا من هذه المتغيرات .

تحديد الأولويات الصحية :

يتم تحديد الأولويات من قبل الناس . وتختلف الطريقة التي يحدد بها الناس الأولويات ودرجة مشاركتهم . ففي بيئة أو وسط النخبة يتولى عملية التحديد فرد أو عدد محدود من الأفراد . أما في النظام التمثيلي ، حيث تتاح لكل فرد فرصة متساوية ، فإن كل أو معظم الناس يشاركون في عملية تحديد الأولويات . وتعكس الأولويات دائما ، أيا كانت طريقة تحديدها ، أفضليات من يقومون بتحديدها .

ويؤدي غياب المشاركة الاجتماعية في تحديد الأولويات الصحية إلى تأكيد

الفجوة بين الأولويات الصحية ، كما يحددها المشتغلون بالمجال الصحي ، والحاجات الصحية كما يشعر بها الناس .

وتوضح البحوث التي أجريت في بلدان نامية عديدة بجلاء تام أن الأنماط السائدة من المرض ترجع أساسا إلى الرداءة البالغة لإجراءات تعزيز الصحة العامة . وهو ما يشير إلى ضرورة أن تأتي إجراءات تعزيز الصحة البيئية الأساسية في مقدمة الأولويات الصحية . على أن الأمور لا تسير على هذا النحو سوى في عدد محدود للغاية من البلدان . ولا يملك الباحث ولا هؤلاء الذين يعانون من الأمراض المتوطنة نتيجة الرداءة البالغة لإجراءات تعزيز الصحة العامة من الناحية الفعلية أي فرصة لإبداء الرأي . فأصواتهم تمضي دون أن تسمعها صفوة الصفوة التي تحدد الأفضليات الصحية للمجتمع .

وفي مهنة الطب ، يحصل المتخصصون في طب الجماعات ، والطب الاجتماعي ، والصحة العامة ، على مكافآت أقل ، ويحظون بمكانة أقل مما يحظى به بقية المشتغلين بمهنة الطب ، وبالتالي يمارس هؤلاء الأفراد تأثيرا أقل نسبيا فيما يتعلق بتحديد الأفضليات الاجتماعية .

وفي حين لا يجد من يعانون مجالا لإبداء رأيهم نجد صوت الصفوة أو النخبة السياسية هو المسموع فيما يتعلق بتقرير الأولويات الصحية . وتتطابق اهتماماتهم غالبا مع اهتمامات النخبة الطبية ، فتعطى الأفضلية للبنود المنظورة (مثل : الوحدات الجديدة ، الأجهزة والمعدات الجديدة ، المستشفيات الخاصة المتميزة) بدلا من إعطائها للأنشطة التي يمكن أن تؤدي دورا فعالا في القضاء على المخاطر الصحية ، أو السيطرة عليها ؛ أو احتوائها (مثل : توفير مياه الشرب النقية بمستوى عال من الكفاءة ، وشبكة صرف جيدة ، والتحكم في مخلفات المصانع الملوثة للبيئة) .

وعلى ذلك فإن الأولويات الصحية والحاجات الصحية تمثل مفهومين مختلفين

تماما . فالاحتياج الصحي ظاهرة ملموسة يمكن قياسها ، على الأقل على مستوى الجماعة ، في حين تمثل الأولوية الصحية النتيجة المترتبة على الحكم الذي يقرر ما هي الحاجات الصحية التي تنطوي على أهمية تكفي لتخصيص موارد لها ، و « الأهمية » هنا يحددها واضعو الأفضليات .

إن هذا الحكم هو ما يشار إليه ، برغم تأثره بحالة التكنولوجيا ، وبمدى توافر الموارد ونوعيتها ، بوصفه « دالة تفضيل الأولوية الصحية » . وفي الوقت الحاضر يصدر هذا الحكم في أغلب المجتمعات من جانب عدد قليل نسبيا من الأفراد يمثلون النخبة السياسية والطبية .

حالة التكنولوجيا الصحية :

تعتمد القدرة على التدخل في أي مرحلة من مراحل مشكلة ما صحية على مدى توافر التكنولوجيا الصحية المطلوبة . وبالرغم من أهمية وضرورة التقنيات العلاجية والتأهيلية إلا أن كلا منهما أقل فاعلية من الاستراتيجيات الوقائية في تقليل تكلفة الصحة المعتلة ، أي المعاناة الإنسانية ، والتكاليف الفردية والاجتماعية .

على أن توافر تقنيات التدخل الصحي لا يعني إمكانية استخدامها في كل مكان ، إذ تحدد العوامل الاجتماعية الثقافية مدى تقبلها ، والتكاليف الاجتماعية ، وبالتالي ، مدى ملاءمة التكنولوجيا .

ويتعين أن تأخذ التكلفة الاقتصادية لاستخدام تكنولوجيا معينة بعين الاعتبار تكلفة اكتساب المهارات الضرورية المطلوبة لتطبيقها . وتلك نقطة مهمة نظرا لأن ندرة الأيدي العاملة الماهرة قد تشكل ، حتى مع تغطية كل التكاليف الاقتصادية الأخرى ، عقبة رئيسة .

وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه المشتغلين بالعمل الصحي في الوقت

الحاضر لا يتمثل في كيفية تطوير تقنيات جديدة فحسب ، بل يتمثل أيضا في كيفية خلق ، وتحسين ، نظم يمكنها استخدام التكنولوجيا الملائمة ، أي التقنيات البسيطة ، والفعالة ، والمقبولة ، والأقل تكلفة . وتمثل مواجهة هذا التحدي عاملا حاسما في التغلب على النقص الخطير في الأيدي العاملة في المجال الصحي في بلدان نامية عديدة . ومن حسن الحظ أنه من الممكن ، فيما يتعلق بمشكلات صحية عديدة ، تدريب أفراد من المجتمع المحلي إلى مستوى الكفاءة المطلوب لإنجاز معظم المهمات .

لقد أوضحت الدراسات أن العاملين في المجال الصحي ينظر إليهم بوصفهم أدوات للتغير الاجتماعي . كذلك لوحظ أنه يتعين أن يكون العاملون في المجال الصحي منتمين للأصول والجذور الاجتماعية التي ينتمي إليها زبائنهم في كل النواحي باستثناء الكفاءة التقنية ، حتى يتحقق لهم القبول . إن انتشار هذه النوعية من العاملين الصحيين ملائم من الوجهة التقنية وفعال من الوجهة الاجتماعية ، ولا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل أرخص من عاملين صحيين أكثر كفاءة (أي الأطباء) ، أو بوصفه مرحلة انتقالية في التنمية . فالحقائق تظهر أن البلدان المتطورة تعتمد كثيرا على هذه النوعيات من العاملين الصحيين ، وأنهم أصبحوا مقبولين بصورة متزايدة من جانب المهنيين الصحيين ومن جانب الجمهور العام أيضا .

تنظيم وإدارة الخدمات الصحية :

تتأثر عملية تنظيم وإدارة الخدمات الصحية عادة بأنماط التنظيم والإدارة السائدة في الأنشطة الخدمية الأخرى على المستوى القومي أو المحلي . ولا يزال تقسيم خدمات الرعاية الصحية إلى مستويات وظيفية متدرجة ، لها نفس المدخل ونفس ميكانيزم الإحالة ، مقبولا بوجه عام حتى اليوم . ومع ذلك فقد تثير التغيرات السلوكية المطلوبة من العاملين الصحيين ، ومستهلكي الخدمة الصحية من أجل تبني مثل هذا النظام صعوبات أساسية في التنفيذ .

لقد رأى العديد من المهنيين الصحيين في تكامل كل نواحي الخدمة الصحية الوقائية والعلاجية والتعزيزية والبيئية ، الصورة التنظيمية المثلى ، ومع ذلك فلم يتعد هذا التكامل في الممارسة الفعلية خلال الفترة الماضية أمرين : إما تجميع الخدمات الصحية المختلفة في مرفق واحد ، وإما إسناد كل هذه الأنشطة إلى عامل صحي واحد ، على المستوى المحلي مثلا . وتمثل إدارة الخدمات الصحية بنظام المشاركة فكرة جذابة تم تنفيذها بنجاح في بعض البلدان . ويعتمد هذا النظام في الإدارة ، شأنه شأن المفهومين السابقين ، أي الإحالة والتكامل ، اعتمادا أساسيا على التغيرات في موقف العاملين الصحيين ومستهلكي الخدمة الصحية .

ويتطلب ذلك أيضا تطور الميكانيزمات التي يمكن لأفراد الجماعة أو المجتمع المحلي أن يشاركوا من خلالها في تحديد طبيعة المشكلة وحل المشكلة ، والتخطيط والتنفيذ . ويجدر بنا أن نلاحظ أن الدراسة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف حول الأساليب البديلة لتلبية الحاجات الصحية الأساسية للسكان في البلدان النامية تبين أن مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية تمثل عاملا حاسما فيما يتعلق بفاعلية الخدمات الصحية على المستوى المحلي . وقد اختلفت تقنيات المشاركة الشعبية التي قدمتها الدراسة في كل بلد ، إلا أنها اتسمت جميعا بأثرها الإيجابي فيما يتعلق بتوصيل الخدمات الصحية .

الرعاية الصحية الأولية : التدخل وتلبية الحاجات الصحية :

تلبي الرعاية الصحية الأولية الحاجات الصحية الأساسية من المستوى الأول . ويتمثل مفهوم الرعاية الصحية الأولية ، كما طورته منظمة الصحة العالمية ، في أنها الرعاية الأساسية المتاحة لكل الأفراد والأسر داخل المجتمع المحلي باستخدام وسائل مقبولة لديهم ، ومن خلال مشاركتهم الكاملة ،

وبتكلفة يمكن أن يتحملها المجتمع المحلي والبلد ، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من كل من النظام الصحي ، الذي تمثل بالنسبة له النواة الأساسية ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للمجتمع المحلي .

وتتعامل الرعاية الصحية الأولية مع المشكلات الصحية الرئيسة في المجتمع المحلي ، لتوفر بالتالي الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية . وحيث إن هذه الخدمات تمثل انعكاسا للظروف الاقتصادية والقيم الاجتماعية للبلد ولمجتمعاته المحلية وتنشأ عنها ، فإنها تختلف باختلاف البلد والمجتمع المحلي ، لكنها ستشمل على الأقل : تعزيز التغذية الملائمة ، وتوفير القدر الكافي من المياه النقية ؛ والتدابير الأساسية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة ؛ ورعاية الأمومة والطفولة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة ، والتطعيم ضد الأمراض المعدية ؛ والوقاية من الأمراض المتوطنة أو السيطرة عليها ؛ والتوعية المتعلقة بالمشكلات الصحية السائدة ، وأساليب الوقاية منها والسيطرة عليها ؛ والمعالجة الملائمة للأمراض والإصابات الشائعة .

ومن العوامل الأساسية المساعدة على جعل الرعاية الصحية الأولية مقبولة على المستوى العام في المجتمع المحلي المعني وفي أسرع وقت ممكن تطبيق أسلوب الاعتماد الذاتي بأقصى درجة ممكنة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع المحلي . ويتطلب تحقيق الاعتماد الذاتي المشاركة الكاملة للمجتمع المحلي في تخطيط ، وتنظيم وإدارة الرعاية الصحية الأولية . وأفضل طريقة لتنشيط مثل هذه المشاركة هي التوعية الملائمة التي تمكن المجتمعات المحلية من التعامل مع مشكلاتهم الصحية الفعلية بأفضل الطرائق الممكنة . ومن ثم فسوف يصبحون في موقف أفضل يتيح لهم اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية ، ويتيح لهم أن يتحققوا من أن النوع المناسب من الدعم توفره المستويات الأخرى للنظام الصحي القومي . وهذه المستويات الأخرى يتعين تنظيمها وتعزيزها حتى تتمكن من دعم الرعاية الصحية الأولية بالمعرفة

التكنولوجية ، والتدريب ، والتوجيه والإشراف ، والتعزيزات المتعلقة بالتسهيلات والنقل ، والإمدادات والمعلومات ، والتمويل ، والتسهيلات المتعلقة بالإحالة ، بما في ذلك المؤسسات التي يمكن أن تحال إليها المشكلات متعذرة الحل ، والمرضى الأفراد المتعذر علاجهم .

ويمكن للرعاية الصحية الأولية أن تصبح فعالة إلى أقصى درجة إذا ما استخدمت وسائل يفهمها ويقبلها المجتمع المحلي ، ويجري تطبيقها على أيدي العاملين الصحيين المحليين ، وبتكلفة يمكن أن يتحملها المجتمع المحلي والبلد ككل . وسوف يؤدي هؤلاء العاملون الصحيون المحليون ، بما فيهم الممارسون التقليديون ، حيثما أمكن استخدامهم ، عملهم بصورة أفضل إذا كانوا مقيمين في المجتمع المحلي الذي يخدمونه ، وإذا ما تم تدريبهم بالصورة المناسبة اجتماعيا وتقنيا على الاستجابة لحاجاته الصحية الظاهرة .

ولكي نفهم لماذا تمثل الرعاية الصحية الأولية التكنولوجيا المناسبة والقابلة للاستمرار لتلبية الحاجات الصحية في معظم أنحاء العالم ، سوف نناقش حجم المشكلة التي تواجه الإنسان المعاصر (القسم التالي) ، ثم نناقش بعد ذلك التحديات الصحية الخاصة التي تواجه العالم العربي (القسم الذي يليه) .

المشكلات الصحية الرئيسة التي تواجه الإنسان المعاصر* :

سنناقش في هذا القسم ثلاث فئات من المشكلات الصحية :

١ ـ المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية البيئية السيئة ، والتي تشمل السكن الرديء ، ونقص مياه الشرب ، أو رداءة نوعيتها ، ومياه المجاري والمخلفات الصلبة ، والتلوث ، ومخاطر المهنة .

* يعتمد هذا القسم من الدراسة اعتمادا كبيرا على بحث للمؤلف بعنوان : « المستوطنات البشرية والصحة » قدمه لمؤتمر الأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية الذي نظمته منظمة الصحة العالمية (القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١١١٤ ، أغسطس ١٩٧٥) .

٢ ــ المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام ، والافتقار إلى العادات الصحية الشخصية ، وسوء التغذية ، والتي تشمل الأمراض المعدية ، والأمراض الطفيلية ، والأمراض المرتبطة بسوء التغذية .

٣ ــ المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض الإنسان للتوتر والاجهاد ، والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية .

المشكلات الصحية البيئية :

تتسم النتائج الصحية المترتبة على البيئة المادية الطبيعية للإنسان بأنها أكثر وضوحا ، وأكثر إثارة للاهتمام من النتائج الصحية المترتبة على البيئة الاجتماعية والثقافية . وربما كانت أوجه الخلل في البيئة الطبيعية أكثر قابلية للعلاج ، نظرا لأن بحوثا كثيرة قد تم إجراؤ ها في هذا المجال ، كما تراكمت فيه تجارب عملية كثيرة . وتمثل التكلفة عائقا رئيسا أمام تحسين البيئة ، وفضلا عن ذلك فقد ظهر اتجاه مع تقدم التكنولوجيا إلى استخدام الأساليب التقنية بالغة التعقيد ، والمتعلقة بتكييف البيئة والتحكم فيها ، على أن ذلك لا يشكل ضرورة في كل الأحوال ، علاوة على أن إمكانية تحقيق درجات من التحسين متاحة عادة ، وبتكلفة منخفضة غالبا .

بيئة المنزل :

تمثل مشكلة السكن في معظم البلدان ، في المناطق الأقل تطورا خاصة ، قضية ذات أهمية ملحة . والسمتان الأكثر إثارة للاهتمام للإسكان الرديء هما : الازدحام والافتقار إلى التدابير الأساسية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة . كذلك تتسم التأثيرات الفسيولوجية للحرارة والبرودة والإنارة والضوضاء بالأهمية . وهناك أكثر من ١٠٠٠ مليون فرد في أنحاء مختلفة من العالم يعيشون في مساكن دون المستوى العادي ، ويرتبط ذلك عادة بالفقر والقذارة . وبالرغم من عدم توافر أدلة إحصائية تربط هذا النوع من الإسكان بالأوضاع الصحية

إلا أن الازدحام والافتقار للتسهيلات المتعلقة بالنظافة الشخصية ، وانتشار القوارض والحشرات بسبب استخدام طرائق غير صحية في تصريف المخلفات السائلة والصلبة ، كل ذلك يزيد حدة المرض والبؤس . وتسجل الحوادث المنزلية نسبة عالية في أي قائمة للمخاطر الصحية ، ولا ريب في أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين مستوى الإسكان وانتشار الحوادث .

وتوفر المعلومات التي تعرف بالآثار الصحية للسكن أساسا لتعاون أكبر بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية .

بيئة العمل :

تواجه المخاطر المهنية الإنسان في الصناعة ، والزراعة ، والتعدين ، وبيئات العمل الأخرى . وتتمثل الفئات الرئيسة للإجهاد البيئي في العوامل الكيميائية ، والحوادث ، والظواهر النفسية الاجتماعية . ويمثل أداء العمل على الوجه الأكمل عاملا هاما ، وخصوصا مع الميكنة المتزايدة . على أن المخاطر التي تهدد الصحة ماثلة في كل بيئات العمل من أبسط المزارع (من خلال التعامل مع الحيوانات ، أو استخدام الغائط البشري كسماد ، أو الخطر الناشيء عن الطفيليات ، أو من خلال الري أو الصيد) مرورا بالتعدين والصناعات المنزلية وحتى أحدث المنشآت الصناعية .

الميــاه :

يمكن أن يتراوح استخدام المياه للأفراد ما بين حد أدنى يبلغ ٥ لترات يوميا في ظل الظروف البدوية و٥٠٠٠ لتر للفرد في البلدان المتقدمة صناعيا . وفي البلدان النامية هناك عجز كبير ومزعج في توفير المياه للمجتمعات المحلية . ويمثل استخدام المياه من أجل الصحة البيئية ، أو توفير المياه للمجتمعات

المحلية متطلبا واحدا من متطلبات عديدة تثقل على مواردنا المحدودة من المياه العذبة ؛ وتشمل الاستخدامات الأخرى الاستجمام المائي ، والريّ ، وتخفيف الفضلات السائلة ، والمعالجة الصناعية ، والملاحة ، وتوليد الكهرباء ، وتكاثر الحيوانات البرية ، كل هذه الاستخدامات ذات أهمية بالنسبة للمخطط الصحي ، ويمثل الاستخدام متعدد الأغراض عنصرا ضروريا فيما يتعلق بأغراض الصيانة .

على أن المياه يمكن أن تمثل أيضا ، بالرغم من أساسيتها للحياة ، وسيطا أوليا للمرض ، ومن أهم الأمراض مائية المنشأ أمراض التيفود ، والكوليرا ، والدوسنتاريا ، والتهاب الكبد الوبائي . وفضلا عن ذلك فإن علينا أن نعتبر المياه ملوثة عندما يتغير تركيبها أو تتغير حالتها ، بحيث تصبح أقل ملاءمة لأي استخدام من استخداماتها المتعددة . ويشمل ذلك التغيرات الحادثة في الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية للمياه من خلال عمليات تفريغ مواد سائلة ، أو صلبة ، أو غازية فيها ، أو تغيرات ملموسة في درجة الحرارة . وهناك قلق متزايد في الوقت الحاضر بشأن زيادة نسبة العناصر الكيميائية الموجودة بنسبة ضئيلة للغاية في مياه الشرب عن المعدلات المسموح بها ، وذلك بسبب تأثيرها السرطاني المحتمل ، أو تأثيرها المحتمل فيما يتعلق بتغيير الصفات الوراثية للأبناء نتيجة حدوث تحولات طارئة في الكروموسومات أو المورثات . كذلك يمكن أن يؤدي وجود معادن ثقيلة في مياه البحر إلى تلوث الثروة السمكية ، وهو ما يمكن أن ينتقل في وقت لاحق إلى الاستهلاك الإنساني .

إفرازات الجسم وفضلاته :

يمثل براز الإنسان واحدا من أخطر المواد التي قد يحدث تلامس بينها وبين الإنسان . إن على الإنسان أن يبقيه بعيدا عن أي احتكاك مباشر أو غير مباشر معه ، أو مع طعامه أو مياهه ، وعن الحشرات ، والقوارض ، أو ـ أي عوامل أخرى يمكن أن تكون أداة لمثل هذا الاحتكاك . ومن حسن الحظ فيما يتعلق

ببقاء الإنسان ، أن القوى الطبيعية اللازمة لجعل هذه المادة الخطرة غير ضارة متوافرة في كل مكان ، لكن هذه العملية تستغرق وقتا ، والمشكلة هي في التخلص من فضلات مجتمع ما محلي ، بحيث تنعدم إمكانية حدوث أي اتصال غير مقصود قبل أن تمارس عوامل التنقية أثرها . وحتى يتم ذلك يتعين اعتبار الفضلات مأوى فعليا أو ممكنا للكائنات العضوية المسببة للمرض ، والتي قد تسبب المرض أو الوفاة .

وهناك مجالات قليلة للنشاط الإنساني تؤدي فيها العقيدة ، أو التقاليد ، أو المحرمات القبلية ، أو الخرافة دورا أكبر مما يؤديه الفعل الطبيعي للتبرز ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمجتمعات المحلية الصغرى بوجه خاص فإن معرفة هذه العوامل شيء أساسي بالنسبة للمخطط البيئي . فحتى اتجاه المرحاض يعد إجباريا (في بعض الديانات) ، وبالتالي ستظل الأبنية المقامة في الموقع الخطأ غير مستخدمة .

الغــذاء :

تمثل ترتيبات تعزيز الصحة العامة فيما يتعلق بالغذاء أحد الإجراءات الوقائية الأساسية ـ بل أكثرها أهمية ـ والتي يمكن اتخاذها لكفالة بيئة صحية . فالغذاء يمكن أن يؤدي دور الأداة الناقلة لأنواع مختلفة من الكائنات العضوية المسببة للمرض إلى الإنسان : الكائنات الفيروسية ، والفطرية ، والدودية ، والبكتيرررية ، والأنواع وحيدة الخلية باطنية النمو . وتشمل أهم الأمراض المنقولة بهذه الطريقة التيفود ، والالتهاب الكبدي ، والدوسنتاريا ، والتسمم الناتج من الغذاء الفاسد . ويشمل الغذاء اللبن ومنتجات الألبان التي يمكن أن تتلوث ، إذا لم تبستر ؛ بصورة تهدد صحة الإنسان .

التربة والأرض :

تعرض تلوث الأرض أو التربة لإهمال خطير في الماضي برغم انطوائه على

آثار صحية هامة . ويرتبط تلوث التربة عادة بالتخلص الجزافي من الفضلات الصلبة ، أو الكيمياويات ، أو المواد المستهلكة خلال عمليات التعدين ، أو معالجة الخام ، أو مياه المجاري والرواسب الطينية المتخلفة عنها ، أو المهملات الصناعية . وينطوي تلوث الأرض على آثار صحية مباشرة من خلال التلوث ، كما ينطوي في الوقت نفسه على آثار سيئة من الوجهة الجمالية تسبب أضرارا للحياة الطبيعية للإنسان . وهناك اعتراف متزايد في الوقت الحاضر بالآثار الصحية السلبية للاستخدامات المختلفة للأراضي الحضرية :

الحشرات ، والقوارض ، والحشرات الناقلة لجراثيم المرض :

تؤثر هذه الحشرات ، والقوارض ، وناقلات الجراثيم في بيئة الإنسان نتيجة تدميرها للإمدادات الغذائية للإنسان وللمباني الخشبية . ويمكن للحشرات أن تؤدي دور الحامل السلبي للمرض من خلال اتصالها بالمواد الملوثة ، أو تؤدي دور ناقلة المرض ، وكمستودعات لتشكيلة متنوعة من الأمراض الإنسانية والحيوانية . ومن الأمراض المهمة التي تنقل بهذه الطريقة أمراض الحمى الصفراء ، والتيفوس ، والملاريا ، والدودة الشريطية ، والانكلستوما ، والبلهارسيا ، والتهاب الدماغ . ولا تزال مكافحة الإنسان للحشرات تحرز حتى الآن نجاحا متفرقا ومتقطعا ، وبالتالي مازالت تمثل أهم التحديات في مجال الصحة العامة .

ولقد جلب الإنسان معه القوارض في كل مستوطنة بشرية عمليا بدءا من أصغر القرى حتى أكبر المدن . وتنطوي تجمعات القوارض على آثار هامة سواء على الصعيد الاقتصادي أو على مستوى الصحة العامة ؛ إذ تمثل مستودعات للطاعون ، والتيفوس الفأري ، والأمراض الناتجة من البكتيريا « الملتوية » (الحمى الراجعة ، السفلس ، الخ) ، وحمى الفأر (الناتجة من عضة فأر) ، فضلا عن أمراض أخرى عديدة ، وعلاوة على ذلك فإن التهامها للخزين

الغذائي في المنازل يسبب خسائر اقتصادية بالغة للمجتمع ، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى التي تسببها فئران الحقول للمحاصيل المزروعة .

وفي حين يمكن مكافحة تجمعات القوارض باستخدام مبيدات القوارض فإن الطريقة المثلى هي حرمانها من الغذاء والمأوى من خلال تحسين شروط الصحة العامة في المجتمع المحلي المعني .

الهــواء :

قد يسبب تلوث الهواء أو يسهم في مرض الإنسان ، ويمكن أن يعجل بحدوث آثار فسيولوجية غير مرغوب فيها . ولقد أثبتت ثلاثة أحداث درامية شهدها هذا القرن [«وادي ميز (١٩٣٠) ، دونورا بولاية بنسلفانيا (١٩٤٨) ، ولندن (١٩٥٢) »] أن تلوث الهواء في أي مجتمع يمكن أن يؤدي ، في الحالات المتطرفة ، إلى خسائر بشرية كبيرة ، وإلى تفشي أمراض خطيرة . على أن طبيعة ومدى الارتباط بين تلوث الهواء والصحة لم يتم إثباتها بعد إثباتا دقيقا ، وخصوصا فيما يتعلق بالعناصر الكيميائية الموجودة فيه بنسب ضئيلة ونسب التركيز المنخفضة لأكاسيد الكبريت والأكسجين . كذلك قد يتعارض وجود الروائح مع الشعور العام بالسواء الصحي ؛ كما أن تلوث الهواء قد يسبب تآكل المباني والمعادن ، ويترك أثرا مدمرا على الحياة النباتية . ويمثل التلوث الحراري للغلاف الجوي مصدرا لقلق متزايد . وبالرغم من أنها مشكلة طويلة المدى إلا أن علينا ألا نسمح لها بالتفاقم إلى الدرجة التي تهدد بها بفناء الحياة على كوكبنا بالصورة التي عرفناها .

الضوضـــاء :

شهدت السنوات الأخيرة قلقا متزايدا بشأن الآثار السلبية للضوضاء على صحة الإنسان . ولا يقتصر هذا القلق على المصانع ، بل هو مشكلة قائمة في

كل أرجاء المناطق الحضرية . فالضوضاء ، أيا كان مصدرها ، مع الذبذبة يمكن أن تؤثرا في الجهاز العصبي ، وتكدرا صفو النوم ، كما أنهما تتعارضان مع استقرار الحالة الصحية للإنسان . وتمثل حركة المرور (السيارات ، والعربات ، والطائرات أيضا) عاملا ضارا بوجه خاص ، وهناك جهود كبيرة تبذل في الوقت الحاضر لوضع معايير للحد من الضوضاء .

الإشعاع :

يمثل الإشعاع واحدا من أكثر المشكلات البيئية إثارة . والسبب الرئيس لذلك هو أن آثاره يمكن أن تكون مدمرة ، كما أن أسبابه ، بالنسبة للشخص العادي ، ملغزة للغاية . وقد فاقم من حجم المشكلة الاهتمام الحديث باستغلال الطاقة والاستخدام المتزايد للطاقة النووية في بعض محطات الطاقة النووية كما حدث في الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ . على أن الإنسان يتأثر بكل من الإشعاع المؤين (الإشعاع الكوني ، أشعة إكس ، محطات الطاقة النووية) والإشعاع غير المؤين (الراديو ، التلفاز ، أفران الميكروويف) ؛ ويجري في الوقت الحاضر ، ومع تزايد معرفتنا بأسلوب فعل أو تأثير الإشعاع ، تطوير إجراءات وقائية أكثر فاعلية .

المشكلات الصحية الناجمة عن الازدحام والافتقار إلى النظافة العامة :

الأمراض المعدية :

لا تزال الأمراض التي تنتقل بالعدوى مسؤولة عن ارتفاع معدل المرض والوفيات في الأماكن التي يوفر فيها الفقر ، ونقص التعليم ، وانخفاض مستوى النظافة الشخصية ، الشروط المواتية لانتقال وتفشي الكائنات العضوية المسببة للمرض . ويؤدي تكرار وطول وأسلوب الاتصال المباشر بين الأشخاص ،

وبين الإنسان وحيوانات معنية دورا أساسيا في نقل الأمراض المعدية ، كما يحدث عند استعمال الإنسان للمياه الملوثة أو الطعام الملوث ، أو عند تعرضه لجراثيم هوائية المنشأ . وبالتالي فإن المرافق الصحية المناسبة التي تزود الإنسان بكميات معقولة من مياه الشرب النقية ، والأساليب الملائمة للتخلص من البراز والفضلات الصلبة تتسم بأهمية فائقة فيما يتعلق بمكافحة هذه الأمراض ؛ فهي تقلل إلى حد كبير من درجة التعويل على السلوك الإنساني المناسب ، ويمكن المرء أن يقدر الأهمية البالغة للإسكان اللائق فيما يتعلق بمكافحة الأمراض التي تنتقل بالعدوى ، ومع ذلك فإن مدى ارتباط السمات المختلفة للمساكن ، كالهواء ، والمساحة ، والتهوية ، والصرف الصحي ، وتركيب الأرضيات ، والحوائط الخ ، لم يفهم حتى الآن فهما دقيقا ؛ كما لم تفهم فهما واضحا بعد العلاقات المتبادلة بين كل من هذه العوامل وأهميتها النسبية فيما يتعلق بانتشار الأمراض المعدية .

كما أن تأثير عمليات إعادة التوطين في انتقال العدوى يمكن أن يسفر عن تفشي تلك الأمراض الذي قد ينطوي ، فضلا عما يسببه من معاناة إنسانية ، على آثار اجتماعية اقتصادية خطيرة . وتمثل الجماعات المتنقلة (العمال المهاجرون ، السياح ، الحجاج ، البدو) مصادر محتملة لنقل هذه النوعية من الأمراض ، وخصوصا عندما تتصل بالجماعات المنعزلة . وتمثل مرافقة الحيوانات ، والقرب من الحشرات الناقلة للمرض ، والتهوية غير المناسبة ، عوامل مسببة لأمراض مثل داء الكلب ، والجمرة (وغيرهما من أمراض الحيوان التي يمكن أن تنتقل إلى الإنسان) ، والأمراض المعدية الناشئة عن المفصليات (كالحشرات والعناكب ، الخ) ، والأمراض المعدية هوائية المنشأ . كذلك يمثل الازدحام أحد عوامل انتقال الأمراض المعدية .

ويعتمد انتقال الأمراض المعدية المعوية اعتمادا كبيرا على عادات النظافة الشخصية ، ومدى توافر مياه الشرب النقية ، والتصريف الصحي للفضلات

الإنسانية ، ومكافحة الذباب . وقد أوضحت الأبحاث أن المرافق الصحية ، أي توصيل المياه داخل أنابيب ، والصرف الصحي ، أكثر أهمية فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الإسهالية من مكافحة الذباب .

وقد أصبح معروفا في الوقت الحاضر أن تأثير تحسين الشروط الصحية في المناطق الريفية يظهر بوضوح أكبر في حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام . فحياة الأطفال الصغار في بيئة صحية تجعل درجة تكرار أمراض الإسهال أقل بالمقارنة بالأطفال الذين يعيشون في ظل شروط صحية سيئة ، برغم أنهم قد يكونون منتمين إلى نفس المستوى الاقتصادي الاجتماعي .

الأمراض الطفيلية :

هناك صلات مباشرة تربط بين المستوطنات البشرية ـ موقعها ، وتصميمها ، وتركيبها ـ وانتشار وانتقال عدد من الأمراض الطفيلية ، وبالتالي بينها وبين صحة الإنسان المعاصر .

وتنتقل أغلبية الأمراض الطفيلية إلى الإنسان في المنطقة التي تعيش فيها ، والتي تجد فيها الحشرات الناقلة للمرض ظروفا ملائمة للتكاثر والمأوى . وترتبط هذه الظروف عادة بالممارسات السيئة في إدارة عملية الري ، والصرف ، ومياه المجاري ، وفي تغطية أو تصريف البراز والفضلات الصلبة ، والمنازل ذات التصميم الخاطىء أو سيئة البناء أو الصيانة . ومن بين الأمراض الطفيلية الرئيسة التي يلتقط عدواها الإنسان في محيطه البيئي : أمراض الملاريا ، وداء (مرض) الفيل ، والدودة المعوية ، والأميبا المعوية ، والدراق الطفيلي (مرض المثقبيات الأميركي) ، والليشمانيات* (Leishmaniasis) .

وقد أصبح بعض الحشرات الناقلة للأمراض الطفيلية ، وإن لم يكن الوضع هكذا في كل الحالات ، متكيفا مع بيئة الموطن أو المنزل ، مثل : بعوضة الملاريا

* مفردها ليشمانيا ، وهي حيوانات أولية من ذوات السياط . (المترجم) .

ناقلة الملاريا ، وحشرة البق التي تتكاثر في شقوق الحوائط في المنازل وتنقل مرض الدراق الطفيلي ، والذبابة الفاصدة التي تنقل مرض الليشمانيات .

وينتقل مرض البلهارسيا ، وهو مرض طفيلي آخر واسع الانتشار ، إلى الإنسان داخل محيطه البيئي عندما يتصل بماء ملوث ببويضات البلهارسيا ، على أن انتقال وانتشار المرض يصبحان أكثر سهولة من خلال عدم توافر ، أو عدم كفاية ، أو عدم صلاحية المياه ، والصرف الصحي ، وندرة الخدمات الصحية والعلاجية . وتمثل الظروف غير الصحية والعادات التي تفرضها هذه الظروف العوامل الرئيسة في تفشي وانتشار عدد آخر من الطفيليات الإنسانية ، مثل : بويضات دودة الانكلستوما ، والدودة الدبوسية .

إن محيط المستوطنات البشرية هو المكان الذي تتوالد وتتكاثر فيه الحشرات الناقلة للأمراض أو الحاضنة الوسيطة للمرض . ويؤدي الماء ، عندما لا تتم معالجته معالجة سليمة ، دور الوسط المغذي لبعوضة الملاريا ، والطفيل المسبب لداء الفيل ، وحمى الدنج النزفية ، والحمى الصفراء ، الخ ، والذباب الأذنف (Simulium Fly) ناقل مرض المذنبات الملتحية (نوع من الديدان الجبلية) ، والقواقع ، والحاضن الوسيط للبلهارسيا . وتؤوي التربة ، في المناطق الريفية خاصة بويضات و (أو) عوامل عدوى بعض الأمراض الطفيلية مثل : دودة الانكلستوما ، والاسكارس ، والدودة الأسطوانية ، والدودة السوطية ، والمذنبات المتحوصلة ، والأميبا المعوية ، الخ . كذلك قد تؤوي الأشجار والشجيرات ذبابة « تسي تسي » ، ناقلة مرض النوم ، أو مرض المثقبيات الأفريقي .

وتذكر التقارير أن الملاريا وحدها قد أصابت ، حتى وقت قريب ، ثلثي سكان العالم ، وأن عدد حالات الإصابة بها بلغت ٣٠٠ مليون حالة سنويا ، يموت منهم ثلاثة ملايين . وينتقل هذا المرض عن طريق بعوضة الملاريا ، التي

تنمو وتتكاثر في المياه ، وخصوصا في الجداول بطيئة الجريان ، والمصارف ، والبقع المائية الصغيرة ، والمستنقعات الضحلة ، وعلى ضفاف خزانات المياه والبحيرات ، أو في البرك والبرك الموحلة الناتجة من تجمع الأمطار . وبرغم أنها تتطلب مياها نظيفة وصافية إلا أنها تستطيع أن تتكيف ، وأن تنمو وتتوالد في مياه المجاري ذات النسبة العالية من التلوث . ويمكنها أن تنمو وتتكاثر في المناطق الريفية والمدنية سواء بسواء ، وتنقل المرض في ظل مجموعة متنوعة من الظروف .

وتنطوي الملاريا على آثار خطيرة فيما يتعلق بإضعاف الجسم . وفي بعض البلدان في المناطق الريفية خاصة ، تتعرض نسبة كبيرة من السكان للإصابة بالمرض ، مما يفرض مطالب وأعباء كبيرة على خدمات الرعاية الصحية ، ويسبب تآلفا كبيرا في الإنتاجية . إن الأهمية الخاصة للمرض على مستوى الصحة العامة وعلى المستوى الاقتصادي ، والحاجة إلى مكافحته بوصفها مسألة لها الأولوية ليست في حاجة إلى بيان ، ويتعين أن تشكل محورا أساسيا في أي خطة تنمية في المناطق التي ينتشر فيها المرض . فمشروعات التنمية المتعلقة بالتوسع الزراعي أو الموارد المائية معرضة بوجه خاص للملاريا والأمراض الطفيلية الأخرى . إذ توفر التوسعات الكبيرة التي توفرها في مجال المياه في صورة بحيرات أو شبكات ريّ ظروفا ملائمة للتوالد الموسع ، للحشرات الناقلة أو الحاضنة بصورة وسيطة للأمراض الطفيلية ، ولانتشار وكثافة انتقال المرض .

وقد تأكد في الوقت الحاضر أن البلهارسيا دعمت نفسها عمليا ، أو في طريقها إلى تدعيم نفسها ، في كل البحيرات الرئيسة التي أنشئت في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهربائية أو للزراعة ، وفي مشروعات الريّ . وسجلت المستوطنات البشرية المقامة حول البحيرات ، أو في المساحات الزراعية المروية التابعة لها ، درجة كثافة عالية جدا للعدوى بين السكان المحليين ، وتفاقمت المشكلة بتدفق أعداد كبيرة من المستوطنين الجدد ، وبعضهم لم يسبق أن تعرض

للإصابة بالمرض ، وتساعد حركة السكان على المزيد من انتشار المرض في المناطق المجاورة .

وتصل نسبة الإصابة بعدوى البلهارسيا معدلات عالية جدا حول البحيرات التي صنعها الإنسان وفي المساحات الزراعية المحيطة بها ، بسبب الاتصال المتكرر بالمياه التي غزتها جرثومة المرض ، وتتراوح هذه النسبة غالبا ما بين ٨٠ ٪ و٩٠ ٪ ، ولهذا السبب تكون كثافة العدوى أعلى كثيرا بالمقارنة بمناطق التوطن الأخرى للمرض ، وخاصة بين الأطفال والفئة العاملة الأحدث عمرا ، أي الصيادين والفلاحين . وبالنظر إلى النسبة العالية لتفشي المرض وكثافة العدوى فإن الخسائر الناتجة تكون كبيرة وخطيرة بوجه خاص في مشروعات التنمية ، حيث يعتمد نجاح المشروع على الحالة الصحية الجيدة لسكان المنطقة وعلى إنتاجيتهم . وتشير الدراسات التي أجريت حتى الآن إلى أن طاقة العمل عند الأفراد المصابين انخفضت إلى نصف الطاقة العادية .

وتبين التقارير أن مرض البلهارسيا موجود في ٧١ بلدا ، يبلغ مجموع عدد سكانها ١٣٦٣ مليون نسمة ، منهم حوالي ٦٠٠ مليون معرضون لخطر الإصابة بالمرض ، و١٢٥ مليونا مصابون بالفعل . ويمكن تصنيف الخسائر الاقتصادية الناجمة عن البلهارسيا بوصفها راجعة إلى : (١) استخدام الموارد ، أو تكلفة العمالة والمواد المستخدمة لتوفير الخدمات الصحية ، (٢) تحويل الموارد ، أو تكلفة الدخل المحول من المعافى إلى المريض لتخفيف أعباء المرض ، (٣) فاقد الموارد ، أو التكلفة المنعكسة في انخفاض الناتج القومي . والبند الثالث من البنود الثلاثة السابقة هو وحده الذي يمكن قياسه بدرجة معقولة من الدقة ، أما التكاليف الواردة في البندين الآخرين فلا يمكن فصلها عن التكاليف المتعلقة بالأمراض الأخرى .

وقد حاول رايت ، عام ١٩٦٨ ، تقدير الخسائر في الإنتاج المادي للسلع

والخدمات ، مستخدما التقديرات المتعلقة بعدد من الأشخاص أقعدتهم البلهارسيا كليا أو جزئيا عن العمل . وفي ضوء حالات الإصابة الخطيرة في كل بلد توصل إلى تقدير مفاده أن ٢٥ مليون شخص أصيبوا بعجز جزئي ، وأن ٢,٥٦ مليونا أصيبوا بعجز كامل في مناطق توطن المرض في أفريقيا ، وأمريكا ، وآسيا ، أي أن هناك خسارة سنوية ، على أساس معدل الناتج القومي الإجمالي لكل فرد ، تزيد على ٦٤١ بليون دولار ، وهو تقدير متحفظ تماما يقوم على الحد الأدنى من معدلات تفشي المرض . وأغلب الظن أن الخسائر الفعلية تفوق هذا الرقم كثيرا .

التغـــذية :

يعتمد الوضع الغذائي للمستوطنات البشرية المختلفة بصفة أساسية على كل من الكمية المتاحة من الغذاء ونوعية ومستوى الخدمات الصحية التي تحصل عليها هذه التجمعات المحلية .

وتتأثر عملية اختيار الطعام ، على مستوى الفرد ، بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تؤدي فيها الكمية المتاحة من الغذاء ، ومستوى الدخل والعادات الغذائية دورا رئيسا . وقد ثبت أن التغيرات في العادات الغذائية للمهاجرين تحدث في وقت لاحق على تقبلهم للغة البلد المضيف أو صحفه ، بل في وقت لاحق ، في بعض الحالات ، على التغير في العقيدة . فالمستوطنون الجدد يبحثون عن أغذيتهم ، ويعمدون إلى شرائها حتى لو كانت أعلى سعراً من الأغذية الأخرى المتاحة . في الوقت الذي يعمد فيه المستوطنون المؤقتون ، الذين يتمثل هدفهم الأساسي في كسب قدر من المال والعودة إلى الوطن ، في الأغلب الأعم ، من الحالات ، إلى الاقتصاد في نفقات الغذاء على حساب صحتهم .

ويؤثر مدى توافر بعض المواد الغذائية تأثيرا كبيرا في الوضع الغذائي

للمجتمع المحلي المعني . وفي هذا الصدد يمثل البدو مثالا يثير الاهتمام . فاللحم ومنتجات الألبان متوافران لديهم بوفرة . وهما يمثلان مصادر غنية للبروتين . والنتائج التي تمت ملاحظتها هي أن الوضع الغذائي لمجتمع البدو جيد جدا ، باستثناء بعض حالات نقص الفيتامينات . ومن الأشياء اللافتة للنظر أن البدو لا يعانون ، برغم نسبة الدهون العالية في غذائهم ، من المشكلات المتعلقة بأمراض القلب على أي نحو ملحوظ . ولقد أدى النقص الحاد في الغذاء بالنسبة للبدو ولماشيتهم ، بسبب الجفاف الذي شهدته فترة أواسط العقد الثامن ، إلى ظهور حالات سوء تغذية لأول مرة بين أطفال البدو (منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ، ١٩٧٣) .

إن المعدل الطبيعي للتقلب فيما يتعلق بمدى توافر الغذاء يترك أثرا أكبر في المستويات الغذائية في المناطق الريفية بالمقارنة بالمراكز الحضارية ، أو المناطق المحيطة بها . وفي المستوطنات المزدحمة ، وغير المخططة ، ومحدودة الدخل ، حيث يتزايد معدل حدوث النقص في الغذاء ، ويتعرض الأطفال الصغار لسوء التغذية الناتج من نقص البروتينات والسعرات الحرارية ، والكساح ، ونقص فيتامين أ ، ويصبحون أكثر تعرضا للإصابة بالعدوى . والنتيجة الطبعية لذلك هي ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال ـ ويمثل الأطفال المفطومون فئة أكثر تعرضا لخطر الإصابة بالعدوى ، وخصوصا في حالة الأمهات العاملات اللائي يحجمن عن إرضاع أطفالهن ، ولا يقدمن لأطفالهن تكملة كافية لوجبتهم . وهذه النوعية من المستوطنات في حاجة ماسة إلى برامج رعاية الطفولة ، بما في ذلك الخدمات الصحية للطفولة والأمومة ، وتوفير أغذية الفطام الغنية بالبروتين بأسعار رخيصة .

كذلك يعد المسنون ومحدودو الدخل أكثر تعرضا لخطر الإصابة بسوء التغذية ، كما أوضحت دراسات عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا .

المشكلات الصحية الناجمة عن ظروف تعرض الإنسان للإجهاد والتوتر :

هناك اتفاق عام على أن أمراض القلب والذبحة الصدرية وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم ، بصفة أساسية ، تنتشر على نطاق أوسع في المدن الكبيرة منها في المناطق الريفية . ولقد أوضحت الدراسات الأبيديمولوجية (دراسات علم الأوبئة) أن الذبحة الصدرية وارتفاع ضغط الدم أقل انتشارا في البلدان النامية ، وفي التجمعات السكانية الريفية المنعزلة عن المدينة بالمقارنة بسكان المدن الكبيرة في البلدان المتقدمة تكنولوجيا . على أن الدراسات الحديثة الأكثر دقة تشير إلى أن الحال قد لا يكون كذلك . فارتفاع ضغط الدم لا يبدو مرتبطا ارتباطا واضحا بدرجة التمدن . صحيح أن ضغط الدم في تجمعات سكانية معينة ، في المناطق الريفية والبدائية ، يكون منخفضا بالمقارنة بالتجمعات السكانية التي تعيش النمط الحياتي الغربي ، ويظل منخفضا مع تقدم العمر . لكننا نجد أن ضغط الدم قد يرتفع ، في تجمعات سكانية أخرى تعيش في نفس الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، مع تقدم العمر ، وتصل إلى مستويات مماثلة لمستويات المجتمعات التي تعيش نمط الحياة الغربي .

وهناك اعتقاد في أن كمية الملح الموجودة في الغذاء والعوامل الوراثية ، لا درجة التمدن ، هي التي تؤدي دورا فيما يتعلق بمستويات ضغط الدم . وقد أوضحت دراسة أجريت في كمبالا أن ارتفاع ضغط الدم عند ذكور « الحضر » أعلى منه عند ذكور « الريف » . في حين لم تظهر فوارق تذكر في حالة الإناث . كذلك أوضحت دراسة أخرى أجريت على أسرى الحرب العالمية الثانية ، وعلى المسجونين في سجون ديترويت ارتفاع ضغط الدم في ظل ظروف الرخام . على أنه لم يثبت ، بوجه عام ، وجود علاقة واضحة ومباشرة بين ضغط الدم وظروف الاستيطان .

أما فيما يتعلق بالذبحة الصدرية فإن التجمعات السكانية في البلدان النامية

لا تحدث بها سوى حالات محدودة للغاية ، لا تكاد تذكر ، بالمقارنة بالتجمعات السكانية في البلدان الصناعية . على أن نوع الغذاء . والنشاط البدني ، والعوامل الوراثية المهيأة ، فضلا عن عوامل أخرى كثيرة ، تؤدي دورا في حدوث الذبحة الصدرية . وليس من الواضح أن درجة التمدن تؤدي دورا رئيسا في هذا الصدد . فمن ناحية هناك دراسات عديدة عن تجمعات سكانية ريفية نامية ـ مثل الهنود في الولايات المتحدة ، وهم عبارة عن قبائل هندية تعيش في ظل الظروف الاجتماعية الاقتصادية الريفية عمليا ـ تكشف عن اختلاف كبير في معدل حدوث الذبحة الصدرية . ومن ناحية أخرى تبدو المعدلات المختلفة لحدوث الذبحة الصدرية ، في البلدان المتقدمة أيضا ، غير مرتبطة بحجم المدينة موضوع الدراسة . وهو ما أوضحه بجلاء سجل منظمة الصحة العالمية لحالات الذبحة الصدرية . وقد أجريت دراسات مسحية على العديد من المدن ، وخصوصا في أوروبا ، وأظهرت هذه المدن معدلات مختلفة لحدوث الذبحة الصدرية لا صلة بينها وبين حجم المدينة أو درجة التمدن .

ومن الواضح أن العامل الوسيط بين نمط الاستيطان الإنساني وأمراض القلب هو درجة الإجهاد . فهذا العامل يبدو ماثلا في كل الدراسات التي تناولت الهجرة . ففي الظروف الريفية في البلدان النامية يمثل كل من الذبحة الصدرية وارتفاع ضغط الدم مرضا غير شائع ، لكنهما يصبحان شائعين في التجمعات التي تهاجر إلى مجالات معيشية أكثر تقدما . كذلك أوضحت الدراسة الشهيرة عن الأخوة الأيرلنديين أن الذبحة الصدرية كانت أقل انتشارا في حالة من بقوا في أيرلندا بالمقارنة بأخوتهم الذين انتقلوا إلى بوسطن ، وتبنوا أسلوب الحياة السائد في تلك المدينة . وكانت حالات ارتفاع ضغط الدم أعلى نسبة في حالة أفراد قبيلة الزولو الذين انتقلوا إلى ناتال بالمقارنة بمن بقي منهم في موقعه الأصلي . كذلك اتضح أن نسبة حالات انسداد الشرايين بين المهاجرين الايطاليين إلى سويسرا أعلى بالمقارنة بمن بقوا داخل ايطاليا . ومن ناحية أخرى

يتضح من الدراسة الشهيرة التي أجريت على سكان روزيتو بالولايات المتحدة انخفاض نسبة حدوث انسداد الشرايين بين السكان الذين حافظوا ، رغم هجرتهم من إيطاليا إلى الولايات المتحدة ، على أسلوب حياتهم القديم .

وعلى ذلك فإن هذه الدراسات تشير ، على وجه الإجمال ، إلى التأثير السلبي الضار للهجرة فيما يتعلق بنسبة حدوث حالات ارتفاع ضغط الدم والذبحة الصدرية ، وليس واضحا ما إذا كان سبب ذلك هو الإجهاد الناشىء عن التكيف مع ثقافة جديدة ، أم اكتساب العادات الغذائية والمعيشية للبلد الجديد ، لكن يبقى صحيحا مع ذلك أن الانتقال إلى بيئة جديدة ربما كان ضارا بوظائف الدورة الدموية .

كذلك لم يتضح وجود أي صلة محددة أو مباشرة بين أمراض الأوعية الدموية للمخ والتمدن .

صحيح أننا نجد في بعض البلدان نسبة أعلى لمعدلات حدوث الأزمات القلبية في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية ، لكن ذلك لا ينطبق إلا على سلالات معينة ، أو على جنس واحد دون الآخر ، أو على فئات سنية معينة ، وهو لا يمثل اتجاها عاما .

ومن بين أمراض القلب المختلفة نلاحظ ارتفاعا واضحا لمعدلات حدوث مرض روماتيزم القلب في المناطق الريفية بالمقارنة بالمدن ، وفي المدن نجد النسبة أعلى في الأحياء الفقيرة ، أو في الظروف السكنية بالغة السوء . وهو أمر يمكن توقعه ، من حيث إن العامل الإتيولوجي* ، أي الميكروب السبحي ، قابل للنقل ، وبالتالي يمكن أن يتأثر بظروف الاستيطان . كذلك يمكن للتغذية ،

* نسبة للاتيولوجيا (Etiology) وهو علم أسباب الأمراض .

والمقاومة الطبيعية للجسم ، ومدى توافر خدمات الرعاية الصحية ، أن تترك أثراً .

ولا تتوافر أي دلائل حتى الآن فيما يتعلق بتأثيرات الأنماط المختلفة للمستوطنات في مرض البول السكري . في حين أن هناك بعض الشواهد ، فيما يتعلق بالأمراض الصدرية المزمنة ، على أن للازدحام والظروف المعيشية السيئة تأثيرا ملموسا فيما يتعلق بانتقال عوامل العدوى ، لكن لم تثبت أي دراسة نوعية وجود علاقة بين نمط الإسكان وهذه الأمراض على سبيل المثال .

الصحة العقلية :

من المؤكد أن عملية إعادة التوطين (أو الاستيطان) تؤدي إلى تغيرات أساسية في الحياة ، وبالتالي تصبح قابلة لإحداث مجموعة أعراض المرض العقلي والجسمي . على أن البحوث التي أجريت في هذا المجال تشير إلى أن الإقامة في موقع ، أو بيئة أخرى أفضل لا تؤدي في الغالب إلى تحسين نسبة حدوث الأعراض العصابية ، بل إن بعض الدراسات أثبتت زيادة في معدل حدوث هذه الأعراض. كذلك اتضح أن المهاجرين الريفيين، غير المهرة الذين قدموا إلى المدن داخل بلادهم هم أكثر تعرضا لخطر الإصابة بمرض الذهان (التشوش الذهني) بالمقارنة بالمهاجرين الريفيين إلى مناطق حضرية خارج بلادهم . كما يلاحظ ، بوجه خاص ، ارتفاع معدل انتشار الذهان بين المهاجرين الذكور إلى المراكز الحضرية الذين هاجروا من ثقافات إلى التماسك الأسري .

الهجرة من الريف إلى المدن :

لا تزال معرفتنا محدودة للغاية ، من وجهة النظر الدافعية ، بالسبب الذي يجعل الناس يهجرون المستوطنات الريفية . فنحن نعرف أن ما يجعلهم يجيئون إلى المدن هو إمكانية كسب مال أكثر ورفع مستوياتهم المعيشية . لكن الدراسات الدقيقة القليلة المتوافرة حول الموضوع توضح أن هناك قوى داخل

المجتمع الريفي المحلي طاردة في اتجاه الهجرة إلى المدن ، وجاذبة في الاتجاه المضاد في وقت واحد . ويلقي الفهم الأفضل لطبيعة هذه القوى الضوء على كيفية إبطاء عملية التمدن ، وخصوصا في تلك الحالات التي يكفل معدل التوسع في الاقتصاد فيها حصيلة غير مناسبة للقادمين الجدد إلى المدن بسبب النقص في الخدمات الصحية الأساسية ، والإسكان ، وفرص العمل ، الخ .

على أنه من المزايا الواضحة ، من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي ، التي تفتقر إليها أغلبية البيئات الريفية هو ما يطلق عليه « المعززات الثانوية » . فالغذاء ، والجنس ، والماء ، والنوم ، وبعض الأدوية ، يطلق عليها جميعا المعززات الأولية ، ويتم تصنيفها على هذا النحو لأنها تعزز أو تدعم السلوك المؤدي إليها ، بعد مرور فترة من الزمن على المرء من دونها ، ولأن لها تأثيرا واضحا ومحدداً على المستوى الفسيولوجي . كذلك تمثل المعززات الثانوية قوى دافعة لأشكال من السلوك مؤدية إليها . إلا أنها لا تحدث أي أثر فسيولوجي ملموس ، وأغلب البشر يعملون بكد نسبيا من أجل مناسبات معززة ثانويا ، بعضها يسهل فهمه ، مثل العمل من أجل المال الذي يؤدي إلى شراء المعززات الأولية . وتشمل الأنماط الأخرى من المناسبات المعززة ثانويا التعرض البسيط لأشياء جديدة ، للأضواء والأصوات وللمناسبات « المثيرة » (الحافزة) . فإذا كانت التسلية ، والتنوع ، وعنصر المفاجأة ، سمات متجسدة في المدينة جنبا إلى جنب مع إشباع الحاجات المادية الأساسية ، فإن الاستنزاف المطرد للمستوطنات الريفية يصبح أمراً متوقعا ، بصرف النظر عن مدى التحسن الذي يمكن أن يطرأ على هذه المستوطنات على مستوى المرافق الصحية أو المرافق الأساسية الأخرى . ونحن نرى أنه ينبغي توفير أجهزة الراديو الترانزستور ، والتلفاز والأفلام السينمائية ، وتشكيلة أكثر تنوعا من السلع من أجل تقديم حصة كافية ومستمرة من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية تحت التنمية الريفية .

البيئة الحضرية والصحة النفسية والعقلية :

أدق وصف للعلاقة بين البيئة الحضرية والصحة النفسية هو أنها علاقة بالغة التعقيد . ومع ذلك فإن أهم ما لفت انتباهنا في السنوات الأخيرة هو الآثار السلبية للمستوطنات الحضرية على مستوى الصحة العقلية وعلى المستوى النفسي . وهناك اعتقاد في أن الحياة في المدن تسبب زيادة في معدلات حدوث حالات الجنون ، والاضطرابات العصبية الوظيفية ، وإدمان المخدرات ، والجريمة ، والتفكك الأسري ، والافتقار إلى التضامن الاجتماعي ، والانتحار ، وجرائم القتل . كما ينظر إلى المدينة بوصفها مكانا يتم فيه أحد أمرين : إما استثارتنا إلى درجة عالية من التوتر العصبي يعقبها أو يتناوب معها الاكتئاب ، الخروج عن المعايير الأخلاقية أو الاجتماعية ، وإما أن يؤدي بنا إلى التبلد من زاوية علاقاتنا إلى الحد الذي نرفض معه أن نشارك الآخرين ، ولو بصورة هامشية ، أحزانهم ومصائبهم .

والواقع أن نتائج أبحاث العلم الاجتماعي تؤيد ، إلى حد معين ، النظرة سالفة الذكر ، إلا أن النتائج تتغير بتغيير الزمن وتختلف من بلد إلى بلد . ففي مجال الذهان أو الاضطراب الذهني ، على سبيل المثال ، لم تدرس الفروق بين النسب الريفية والحضرية دراسة كافية ، وفي السنوات الأخيرة ، بوجه خاص ، لم تسجل أي فروق ذات شأن في النسب الإجمالية . وفي فترة سابقة من هذا القرن كان هناك تفاوت فعلي بين النسبتين لصالح البيئة الريفية . أما في الوقت الحاضر فربما مالت كفة الميزان ، على عكس الفترة السابقة ، لصالح المراكز الحضرية .

بل يمكن أن نؤكد ، ودون أي معلومات إضافية ، أن انتشاراً متزايداً للاضطرابات النفسية والعصبية الخطيرة في المراكز الحضرية يمكن التنبؤ به في تلك البلدان التي تتفكك فيها الروابط الأسرية بسبب الهجرة من الريف إلى المدن .

وربما كانت التصرفات العصابية الأخف حدة ، والمزعجة بصورة خطيرة في الوقت نفسه ، أسهل فيما يتعلق بربطها بالإحباط الناتج من الحياة في إسكان كثيب وضيق مليء بالضوضاء ، من الاضطرابات الذهنية والنفسية الرئيسة . ومن المحتمل أن يكون ارتباط الانتحار بالازدحام الشديد أقل من ارتباطه بالكثافة العالية والازدحام القليل ، أي بالشخص الوحيد الذي يعيش بمفرده في مدينة مزدحمة . ويؤدي المعدل العالي لحدوث حالات الانتحار في بعض المجتمعات بين أناس يعيشون في مثل هذه الظروف ، يؤدي بالمرء إلى البحث عن حلول معمارية ، وحلول على مستوى التخطيط الاجتماعي إلى جانب أساليب الصحة العقلية والنفسية التقليدية . فالخصوصية ليست ميزة خالصة ، ويتعين إيداء اهتمام أكبر بتصميم المباني الذي يعزز بل يقتضي أيضا درجة عالية من التواصل الاجتماعي بين الشاغلين .

وقد ثبت ارتفاع معدل حدوث الجريمة ، المكتشفة والمبلغ عنها ، في المراكز الحضرية بالمقارنة بالبيئات الريفية . ومع ذلك ، وبقدر ما يتعلق الأمر بجرائم الأموال ، فإننا نستطيع أن نفسر الزيادة الملاحظة في معدل الحدوث في المراكز الحضرية من خلال وجود أعداد كبرى من الذكور الشبان الذين يعيشون ظروفا اقتصادية اجتماعية متدنية في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية . فهذه الفئة هي الأكثر تورطا في الأفعال الإجرامية على اختلاف أنواعها ، لكنها الأكثر تورطا بوجه خاص في جرائم الأموال . وفيما يتعلق بجرائم القتل نجد معدل حدوث هذا النوع من الجرائم مرتفعا بشدة في بعض المناطق الريفية المنعزلة ، في حين نجد هذا المعدل يكاد يتلاشى تماما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان ، مثل هونج كونج . ومن الواضح أن تجارب التكييف الاجتماعي العويصة هي التي تفسر اطراد حدوث جرائم العنف المتبادل بين الأشخاص في المجتمع .

وتوضح الدراسات أن استهلاك الأفيون والحشيش والكوكايين في المجتمعات الريفية ينحصر غالبا في الأداء الوظيفي المهني والاجتماعي . على أن مشكلات الإدمان نصادفها غالبا في حالة المستهلكين الأصغر سنا ، في البيئات الحضرية أكثر منها في البيئات الريفية ، وغالبا ما يرتبط هذا الاستخدام للمخدرات بالانحراف الاجتماعي والجريمة . وهناك قلق متزايد في الوقت الحاضر بشأن روشتات (وصفات) أدوية العلاج النفسي المتداولة على نطاق واسع . وفي بعض البلدان المتقدمة ، يفوق استهلاك الأدوية الموصوفة للاضطرابات النفسية ، وخصوصا المهدئات ، حجم استهلاك أي نوع آخر من أنواع العلاج .

كذلك أوضحت الدراسات أن التمدن المتزايد يرتبط بوضوح ، فيما عدا استثناءات قليلة ، بالمعدلات المتزايدة تتعاطى الكحول والمشكلات المرتبطة بهذا التعاطي . فالكحول سمة مهمة في أغلبية جرائم العنف ، وتعاطي الكحول مسؤول عن ٥٠٪ من الوفيات الناتجة من حوادث المرور في أستراليا ، وعن نسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و ٧٠٪ من حوادث المرور على وجه الإجمال ـ وهو يمثل مجالا من المجالات القليلة للمشكلة الاجتماعية التي ترتبط برفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي والتعليمي . وهو ما يشير بدوره إلى أن حملات التوعية العامة يمكن أن تمثل عنصراً هاما في أي نهج لتخفيف الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي الكحول في المناطق التي تم تمدينها .

وعلينا أن نتوقع المزيد من حالات الربو ، والحساسية ، والمزيد من أمراض القلب ، والمزيد من القرحة ، في المجتمعات الحضرية المتطورة بالمقارنة بالبيئات الريفية . والكتابات المتنامية في هذا المجال تبرهن إلى حد ما على أن الأمر كذلك .

التحديات الصحية الرئيسة التي تواجه العالم العربي* :

اختلاف طبيعة الحياة بين البلدان العربية وداخل كل بلد عربي :

تضم المنطقة العربية عدداً من البلدان التي تعد من أغنى أمم العالم ، وتضم أيضا عددا من أفقر أمم العالم . والفجوة متسعة بين هذه وتلك فيما يتعلق بمتوسط الدخل والاستهلاك الفرديين . ويمثل الغذاء والتغذية أحد المجالات التي تصل فيها هذه الفوارق إلى درجة تثير الدهشة .

وتؤثر الأمراض المتوطنة (كالدرن ، والملاريا ، والبلهارسيا) على حوالي ٨٠٪ من السكان في العالم العربي . ويتراوح متوسط العمر المتوقع للفرد في المنطقة ما بين ٣٩ و٦٧ عاما (١٩٧٥) ، مع انطباق المتوسط الأدنى على القسم الأكبر من السكان . وفي بعض البلدان العربية لا يزال معدل الوفيات بين الأطفال عاليا ، إذ يصل إلى ٢٠٠ لكل ألف طفل . بالرغم من انخفاضه في بلد أو اثنين إلى مستوى ٣٠ لكل ١٠٠٠ طفل . ولا تزال نسبة الأمية عالية جدا في العالم العربي ، إذ تتراوح ما بين ٧٠٪ و ٢١٪ بين الذكور ، وبين ٩١٪ و ٢٧٪ بين الإناث .

ويتزايد عدد السكان في العالم العربي بمعدل عالٍ نسبيا ، وكان متوقعا أن يصل عام ١٩٨٠ إلى ١٦٢ مليون نسمة ، أي بمعدل زيادة قدره ٣٤,٦٪ بالمقارنة بمستوى عام ١٩٧٠ . ويتراوح المعدل المحتمل للمواليد ما بين ٣٥ و ٥٠ لكل ألف . ويؤدي ارتفاع معدل المواليد ، ومعدل الوفيات إلى افتقار البنية العمرية للسكان إلى التوازن : فحوالي ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاما ، بمتوسط مقداره ٤٣٪ بالنسبة لأغلب بلدان المنطقة ، ومن ناحية أخرى تتراوح النسبة المئوية للسكان الذين تقع أعمارهم بين ١٥ عاما و ٤٦ عاماً بين ٥٠٪ و ٧٥٪ ، بمتوسط مقداره ٥٣٪ لأغلبية البلدان

(IBRD, 1975 . انظر ملحق (١)أ المتعلق بالمؤشرات الصحية في العالم العربي) .

ويمثل التمدين المتسارع في العالم العربي مشكلة من أخطر المشكلات التي تؤثر في كل من الصحة البدنية والعقلية ، نتيجة للظروف المعيشية السيئة في المجتمعات الجديدة الناشئة في أطراف المدن (الزحام ، الظروف الصحية السيئة ، الخ) . وقد أدت الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المدن إلى زيادة تعداد السكان في المناطق الحضرية بنسبة مقدارها ١٢٪ فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٥ . ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه إلى زيادة النسبة المئوية لسكان المدن إلى ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠ .

الأوضاع الصحية في البلدان العربية الخمسة الأقل نموا

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ موريتانيا ـ الصومال ـ السودان ـ الجمهورية العربية اليمنية*

الأوضاع الصحية للأطفال :

تمثل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي الوفيات . وتحدث الأغلبية العظمى من هذه الوفيات قبل أن يبلغ عمر الطفل ثلاث سنوات . والأسباب هي :

ـ أمراض المعدة والأمعاء .
ـ أمراض الجهاز التنفسي .

* يعتمد هذا القسم على البيانات الإحصائية المقدمة في تقرير حول الأوضاع الصحية في البلدان الأقل نمواً في العالم العربي ، للدكتور ش . حسن من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للشرق المتوسط .

ـ الأمراض الستة التي يمكن تحصين الأطفال ضدها ، وترتبط غالبا بسوء التغذية .

وفي هذه البلاد تسود حلقة مفرغة من الأمراض المعدية وسوء التغذية . ويرغم الزيادة السكانية السريعة فإن مدى توافر الغذاء لا يمثل مشكلة رئيسة في المساحات الزراعية المعتمدة على الريّ في هذه البلاد . على أن الغذاء لا يمثل مشكلة رئيسة في المساحات الزراعية المعتمدة على الريّ في هذه البلاد . على أن الغذاء يمثل مؤشرا واحدا من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الصحية للطفولة . فهناك عوامل أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ونعني بها تحديدا متوسط دخل الفرد ، ومعرفة القراءة والكتابة ، وتوفير المياه ، والسكن ، والترتيبات المعززة للصحة البيئية . وهذه العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار . ويمثل التيتانوس ، الذي يصيب الأطفال حديثي الولادة ، مرضا خطيرا . ففي الصومال ، على سبيل المثال ، يموت بسببه ٢ , ٤٪ من الأطفال المولودين أحياء .

ويصل معدل نمو الطفل وحالته الصحية في الشهور الأولى لحياته إلى مستوى مقبول بالقدر الذي تسود به تغذية الطفل بلبن الأم . أما في فترة الفطام فإن تأثير العوامل المشتركة للعدوى بالأمراض المعوية والتنفسية ، وأمراض الطفولة حديثة الولادة الأخرى يصل إلى درجة تصبح معها معدلات الوفيات في هذه السن أعلى من معدلات الوفيات في أي فئة عمرية أخرى أقل من سن ست سنوات .

وقد لوحظ وجود حالات سوء تغذية حادة ، تتراوح نسبتها ما بين ١٪ و ٤٪ في بعض البلدان . وفي اليمن الديمقراطي ، والسودان ، والجمهورية العربية اليمنية ، لوحظت حالات الأنيميا في نسبة تزيد على ٤٪ .

ولا يزال شلل الأطفال يمثل أحد أمراض الطفولة في فترة الرضاعة وفي سن

الفطام . كذلك هناك احتمال قوي لتعرض الأطفال ، في هذه الفترة السنية ، لخطر الإصابة بالملاريا . بل إن كل الأطفال تقريبا يصابون في هذه السن ، كما تقول التقديرات ، بهذا المرض في كل من جنوب السودان ، والصومال . وفي هذه المناطق اعتبرت الملاريا مسؤولة ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، عن نسبة كبيرة من الوفيات بين الأطفال تحت سن ثلاث سنوات .

وتعد الفترة من سن الفطام إلى سن المدرسة (أي من ٢ ـ ٥ سنوات) آمنة نسبيا بالنسبة للطفل بالمقارنة بالفترة السابقة عليها ، إذْ يقل معدل الوفيات بنسبة كبيرة في هذه الفترة عنه في فترة ثلاث سنوات فأقل . وتشتمل سن المدرسة كفئة عمرية على أقل معدل للوفيات .

الأوضاع الصحية للأم :

تصل نسبة الأمهات في تلك البلدان من ٥٪ إلى ١٠٪ من مجموع عدد السكان (١٩٧٧) . وتتزوج الفتيات في سن مبكرة قبل أن يصبحن ناضجات جسميا ونفسيا وذهنيا للأمومة .

ــ معدلات المواليد عالية ، وتتراوح ما بين ٦٪ في موريتانيا ، و٧٪ في الجمهورية العربية اليمنية .
ــ النسبة المجملة للمواليد تتراوح ما بين ٤٥ في موريتانيا ، و ٤٩ في السودان (لكل ١٠٠٠ شخص) .
ــ الأنيميا شائعة . ونسبة وفيات الأمهات عالية (١٠٪ إلى ١٣٪ من عدد المواليد) نتيجة الحمل المتكرر وسوء التغذية .
ــ أغلب حالات الولادة تتم على أيدي أفراد الأسرة ، أو على أيدي المولدات (القابلات) التقليديات في بعض المناطق .
ــ التسهيلات المتعلقة بالولادة الآمنة والصحية لا تتاح إلا لقلة مختارة في المناطق الحضرية والمدن الرئيسة .

ـ لم تحقق الجهود المبذولة لتحسين مهنة القبالة (توليد النساء على يد القابلة أو « الداية ») نجاحا في هـذه المناطق نتيجة عدة أسبـاب منها : نقص المواصلات ، ونسبة الأمية العالية والوضع الاجتماعي المتدني .

ـ الممارسات التقليدية المتعلقة بختان الإناث ، والعادات المحلية الأخرى في السودان والصومال تؤثر في صحة المرأة .

نمط المرض :

من الأسباب الأكثر شيوعا للمرض والوفاة في هذه البلدان أمراض الملاريا ، والدرن ، والبلهارسيا ، والأمراض المعدية ، ووفيات الأمهات (أثناء الولادة) ، والنقص الحاد في كمية البروتين والسعرات الحرارية ، وأمراض الجهاز الهضمي ، الإصابة بالأمراض الـطفيلية ، والأنيميـا ، والتـراخومـا ، والسفلس المتوطن (مـوريتانيـا) ، والأمراض التنـاسلية (الصومال والسـودان) ، ومرض المـذنبات الملتحيـة ومرض المثقبيـات (السودان) ، وداء الفيل والجذام (السودان وموريتانيا) . وأغلب هذه الأمراض قابل للوقاية منه ، ويرتبط أساسا بسوء التغذية ، والزراعة ، وطريقة الحياة البدوية ، ونقص المياه النقية ، وسوء الشروط الصحية والبيئية العامة ، وسوء حالة المواصلات ، ونقص التعليم ، وغياب التوعية الصحية .

وتتمثل العوامل المؤثرة في مستوى معدل الوفيات والمرض بالنسبة لمجموع سكان هذه البلاد فيما يلي :

ـ مدى توافر الخدمات الطبية .
ـ مستوى التغذية .
ـ مدى توافر المياه الصالحة للشرب .
ـ معرفة القراءة والكتابة .
ـ كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات ، ودرجة الزحام ، ومدى القرب من الحيوانات . والحشرات الحاملة للمرض .

ويميل المستوى الصحي إلى الانخفاض في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية . ويعاني فقراء المدن وسكان الريف من أعلى معدلات المرض والوفاة ، وعلى ذلك فإن الفوارق الريفية الحضرية فيما يتعلق بالوضع الصحي تعكس الفوارق في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية . ومن ثم يتضح أن المشكلات الصحية في المناطق الريفية ترتبط بمجموعة من العوامل ، من بينها :

ــ معدل المواليد المرتفع ونقص الرعاية الصحية للطفل والأم قبل وبعد الولادة .

ــ مشكلات الطفولة ، ومن بينها سوء التغذية ، والأمراض المعوية ، والأمراض المعدية القابلة للتحصين ضدها ، وأنواع العدوى الأخرى ، والأمراض الطفيلية .

ــ نقص المياه الصالحة للشرب والترتيبات الصحية العامة .

ــ الحوادث ومشكلات الصحة العامة البيطرية الناجمة عن الاتصال بالحيوانات .

ــ الأمراض الناشئة عن الناقل الحشري مثل : الملاريا ، والبلهارسيا ، ومرض الحييات (ديدان حبليات خيطية) .

ــ التسمم نتيجة استخدام المبيدات في الزراعة .

ــ مشكلات الصحة الاجتماعية مثل : الأمراض التناسلية ، والعقم ، والزواج المبكر ، وختان الإناث ، الخ .

ــ المشكلات الصحية التي تتطلب تدخلات طبية وتقنية متخصصة لا تتوافر في أغلب الأحوال .

ــ الأمراض الناتجة من تقدم السن ، والسرطان ، واضطرابات الأوعية الدموية والقلب .

التسهيلات الصحية :

تعد التسهيلات الصحية أمرا عسير المنال بالنسبة لأغلبية السكان الريفيين

والبدو ، وهي متاحة وسهلة المنال عادة في المدن الرئيسة ، أو في المراكز الرئيسة للأقاليم .

وفي موريتانيا : يوجد في العاصمة ، التي يقيم فيها ٩,٥ ٪ من إجمالي عدد السكان ، و ٤٣ ٪ من العدد الإجمالي لأسرة المستشفيات ، و ٣٨ ٪ من الصيدليين ، و٦٧ ٪ من العدد الإجمالي من الممرضات والمولدات في البلاد .

وفي السودان : يوجد في المناطق الحضرية ٩٠ ٪ من إجمالي عدد أسرة المستشفيات في حين يوجد في الريف ٩٥ ٪ من المستوصفات والمراكز الصحية الخالية من الأسرّة .

وفي الجمهورية العربية اليمنية : يوجد في العاصمة صنعاء ٣٢ ٪ من إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات ، التي يقيم فيها ١٨ ٪ فقط من إجمالي عدد السكان . ويوجد بصنعاء أيضا ٤٦ ٪ من إجمالي عدد الأطباء ، و٦١ ٪ من إجمالي عدد أطباء الأسنان .

وفي جمهورية اليمن الديموقراطية يوجد في العاصمة عدن ٥٦ ٪ من إجمالي عدد أسرة المستشفيات ، في حين يقطنها ١٨ ٪ فقط من عدد سكان البلاد . ويوجد في عدن أيضا ٧٤ ٪ من إجمالي عدد الأطباء ، و٧١ ٪ من أطباء الأسنان ، و٨٤ ٪ من الصيادلة ، و٨٤ ٪ من الممرضات والمولدات .

وفي الصومال نلاحظ أيضا التحيز الواضح للمدن .

ولقد قدمت منظمة الصحة العالمية مساعدات مالية للسودان والجمهورية العربية اليمنية لتنفيذ مشروعات ، الهدف منها : توفير الرعاية الصحية الأولية لكل السكان . كذلك تستعد المنظمة لتقديم مساعدات مماثلة للصومال ، وجمهورية اليمن الديموقراطية .

موارد الأيدي العاملة :

تعاني البلدان العربية الأقل نموا من الافتقار إلى الأعداد الكافية من العمالة الطبية بكل فئاتها ، أي من الأطباء ، والصيادلة ، وأطبـاء الأسنان ، والتمريض ، والمستخدمين الآخرين العاملين داخل المجال . ويتضاعف هذا النقص في العمالة الصحية المدربة ، كما سبق أن أوضحنا ، نتيجة تركيز القدر المتاح من هذه العمالة في المناطق الحضرية ، وفي العاصمة عادة .

على أن كل هذه البلدان تنفذ برامج تدريبية للعاملين الصحيين من المستوى الوسيط مثل : الممرضات ، والتقنيين ، والمختصين الصحيين ، والزائرين الصحيين ، وغيرهم ، لكن التسهيلات التدريبية لتخصصات ما بعد التخرج لا توجد في هذه المناطق إلا في السودان . وهناك مدارس طبية عاملة في السودان ، والصومال ، واليمن الديموقراطي .

مجالات التدخل ذات الأولوية :

تمثل أغلبية المشكلات الصحية التي تؤثر في سكان الريف مشكلات يمكن إنجاز التدخل اللازم لمكافحة الأمراض المرتبطة بها دونما حاجة لإنشاء مؤسسات باهظة التكلفة ، أو تدريب عدد كبير من المستخدمين المهنيين من المستوى العالي .

ويتعين أن يكون الهدف ـ وفي بعض الحالات (مثل السودان) يكون الهدف بالفعل ـ هو تحسين الصحة ، لا مجرد توفير الخدمات الصحية . ويتطلب ذلك توافر عدد صغير من الاختصاصيين المهنيين لقيادة وتوجيه العمال الصحيين المساعدين وأفراد المجتمع المحلي في حل مشكلاتهم الصحية عند نشوئها .

ومجالات التدخل التي لها الأولوية هي :

التغــذية :

يعيش قسم كبير من السكان في هذه البلدان في حالة من نقص التغذية . والعلاقة بين سوء التغذية والمرض تم إثباتها في دراسات عديدة . ويمثل سوء التغذية العامل المساعد الرئيس في وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال صغار السن في هذه البلدان ؛ فنصف المصابين بسوء التغذية من الأطفال . وهناك آلاف غيرهم يعانون من أمراض معوقة سببها النقص الغذائي النوعي . ويمكن تحسين هذا الوضع من خلال زيادة الإنتاج الغذائي ، وكفالة توزيع أفضل للمواد الغذائية ، وبتوعية غذائية أفضل .

الملاريا والأمراض الطفيلية الأخرى التي تصيب الإنسان :

تنتشر الأمراض الطفيلية ، على وجه التخصيص ، في المناطق الريفية ، حيث القاعدة هي العدوى المتعددة أو المركبة . ففي السودان ، والصومال ، وموريتانيا ، والجمهورية العربية اليمنية ، يعاني سكان الريف من الملاريا ، والبلهارسيا ، وداء الفيل ، والديدان المعوية المتعددة . ويؤدي الافتقار إلى العلاج المأمون والدائم إلى تفاقم المشكلة .

وفي هذه البلدان ترتبط التنمية المتكاملة بصورة جوهرية بالريّ . وبالتالي أصبحت التنمية الصحية الريفية المتكاملة تدرس داخل إطار تكثيف الإنتاج الزراعي من خلال الريّ والاستخدام المتزايد للأسمدة والمبيدات .

الرعاية الصحية الأولية :

يمكن حل أغلبية مشكلات المجتمعات الريفية بجهودها الخاصة من خلال استغلال مواردها الخاصة ، والاستخدام الحكيم للأساليب التكنولوجية البسيطة المتاحة . وكل المحاولات التي جرت في الماضي لترسيخ نظام يستهدف تزويد المستشفيات والمؤسسات الصحية بأفراد على مستوى عال من التدريب ،

وبأجهزة ومعدات معقدة ، وهو ما يعزز بصورة فعالة الحالة الصحية لكل السكان في البلدان النامية ، كان مآلها الفشل . والتوصية التي نقدمها في هذا الصدد هي أن يتم استخدام نهج الرعاية الصحية الأولية من أجل ربط المجتمعات المحلية المهددة بالموارد الصحية المتاحة .

توفير المياه الصالحة للشرب :

يمثل توفير المياه الصالحة للشرب بكميات كافية ، دون ريب ، العنصر الأكثر أهمية . وبتوافرها يمكن لنهج الرعاية الصحية الأولية أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في الوضع الصحي ، حتى في الأماكن التي يظل نقص العمالة الصحية قائما فيها .

الحاجة إلى استراتيجية شاملة

عناصر الاستراتيجية الشاملة :

لن يكون للعمل الصحي جدوى إلا إذا أصبح عنصرا من عناصر استراتيجية ، وسياسة ، وخطة متكاملة ، للتعامل مع مشكلات الإنسان في بيئته .

إن الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين قطاعات التنمية يؤدي إلى ترك القطاع الصحي بموارد أقل مما يحتاج إليه . والسمة المميزة لمواقف الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الصحية هي أنها ركزت على تخصيص الموارد المطلوبة للتعامل مع المشكلات على أساس ما يتبقى لديها بعد تخصيص الموارد اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى . وقد يساعد استخدام المناهج القائمة على حساب الأرباح والخسائر الاجتماعية (لا الاقتصادية) على تبرير بعض المطالب ، لكن تطبيق التحليل الاقتصادي الصارم على العديد من الأنشطة الصحية هو أمر بالغ الصعوبة ، حتى لو كان مرغوبا فيه . وتسهم هذه الصعوبة في تعزيز الاتجاه إلى

إعطاء أولويات ضئيلة للآثار غير القابلة للقياس للصحة بالرغم من أهميتها البالغة بالنسبة للتنمية . فالقول إن للصحة دورا إنتاجيا ، على سبيل المثال ، لا يعتد به في أوضاع استيطانية عديدة ترتفع فيها معدلات العمالة الزائدة ، والبطالة ، والاستخدام الجزئي للعمالة . ومن ناحية أخرى يتم تجاهل الرأي القائل بالدور التعليمي للصحة ، مع أنه ينطوي على أهمية كبيرة في هذه الأوضاع الاستيطانية تحديدا ، نتيجة أنه لا يمكن إخضاعه بسهولة للقياس الكمي ، وبالتالي لا تعطي له أولوية كبيرة .

إن على مخططي الخدمات الصحية أن يأخذوا بعين الاعتبار ، عند دراسة هذه المناهج ، الاختلافات الأساسية القائمة بين الجوانب المادية الفيزيائية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية للمجتمعات المختلفة ، وإلى أي مدى تؤثر هذه الاختلافات في طبيعة الحاجات الصحية والخدمات التي يمكن أن تلبيها . وفي الأغلب الأعم من الحالات تجوهلت هذه الاختلافات ، وجرى إدخال نماذج الخدمة الصحية بغض النظر عن مدى ملاءمتها لحاجات المجتمعات النوعية .

على أن الجدوى العملية للخدمات الصحية هي بمثابة دالة لمدى سهولة إتاحتها ماديا واجتماعيا واقتصاديا . ومع ذلك فإن سهولة إتاحتها اجتماعيا هي التي تمثل ، في حالات عديدة ، العامل الأكثر أهمية . وبالتالي فإن اختيار ، وتدريب العاملين الصحيين ، وتحديد واجباتهم تمثل عنصرا حاسما في الاستغلال الناجح لهذه الخدمات . إذ يتعين أن يكون العاملون الصحيون ، كما سبق أن ذكرنا ، منتمين لنفس الأصول والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الجمهور المتعامل معهم في كل النواحي ما عدا الكفاءة التكنولوجية ، لكي يلقوا القبول .

إن توفير الخدمات الصحية من خلال تنمية المجتمعات المحلية هو النهج

الذي تختاره هذه الدراسة بوصفه الوسيلة الفضلى لإضفاء التكامل على البرامج الاجتماعية .

ويتعين اعتبار السمات التالية أساسية بالنسبة للتدخلات الصحية في المستوطنات البشرية :

١ ــ العوامل البيئية ذات الطبيعة المادية (الفيزيائية) مثل الإسكان ، وتوفير مياه الشرب ، وتصريف المجاري والمخلفات الصلبة ، والتلوث ، والمخاطر المهنية ، ونقص أماكن الاستجمام والترفيه ، والزحام ، والكثافة السكانية ، وطبيعة الموقع ، وطبيعة المناخ .

٢ ــ العوامل البيئية ذات الطبيعة الاجتماعية مثل : تفكك الأسرة ، والعزلة ، والتعارض الثقافي ، وموقف المستوطنة المضيفة ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للمستوطنة المضيفة ، أو المستقبلة والمستوطنين الجدد .

٣ ــ العوامل المتعلقة بنظم توصيل الخدمة الصحية مثل : الكفاءة ، والفاعلية ، ومدى سهولة إتاحتها والحصول عليها ، ومدى تقبل الجمهور لها .

ويوجه نهج تحسين مستوى الحياة والحياة الصحية ، بكل عناصره المكونة ، إلى تحسين بنود العجز في ميزان الموارد ـ السكان . ويمكن ، من الوجهة الإمكانية البحتة ، تحسين العديد من الاختلالات في هذا التوازن ، القائمة في بعض البلدان ، عن طريق : أ ــ التدخلات التي يمكن أن تحسن كفاءة استخدام الموارد ، و(أو) اكتشاف موارد جديدة (أي أنشطة الموارد الطبيعية) ، ب ــ التدخلات التي يمكن أن تؤثر في توزيع السكان (أي أنشطة الموارد البشرية) .

وهذه النوعية من استراتيجيات التدخل يمكن تطبيقها في أغلبية المستوطنات في أي وقت . على أن اندماج هذه المفاهيم في سياسات التنمية القومية والدولية يمثل فرصة أوسع كثيرا للتطبيق الفعال وواسع النطاق . إلا أنه من الضروري

وقبل تحقيق مثل هذه التدخلات ، اكتساب فهم أعمق لـ : أ ــ كيف تتفاعل البيئات المادية والاجتماعية للمستوطنات لتؤثر في الحالة الصحية ، ب ــ كيف يمكن المواءمة بين الاعتبارات الصحية وأهداف القطاعات الأخرى المشاركة في تنمية المستوطنات البشرية .

أنشطة الموارد الطبيعية :

الهدف الإجمالي لهذه المجموعة من الأنشطة هو زيادة وتحسين الموارد المتاحة في البلاد من خلال :

أ ــ تحسين استخدام الموارد المتاحة والحفاظ عليها .
ب ــ استغلال الموارد المحتملة التي لم يتم استخدامها بعد .
جـ ــ البحث عن موارد جديدة .

والتأثير الذي تتركه الأنشطة سالفة الذكر في الأوضاع الصحية تأثير مزدوج فهو : (١) يزيد الموارد المتاحة للأنشطة الصحية من خلال تخفيف الأعباء عن طريق البند (أ) ، ويزيد الموارد أيضا عن طريق البندين (ب) و(جـ) .

استغلال الموارد والحفاظ عليها :

يتعين أن تستهدف عملية استغلال الموارد ترشيد كل من الاستثمار والاستهلاك من أجل تقليل الفاقد غير الضروري في الموارد القومية . وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التخطيط والإدارة الفضلى واستخدام التكنولوجيا المحسنة . على أن العنصر الأهم في هذا الصدد هو التغير في السلوك الإنساني ، وهو العامل المؤثر أكثر من غيره ، فيما يتعلق باستغلال الأنماط المختلفة . ويمثل ذلك التحدي الرئيس . ويمكن أن تؤدي التحسينات في أنماط الاستهلاك والاستغلال إلى نتائج إيجابية للغاية فيما يتعلق بالصحة ، كما يمكن أن تؤدي إلى توفير ملموس في الموارد الصحية التي يمكن أن توجه لإشباع الحاجات الصحية التي لم تتم تلبيتها .

ففي الإمكان توقع تغيرات ملموسة ، على سبيل المثال ، في درجة انتشار الأمراض الناشئة عن الإفراط في استهلاك الطعام ، والكحوليات ، والعقاقير الطبية ، الخ ، كذلك يؤدي تقليل استهلاك بعض المواد المنتجة للطاقة واستغلالها على نحو ملائم إلى تحسينات واضحة في الصحة البيئية من خلال تقليل التلوث .

ويمكن أن ندرج داخل هذا الإطار تلك الأنواع من الوفر في الموارد الصحية التي ترتبط بالتصميم والصيانة الملائمين للمساكن ومرافق المجتمع المحلي . وبهذا المنطق يقلل تحسين الترتيبات الصحية العامة في المجتمع المحلي من أجل مكافحة الفئران ، والحشرات ناقلة الأمراض ، والأوبئة ، يقلل الحاجة إلى الخدمات الصحية العلاجية ، ويتيح ، في بعض الحالات ، توفير كميات ملموسة من الموارد الغذائية التي كان من الممكن أن تتعرض للتلوث .

ويستحق ترشيد الاستثمار في الخدمات الصحية البيئية تأكيدا خاصا .

ومع تزايد حجم المستوطنات ، وزيادة كثافتها السكانية تصبح المراحيض البلدية الفردية أقل عمليا في المكان المتاح . ومن التعقيدات الأخرى حقيقة أن الناس يسافرون أو يعملون بعيدا جدا عن أماكن إقامتهم ، بحيث يتعذر عليهم استخدام مراحيضهم الخاصة ، وبالتالي تصبح التسهيلات العمومية ضرورية في هذا الصدد .

وهناك بعض المدن الكبيرة لا تزال تعتمد على مجموعة المراحيض البلدية ، وجمع السماد البشري ، ووحدات التصريف الجماعي . ولقد كانت هذه الأدوات مؤدية للغرض عندما كان هناك قصور في توفير المياه للمنازل . لكن مع تحسين خدمات توريد المياه فإن نظاما للصرف الصحي يصبح سائغا من الوجهة الاقتصادية ، فضلا عن توفيره لمزيد من الحماية البيئية . ويمكن ، في الأماكن التي لا تتوافر فيها شبكات لتوصيل المياه للمنازل ، تجهيز مراحيض

عمومية موصلة بشبكة الصرف الصحي . ومن الواضح أن هناك توفيرا في اقتصاديات تكلفة إنشاء مرافق الصرف الصحي في المدن الرئيسة . بالمقارنة بالمدن الصغرى ، أو مراكز الأقاليم ، أو القرى .

وفي القرى أو المستوطنات الصغيرة الأخرى يتم جمع وتصريف النفايات والمهملات (القمامة) عادة بطريقة يدوية ، ويقوم بهذه العملية إما سكان المنازل أنفسهم وإما عمال المرافق . ويتم التخلص منها إما بدفنها وإما بإحراقها (في اتجاه الريح وعلى مسافة مناسبة من المستوطنة) في حفرة أو موقد جاف معد بطريقة تمنع تطاير الجزئيات المحترقة مع الريح . فهذه المخلفات والفضلات عضوية بشكل رئيس ، ويسهل إحراقها ، أو تحليلها إلى عناصرها الأولية .

وفي المجتمعات المحلية الكبيرة يتولى تنفيذ هذه العملية بصفة أساسية عمال المرافق ، وهم مسؤولون أيضا عن نظافة المجتمع المحلي . وبالإضافة إلى المادة العضوية تحتوي هذه الفضلات والمخلفات على الورق ، والزجاج ، والأواني البلاستيك ، لذلك ينصح بنقلها إلى الأراضي المنخفضة ليتم تكديسها على شكل طبقات تفصل بينها طبقات من التراب ، أو تحرق باستخدام المواقد الجافة . وتستعمل الشاحنات اليدوية أو المركبات المشابهة في نقلها .

وهناك ، فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب ، اهتمام متجدد بمرشح المياه البسيط ، الرملي البطيء ، في مناطق عديدة من العالم . فهي طريقة تعتمد على العمالة اليدوية أساسا ، وبسيطة التشغيل ، وتحتوي على أجزاء ميكانيكية بسيطة ، ويمكن التعويل عليها . كذلك يمكن اختيار مواقع الآبار في الأماكن التي تتوافر فيها المياه الجوفية . وهي ، أيضا ، سهلة الإنشاء ، وتسهل حمايتها ، ولا تحتاج مياهها إلى معالجة ، باستثناء إضافة الكلور .

وفي حين تعتبر شبكة المجاري الوسيلة المناسبة لتصريف المياه والأقذار (بل الضرورية في حالة المجتمعات المحلية المكتظة بالمباني ، والتي يتوافر فيها

شبكات لتوصيل المياه) ، فإن المراحيض والمرافق العمومية يمكن أن تؤدي الغرض تماما . وبالرغم من أن المراحيض العمومية والحمامات العمومية لا تعتبر عادة بديلا مرغوبا فيه من وسائل الراحة الخصوصية على أساس دائم ، فقد تم استخدامها بنجاح لسنوات عديدة ، وخصوصا في الأماكن التي لقيت فيها صيانة جيدة . وللمغاسل العمومية مزايا عديدة (سواء بالنسبة للقرى أو المدن الصغيرة) . فهي توفر المياه وتغني النساء عن اللجوء إلى الترعة ، والنهر ، وتساعد بالتالي على تخفيض معدلات الإصابة بالبلهارسيا ، وتقلل في الوقت نفسه من تلوث مجرى المياه بالصابون والمنظفات .

وفي المستوطنات الصغيرة المستقرة ، كالمزارع والقرى ، يتم التخلص من البراز دائما باستخدام الكنيف أو المرحاض الأرضي ، ويسقط البراز في حفرة ، ويظل فيها حتى تتم عملية التطهير . والمشكلة الرئيسة ، في مثل هذه الظروف ، هي التأكد من وجود مسافة كافية بين المراحيض والآبار .

وفي المستوطنات الحضرية الكبيرة نجد أن نسبة الأواني الزجاجية ، والأوعية البلاستيكية ، والورق ، والمخلفات المعدنية أكبر كثيرا ، وكذلك إجمالي الكمية التي يتم جمعها من كل منزل . وتحدد الاعتبارات الاقتصادية وغيرها أنماط التخزين ، وعربات الجمع ، وأسلوب التصريف النهائي .

استغلال الموارد :

تترتب على أنشطة استغلال الموارد في بعض الأحيان آثار غير مرغوب فيها فيما يتعلق بالصحة . وداخل القطاع الصحي يمكن لمجموعة متنوعة من الأنشطة أن تساعد على زيادة الموارد المتاحة من خلال استغلال الموارد غير المستخدمة . وتتمثل التحديات الرئيسة بالنسبة للقطاع الصحي فيما يلي :

أ ـ كيف نحصل على موارد محتملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف الصحية .

ب ــ كيف نستفيد من الموارد المحلية في تنمية وصيانة الخدمات الصحية في المجتمع المعني .

ويتطلب التحدي الأول أن يتحمل المهنيون العاملون في المجال الصحي مسؤولية إبلاغ المعلومات البارزة فيما يتعلق بالمشكلات والأنشطة الصحية إلى المسؤولين عن الفروع الأخرى المتصلة بالعمل الصحي ، بحيث يتم تقدير العلاقات المتبادلة ، والتكاليف ، والفوائد تقديراً أفضل .

على أن ذلك ليس بالأمر السهل عادة لأسباب ثلاثة :

١ ــ ربما كانت هناك صعوبة في القياس الكمي للمكاسب التي يمكن أن تتحقق نتيجة تطبيق المعايير الصحية في تخطيط المستوطنات البشرية .
٢ ــ ربما كان هناك نقص في المعلومات العملية التي تمكن الفروع الأخرى من إدماج التوصيات الصحية في التخطيط ، و(أو) تنفيذ أنشطتها .
٣ ــ ربما كان هناك نقص خطير في الاتصال بين الفروع .

وفي أحيان كثيرة لا تتعدى توصيات المسؤولين الصحيين مستوى التعميمات الفلسفية ، ومن ثم تصبح غير كافية بالنسبة لأغراض التخطيط . والواقع أنه سيتعذر على المهنيين الصحيين أن يقنعوا الفروع الأخرى باتباع الأهداف الصحية في تخطيط أنشطتهم ، ما لم يدللوا بوضوح ، لمن لديهم سلطة تخصيص الاعتمادات ، على الفوائد المعنية .

إن على القطاع الصحي ، في بعض البلدان ، أن يبذل الجهد من أجل الإسهام في الاستغلال الأفضل للإمكانات القومية الزراعية والصناعية ، بحيث يتم تطوير أبدال من المواد التي يتم استيرادها للأنشطة الصحية . ويتعين أن يشكل هذا المنحى عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الاقتصادية الإجمالية ، وهو ما يؤدي إلى وفورات ملموسة في إنفاق العملة الصعبة على القطاع الصحي . وحيث يوجد نقص في العمالة الصحية يمكن تخطيط

استخدام المعالجين التقليديين لتوسيع نطاق التغطية . وهناك أمثلة مشجعة على الاستخدام الناجح لمثل هؤلاء الأشخاص .

أما التحدي الثاني فيتطلب مشاركة الناس في تنمية وإدارة الخدمات الصحية بمجتمعهم . وهو ما يستلزم تطوير الميكانيزمات التي يمكن لأفراد المجتمع المعني أن يشاركوا من خلالها في تحديد طبيعة المشكلة وحل المشكلة ، وفي التخطيط والتنفيذ . وتنص الدراسة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف حول الأساليب البديلة من تلبية الحاجات الصحية الأساسية في البلدان النامية على أن مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية يمثل عاملا حاسما فيما يتعلق بفاعلية الخدمات الصحية على المستوى المحلي* .

البحث عن موارد خارجية :

تمثل الموارد الخارجية ، في بعض الأحيان ، عنصرا ضروريا من أجل تلبية حاجات معنية في المستوطنات البشرية . ونتيجة تنوع التكلفة يصبح من الملائم البحث عن موارد خارجية عند الضرورة فقط ، وبعد إعداد خطة دقيقة لاستخدامها . ويتعين أن تضيف الموارد الخارجية إلى الأولويات القومية المقررة ، لا أن تحرفها عن مسارها . وفضلا عن المساعدات المالية قد تبحث بعض البلدان عن مساعدات تقنية ، يمكن الحصول عليها من وكالات دولية ، وقومية ، وخاصة ، وأيضا من خلال الاتفاقيات الثنائية . ويتعين أيضا أن يخطط جيدا للمساعدات التقنية الخارجية من أجل الاستفادة بها الاستفادة القصوى . ويمكن للمساعدات التقنية أن تكون أكثر جدوى إذا قصد منها إكمال ، لا استبدال ، الخبرة المحلية . وينبغي القيام بعملية الاعداد لاستخدام هذه المساعدات بواسطة الخبراء المحليين ، وصياغة النتائج التمهيدية قبل أن يبدأ الخبراء الأجانب في معالجة المشكلة .

* الوثيقة رقم : JC20,UNICEF - WHO/75.2

وأنظر أيضا : WHO Chronicle, 1975, 29, pp. 168-187

أنشطة الموارد البشرية :

هناك ثلاث نقاط ينبغي التأكيد عليها ، فيما يتعلق بسياسات القوى العاملة ، وهي :

١ ــ نمو المهارات الضرورية ، في المجتمع المحلي المعني ، لتنمية وصيانة المستوطنة .
٢ ــ زيادة تشغيل الإناث كوسيلة لتحسين دخل الأسرة ، وتشجيع نمط الأسرة الأصغر حجما .
٣ ــ التطورات التكنولوجية (الميكنة) وأثرها في العمالة .

ولما كان حجم ونمط فرص العمل يعتمد على بنية وحجم اقتصاد المستوطنة ، فلذا تعد سياسات التنمية الريفية الشاملة هي النهج الوحيد القابل للتطبيق للحد من الهجرة من الريف إلى المدن ، وداخل هذا الإطار تبدو تنمية الصناعات الزراعية بمثابة النهج العملي للتنمية الريفية . وفي أوضاع كهذه يتعين تكييف تنمية القوى العاملة لصالح تكوين المهارات والقدرات المناسبة للتنمية الريفية الشاملة .

كذلك يتعين أن تضع سياسات تنمية القوى العاملة في اعتبارها حاجات المجتمع القريبة والبعيدة من القوى العاملة . فقد مكنت التطورات التكنولوجية المجتمعات بصورة متزايدة من إنجاز الأنشطة بمهارات أقل كثيرا مما كان مطلوبا في الماضي . وبالتالي ينبغي أن تنبني اقتصاديات توفير الخدمات للمجتمعات المحلية على تقسيم الأنشطة إلى مراتب متدرجة طبقا لمستويات المعرفة والمهارات المطلوبة لإنجاز الوظائف النوعية . ويمثل نظام الإحالة (أو التحويل) في الرعاية الصحية مثالا واحداً في هذا المجال ؛ فهو يقدم وسيلة لتحسين مستوى الرعاية الصحية من خلال زيادة إمكانية الحصول عليها ، وتوسيع نطاق تغطيتها وفرصة الانتفاع بها . والمهارات المطلوبة من أجل توقيع

الكشف على المرضى ، وتطبيق الرعاية والعلاج في مستواهما البسيط على الأمراض غير الخطيرة ، ونشر المعلومات الصحية الضرورية لزيادة وعي المجتمع بأهمية السلوك الصحي ، وتنفيذ الإجراءات الصحية الأولية وتقنيات التطعيم البسيطة ، الخ ، هذه المهارات يمكن اكتسابها بتكلفة معقولة بالنسبة للمجتمع المحلي المعني ، ومن خلال أفراد يبقون فيه عادة . وهو يتيح الفرصة ، لمجتمعات محلية عديدة تفتقر إلى الخدمات الصحية ، للوصول إلى حل عملي . وحتى في المجتمعات التي يمكنها أن تتحمل نفقات مهارات أعلى ، فإن هذا النهج يقدم ، في رأي الكثيرين ، أساسا أكثر فاعلية لتوفير الرعاية الصحية .

تقليل التفاوت بين مستويات المعيشة :

هناك فجوة هائلة ، في بلدان عديدة ، بين مستويات المعيشة في القرى والمدن . وسوف يساعد تضييق التفاوت بين مستويات المعيشة من خلال توفير التسهيلات والمرافق الأساسية على الحد من الهجرة من الريف إلى المدن . ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات التنمية الريفية الشاملة التي تستهدف زيادة فرص العمل المحلية مما يؤدي إلى تكوين مستوطنات ريفية كبيرة ، ويوفر مدى أفضل وأوسع من الخدمات للمجتمع المحلي المعني .

ومن الممكن أن تتعارض معدلات النمو السكاني بصورة خطيرة مع تحقيق الأهداف المرجوة . وفي ضوء معدلات الزيادة السكانية الحالية في أنحاء عديدة من العالم لن يصبح في الإمكان ، من دون تنظيم ملائم وكاف للأسرة ، أن نأمل في رفع مستويات المعيشة (أي المرافق والتسهيلات الصحية ، والإسكان ، ومستويات التعليم ، الخ) ، ولن يكون هناك أمل في تحسين عملية تنمية واستغلال الموارد البشرية . فالزيادة السكانية المفرطة ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالفاقد في الإمكانات المحتملة للمورد البشري . وبالتالي يتعين أن

تشكل الاعتبارات المتعلقة بمعدلات الزيادة السكانية عنصرا متمما في أي خطة للتنمية . كذلك تسهم السياسة السكانية في تحسين الحالة الصحية للأم والأطفال .

المشاركة الشعبية :

تمثل المشاركة الشعبية وسيلة فعالة لحسم اختلاف الآراء فيما يتعلق بالأولويات بين برامج العمل العام . وبسبب افتقار التقنيات المعاصرة للتخطيط ، للقدرة على إدماج القيم المجتمعية في العملية التخطيطية ، تصبح المشاركة الشعبية ميكانيزما لا غنى عنه من أجل الوصول إلى القرارات المثلى .

كذلك يمكن حفز المبادرة الفردية والدافع الفردي من خلال مشروعات « الجهود الذاتية » . وتضيف هذه المشروعات إنتاجا ووفورات ، في وقت معا ، ينطويان على أهمية بالغة من زاوية تلبية الحاجات المتعلقة بحماية الصحة العامة ، والتسهيلات ، والخدمات الأخرى اللازمة للمستوطنات البشرية في البلدان النامية .

نقص الموارد الصحية :

يتميز توزيع القوى العاملة في مجال الصحة في البلدان النامية ، كما سبق أن ذكرنا ، بأنه يأتي دائما في صالح المراكز الحضرية ، وعلى حساب المناطق الريفية التي يعيش فيها عدد أكبر من البشر . وربما كان من أسباب سوء التوزيع هذا أن كلا القطاعين العام والخاص قد درجا على تخصيص القسم الأكبر من خدمات المستشفيات للأمراض الحادة ، وعلى حساب الرعاية المتكاملة لكل المجتمع . وعلى أي حال فإن ندرة الموارد تفرض ضرورة أن يتم استخدامها بفعالية .

تخصيص الموارد :

يعتمد تخصيص الموارد بصفة رئيسة على الدرجة التي يبلغها تأثير عملية

إشباع حاجات معينة ، مثل الحاجة إلى الرعاية الصحية . في مجال الإسهام في أهداف التنمية الشاملة . ويمكن ترتيب الأولويات على أساس تحليل التكاليف والعائدات ، أو على أساس اعتبارات سياسية بحتة ، أو مزيج منهما معا . ويخفق القطاع الصحي عادة في منافسة القطاعات الأخرى ، وخصوصا في الحالات التي يستخدم فيها تحليل التكاليف والعائدات ، وقد أسفر ذلك عن تبديد جهود كبيرة في تطبيق التحليل الاقتصادي على المخاطر الصحية والأنشطة الصحية . والواقع أنه يتعين التأكيد على أنه بينما يمكن إخضاع بعض جوانب العمل الصحي لهذه الطريقة في المعالجة فإن هناك جوانب أخرى عديدة للعمل الصحي يتعذر حتى الآن ـ بل من غير المقبول في بعض الأحيان ـ أن نطبقها عليها .

إن الاهتمام المتزايد للمهنيين الصحيين ، بتطبيق مثل هذا التحليل ، يميل إلى عدم التركيز في الخواص غير القابلة للقياس للعمل الصحي ، وهي تتميز ، في حالات عديدة ، بأنها أكثر أهمية كثيرا من الخواص القابلة للقياس . والدور التعليمي للعمل الصحي في تشكيل المواقف الإنسانية نحو التنمية مثال واضح على ذلك .

الحاجة إلى التخطيط :

يمثل التخطيط عنصرا مهما بصفة خاصة فيما يتعلق بالبيئة المادية ، حيث تزايدت قدرة الإنسان على إيقاع الاضطراب في القوى الكبرى للطبيعة ، أو إحداث التغيير فيها إلى الحد الذي يمكن معه أن تنطوي الأخطاء ، أو التأثيرات المجهولة في نتائج مشؤومة ، أو ربما لا يمكن إلغاؤها .

ولو أن بلدا ما لم يضع خيارات محددة من خلال خطط صحية فإن هذه الخيارات سوف تصنع على أي حال ، ولكن على نحو اتفاقي تماما ، إما من خلال القدرة على الدفع ، وإما من خلال الموقع الجغرافي ، وإما من خلال

ذيوع أو شهرة حالة أو نوعية معينة من الأخطار الصحية ؛ أو لتقنية جديدة (مثل زرع القلب) ، أو ما شابه ذلك . وينطوي التخطيط على الأقل ، بالمقارنة بانعدام التخطيط ، على ميزة أنه يقدم منهج البت القاطع فيما يتعلق باختيار نوع التكنولوجيا الصحية التي يتعين تطويرها ، وتقويم التكاليف البعيدة والقريبة للاستثمار في أي تكنولوجيا يتم اختيارها .

كذلك يوفر التخطيط الآلية اللازمة لـ :

١ ـ التوزيع العادل للموارد الصحية القائمة .
٢ ـ رسم خطة عمل طويلة المدى لزيادة المتاح من تلك الموارد الصحية التي تحتاج لفترات طويلة من أجل تنميتها .
٣ ـ تنفيذ تدابير محددة لزيادة إنتاجية الموارد الصحية القائمة .

نظام توصيل الخدمة الصحية :

هذا النظام نجده في الغالب الأعم غائبا في مجالات هامة عديدة مثل : تصميم الخدمات ، التخطيط والإدارة ، إعاقة المهنيين الصحيين لتنفيذ الخطة الصحية ، التعليم غير القابل للتطبيق للعمالة الصحية .

تصميم الخدمات :

يتعين تصميم نظام الخدمة الصحية بحيث يصل إلى البيوت والمجتمعات المحلية ، كما يصل إلى المراكز الصحية ، إذا ما أريد أن ينطوي على أي تأثير ملموس فيما يتعلق بمواجهة الأخطار الصحية . وفي حالة النظم غربية التصميم نجدها مبنية على العمل وفقا لأوامر إكلينيكية* بحتة .

---

* أي مبنية على الملاحظة المباشرة للمريض في سرير المستشفى أو في العيادة . .

التخطيط والإدارة :

ليس كافيا أن توضع أهداف التخطيط المتعلقة بالصحة في مكتب التخطيط . فالأهداف يتعين تنفيذها . وذلك يتطلب تنسيق جهود كل المشاركين في توصيل الرعاية الصحية . ويمثل هذا التنسيق متطلبا أساسيا للتوصيل الكفء والفعال .

تعويق المهنيين الصحيين لتنفيذ الخطة الصحية :

إن المقاومة الهائلة للمهنيين الصحيين ، والأطباء بوجه خاص ، لندب أشخاص آخرين لأداء جزء من أعمالهم التقليدية ، أو العادية هي حقيقة معروفة للجميع ، وهي تشكل عقبة رئيسة أمام توصيل الخدمة الصحية . ويمكن تحجيم هذه المشكلة إلى أدنى حد ممكن إذا ما وضع نظام توصيل الخدمة الصحية المهنيين الصحيين في موضع المستخدمين العاملين بأجر في المستشفى ، أو العيادة الشاملة أو أي مرفق صحي آخر ، حيث يعمل الكل كفريق .

التعليم غير القابل للتطبيق للعاملين في المجال الصحي :

نحن لا ننكر ضرورة أن يكون لدينا أطباء ومستخدمون صحيون آخرون مدربون في مختلف جوانب الطب الاكلينيكي (السريري) ، لكننا نطرح للتساؤ ل تركيز التدريب في النواحي الاكلينيكية واستبعاد التدريب على طب المجتمعات المحلية في البلدان النامية . فالطبيب الشاب العائد إلى بلاده في أفريقيا أو آسيا لا يستطيع أن يتصدى للحاجات الموجودة أمامه . لقد أمضى سنوات عديدة في التدريب ليجد في النهاية أن مهاراته التي اكتسبها بجهد مضنٍ غير متلائمة مع دوره في الوطن . إذ تعلم أن يتعامل مع نفسه بوصفه طبيب عيادة . وفي الوطن ، وحيث يجد نفسه مسؤ ولا عن صحة ٥٠٠٠٠ وربما ١٠٠٠٠٠ إنسان ، يشعر بعدم التواؤ م وبالرهبة في مواجهة التحدي المتمثل في

الانتظار المتلهف لمجتمع بكامله للمهارات التي يملكها هو وحده . إنه لا يستطيع أن يتعامل مع المشكلات ولا مع التشكيلة المنوعة من الأخطار الصحية . فإذا ما بقي في بلده ، فإن الأمر ينتهي به عادة إلى تجاهل المشكلة الحقيقية والذهاب إلى أحد مستشفيات المراكز الحضرية ، حيث يمكنه على الأقل استخدام المهارات التي تعلمها في مكان مألوف نوعا . وتستمر ، في الوقت نفسه ، معاناة الناس لنقص التدابير الصحية الوقائية .

تقويم النظم الصحية :

يمثل التقويم نشاطا تشخيصيا يتعين أن يتبعه عمل تنفيذي . وتستخدم المعلومات الناتجة من الوظائف التقييمية للقياس والمقارنة والتفسير لتقرير نوع برنامج العمل الضروري من أجل تحسين الأداء الفعلي للنظام . وعلى ذلك فإن التقويم هو بمثابة عنصر متمم للعملية التخطيطية ، عنصر يشير إلى الاتجاه الذي يتعين أن تتخذه عملية إعادة التخطيط .

الأهـــداف :

يتم تقويم أي نظام على أساس مدى إنجاز الأهداف الموضوعة له ، وما الذي يتبدى في العائد من النظام . والسؤال الأول هو : إلى أي درجة من الفاعلية تم تحقيق هذا الهدف أو هذه المجموعة من الأهداف ؟ أو بعبارة أخرى : بأي تكلفة تم تحقيق وحدة كاملة من العائد المطلوب ؟ ويعتبر النظام كفؤا إذا حقق وحدة كاملة من العائد المطلوب بأقل تكلفة . وتتضمن التكاليف تكلفة استغلال الموارد الضرورية لإنتاج العائد (مثل العمالة : الأطباء ، التمريض ، العمال المساعدين ؛ والمرافق : العيادات والمستشفيات ، الخ ، والأجهزة والمعدات ؛ والموارد المالية) . أما السؤال الثاني ، والإجابة عنه أكثر صعوبة بوجه عام ، فهو : إلى أي مدى كان هذا العائد فعالا فيما يتعلق بتحقيق هدف ما نهائي ؟

المستلزمات والعائدات :

إننا نقوّم أي نظام من خلال قدرته على إنجاز الأهداف المخططة له . وعلى المستوى التطبيقي يتم الحكم على النظام من خلال العلاقة بين المستلزمات والعائدات وكيفية تأثير هذه العلاقة على الهدف المرجو . وتتمثل المشكلة الأولى في المجال الصحي فيما يتعلق بتقويم العائد في نقص معرفتنا بما يتشكل منه العائد . فإن مستلزمات النظام الصحي (مثل : عدد الأسرّة ، والأطباء ، أو الممرضات لكل وحدة سكانية) تعامل غالبا بوصفها عائدات . وليس لدينا ، حتى الآن ، أي مقاييس مباشرة لمردود أو عائد الرعاية الصحية ، برغم أننا نستطيع أن نقول إن المردود أو العائد هو ذلك المستوى المعين من الحالة الصحية الذي يمكن تحقيقه ، والذي يمكن أن يمثل زيادة في صحة رأس المال البشري . وليس من الدقة في شيء أن ننظر إلى إحصائيات معينة مثل انخفاض معدل الوفيات نتيجة أسباب محددة ، أو انخفاض معدلات المرض ، على أنها تبين العائد الصحي . فمثل هذا النهج سلبي ، ويقصر عن فهم حقيقة أن العائد الصحي هو شيء إيجابي ، هو ارتفاع للمستوى الصحي .

تدفق الخدمات الصحية :

من الممكن قياس تدفق الخدمات الصحية سواء في شكل وحدات فعلية ، أو في شكل شروط مالية . وتلك هي الطريقة الوحيدة في الوقت الحاضر للقياس التقريبي للعائد الصحي . وهناك منهج آخر أفضل كثيرا ، وإن لم تتوافر لدينا حتى الآن الأدوات الدقيقة الكافية اللازمة له ، يتمثل في قياس التغيرات السلوكية الناتجة من ، أو المترتبة على ، تدفق الخدمات الصحية . ومن أمثلة ذلك قياس تأثير الخدمات الصحية في الإنتاجية . وهو أمر يصعب تحقيقه ، بل ربما يستحيل تحقيقه ، نتيجة لأن الإنتاجية ترتبط بالطريقة التي يمضي بها وقت العمل لا بالوقت الفعلي الذي أمضي في العمل فحسب . ويمثل

مؤشر « التغيب بسبب المرض » مرشداً مفيداً . ويعتمد تقويم أهداف النظام الصحي إلى حد كبير على نظم المعلومات الصحية ، وعلى وضوح الأهداف الصحية . فكلما كانت صياغة أهداف النظام الصحي أكثر تحديدا زادت فائدة التقويم فيما يتعلق بعملية إعادة التخطيط .

إحصائيات الخدمة الصحية :

تظهر باستمرار إحصائيات متعلقة بمستلزمات الخدمة الصحية ، ومنها يمكننا أن نحصل على فكرة عما هو متاح في بلد بعينه للتأثير في تدفق الخدمات . وتظهر إحصائيات أخرى حول استفادة السكان بهذه الخدمات . والمشكلة هنا هي أن هذه الإحصائيات تقدم لمقوم الخدمة الصحية معلومات لا تتعلق إلا بعدد الساعين إلى هذه الخدمة ، لكنها لا تخبره بمن يحتاج إلى الخدمات ، أو ما إذا كانت الخدمات تتلاءم مع حاجات الشعبية . وإننا لنرغب في رؤ ية إحصائيات تربط حاجات الساعين إلى الخدمة الصحية بالفاعلية التي تقدم بها هذه الخدمة .

الفعل التالي للتقويم :

وهو يتبع نهجين : أحدهما مبني على الضبط والتنظيم ، والثاني على التغيير . وفي النهج القائم على الضبط والتنظيم يفترض المقوم أن أهداف النظام وخطته الإجمالية بمنأى عن أي شك ، وأن الخطأ الوحيد يكمن في المنفذين . ويؤدي هذا النهج إلى محاولة المقوم سد الفجوة بين التوقعات و بين الأداء التنفيذي بتأنيب ، أو معاقبة القائمين على التنفيذ . أما المقوم المتبنى لنهج التغيير فيبحث أمر النظام ككل ، ويطرح أهدافه للنقاش وينتزع تأييد القائمين على التنفيذ فيما يتعلق بتحديد مسار العمل الذي يتعين اتباعه للتغلب على أوجه القصور . وفي البلدان النامية ينطوي النهج المبني على التغيير على أهمية بالغة . فهو الطريقة

الوحيدة التي نأمل في أن تترجم المفاتيح البينية إلى وسائل أفضل لتحقيق الأهداف ، إذا ما اتسمت بالواقعية ، وفي إعادة صياغتها إذا لم تكن كذلك .

إن على المرء ، عند تقويم النظم الصحية ، أن يحاذر الميل إلى مقارنة نظام ما بنظام آخر لا يواجه العوائق نفسها . فالأهداف ينبغي أن تقيم في ضوء ارتباطها ببلد بعينه ، وليس من خلال مقارنتها بأهداف بلد آخر .

تحليل أنماط التنظيم في البلاد العربية من منظور صحي تكنولوجي :

هناك اختلافات كبيرة بين البلدان العربية هو ما يستبعد إمكانية تطوير استراتيجية صحية موحدة للبلدان العربية ككل . ويلخص الملحق (٢) وضع البلدان العربية فيما يتعلق بسماتها الاجتماعية ـ الاقتصادية ، والديموجرافية ، والسمات المميزة لنظم توصيل الخدمة الصحية .

ويمكن تقسيم بلدان المنطقة ، من زاوية توصيل الخدمة الصحية ، إلى ثلاث فئات : تتألف الأولى من البلدان التي تملك بنية أساسية صحية شاملة ، بما في ذلك وجود مرافق صحية يعمل بها مختصون أجانب ، أو طاقم من المختصين الأجانب بموجب تعاقدات أو ترتيبات مع مؤسسات ومعاهد أجنبية . وبالنسبة لهذه البلدان لا يشكل توافر المواد المالية عائقا من أي نوع . وفيما يتعلق بالوقت الحاضر على الأقل يعد توفير الرعاية الصحية للجميع هدفا قابلا للتحقيق ، من خلال عمليات المواءمة التكنولوجية ، وتحسين الإدارة ، وتعديل برنامجها عن طريق بحوث الخدمات الصحية ، واستخدام أساليب مستحدثة تتلاءم مع متطلباتها . ويحتاج واضعو السياسات إلى العون حتى يتحاشوا تبني أساليب عالية التكلفة لتلبية الحاجات التي قد يكون في إمكانهم تحمل نفقاتها في الوقت الحاضر ، لكنها لن تكون قابلة للاستمرار في المستقبل . وتشمل هذه الفئة كلا من الكويت ، والبحرين ، والسعودية ، والإمارات العربية المتحدة ، وقطر ، والعراق .

وتشمل الفئة الثانية تلك البلدان التي تتوافر فيها أعداد كافية من الموظفين والمستخدمين الصحيين ، كما توجد بها البنية الأساسية الصحية والخبرة الفنية ، لكن مواردها المالية محدودة . وفي هذه البلاد هناك اتجاه لاستخدام الموارد المالية والتقنية المحدودة في تطوير برامج على مستوى عال من التعقيد التكنولوجي ، وكثافة رأس المال التي لا تحقق فائدة فعلية لأغلبية السكان . ويحتاج المهنيون الصحيون وصناع السياسة الحكومية إلى أن يحال بينهم وبين اتباع تلك السياسات التي تؤدي إلى التوزيع غير المتكافىء للموارد القومية ، وأن يساعدوا على تطوير سياسات تعود بالفائدة على الكل . وتشمل هذه الفئة كلا من مصر ، وسوريا ، وتونس ، والأردن ، ولبنان ، والسودان .

أما الفئة الثالثة فتتألف من البلدان الأقل نموا في العالم العربي . وتفتقر هذه البلدان إلى الخبرة الفنية والبنية الأساسية الصحية الكافية ، والخبرة الإدارية والعمالة الصحية ، كما تواجه عقبات اقتصادية جسيمة . ووزارات الصحة في هذه البلدان لا تزال في طور التنظيم ، إلا أنه تم إنشاء بعض المرافق الصحية ومعاهد التدريب . وفي ضوء العقبات الجسيمة التي تواجهها هذه البلدان يصبح من قبيل الضرورة الملحة أن تركز في الاستغلال الأكثر اقتصاداً لعمالتها النامية ومواردها المالية المحدودة للغاية من أجل فائدة الجميع من خلال استخدام التكنولوجيات الصحية التي تمثل عنصرا أساسيا لحل مشكلات الصحة العامة ، والتي لا تحتاج لاستثمار مكثف لرأس المال . وتشمل هذه الفئة كلا من اليمن الديموقراطي ، وجيبوتي ، والصومال ، والجمهورية العربية اليمنية .

ويلخص الجدول (١) نوعية نظم المستلزمات المؤثرة في توصيل الخدمة الصحية في العالم العربي ، مع اختيار بلد واحد من كل فئة من الفئات الثلاث التي سبق ذكرها ، كممثل نوعي لهذه الفئة .

الرعاية الصحية الأولية بوصفها الحل التكنولوجي

دراسات حالة في العالم العربي :

تبنى بعض البلدان العربية نهج الرعاية الصحية الأولية كتكنولوجيا أساسية لتلبية الحاجات الصحية . ونذكر هنا تلك الجهود التي بذلت في السودان ومصر والبحرين . والمادة التالية مأخوذة من :

Primary Health Care in the Eastern Mediterranian Region, International Conference of Primary Health Care, Alma Ata, USSR, 6 - 12 September 1978; EMRO/WHO Document Number ICPHC/ALA 78.6, April 1978, pp.13 - 16.

السودان :

السودان (عدد السكان حوالي ١٦ مليونا) هي أكبر بلدان أفريقيا مساحة . وقد بدأت تنفيذ برنامج ما صحي على المستوى القومي للفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ حتى ١٩٨٣/١٩٨٤ يمثل حصيلة تدريب مكثف على إعداد البرامج الصحية للبلاد عاونت فيه منظمة الصحة العالمية ، كما يمثل أيضا عنصرا مكونا في برنامج عمل مرحلي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة . ويعطي برنامج العمل المرحلي الأولوية القصوى للطب الوقائي والاجتماعي ، والرعاية الصحية الريفية ، ويستهدف أقصى تغطية ممكنة للسكان والتوزيع العادل للخدمات .

ويوجه البرنامج الصحي على وجه التخصيص إلى : (أ) الحد من ، أو القضاء على ، الأمراض المتوطنة والوبائية ، وتحسين الظروف البيئية ؛ (ب) تعزيز الرعاية الصحية الريفية بحيث تتم كفالة التغطية الشاملة للسكان والتوزيع العادل للخدمات ؛ (جـ) توفير التسهيلات التدريبية لكل مستويات المهنيين ، والفنيين ، والعمال الصحيين المساعدين .

ويغطي البرنامج الصحي القومي المشكلات الصحية الثمانية الرئيسة

للبلاد ، ويشمل بين بنوده الرعاية الصحية الأولية لسكان الريف والبدو . والمجالات الرئيسة للبرنامج هي : الملاريا ، والملاريا الصناعية (من صنع الإنسان) ، والرعاية الصحية الأولية ، ومكافحة البلهارسيا في المناطق الزراعية ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، والصحة البيئية ، والمؤونات الغذائية في مناطق معنية ، ومرض المذنبات الملتحية . وبعض هذه المجالات يعد بمثابة برامج للتنمية الصحية ، في حين يندرج بعضها الآخر في إطار برامج التنمية المتعلقة بأكثر من قطاع .

وتمثل الرعاية الصحية الأولية ، من حيث هي أحد عناصر البرنامج الصحي القومي ، تعبيراً عن السياسات القومية ، وتعمل وفق سياسات وأهداف واستراتيجيات البرنامج الصحي القومي . وهي تتفق مع المعايير المتعلقة بسهولة التوافر واقتصادية التكلفة ، كما تعتبر مقبولة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ومهنية وفنية . فهي توجه إلى صحة المجتمع والتنمية ، لا إلى الرعاية الطبية للأفراد فحسب . وهي لا تعمل بصورة منفصلة عن أنشطة التنمية الأخرى في المجتمع . وهي تستخدم الأدوات والأساليب التقليدية إلى جانب التكنولوجيا الحديثة المناسبة التي يمكن أن يستخدمها العمال الصحيون غير المهنيين .

ويتم تحقيق التغطية القصوى للسكان من خلال برنامج مخطط لتدريب العمال والمشرفين الصحيين . ويجري اختيار العمال الصحيين الجدد عن طريق المجتمع المحلي الذي من المقرر أن يخدموا فيه . والرقم المستهدف للعمالة الصحية للعام ١٩٨٤ هو عامل صحي واحد لكل ٤٠٠٠ شخص في المناطق المستوطنة ، وعامل صحي واحد لكل ١٥٠٠ من البدو . ويوجه التدريب على وجه التخصيص للأمراض المنتشرة التي وضع البرنامج من أجل تغطيتها .

ويقوة عمل عمادها ٣٢٥٠ عاملا صحيا ، و ٥٧٤ وحدة إشراف وإحالة ،

جدول رقم (١) : نوعية نظم المستلزمات المؤثرة في توصيل الخدمات الصحية في ثلاثة بلدان عربية

النظم المؤثرة في توصيل الخدمات الصحية	المجموعة ١ الكـويت (عددالسكان ١مليون)	المجموعة ٢ مصـر (عددالسكان ٣٩مليون)	المجموعة ٣ اليمـن (عددالسكان ٥ملايين)
النظام المالي :			
ـ الحكومة في الوقت الحالي قادرة على تمويل ورعاية صحية جيدة المستوى ومجانية للكل .	نعم	لا	لا
ـ الضرائب كمصدر من مصادر تمويل الخدمات الصحية .	لا	نعم	نعم
نظام للنقل والإمداد :			
ـ المنطقة الجغرافية التي يتعين أن تغطيها الخدمة الصحية .	محدودة	واسعة	واسعة جدا
ـ مدى تبعثر المستوطنات البشرية	قليل	متوسط	عال
ـ حالة الطرق .	جيدة جدا	جيدة	رديئة
ـ النقل :			
أ ـ العام .	رديء	رديء جدا	سيىء جدا
ب ـ الخاص (ملكية السيارات) .	عال	منخفض	منخفض جدا
ـ الوحدات والخدمات الصحية .			
أ ـ مدى التوافر .	عال	متوسط	منخفض جدا
ب ـ مدى الاستفادة .	عال	متوسط	منخفض جدا
النظام الإداري :			
ـ طاقة الاستيعاب .	جيدة جدا	جيدة	سيئة
ـ إدارة الوحدات الصحية .	سيئة	مناسبة	سيئة
ـ المرافق الأساسية .	جيدة جدا	جيدة جدا	نادرة
ـ كم وتنوع المعدات والأدوية .	جيدة جدا	جيدة	مناسبة
نظام العمالة :			
ـ كم العمالة المهنية القومية .	نادر	عال	نادر
ـ كم العمالة القومية شبه المهنية .	نادر	عال	نادر
نظام المشاركة :			
ـ المشاركة في التصميم والتنفيذ .	لا يوجد	إلى حد ما	لا يوجد
ـ التنظيم الشعبي .	ضئيل	متوسط	ضئيل

خطط البرنامج لكي يغطي ٨٠٪ من سكان الريف الذين لم تصل إليهم الخدمة الصحية مع نهاية فترة الخطة الحالية عام ١٩٨٤ .

مشاركة المجتمع المحلي :

من سمات البرنامج المهمة مشاركة المجتمع المحلي التي يمكن للناس من خلالها أن يمارسوا السيطرة على الخدمات الصحية ، وأن يعززوا خدمات أخرى تؤدي إلى التحسين الاجتماعي والاقتصادي . ومثل هذه الجهود الذاتية يتم بذلها عبر مؤسسات المجتمع المحلي مثل : لجان تنمية القرية ، والمجالس القروية والبدوية ، والوحدات الأساسية للاتحادات ، وجمعيات المعلمين وأولياء الأمور .

ومن المتوقع أن تسهم هذه الهيئات في توعية جمهور السكان وتعزيز الوعي الصحي ، وتعبئة الموارد دعما للرعاية الصحية ، وتنظيم وقاية الجماهير من أمراض معينة ، وتشجيع مشروعات التنمية التي يجري تنفيذها من خلال التعاون بين عدة قطاعات ، وتوفير الحوافز للعمال الصحيين الذين يخدمون المجتمع المحلي .

ولتشجيع مشاركة المجتمع المحلي تمت كفالة التنسيق الإداري والمالي على المستوى المركزي ، وعلى مستوى المديريات والأقاليم والمستوى المحلي . وفضلا عن ذلك كفل التنسيق على هذه المستويات ، بين الوزارات المختلفة المعنية بتنمية المجتمعات المحلية ، من أجل تلبية الحاجات التكنولوجية والإنمائية للبرنامج ، ولتزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة أولا بأول .

إن استراتيجية الرعاية الصحية الأولية في السودان تتسق مع سياسة الحكومة المتعلقة بإتاحة الرعاية الصحية من دون تكلفة مباشرة للمستهلك ، وبأقصى تغطية لسكان الريف . وقد طرح الناس حاجاتهم من خلال ممثليهم في مجلس

الشعب ، الذي طالب بإلحاح بمكافحة الأمراض المتوطنة ، والتغطية الكافية للسكان ، وتوفير أعداد كافية من المستخدمين الصحيين ، والأدوية ، والمؤ ن ، والمعدات ، وبتقديم الخدمات الصحية . وبالتالي يمكن القول إن برنامج الرعاية الصحية الأولية يتجاوب مع الطموحات السياسية والاجتماعية للشعب . وتتطلب الجدوى المالية أن تتاح الاعتمادات المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية .

مصـــر :

تتمتع مصر بتراث طويل من الخدمات الصحية العامة في مجتمعاتها الريفية المحلية ، وطوال عدة سنوات تخرجت من جامعاتها أعداد ضخمة من الأطباء . وبالرغم من أن عدد الخريجات من الممرضات يقل كثيرا فيها ، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى عديدة ، عن عدد الخريجين من الأطباء ، فقد بدىء في تنفيذ برنامج ، عام ١٩٧٣ ، تتخرج بموجبه الآن حوالي ٥٠٠٠ ممرضة جديدة كل عام من شبكة من معاهد التمريض الفنية الثانوية . وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، ووكالة التنمية الأمريكية ، والبنك الدولي ، وفي تكامل وثيق مع الجهد المكثف للبلاد ، في مجال تنظيم الأسرة ، يتم إدخال تحسينات جوهرية على الشبكة القائمة للخدمات الصحية الريفية ، كما يتم تنفيذ برامج التعليم المستمر في كل أنحاء البلاد ، ويجري العمل في الوقت الحاضر في إعداد دراسات علمية مفصلة لاكتشاف أفضل الطرائق لربط خدمات وزارة الصحة ذات الطابع المركزي في الوقت الحاضر بأنشطة تنمية المجتمعات المحلية ككل .

البحريـــن :

من أصغر بلدان المنطقة ، إذ لا يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، تتوافر لكل فرد منهم الرعاية الطبية الأولية . وتتمثل سياسة الحكومة في هذا الصدد في تطوير نظامها في الرعاية الأولية على أساس الجمع بين طب الأسرة

وطب المجتمعات المحلية اللذين يتم توصيلهما من خلال شبكة من المراكز الصحية تعمل بكل منها مجموعة من الأطباء ، والممرضات ، والعمال الصحيين المساعدين . فتسجل كل أسرة في الدولة ويخصص لها طبيب بالمركز الصحي يكون مسؤ ولا عن حاجاتها فيما يتعلق بالرعاية الصحية . وفي الوقت الحاضر تعتمد الدولة بصفة رئيسة على الأطباء المغتربين . وقد بدأ تنفيذ برنامج تدريبي خاص لتوجيههم لممارسة طب الأسرة طبقا للظروف الخاصة بالبحرين . ويتم في الوقت نفسه إعداد برنامج تدريبي تخصصي في طب الأسرة سيتيح ، خلال السنوات القليلة القادمة ، توافر أطباء متخصصين في طب الأسرة ، يتولون قيادة فرق العمل بالمراكز الصحية ، ويكفلون رعاية أولية شاملة وعالية المستوى لكل المواطنين . ويجري في الوقت الحاضر تطوير أشكال نموذجية من التنسيق مع المستشفيات وخدمات الصحة العامة ، علاوة على التعليم المستمر لكل المهنيين الصحيين والمساعدين . ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أنه قد أجريت دراسات بحثية عديدة في مركز من أوائل المراكز الصحية الجديدة التي تم افتتاحها للحصول على معلومات حول سير العمل بالمركز ، للاستفادة بها في التخطيط اللاحق .

ومن المتوقع أن تقدم تجربة البحرين نموذجا يحتذى للخدمات المشابهة في البلدان المجاورة التي يساعد بعضها حكومة البحرين في تحقيق هذا التطور .

ملحق
الصحة والتعليم في العالم العربي

جدول رقم (١) : المؤشرات الصحية في البلدان العربية

الدولة	المعدل التقريبي للمواليد لكل ١٠٠٠ شخص		المعدل التقريبي للوفيات لكل ١٠٠٠ شخص		النسبة الاجمالية للمواليد٪	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ شخص: الأطفال حديثو الولادة فقط		معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ شخص: الأطفال من سن ١ - ٤ سنوات	
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
الصومال	٤٨	٤٨	٢٦	٢١	٦,١	٣٥	٤١	..	..	..	..
تشاد	٤٥	٤٤	٢٦	٢٤	٥,٣	٣٤	٣٩	..	..	..	..
الجمهورية العربية اليمنية	٥١	٥٠	٢٨	٢٠	٧,٢	٧	٤٥	..	١٦٠	..	..
متوسط	٤٨	٤٧	٢٦	٢٠	٦,٢	٣٦	٤٤	١٤٢	١٢٢	..	..
مصر	٤٤	٣٥	١٩	١٣	٥,٢	٤٥	٥٢	١٠٩	١٠١	٣٩	..
اليمن الديمقراطي	٥١	٤٩	٢٨	٢٠	٧,٢	٣٧	٤٥	..	..	..	
السودان	٥٠	٤٩	٢٢	١٧	٧,٠	٤١	٤٩	١٥٩	١٣٢	..	..
موريتانيا	٤٥	٤٥	٢٦	٢٤	٥,٤	٣٦	٣٩	..	..	..	..
المغرب	٥٠	٤٨	٢١	١٤	٧,١	٤٥	٥٣	١٤٩	١١٧	..	..
الأردن	٤٧	٤٧	٢٠	١٤	٧,١	٤٦	٥٣	٥٤	٢٢	٥	..
سوريا	٤٧	٤٦	١٨	١٤	٧,١	٤٦	٥٤	٣١	٢٢	..	٤
تونس	٤٧	٣٤	١٩	١٣	٦,٢	٤٦	٥٤	٧٤	٦٣	..	..
الجزائر	٥١	٤٨	٢٠	١٤	٧,٢	٤٦	٥٣	٣٦	..	١٢	..
لبنان	٤٣	٤٠	١٤	٩	٦,٣	٥٧	٦٣	..	..	١٢	٨
العراق	٤٩	٤٨	٢٠	١٤	٧,١	٤٥	٥٣	..	١٠٤	٢	..
متوسط	٤٥	٤٠	١٧	١٢	٦,١	٤٦		٥٨	٧٢	٤٦	١٠
السعودية	٥١	٤٨	١٨	١٩	٧,٢	٣٧	٤٥	..	..	..	..
ليبيا	٤٨	٤٤	١٩	١٤	٦,٨	٤٥	٥٣	..	..	..	
الكويت	٤٤	٤٦	١٠	٥	٧,٢	٥٨	٦٧	..	٤٤	٤٤	١
متوسط	٤٨	٤٦	١٩	١٤	٧,٢	٤٥	٥٣	..	..	..	..

المصدر : البنك الدولي .

جدول (٢) : التعليم في البلدان العربية

الدولــة	عدد المسجلين في المدارس الابتدائية ٪ من فئة سن المدارس		عدد المسجلين في المدارس الثانوية ٪ من فئة المدارس		عدد المسجلين في التعليم العالي ٪ من عدد السكان		نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين البالغين ٪	
	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٦٠	١٩٧٥
الصومال	٩	٥٨	١	٤	(٠)	١	—	٥٠
تشاد	١٦	٣٧	(٠)	٢	..	(٠)	..	١٥
الجمهورية العربية اليمنية	٨	٢٥	(٠)	٣	..	(٠)	١٠	١٠
متوسط	٣٠	٥٢	٢	٨	(٠)	١	١٠	٢٣
مصر	٦٦	٧٢	١٦	٤٠	٥	١٣	٢٠	٤٠
اليمن الديمقراطي	١٣	٧٨	٥	١٩	..	١	..	١٠
السودان	٢٥	٤٠	٣	١٨	(٠)	٢	..	١٥
موريتانيا	٨	١٧	(٠)	٣	..	..	٥	١٠
المغرب	٤٧	٦١	٥	١٦	١	٣	١٧	٢٦
الأردن	٧٨	٨٣	٢٥	٤٢	١	٤	٣٢	٦٢
سوريا	٦٥	١٠٢	١٦	٤٨	٤	١١	٣٠	٥٣
تونس	٦٦	٩٥	١٢	٢٠	١	٤	..	٥٥
الجزائر	٤٦	٨٩	٨	١٩	(٠)	٣	..	٣٥
لبنان	١٠٩	١٣٢	١٩	٣٨	٦	٢٣	..	٦٨
العراق	٦٥	٩٣	١٩	٣٥	٢	٩	١٥	٢٦
متوسط	٧٩	٩٧	١٢	١٥	٢	٧	٦١	٦٣
السعودية	١٢	٤٤	٢	١٦	(٠)	٣	..	١٥
ليبيا	٥٩	١٤٥	٩	٤٥	١	٧	٢٢	..
الكويت	٢١٩	٩٠	٣٨	٦٠	صفر	٧	٤٧	٥٥
متوسط	٥٩	٩٠	٩	٤٥	(٠)	٧	..	..

المصدر : البنك الدولي .

الفصل الخامس

التكنولوجيات والتنظيم في عملية التوفير الدائم للمأوى الأساسي في المنطقة العربية

د . روحي الشريف ، و د . الجباجي

مقدمة :

إن أهمية المأوى كحق من حقوق الإنسان أمر معترف به دوليا منذ عام ١٩٤٨ على الأقل . وتنص المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن :

« لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ، ويشمل الغذاء ، والملبس ، والمسكن ، والرعاية الطبية » .

وقد ذكر مؤتمر المستوطنات البشرية ، (HABITAT) ، الذي انعقد في فانكوفر عام ١٩٧٦ ، أن وضع المستوطنات البشرية يحدد إلى حد كبير مستوى أو نوع الحياة ، وأن تحسين هذا الوضع هو متطلب أساسي من أجل الإشباع الكامل للحاجات الإنسانية الأساسية .

يود كاتبا المقال أن يعربا عن شكرهما وتقديرهما للمساعدة التي قدمها لهما فريق الباحثين في تكنولوجيا البناء بمركز أبحاث مواد البناء التابع للجمعية العلمية الملكية بالأردن في جمع وتصنيف المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالإسكان في الأردن . كما يعربان عن تقديرهما للعون الذي قدمه د . سمير غبور في جمع البيانات الإحصائية عن السكن في مصر ، والوثائق العديدة التي أرسلها لهما ، والتي أثبتت قيمتها الكبيرة بالنسبة لهذه الدراسة . كذلك يود الكاتبان أن يشكرا مركز بحوث البناء التابع لمعهد البحث العلمي بالعراق والمسؤولين بوزارتي التخطيط والإسكان والتعمير العراقيتين ، علاوة على العديد من المهندسين العراقيين الذين كان لعونهم وأفكارهم فضل كبير خلال إعدادنا لهذه الدراسة .

الهدف والمجال :

تحاول هذه الدراسة أن تعرف المأوى الأساسي في ارتباطه بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية ، مع الاهتمام بالقضايا الايكولوجية والبيئية . ونستعرض الوضع السكني في المنطقة ، والآثار المترتبة على عدم إشباع هذا الاحتياج الإنساني الأساسي ، وتصف التدابير والسياسات الراهنة لإشباعه ، وأخيرا تقترح مجموعة من التدابير والأساليب التكنولوجية ، والتي يمكن من خلالها تحقيق الإشباع الدائم للحاجات المتعلقة بالمأوى الأساسي .

وقد تم اختيار بلدان ثلاثة ، هي : مصر ، والعراق ، والأردن ، كحالات ممثلة لمختلف بلدان العالم العربي . وتضم البلدان الثلاثة ما يقارب نصف إجمالي عدد سكان المنطقة العربية ، كما تمثل (أ) بلدا فقيرا ذا كثافة سكانية عالية (مصر) ، (ب) بلداً يمكن اعتباره مكتفيا ماليا نتيجة صادرات النفط (العراق) ، (جـ) بلداً يملك موارد محدودة ، ومعدل الدخل الفردي فيه متوسط المستوى (الأردن) .

ويملك كل من البلدان الثلاثة جميعا مؤسسات راسخة في مجال الإسكان ، وتجربة غنية في هذا المجال ، وتحاول هذه الدراسة أن تستعرض وأن تحلل التجربة القومية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتوفير المساكن ، داخل الإطار الأوسع لتلبية حاجات السكن ، في المنطقة على أساس دائم . كما تحاول أن تتقصى إلى أي مدى اتسمت الأساليب المستخدمة بالفعالية فيما يتعلق بتحقيق الهدف المتمثل في توفير المأوى الأساسي للجميع ، وتقدم في النهاية نتائج عريضة الخطوط فيما يتعلق بالسياسة القومية للإسكان والتعاون الإقليمي .

المأوى الأساسي

فكرة عامة :

الحاجات الإنسانية الأساسية :

عرف ماكهيل وماكهيل[1] الحاجات الإنسانية الأساسية داخل إطار فئات ثلاث :

(أ) احتياجات النقص ، وتتطلب رفع المقاييس إلى مستوى مقرر نوعا ، مثل الكفاية الفسيولوجية .
(ب) احتياجات الاكتفاء ، وهي الحاجات المطلوب إشباعها للوصول إلى مقاييس عند مستوى مقبول .
(جـ) احتياجات النمو ، والتي يتعدى إشباعها حد الكفاية ، بحيث يتيح للفرد تجاوز الكفاية المادية إلى إشباع المتطلبات غير المادية .

وفيما وراء مستوى النقص ، هناك مدى كبير من التنوع والتباين في المتطلبات الإنسانية .

وفي ضوء هذا التباين ، وضع كل من « ماكهيل وماكهيل » تمييزا شرطيا بين الحاجات البيولوجية الجسمية والحاجات النفسية الاجتماعية . فالحاجات الأولى هي حاجات الغذاء ، والمياه ، والمأوى ، والصحة ، والتدفئة (والتبريد) ، والإنارة والملبس . أما الحاجات النفسية الاجتماعية فهي الاحتياج للحب ، والتقدير ، وإثبات الذات ، وهي تشمل أيضا الأمن بمختلف أشكاله ، والنقل ، والمواصلات ، والتعليم .

وربما كان أكثر مدعاة للقبول أن نصنف الحاجات الإنسانية الأساسية في فئتين : أولية وثانوية .

(أ) فالحاجات الأولية هي في الأساس حاجات بيولوجية جسمية ، تهدف بصفة رئيسة إلى الحفاظ على الحياة ، وإن اتصلت أيضا بالمتطلبات النفسية الاجتماعية المباشرة لتدبير موارد استمرار الحياة .

(ب) والحاجات الثانوية هي حاجات نفسية اجتماعية ، وتشمل مختلف أنواع المرافق والخدمات العامة الضرورية للإشباع الدائم للحاجات الأولية .

والواقع أن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية سيكون خاليا من أي معنى إذا لم يكن يخدم أيضا الإشباع الدائم للحاجات الأولية ، أو إذا لم يتم قبله إشباع الحاجات الأولية أولا . ولا تزال الحاجات الأولية لقسم كبير من الإنسانية غير مشبعة حتى الآن . ولأن الأمم لم تعد تعمل وحدها ، فقد أصبح من الملائم أن ندافع عن تصدٍ عالمي لهذه المشكلة . وفضلا عن ذلك فإن تناول الحاجات الأساسية من زاوية اتخاذ إجراء عملي لإشباعها إشباعا دائما يتطلب أن نعرفها بطريقة قابلة للحساب من أجل القياس الكمي للموارد المطلوب تخصيصها ، كذلك يمثل تقدير مدى عدم إشباع الحاجات إجراء ضروريا ، وسيتعين وضع « خط أساس »* في موضع ما ، على أن انشغالنا بالحاجات الأولية لا يجب أن يدفعنا إلى التهوين من أهمية المستوى الثانوي .

فالهدف النهائي - أيا كان النهج المتبع - يتمثل في إشباع تلك المجموعة من المتطلبات الإنسانية التي تتيح كلا من الكفاءة والنمو على المستوى الفردي .

تقييم الحاجات :

اقترحت الدراسة ثلاثة خطوط منهجية رئيسة تجاه تقييم مجالات الأولوية ، بالتحرك على التعاقب من المجتمع القومي إلى الفئة الاجتماعية الصغرى ثم إلى المستوى الفردي .

---

* خط الأساس ، Base Line ، خط يتخذ أساسا لمقاييس وتخطيطات يتم إجراؤها . (المترجم) .

ويتعامل النهج الأول مع الأمم نفسها ، ويستخلص من المحاولة تعريفا للالتزام القومي بتلبية احتياجات السكن .

بينما يركز النهج الثاني ـ على نحو أكثر قوة ـ في الحاجات الفردية ، ويستخدم مفهوم « الوحدة السكنية » .

أما النهج الثالث ، أو نهج « دورة الحياة » ، فيتعامل مع النمط المتغير للحاجات عبر الزمن .

ويتطلب الأمر وجود معايير علمية وموضوعية بحيث يمكن من خلالها تقييم مدى عدم إشباع الحاجات . لكن الكميات وحدها ليست كافية ، بل يتعين إجراء دراسة كيفية مفصلة على المستوى المحلي . والخطوة الأولى في التقييم هي تعداد الحاجات . وهناك ، بطبيعة الحال ، درجات متباينة « للأساسية وللأولوية » . فالغذاء هو الاحتياج الأكثر أولوية في حين تتحدد أولويات الحاجات الأخرى تبعا للظروف . وفضلا عن ذلك فإن حاجة ما يمكن ألا تكون أساسية للإشباع المباشر ، لكنها قد تصبح ملحّة في وقت لاحق ، عندما يتم إشباع الحاجات الأولية .

وهناك معايير مختلفة يتعين وضعها في الاعتبار ، مثل الزمن ، وعدد السكان ، ونوع المجتمع المحلي (قرية أم مدينة) ، والثقافة ، الخ . ويتعين أن يتسم تقييم الحاجات بالمرونة بحيث يأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة تبعا للسن ، والجنس ، والموطن ، والظروف الاجتماعية الاقتصادية ، والاختلافات الثقافية ، الخ . والواقع أن متطلبات الحد الأدنى من أجل مستوى مقبول للحياة ليس من الحدود الثابتة والنهائية ، والتي تصبح الحاجات تحتها غير مشبعة ومشبعة فوقها . إن مفهوم الحاجات الأساسية مفهوم متقلب للغاية ، بحيث يتعين أن يكون تبنيه كأساس لسياسة التنمية مصحوبا بشيء من الحذر .

المأوى :

يمكن تعريف المأوى في مشكلة البيولوجي الفيزيائي الأكثر أساسية ، بأنه الحد الأدنى من الحماية من العوامل والقوى الجوية ، وحاجب واقٍ من أي هجوم . إنه في أبسط أشكاله ، مكان للأمان والراحة في حدها الأدنى . كأن يكون كهفا ، أو سقيفة ، أو كوخا بسيطا . ولكن حتى عند هذا المستوى فإنه يتخذ أبعادا نفسية اجتماعية متعددة ، فهو مكان للعلاقات الشخصية المتبادلة ، وهو مكان لأداء الطقوس ، وهو حيز اجتماعي لممارسة العديد من الأنشطة .

وأيا كان تعريف المأوى فإنه يمثل متطلبا اجتماعيا ثقافيا شديد القابلية للتغير فيما يتعلق بمساحته ، وعدد قطع الأثاث والأجهزة المنزلية المتوافرة بداخله .

ويشمل تعريف وتقييم المأوى كفاية التسهيلات والمعدات الخاصة بالنظافة ، والطبخ ، والتدفئة ، والإنارة ، والتبريد ، فضلا عن توافر الطرق والمواصلات وبعض الخدمات الأخرى ، سواء على مستوى الوحدة السكنية الفردية ، أو على أساس مشترك .

كذلك يتعين أن تأخذ التباينات الإقليمية بعين الاعتبار . ففي بعض المناطق قد تتلاءم طرائق ومواد البناء التقليدية مع احتياجات المناخ والاحتياجات الأخرى ، بالرغم من أنها يمكن أن تعد بدائية من خلال مقاييس أخرى ، وربما لا تحتاج إلا لتوصيلات إضافية من الطاقة ، والمياه ، والمرافق لتعزز إشباع الاحتياج السكني ، في حين يتطلب الأمر ، في مناطق أخرى ، إعادة تسكين أكثر كثافة على أساس إنتاجي واسع النطاق .(٢)

إن الحاجات الإنسانية الأساسية يجمع بينها ترابط وثيق ، ولن يصبح في

الإمكان توفير المأوى الأساسي إذا لم نأخذ بعين الاعتبار إشباع الحاجات الأساسية الأخرى ، وإذا لم يتم التنسيق مع عملية إشباع تلك الحاجات .

المنزل الواحد للأسرة :

يبدو أسلوب المنزل الواحد لكل أسرة بوصفه الأسلوب الأمثل لتقييم وتعريف حاجات المأوى الأساسي . فهذا الأسلوب أو المنهج يساعد على التركيز في اقتصاديات المنزل الداخلية والخارجية ، وفي المعايير الاجتماعية بوصفهما مقاييس تقدير الحاجات . على المستوى النظري ، يتعين أن يغطي استخدام هذه المقاييس المتعلقة بالتقييم المنزلي لا الجوانب الجسمية فحسب ، بل أيضا وسائل الراحة الأقل قابلية للقياس ، والأهداف الاجتماعية الثقافية التي نعمل على تحقيقها .

والواقع أن الحصر التفصيلي لكل ذلك سيحتاج إلى استطراد طويل للغاية . ولتبسيط الأمور أعد ماكهيل وماكهيل قائمة باستخدام تعبيرات وظيفية ، وذلك بالبدء بالحاجات الإنسانية ثم الاتجاه نحو الخارج إلى الجوانب البنيوية والجوانب المتعلقة بالموقع والخدمات .(٢)

وظائف « الحاجات الإنسانية » المطلوب خدمتها :

(أ) وظائف « الحاجات الجسمية » :

الأكل ، النوم والاستحمام وقضاء الحاجة (التبرز) ، وأنشطة مثل : الطبخ ، والغسل ، والكي ، والتنظيف ، والتخلص من الفضلات ، وتخزين الأغذية/ الأواني ، والأوعية ، والملابس ، والمعدات الشخصية ، ومعدات العمل والكتب ، الخ .

(ب) وظائف « الحاجات النفسية الاجتماعية » :

الجنس والخصوصية والتواصل الاجتماعي ، وتبادل الحديث ، والقراءة ،

والممارسات الدينية ، والرعاية الشخصية ، ورعاية الطفل ، والهـوايات الإبداعية ، والاتصالات ، واللهو ، والترفيه والتسلية ، ومجمل أسباب المتعة الجمالية ممثلة في مكان الإقامة والبيئة المحيطة .

(جـ) الضبط أو التنظيم البيئي :

استخدام التدفئة والتبريد ، الحماية من شدة حرارة الشمس الشديدة ، أو شدة الرياح ، والأمطار ، والغبار ، والتعديات الخارجية الأخرى مثل : الحشرات ، والهوام ، والقوارض ، الخ ، والطاقة من أجـل الإنارة ، والتبريد ، والتدفئة ، والنواحي المتعلقة بالتهوية .

(د) التركيبات والأرضيات الداخلية :

الأثـاث والمعدات الـلازمة للحـاجات الجسميـة والاجتماعيـة ، من الأرضيات ، والحوائط والسقف ، للمساعدة على التنظيم البيئي الداخلي .

(هـ) التركيبات والأسطح الخارجية :

للحماية من عوامل التعدي البيئية الخارجية : الحوائط ، والأسطح ، والنوافذ ذات الحجاب السلكي الواقي من الناموس ، والذباب . الأبواب ، والشرفات والمداخل المسقوفة ، وصرف مياه المجاري ، والتخلص من الفضلات (القمامة) ، ومخزن وقود الطاقة ، ومخزن أدوات ومعدات اللعب ، والعمل ، ومناطق اللهو والترفيه ، وبستان لزراعة الخضر في مكان مجاور ، ومنطقة مخصصة للمواشي في مكان مناسب ؛ وحوائط وأسوار ، الخ ، حيثما يتطلب الأمر ذلك سواء لدواعي الأمن البدني أو لأغراض ثقافية .

(و) نواحٍ متعلقة بالخدمات الخارجية :

سهولة الوصول للطرق الممهدة ، والمحلات التجارية ، والأسواق ، والنقل ، ومكان العمل ، والجيران والمجتمع المحلي ، والصحة ، والتعليم ، والمواصلات (الهواتف ، التلغراف ، البريد) والخدمات الأخرى .

العلاقة بين الإنسان والمأوى والبيئة :

يترك المسكن أكثر الآثار وضوحا في البيئة البنائية ، في حين تتأثر سماته المميزة في الوقت ذاته بالبيئة الطبيعية .(٣)

والمأوى يؤثر في البيئة الطبيعية من خلال استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث الهواء ، والماء ، والأرض ، وتتضمن عمليات الإنتاج استخدام الأرض وموارد طبيعية أخرى مثل : التربة ، والأحجار ، والمياه ، والأخشاب ، والمعادن . ويحتاج الساكنون إلى كمية ثابتة من الطاقة في شكل غذاء ووقود . وهذه الطاقة يتم استهلاكها ، وينتج من ذلك فضلات مثل : البراز ، ومياه المجاري ، والقمامة . ويؤدي تركيز المستوطنات البشرية إلى آثار جسمية ونفسية سلبية بالنسبة للإنسان نتيجة الضوضاء ، والكثافة ، وكثرة التنقل ، والتدهور الجمالي ، وتلوث الجو ، والضغوط الاجتماعية .

البيئة البنائية :

يمكن دراسة البيئة البنائية من جانبين يترابطان ترابطا وثيقا : الجانب الفيزيائي أو المادي ، والجانب النفسي الاجتماعي . ويمثل التدهور البيئي في الأحياء الفقيرة في أغلب المدن حلقة مفرغة من سوء استخدام البيئة من جانب السكان وتأثير هذه البيئة فيهم . ولقد أثبتت التجربة للعديد من الحكومات أن إعادة إسكان المقيمين بالأحياء الفقيرة في مناطق سكنية حديثة البناء مخططة لا يعني سوى النكوص البطيء للمناطق الجديدة إلى مستوى مشابه للأحياء الفقيرة . وفي العقد السابق فقط بدأت الحكومات تدرك الحاجة إلى التعليم الاجتماعي على أن الحكومات ليس في وسعها أن تفعل أكثر من ذلك ، أما ما يتبقى فيتوقف على الناس .

وقد أثبت الأردن فعالية وسائل الإعلام في هذا الصدد . فعندما انتشر وباء

الكوليرا في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٧٨ شنت الحكومة الأردنية حملة نظافة شاملة وحازمة ، مستخدمة الإذاعة ، والتلفاز ، والصحف ، والمجلات ، الخ . وبلغ نجاح هذه الحملة حدا أصبحت وسائل الإعلام تستخدم معه الآن وبصفة مستمرة لحث ساكني الأحياء الفقيرة على حماية مناطقهم من المزيد من التدهور ، وعلى تحسين أوضاعهم ، بمساعدة الحكومة ، من خلال تشكيل تعاونيات .

وفي الأحياء الفقيرة ، تمثل الأوحال ، والزحام ، والقذارة ، والبؤس ، والفساد الاجتماعي والجمالي العام إهانة للكرامة الإنسانية . وفي غياب الرعاية الصحية والتعليم ، وما ينجم عنهما من افتقار للوعي الاجتماعي ، تصبح فرص تحسين نوعية الحياة محدودة تماما .

إنه لمن واجب الحكومات أن توفر للناس ، أو تساعد الناس على أن يوفروا لأنفسهم ، بيئة بنائية صحية تليق بكرامة الإنسان ، ويشمل ذلك التوفير المنتظم لخدمات مثل : توفير المياه ، والصرف الصحي ، وجمع القمامة ، وكنس الشوارع ، والنقل ، والمواصلات ، الخ . ثم يأتي بعد ذلك دور الباحثين الاجتماعيين ، والتعليم ، بل وسائل الإعلام في الحفاظ على البيئة وتحسينها .

المنزل الكافي :

المنزل الكافي هو ، باختصار ، مكان الإقامة الذي يجد أفراد الأسرة فيه المأوى ، والأمان ، والراحة ، والسعادة ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالتصميم المعماري الملائم ، المتسق مع أسلوب حياة أفراد الأسرة وباستخدام مواد البناء وأساليب الإنشاء الأكثر اقتصادية ، مع الأثاث المناسب في كل جزء من أجزاء المنزل .

ولقد ظل المسكن دائما ـ وسوف يظل ـ مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجات

المجتمع وتطلعاته ، وبالمستوى المعيشي لأفراد الأسرة . لقد تطور مع تطور الإنسانية ، عاكسا المعايير الاجتماعية للشعوب ، وتقاليدها وأساليب حياتها ، داخل المنزل وخارجه ، ومتسقا مع بيئة المنطقة ، ومناخها ، وطبيعتها .

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتأثرا بالحاجة إلى إسكان ملايين البشر الذين دمرت منازلهم ، ظهرت نظريتان فيما يتعلق بتعريف المنزل الكافي .

النظرية الأولى ، نظر فيها إلى المنزل على أنه آلة يستعملها الإنسان ، تماما مثل السيارة أو الثلاجة ، أي بوصفه شيئا يمضي فيه الإنسان بضع ساعات يوميا . وبالتالي فإن المنزل يمكن أن يكون مضغوطا ومختصرا ، صغيرا في المساحة ، ومنخفض التكلفة ، وشأنه شأن الآلة ، يمكن إنتاج كل عناصره المكونة من مصنع ، ويتم تجميعها خلال بضعة أيام أو ساعات . وقد أدى هذا النهج إلى ظهور الحجيرات الضيقة القبيحة و« خلايا النحل » المتشابهة في عدد كبير من المستوطنات في كل أنحاء العالم ، كتجسيد « المجتمع الآلة » المفتقر إلى الجوانب الإنسانية . وبرغم نجاح هذا النهج في مواجهة التحدي المتمثل في توفير المسكن للملايين المحرومين من المأوى ، فقد خلق مشكلات اجتماعية لا حصر لها .

أما النهج الثاني ، نهج « المنزل العضوي » ، فيعتبر المنزل خلية حية تولد وتنمو وتستهلك الطاقة والمواد وتفرغ الفضلات ، ثم تفسد وتموت . وبوصفه كائنا عضويا يتكيف مع استخدام الإنسان ، يتعين أن يشتمل المنزل على العنصر الإنساني الذي يميز بين الإنسان والآلة . وعلى ذلك فالمنزل هو تعبير عن فردية الإنسان وتفرده ، وهو المحور الرئيس لتحققه الذاتي .

ومن الواضح أن النهج الأول غير مقبول ، بينما قد يتعذر تحقيق النهج الثاني . وقد أثبت إنتاج العناصر المكونة للمنزل على نطاق واسع جدواه العملية ـ فالتوحيد القياسي للعناصر المكونة التي تؤدي الوظيفة نفسها أدى

بالفعل إلى تخفيض التكلفة ، كما حسنت الميكنة مستوى الإنتاجية وسرّعت عملية الإنتاج . ومن ناحية أخرى ، فإن بناء أفراد الأسرة لمنزلهم الخاص طبقا لحاجاتهم ورغباتهم الخاصة يتطلب تكلفة تفوق الموارد المالية المتاحة لمعظم الناس في العالم العربي .

وعلى ذلك فإن المنزل الكافي بالنسبة للمنطقة يتعين أن يكون حلا وسطا بين النهجين الأول والثاني ، أي نوعا من الموازنة بين المرغوب فيه والقابل للتحقيق .

العوامل المؤثرة في تعريف المأوى الأساسي :

دفع التكاليف :

الدول الغنية قليلة السكان هي وحدها القادرة على دفع التكاليف المطلوبة لتوفير إسكان مجاني أو معان بمبالغ مالية كبيرة . وفي الحالات القليلة التي وفرت فيها الحكومات السكن ، كمنحة خالصة ، كانت النتيجة المعتادة هي عدم الاقتناع والإهمال ، مع التلف النهائي للمبنى . ويبدو أن الإسكان المقدم مجانا من جانب الدولة يفشل في خلق إحساس بالملكية والانتماء ، أو الرغبة في الحفاظ على الملكية وتحسينها . فحتى الحكومات الاشتراكية الغنية نسبيا مثل حكومة العراق بدأت تتقبل حقيقة أن الإسكان يتعين أن يدفع مقابل مادي له من جانب المنتفعين . على أن الحكومات تستطيع أن توفر الإعانة المالية وتقدم ترتيبات للسداد المريح من خلال نظام القروض عن طريق البنوك أو الشراء بالتقسيط .

القدرة على تحمل النفقات :

حيث إنه يتعين على الساكنين دفع تكلفة الوحدة السكنية ، لذا ينبغي أن تكون التكلفة محتملة ، وبالتالي فإن الحد الأقصى للتكلفة ينبغي أن يحدد من

زاوية دخل الأسرة . والاتجاهات الحديثة في هذا الشأن تحدد نسبة ٤٠٪ من دخل الأسرة كحد أقصى للقيمة الإيجارية ، أو لقسط التمليك .

المناخ :

يمثل مناخ البلد المعني عاملا رئيسا فيما يتعلق بتعريف المأوى الأساسي . ففي المناخ البارد يتعين أن تكون المنازل محكمة الإغلاق ومعزولة جيدا ؛ أما في المناخ الحار فإنها تتطلب شكلا ما من العزل ، أو القصور الذاتي الحراري لتوفير درجة معينة من الراحة الحرارية . فالمظلة الشمسية التي تعلو النوافذ ضرورية ، على سبيل المثال ، لتقليل تدفق الحرارة إلى المنزل ، كما يمكن استخدام باحة الدار المفتوحة بعد إحاطتها بسياج ، وتظليلها للأنشطة اليومية العادية بل للنوم أيضا .

ومن الأمثلة على أهمية مواءمة المناخ ذلك المشروع التجريبي الذي نفذته هيئة وادي الأردن ، حيث تم تطوير نظام إسكاني منخفض التكلفة ، يتضمن بناء جدران خرسانية سمكها ٣ سنتيمترات . فعلى الورق ، كانت الفكرة رائعة ، لكن بمجرد الانتهاء من البناء ظهر أن المنازل المبنية « شديدة الحرارة » في فصل الصيف ، نتيجة لأنها لا تملك أي قصور ذاتي حراري ، وأن درجة الحرارة داخلها أعلى كثيرا من درجة الحرارة بالخارج ، وترتب على ذلك رفض الناس للإقامة فيها ، وتم وقف المشروع نهائيا .

لقد ثبت بوجه عام أن البناء الثقيل المصمت الذي تستخدم فيه مواد ذات قدرة عالية على التخزين الحراري (مثل الطين) هو النمط المثالي ، عبر العصور ، للبناء في المناطق ذات المناخ الحار الجاف . وهناك بعض المنازل القديمة من هذا النوع بحوائط طينية سمكها ٨٠سم ما زالت موجودة في وادي الأردن . وداخل هذه المنازل يستمتع المرء بجو لطيف بالغ الاعتدال في أيام الصيف القائظة ، ومما يؤسف له أن تقنية البناء المستخدمة في هذه المنازل فقدت الآن (هناك محاولات يبذلها بعض المهندسين المعماريين لإعادة

إدخالها) ، فضلا عن أن الناس تميل إلى تفضيل الأسطح الملساء والمتينة التي توفرها الخرسانة .

الاعتبارات الاجتماعية والثقافية :

ينبغي أن تتفق الوحدة السكنية مع السمات الاجتماعية والثقافية والدينية لمن سيقيمون فيها . وقصة البدو في الأردن والعراق مثل شهير في هذا المجال . فبعد أن منحتهم الحكومة مساكن حضرية الطراز ، نصبوا خيامهم في الحديقة ، وأسكنوا حيواناتهم في المنازل ، واستخدموا حوض المطبخ والبانيو (حوض الاستحمام) كمعالف تغذية . وفي حالات كثيرة تغلبت غريزة التجوال والرغبة في حرية الصحراء ، وترك المنزل خاليا أغلب أيام السنة .

ولقد صمم الإسكان المخصص للمهاجرين من الريف إلى المدن في أغلب الحالات طبقا للمقاييس الحضرية ، مما أدى إلى تفسخ البيئة البنائية نظراً لاستمرارهم في ممارسة أسلوب الحياة الريفية . فقد أسكن المهاجرون المصريون إلى القاهرة ، على سبيل المثال ، في شقق سكنية فانتهى بهم الأمر إلى بناء عشش للدواجن في النوافذ ، وتربية الأغنام على أسطح المباني . ومن الأمثلة الأخرى رعاة جاموس الماء بالعراق الذين وفرت لهم مساكن في إطار مشروع لتصنيع إنتاج الألبان . ومن المعروف أن جاموس الماء يحتاج إلى ثقوب مائية موحلة أو مجرى مائي . وكان أقرب مجرى مائي على مسافة بعيدة جدا من المنازل ، فحاول الرعاة منذ البداية حفر ثقوب مائية بالقرب من منازلهم ، وعندما منعوا من ذلك تركوا المنازل ليقيموا بالقرب من المجرى المائي .

ومن الأمثلة الشهيرة لرفض الإقامة في المساكن ما حدث في قرية القرنة في صعيد مصر . فقد بنيت قرية جديدة لإسكان النوبيين الذين كانوا يقيمون في ذلك الوقت في أوضاع سكنية بائسة في تل قريب ـ على أن هؤلاء الناس اعتادوا أن يكسبوا رزقهم من قبور قدماء المصريين الموجودة في منحدرات ذلك التل ـ

سواء من خلال التعامل مع السياح ، أو من بيع ما يعثرون عليه من آثار عن طريق عمليات حفر غير مشروعة . وكان معنى الانتقال إلى القرية الجديدة نهاية المصدر الرئيس للدخل بالنسبة لهم ، ومن ثم فقد بقوا . وظلت القرنة ، تلك القرية الجميلة بمبانيها المتفردة وبالغة الروعة ، مهجورة حتى يومنا هذا .

مثل هذه الأمثلة تؤكد الحقيقة القائلة إن العادات المحلية والأعراف الاجتماعية يتعين أخذها بعين الاعتبار ، فضلا عن مدى قدرة الناس على إجراء تغييرات في أساليب حياتهم في مواجهة الواقع الاقتصادي ومجالات الواقع الأخرى .

ومع ذلك فقد أبدى الناس قدرة ملموسة على التواؤم مع الأوضاع المعيشية المختلفة ، وخصوصا في مواجهة الضغوط الاقتصادية . فقد رفض الناس في البداية مشروعات إسكانية متعددة قامت بتنفيذها هيئة الإسكان بالأردن ، أو قبلت على مضض مع إبداء العديد من الشكاوى ، فالشقق لم تكن مقبولة وال أسرة تريد مسكنها المنفصل عن غيره من المساكن ، ومع الوقت ، مع ارتفاع أسعار السكن ، لم يعد أحد يعترض على هذا النوع من الشقق ، وأصبح محلا للقبول بالتدريج .

القــوة والمتانة :

أوضحت تجارب عديدة للإسكان منخفض التكلفة أهمية الإنشاء القوي المتين . فمثل هذا الإسكان رخيص التكلفة ، والمشيد تشييدا غير دائم ، ما أن تمر عليه خمس سنوات من تأثير العوامل الجوية وسوء الاستعمال حتى يصل إلى حالة من التلف والتدهور يتوجب معها استبداله . والواقع أن الحلول السريعة والسهلة من هذا النمط لم تحل مشكلة الإسكان ، بل أرجأتها لفترة فحسب .

وقد أدى ذلك بالعديد من الباحثين في مجال الإسكان إلى التشديد على أهمية توافر القوة والقدرة على التحمل في هياكل المباني في مشروعات الإسكان حتى لو

جاء ذلك على حساب جودة التشطيبات ، والتي يستطيع الحائز أن يضيف إليها ويحسنها ويعنى بصيانتها . وفي هذا النهج ، تستطيع الأسرة ، مع تحسن ظروفها المالية ، أن تدخل تحسينات على الوحدة السكنية بدلا من تركها بحثا عن مسكن أفضل .

التنسيق القياسي :

يرتبط حجم الغرفة ارتباطا وثيقا بحجم الأثاث . وقد حاول العديد من المعماريين أن يحددوا أحجام الغرف من زاوية الوظيفة ونوع الإشغال ، فاكتشفوا في النهاية أن فقراء الناس ، الذين يميلون إلى امتلاك ، أثاث عتيق وضخم الحجم (وربما مستعمل) ، يجدون الغرف صغيرة للغاية . وفيما عدا هذه الفئة ، يظل العالم من دون أبعاد قياسية فيما يتعلق بالأثاث ، مما يتعذر معه تحديد الاحجام المثلى للغرف .

وبطبيعة الحال فإن التنسيق القياسي يعني أكثر من ذلك . فهو يمثل توحيد أبعاد المبنى من زاوية بعد قياسي أساسي . وهو ما يؤدي إلى خفض التكاليف من خلال تقليل الفاقد في مواد البناء ، وقوة العمل ، وتبسيط التصميم ، وتسهيل الإنتاج واسع النطاق للوازم والتركيبات .

العوامل النفسية الاجتماعية :

فضلا عن الأساس الاجتماعي / الاقتصادي لرفض النوبيين لقرية القرنة النموذجية الذي سلف ذكره ، هناك عامل آخر ترك أثراً هو الأكثر أهمية . فقد بنيت القرية على الطراز الإسلامي التقليدي ، وبنيت الأسطح على شكل قباب . وفي مجتمع النوبة تعلو القباب عادة أضرحة القديسين والأولياء ، وهكذا يصعب على النوبي العادي أن يقيم وفوق رأسه قبة نظرا لارتباط مثل هذه الأشكال البنائية بالقبور والموت . وعلى نحو مشابه ، قيل عن الأسطح

المضلعة ، التي جربت مرة واحدة في الأردن ، أنها تصيب بعض الناس بحالة من الخوف المرضي من الأماكن المغلقة .

ومن الواضح ، بوجه عام ، أن أدق التفاصيل وأصغرها يمكن أن تسهم اسهاما ملحوظا في زيادة ، أو تقليل مدى تقبل الناس لسكن ما .

البيئة البنائية :

رأينا فيما سبق أن تعريف المأوى الأساسي لا يستمد فقط من الوحدة السكنية الفردية ، بل يتعين أن يربط بالبيئة النباتية ، وأن الكيفية التي ترتبط بها الوحدة السكنية بالوحدات السكنية المحيطة بها ، والكيفية التي يتم بها خدمتها من حيث توفير المياه ، وتصريف المجاري ، والتخلص من القمامة ، والقوة الكهربائية ، الخ ، ومدى بعدها عن خدمات المجتمع المحلي ومكان العمل ، وكيفية تفاعل أهل المنزل مع جيرانهم . كل ذلك يحدد نوعية الحياة (أو الافتقار إليها) .

وهو ما يثبت الحاجة إلى التنظيم والتخطيط ، وبالتالي فإن السلطات المختصة لا تستطيع أن تعتبر أن عملها قد انتهى بمجرد إتمام بناء المنازل وتوزيعها ، بل يجب أن تعمل بصورة مستمرة على الحفاظ على ترقية مستوى الحياة في تلك المناطق من خلال توفير الخدمات ، والعمل الاجتماعي اللازم لتوعية شاغلي المنزل بأهمية الحفاظ على البيئة .

تعريف المأوى الأساسي

مقـــدمة :

تبذل في الوقت الحاضر محاولات عديدة لوضع معايير محددة لتعريف المسكن الأمثل . وقد قيل إن وزارة الإسكان والتعمير بالعراق ، على سبيل المثال ، قد وضعت تعريفا للمأوى الأساسي المطلوب للمناطق المختلفة في العراق[٤].

ويتعين أن يكون التعريف برجماتيا (عمليا) ، يأخذ بعين الاعتبار حجم المشكلة ، وموارد البلد وإمكاناتها . كما يجب أن يوضع (أي التعريف) طبقا لمجموعة من مقاييس الحد الأدنى التي تغطي كل جوانب الإسكان بدءاً من الوحدة السكنية نفسها حتى البيئة البنائية . وتوفر مستويات الحد الأدنى التي اقترحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(*) للإسكان الدائم منخفض التكاليف ، ولتحسين الإسكان القائم منخفض المستوى خطوطا مرشدة مفيدة للغاية . فالتعريف ينبغي أن يشمل تخطيط المنطقة المحيطة ، وتخطيط أراضي البناء ، وتخطيط البناء ، والإنشاءات ، وأنابيب المياه ، والصرف الصحي ، والكهرباء ، والتدفئة ، الخ . وهذه المقاييس يتعين أن تنبني على متطلبات التنفيذ ، كما يمكنها أن تخفض التكاليف ، فضلا عن توفير خط قاعدي ، أو خط أساس يمكن أن تبني عليه الخطط والمواصفات وتقديرات التكلفة ، ومحك لتقييم الحاجات السكنية . وفيما يلي نورد باختصار التعريفات القابلة للتطبيق العملي .

تخطيط المنطقة المحيطة :

يتعين تخطيط المنطقة المحيطة ، أو المدينة السكنية ، أو المنطقة السكنية على نحو يكفل أفضل استخدام للأراضي المتاحة في توفير المرافق الخاصة والتجارية والعامة . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

١ ــ توفير تقسيم متسق وكاف للمناطق يتيح إمكانية النمو والتغيير في المستقبل ، ويحمي من الدخان والضوضاء وزحام المرور وأشكال الإزعاج الأخرى المرتبطة بالنشاط الصناعي والتجاري .

٢ ــ وضع حدود لكثافة الأشخاص ، والوحدات السكنية لتوفير بيئة مقبولة صحيا وماديا واجتماعيا .

٣ ــ توفير مداخل ومخارج للمنطقة وطرق كافية للمرور داخلها .

٤ ــ توفير المحلات التجارية ، والأسواق ، والتسهيلات التجارية الأخرى التي تحتاجها المنطقة السكنية عادة بصورة يومية ، وفي مواقع قريبة من الوحدات السكنية .

٥ ــ توفير الخدمات العامة : كالحدائق ، والملاعب ، والمكتبات ، والعيادات ، ومراكز الشرطة في مواقع مناسبة ، بحيث يسهل للجميع الوصول إليها .

تخطيط أراضي البناء :

يتعين أن يحقق تخطيط قطعة الأرض المخصصة للبناء الأغراض التالية :

١ ــ المدخل المريح للمسكن .

٢ ــ الإضاءة الطبيعية الكافية ، وتهوية الغرف والفراغات .

٣ ــ قدر معقول من الخصوصية لكل وحدة سكنية .

٤ ــ تخصيص مساحات لغسل الملابس وتجفيفها ، وللبستنة ، و(أو) للمواشي حسب المطلوب .

٥ ــ التوسع المحتمل للمسكن (في حالة المساكن المنفصلة أو شبه المنفصلة ، أو الوحدات السكنية المبنية في صفوف متلاصقة) .

تخطيط البناء :

عدد ، ومساحة ، ونمط الغرف ، يتعين أن تشمل الوحدة الأساسية للمنزل العربي النموذجي ما يلي :

١ ــ غرف النوم ـ غرفة واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاث حسب متوسط عدد أفراد الأسرة ـ وفي البلاد العربية ، حيث يتجاوز متوسط عدد أفراد الأسرة ٦ أفراد ، فإن العدد الأمثل هو ٣ غرف ؛ غرفة لرب الأسرة وقرينته ، والثانية والثالثة للذكور والإناث من أفراد الأسرة ، والأقارب المقيمين . ويمكن الاكتفاء بغرفتي

نوم بدلا من ثلاث إذا كانت كل غرفة تتسع لسريرين . وتتحدد مساحة غرف النوم جزئيا من خلال العوامل الثقافية ، لكن العامل المحدد الرئيس يتمثل في حجم الأثاث . وتقترح دراسة حديثة المساحات التالية لغرف النوم في الأردن :

الغرفة الأولى	:	٣,٦ × ٣,٩ م (١٤,٠٤م٢)
الغرفة الثانية	:	٣,٦ × ٣,٦ م (١٢,٩٦م٢)
الغرفة الثالثة	:	٣,٩ × ٤,٢ م (١٦,٣٨م٢)

ويمكن تحويل الغرفة الثالثة لغرفة مزدوجة اذا دعت الضرورة .

٢ ــ غرفة معيشة ، يمارس فيها النشاط العائلي ، ويمكن استعمالها كغرفة نوم (للأطفال الذكور عادة) . والمساحة المقترحة لهذه الغرفة هي : ٣,٩ × ٤,٢ م٢ (١٦,٣٨م٢) . وفي المناطق الريفية بالبلدان ذات المناخ الدافىء مثل : وادي الأردن ، والعراق ، وقرى مصر ، تمثل الباحة المفتوحة والمظللة مكان المعيشة المفضل ـ فهي المساحة التي تمارس فيها الأنشطة اليومية المعتادة ، والأنشطة الاجتماعية في أمسيات الصيف . كذلك ينام الناس في الباحة (أو الفناء) ، أو فوق سطح المنزل في الصيف ، هربا من الحرارة الجاثمة في الغرف . ومن الأفكار الجيدة في هذا الصدد الفناء الداخلي المشتمل على كرمة عنب ، أو شجرة لبلاب . فالكرمة أو اللبلاب توفر الظل في الصيف نظرا لأنها تغطي أغلب الفناء ، بينما تسقط الأوراق في الخريف ، لتعرض البيت لأشعة شمس الشتاء .

٣ ــ غرفة المطبخ والطعام بمساحة قدرها : ٢,٤ × ٣,٦ م (٨,٦٤ م٢) ، وتحتوي على حوض ، وأدوات المطبخ ، وخزانة ، أو دولاب للكؤوس والأطباق ، والرفوف ، ومنضدة الطعام .

٤ ــ حمام بمساحة قدرها : (٢,٤ × ١,٨ م (٤,٣٢ م٢) ، يحتوي على مرحاض ، وحوض ، ودش ومساحة فارغة للسخان وللغسيل . وفي المناطق

الريفية يفضل أن تخصص مساحة للمرحاض قدرها : ١,٢ × ٠,٩ م (١,٠٨ م٢) كمبنى ملحق للمنزل مع حجرة صغيرة للاغتسال داخل المنزل مساحتها : ١,٨ × ٠,٩ م (١,٦٢ م٢) ، وتحتوي على دش وحوض ، ويمكن استعماله للغسيل أيضا .

٥ ـ غرف الضيوف ، أو الصالون . وتبدو كمتطلب أساسي بالنسبة لأغلب الناس في العالم العربي ، سواء في الريف أو في المدن . ومرجع ذلك هو الرغبة في عزل النشاط اليومي للأسرة عن الضيوف ، كما أنها تظهر المكانة الاجتماعية للعائلة في المجتمع المحلي . ويتعين بطبيعة الحال أن يكون لها مدخلها الخاص من الباب الرئيس ، وأن تتوافر بسهولة امكانية عزلها عن بقية المنزل . . والمساحة المطلوبة لهذه الغرفة هي : ٤,٢ × ٣,٩ م (١٦,٣٨ م٢).

٦ ـ ارتفاع السقف بالنسبة لكل الغرف ينبغي أن لا يقل عن ٢,٤ م .

٧ ـ مكان التخزين ، إما على هيئة سندرة ، أو علية ، أو غرفة تخزين خارجية أو داخلية . لتوفير طاقة تخزين مقدار ٨ م٣ . والمساحة المطلوبة هي : ١,٥ × ٢,١ م (٣,١٥ م٢) .

التشطيبات الداخلية :

يجب أن تكون كل السطوح الداخلية ناعمة بما يكفي ، بحيث لا تجذب الغبار والأتربة بسهولة ، ولتسهيل عملية التنظيف . وهو ما ينطبق بتدرج تنازلي للأهمية على الأرضيات ، والحوائط ، والأسقف . فالأرضيات بالذات ينبغي أن تغسل بسهولة . والحمامات ودورات المياه مهمة بوجه خاص أيضا في هذا الصدد .

ويتعين أن تكون النوافذ كبيرة بما يكفي لتوفير قدر كاف من التهوية والإضاءة الطبيعية ، على أنه ينبغي ألا تكون كبيرة جدا حتى لا تدخل منها كمية زائدة من حرارة الشمس في الصيف . كذلك يتعين أن تؤمن كل فتحات النوافذ ،

وخصوصا في المناطق الريفية ، ضد التسلل من الخارج ، وأن تثبت فيها مصاريع ، وستائر ، أو أي حجاب لحماية الخصوصية .

كذلك يتعين أن تكون الأبواب قوية بما يكفي لمقاومة سوء الاستخدام البسيط من جانب الأطفال .

وتتم في هذه المرحلة عمليات الدهان لإضفاء مسحة لونية على البيئة الداخلية ، فأغلب الناس يرون أن دعامات الأسقف المسقطة ، أو الأسقف المتعرجة غير مريحة جماليا ، وأنه ينبغي تحاشيها إذا أمكن .

أما الأسطح الداخلية فيتعين بالتأكيد أن تكون قابلة لإجراء أي تحسينات أو تغييرات تالية ، فالأسر المقيمة تميل ، مع تحسن وضعها المالي ، إلى تحسين البيئة الداخلية ، وإضفاء سماتها الشخصية عليها ، وبوجه عام ، يتعين تركيز الاهتمام في الطابع الجمالي العام للأسطح الداخلية ، بينما يمكن إبداء اهتمام أقل بالأسطح الخارجية في هذه الناحية .

الأثـــاث :

عملية تحديد الأثاث تتسم بصعوبة أكبر ، نظرا لأن المتطلبات والأفضليات تختلف اختلافا كبيرا . والأثاث مطلوب بوجه عام للجلوس ، والأكل ، والنوم ، والكتابة ، والتخزين ، وتحتاج المنازل الحضرية إلى أسرّة ، ومناضد ، وكراسي ، ودواليب ، ورفوف ، وغرفة أو دولاب للتخزين ، بينما سكان الريف يفضلون الجلوس على الأرض ، وفيما عدا خزانة ، أو دولاب التخزين ، وخزانة الأطباق والأكواب ، والمناضد المنخفضة ، لا يحتاجون إلا إلى الحشية والفراش . وينبغي أن نلاحظ أن الأسرّة يمكن أن تحول أيضا إلى كنب (أرائك) للجلوس ، (وهو ما ينطبق أيضا على الحشية بالنسبة للريفيين) ، كما يمكن استخدام منضدة الطعام كمكتب لاستذكار الدروس .

الأدوات والأجهزة المنزلية :

الحد الأدنى من الأدوات هو موقد الطبخ ، وأواني الطبخ والأكل ، وسخان للمياه ، ومدفأة أو مدفأتين ومكواة ، وطاولة كي . كذلك يعد الراديو الترانزستور من الأشياء الأساسية المطلوبة في المنزل هذه الأيام . وتعد الثلاجة الصغيرة شيئا ضروريا أيضا في المناطق ذات المناخ الحار .

الخدمات الداخلية :

يتعين أن تشمل الوحدة السكنية التوصيلات اللازمة للمياه والكهرباء . وينبغي توفير صنابير مياه في المطبخ والحمام (أو دورة المياه الخارجية ، وغرفة الغسيل الداخلية في المناطق الريفية) ، ويتعين أن يوجد بكل غرفة مصدر واحد للإضاءة الكهربائية ، ومصدر واحد للتيار على الأقل .

وفي المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة أو المتناثرة ، والمناطق الريفية النائية يمكن استخدام المصدر المجاور للمياه النقية ، كما يمكن توفير الإضاءة والطاقة أو القوة المحركة بوسيلة أخرى غير الكهرباء .

وتمثل أنابيب أو مجاري الصرف عنصرا أساسيا ، مع خروج الأنابيب من المطبخ والحمام إلى شبكة مجار عمومية أو مجرور (بالوعة) .

التشـــييد :

يجب أن يكون هيكل البناء قويا ، وذا قدرة تحمّل عالية حتى يصمد أمام العوامل الجوية العادية ، وسوء الاستعمال لعدة سنوات دونما حاجة إلى صيانة كثيرة . كما يتعين أن يوفر قصوراً ذاتياً أو عزلا حراريا وصوتيا ، بحيث يمتص الجانب الأكبر من أي زيادات مفرطة في البيئة الخارجية ، ويوفر مناخا داخليا مريحا بدرجة مقبولة .

ويتعين أن تكون النوافذ والأبواب قوية ومتينة ومغطاة بحواجز شبكية من السلك لمنع دخول الحشرات ، ومظللة من الشمس (في الصيف) ، كما ينبغي أن تسمح أحجام النوافذ والفتحات الخارجية بدخول قدر كاف من الإضاءة الطبيعية والتهوية لكل غرفة .

ويتعين أن توفر الجدران الداخلية ، والأبواب ، والنوافذ الخصوصية اللازمة للمنزل داخليا وخارجيا ، بصريا وصوتيا .

كذلك يتعين أن يكون الهيكل مرنا بما فيه الكفاية ، بحيث يسهل عمليات التحسين والتعديل والتوسيع .

أنابيب المياه والصرف الصحي :

يلزم توفير كميات ثابتة من المياه الصالحة للشرب والخالية من التلوث . ويفضل ، كلما أمكن ، أن تربط بشبكة عامة ، والبديل المقبول إذا تعذر ذلك هو وجود صنبور عمومي للمياه ، كما يمكن تركيب خطوط موصلة للمياه من البئر ، أو النبع القريب في المناطق النائية ، طالما تمت كفالة توافر كمية كافية من المياه الصالحة للشرب .

والحد الأدنى لحجم المياه المطلوب توفيرها هو ٥٠ لترا للساكن يوميا . وفي الأماكن التي يتعذر فيها توفير كمية ثابتة من المياه ، يتعين أن يكون لكل وحدة سكنية خزان مياه بسعة تخزين مقدارها ١ م^{3} على الأقل .

ويتعين أن تفرغ الصنابير داخل الوحدة السكنية مياهها في حوض مصنوع من مادة كتيمة (أي لا ينفذ منها الماء) سهلة التنظيف . ويتعين أن تفرغ الأحواض والمراحيض والأدشاش مياهها في أنبوب مجار عمومي ، أو في صهريج فردي للفضلات العضوية ، أو « مجرور » ، أو ما شابه ذلك .

التركيبات الخارجية والخدمات :

يتعين أن تزود الوحدة السكنية بفراغ خارجي : فراندة ، أو شرفة ، أو ، وهو الأفضل ، حديقة صغيرة ، هو ما يعد شيئا ضروريا في نظر أغلب شعوب الشرق الأوسط للأغراض الاجتماعية الترفيهية . كما أنها تؤدي وظيفة مفيدة أخرى مثل « نشر الملابس المغسولة ، الخ . وتؤدي الباحة ، أو الفناء ، في المناطق الريفية الوظيفة نفسها بطريقة نموذجية .

وتمثل الحوائط والأسوار الخارجية مطلبا ضروريا أيضا للأغراض المتعلقة بالأمن ولأغراض ثقافية ، فضلا عن استخدامها كمكان لتربية الماشية أو الدواجن .

وفضلا عن توصيل المياه والكهرباء للوحدات السكنية (حيثما أمكن ذلك) يتعين أيضا توفير شبكة مجار كافية ، أو شاحنات لنزح « المجاري » ، علاوة على الجمع المنتظم للمخلفات أو توفير نظام كفء للتخلص من المخلفات .

ويتعين أن تظل الطرق في حالة جيدة من الترميم مع تزويدها بشبكة كافية من البلاعات لشفط أي طفح مفاجىء للمجاري ، حتى لو كانت شبكة سطحية لمنع تكوين البرك . وينبغي الحفاظ على نظافة الطرق والأرصفة إما باستخدام عربات تنظيف الشوارع التابعة للبلدية من خلال تعاونية خاضعة للإشراف الحكومي .

ويتعين أن تكون الأماكن المفتوحة ، والحدائق ، ومناطق الترفيه في مواقع قريبة ، وبأعداد كافية .

ومن أوضح أشكال إساءة استخدام البيئة في العواصم العربية هو تلوث الهواء نتيجة عوادم السيارات والمصانع . وفضلا عن الافتقار لتشريع يقنن مكافحة التلوث ، فإن القضية الرئيسة هنا هي الازدحام الشديد : فالعربات

هائلة العدد ، والأماكن المفتوحة قليلة جدا ، وهو ما يشير - شأنه شأن الجوانب الاجتماعية والمادية الأخرى للتدهور البيئي - إلى أهمية الحفاظ على الكثافة السكانية عند مستوى يسهل تطويعه .

الخلاصـة :

عرفنا فيما سبق الوحدة السكنية الأساسية في المنطقة العربيبية تعريفا تجريبيا « تجزيئيا » . وسوف يختلف التعريف الكامل بالتأكيد من بلد لآخر ، ومن منطقة لأخرى داخل كل بلد . ويحتاج كل بلد إلى إجراء دراسة شاملة من أجل صياغة تعريف أكثر دقة طبقا للحاجات الخاصة لكل فئة من سكانه . ويتعين أن تتم صياغة أي تعريف بدرجة معينة من العملية (البرجماتية) آخذين بعين الاعتبار موارد البلد ، وقدرتها على توفير المأوى الأساسي الذي جرى تعريفه لكل سكانها .

وفيما يتعلق بتحديد التكلفة ، يمكن دراسة المأوى الأساسي من حيث المساحة ، ثم التصنيف تبعا لعدد الغرف .

وفيما يتعلق بتحديد المرافق الداخلية كالمطبخ ، والحمام ، وغرفة الخزين بالنسبة للمناطق الحضرية ، والمطبخ ، ودورة المياه الخارجية ، وغرف الغسيل الداخلية ، وغرفة الخزين بالنسبة للمناطق الريفية ، يمكن تصنيف الوحدات السكنية على النحو المذكور في جدول (١) . وقد تم حساب مساحة الأرض الإجمالية لكل نوع على أساس مجموع مساحة كل غرفة بالإضافة إلى ٢٠ ٪ للحوائط والممرات الفاصلة بين الغرف .

وتكلفة بناء الوحدة السكنية بالمواصفات المذكورة فيما يتعلق بالهيكل ، والتشطيب ، والتركيبات والتجهيزات ، فيما عدا أنابيب المياه والصرف الصحي ، تقدر بما يلي :

المناطق الحضرية : ١١٥ دولارا أمريكيا لكل متر مربع من مساحة الأرض .
المناطق الريفية : ١٠٥ دولارات أمريكية لكل متر مربع من مساحة الأرض .

وهو ما يعادل تقريبا ٣٤,٥ دينار أردني ، و٣٢,٨ دينار عراقي ، و٤١,٥ جنيه مصري بالنسبة للمناطق الحضرية ، و٣١,٥ دينار أردني ، و٣٠ دينارا عراقيا ، و ٣٨ جنيها مصريا بالنسبة للمناطق الريفية . (تقديرات عام ١٩٧٩) .

ويورد الجدول (١) بالملحق التقديرات المتعلقة بتكلفة أنابيب المياه ، والصرف الصحي ، وأساسات المبنى .

جدول (١) تصنيف الوحدات السكنية

النوع (الصنف)	المحتويات	مساحة الأرض للوحدة السكنية (بالمتر المربع)	
		الريف	المدن
غرفة واحدة	غرفة معيشة/ غرفة نوم رقم ٣ و (منافع)	٣٧,٠٤	٣٨,٩٩
غرفتان	غرفة معيشة / غرفة نوم رقم ٣ ، غرفة نوم رقم ١ ، و (المنافع)	٥٣,٨٩	٥٥,٨٤
ثلاث غرف	غرفة معيشة / غرفة نوم ٣ ، غرفة نوم ١ غرفة نوم ٢ ، و (المنافع)	٦٩,٥٤	٧١,٣٩
أربع غرف	غرفة معيشة / غرفة نوم ٣ ، غرفة نوم ١ ، غرفة نوم ٢ ، صالون ، و(المنافع)	٨٩,١٠	٩١,٠٤

وتقدر تكلفة البنية الأساسية للخدمات بما يوازي ١٥ ٪ من تكلفة التشييد (بما في ذلك توصيل أنابيب المياه والصرف الصحي) بالنسبة للمناطق الحضرية ، و١٠ ٪ بالنسبة للمناطق الريفية .

ويمكن أيضا تقدير تكلفة الأثاث والأدوات المنزلية . على أنها ستكون تقريبية للغاية نظرا لاختلاف أسعار الأثاث والأدوات المنزلية اختلافا كبيرا من بلد لآخر داخل المنطقة . ومع ذلك فقد حاولنا تقدير هذه التكلفة . وتمت صياغة هذا

التقدير في شكل قائمة بالبنود الأساسية ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤) الخاص بالمناطق الحضرية ، وجدول رقم (٥) الخاص بالمناطق الريفية الواردين في ملحق الدراسة .

ويوضح الجدول رقم (٢) التكلفة الإجمالية المقدرة لكل صنف من الوحدات السكنية .

مشكلة الإسكان وطبيعتها أبعادها في ثلاثة أقطار عربية :

هناك نقص في الإسكان الكافي في أغلب بلدان العالم ، وفي العديد من بلدان العالم الثالث بلغت مشكلة الإسكان حد التفاقم . ويتفوق معدل التمدين والنمو السكاني على معدل إنتاج الوحدات السكنية إلى درجة تهدد بالخطر ، كما تزيد عوامل الفقر والحروب وكوراث الطبيعة من اتساع الفجوة .

وسيبلغ عدد سكان العالم عام ٢٠٠٠ ، حسب التقديرات ، ٦٥٠٠ مليون نسمة ، نصفهم سيعيش في مناطق حضرية ، و٥٢٠٠ مليون في البلدان النامية . وفي العام ٢٠٢٥ سيصل عدد سكان العالم إلى حوالي ١١٠٠٠ مليون ، منهم ٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ مليون في البلدان النامية . وسوف تنعكس هذه الأرقام في الطلب على الإسكان ، والذي يقدر بحوالي ٧٣٠ مليون وحدة عام ٢٠٠٠ للبلدان النامية وحدها .

ويبلغ العدد الإجمالي لسكان المنطقة العربية في الوقت الحاضر حوالي ١٥٠ مليونا ، ينتشرون في منطقة مساحتها ١٢ مليون كيلو متر مربع ، بكثافة سكانية معدلها ١٢ شخصا لكل كيلو متر مربع وهو معدل منخفض بالمقارنة ببلدان مثل : فرنسا (١٠٦ أفراد لكل كيلو متر مربع) ، وبريطانيا (٢٤٧) ، وبلجيكا (٣٥٠) ، وهولندا (٣٨٨) . فهناك ؛ بطبيعة الحال ، مساحات شاسعة في العالم العربي عبارة عن صحراء غير مأهولة عمليا .

جدول رقم (٢) تقديرات تكلفة المسكن الأساسي :

(الصنف)	مساحة الأرض للوحدة السكنية (بالمتر المربع)					
	المساحة الاجمالية للأرض (م٢)*	تشييد المباني**	البنية الاساسية للتشييد	إجمالي التشييد	الاثاث والأدوات المنزلية	الإجمالي الكلي
المدن						
غرفة واحدة	٣٩	٥١١٥	٧٦٧	٥٨٨٢	١٣٩٠	٧٢٧٢
غرفتان	٥٦	٧٠٧٠	١٠٦١	٨١٣١	١٧٣٠	٩٨٦١
ثلاث غرف	٧١	٨٧٩٥	١٣١٩	١٠١١٤	١٩٦٠	١٢٠٧٤
أربع غرف	٩١	١١٠٩٥	١٦٦٤	١٢٧٥٩	٢٤٣٠	١٥١٨٩
القرى						
غرفة واحدة	٣٧	٤٤٦٥	٤٤٧	٤٩١٢	٧٦٠	٥٦٧٢
غرفتان	٥٤	٦٢٥٠	٦٢٥	٦٨٧٥	١٠٣٠	٧٩٠٥
ثلاث غرف	٧٠	٧٩٣٠	٧٩٣	٨٧٢٣	١٢٢٠	٩٩٤٣
أربع غرف	٨٩	٩٩٢٥	٩٩٣	١٠٩١٨	١٤٦٠	١٢٣٧٨

* مقربة الى أقرب متر .

** بما في ذلك توصيل أنابيب المياه والصرف الصحي ـ وتكلفتها ٦٣٠ دولارا للمدن و٥٨٠ دولارا للريف .

حجم النقص في مجال الإسكان :

حتى تحصل كل أسرة على مسكن خاص بها ، فإن ذلك يتطلب معدل إنتاج قدره ١٠ مساكن لكل ١٠٠٠ ساكن سنويا (رقم الأمم المتحدة المستهدف هو ٥ - ١٠ مساكن لكل ١٠٠٠ سنويا) وفي عام ١٩٦٨ كان معدل الإنتاج المستهدف في بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (مقدرا بعدد الوحدات لكل ١٠٠٠ ساكن) على النحو التالي : بلجيكا ٤,٩ ؛ فرنسا ٨,٢ ، إيطاليا ٥,٠ ، لوكسمبرج ٥,٤ ، هولندا ٩,٧ ، ألمانيا الغربية ٨,٦ .

والواقع أنه حتى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم تستطع تحقيق الرقم المستهدف (٧) .

وللمقارنة ، كان معدل الإنتاج المستهدف في بعض البلدان المتقدمة المختارة عام ١٩٧٠ على النحو التالي : أوروبا ٨,٤ ، اليابان ١٤ ، أوروبا الشرقية ٨ ، السويد ١٣,٦ ، أستراليا ١١,٣ ، الدنمارك ١٠,٤ ، روسيا ٩,٤ ، فرنسا ٩,٣ ، اسبانيا ٩ . وخلال نفس الفترة كان المعدل المستهدف في عدد مختار من البلدان النامية على النحو التالي : مصر ١ ، تونس ١,٥ ، ليبيا ٢,٩٦ ، الجزائر ١ ، سري لانكا ٠,٨ ، اليمن ١,٠ ، العراق ١,٨ ، ترينيداد ٢ ، كولومبيا ١,٢ .

ويبلغ النقص في عدد المساكن في ريف وحضر منطقة آسيا والباسفيكي معدلات هائلة . ففي الهند ، على سبيل المثال ، بلغ النقص في بداية عام ١٩٧٨ ما يقارب من ١٦,٧ مليون وحدة سكنية . بينما بلغ النقص المتوقع في عام ١٩٨١ في بانكوك ١٨٠٠٠٠ وحدة . وقد تكاثرت الأحياء الفقيرة والمستوطنات المبنية على أراض مملوكة بوضع اليد في المناطق الحضرية بمعدلات سريعة . وفي إيران ، والهند ، والفلبين ، وسري لانكا ، وفيتنام ، بوجه خاص ، يعيش ما بين ٢٠ ٪ و٢٥ ٪ من سكان المناطق الحضرية في مثل هذه

المستوطنات . وتبلغ نسبة السكان الذين لا يستطيعون تدبير نفقات الخدمات الحضرية بأسعار تكلفتها الحالية حوالي ٦٠ ٪ في بعض الحالات[٨]. وفي إيران يقدر النقص في عدد الوحدات السكنية بحوالي مليوني وحدة . ويصل هذا النقص في الفلبين إلى ٣,٧ مليون وحدة . وفي آسيا ككل يتوقع أن يصل العجز إلى حوالي ٨٠ مليون وحدة .

عوامل وراء المشكلة الإسكانية :

نورد فيما يلي الأسباب الرئيسة للعجز في الإسكان الكافي . وتنطبق هذه الأسباب ـ بوجه عام ـ على أغلب البلدان .

١ ــ الزيادة السكانية ، والتي زاد معدلها زيادة كبيرة في البلدان الأقل تطورا نتيجة انخفاض معدل الوفيات .

٢ ــ التمدين المتزايد ، أو هجرة الأسر الريفية إلى المراكز الحضارية بحثا عن حياة أفضل . وهذا الانتقال يفسر بعوامل « جذب » مثل : توافر فرص أفضل للعمل والتعليم في المناطق الحضرية ، وبعوامل « طرد » مثل : الازدحام الشديد للمساحة المتاحة من الأراضي القابلة للزراعة ، والميكنة المتزايدة لقسم كبير من القطاع الزراعي .

٣ ــ يحتاج الإسكان إلى نسبة توظيف عالية لرأس المال ، وهو ما يعني الاحتياج إلى مقدار كبير من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الإنتاج . ونتيجة طول فترة استرداد رأس المال المستثمر في الإسكان فإنه يعتبر قطاعا غير مربح . وهكذا فإن ضخامة رأس المال المطلوب ، والعائد الضئيل لاستثماره في مجال الإسكان يعنيان ببساطة أن بلدان العالم الثالث لن تتمكن من تجميع الكميات الضرورية من رأس المال .

٤ ــ غالبا ما يحتل الإسكان أولوية ثانوية في خطط التنمية القومية ، انطلاقا من افتراض أن النمو الاقتصادي سيوفر بمرور الزمن الحلول الملائمة للمشكلة .

٥ ــ الفئات المحرومة من الامتيازات من السكان يستخدمون كل ما لديهم من إمكانات مالية لإشباع الحاجة إلى الغذاء والاحتياجات الملحة الأخرى ، ولا يبقى شيء يذكر ليدفعوه من أجل الإسكان .

٦ ــ تكلفة الإسكان عالية جدا بالمقارنة بدخل الأسرة ، ويتعين ، لكي يتم إسكان كل أسرة ، ألا تتعدى تكلفة بناء المسكن الواحد (بما في ذلك سعر الأرض) مقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد سنويا (٧) ، إلا أن متوسط التكلفة للمسكن الواحد في كل البلدان تقريبا يتجاوز ذلك كثيرا . ففي أوروبا ، على سبيل المثال ، يتراوح الرقم ما بين ٦ و١٢ ضعف متوسط الدخل السنوي الفردي .

وعلى ذلك فحتى لو توافرت الاعتمادات المالية ، فسوف يتعين على الحكومات الراغبة في توفير الإسكان الملائم لمن يحتاجونه أن تمول عملية التشييد إما بتقديم القروض وإما في شكل هبة . ويمكن للهيئات الحكومية أن تقدم قروض إسكان بموجب شروط دفع متفق عليها ، لكن هؤلاء الذين يحتاجون للسكن حقيقة ـ أي الفقراء ـ لا يمكنهم الوفاء بمثل هذه الشروط . والبديل إذاً هو توفير المساكن مجانا ، وهو أمر لا يقدر عليه سوى الحكومات الغنية قليلة السكان .

الوضع الإسكاني في الأردن :

يمر الأردن بفترة من التصنيع والتمدين . ولقد قطع بالفعل شوطا كبيرا في مجال التمدين . فقد تم توطين جميع اللاجئين ـ وهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من السكان ـ في المناطق الحضرية . وفي محافظة عمان (العاصمة) يقيم ٥٦,٤ من سكان الضفة الشرقية . ولا تتوافر أرقام فيما يتعلق بهجرة سكان الريف إلى المدن ومع ذلك يمكن القول إن معدلاتها كبيرة .

ويورد تقرير عنوانه (The Multi—Purpose Household Survey)

مؤشرات قيمة فيما يتعلق بالوضع الإسكاني في الأردن . وسيجد القارىء تلخيصا لها في الجدول رقم (٣) . على أن هذه المؤشرات السكنية ليست كافية بذاتها لتوضيح الوضع الإسكاني لفئات عند مستوى الفقر . وهي توفر فحسب ، ـ بوصفها متوسطات ـ صورة إجمالية للوضع . ويساعد التقرير الذي استمدت منه تلك المؤشرات ، برصده التفصيلي للمناطق والمدن ، على وضع أولويات الاحتياج للأنحاء المختلفة للبلاد . على أنه يخفق في تقديم صورة واضحة للوضع الإسكاني للفقراء .

وبرغم الافتقار إلى الأدلة الإحصائية إلا أن الملاحظة المباشرة توضح أنه بالإضافة إلى المستوى الإسكاني المتدني في مخيمات اللاجئين الأحد عشر (والتي يقيم فيها ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ شخص) وفي الأحياء الفقيرة على أطراف العاصمة ، فإن هناك ازدحاما شديدا . وتشترك أكثر من أسرة في استخدام السكن الواحد . ويرجع ذلك إلى الحجم الكبير للأسرة ، ونقص المساكن وارتفاع تكلفتها ، وضآلة الدخول ، بل إن العديد من اللاجئين وساكني الأحياء الفقيرة لا يتمكنون من العثور على مسكن ، حتى بعد التحاقهم بعمل وتوافر الإمكانات المالية للانتقال لمسكن أفضل ، نتيجة عدم توافر مساكن بشروط مالية معقولة .

وتقول التقديرات إن ٢٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠ أسرة فقط هي تلك التي تعيش في إسكان « دائم » ، مبني من القرميد الطيني ، أو الكتل الإسمنتية ، أو الخرسانة المسلحة ، أو الأحجار . أما بقية الأسر فتعيش في خيام ، أو كهوف ، أو أكواخ ، أو مخيمات اللاجئين ، وقد تم تحسين مخيمات اللاجئين نفسها ، بصورة متدرجة ، بالجهود الفردية ، إلا أنها لا تزال بلا كهرباء ، أو شبكة داخلية للمياه والصرف .

ويتضح مدى شدة الازدحام من خلال عدد الأشخاص لكل غرفة ، والذي

يبلغ في حالة الأردن ٢,٤ شخص (الرقم في الولايات المتحدة هو ٠,٦ ، وفي الاتحاد السوفيتي ١,٣ ، وفي الهند ٢,٨) . وقد أدرج ماكهيل وماكهيل (٢) الأردن في بلدان الفئة جـ ، والتي يبلغ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة فيها ١,٤ فرد .

ومن النتائج الهامة المترتبة على ارتفاع معدل المواليد وارتفاع النسبة المئوية للسكان تحت سن ١٤ عاما ، فضلا عن مشاركة أكثر من أسرة في استخدام المسكن نفسه . وصول متوسط عدد أفراد الأسرة إلى رقم ٦,٥ فرد . وتصبح المشكلة أكثر وضوحا من خلال دراسة توزيع النسبة المئوية لعدد أفراد المنزل الواحد الموضح في الجدول رقم (٤) .

وتوضح الدراسات التي أجرتها إدارة الإحصاء الأردنية (١٣) أن ٨٦,٦ ٪ فقط من البيوت (٨١,٧ ٪ في عمّان) عبارة عن أسرة « نووية » أي تتألف من الوالدين وذريتها فقط .

وتتسم أوضاع مخيمات اللاجئين ، والتي تؤوي ٩,٣ ٪ من سكان الضفة الشرقية ، بأنها أدنى كثيرا من المعدل القومي . وبالنسبة للأسر داخل المخيمات :

ـ ٢٧ ٪ منها تعيش في غرفة واحدة فقط .
ـ ٢٨ ٪ تعيش في غرفتين .
ـ ٤٥ ٪ تعيش في أكثر من غرفتين .

في حين أن :

ـ ٦٦ ٪ منها فقط مساكنها موصلة بأنابيب مياه .
ـ ٨٥ ٪ فقط لديها إنارة كهربائية .
ـ ٦٦ ٪ فقط مساكنها بها دورات مياه مستواها مقبول .

العوامل المؤدية لمشكلة الإسكان في الأردن :

يمكن إجمالي العوامل الرئيسة المؤدية لمشكلة الإسكان في الأردن فيما يلي :

١ ــ الزيادة السكانية السريعة .

٢ ــ الهجرة من الريف إلى المدن .

٣ ــ التهجير الإجباري لأعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية خلال حربي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ مع إسرائيل .

٤ ــ نقص رأس المال . فالاقتصاد الأردني لا يزال ضعيفا ، ويتزايد العجز في ميزان المدفوعات عاما بعد عام . (ففي عام ١٩٧٧ كان العجز ٣٧١ مليون دينار أردني ،[١١] ، أي ٦٠ ٪ من إجمالي الناتج القومي) . ويتم سد الفجوة جزئيا من خلال المساعدات والقروض من الحكومات المجاورة والصديقة ، ولكن أساسا من خلال تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج .

٥ ــ الدخول المنخفضة : فقد أسفرت حرب ١٩٦٧ عن انخفاض كبير في الناتج القومي الإجمالي . وبرغم أنه بدأ يتزايد بالتدريج منذ ذلك الوقت إلا أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى عدم تحقيق أي زيادة فعلية في القوة الشرائية الفردية ، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٥) . فمتوسط إجمالي الناتج القومي للفرد لعام ١٩٧٧ ـ حسب التقارير الرسمية ـ بلغ ٢٩٤,٢ دينار أردني (٩٨١ دولارا أمريكيا) . وعلى ذلك فإن الأردن يقع تحت خط الفقر المفترض عالميا فيما يتعلق بمتوسط إجمالي الناتج القومي للفرد والبالغ ١٠٠٠ دولار أمريكي .

٦ ــ الافتقار إلى برنامج إسكاني شامل يأخذ بعين الاعتبار مجالات الأولوية وتوزيع السكان ، والاحتياجات الإسكانية للمراكز الإنتاجية .

٧ ــ ارتفاع معدل حركة انتقال المهنيين واليد العاملة في المنطقة . فالعاملون بأجر يسافرون إلى بلدان النفط بحثا عن رواتب أعلى ، تاركين أسرهم في الأردن . وهذا الاستنزاف في الأيدي العاملة يخلق نقصا في العمالة داخل

جدول رقم (٣) : مؤشرات سكنية : الضفة الشرقية لنهر الأردن ، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٦ .

المؤشـــر	الحضـــر	الريـف	عمّـان	الضفة الشرقية
عدد الأفراد لكل منزل	٦,٦	٦,٥	٥,٥	٦,٥
عدد الأفراد لكل مسكن	٢,٨	٢,٢	٣,٠	٢,٧
عدد الأفراد لكل غرفة	٢,٤	٣,٠	١,٨	٢,٤
مساحات المسكن :				
اقل من ٢٥م٢			٪	٪
٢٥ - ٥٠م٢			١٦,٥	١٥,٣
٥١ - ٧٥م٢			٣٤,٠	٣٨,٤
٧٦ - ١٠٠م٢			١٩,٢	١٩,٧
أكثر من ١٠٠م٢	٪	٪	١٤,٧	١٦,٠
مسكن بمطبخ	٩٣,٠	٦٥,٠	١٥,٦	١٠,٦
مسكن بحمام	٥٧,١	٢٣,٥	٩٣,٠	٨٧,٠
مسكن بمرحاض	٩٦,٩	٩٠,٥	٥٩,٠	٤٩,٧
الإنارة :			٩٥,٥	٩٥,٥
مساكن بإنارة كهربية	٥٢,٣	٥٢,٣	٩٦,٧	٨٦,٩
مساكن بإنارة بالكيروسين	٣,٢	٤٧,٢	٣,٢	١٢,٩
مساكن بوسائل إنارة أخرى	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٢
مصادر المياه :				
مساكن بأنابيب مياه	٩٢,٥	٦٠,١	٨٨,٣	٨٥,٤
مساكن تحصل على المياه من صنبور عمومي	٢,٦	١٨,٣	٤,٧	٦,١
مساكن تحصل على المياه من بئر مياه	٠,٥	١٢,٥	٠,٤	٣,٠
مساكن تحصل على المياه من نبع مائي	٠,١	٤,٣	٠,١	١,٠
مساكن بمصادر مياه أخرى	٤,٣	٥,٣	٦,٨	٤,٥
التدفئة :				
مساكن بتدفئة مركزية	١,٥	٠,٣	٢,٤	١,٢
مساكن تستخدم المدفأة « الزيتية »	٢٢,٨	٢٩,٥	٢٣,٤	٢٤,٣
مساكن تستخدم مدافىء الكيروسين الصغيرة	٥٧,٣	٤٩,٤	٥٤,٧	٥٥,٦
مساكن تستخدم الخشب في التدفئة	٠,٤	٧,٣	٠,٣	١,٩
مساكن تستخدم الفحم في التدفئة	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٣
مساكن تستخدم التدفئة بالغاز	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٤
مساكن تستخدم أشكالا أخرى .	١٧,٢	١٣,٠	١٨,٦	١٦,٣
الأجهزة والأدوات :				
مساكن بها مذياع	٩١,٨	٨١,٨	٩٢,٥	٨٩,٦
مساكن بها غسالة كهربائية	٥٠,١	٨,٨	٥٦,٦	٤١,١
مساكن بها ثلاجة	٦٣,٥	١٣,٢	٧٠,٢	٥٢,٥
مساكن بها موقد (بوتجاز) من دون فرن	٣٥,٩	٧,١	٥٠,٠	٢٩,٦
مساكن بها هاتف	٥٠,٥	٤,١	٢٤,٠	١٦,٠
مساكن بها تلفاز	٧٣,١	٢٨,٠	١٩,٨	٦٣,٣
مساكن تملك سيارات	١٦,٩	٢٤,٩	٢٠,١	١٤,٣
مساكن بها رفوف للكتب	١٠,٠	١,٤	١٢,٠	٨,١

جدول رقم (٤) : عدد الأفراد لكل مسكن ،
الضفة الشرقية ، ١٩٧٣

عدد الأفراد لكل مسكن	النسبة المئوية
فرد واحد	٢,٢
فردان	٦,٩
ثلاثة أفراد	٧,٦
أربعة أفراد	٩,٥
خمسة أفراد	١١,٣
ستة أفراد	١٢,٦
سبعة أفراد	١٢,٣
ثمانية أفراد	١١,٣
تسعة أفراد	٩,٩
عشرة أو أكثر	١٦,٤
الإجمالي	١٠٠,٠

الوطن يتم تعويضه من العمالة المستوردة من مصر وسوريا وباكستان ، مما يفاقم العجز الإسكاني .

٨ ــ الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي ، والذي وصل لأربعة أضعاف خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ . ومرجع ذلك هو ندرة الأراضي في المناطق الحضرية ، على أن السبب الأكثر تأثيرا في هذا الصدد هو المضاربة العقارية والاستثمار المركز في مجال الملكية العقارية . ففي حالات كثيرة وصل سعر قطعة الأرض رقما مساويا لتكلفة المبنى الذي سيتم إقامته عليها . ومثل هذا الاستثمار المركز المنافس في الملكية العقارية يمكن رده إلى ندرة الفرص البديلة من الاستثمار المربح .

٩ ــ الزيادة الحادة في تكاليف التشييد في السنوات الأخيرة . لا كنتيجة للتضخم فحسب ، بل بسبب نقص المعروض من مواد البناء وندرة العمالة الماهرة .

ومن بين المؤشرات الواضحة على ارتفاع تكلفة البناء ارتفاع تكلفة بناء المدرسة « القياسية » والمبنى « القياسي » خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، والموضح بالجدول رقم (٦) :

عوامل أخرى تؤثر في مشكلة الإسكان في الأردن :

وفضلا عن هذه العوامل الرئيسة ، يمكن إجمال العوامل الأخرى التي تساعد على تعقيد الموقف على النحو التالي :

١ ــ استبدال المساكن إما بسبب تدهور حالة المنازل وإما نتيجة إعادة التخطيط . فقد تم بناء مناطق سكنية كاملة في أطراف المراكز الحضارية بطريقة عشوائية ، ودون أي تخطيط ؛ ودون أن توفر لها أي خدمات . وقد تعين بعد ذلك إزالة العديد من هذه المنازل ، في محاولة لتخطيط وتنظيم هذه المناطق . ويرى أحد خبراء الأمم المتحدة في السياسة السكانية ووضع برامج الإسكان ، في تقرير كتبه لمؤسسة الإسكان بالأردن ، أن هناك ١٠٠٠ وحدة سكنية تحتاج للاستبدال كل عام ، إما بسبب أنها غير صالحة للاستخدام وإما لأنها مخالفة لمبادىء التخطيط .

٢ ــ يؤدي التطور الاجتماعي والوعي المتزايد للجماهير إلى زيادة الطلب على الإسكان ، فلم يعد المتزوجون حديثا يقبلون فكرة مشاركة أسرهم في السكن ، بل يسعون إلى الحصول على سكن مستقل . والمرافق والخدمات التي كانت كافية في وقت سابق لم تعد كذلك ، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المزيد من الغرف ، ومن خدمات المواصلات والنقل ، الخ .

٣ ــ الزيادة المستمرة في الأسعار وانخفاض جودة المنتج .

٤ ــ تردد المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق ببناء وحدات سكنية لمستخدميها ، أو منحهم تسهيلات مالية لهذا الغرض ، للأسباب التالية :

جدول رقم (٥) : متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد ، وتكاليف المعيشة في الضفة الشرقية للأردن (١٩٦٧ - ١٩٧٧)

السنة	متوسط الناتج القومي الإجمالي (دينار أردني)	متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد (سنة الأساس عام ١٩٦٧)	مؤشر تكلفة المعيشة (سنة الأساس ١٩٧٠)	مؤشر متوسط الناتج القومي اجمالي (سنة الأساس ١٩٧٠)	مؤشر تكلفة المعيشة (سنة الأساس ١٩٧٠)
١٩٦٧	١٦٦,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	-	-
١٩٦٨	١٥١,٦	٩١,٣	٩٩,٧	-	-
١٩٦٩	١٢٧,٣	٧٦,٧	١٠٧,٠	-	-
١٩٧٠	١١٦,٢	٧٠,٠	١١٤,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧١	١٢٠,٣	٧٢,٥	١١٩,٨	١٠٤,٤	١٠٣,٥
١٩٧٢	١٢٩,٢	٧٧,٨	١٢٩,٤	١١٢,٧	١١١,٢
١٩٧٣	١٣٤,٨	٨١,٢	١٤٢,٩	١٢٤,٥	١١٦,٠
١٩٧٤	١٦٨,٥	١٠١,٥	١٧١,٥	١٤٩,٤	١٤٥,٠
١٩٧٥	١٨٨,٥	١١٣,٦	١٩٢,١	١٦٧,٣	١٦٢,٢
١٩٧٦	٢٦٩,٧	١٦٢,٥	٢٢٠,٩	١٩٢,٤	٢٣٢,١
١٩٧٧	٢٩٤,٢	١٧٧,٢	٢٨٩,٦	٢٥٢,٣	٢٥٣,٢

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجلد ١٤ ، رقم ٥ ، مايو ١٩٧٨ .

جدول رقم (٦) : الزيادة في تكاليف التشييد في الأردن من ١٩٧٠ - ١٩٧٧.

السنة	المدرسة « القياسية »		المبنى « القياسي »	
	التكلفة (دينار أردني)	مؤشر الزيادة (سنة الأساس ١٩٧٠)	التكلفة (دينار أردني)	مؤشر الزيادة (سنة الأساس ١٩٧٠)
١٩٧٠	٢٧;٠٠	١٠٠	٢٣,٣٠	١٠٠
١٩٧١	٢٩,٠٠	١٠٧	٢٥,٣٧	١٠٩
١٩٧٢	٣٠,٧٠	١١٤	٢٧,٧٧	١١٩
١٩٧٣	٤٠,٦٩	١٥١	٣٥,٣٥	١٥٢
١٩٧٤	٤٥,٢٣	١٦٧	٣٧,٩٦	١٦٣
١٩٧٥	٥١,٩٠	١٩٢	٤٥,١	١٩٤
١٩٧٦	٧٢,٠٧	٢٦٧	٥٨,٧٣	٢٥٢
١٩٧٧	٧٠,١٣	٢٦٠	٥٧,٥٤	٢٤٧

المصدر : بيانات إحصائية غير منشورة من مجموعة عمان للتخطيط العمراني الإقليمي .

أ ـ الطلب على المساكن يتسم بقلة الخبرة بين المواطنين ومستخدمي القطاع العام والخاص .

ب ـ نقص الإمكانات المالية .

جـ ـ نقص التشريع واللوائح المناسبة .

٥ ـ ارتفاع نسبة القيمة الايجارية إلى الدخل ، إذ تصل إلى ٢٥٪ أو ٣٠٪ من دخل الأسرة ، بالمقارنة بالنسبة السائدة في أنحاء عديدة من العالم ، والتي تتراوح ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ .

٦ ـ عدم وجود شركات خاصة أو جمعيات إسكان تشيد المساكن لمحدودي الدخل للبيع على أساس طويل الأجل .

٧ ـ تحويل العديد من المباني المخصصة في الأصل للسكن إلى مكاتب ، مما يؤدي إلى تخفيض الكمية المتاحة من المساكن .

الوضع الإسكاني في مصر :

بلغ نقص المساكن في مصر حد الأزمة . وهو يتضح بصورة أكثر سفوراً في

القاهرة . لقد شهد هذا البلد نوعا من التمدين (التحضير) الزائد أوصل نسبة سكان الحضر في الوقت الحاضر إلى ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان . وربما تصل هذه النسبة عام ١٩٩٠ إلى ٥٠٪ . وترجع الهجرة المطردة من الريف إلى المدن إلى توافر فرص عمل أفضل ومرتبات أعلى ، وهناك سبب محتمل آخر هو أن الأرض الزراعية لا يمكنها أن تستوعب المزيد من العمال ، وهي مشكلة تضاعفت مع الميكنة المتزايدة . كذلك أدى الدمار الواسع الذي لحق بمنطقة القناة خلال « حرب الاستنزاف » إلى تهجير السكان إلى القاهرة والمناطق الحضرية الأخرى . وفي الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥ بلغ عدد الذين انتقلوا من إقليم إلى آخر . . . ٧٥١ شخص ، بينما بلغ هذا العدد في الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٠ ٣٨٩٠٠٠ شخص .(١٣)

وفي العاصمة يعيش الآن حوالي ١٦٪ من سكان مصر ، حيث بلغت الكثافة السكانية ٢٧,٦٤٢ شخصا في كيلو المتر المربع عام ١٩٧٥ .(١٣) ويوضح الجدول رقم (٧) التوزيع السابق والحالي والمتوقع للسكان في مصر ، ومنه يتضح أن معدل الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية يصل غالبا إلى ضعف معدلها في المناطق الريفية .

إن مجال الإسكان هو المجال الذي تتجسد فيه مشكلة التمدين الزائد بحدة أكثر من أي مجال آخر ، ويقال إن على مصر أن تبني قبل عام ٢٠٠٠ ، إذا ما صحت التوقعات المتعلقة بالتمدين في المستقبل القريب ، عدداً من الوحدات السكنية يفوق ما بنته خلال القرون العديدة الأخيرة ، بما في ذلك كل ما ظل قائما منها حتى الآن .

وقد بلغ نقص الإسكان في القاهرة الكبرى وحدها ١,٥ مليون وحدة سكنية عام ١٩٧٨ . وهو ما يعني أن الكثير من الأسر إما تعيش في مستوى متدنٍ من الإسكان وآيل إلى السقوط ، وإما تعيش بلا إسكان على الإطلاق . ومن

الجدول رقم (٧) : ارتفاع تكاليف البناء في مصر من ١٩٦١ ـ ١٩٧٤

السنة	مواد البناء		العمالة	
	معامل الزيادة (سنة الأساس ١٩٦١)	النسبة المئوية للزيادة	معامل الزيادة (سنة الأساس ١٩٦١)	النسبة المئوية للزيادة
١٩٦١	١٠٠,٠	—	١٠٠	—
١٩٦٢	١٠٣,٤	٣,٤	١٣٠	٣٠
١٩٦٣	١١١,٣	٨	١٦٠	٢٣
١٩٦٤	١٢١,٥	١٠	١٨٦	١٦
١٩٦٥	١٢٥,٠	٣	١٩٧	٦
١٩٦٦	١٣٧,٣	١٠	٢٠٩	٦
١٩٦٧	١٥١,٠	١٠	٢١٧	٤
١٩٦٨	١٥٤,٠	٢	٢٢١	٢
١٩٦٩	١٥٧,٠	٢	٢٢٦	٢
١٩٧٠	١٦٢,٧	٤	٢٤٠	٦
١٩٧١	١٦٧,٧	٣	٢٥٩	٨
١٩٧٢	١٧٨,٠	٦	٢٨٠	٨
١٩٧٣	٢٧٣,٠	٥٣	٤٢٠	٥٠
١٩٧٤	٢٧٧,٨	٢	٤٣٧	٧

المصدر : وزارة الإسكان والتعمير .

الجدير بالذكر أن حجم الزائد من السكان بالقاهرة ، عام ١٩٧٦ ، قُدّر بـ ٢,١ مليون نسمة ، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بتفاقم النقص في المساكن . وفي حدود المعدل الحالي للاستجابة الحكومية للمشكلة الإسكانية ، فسوف تحتاج مشكلة الإسكان إلى ١٥ عاما على الأقل حتى يتم حلها .(١٥)

والواقع أن إلحاح مشكلة الإسكان والاستجابة الحكومية لها يمثلان حلقة واحدة من الحلقات المفرغة العديدة الناجمة عن التمدين الزائد . فالأوضاع الملموسة تدفع الحكومة إلى العمل . لكن ما أن تبدأ العمل حتى تتفاقم المشكلة

الجدول رقم (٨) : النسبة المئوية لسكان المدن وسكان الريف في مصر .

السنة	المدن ٪	الريف ٪
١٩٠٧	١٩	٨١
١٩١٧	٢١	٧٩
١٩٢٧	٢٦	٧٤
١٩٣٧	٢٨	٧٢
١٩٤٧	٣٣	٦٧
١٩٦٠	٣٧	٦٣
١٩٦٦	٤٠	٦٠
١٩٧٦	٤٤	٥٦
١٩٨٠	٤٥	٥٥
١٩٩٠	٤٩	٥١
٢٠٠٠	٥٢	٤٨

المصدر : تقرير هيئة تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٧ .

أكثر ـ إما لأن الإجراءات التي تنفذها الحكومة غير كافية ، وإما لأن المزيد من المهاجرين من الريف قد تدفقوا إلى المدن وشغلوا المساكن التي تم إخلاؤها حديثا والآيلة للسقوط . سنة نموذجية أنفقت الحكومة على بناء المساكن في المدن الكبيرة أموالا تصل إلى عشرين ضعفا لما أنفقته على بناء المساكن في المدن الصغيرة . والنتيجة واضحة : فالمواطن العادي يعتقد ـ سواء صوابا أم خطأً ـ أن فرصته للحصول على مسكن في مشاريع الإسكان الحكومية تكون أفضل في المدن الكبيرة منها في المدن الصغيرة أو في المناطق الريفية .(١٥)

وما ينطبق على الوضع الإسكاني ينطبق أيضا على الخدمات الأخرى : النقل ، والمواصلات ، وتوفير المياه والكهرباء ، والصحة والتعليم . فقد أدى التوسع العمراني العشوائي المتزايد في المدن المصرية الكبيرة ، على سبيل

المثال ، إلى شبكة نقل عمومية تتسم بالضوضاء والزحام والتلوث . ولا تخفق حتى النظرة العابرة في تبين الأبعاد المنذرة بالخطر لمشكلة النقل .

لقد أدى الضغط المتفاقم على مؤسسات الخدمات إلى تدهور مستوى الخدمات وانخفاض الكمية المتاحة منها لكل فرد . ومع ذلك فلم يحل هذا التدهور دون هجرة الوافدين الجدد إلى المدينة . والتفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد هو أن الخدمات الحضرية ، أيا كانت درجة تدهورها ، تظل « أفضل » بصورة ملحوظة مما هو متاح في الريف أو في المدن الصغرى . ويوضح تعداد سكاني أجرى في القاهرة الكبرى في الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩) أن :

- ٢٠,٢٪ من المباني غير موصلة بشبكة عمومية للمجاري .
- ٢٦,٧٪ من المباني غير موصلة بشبكة عمومية لتوزيع المياه .
- ٤١,١٪ من المباني غير موصلة بشبكة قوى كهربائية .
- نصيب الفرد في الأماكن المفتوحة لا يتعدى ١,٦ متر مربع[١٦]

وقد أدى النمو السريع وغير المحكوم للمدن المصرية إلى التفكك الاجتماعي وفقدان الإحساس بالانتماء للمجتمع المحلي . ويمثل تلوث الجو ، والزحام الزائد ، وشبكات النقل والمواصلات غير الكافية ، وتدهور أوضاع شبكات المياه أشياء مؤذية للكرامة الإنسانية ولطبيعة الحياة .

ويوضح الجدول رقم (٩) بعض المؤشرات السكنية في مصر ككل للعام ١٩٧٦ .

العوامل المؤثرة في الأوضاع السكنية في مصر :

١ ـ العوامل الاقتصادية :

(أ) النموذج المتكتل للاستيطان ينتج من سيادة نظام ريّ الحياض .

الجدول رقم (٩) : بعض المؤشرات السكنية في مصر ، ١٩٧٦ .

مساحة المسكن	٥,٢ شخص
عدد الغرف في المسكن الواحد	٢,٨
عدد الأفراد لكل غرفة	١,٨
مساكن مزودة بالكهرباء	٤٥,٧٪
مساكن مزودة بأنابيب مياه	٣٠,٢٪
المساكن تعتمد على صنبور مياه خارجها ولكن داخل المبنى	٤,٩٪
مساكن بلا مصدر قريب للمياه	٢٥,٢٪

المصدر : ملف العالم العربي ، سبتمبر ١٩٧٨ .

Arab World File (Fiches du monde arabe); September 1978.

(ب) أطلق بناء خزان أسوان (١٨٩٨) الثورة الأولى في مجال الريّ ، والتي استتبعت تحويل ريّ الحياض إلى ريّ دائم . ومع تطبيق نظام الريّ الدائم لم تعد هناك حاجة لإقامة المستوطنات البشرية على أرض مرتفعة . وقد خلق الخزان بحيرة صناعية ، وأسفر عن الهجرة الرأسية للمستوطنات النوبية . وأدت التعليتين الثانية والثالثة لخزان أسوان بالنوبيين إلى الانتقال مرة ثانية وثالثة .

(جـ) خلقت الثورة الثانية في مجال الريّ ، والناتجة من بناء السد العالي ، بحيرة هائلة المساحة أغرقت القرى النوبية في كل من جانبي الوادي . وبالتالي انتقل مجتمع بكامله إلى بيئة جديدة .

(د) أدى تغيير الاقتصاد المصري إلى اقتصاد زراعي مبني على القطن إلى تنمية مدن مثل طنطا .

(هـ) أدى إنشاء خطوط السكك الحديدية ، وإكمال شبكة الخطوط التي تربط المستوطنات الرئيسة إلى تعزيز نمو مراكز (أقضية) رئيسة مثل الزقازيق .
(و) أدت قناة السويس إلى ظهور مستوطنات جديدة مثل بورسعيد .
(ز) أدت صناعة الغزل والنسيج ومصانع السكر إلى ظهور المدن الصناعية .
(ح) شجع حفر القنوات والترع إلى ظهور مستوطنات على طول ضفافها .

٢ ـ حددت السمات الفيزيائية الجغرافية موقع المستوطنات الريفية في مصر ، كذلك تحدد المسافة حجم المدن وتعوق ، بصورة عكسية ، تنميتها ـ فالمدن الأكثر قربا من القاهرة مدن موقوف نموها عمليا .
٣ ـ تميز نشوء المستوطنات البشرية في المناطق الهامشية بالبطء والمحدودية .
٤ ـ أدت المشكلة السكانية إلى الازدحام الشديد في المدن المصرية ، وتدهور الخدمات العامة المتاحة ، وظهور مدن أكواخ داخل المدينة .

السمات المميزة للمستوطنات البشرية في مصر :

المناطق الحضرية (المدن) : تتميز المناطق الحضرية في مصر بالسمات الآتية :

(أ) عدم توافر الإسكان الملائم ، وارتفاع التكلفة والقيمة الإيجارية بالمقارنة بمتوسط دخل الأسرة .
(ب) اشتراك أسرتين ، بل ثلاث وأربع أسر في استخدام وحدات سكنية مخصصة أصلا لأسرة واحدة . وقد وصلت هذه الظاهرة إلى درجة عالية من التفاقم ، فهناك على سبيل المثال ، ١٣٧٠٠٠ أسرة في مصر تعيش في وحدات سكنية تحتوي كل منها على أربع أسر وربما أكثر[١٦] .
(جـ) الازدحام الشديد ، فمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة في مدينة القاهرة هو فردان للغرفة ، وهو رقم مرتفع يوضح أن العدد في الأحياء الفقيرة أعلى من ذلك كثيرا[١٦] .

(د) الكثافة السكانية العالية ، والتي بلغت في القاهرة ، عام ١٩٧٥ ، ٢٧٦٤٢ شخصا في الكيلومتر المربع ، بينما بلغ معدلها لكل المناطق الحضرية ١٢٣٠ شخصا في الكيلومتر المربع .

(هـ) انتشار المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد على نطاق واسع بما يتلو ذلك من آثار اجتماعية ، بما في ذلك التدهور البيئي والفساد الأخلاقي العام ، والافتقار إلى النظافة العامة والعادات الصحية السليمة .

(و) نقص الخدمات الصحية ، والتجارية ، والثقافية ، والترفيهية .

(ز) الشوارع الضيقة وبطء حركة المرور .

(ح) نقص خدمات النقل والمواصلات .

(ط) الافتقار إلى الأماكن المفتوحة الملائمة للإضاءة والتهوية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الإسكان فيما يتعلق بالظروف المناخية المحلية .

(ي) البنية الأساسية غير الكافية من حيث توفير المياه الصالحة للشرب ، والصرف الصحي ، والكهرباء .

(ك) الخدمات التعليمية غير الكافية . فنسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس إلى عدد الأطفال في سن المدرسة ، كما تقول التقارير الرسمية ، هي على النحو التالي :

- الابتدائي ٧٦,٦ ٪
- الإعدادي ٥٠,٦ ٪
- الثانوي ٤٨,٢ ٪

المناطق الريفية :

أ ـ المناطق الريفية في مصر تميل إلى التخلف بوجه عام ، ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية بها أقل كثيرا من مستواها في المراكز الحضرية .

ب ـ الزحام في المناطق الريفية أسوأ منه في المناطق الحضرية ، ويصل عدد الأفراد للغرفة الواحدة إلى ٣,٥ فرد .[١٣]

جـ ـ بناء المساكن لا يخضع لنظام ويتسم بالعشوائية .

د ـ تم توصيل الكهرباء إلى ١٥٢ قرية فقط .

هـ ـ معظم الطرق غير مرصوفة .

و ـ حتى عام ١٩٣٨ كان أغلب سكان الريف يحصلون على المياه من الترع والمجاري المائية ، أو بضخها من جوف الأرض . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أصبح ٨٥ ٪ من سكان الريف في الوجه البحري يحصلون على المياه الصالحة للشرب من صنبور عمومي أو أكثر في كل قرية .

ز ـ توجد مدارس ابتدائية في كل القرى ، بينما توجد المدارس الثانوية في القرى الكبيرة وحدها .

المقابر (المدافن) :

تحتوي مدافن الفئات الميسورة من السكان في مصر ، طبقا للتقاليد ، على غرف وأكواخ ، بحيث يستطيع أقارب المتوفى أن يمضوا اليوم بجانب قبره في مناسبات معينة . وقد مثل هذا النوع من المدافن منطقة جذب لمن لا مأوى لهم ، ومن ثم أصبحت مدافن القاهرة ، التي تحتل نسبة كبيرة من المساحة المبنية ، بيوتا لآلاف الأسر . فجبانة الخلفاء في حي الدراسة بالقاهرة يسكنها في الوقت الحاضر حوالي ٣٠٠٠٠٠ فرد ، ومن دون أي توصيلات مياه أو كهرباء أو مجار أو خدمات صحية .

عوامل مؤدية إلى مشكلة الإسكان في مصر :

١ ـ تلقي البنية العمرية في مصر ـ حيث تبلغ نسبة من هم أقل من ١٥ عاما ٤٣ ٪ من إجمالي عدد السكان ـ عبئا ثقيلا على الجهاز الإنتاجي . ويؤدي ذلك . أن النساء (يشكلن حوالي ٥٠ ٪ من الفئة العمرية الواقعة بين ١٥ عاما و٦٤ عاما) لا يزلن في أغلب الحالات خارج سوق العمل ـ إلى ارتفاع الإعالة في مصر إلى ٢٤١ لكل ١٠٠ فرد .

٢ ــ أدت الهجرة المكثفة إلى المراكز الحضرية إلى تفاقم المشكلة الإسكانية في المدن على الأنحاء التالية :

(أ) يختار المهاجرون عادة مواقع تشبه مناطقهم الريفية ، في ضواحي المدن . ويضيف انتشار المستوطنات غير المخططة في الأطراف المحيطة بالمدن المزيد من الأعباء على البنية الأساسية . فخدمات مثل الصحة العامة ، والنقل ، والتعليم ، يتعذر توفيرها في معظم الحالات ، نظرا لأن هذه المستوطنات تقع خارج اختصاصها الإداري . وفضلا عن ذلك فإن نمط المباني المشيدة لا يجعل توصيل المرافق الأساسية عملية سهلة .

(ب) مع نمو المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد (حيث وصل عدد السكان في بعضها إلى ٢٠٠٠٠٠ نسمة) تضطر المدن إلى إدراجها داخل اختصاصها الإداري .

(جـ) نتيجة عدم وضوح الاختصاصات الإدارية لا تمارس سيطرة ذات شأن على المناطق غير المخططة .

(د) المهاجرون غير مدربين على أعمال المدينة ، مما أدى إلى انخفاض عام في مستوى الحرف (وحرف البناء قطاع رئيس فيها) .

٣ ــ الهجرة الإجبارية من سيناء ومنطقة القنال خلال حروب ١٩٤٨ ، و١٩٥٦ ، و١٩٦٧ .

٤ ــ من الوجهة التاريخية لم تتح للاقتصاد المصري فرصة للانطلاق . فما أن خرجت مصر من فترة الحكم المطلق ، والحربين العالميتين الأولى والثانية حتى ووجهت بالحروب الإسرائيلية . ومن ثم اضطرت إلى تعزيز قدراتها الدفاعية بدلا من حشد إمكاناتها من أجل التنمية ، ولم تتبق أي اعتمادات مالية لبرامج الرخاء أو الإسكان . وتعرض الاقتصاد لمزيد من الإنهاك بعد حرب ١٩٦٧ نتيجة فقدان عائدات حقول البترول في سيناء وعائد قناة السويس . وكان على

مصر ، بالرغم من ذلك ، أن تضاعف إنفاقها العسكري ، وكانت النتيجة هي انخفاض معدل النمو الاقتصادي من ٦,٧ ٪ سنويا خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) إلى أقل من ٤ ٪ سنويا .

٥ ــ ترحيل المستوطنات النوبية في منطقة خزان أسوان إلى مواقع أخرى .

٦ ــ الدخل المنخفض جدا بالمقارنة بتكلفة الإسكان . فالمرتب الشهري للخريج لا يتجاوز ٣٥ جنيها ، في حين يبلغ سعر أرخص شقة ، والتي لا تزيد مساحتها عن ٥٠ م٢ ، ٤٠٠٠ جنيه (في حالة الشقق المعانة من الحكومة) . ويبلغ « مقدم » الشقة ١٥٠٠ جنيه ، وهو ما يتطلب سنوات عديدة من الادخار (سبع سنوات إذا كان الخريج يدخر نصف مرتبه) ، أما القسط الشهري فيعادل أيضا نصف مرتبه الشهري . وفي القطاع الخاص ربما وصل سعر مثل هذه الشقة إلى ثلاثة أضعاف المبلغ السابق .(١٧)

٧ ــ ارتفعت أسعار الأراضي إلى أكثر من ضعفين خلال السنوات العشر الأخيرة .(١٧)

٨ ــ الافتقار إلى سياسة واضحة وشاملة ومستقرة ومستمرة على المستوى القومي ، بالرغم من المحاولات المتعددة لمعالجة مشكلة الإسكان باستخدام مجموعة منوعة من أساليب المعالجة .

٩ ــ نتيجة عدم توافر سياسة واضحة محددة المعالم أصبح المستثمرون يحجمون عن استثمار أموالهم في تشييد المساكن . في الوقت الذي مالت فيه السياسة الحكومية ، في الإسكان ، إلى تحبيذ التأجير في بعض الأحيان والتمليك في أحيان أخرى . وفضلا عن ذلك فقد أصبحت عائدات الاستثمار في بناء المساكن ، في ظل الأشكال المختلفة للتشريع التي فرضتها الحكومة ، غير مشجعة ، وتحول المستثمرون إلى السندات الحكومية المضمونة . وقد أدت سياسة التأميم والقرارات الحكومية المتكررة بتخفيض الإيجارات إلى تقليص الاستثمار في الإسكان ، وانخفضت مشاركة القطاع الخاص في الإسكان منذ عام ١٩٦٠ انخفاضا مستمرا وملموسا .(١٧)

١٠ ــ خلال الحملة الحكومية لتحقيق التنمية من خلال التصنيع ، لم تكن الاعتمادات المخصصة للإسكان والخدمات والصيانة كافية بحال . فموارد البلاد لم تكن قادرة على تلبية مطالب كل من قطاع الإنتاج والحاجة إلى الخدمات . وفي مقدمتها الإسكان . فقد تم إلغاء الكثير من تراخيص البناء ، على سبيل المثال ، من أجل تحويل كميات الإسمنت والحديد إلى السد العالي . إذا استوعب بناء السد كلا من مواد البناء والأيدي العاملة ، وأدى إلى إعاقة وتقليص مشروعات التشييد الأخرى ، بما في ذلك الإسكان .

١١ ـ شجع التعاظم السريع لحركة التشييد في البلدان المجاورة على هجرة أعداد كبيرة من المهنيين ، والفنيين ، والعمال المهرة بحثا عن دخل أفضل ، وكانت النتيجة نقص العمالة الماهرة وارتفاع الأجور ، مما أدى إلى المزيد من ارتفاع تكلفة التشييد .

١٢ ــ الإنتاج غير الكافي لمواد البناء . ففي عام ١٩٧٨ ، على سبيل المثال ، بلغ الإنتاج المحلي من الإسمنت ٣,٢ مليون طن بينما بلغت الحاجات الفعلية ٥,٤ مليون طن .(١٨)

١٣ ــ تستقبل مصر كل عام آلافا من طلبة الجامعات من المنطقة العربية وأفريقيا ، وكلهم في حاجة إلى سكن . كذلك تجتذب البلاد أعدادا كبيرة من السائحين ، والكثير منهم يفضل الشقق المفروشة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الايجارات .

الأوضاع الإسكانية في مصر بعد عام ١٩٧٣ ـ سياسة الانفتاح :

تبنت مصر ، بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فكفلت حرية أوسع للمشروع الخاص ودعت رجال الأعمال ومنظمي المشروعات الأجانب للاستثمار في مصر .

وتم انشاء وزارة للإسكان والتعمير لكي تتولى الإشراف على تشييد المساكن

في البلاد ، وخاصة لإعادة تعمير منطقة القناة ، والتي مثلت هدفا سياسيا وجغرافيا في آن معا . وترتب على ذلك بناء ٣٢٦٩٨ وحدة سكنية في السويس والإسماعيلية وبورسعيد في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧[٥].

ونتج من ذلك نقل القسم الأكبر من العمالة المتخصصة للعمل في منطقة القناة ، مما أدى إلى ارتفاع أجور عمال البناء بمقدار ستة أضعاف .

ولقد شجعت سياسة الانفتاح على المضاربة في مجال أراضي البناء ، والتي أدت ، مع اقترانها بالطلب المتزايد على المساكن ، والمكاتب ، والفنادق ، الخ ، إلى ارتفاع أسعار أراضي البناء والقيمة الايجارية للمساكن بحيث وصلت الزيادة إلى ٣٠٠٠ ٪ ، وهو رقم مذهل . ونتيجة لذلك بدأ القطاع الخاص يوجه استثماراته في حقل البناء إلى بناء الإسكان الفاخر أو المتوسط ، حيث الأرباح أعلى ، وحدد أسعارا تفوق الموارد المالية لـ ٩٩ ٪ من سكان مصر .

ومن الحقائق التي يجدر ذكرها في هذا الصدد أن القانون يحدد قيمة ثابتة لايجار المساكن في مصر على أساس نسبة مئوية معينة من التكلفة المقدرة للبناء (٨ ٪ عادة) . (وغالبا ما تتهم السلطات المختصة بهذه المهمة بأن تقديراتها للقيمة الايجارية منخفضة وغير عادلة) . كذلك لا يسمح باخلاء المستأجر ، فيما عدا مستأجري الشقق المفروشة .

ولم يعد لذلك أي مغزى اقتصادي ، إذ يتعرض الدخل الذي يحصل عليه الملاك من إيجار عقاراتهم ، مع التضخم المتزايد ، للتآكل . وفي حالات عديدة تتساوى مصاريف الصيانة مع ايجار العقار نفسه ، بل ربما زادت عنه (وذلك هو السبب في أن عددا هائلا من المباني في مصر في حاجة إلى ترميم) . ونتيجة لذلك لم يعد المستثمرون يرغبون في تأجير عقاراتهم ، بل يفضلون البيع

النهائي أو تأجير الشقق مفروشة ، حيث القيمة الايجارية غير مثبتة وحيث يمكن طرد المستأجر .

كذلك أدى تثبيت القيمة الإيجارية والطلب العالي على الإسكان إلى انتشار ظاهرة « خلو الرجل » . و «خلو الرجل » هو مبلغ معين من المال يدفعه المستأجر إلى المالك (أو إلى المستأجر السابق في حالة الوحدة السكنية المؤجرة) لمجرد السماح له بالتعاقد على استئجار للوحدة السكنية .

مشكلة الإسكان في العراق :

انتهت وزارة الإسكان والتعمير بالعراق مؤخرا من إعداد دراسة عن الوضع الإسكاني في العراق . وقد اكتملت الآن نتائج الدراسة وأعد تقرير كامل بشأنها .(٤) على أن هذا التقرير لم يأخذ طريقه بعد إلى حيز النشر .

وتتفق آراء الخبراء الدوليين على وضع العراق في الفئة (جـ) ، حسب تعريف ماكهيل وماكهيل .(٢)

ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في العراق ٦,٦ فرد ، بينما تصل مساحات المساكن إلى معدلات أعلى ، نظرا لانتشار ظاهرة اشتراك أسرتين في استخدام المسكن الواحد . وهناك مجتمعات حضرية بكاملها من دون مرافق خدمات مثل : مجاري الصرف ، والطرق ، والإنارة الكهربائية ، ودورات المياه الداخلية ، الخ . ولا تعاني المجتمعات الريفية من الازدحام الزائد لكنها تفتقر إلى الصرف الصحي الملائم ، والمياه الصالحة للشرب ؛ وخدمات النقل والمواصلات المنتظمة ، والكهرباء ، فضلا عن الخدمات الاجتماعية .

عوامل مؤدية إلى مشكلة الإسكان في العراق :

العوامل المؤدية إلى مشكلة الإسكان في العراق مشابهة تماما للعوامل المؤثرة في البلدان الأخرى داخل المنطقة .

١ ــ تقدر الأمم المتحدة معدل الزيادة السكانية سنويا في العراق بـ ٣,٣ ٪ . وتنطوي النسبة المرتفعة ، لمن هم أقل من ١٥ عاما (٤٨ ٪ من عدد السكان) ، على أهمية خاصة من حيث أنها تشير إلى ظهور طلب جوهري على الإسكان في المستقبل القريب .

٢ ــ مثلت هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية أحد الأسباب الرئيسة لمشكلة الإسكان في العراق . وقد شهدت فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات هجرة مكثفة للفلاحين إلى العاصمة بغداد . وقيل إن هناك دوافع سياسية وراء هذه الهجرة ، إلا أنها نتجت في الأساس من التنفيذ الإداري السيء للإصلاح الزراعي . فالفلاحون ، الذين ظلوا لقرون طويلة أقنانا (عبيدا) لملاك الأراضي والشيوخ ، منحوا فجأة قطعا من الأراضي كملكية خاصة لهم . ونتيجة غياب التوجيه ، لم يستطيعوا أن يواجهوا بنجاح الموقف الجديد ، ومن ثم جمعوا أمتعتهم وبدأوا رحلتهم إلى العاصمة . وبعد سنوات من الإهمال ، أصبح قسم كبير من الأراضي على درجة من الملوحة لا تصلح معها للزراعة ، وأصبح من الضروري الآن إنفاق الملايين على استصلاح الأراضي . وتدعم الحكومة في الوقت الحاضر جمعيات تعاونية عديدة ، وتنفق مبالغ ضخمة على التنمية الريفية ، بحيث تم تجاوز المشكلة إلى حد ما . ومع ذلك فلا تزال الهجرة إلى العاصمة مستمرة (من المناطق الريفية ومن المدن الصغرى) ، وقفزت الزيادة السكانية في بغداد ، والتي يعادل عدد سكانها بالفعل ربع سكان العراق ، إلى معدل يساوي سبعة أضعاف المعدل القومي .(٤)

٣ ــ كان للعراق أيضا نصيبه من النزاعات الأهلية والحروب . فقد استمر تمرد الأكراد في الشمال خمسين عاما ، وتسبب في تدمير أعداد كبيرة من المنازل .

٤ ــ برغم احتياطيات العراق الكبيرة من النفط ، إلا أن النزاع الطويل الذي خاضته الحكومة مع شركات النفط (من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣) أسفر عن تخفيض إنتاج البترول إلى النصف ، ثم إلى نصف النصف ، لتنخفض عائدات

البلاد من البترول إلى مستوى بالغ الهبوط . وبالتالي أمضى العراق العقد الماضي وهو يعاني من النقص في رأس المال ، ومن عدم القدرة على تمويل المشروعات التي تحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة مثل مشروعات الإسكان .
وحرر حظر تصدير البترول عام ١٩٧٣ ، والنقص الكبير الذي ترتب على هذا الحظر والنفوذ المتنامي لمنظمة الأوبك ، حرر العراق من سيطرة شركات البترول . وهو ما وفر للحكومة في الوقت الحاضر ، بالإضافة للزيادات المتتالية في أسعار البترول ، رأس المال اللازم لتوفير ما يحتاجه شعبها من مساكن .
٥ ـ بالنظر إلى متوسط دخل الفرد في العراق عام ١٩٧٥ ، والبالغ ١٢٠٠ دولار سنويا ، يعد العراق بلداً ميسور الحال .[١٩] ويوضح الجدول رقم[١٠] ، والذي يقارن الزيادة في متوسط الدخل الفردي بمعدل التضخم ، أن الحكومة العراقية حققت نجاحا كبيرا فيما يتعلق بتحسين المستويات العامة للمعيشة . على أن الفقر لا يزال يطبع بطابعه حياة قطاعات عديدة من السكان ، ولا تزال زراعة الكفاف تمثل أسلوب حياة العدد الأكبر من سكان الريف . وفضلا عن ذلك فإن الفقراء ومن هم خارج الاقتصاد النقدي يعجزون ـ كما في أي مكان آخر ـ عن أن يوفروا لأنفسهم مساكن ملائمة .
٦ ـ افتقر العراق في الماضي إلى برنامج إسكاني شامل بعيد المدى . ويتم في الوقت الحاضر تصحيح هذا الوضع ، ومن المتوقع أن ينتهي العراق مع بداية عام ١٩٨٠ من وضع خطة « لحل » مشكلة الإسكان بحلول عام ٢٠٠٠ .
٧ ـ مع تسارع حركة التنمية ، أصبح العراق يعاني نقصا حادا في الأيدي العاملة . وتفتقر صناعة البناء ، بوجه خاص ، إلى الأيدي العاملة وبخاصة العمالة المهرة والمهندسون .
٨ ـ ارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعا كبيرا في السنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٩ ، ووصلت إلى مستويات تفوق موارد الأسرة متوسطة الدخل . ومع تزايد الطلب ، واقترانه بالتوافر المتنامي لإمكانية الحصول على قروض لبناء

المساكن ، لم يكن في الإمكان تجنب مثل هذه الزيادة ، وبخاصة في المراكز الحضرية . (ومع ذلك لم تصل الزيادات والمضاربة في أسعار الأراضي إلى المستوى الذي بلغته في البلدان المجاورة) . ولتخفيف حدة الوضع ، قررت الحكومة إدخال نظام الإسكان متعدد الطوابق (غير المرغوب فيه في البداية من جانب جمهور الناس في العراق ، حيث إن كل أسرة تفضل عادة الإقامة في منزلها الخاص والمستقل) ، كما أصدرت تشريعا يقصر تقديم القروض للمقاولين وللجمعيات التعاونية العاملة في حقل الإسكان على بناء العمارات السكنية متعددة الطوابق . ويؤدي هذا الأسلوب إلى تخفيض ملموس في النسبة التي تتحملها الوحدة السكنية من السعر المرتفع للأرض ، وهي نفس السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعها الأردنيون أيضا دون تدخل تشريعي من جانب الحكومة .

٩ ـ مثلت الزيادات المتتالية في تكلفة البناء عاملا رئيسا في تفاقم مشكلة الإسكان في العراق ، برغم الجهود المضنية التي بذلتها الحكومة لكبح جماح التضخم . لكن رقابة الحكومة الصارمة للأجور والأسعار والواردات تسفر عن العديد من الأوضاع الشاذة . فالأجور في القطاع العام تظل غير متضخمة ، أما في القطاع الخاص فقد قفزت إلى مستويات استثنائية . وتتجلى هذه الظاهرة في أوضح صورة في الأجور الحالية للعمال ، والفنيين ، والمهندسين العاملين في صناعات التشييد ومواد البناء التابعة للقطاع الخاص . وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى زيادة باهظة في تكلفة البناء . وبالرغم من عدم توافر أرقام في هذا الصدد ، فلن تتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قدرنا الزيادات التي طرأت على تكلفة البناء منذ عام ١٩٧٠ بما يوازي ٢٥٠ ٪ (أي ضعف معدل الزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة) .

وبالنظر إلى أن نصيب القطاع الخاص في مجمل حركة التشييد في البلاد في الوقت الحاضر ربما تجاوز ٨٠ ٪ ، وأن الحكومة تدرك تماما أنها لا تستطيع أن

جدول (١٠) : متوسط دخل الفرد وتكاليف المعيشة في العراق ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦

السنة	الناتج القومي الإجمالي للفرد (دينار عراقي)	معامل الناتج القومي الإجمالي للفرد (سنة الأساس ١٩٧٠)	معامل تكاليف المعيشة (سنة الأساس ١٩٧٠)
١٩٧٠	١٠٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧١	١١٦	١١١,٥	١٠٣,٦
١٩٧٢	١٢٤	١١٩,٢	١٠٩,٠
١٩٧٣	١٧٧	١٧٠,٢	١١٤,٣
١٩٧٤	٢٧٨	٢٦٧,٣	١٢٣,٨
١٩٧٥	٣٣٧	٣٢٤,٠	١٣٥,٣
١٩٧٦	٣٨٧	٣٧٢,١	١٤٩,٠

في القطاع الخاص فقد قررت إلى مستويات استثنائية . وتتجلى هذه الظاهرة في أوضح صورة في الأجور الحالية للعمال ، والفنيين ، والمهندسين العاملين في صناعات التشييد ومواد البناء التابعة للقطاع الخاص . وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى زيادة باهظة في تكلفة البناء . وبالرغم من عدم توافر أرقام في هذا الصدد ، فلن تتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قدرنا الزيادات التي طرأت على تكلفة البناء منذ عام ١٩٧٠ بما يوازي ٢٥٠ ٪ (أي ضعف معدل الزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة) .

وبالنظر إلى أن نصيب القطاع الخاص في مجمل حركة التشييد في البلاد في الوقت الحاضر ربما تجاوز ٨٠ ٪ ، وأن الحكومة تدرك تماما أنها لا تستطيع أن تنفذ أكثر من ٤٠ ٪ من الإسكان الحضري ، و ١٥ ٪ من الإسكان الريفي ، فإن من المستبعد أن تتوافر إمكانية وقف مسيرة التزايد المستمر في تكاليف البناء وبمعدل أعلى كثيرا من معدل زيادة الدخول .

ويخلق هذا الوضع ظروفا تختلف اختلافا ملموسا عن الظروف السائدة في

تنفذ أكثر من ٤٠ ٪ من الإسكان الحضري ، و ١٥ ٪ من الإسكان الريفي ، فإن من المستبعد أن تتوافر إمكانية وقف مسيرة التزايد المستمر في تكاليف البناء ، وبمعدل أعلى كثيرا من معدل زيادة الدخول .

ويخلق هذا الوضع ظروفا تختلف اختلافا ملموسا عن الظروف السائدة في البلدان المجاورة . فأغلب مواد البناء ينتجها القطاع العام بأسعار معقولة . فالإسمنت ، على سبيل المثال ، يباع بسعر ٨ دنانير للطن ، أي بأقل من ثلث سعره في الأردن ، الذي يعد رخيصا بدوره بالمقارنة بالسعر العالمي . ومع ذلك فإن عامل البناء العراقي في القطاع الخاص يتقاضى أجرا يعادل أجر نظيره في الأردن الذي يواجه المعدل المرتفع للتضخم ، والارتفاعات التصاعدية بصورة حلزونية للأجور والأسعار . وتنطبق المقارنة نفسها على كل بلدان المنطقة ، وهو ما يجعل النسبة المئوية لتكاليف العمالة في العراق بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية للبناء عالية بصورة غير عادية .

وفضلا عن ذلك فإن العراق لم يتمكن من عزل مشروعات تشييد المساكن عن موجة التضخم العالمي . فهناك عدد غير قليل من مواد البناء يتم استيراده من البلدان الصناعية (الحديد ، الأخشاب ، الزجاج ، الأبواب ، الشبابيك ، الأسلاك الكهربائية ، أغلب تجهيزات البناء ، الخ) ، ويتحتم تسديد قيمتها بالأسعار المتضخمة .

عوامل أخرى تؤثر في مشكلة الإسكان في العراق :

العوامل الأخرى ذات الأثر الملموس ، والتي تزيد من تعقد الوضع الإسكاني في العراق تكاد تكون العوامل نفسها التي سلف ذكرها في حالة الأردن ، فاستبدال المساكن نتيجة قدمها ، أو نتيجة إعادة التخطيط ، والتنمية الاجتماعية ، وإخفاق صناعة البناء ومنتجي مواد البناء في توفير عرض مواز للطلب ، والقيمة الإيجارية المرتفعة ، وعدم وجود شركات خاصة ، أو جمعيات

إسكان تخدم الفئات محدودة الدخل ، وتحويل الوحدات السكنية إلى مكاتب ـ كلها عوامل واضحة بذاتها ، وخصوصا في المراكز الحضرية .

وهناك استثناء واحد جدير بالذكر . فقد وجهت الحكومة العراقية وزاراتها وإداراتها وشركاتها ـ المملوكة للدولة ـ إلى البدء بتنفيذ مشروعات إسكان لمستخدميها . كما يتم دعم الحركة التعاونية وتمويلها وتوجيهها من جانب الدولة وتقدم لها القروض لتنفيذ مشروعاتها .

الخلاصـــة :

تتشابه أوضاع الإسكان في بلدان المنطقة العربية ، باستثناء البلدان التي تملك ثروة نفطية وحجم سكاني محدود ، تشابها كبيرا . فكلها تعاني من حقيقة أن أغلبية السكان تعيش في إسكان دون المستوى ، يتميز بالازدحام الزائد ، ونقص غرف الحمام ، وعدم كفاية المياه الصالحة للشرب ، وعدم وجود صرف صحي ملائم ، ونقص الخدمات ، وكل المتطلبات الأساسية للعيش الكريم بوجه عام . وكلها تشهد معدلات عالية للهجرة إلى المدن ، ومعدلات عالية للزيادة السكانية . وكلها تعاني أيضا ، بدرجات متفاوتة ، من ضآلة دخل الأسرة بالمقارنة بتكاليف الإسكان .

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط كثيرا من ويلات الحروب ، والاضطراب السياسي ، وسوء الإدارة والاستغلال . ولقد أعاق ذلك كله ـ بالإضافة إلى الافتقار إلى البنية الأساسية الكافية على المستوى الإداري والتخطيطي والتقني ـ التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، كما حال دون ارتفاع مستوى معيشة الجماهير .

وزاد من تفاقم مشكلة الإسكان نقص العمالة ، والإنتاج غير الكافي لمواد البناء مما أسفر عن زيادة كبيرة في تكلفة البناء وانخفاض في مستوى الجودة . وأدى ارتفاع أسعار أراضي البناء إلى زيادة تعقيد المشكلة أكثر فأكثر .

ويعد نقص رأس المال ـ في البلدان الأكثر فقرا ـ أحد العوائق الرئيسة ، نظراً لعدم توافر إمكانية تقديم القروض على مستوى الأسواق المالية الدولية بشروط سداد طويلة الأجل نسبيا .

ومن أجل توفير المأوى الأساسي للجميع ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، تشير التقديرات التجريبية ، فيما يتعلق بالبلدان موضوع الدراسة ، إلى الأرقام التالية فيما يتعلق بعدد الوحدات السكنية الجديدة المطلوبة سنويا :

ـ الأردن ١٨٠٠٠ وحدة (٢٠) .
ـ مصر ٣٤٠٠٠٠ وحدة (١٣) .
ـ العراق ١٦٠٠٠٠ وحدة (٤) .

وتغطي هذه التقديرات النقص الحالي ، وزيادة الطلب المتوقعة نتيجة الزيادة السكانية ، واستبدال المساكن غير الصالحة للسكنى ، الخ .

ويمكن تقديم ترجمة تقريبية لهذه الأرقام إلى رأس مال مطلوب في شكل نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي . فلو افترضنا أن النسب المئوية لأنواع الوحدات المطلوب بناؤها هي :

ـ ١٠ ٪ وحدات مكون من غرفة واحدة .
ـ ١٠ ٪ وحدات مكونة من غرفتين .
ـ ٦٠ ٪ وحدات مكونة من ثلاث غرف .
ـ ٢٠ ٪ وحدات مكونة من أربع غرف .

وإذا افترضنا أن ٦٥ ٪ من الوحدات التي يجري بناؤها وحدات حضرية ، وأن ٣٥ ٪ منها وحدات ريفية ، يمكن توضيح النسب المتعلقة بالبلدان الثلاثة في الجدول رقم .[١١] (التقديرات مبنية على أساس الأسعار السائدة للتكلفة عام ١٩٧٩) . وبالرغم من أن هذه الافتراضات اعتباطية إلى حد بعيد إلا أنها

مبنية على إدراك حقيقة أن أغلبية الأسر تتألف من ستة أفراد أو أكثر ، وأن عملية التمدين سوف تستمر .

وحتى لو افترضنا أن معدل النمو الفعلي في الناتج القومي الإجمالي في هذه البلدان يمكن أن يصل إلى معدل متفائل تماما ، مثل ٤ ٪ سنويا ، فسوف تظل الأردن ومصر والعراق في حاجة إلى إنفاق ٥,٣ ٪ ، و٤,٢ ٪ ، و٦,٩ ٪ من الناتج القومي ، على الترتيب ، وهي مهمة بالغة الصعوبة . ولا يرجع السبب في ذلك إلى استبعاد احتمال أن يواظب كل من الأردن ومصر على تحقيق معدل نمو ٤ ٪ سنويا طوال العقدين القادمين فحسب ، بل يرجع أيضا إلى أن تخصيص مثل هذه النسبة المئوية للاستثمار في قطاع الإسكان غير المثمر اقتصاديا سينطوي بالتأكيد على آثار سلبية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي . أما العراق فهو في موقف أفضل . فقد بلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي منذ عام ١٩٧٥ ضعف الرقم السابق ، ومن المتوقع ، وفي ضوء عائداته النفطية الحالية ، أن يعاني صعوبة أقل في مواجهة المشكلة . وتوضح الأرقام أن الاستثمار في تشييد المساكن ربما يكون قد وصل إلى ٨ ٪ من الناتج القومي الإجمالي في الأردن خلال سنتي الازدهار (١٩٧٥ و١٩٧٦) ، مما يشير إلى أن الإنفاق على هذا المستوى هو أمر يمكن بلوغه . على أن أغلب هذا الاستثمار استخدم في بناء الإسكان الفاخر ، ويرى عديد من الخبراء أن ذلك هو أحد الأسباب الرئيسية لمعدلات التضخم العالية التي شهدها الأردن .

والواقع أن من الصعب تحديد النسبة المئوية القصوى من الناتج القومي الإجمالي التي يمكن لبلد ما أن يخصصها لتشييد المساكن ـ فهي تعتمد في الأساس على الحالة الاقتصادية للبلد ، وبالتالي فإن العراق ، الذي وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى ١٢٠٠ دولار سنويا عام ١٩٧٥ ، وربما زاد عن ذلك في الوقت الحاضر ، يمكن أن يعد قادرا على تخصيص ١١,٥ ٪ من ناتجه القومي الإجمالي لتشييد المساكن . أما الأردن ، الذي يصل متوسط الدخل السنوي للفرد فيه

جدول رقم (١١) : التقديرات المتعلقة بالانفاق السنوي المطلوب لتشييد المساكن في الأقطار الثلاثة .

البلد	تكلفة الوحدة السكنية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي	العدد المطلوب من الوحدات السكنية سنويا	الإنفاق السنوي المطلوب على تشييد المساكن كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
الأردن	٩,٧	١٨٠٠٠	٨,٤ (من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٧)
مصر	١٧,٣	٣٤٠٠٠٠	١٥,٤ (الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٥)
العراق	٧,٩	١٦٠٠٠٠	١١,٥ (الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٥)

إلى ٩٨١ دولارا ، فربما وجد صعوبة أكبر في تخصيص نسبة الـ ٤,٨ ٪ المطلوبة من الناتج القومي الإجمالي للمسكن الأساسي ، إلا أنه يستطيع أن يفعل ذلك بالإدارة الجيدة ، والتكنولوجيا الكافية ، والمساعدات المالية الدولية . على أن مصر سيتعذر عليها نهائيا تخصيص ١٥,٤ ٪ من ناتجها القومي الإجمالي (أو ٩,٢ ٪ إذا ما حققت انطلاقة اقتصادية ، وحافظت على استمرار ايقاعها) ومتوسط الدخل السنوي للفرد لا يتجاوز ٥٥٠ دولار .

إن قدرة بلد ما على توفير نفقات المأوى الأساسي يمكن إخضاعها لمزيد من التحليل . فلو افترضنا النسب المئوية نفسها لأنواع الوحدات السكنية المطلوب بناؤها ، وبافتراض أن الحد الأقصى للإشغال في هذه الوحدات هو :

ـ فردان في الوحدة المكونة من غرفة واحدة .
ـ ٣ أفراد في الوحدة المكونة من غرفتين .
ـ ٥ أفراد في الوحدة المكونة من ثلاث غرف .
ـ ٧ أفراد في الوحدة المكونة من أربع غرف .

فسوف يمكن حساب متوسط تكلفة المأوى الأساسي لكل ساكن ، من زاوية معدل الدخل السنوي ، على النحو التالي :

الأردن : ٢,١ ضعفا للدخل السنوي .
مصر : ٣,٧ أضعاف الدخل السنوي .
العراق : ١,٧ ضعف الدخل السنوي .

وتلقي مقارنة هذه الأرقام بالحد المفترض لإمكان تحمل النفقات ـ وهو ٣ أضعاف الدخل السنوي (وهو الحد المعتمد من أغلب السلطات المعنية في المنطقة) ـ المزيد من الضوء على الوضع السكني في هذه البلدان . فنسبة كبيرة من سكان العراق في إمكانها تحمل تكاليف بناء المأوى الأساسي ، وهو ما

يستطيعه أيضا نصف سكان الأردن . أما في حالة سكان مصر فإن النسبة المئوية الكبرى من السكان ، وأيا كان أسلوب معالجة المشكلة ، لا تملك ذلك .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذا التحليل مبني فقط على أساس التكلفة المقدرة لبناء الوحدة السكنية الأساسية . ويمكن أن تؤدي إضافة سعر الأرض إلى زيادة تكلفة الوحدة السكنية الأساسية بنسبة ٣٠ ٪ (بل إلى ١٠٠ ٪ في المناطق الحضرية) . وفضلا عن ذلك فلو أن بلدا ما بدأ تنفيذ برنامج للإسكان على المستوى المطلوب بإعداد غير كاف ، وبنقص في مواد البناء والعمالة ، فضلا عن المضاربة في أسعار الأراضي فسوف يسفر ذلك عن ارتفاعات باهظة في الأسعار ، وسيقلص بالتالي نشاط تشييد المساكن .

وعلاوة على ذلك ، ولأن الطبيعة البشرية هي ما هي عليه ، فإن الفئة الوحيدة التي يمكن إسكانها في الوحدات الأساسية هم هؤلاء الذين لا يستطيعون تدبير تكلفتها . وعلى ذلك فإن كل فئة من فئات الدخول تتطلع إلى سكن في حدود مواردها المالية أو فوق مستواها بقليل . وبالتالي فسوف يتعين أن يكون الإنفاق الفعلي على تشييد المساكن ضعف التقديرات الواردة في الجدول رقم(١١) .

السياسات وأساليب التنظيم القائمة في مجال توفير الإسكان

مقدمة :

تختلف استراتيجيات التنمية من بلد لآخر ، حسب درجة توافر الموارد ونوع النظام السياسي السائد . وبرغم ذلك فإن أغلبية استراتيجيات التنمية في البلدان العربية يحكمها مقياس النمو . وينظر إلى البلدان الأوروبية المتقدمة صناعياً ، بوصفها النموذج ، ويُتَبنّى الافتراض القائل إن التنمية الاجتماعية تتبع عادة تحقق الرخاء القومي ـ أي يفترض أن النمو الاقتصادي يؤدي بصورة آلية إلى إشباع الحاجات الإنسانية .

ومن المؤكد أن النمو المسجل للناتج القومي الإجمالي قد عكس في أغلب الحالات زيادة ملموسة في فرص العمل المتاحة ، وحقق زيادة في الدخول لفئات عديدة من السكان . على أن زيادة الدخول تعرضت لتآكل ملموس بفعل التضخم وانتهى الأمر بالعديد من الناس إلى انخفاض مؤثر في القوة الشرائية .

وفي الفترة الأخيرة أصبحت فكرة إقامة استراتيجية التنمية ، على أساس تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج ، محلا للشك والتساؤل .

وتم اقتراح بدائل أخرى للتنمية القائمة على فكرة النمو . على أن الحكومات ظلت تحجم عن التخلي عن النمو الاقتصادي ، بالرغم من أنها بدأت تبدي اهتماما أكبر بإشباع الحاجات الأساسية وتطبيق إجراءات لكفالة توزيع أكثر عدالة للفوائد . وأصبحت التنمية الاجتماعية ، بوجه خاص ، هدفا أساسيا .

وتوضح النظرة العامة للسياسات الإسكانية القائمة حاليا في العالم العربي أن جميع الحكومات تدرك الأبعاد الخطيرة للمشكلة وتسعى ، كل بطريقتها الخاصة وحسب الموارد المتاحة لديها ، إلى تسهيل عملية توفير المساكن .

ويمكن ـ بوجه عام ـ تقسيم سياسات الإسكان في المنطقة إلى قسمين رئيسين :

١ ــ الإسكان الذي تبنيه الدولة ، حيث تتولى الإدارات الحكومية المعنية ، أو الشركات المدعومة من الحكومة تخطيط وتصميم وبناء المساكن ، ثم توزع الوحدات السكنية على المستحقين ، سواء على أساس نظام الإقراض ، أو الشراء بالتقسيط .

٢ ــ الإسكان الذي يبنيه الناس أنفسهم ، سواء كأفراد أو كجماعات ، بقرض من البنوك المملوكة للحكومة ، أو المدعومة من الحكومة .

وكل من النوعين يمكن أن يشير إلى حالات فردية من النجاح الكبير ، وإلى حالات أخرى من الفشل . والسياسات المتبعة لا تتسم بالجمود ، ويجري تحسينها عاما بعد عام في ضوء استفادة الحكومات من تجاربها . على أن أحدا لا يستطيع أن يزعم حتى الآن أنها نجحت في حل المشكلة . وتختلف درجة النجاح من بلد لآخر ، وهي تتوقف على المدى الذي بلغته المشكلة نفسها وعلى موارد البلاد .

الخلاصة والنتائج

التمويل :

تتشابه السياسات المتبعة من جانب الحكومات العربية المختلفة فيما يتعلق بتمويل تشييد المساكن تشابها كبيرا ، وكلها تعمل على اتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء المؤسسات المالية من أجل تقديم القروض إلى الأفراد . وتعتمد درجة الدعم الممنوح من جانب الدولة لهذه المؤسسات على موارد الدولة ، كما تعكس درجة سيطرة الحكومة على هذه المؤسسات .

فالبنك العقاري العراقي مملوك للدولة ، ومن ثم فهو يمنح قروضاً إسكانية طبقا لسياسة الحكومة في تشجيع بناء المساكن بعيدا عن المراكز الحضرية ، وفي شكل مبان سكنية متعددة الطوابق . وتمثل شروط القرض نفسها شكلا من أشكال الإعانة المالية سواء من حيث معدلات الفائدة أو شروط السداد . ولأن البنك تابع لوزارة الإسكان العراقية فإنه يتبع سياسة التخطيط الحضري والريفي المقررة ، ويساعد على تمويل المشروعات التي تنفذها الوزارة .

ومن ناحية أخرى ، فإن بنك الإسكان في الأردن هو عبارة عن شركة مساهمة مستقلة لا تزيد حصة أسهم الحكومة فيه على ٨ ٪ (لاحظ مع ذلك أن رأسماله المدفوع يمثل ٧,٥ ٪ فقط من رأس المال المدفوع في حالة البنك العراقي) . ويمنح البنك قروضه بسعر فائدة معادل للسعر العالمي - من ٧ ٪ إلى ٨ ٪ عادة -

ويضع حدا أقصى لفترة السداد لا تتجاوز ١٥عاما ، والتي تبدأ بعدها عوائد المال المقرض في التناقص . ويرغم ذلك فقد قدم البنك قرضا كبيرا لمؤسسة الإسكان الأردنية بفائدة قدرها ٥ ٪ ، وبفترة سداد أطول (بالنسبة للإسكان المخصص لمحدودي الدخل) ، وهو يتعاون تعاونا وثيقا مع المؤسسة في تنفيذ مشروعاتها . ويرى العديد من المراقبين أن البنك يحقق نجاحا كبيرا . فقد سجل معدلا للنمو في أصوله في الأعوام الأربعة الأخيرة مقداره ١٤٨ ٪ ، و١٤٧ ٪ ، و٧١ ٪ ، و٥٨ ٪ على الترتيب ، ونجح في جذب الودائع على نطاق واسع . والواقع أن فكرة إنشاء بنك كهذا تبدو ، بالنسبة لبلد محدود الموارد ، نهجا نموذجيا .

أما مؤسسة الإسكان الأردنية فهي مؤسسة شبه حكومية تمول جزئيا من جانب الحكومة ، وجزئيا من خلال المنح التي تقدمها الحكومات الصديقة ، فضلا عن القروض المقدمة من بنك الإسكان . وتمثل شروط السداد التي تضعها المؤسسة شكلا من أشكال الإعانة المالية ، ويتم منحها على أساس الشراء بالتقسيط . على أن موارد المؤسسة تظل محدودة مع ذلك ، كما تظل مشروعاتها السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والمنخفض أقل كثيرا من المطلوب .

وهناك أخيرا مشروعات الإسكان التي تتولى تنفيذها هيئة وادي الأردن في إطار برنامجها لتنمية الوادي ، وهي تمول من خلال المساعدات الأجنبية ، وتتاح للناس بشروط سداد مشابهة لشروط مؤسسة الإسكان .

وفي مصر ، يقدم التمويل عن طريق البنك العقاري والبنوك الأخرى المملوكة للدولة ـ بشروط مشابهة لشروط بنك الإسكان في الأردن ، ولكن بسعر فائدة أقل . كذلك تتولى الدولة تنفيذ العديد من المشروعات السكنية المخصصة لمحدودي الدخل بشروط أيسر . على أن السياسة المتبعة تظل رغم ذلك غير واضحة ، بالنظر إلى حجم المشكلة ، والنقص الحاد في رأس المال .

ويمكن القول بوجه عام ، فيما يتعلق بالبلدان الثلاثة ، إن العراق هو الوحيد بين البلدان الثلاثة الذي يمكن اعتباره مكتفيا ذاتيا ، وقادراً على تمويل احتياجاته السكنية . ويظل الأردن ، برغم نجاحاته الأخيرة ، معتمدا بصفة أساسية على المعونات الخارجية ، بينما يتطلب الوضع الإسكاني في مصر توفير مبالغ هائلة لتلبية حاجات الإسكان .

وتتطلب النظم المتبعة بعض التعليق . فقد ثبتت فعالية القروض المقدمة بضمانات . ومع ذلك فهي غير كافية على الإطلاق بالنسبة لمحدودي الدخل ، نظراً لأن قسماً كبيراً من السكان يحققون دخولا هي من الضآلة بحيث تقل قيمة ثلاثة أضعاف مرتبهم السنوي كثيرا عما هو مطلوب لشراء ، أو تشييد مسكن بالأسعار الجارية . أما هؤلاء الذين لا يملكون دخلا محددا فيبقون خارج النظام كليا . وفي البلدان الثلاثة يظل الإسكان المدعم المخصص للفقراء أقل كثيرا مما هو مطلوب . وفضلا عن ذلك فإن حكومتي الأردن ومصر لا تملكان الموارد اللازمة لدعم هذا النوع من الإسكان على النطاق المطلوب .

الإدارة :

تعكس الهيئات الإدارية التي أنشأتها الحكومات الثلاث من أجل توفير المساكن النظام السياسي للبلاد ، ووضعها الاقتصادي ، ومواردها المتاحة .

فالعراق ، وهو دولة اشتراكية وغنية نسبيا سواء من حيث رأس المال أو من حيث الموارد ، أنشأ نظاما يتسم بمركزية عالية ، وهو ما يؤدي إلى تنسيق أفضل ، وتخصيص أكثر فعالية للموارد ، ويفرض على الأفراد والمجتمعات تبني خطط إسكانية أكثر عقلانية وأكثر اقتصاداً . وتساعد المعونة التكنولوجية المقدمة للتعاونيات ، تساعدها على تفادي العديد من المشكلات والأخطاء والتجاوزات التي كان من الممكن أن تحدث من دونها . وفضلا عن ذلك فقد ساعدت الحكومة حين وضعت كل الأراضي التابعة للدولة ، بما في ذلك

الأراضي التابعة للشركات والمؤسسات المملوكة للدولة ، تحت تصرف وزارة الإسكان والتعمير ، على أن يصبح عمل الوزارة أقل تعقيدا ، ويؤدي إلى استغلال أفضل للأرض .

أما الأردن ، وهو بلد فقير نسبيا ، وملتزم بالمشروع الحر والحرية الفردية ، فقد تبنى نظاما أقل مركزية كثيرا . وتملك الحكومة موارد محدودة ، كما أن حصصها من الأسهم في المؤسسات الكبيرة لا تمثل نسبا مسيطرة ، فهي تعي تماما عدم كفاءة الصناعة المملوكة للدولة . وهذه المؤسسات هي التي بادرت في أغلب الحالات ، ودون صدور قرارات من الدولة ، بتنفيذ برامج إسكانية لمستخدميها . ومع أن الدولة تشجع وتدعم الجمعيات التعاونية للإسكان والأفراد إلا أنها تتركهم يدبرون بوسائلهم الخاصة عملية الحصول على القروض من بنوك الإسكان ، أو البنوك التجارية الأخرى ، أو من المؤسسات المالية الأجنبية في بعض الحالات . وتتولى الحكومة تنسيق العمل بين المؤسسات المختلفة ، وتحاول أن تقوّم الاختلالات والتجاوزات التي يمكن أن يسفر عنها هذا النظام الحر .

وفي مصر ، يسود منذ فترة طويلة نظام يتسم بمركزية عالية ، حيث تتولى الدولة المسؤولية الرئيسة في مجال الإسكان . وقد أدت الحروب ، والركود الاقتصادي ، وتحويل ملكية القطاع الخاص ، والإمكانات المحدودة للقطاع العام إلى عقم هذا النهج بالنسبة لمصر . ثم تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وفتح المجال نسبيا أمام القطاع الخاص . على أن التمسك بقوانين الإيجارات غير الواقعية اقتصاديا ، وخصوصا بالنظر إلى حجم الطلب العالي على الإسكان ، أدى إلى أن يقصر القطاع الخاص اهتمامه على الإسكان الفاخر بغرض التمليك أو الإيجار « بخلو الرجل » . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ، فضلا عن التكلفة العالية للتشييد بالمقارنة بالدخل ، وشروط الإقراض غير المدعومة نسبيا ، أن ظل القسم الأكبر من السكان خارج سوق

إسكان القطاع الخاص . ومن ناحية أخرى ، ظل الإسكان الحكومي المدعوم ماليا محدودا ، لسبب رئيس تمثل في نقص رأس المال ، ودرجة الدعم العالية المطلوبة لجعله في متناول المواطن المصري العادي .

الأرض :

تسبب الطلب المتزايد على أراضي البناء ، مقترنا بتوافر إمكانية الإقراض ، إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات صارخة . فقد قفزت الأسعار إلى مستويات تجاوزت كثيرا الموارد المالية لجمهور السكان . وهو ما أجبر الناس ، بالتدريج ، على قبول الشقق بدلا من المساكن المنفصلة ، وأصبح كل الإسكان الذي يشيده القطاع العام ، تقريبا ، في هيئة بلوكات سكنية متعددة الطوابق ، وطبقت الحكومات تشريعاً يجيز الملكية الفردية للشقق في المباني السكنية ، كذلك كفل العراق الأراضي التابعة للدولة للتعاونيات بأسعار مخفضة ، وهي السياسة التي تخلى عنها الأردن بسبب التجاوزات المحتملة الناجمة عن نقص الإشراف الحكومي .

وهناك ظاهرة نتجت عن الأسعار المانعة للأراضي نجد آثارها واضحة في كل مكان ، خصوصا في عمان ، وهي ظاهرة التوسع الأفقي المتسارع للمدن نتيجة إقبال الناس على شراء مواقع أرخص للبناء في أطراف المدينة ، تاركين مساحات خالية بالقرب منهم . وهو ما يعني تزايد الطلب على مد شبكة المرافق والخدمات . كتوصيلات المياه والكهرباء ، والصرف الصحي ، والطرق والنقل ، والتي تغطي بالفعل مساحات واسعة ، بحيث يصعب على البلديات مجاراتها . ويعني ذلك أيضا أن مثل هذه الشبكات ستصبح أعلى تكلفة بكثير .

ومن النتائج السيئة الأخرى للتوسع الأفقي للمدن زحف أراضي البناء على الأراضي الزراعية . ومن الواضح أن الحكومات لا تستطيع أن تفعل شيئا إزاء ذلك في المناطق المجاورة للمدن . على أن من الممكن تجنب ذلك في المناطق

الريفية والمستوطنات المخططة حديثا . فهيئة وادي الأردن تخطط لبناء القرى في الأراضي غير الصالحة للزراعة فقط ، وتحظر تشييد مبان جديدة على الأرض الزراعية . بل يقال ، أكثر من ذلك ، إن قرى بكاملها يمكن نقلها إلى مواقع جديدة من أجل إخلاء الأراضي الخصبة وتخصيصها للزراعة . وقد عانى المصريون ، بكثافتهم السكانية العالية على طول الشريط الضيق للنيل ، من ذلك كثيرا ، ويفكرون الآن في بناء مدن سكنية كاملة في المناطق الصحراوية .

مواد البناء :

فرضت محاولات الحكومات لمعالجة مشكلة الإسكان ، وتوافر إمكانية تقديم القروض ، والطلب المتزايد عبئا كبيرا على صناعة مواد البناء . خصوصا وأن الانتعاش الاقتصادي المفاجىء في البلدان العربية ، بعد عام ١٩٧٣ ، حدث في توقيت لم تكن صناعة مواد البناء فيه مستعدة . فالطلب أصبح أعلى كثيرا من العرض ، والنقص تفاقم ، والأسعار ارتفعت ، وانتشرت تعاملات السوق السوداء ، وانخفض مستوى الجودة . وكانت النتيجة المحتومة هي تعويق النمو في قطاع تشييد المباني ليصل إلى سقف معين لا يستطيع أن يتعداه . والضحية الرئيسة هي تشييد المساكن ، بأولويته الأقل أهمية بالمقارنة بمشروعات التنمية « الأكثر إنتاجا » .

وتسجل دراسة حديثة أجرتها السكرتارية العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول مدى توافر مجموعة معينة من مواد البناء في البلدان العربية توافر المواد الأولية لإنتاج إسمنت بورتلاند ، والاسبستوس ، والطوب الحراري ، والمنتجات الطفلية الأخرى ، بل حديد التسليح في العديد من البلدان .[٢١] كذلك تتوافر الطاقة المتولدة من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي . وبرغم ذلك فإن صناعة مواد البناء القائمة حاليا في البلدان العربية لا تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية . فمعدل الكفاية الإنتاجية لمصانع الإسمنت يعادل ، على

سبيل المثال ، ٧٦ ٪ في الأردن ، و٨١ ٪ في سوريا ، و٧٨ ٪ في السعودية ، و٥٠ ٪ في السودان ، وهذه النسبة المنخفضة ترجع للصيانة غير الكافية ونقص العمالة الماهرة . وتتطلب زيادة الإنتاج المزيد من الوقت ، برغم المساعدة الحكومية ، كما أن كل البلدان العربية تقريبا مازالت تعاني من النقص في مواد البناء .

ولقد بدأ الاستغلال المتزايد للمواد الأولية في استنزاف المحاجر المعروفة . فالكويت ، على سبيل المثال ، استنفدت تقريبا نوع الرمال المطلوب لهذه الصناعة . وفي الأردن أصبح من الصعب العثور على محاجر للأحجار الجيرية ذات النوع الجيد في المناطق المحيطة بعمان . وفي مصر يقوم بعض الفلاحين ، بحثا عن الربح السريع ، بتجريف أراضيهم لصالح قمائن (مواقد) الطوب . ليتركوها فريسة لزحف الصحراء .

على أن الأضرار التي تلحقها صناعة مواد البناء بالبيئة لا تتمثل في الأساس في استنزاف الموارد الطبيعية ـ إذ إن الحجر الجيري ، والرمال ، والطين ، والجبس .. إلخ ، متوافرة بكثرة (باستثناء حالات فردية قليلة) ـ بل تلحق الضرر الفعلي بالمناظر الطبيعية . فمنظر الشقوق الطويلة من الأرض بحثا عن الطين الطوبي ترك حفرا عميقة على امتداد آلاف الأمتار المربعة في المناطق المحيطة ببغداد . كذلك تركت محاجر الحجر الرملي حفرا وشقوقا قبيحة في التلال المحيطة بعمان ، كما أنها تعرض المنطقة لخطر حدوث انهيار الصخور والأتربة عند منحدرات التلال ، وقد جمع العراقيون هذه الحفر معا ، وصنعوا منها بحيرة صناعية في حين أغلق الأردنيون كل المحاجر الواقعة داخل نطاق عمان .

وقد حث النقص في مواد البناء على البحث عن مصادر ومواد بديلة جديدة ، وأصبح لدى كل بلد عربي في الوقت الحاضر مركز لبحوث البناء . إلا أن عدم

توافر العدد الكافي من الباحثين المؤهلين ، واحتياج بحوث التطوير إلى متسع من الوقت ، والافتقاد إلى الإيمان بجدوى وأهمية هذه المراكز المنشأة حديثا أدى بالحكومات إلى التطلع إلى التكنولوجيا الأجنبية ، على أن التكنولوجيا المستوردة لم تحقق النتائج المطلوبة دائما ، بل نادرا ما حققت النتائج المتوقعة منها .

البنية الأساسية البشرية :

كشفت الجهود المبذولة من أجل التنمية والمشكلات الناشئة عنها ـ أوجه القصور والأخطاء واتسامها بدرجة من « الهرجلة » والفوضى لعدم كفاية البنية الأساسية الإدارية والفنية في كل البلدان العربية . وقد تجسد كل ذلك في أوضح صوره في مجال صناعة البناء . وضاعف حجم المشكلة نزوح الإداريين والمهندسين للعمل في السعودية ودول الخليج . وقد عانت الإدارات الحكومية من هذه المشكلة بقدر أكبر بطبيعة الحال ، نظرا لأنها لا تستطيع أن تجاري القطاع الخاص في مجال الأجور .

وقد اختلفت استجابة الحكومة لهذا « الاستنزاف للعقول » فقد منع العراق هذا الاستنزاف بإصدار تشريع خاص ، واجتذب حديثي التخرج للعمل في القطاع الخاص . أما الأردن ومصر فلا يملكان أكثر من الأسى للوضع ـ ولا يستطيع النظام السياسي الأردني بوجه خاص أن يسمح بصدور مثل هذا التشريع .

العمـــالة :

أدى الطلب العالي والأجور المغرية في الدول المنتجة للنفط أيضا إلى نقص حاد في الأيدي العاملة . وتمثلت إحدى النتائج الرئيسة والمؤسفة لذلك في انهيار النظام التقليدي للتلمذة الصناعية . فسفر أعداد كبيرة من الفنيين والعمال المهرة إلى تلك البلدان أدى إلى خسارة كبيرة . فلم تفقد البلدان التي سافر منها بنوها هؤلاء الفنيين فقط ، بل خسرت برحيلهم أيضا إمكانية نقل

مهاراتهم إلى الجيل الجديد . ولم يتسع الوقت أمام المدارس الفنية ، الحديثة نسبيا في البلدان العربية ، ولو لتبدأ في سد الفجوة .

التخطيط :

بدأت الحكومات العربية تدرك أهمية التخطيط والتنسيق . وفي هذا المجال يبدو العراق بوجه خاص سائرا في الطريق الصحيح . فالدراسة الشاملة على المستوى القومي ، كتلك التي يتم إجراؤ ها في العراق ، تمثل إجراء ضروريا من أجل تقييم مدى ، أو نطاق الاحتياجات ، ووضع خطة طويلة الأمد للتنفيذ .

والتخطيط مطلوب على كل مستوى ومنطقة ومنظمة ، بحيث يتم ربط تنمية كل منطقة بتوفير احتياجات المأوى الأساسي في إطار الخطة القومية .

ويتعين التشديد على أهمية تخطيط المستوطنات . . فالتخطيط الحضري غير الكافي (أو الافتقار الكامل لمثل هذا التخطيط في حالات عديدة) هو أحد الأسباب الرئيسة للتدهور الحالي لمستوى الحياة في المناطق الحضرية .

التدابير اللازمة لتوفير الإسكان على أساس دائم

مقــدمة :

يتطلب الإشباع الدائم للاحتياجات السكنية الأساسية تخطيطا طويل الأمد وعملا دؤوبا ، ومستمرا ، ومنظما . ويتعين التصدي للمشكلة على كل الجبهات : المالية ، والإدارية ، والتشريعية ، والتكنولوجية .

وليس في وسع الحكومات أن تفعل أكثر من ذلك . فقد أثبتت التجربة أنها تفتقر إلى القدرة على تحمل مسؤولية توفير كل الاحتياجات السكنية . ولقد اعتمد الناس على أنفسهم ، منذ فجر الحضارة ، فيما يتعلق بتوفير السكن ، وباستطاعتهم القيام بذلك الآن أيضا ، وكل ما يحتاجه الناس هو التشجيع ،

والدعم والمساعدة من الحكومات ليساعدوا أنفسهم . أما الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم فيتعين على الحكومة أن توفر لهم المساكن ، وتحدد النسبة المئوية لهذه الفئة - في أي بلد - درجة صعوبة التعامل مع المشكلة .

ويمكن تقسيم محاولات حل أي مشكلة إلى نهجين في التعامل :

الأول : هو الإجراءات الموجهة لعلاج سبب المشكلة ، والثاني : هو اتخاذ إجراءات معينة للتغلب على الآثار الناجمة عنها . وعلى ذلك فإن حل مشكلة المأوى الأساسي يتطلب :

أ ـ استئصال العوامل المؤدية للمشكلة ، وأهمها الفقر ، والهجرة ، والمعدلات العالية للزيادة السكانية .
ب ـ توفير رأس المال ، ومواد البناء ، والعمالة لبناء المساكن .

وتعتمد الاستراتيجية المتبعة في كل بلد على حجم المشكلة وعلى الموارد المتاحة ، ويمكن النظر إلى هذه الاستراتيجيات على أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي :

أ ـ التخطيط القومي والإقليمي الشامل .
ب ـ توفير وتخصيص اعتمادات مالية كافية لتنفيذ المشروعات الإسكانية المطلوبة .
جـ ـ توفير الإسكان الكافي في حدود القدرات المالية لكل فئة من فئات الدخل .

الإسكان كعنصر من عناصر استراتيجيات التنمية :

لا يمكن عزل المأوى الأساسي عن الاحتياجات الأساسية الأخرى . فكلها مترابطة ترابطا وثيقا وليس في الإمكان إشباع أي منها بمعزل عن إشباع الحاجات الأخرى . ولقد أصبحت الحاجة ماسة إلى تبني كل الحكومات العربية

استراتيجية تنمية قائمة على نهج الاحتياجات الأساسية . فبهذه الطريقة وحدها يمكنها أن تأمل في إشباع المتطلبات الأساسية لشعوبها مع نهاية القرن العشرين . والواقع أن أغلب البلدان العربية بدأت تسعى لتحقيق هدف إشباع احتياجات المأوى الأساسي بوصفه جزءاً من جهدها الإجمالي لتحقيق الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ، والإصلاح الاجتماعي ، والقضاء على الفقر ، وإصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية .

تكلفة المأوى الأساسي :

تتجاوز تكلفة المأوى الأساسي موارد وقطاعات واسعة من السكان في المنطقة العربية ، كما تفوق الموارد المالية لأغلب الحكومات . والسؤال المطروح هو : هل في الإمكان خفض التكلفة ؟

ويمكن تقسيم تكلفة المأوى الأساسي إلى عناصر التكلفة الآتية :

أ ــ تكلفة مواد البناء .

ب ــ العمالة .

جـ ــ الآلات (بما في ذلك تكاليف الاستهلاك وتكاليف التشغيل) .

د ــ التصميمات .

هـ ــ الإدارة والاشراف على التشييد .

و ــ الأرض .

ز ــ أرباح مقاول التشييد .

وتؤدي زيادة الإنتاج ـ عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة ، والميكنة ، وتدريب العمالة ـ إلى خفض تكلفة العمالة وتكلفة مواد البناء . كذلك يساعد الاستخدام الأكفأ للآلات على تخفيض تكلفتها الفعلية . ويؤدي التوحيد القياسي ، نظراً لأنه يزيد الإنتاجية ، إلى خفض تكلفة كل من التصميم والعمالة . ويمكن تخفيض تكلفة الإدارة عن طريق زيادة الكفاءة والمهارات

الإدارية . . كذلك يمكن تخفيض أرباح مقاولي البناء وتجار مواد البناء إلى مستويات مقبولة من خلال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار . ومن الإجراءات التي تستحق الاهتمام إصدار تشريع لمراقبة الأسعار .

ويمثل البحث عن مواد بناء بديلة وإدخال تكنولوجيا أكثر كفاءة في إنتاج المواد والتشييد ضرورة ملحة ، ويمكن القول إنه لم يتحقق حتى الآن إي إنجاز تكنولوجي رئيس في هذا المجال يساعد على خفض التكاليف . ولا تزال تكلفة مواد البناء التقليدية هي التكلفة السائدة ، وهو ما ينطبق أيضا على تكاليف العمالة . ولا يزال يتعين على أغلب المواد والتكنولوجيات البديلة أن تثبت فعاليتها .

وهناك عامل آخر يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو التضخم في تكاليف تشييد المباني . وقد بلغ هذا التضخم معدلات عالية في المنطقة العربية ، وأدى ذلك إلى إحباط خطط عديدة لتوفير المسكن . والواقع أنه لم تكتشف حتى الآن طريقة محددة موحدة للسيطرة على التضخم . ومع ذلك فقد حقق العراق نجاحا كبيرا في مكافحة التضخم من خلال فرص رقابة صارمة على الأجور ، وتوفير دعم مالي ضخم للسلع المستوردة . على أن من المشكوك فيه ما إذا كانت بلدان مثل : مصر ، والأردن تستطيع ، بمواردها المحدودة ، أن تعزل نفسها عن التضخم العالمي . ومن العوامل الرئيسة التي تسهم في زيادة أسعار التكلفة زيادة كبيرة نقص المعروض من مواد البناء والعمالة الماهرة . وتساعد زيادة ، وتنويع إنتاج مواد البناء ، وزيادة انتاج العمالة ، وتدريب الأيدي العاملة على خفض معدلات الزيادة .

الهجرة والزيادة السكانية :

تعد هجرة سكان الريف إلى المدن والمعدلات العالية للزيادة السكانية من الأسباب الرئيسة لمشكلة الإسكان ، ومن ثم يتعين الحد منها .

والسبيل الوحيد لمحاربة الهجرة هو تحسين الظروف المعيشية في (والتنمية الاجتماعية الاقتصادية) المناطق الريفية ، كما يتعين على الحكومات أن تكثف جهودها لتحقيق هذا الهدف . فالإنفاق الحكومي على المناطق الحضرية لا يزال حتى الآن أعلى نسبة من إنفاقها على المناطق الريفية ، من حيث إن المشكلات الحضرية تبدو أكثر اتساما بطابع الفورية . وسوف تساعد إعانة الحكومة للفلاحين ، وتقديم السلف لهم ، وتنظيم تعاونيات زراعية متميزة بالكفاءة ، ومشروعات الري واستصلاح الأراضي ، والخدمات الصحية والتعليمية ، ومشروعات الإسكان الملائم على جعل الحياة الريفية أكثر جاذبية ، ومن ثم تقنع الناس بالعدول عن الهجرة إلى المدن .

بل إن برنامج تنمية وادي الأردن الذي عرضنا له فيما سبق نجح في اجتذاب هجرة مضادة . كذلك شجعت شروط الإقراض الأكثر تميزا ، والمخصصة لبناء المساكن في المناطق الريفية في العراق ، والتي سبق أن عرضنا لها أيضا ، شجعت الناس على البقاء في القرى .

وتمثل الزيادة الطبيعية للسكان مشكلة يتم التعامل معها بصعوبة أكبر . على أن النجاح الجزئي لحملات تنظيم الأسرة في الهند ومصر يمكن أن تساعد على تحديد المسار الذي يمكن اتباعه . ويوضح المعدل الصفري لتزايد السكان في أوروبا أن الأمن المالي والتطور الاجتماعي يقدمان الحل الأكثر فعالية . وأغلب الدول العربية ليس لديها حتى الآن برامج لتنظيم الأسرة ، ومثل هذه البرامج يتعين إدخالها ، أو تنشيطها ، في البلدان التي تطبقها .

التخطيط :

يتطلب تحقيق الإشباع الدائم للاحتياجات السكانية بحلول عام ٢٠٠٠ على أساس بيئي سليم ، تخطيطا شاملا طويل الأمد ، تتولى كل حكومة تنفيذه .

ويتعين إنشاء جمعيات للتخطيط القومي والإقليمي ، وأن يتم تشجيعها ودعمها عن طريق الحكومات ، وأن تخول لها سلطة كافية لتسهيل تنفيذ مشروعاتها . كذلك ينبغي أن يعامل الإسكان لا على أساس كمي فحسب ، أو على أنه مجرد إشباع لاحتياج مباشر ، بل على أنه عنصر فعال يستهدف رفاهية الفرد ، وحمايته ، وتحسين بيئته وحياته الاجتماعية ، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق طموحاته . ومن ثم يتعين على التخطيط أن يهدف إلى إيجاد العلاقة المثلى (أو التي هي أقرب ما تكون إلى ذلك) بين الإنسان وبيئته ، ويجب أن تكون الخطط مرنة بقدر الإمكان ، نتيجة أقصى درجة من التغذية المرتدة خلال فترة تنفيذها ، كما يجب ألا تنعزل عن الناس ، عن أفضلياتهم ، وطموحاتهم ، وشكاواهم ، واقتراحاتهم . ويتعين أن يشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في كل مراحل التخطيط . وأخيرا ينبغي أن يتم تحديث ومراجعة الخطط بصفة منتظمة ودون إبطاء .

لقد بدأ العراق بالفعل ، كما سبق أن ذكرنا ، في إجراء دراسة شاملة ، ومن المنتظر أن ينتهي قريبا من وضع الإطار الرئيس لخطة الإسكان . ويستطيع العراق ، بوصفه بلدا منتجا للنفط ومكتفيا اقتصاديا ، أن يضع مثل هذه الخطط بثقة نسبية في إمكانية تنفيذها . أما البلدان محدودة الموارد مثل الأردن فتضع خططها وهي تتطلع إلى المساعدات الخارجية ، في حين لا تملك بلدان أخرى كمصر إلا أن تضع خططا قابلة للتنفيذ مفترضة أن المستثمرين سيدفعون برؤ وس أموالهم للاستثمار في مشروعاتها ، وهو أمر لا يبدو قريب الحدوث .

وتعد تكلفة التخطيط تكلفة مانعة . فعلى سبيل المثال يمكن بناء ٥٥٠ منزلا بقيمة تكلفة إعداد خطة الإسكان العراقية . وفي بلد فقير ، غالبا ما يفضل المسؤ ول السياسي بناء المنازل ، من حيث إنه منظور أو ملموس أكثر وجذاب سياسيا . وفضلا عن ذلك فإن أغلب البلدان التي نعرض لها بالدراسة تفتقر إلى المخططين المتمرسين ، وتلجأ في هذا المجال إلى المعونات والخبرات الدولية .

ومن الأشياء ذات الأهمية الخاصة في التخطيط أن الخطط تنبني بالضرورة على افتراضات ، وأنها تميل غالبا إلى استخدام أساليب تجريبية ، وبالتالي تصبح عملية التحديث والمراجعة ضرورية لأقصى حد ، فضلا عن أنها تتطلب الجهد نفسه الذي تم بذله في إعداد الخطط الأصلية ، إن لم يكن أكثر . ومما يدعو للأسف أن المؤسسات العربية لم تنجح حتى الآن ، في مجال الإسكان خاصة ، في الاستفادة الكاملة من التجارب السابقة ، أو في إجراء المراجعات الضرورية للخطط بعد إتمام وضعها . ويشهد على ذلك العديد من برامج الإسكان التجريبية والعديد من خطط الإسكان الميتة . ومن ثم يتعين على الحكومة أن تبدي اهتماما أكبر بتحديث خططها ، وأن لا تعتبر العمل انتهى ، والسياسية ترسخت بمجرد وضع الخطط الأولية .

التمـــويل :

يتميز تمويل مشروعات الإسكان المخصصة للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل ، كما سبق أن رأينا ، بأنه ليس مربحا بما يكفي لجذب استثمارات القطاع الخاص ـ فهناك مشروعات أخرى عديدة تعود بعوائد أفضل .. وبالتالي ، كما يحدث في معظم أنحاء العالم ، تصبح مسؤولية الحكومة وهيئات القطاع العام في المنطقة أن تنشيء المؤسسات اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

ولقد كفل البنك العقاري العراقي ، والبنك العقاري المصري ، ومؤسسة الإسكان في الأردن لفترة طويلة قروض تمويل الإسكان . على أن حقائق الحياة القاسية تحد من هذا النشاط .

وينطوي تمويل الإسكان ضمنيا على الدعم المالي ، من حيث إن القرض الذي تصل فترة سداده إلى أكثر من خمسة عشر عاما تتعرض عوائده للتناقص بمرور الأعوام ، بينما يحتاج أغلب الناس إلى فترة أطول لتسديد قروض الإسكان . ومثل هذا الدعم المالي يتعين أن توفره الحكومات . وهي تحتاج ،

لكي توفره ، إلى رأس المال . ويملك العراقيون ، بثروتهم البترولية ، رأس المال ، وهم يستخدمونه بحكمة . بينما يملك الأردنيون والمصريون القليل من رأس المال .

وينبغي الاستفادة من نماذج جمعيات الإسكان في أوروبا والولايات المتحدة ، والتي تقدم قروضها لفترة سداد تصل إلى ثلاثين عاما . وقد أثبتت هذه الجمعيات فعاليتها . ويصبح الدعم الحكومي مطلوبا في المراحل الأولى فقط ، حتى يستقر عمل هذه الجمعيات على أسس قوية . وبعد ذلك ، وبعد أن يكون الناس قد تعلموا وضع مدخراتهم في هذه الجمعيات ، يمكن أن يصبح الدعم الحكومي في أقل الحدود .

ونستطيع أن نقول ـ دون أن نتجاوز الصواب ـ إن تشييد المساكن ينبغي أن يمول ، بوجه عام ، بأساليب عديدة . فالأساليب المستخدمة الآن في البلدان العربية ينبغي أن تعزز وتدعم على نحو أكثر فعالية ، كما يتعين إدخال أساليب أخرى . ويتعين أن تبذل الجهود لمد فترة سداد القرض إلى ثلاثين عاما . فإذا ما اعترض خبراء السوق المالية على ذلك يمكن تطبيق سعر مرن للفائدة ، يمكن أن يتغير ، تحت إشراف الحكومة ، بتغيير أسعار الفائدة العالمية . كذلك يتعين أن تكثف الحكومات جهودها للحصول على رأس المال اللازم لمشروعات الإسكان من أسواق المال العالمية ، وأن تقدم الضمانات والميكانيزمات المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات .

ويمكن أن يقدم رأس المال القادم من البلدان المجاورة المنتجة للنفط مساعدة فعالة ، كما أثبتت تجربة بنك الإسكان الأردني ، ويتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمارات طويلة الأجل في الإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى المتصلة به .

ويتعين ، بالنسبة للمؤسسات المالية نفسها ، أن يتم تحسين نوع الخبرات

الإدارية والفنية المتوافرة لديها ، لكي تضمن أن أموال القروض يستفاد بها لأقصى درجة ممكنة .

ومع أن المستثمرين الأجانب لا يهتمون عادة بالمشروعات طويلة الأجل ، وخصوصا مشروعات الإسكان ، حيث العائدات ضئيلة ، فإن الضمانات الكافية ، والاستقرار السياسي ، وتشجيع الحكومات الغربية يمكن أن تساعد في هذا الصدد . إلا أن جذب رأس المال الأجنبي يظل صعبا ، فالسياسة مازالت هي المسيطرة للأسف في هذا المجال .

قوانين الإيجارات :

في كل البلدان العربية تقريبا توجد قوانين صارمة للإيجارات . . وهناك قانون بعينه يمثل قاسما مشتركا بينها وهو القانون القائل إن القيمة الإيجارية تظل ثابتة عند المستوى المحدد لها ساعة توقيع عقد الإيجار . وتكون النتيجة إيجارات غير منصفة بالمرة . فالإيجارات القديمة تآكلت قيمتها بفعل التضخم ، والإيجارات الجديدة تحدد لها قيمة مرتفعة بالضرورة نتيجة التكلفة المرتفعة للبناء والأرض . وفي مصر يصل الحال إلى أبعد من ذلك إذ يتم تثبيت القيمة الإيجارية في حدود نسبة مئوية معينة من تكلفة البناء فقط . وكل هذه القوانين تثبط المستثمرين ، الذين إما يتوقفون عن تقديم مبانيهم السكنية للإيجار وإما يطلبون « خلو رجل » ، كما حدث في مصر ، أو يطلبون إيجارات باهظة كما حدث في الأردن . ويقال الآن إن هناك ٧٠٠٠ وحدة سكنية خالية في عمان ، لأن الملاك يطلبون فيها إيجارات مرتفعة .

ويُقترح أن تصدر الحكومات قوانين تسمح بزيادة الإيجارات القديمة إلى مستويات معقولة ، وأن يتم تثبيت الإيجارات الجديدة عند نسبة مئوية معقولة من تكلفة البناء والأرض . وسوف تساعد هذه الإجراءات على جعل الإيجارات معقولة ، وتشجع بالتالي الاستثمار الخاص .

الأرض :

وصلت أسعار أراضي البناء إلى مستويات تتجاوز كثيرا موارد أغلب الناس وخصوصا في المدن . والإجراءات الممكنة لمحاربة هذه الظاهرة هي :

أ ـ توفير فرص مربحة للاستثمار لسحب الأموال بعيدا عن المضاربة في الأراضي .

ب ـ فرض ضرائب على قطع الأراضي التي تترك دون بناء داخل حدود المدن حيث تتوافر الخدمات والبنية الأساسية . واستخدام الأموال التي يتم تحصيلها لمد شبكات المرافق . وبهذه الطريقة يتم تشجيع عملية بناء القطع التي مدت إليها المرافق .

جـ ـ تغيير قوانين الضرائب لتحديد أرباح خاضعة للضريبة من تقدير قيمة الأراضي غير المستغلة في البناء ، وذلك للحد من المضاربة في الأراضي .

د ـ تقليل مساحة قطع الأرض في مواقع معينة من المدن . فالقطع الحالية لا تقل مساحتها عن ٣٠٠ متر مربع ، وتتطلب قواعد البناء ترك مساحات خالية أمام كل جانب من جوانب المبنى الأربعة ، وقد اقترح في الأردن مؤخرا تخصيص قطع من الأراضي مساحة كل منها ٧ × ١٤ م (٩٨ مترا مربعا) ليتم بناؤ ها بنظام المنازل المصفوفة (المتجاورة) ، ولا تحتاج هذه النوعية من المساكن إلا مترين من الأرض من الأمام والخلف . وبتخصيص قطع في حدود هذه المساحة يمكن لقطاعات واسعة من السكان ، ظلت مستبعدة حتى الآن ، أن تدخل سوق الأراضي من أجل شراء قطعة أرض في المناطق السكنية . ويساعد هذا الاقتراح أيضا على خفض تكلفة البنية الأساسية والمرافق من خلال تكثيف الشبكات .

هـ ـ تبني نهج (الموقع + المرافق) ، والذي يمثل حلا نموذجيا ، من زوايا عديدة ، لمشكلة الأرض . ويمكن توصيل الخدمات والمرافق لها ، لكي تطرح بعد ذلك للبيع بأسعار معقولة وبشروط سداد ميسرة .

و ــ توجيه المزيد من الاهتمام لتخطيط المستوطنات البشرية من أجل تنظيم توسع المدن ، والحيلولة دون المد الزائد للمرافق والخدمات ، ولحماية الأراضي الزراعية .

العمالة :

تعاني صناعة تشييد المباني ومنتجو مواد البناء في كل البلدان العربية من نقص في الأيدي العاملة ، على الرغم من انتشار ظاهرة البطالة والاستخدام الجزئي للعمالة . وقد أدى تفكك نظام التلمذة الصناعية ، كما سبق أن ذكرنا ، نتيجة نزوح أعداد كبيرة من العمال المهرة إلى الدول المنتجة للنفط ، إلى تفاقم المشكلة . لذلك يتعين على الحكومات أن تكثف جهودها من خلال إنشاء مدارس فنية لتعليم حرف البناء ، لا لمن تركوا المدرسة من الشبان الصغار فحسب بل للأجيال الكبرى أيضا .

ويُقترح إنشاء مدارس خاصة للمهاجرين من الريف والمقيمين في المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد لتعليمهم مهارات البناء . وسوف يساعد ذلك على تحقيق هدفين : أن يكتسبوا مهارات تساعدهم على مواصلة البقاء ، وعلى تطوير حياتهم في البيئة الحضرية « الغريبة عليهم » ، وأن يتم تزويد صناعة البناء بالعمالة الماهرة . وسيتطلب مثل هذا البرنامج ـ بالتأكيد ـ عملا اجتماعيا على المستوى الشخصي لإقناع الناس أولا بالالتحاق بالمدارس ، ثم بعد ذلك ينتظمون في التردد عليها حتى يتموا تعلم حرفة من الحرف . ويمكن لهذه المدارس أن تعمل في الفترة المسائية ، إلا إذا تم توفير اعتمادات مالية لتوفير « أجور تكفل استمرار الحياة » للطلاب وهو أسلوب أكثر فعالية ، من حيث إنه يضمن انتظام الحضور . على أن من المشكوك فيه أن تتمكن الدول التي تحتاج إلى هذا البرنامج أكثر من غيرها ، مثل مصر ، من توفير نفقات هذا الأسلوب الأخير . ولقد بدأت الأردن بالفعل في تنفيذ هذا

البرنامج . إذ تم إنشاء عدد من المدارس والمعاهد الفنية حيث يقدم للطلاب التعليم والإقامة الكاملة مجانا . أما الطلاب الأكبر سنا فيدعون للالتحاق بفصول تنظمها الحركة العمالية على أساس نظام التفرغ من العمل الأساسي مع الاحتفاظ بالأجر ، وهو حق تكفله قوانين العمل في البلاد .

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لنقص العمالة عدم كفاءة تكنولوجيات البناء الحالية ، وتسعى جهات عديدة في الوقت الحاضر إلى الاستعانة بالميكنة والتصنيع لزيادة إنتاجية العمل . على أن التصنيع يقلل من الحاجة إلى العمالة غير الماهرة ، بينما يزيد الحاجة إلى الفنيين .

وفي بلدان مثل مصر ، التي تعاني من نسبة بطالة عالية بين العمال غير المهرة ، ينظر إلى صناعة البناء كمخرج جيد لسياسات تنمية تعتمد على توفير فرص العمل . على أن الاتجاهات الحالية في تكنولوجيا البناء تميل إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة ، وتقليل الطلب على العمالة غير الماهرة .

وتوضح الحاجة إلى كل من العمالة الماهرة ، وإلى توفير فرص العمل بأجر مجز لجماهير العمال غير المهرة توضح أهمية إدخال تكنولوجيات بناء بديلة .

مواد البناء :

يرجع السبب الرئيس للنقص الحالي في مواد البناء ، في العالم العربي ، إلى حقيقة أن المستويات الحالية للطلب لم تكن متوقعة . وقد بدأت الحكومات العربية ، إدراكا منها للفجوة الحالية بين العرض والطلب ، بإدخال توسعات في الإنتاج . على أن إنشاء مصانع جديدة ، أو زيادة إنتاج المصانع الحالية يتطلب وقتاً ، ومن ثم تظل الفجوة قائمة ، ويظل رأس المال المطلوب لبناء مصانع جديدة نادرا ، وتواجه البلدان محدودة الموارد صعوبات كبيرة في إقامة توسعات في إنتاج مواد البناء بالمعدلات المطلوبة .

كذلك واجهت عملية نقل تكنولوجيا مواد البناء العديد من الصعوبات . وهناك العديد من المصانع المستوردة من البلدان المتقدمة صناعيا تعمل بأقل من طاقتها .

وتشير التقديرات المتعلقة بنمو الطلب على مواد البناء اللازمة لتوفير المأوى الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، مقارنة بالنمو الحالي والمتوقع في الإنتاج ، تشير بالفعل إلى المزيد من اتساع الفجوة بين الإنتاج والطلب .

وباستثناء المواد الأساسية المستخدمة في بناء الهيكل الأساسي للمبنى وتشطيباته لا يزال يتعين استيراد الكثير من المواد ، نظرا لأن أغلب البلدان العربية لا تملك حتى الآن المصانع اللازمة لإنتاجها . وتشمل هذه المواد لوازم الأبواب والنوافذ ، والأنابيب اللازمة لتوصيلات الكهرباء والإنارة ، وتركيبات شبكات المياه والصرف الصحي ، والزجاج .. الخ ، فالقائمة طويلة .

والواقع أن مشكلة توفير مواد البناء مشكلة معقدة ، ولن يتمكن أي بلد عربي بمفرده من تحقيق الاكتفاء الذاتي منها خلال الفترة المتبقية من هذا القرن . وبالرغم من أن استيراد بنود بعينها سيظل ضرورة لا غنى عنه في المستقبل المنظور ، إما بسبب المستوى المتقدم للتكنولوجيا المطلوبة لتصنيعها وإما نتيجة لأن المواد الأولية اللازمة لتصنيعها لا يتم إنتاجها محليا بكميات كافية (كالصلب والخشب) ، فإن من الممكن تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإنتاج مواد البناء يكفي لتغطية الاحتياجات من كل البنود السائدة (الرئيسة) . فضلا عن زيادة إنتاج المواد المتوافرة محليا إلى المستويات المطلوبة . وتتمثل الإجراءات الموصى بها لتحقيق ذلك فيما يلي :

أ ــ زيادة الاستثمار في مجال إنتاج مواد البناء ، إما عن طريق الحكومات نفسها وإما من خلال تشجيع الاستثمار عن طريق القطاع الخاص . ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع من خلال الإعفاءات الضريبية ،

وإعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية ، وتوفير القروض من السوق المالية الدولية أو توفير الضمانات للحصول عليها ، والاستجابة الكافية والسريعة من جانب سلطات البلديات فيما تعلق بتوفير المرافق المطلوبة كالطرق وتوصيلات المياه والكهرباء . ونظرا لأن معظم بلدان المنطقة يعوزها رأس المال اللازم لمثل هذه المشروعات فإنه يتعين تشجيع المستثمرين الأجانب على توفير رأس المال اللازم لمثل هذه المشروعات ، مع توفير الضمانات الكافية بأن رؤوس أموالهم لن يتم تأميمها أو مصادرتها .

ب ــ إدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج ، وخفض التكلفة ، وتكثيف البحث عن تكنولوجيات بديلة تستخدم المواد المحلية المتوافرة فعلا (وهو ما سنعرض له في القسم التالي) .

جـ ــ تعزيز بحوث التطوير لتوصيف مواد بناء بديلة ، فمراكز بحوث التطوير القائمة حاليا ضعيفة ، وتفتقر إلى الاعتمادات المالية وإلى الباحثين المتمرسين . ويتعين تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية لهذه المراكز ، وتوفير المساعدات الفنية لها من قبل الدول المتطورة سواء فيما يتعلق بتوفير الباحثين المتمرسين أو التدريب .

د ــ توفير برامج فعالة للتدريب (سواء على المستوى الإداري أو الفني) للمهندسين والفنيين المشتغلين بصناعة مواد البناء لزيادة الإنتاج ولتحسين الجودة . وفي هذا المجال تمثل المساعدات التقنية من البلدان المتطورة عنصراً أساسيا . وفضلا عن ذلك يتعين أن تطبق هذه البرامج التدريجية على نطاق واسع بما يكفي لإشباع الاحتياجات المتوقعة للبلاد .

هـ ــ تحسين إدارة المصانع والتنسيق بين العرض والطلب في البلاد . ويحقق تحسين الإدارة هدفا مزدوجا : فهو يزيد من الإنتاج من ناحية ، ويحسن نوع المنتج من ناحية أخرى .

و ــ تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في مجال تنمية صناعة مواد البناء بحيث يساعد كل بلد البلد الآخر على توفير احتياجاته منها . ولمثل هذا التعاون فائدة كبيرة بوجه خاص حيث تتوافر مواد أولية معينة في بلد ما بينها تندر في بلد آخر ، وحيث تتطلب الجدوى الاقتصادية لبعض الصناعات أسواقا أوسع .

ز ــ تكثيف البحث عن محاجر ومناجم جديدة للمواد الأولية من أجل توسيع قاعدة الإنتاج وإحلال المصادر المستنزفة .

تعاونيات الإسكان :

أثبتت تعاونيات الإسكان فعاليتها ومن ثم يتعين تشجيعها ودعمها . وعلى الحكومات أن تساعد بأن تسهل لها الحصول على التمويل اللازم ـ إما بأن تقدم هي نفسها التمويل اللازم أو بتقديم الضمانات المطلوبة لكي تحصل عليه من الخارج .

كذلك يتعين على الحكومات أن تساعد الفئات المتعلمة على إنشاء وإدارة جمعيات الإسكان ، وأن تساعدهم في الحصول على الأراضي . ومن الأمور الأخرى التي لا غنى عنها في هذا الصدد تقديم المشورة الفنية فيما يتعلق باختيار التصميمات ، ومستوى الجودة ، وتكنولوجيا المواد ، والموقع وأسلوب التنفيذ .

الاعتماد على الذات :

حقق مفهوم الاعتماد على الذات في مجال الإسكان شعبية كبيرة في دوائر الخبراء والمنظمات الدولية . وينظر إلى هذا المفهوم بوصفه نهجا يبني من خلاله الناس ، باستخدام « تكنولوجيا وسيطة » ، مساكنهم الخاصة . وينظر كاتبا الدراسة إلى الاعتماد على الذات في ضوء تعريف أوسع ـ فلا يتعين أن يتضمن بالضرورة المشاركة البدنية من جمهور الناس في عملية البناء ـ بل هو باختصار

الاعتماد على الإمكانات الذاتية . ولقد أوضحت تجارب حكومات عديدة في الشرق الأوسط ، في العقدين الماضيين ، أنه ما أن تأخذ الحكومات على عاتقها مسؤولية توفير المساكن ، حتى تميل مشاركة الناس إلى التناقص . لذلك يتعين أن تبدي السياسة الحكومية اهتماما أكبر بمساعدة الناس على توفير المساكن لأنفسهم . وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التالية :

أ ــ التنمية الاجتماعية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة جماهير السكان .
ب ــ توفير الموقع + المرافق .
جـ ــ توفير التمويل وقدر من الإعانة المالية .
د ــ زيادة المعروض من مواد البناء وزيادة تنويعها .
هـ ــ إدخال تكنولوجيا ملائمة .
و ــ تقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بتصميم المسكن وتشييده .
ز ــ توعية الناس لكي نغرس في نفوسهم الرغبة والدافع إلى تحسين ظروفهم المعيشية ، وقدرا من المعرفة بكيفية مباشرة ذلك .
حـ ــ إنشاء الجمعيات التعاونية .
ط ــ إنشاء المؤسسات اللازمة للمساعدة على تطبيق مفهوم الاعتماد على الذات في مجال توفير الإسكان .

أسلوب (نهج) « المنزل النواة » :

سبق أن أوضحنا في التحليل السابق أن الدخول الحالية لفئات واسعة من السكان هي من الانخفاض ، بحيث لا يمكنها تسديد الأقساط الشهرية المحددة للمأوى الأساسي ، حتى لو كانت مدعومة ماليا من الحكومة ، وهو ما يضع الحكومات التي لا تستطيع أن تتحمل نفقات الإسكان المجاني في ورطة محيرة . فمن الواضح أن المسكن المقدم ينبغي أن تنخفض تكلفته حتى يصبح في متناول الموارد المالية للساكنين المستهدفين وللحكومة الداعمة . على أن

المأوى الأساسي من المستوى المعرف فيما سبق لا يمكن توفيره بسعر تكلفة أقل في الوقت الراهن .

والبديل الوحيد المتاح هو خفض التكلفة : إما عن طريق تقليل مستوى الجودة في البناء ، وإما بتقليل مساحة المسكن . والبديل الأول يتعين تجنبه ، من حيث إن مستوى الجودة في هذا النوع من المساكن يمثل الحد الأدنى المقبول لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، أما البديل الثاني فيمكن اعتباره مقبولا بشرط أن يسمح بإمكانية التوسع في المساحة الأرضية للمسكن مستقبلا . ومن هذا البديل نشأت فكرة « المنزل النواه » (core house) .

ويتألف « المنزل النواه » من المرافق الأساسية ، أي المطبخ والحمام وغرفة الخزين ، بالإضافة إلى غرفة أو غرفتين . ولا خلاف على أن المنزل سيؤدي إلى الازدحام الزائد بالنسبة للأسرة الكبيرة ، لكنه يظل مع ذلك تحسينا للظروف المعيشية الحالية . ويمكن ، مع تحسين دخل الأسرة ، أن تضيف الأسرة غرفة أو أكثر حسب المطلوب طبقا لخطط معدة سلفا كما يمكنها إدخال تحسينات على التشطيبات .

أسلوب « الموقع + المرافق » :

من الأساليب الفعالة التي لاقت قبولا واسعا لدى خبراء الإسكان توفير قطع من الأراضي مزودة بالخدمات المطلوبة . ويتعين أن تشمل الخدمات المياه ، وشبكة الصرف الصحي ، والكهرباء ، وشبكات الطرق فضلا عن الخدمات الاجتماعية . ويمكن أن يتم توزيع هذه القطع كمنحة مجانية لهؤلاء الذين لا يقدرون على التسديد ، مع وضع الاشتراطات اللازمة لمنع إساءة استعمال المنحة ، أو أن تباع للناس بسعر مدعوم ، على أن ترتبط درجة الدعم بدخل الأسرة .

ولقد أثبت نظام « الموقع + الخدمات » الذي طبق في بغداد جدواه العملية ، وهناك العديد من جمعيات الإسكان تستخدمه الآن في الأردن .

وفي الإمكان الجمع بين هذا الأسلوب وأسلوب المنزل النواه الذي تناولناه فيما سبق ، ومثل هذا الجمع قد يلقى القبول في الأماكن التي تكون فيها الحاجة إلى السكن ملحة ، أو التي يكون الناس فيها مفتقرين ماليا واجتماعيا إلى القدرة على بناء منازلهم الخاصة في الوقت الحاضر .

ويواجه كل من النهجين سالفي الذكر بعض التحفظ من جانب السلطات الحكومية ، إذ ينظر إليهما على أنهما يشجعان على نمو المزيد من الأحياء الفقيرة . ومن الواضح أن تخصيص مواقع مزودة بالمرافق أو المنازل «النواه» ، وكفالة الحرية الكاملة للناس فيما يتعلق باستغلالهم لها قد يؤدي إلى التشييد العشوائي ويسفر في النهاية ، بالنظر إلى مستوى التعليم وضآلة دخول الناس ، عن تكون أحياء فقيرة جديدة . ومع ذلك فإن فرض الرقابة على تنمية تلك المناطق يمكن أن يؤمنها من خطر التدهور . ويمكن تحقيق هذه الرقابة من خلال احتجاز سند الملكية لفترة من الوقت حتى تقتنع السلطات بأن البناء حقق المواصفات المطلوبة . وفي مثل هذه الظروف تصبح التوعية الاجتماعية ضرورة لا غنى عنها .

التعاون الإقليمي :

ليس في الإمكان حل مشكلة الإسكان على أساس قومي على وجه الحصر . ويمثل التعاون الإقليمي والدولي ضرورة ملحة . إن موارد البلدان العربية بوجه خاص والبلدان النامية بوجه عام متنوعة ووافرة ، إلا أن توزيعها لا يتسم بالعدالة أو التساوي . وينبغي أن يساعد التعاون على المستوى الإقليمي على تحقيق التوزيع العادل لهذه الموارد ، لصالح كل البلدان المعنية ، ومن مجالات التعاون المحتمل المجالات التالية :

١ ــ تشجيع انتقال مواد وعناصر البناء .

٢ ــ تبادل الخبرات ، والفنيين والأيدي العاملة الأخرى .

٣ ــ تشجيع استثمارات القطاع الخاص على الاستثمار داخل المنطقة .

٤ ــ التعاون في إجراء مسح إقليمي شامل للموارد ، ومواد البناء ، وخبرات صناعة البناء ، والعمالة ، والنقل . . الخ .

٥ ــ تكامل أهداف استراتيجيات التنمية والتنسيق بين هذه الاستراتيجيات .

٦ ــ تبادل الخبرات الفنية ، المبنية على الخبرات المكتسبة من المشروعات الرائدة والتكنولوجيات والأساليب الحديثة .

٧ ــ نقل وتبني تكنولوجيات البناء .

٨ ــ التعاون في مجال البحوث المتعلقة بمواد البناء ، وتكنولوجيا البناء ، وتخطيط المستوطنات البشرية . . الخ .

٩ ــ توثيق ونشر المعلومات .

١٠ ــ التعاون في مجال التوحيد القياسي لمنتجات البناء ومواده ومصطلحاته ومواصفاته لتسهيل عملية تبادل الخبرات والمعلومات . . الخ .

١١ ــ تقديم المساعدات المالية للبلدان الأكثر فقراً من قبل البلدان الأكثر غنى . ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء بنوك إقليمية للإسكان على سبيل المثال .

التكنولوجيات اللازمة لتوفير الإسكان على أساس دائم

مقدمة :

يتطلب بناء المأوى الأساسي تكنولوجيات مختلفة تندرج جميعا داخل الفئتين الرئيستين وهما : إنتاج مواد البناء والعملية الفعلية للبناء أو التشييد . وهناك ، فضلا عن ذلك ، التكنولوجيات المطلوبة لتوفير البنية الأساسية .

وتعتمد التكنولوجيات المطلوبة ودرجة تعقيدها على نوع المأوى المطلوب

تشييده . وفيما يلي نقدم وصفا موجزا لأنواع التكنولوجيات المختلفة المطلوبة لبناء المأوى الأساسي كما عرفناه فيما سبق :

أ ـ بالنسبة للبنية الفوقية (الأساس ، الحوائط ، السقف أو السطح) يتراوح إنتاج المواد المستخدمة من التكنولوجيا منخفضة المستوى والمطلوبة لتعلية الأرض ، مرورا بالتكنولوجيا متوسطة المستوى لإنتاج الجير والجبس ، وحتى التكنولوجيا عالية المستوى نسبيا والمطلوبة لإنتاج إسمنت بورتلاند ، والراتنجات البوليمرية ، إلخ . ويختلف أيضا إنتاج العناصر المكونة بدءا من الطوب الترابي المثبت أو الطيني ، ومرورا بالكتل الخرسانية أو الآجر (الطوب الطيني المحروق) حتى الألواح الخرسانية الضخمة .

ب ـ أما التشطيبات فتميل بطبيعتها إلى الاختلاف والتنوع طبقا للمواد المتوافرة في البلاد . وفي الشرق الأوسط تتطلب التشطيبات مواد إسمنتية مثل إسمنت بورتلاند ، والجبس أو الجير . وتتطلب الأرضيات بوجه خاص ، بسبب قوة التحمل المطلوبة ، إسمنت بورتلاند ، أو أحجار ، أو رخام يتم صبه في قوالب في المكان ، أو يصنع كبلاط . وفي كلتا الحالتين تتطلب التشطيبات عمالة ماهرة .

جـ ـ تحتاج الأبواب والنوافذ إلى الخشب ، والمعدن ، والبلاستيك . وكلها نادرة في المنطقة ويتعين استيرادها . وحتى لو توافرت المواد الأولية ، فإن التكنولوجيا العالية المطلوبة لإنتاج المعدن أو الـ (PVC) تحول دون التصنيع المحلي . كذلك يتطلب إنتاج الزجاج مستوى من التكنولوجيا لا يتوفر في العديد من بلدان المنطقة ، رغم توافر المواد الأولية . وفضلا عن ذلك فإن اللوازم المعدنية للأبواب والنوافذ (مثل الأقفال والمفصلات) تتطلب نوعا من التكنولوجيا المتخصصة بحيث يتوقع أن تظل البلاد النامية تستورد هذه الأصناف في المستقبل المنظور . أما تصنيع الأبواب والنوافذ نفسها فيتطلب مستوى متوسطا فحسب من التكنولوجيا .

د ـ تتطلب أنابيب المياه والصرف وتكنولوجيات لإنتاج المعدن ، والطفلة (الطين) ، والإسمنت ، وشبكة أنابيب الـ (PVC) والتجهيزات المتصلة بها ، وكذلك تجهيزات الصرف واللوازم المعدنية المتصلة بها . كذلك تتطلب تركيبات أنابيب المياه والصرف مهارات عالية نسبيا .

هـ ـ تتطلب التركيبات الكهربائية التكنولوجيات اللازمة لإنتاج الأنابيب ، والأسلاك ولوحات التوزيع ، والمفاتيح ، والدوي ، واللمبات الكهربائية ، إلخ . كما تتطلب عملية التركيب المهارة والتدريب .

تعطي القائمة السابقة فكرة واضحة عن العدد الكبير والتنوع الواسع لقاعدة التصنيع ، والخبرة التكنولوجية ، والمهارات الحرفية .

ومن المشكوك فيه أن تتمكن أي دولة عربية في الوقت الحاضر من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتنتج كل المواد والعناصر المطلوبة . ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم توافر العديد من المواد الأولية ، لكن السبب الرئيس يتمثل في أن حجم السوق من الصغر بحيث لا يبرر قيام هذه الصناعة ، وذلك هو المجال الذي يمكن أن يقدم فيه التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي مساعدة فعالة ، من خلال توفير أسواق أوسع للصناعات المعنية ، موزعة بالتساوي بين بلدان المنطقة ، وبالتالي يصبح إنشاء هذه الصناعات مجديا من الوجهة العملية .

فكرة عامة :

تطورت التكنولوجيات المعمول بها في المنطقة العربية خلال عقود عديدة وجرى تعديلها بحيث أصبحت ملائمة للاستخدام في المنطقة فيما يتعلق بالمواد المتوافرة والخبرة والمهارات . وتعتمد البنية الفوقية والتشطيبات بشكل أساسي على المواد المحلية (المناطق الرسوبية تستخدم الطفلة والمناطق الصخرية تستخدم الحجر) . وقد لقي إسمنت بورتلاند ، وهو مادة حديثة نسبية ، رواجا واسعا على حساب المواد الإسمنتية الأقدم استخداما مثل الجبس

والجير . وهي تنتج الآن في أغلب بلدان المنطقة وهي تعد ، بوصفها خرسانة ، مادة البناء الرئيسة . وبالرغم من أنها أفضل من المواد التقليدية ، فإنها تتطلب تكنولوجيا مستوردة ، وتستهلك طاقة أكثر كثيرا خلال عملية إنتاجها . أما حديد التسليح المستخدم في الخرسانة المسلحة فيتم استيراده حتى الآن ، وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تملك طاقة تصنيعية لحديد التسليح ، وإن كان بعض البلدان الأخر ، يقوم بدلفنة أسياخ حديد التسليح من صبات مستوردة .

على أن البلدان العربية تعتمد بوجه عام ، وفي الأجزاء الأخرى من البناء بخلاف البنية الفوقية ، على المواد المستوردة .

السمات المميزة :

تتميز تكنولوجيات البناء في العالم العربي بالسمات التالية :

١ ــ الاعتماد على مواد وعناصر البناء المستوردة بشكل أساسي ، وخصوصا فيما يتعلق بالتجهيزات ، وأنابيب المياه ، والصرف ، والتركيبات الصحية ، والتركيبات الكهربائية .

٢ ــ التنوع الكبير في المواد المستوردة ، والتي تتفق كل منها مع مستويات بلد التصنيع ، مما يؤدي إلى الخلط وانعدام التنسيق في المواصفات والتنفيذ .

٣ ــ الافتقار إلى مقاييس محددة فيما يتعلق باللوازم المعدنية والتجهيزات ، والافتقار إلى مقاييس للجودة فيما يتعلق بالمنتجات المحلية .

٤ ــ عدم وجود تنسيق قياسي أو معياري في تصميم المباني وعناصر ومنتجات البناء ، مما يؤدي إلى حدوث فاقد في المواد والموارد .

٥ ــ الافتقار إلى قواعد أو نظم ثابتة للممارسة ، مما يؤدي إلى الخلط ، وإلى تجزؤ صناعة البناء ، وإلى انخفاض مستوى الجودة .

٦ ــ الرقابة غير الفعالة على الجودة .

٧ ــ الافتقار إلى الكفاءة نتيجة عدم وجود أساس منهجي للتنفيذ وترشيد عملية البناء .

٨ ــ الافتقار إلى الإدارة الجيدة في مجال التشييد وإنتاج مواد البناء .
٩ ــ الإنتاجية المنخفضة نتيجة الافتقار للإدارة الجيدة ونقص الميكنة .
١٠ ــ النقص في العمالة الماهرة والفنيين .
١١ ــ مقاومة إدخال تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة .
١٢ ــ عدم كفاية بحوث التطوير ، والتي تعمل على زيادة الإنتاج وإدخال مواد بناء وتكنولوجيات جديدة .
١٣ ــ الافتقار إلى التخطيط على المستوى القومي .

تكنولوجيات جديدة

فكرة عامة :

بذلت محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لإدخال تكنولوجيات جديدة مستوردة من البلدان المتطورة . وقد صادف درجات متفاوتة من النجاح . وتم إنشاء العديد من المصانع الأكثر ميكنة والأكثر كفاءة لتوسيع قاعدة إنتاج مواد البناء التقليدية ، كما أنشئت مصانع أخرى لإنتاج مواد جديدة بديلة . على أنه مما يؤسف له أن هذه المصانع الضخمة غالبا ما تكون من التعقيد بحيث يصبح تشغيلها عملية صعبة ، ونادرا ما حققت مستوى الإنتاج المتوقع منها . كذلك تستهلك هذه المصانع طاقة أكبر بالمقارنة بالطرائق التقليدية وتزيد اعتماد البلاد على قطع الغيار والصيانة الأجنبية ، وتؤدي إقامة هذه المصانع المستوردة ، عادة ، إلى موت الطرائق التقليدية الأقل كفاءة .

كذلك تم إدخال أساليب تشييد جديدة . وقد استوردت هذه الأساليب ، بوجه عام ، لزيادة كفاءة التشييد من خلال التوحيد القياسي للعملية ولزيادة الإنتاج من خلال الميكنة .

وقد أسهمت هذه التكنولوجيات الجديدة المستوردة إسهاما ملحوظا في زيادة

الإنتاج وتخفيض وقت التشييد . وعانت هذه التكنولوجيات من عائق رئيس واحد يتمثل في أنها مستوردة . فعملية نقل التكنولوجيا لم تكن سهلة أبدا ، فضلا عن أن العمالة الفنية اللازمة لتشغيل هذه التكنولوجيات الجديدة لم تكن جاهزة ، بل كان يتعين توفيرها بأعداد كافية . والتعطل المستمر للآلات ، والصيانة غير الكافية ، وسوء الإدارة ، وأخطاء التطبيق ، إلخ ، مثلت جميعا تجارب يومية مع التكنولوجيات المعقدة الواردة حديثا . وعلاوة على ذلك فإن حقيقة أن هذه التكنولوجيات الجديدة تم تطويرها في بلدان متقدمة تكنولوجيا جعلتها غير متلائمة مع الظروف والمتطلبات المحلية ، فضلا عن أن هذه التكنولوجيات عادة ما تكون محمية بحقوق مسجلة ، ويتم توزيعها عن طريق شركات يعنيها نشر إنتاجها المُصَنَّع داخل بلادها أكثر مما يعنيها تنشيط الإنتاج المحلي .

البناء المصنَّع :

من المجالات التي أثارت اهتماما واسعا ، في السنوات الأخيرة ، أنظمة البناء التي تستخدم الألواح الخرسانية سابقة الصب ، وقد تم استيراد العديد من هذه الأنظمة من بلدان أوروبية مختلفة . وينظر إلى هذه الأجهزة على أنها أفضل أسلوب لمجاراة الطلب المتزايد والتكاليف المتزايدة . على أن أيا منها لم يحقق النتائج المرجوة . وأحد هذه المصانع بمدينة بغداد ، وهو مصمم أصلا بحيث ينتج ٣٠٠٠ وحدة سكنية سنويا ، لا ينتج في الوقت الحالي أكثر من ٢٠٠٠ وحدة ، وفي العام الأول لإنشائه نجح في إنتاج ٣٠٠ وحدة فقط . ولم تكن النتائج أفضل من ذلك بالنسبة للمصانع المماثلة المنشأة في السعودية .

وتتمثل الأسباب الرئيسة للنجاح المحدود لعملية تصنيع تشييد المباني في المشكلات نفسها التي تعانيها كل البلدان النامية ، أي الافتقار إلى الكفاءات المدربة والماهرة في القطاعين الإداري والهندسي ، وعلى مستوى الفنيين والعمال

المهرة ، إلخ ، والافتقار إلى الخبرة . وفضلا عن ذلك فإن التصنيع لا يمكن إنجازه في خطوة واحدة ، وهو يتطلب في مجال البناء بوجه خاص قاعدة واسعة ومنسقة جيدا ، فضلا عن التوحيد القياسي الشامل قبل أن يتم تطبيقه .

كذلك يتطلب تصنيع تشييد المباني نفقات رأسمالية عالية ، ونسبة أعلى كثيرا من العمالة الماهرة ، وهو ما تفتقر إليه بلدان كثيرة .

التكنولوجيات الملائمة :

نتيجة افتقار البلدان النامية للقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة ، وبسبب نقص رأس المال والعمالة الماهرة تحول اهتمام الخبراء إلى موضوع التكنولوجيا الملائمة (أو الوسيطة) ، أي التكنولوجيا التي تناسب متطلبات البلاد ، وتتفق مع إمكاناتها الحالية . وتتيح مثل هذه التكنولوجيا الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية للبلاد وداخل إطار من السلامة البيئية .

ويتعين أن تتطور التكنولوجيا الملائمة ، بحكم طبيعتها ، من البلاد نفسها . ولا يلزمها أن تكون إنجازا تكنولوجيا ثوريا في علم البناء ، بل يمكن أن تمثل تكييفا أو تعديلا شاملا لتكنولوجيا مستوردة ، أو تحسينا فعالا لممارسة محلية ، أو إعادة اكتشاف وتحديث وتحسين التكنولوجيا التقليدية . وفي الأغلب الأعم من الحالات ، تملك البلدان النامية ثروة من التقنيات التقليدية تعرضت عبر القرون للكثير من التعديلات والتحسينات لكي تتناسب مع الظروف المحلية ، ولكن طغت عليها الفخامة الظاهرية للمنتجات والأساليب المستوردة ، وهذه التقنيات يمكن إحياؤها مرة أخرى . فالعديد من التقنيات المحلية يعد بالكثير ، ولا يحتاج لسوى الترشيد والتوثيق والتوحيد القياسي . لذلك تنطوي بحوث التطوير في تكنولوجيا البناء على المستوى المحلي على أهمية قصوى .

ويتمثل المحدد الأول والأكثر وضوحا للتكنولوجيا الملائمة في مدى التوافر النسبي للعمالة ولرأس المال والأرض والمهارات والموارد الطبيعية ، سواء بالنسبة للبلد نفسه ككل أو في مناطق معينة داخل هذا البلد . فالعراق ، على سبيل المثال ، يعاني من نقص نسبي في العمالة لكنه غني نسبيا ، من حيث موارده المالية ، وبالتالي يمكنه أن يختار التصنيع الكامل لكي يزيد إنتاج العمالة . بينما تعاني مصر من نقص رأس المال ومن وفرة العمالة غير الماهرة ، وبالتالي فسوف تختار التكنولوجيات القائمة على العمالة الكثيفة ، أما الأردن فيعاني من نقص نسبي في كل من رأس المال والعمالة . وفي هذه الحالة سيكون الحل هو التصنيع الجزئي للمباني .

القضايا الرئيسة :

تكلفة التشييد :

يمثل ارتفاع تكاليف البناء أحد القضايا الرئيسة التي يتعين على التكنولوجيا أن تتعامل معها . ويؤثر اختيار التكنولوجيا تأثيرا ملموسا في تكاليف التشييد . فتقنيات الإنتاج الضخم يمكن أن تنتج مواد أرخص . والتكنولوجيا الملائمة التي تستخدم مواد ومهارات متوافرة محليا يمكن أن تنتج أيضا منازل أرخص . على أن الاهتمام الأكبر ينبغي أن ينصب على المواد والمستلزمات التي تظل هناك حاجة لاستيرادها . فتكلفة هذه المواد والمكونات يمكن أن تصل إلى ١٥٪ من تكلفة المأوى الأساسي ، وهي نسبة تتزايد باستمرار مع التضخم العالمي . ويساعد الإنتاج المحلي ، أو الإقليمي لهذه المواد ، أو لمواد بديلة على خفض النفقات خفضا ملموسا .

كذلك يمثل التوحيد القياسي للمكونات والميكنة (في حدود إمكانات البلد المعني) عاملين بالغي التأثير فيما يتعلق بخفض التكلفة .

الطاقة الإنتاجية :

لكي تشبع البلاد العربية احتياجات سكانها من المأوى بحلول عام ٢٠٠٠

سيتطلب الأمر زيادة الطاقة الإنتاجية ، كما سبق أن ذكرنا ، إلى سبعة أضعاف . ولا يمكن تحقيق ذلك من دون إدخال تكنولوجيا أكثر كفاءة ، بشكل أو بآخر من أشكال تصنيع تشييد المباني . ولا ينبغي أن تشكل حقيقة أن التصنيع الكامل صعب التطبيق في الوقت الحاضر عائقا أمام ذلك . ففي إمكان الحكومات أن تخطط لتحقيق هذا الهدف ، وتبدأ في الوقت نفسه بالتصنيع الجزئي ، ثم تزيد من تعقيد النظام بمرور الزمن .

كذلك ستتطلب زيادة إنتاج المواد البحث عن مصادر جديدة . ويمثل البحث عن المواد البديلة المحتملة وتطويرها تكنولوجيا مستقلة يتعين على البلد المعني أن يكتسبها ويعدلها ويطورها .

العمالة :

تمثل العمالة إحدى القضايا الرئيسة التي تحكم اختيار التكنولوجيا . وقد شكل النقص في العمالة الماهرة دائما عقبة رئيسة أمام خطط تشييد المساكن في الشرق الأوسط ، وهو ما اضطر المخططين الحكوميين إلى اللجوء إلى التكنولوجيات التي تزيد إنتاج العمالة .

والواقع أن تشييد المباني يمكن اعتباره أداة فعالة في تنشيط اقتصاد البلاد ، وتوفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة . لذلك تساعد التكنولوجيات المعتمدة على العمالة الكثيفة ، في حالة بلدان مثل مصر ، في تحقيق غرض مزدوج ، فهي توفر المسكن المطلوب بالحد الأدنى من النفقات الرأسمالية ، وتوفر في الوقت ذاته المزيد من فرص العمل . على أن هناك عاملين يجعلان المسؤولين الحكوميين يعدلون عن تبني مثل هذه السياسة ، أولهما : التكاليف العليا للتشييد المعتمد على العمالة الكثيفة ، والثاني هو حقيقة أن العمل في تشييد المباني عمل مرهق ، ويتطلب جهدا بدنيا كبيرا ، وبالتالي لا يلقى إقبالا .

بحوث التنمية (التطوير) :

اعترف معظم الحكومات بأهمية بحوث التنمية في مواد البناء والتكنولوجيا ، وتملك بلدان عربية عديدة في الوقت الحاضر مراكز بحوث خاصة . على أن إسهام هذه المراكز لا يزال يتسم ، نتيجة نقص الباحثين المؤهلين وخبرتهم المحدودة في مجال بحوث التطوير ولحداثة تكوينها ، بالضآلة النسبية ، فلم تتمكن هذه المراكز بعد ، شأنها في ذلك شأن أي شيء آخر ، من اكتساب القدرة على تحقيق النتائج المطلوبة خلال هذا الوقت القصير الذي مر منذ إنشائها ، وسوف يجانبنا الإنصاف لو أننا طالبنا بذلك . . فتحقيق إنجازات تكنولوجية متقدمة ليس بالعمل السهل .

ومع ذلك فإن إسهام هذه المراكز يمكن أن يكون ملحوظا ، وبالتالي يتعين دعمها وتشجيعها . ومجالات البحث الإنمائي التي تحتاج إليها البلدان العربية احتياجا ملحا ، والتي تستطيع هذه المراكز أن تحقق فيها إنجازات ملموسة كثيرة ومتنوعة . وفيما يلي نورد بعضها :

١ ــ إعداد مجموعة القواعد المنظمة للممارسة بالنسبة للتصميم وطريقة تنفيذ العمل .

٢ ــ وضع مقاييس ومواصفات المباني .

٣ ــ تبسيط تكنولوجيا البناء المحلية وترشيدها وتحسينها .

٤ ـ تعديل تقنيات البناء الأجنبية ، بحيث تتلاءم مع الظروف والمتطلبات المحلية .

٥ ـ إعادة إحياء تكنولوجيا البناء التقليدية وتحديثها .

٦ ـ البحث عن مواد بديلة محتملة يمكن إنتاجها محليا أو استيرادها إذا دعت الضرورة ، والبحث أيضا عن تكنولوجيات بناء بديلة يمكن للبلاد استيعابها .

٧ ــ خواص مواد البناء المحلية وبحوث تحسين الجودة .

٨ ـ التخطيط لتصنيع تكنولوجيا البناء والمعاونة في تنفيذ الخطط ، فضلا عن توصيف التكنولوجيات الصناعية الأكثر ملائمة وتعديلها ، بحيث تتناسب مع المتطلبات المحلية .

تصنيع تشييد المباني :

تعريف :

يوجد بالفعل في البلدان العربية ، في الوقت الحاضر ، شكل من أشكال التصنيع في مجال تشييد المباني ، بل إن أشكال التشييد التقليدية تستخدم بعض المنتجات المصنعة محليا (الإسمنت ، الطوب اللقم ، الأنابيب الخرسانية ، المسامير ، إلخ) . على أن التصنيع الكامل له أضرار معينة في إطار المنطقة ، فهناك علاقة بين درجة تعقيد (أو حجم) منتج ما ودرجة تنوع الظروف التي يمكن استخدامه فيها وعدد النماذج التي يتعين طرحها للبيع . فبالنسبة لدرجة معينة من التنوع ، تحتاج المنتجات الأكبر إلى نماذج أكثر ؛ وبالنسبة لعدد معين من النماذج تعني المنتجات الكبيرة تنوعا أقل . ومن هذا يتضح أن التصنيع ومنتجاته الأكثر تعقيدا يخلان بالتوازن الدقيق الحالي بين نوع المنتج المصنوع للبناء ، و« نوعية » التنوع الذي تتطلبه صناعة البناء عادة .(٢٢)

التجربة العربية :

بذلت في بلدان عربية عديدة محاولات لتصنيع تشييد المباني ، بالرغم من أن هذه المحاولات اقتصرت بوجه عام على مواقع محلية بعينها ، واتسمت بالتجزؤ ، كما أن تبنيها جاء في أغلب الحالات إنجازا لمهمات معينة لا بوصفها تطبيقا عاما .

ففي الأردن تم إنشاء أربع وحدات لإنتاج المباني الخرسانية سابقة الصب ، بينما تملك مصر أكثر من عشرة أنواع مختلفة منها ، تم استيرادها كاملة من بلدان مختلفة عديدة . وليس لأي من هذه الوحدات عناصر مكونة بديلة ، كما أن

العديد منها يستخدم تكنولوجيات مختلفة للإنتاج والتشييد . وقد استثمر العراق حوالي ٣٠ مليون دينار عراقي في إنشاء ثلاثة مصانع تعتمد على التكنولوجيا المعقدة والميكنة ، وتستخدم نظاما واحدا للبناء يقال مع ذلك إنه معقد جدا : فالوحدة السكنية الواحدة تتطلب ٤٤ نوعا مختلفا من العناصر المكونة للبنية الفوقية وحدها .

وحتى الآن ، يمكن القول إن التجربة العربية غير مشجعة بما يكفي . فأصحاب المصانع ومقاولو التشييد يعانون الكثير بسبب التعطل المستمر للماكينات ، وتواضع مستوى مراقبة الجودة ، وما شابه ذلك . (ومع ذلك فمن الواضح أن العراقيين مصممون على النجاح) . فتصنيع تشييد المساكن يمثل في الوقت الحاضر سياسة حكومية ، على أن النقص في المهارات الإدارية والفنية ، وفي العمالة الماهرة لازال يمثل حتى الآن عقبة رئيسة .

الطريق إلى التصنيع :

يخلق تصنيع تشييد المباني وضعا جديدا : فتصميم المبنى ينبغي أن يتكامل مع خطوات التصنيع ومجموعة العناصر المكونة . ولا يصبح الإنتاج على نطاق واسع ممكنا إلا إذا تم تصنيع أعداد كبيرة من نمط معين ، وهو ما يحد من عدد أنماط العنصر المكون الذي يتطلب بدوره التوحيد القياسي للعناصر المكونة .

وإجمالا نقول : إن التصنيع الكامل لا يمكن تحقيقه في خطوة واحدة . إنه عملية ثورية تتضمن تنسيق الأبعاد لأغراض التبسيط والتصنيف والحد من التباين فيما يتعلق بالأبعاد . وهو يعزز التوحيد القياسي لعناصر البناء وتركيباته ، مما يتيح تصنيع عدد متزايد من هذه العناصر المكونة بطريقة سابقة التجهيز .

تنسيق الأبعاد :

يتعين تحديد أبعاد الأطوال والأسطح وحيّز الغرف في علاقتها بعضها

ببعض ، كما يتعين تصميم العناصر المكونة وبناؤ ها وتجميعها وفقا للمتطلبات الوظيفية والتقنية والجمالية .

وكل أبعاد بناء ما يقوم بينها ترابط متبادل ، ويتعين أن تكون مترابطة إذا م أريد تحقيق نتيجة يتحقق فيها الانسجام بين الشكل والوظيفة وأساليب التشييد ، والتي تتسم في الوقت ذاته بالجدوى الاقتصادية .

وعندما يجري تحديد أبعاد الغرف والعناصر المكونة للبناء ، فغالبا ما نجد أن في الإمكان تكرار عدد من الأبعاد الأساسية . فالمساحات المتماثلة تتكرر في الغرف مع الوظيفة الواحدة ، والعديد من التفاصيل البنائية يؤدي الوظيفة نفسها وبالتالي يمكن إعطاؤ ه الأبعاد نفسها . وعلى ذلك فإن مبدأ التكرار مبرر من خلال كل من المتطلبات الوظيفية وشروط البناء . على أن هناك دوافع أخرى عديدة لمبدأ التكرار فضلا عن أن التكرار يسهل كلا من التصميم وتنفيذ العمل . . ومن الواضح أن أسلوب التشييد القائم على استخدام العناصر المكونة سابقة التجهيز يستفيد كثيرا من سلسلة الأبعاد المتماثلة . كذلك يمهد تكرار الأحجام المتماثلة الطريق أمام تصنيع الإنتاج .

الحد من التباين :

هناك العديد من الأمثلة لعناصر البناء ذات الوظائف المتماثلة ، والتي يوجد بينها مع ذلك تباين بسيط في الأبعاد . وتنتشر هذه الظاهرة في البلدان العربية ، وتتعين معالجتها من خلال اتفاقيات تتعلق بالتوحيد القياسي للأبعاد لإزالة التباينات السطحية .

التوحيد القياسي :

إن الحد من التباين ، كما سبق أن ذكرنا ، يؤدي مباشرة إلى التوحيد القياسي ، لكن للتوحيد القياسي هدفا أوسع ، فالمنتجات الموحدة قياسيا يمكن

تصنيعها في مصانع مختلفة ومتعددة ، ويجري استخدامها مع ذلك في البناء نفسه . وسيترتب على ذلك توافر إمكانية تخصص عدد من الشركات (كمقاولين من الباطن) في تصنيع عناصر مختارة تباع في سوق مفتوحة يمكن توسيعها لتشمل بلدان المنطقة العربية كلها ، في حين تركز شركات أخرى على تجميع المنتج النهائي . ويمثل هذا التوزيع للعمل ، يمكن تحقيق إنتاجية أعلى في الصناعة .

التصنيع المسبق :

ليس التصنيع المسبق ـ أي إنتاج العناصر المكونة للبناء ، لكي تستخدم في وقت لاحق في موقع البناء ـ بالفكرة الجديدة ، إذ يمكن أن نجد المبدأ مطبقا في البناء عبر العصور . إلا أن هذا الأسلوب يتطلب ، عندما يستخدم على نطاق واسع ، توافر شروط خاصة معينة سواء فيما يتعلق بالتصميم أو الإنتاج . ويتطلب استخدام عناصر بناء سابقة التجهيز ، بوجه خاص ، أن يقوم العمل في موقع البناء وفي الورشة أو المصنع على أساس نظام عمومي للأبعاد محدد بدقة ، وأن يتم التقيد بهذه الأبعاد بدرجة مناسبة من الدقة .

وعندما يتم الانتهاء من الاتفاق على مثل هذا النظام الموحد للأبعاد ، تبدأ عملية ميكنة وترشيد التصنيع المسبق لعناصر البناء في الورشة ، ثم يتم تنفيذ الإنتاج المصنع لعناصر البناء الموحدة قياسيا بكفاءة تامة داخل المصنع .

الإنتاجية :

يتم التعبير عن قيمة الإنتاجية في حالة البناء ، بعدد الأمتار المربعة من أماكن المعيشة التي يتم إنجازها في كل ساعة عمل ، وفي الأحوال العادية تنحصر الزيادة في إنتاجية العمالة نتيجة الترشيد والميكنة وتطوير التخطيط والإدارة أكثر من كونها نتيجة بذل جهد بدني أكبر في موقع العمل .

وتمثل دراسات وقياسات الإنتاج أداة مساعدة لا غنى عنها في أي عملية تصنيع .

التشريعات القومية للبناء :

تستثمر مبالغ مالية بالغة الضخامة في تشييد مبانينا ، لذلك ينبغي أن يتأكد المجتمع من أن الاستثمارات تم استغلالها على أكمل وجه . وتوفر التشريعات المشتملة على الشروط المتعلقة بنوع أعمال البناء وموقعها وتنفيذها ، توفر الأداة اللازمة لممارسة هذه الرقابة .

وفي الأردن يتم حاليا إعداد قانون قومي للبناء يتضمن شروطا تستهدف على نحو مباشر تعزيز زيادة الإنتاج . ويشترط القانون اتباع المقاييس البُعدية في مشروعات الإسكان ، مما يعزز الاستخدام عناصر وتركيبات وتجهيزات البناء موحدة المقاييس . كذلك يعترف القانون بالنظام المعياري للتصميم بوصفه أداة مساعدة ضرورية لزيادة الإنتاج في قطاع الإسكان .

التصنيع الجزئي للمباني :

فكرة عامة :

يوفر التصنيع الجزئي للمباني خيارا واعدا ؛ في الوقت الحاضر ، لأجزاء عديدة من المنطقة العربية . وهو طريقة في الإنتاج تستخدم ـ شأنها شأن التصنيع الكامل ـ الميكنة إلى حد معين ، ولكن الميكنة هنا بسيطة وسهلة التشغيل والصيانة . وتتصف أغلبية الآلات المطلوبة بإمكان تصنيعها محليا من عناصر مكونة مستوردة ومحلية مثل : شرائح الصلب ، والموتورات ، والتجهيزات إلخ . وتستخدم الماكينات خلال عمليتي التصنيع والتشييد إلا أنها ليست مميكنة ميكنة كاملة ، بل تتطلب وجود العمالة باستمرار خلال مختلف مراحل العمل .

الميكنة الراهنة :

إن صناعة البناء في العالم العربي ، وكما سبق أن ذكرنا ، صناعة مميكنة بالفعل إلى حد معين ، وتلعب الماكينات المصنعة محليا أو المجمعة محليا دورا متزايدا في تصنيع العناصر المكونة للبناء . ويتم على نطاق واسع استخدام خلاطات الإسمنت وعربات النقل (أو الروافع) ، إلخ . ويتم أيضا تصنيع الطوب الطفلي (الطيني) والكتل الخرسانية ، والبلاط القيشاني ، إلخ باستخدام ماكينات مصنعة محليا .

على أن الدرجة المعتدلة الحالية للميكنة هي في الواقع ذلك الجانب من التصنيع الحرفي الذي يتطلب أيضا ترشيد العملية .

المتطلبات الأساسية :

يتطلب التصنيع الجزئي شأنه في ذلك شأن التصنيع الكامل للتشييد ألا يزيد عدد العناصر المكونة للبناء عن حد معين لتسهيل الإنتاج الأكثر . ومع ذلك فإن العدد الإجمالي للعناصر المكونة المطلوبة لتشييد مسكن معين عدد كبير نسبيا من حيث إن العنصر المكون المفرد يتعين أن يكون صغيرا بما يكفي لتتم معالجته بأقل قدر ممكن من اللجوء للآلة . ويتطلب تقليل عدد أنماط العناصر المكونة تنسيقا وتوحيدا معياريا .

التصنيع المسبق والتشييد :

في التصنيع الجزئي تكون المصانع الصغيرة أفضل مكان للتصنيع المسبق لعناصر البناء ، من حيث إنها في أقرب مكان ممكن من موقع البناء . . ولأن هذه المصانع صغيرة الحجم فإنها تصبح قابلة للحركة ، ويمكن نقلها إلى المطلوب ، وبالتالي يمكن تخفيض تكاليف النقل فيما يتعلق بالعناصر المكونة إلى الحد الأدنى .

ويتعين أن تكون عناصر المبنى نفسها صغيرة لدرجة تسمح بأن يحملها عاملان على الأكثر ، بينما يمكن استخدام الرافعات اليدوية البسيطة لحمل العناصر الأثقل من ذلك . وبرغم صغر المصنع إلا أنه ينبغي أن يدار وأن ينظم جيدا ، كما يتعين أن تساعد طريقة تصميمه (أو طريقة ترتيب العمال والآلات داخله) على استمرار عملية التصنيع وانتظامها .

ويتطلب هذا الأسلوب درجة من التعقيد الآلي ، ومهارة العمالة ، ومراقبة الجودة داخل المصنع ، كما يستلزم إدارة جيدة للإنتاج .

ولتسهيل عملية التشييد إلى أقصى درجة ممكنة يجب أن يتكامل مع نظام البناء العناصر الخاصة المكونة للمبنى مثل : أنابيب المياه والصرف الصحي ، والتركيبات والتجهيزات الهندسية الأخرى ، والتي قد تدعو الحاجة إلى استيرادها ، أو تصنيعها من مواد مستوردة .

وتتطلب عملية التشييد عمالة أكثر من العمالة المطلوبة في حالة نظام التصنيع الكامل لكن بمهارات حرفية أقل ، وحد أدنى من القدرات الفنية . فإذا ما تم تبني مثل هذا النظام في المنطقة العربية فسوف يساعد على تسهيل العمل في الموقع إلى أقصى درجة ، إذ لن يستلزم سوى حد أدنى من الإشراف الفني ومراقبة الجودة . ولن يتطلب العمل سوى أدوات الدفع اليدوية البسيطة والعُدد اليدوية .

وبالرغم من أنه يستحيل أن نتخيل إتمام عملية التشييد من دون العمالة الماهرة إلا أن النظام النموذجي للبناء ينبغي أن يتطلب توافر الحد الأدنى من هذه العمالة في الموقع . ويمكن ، في هذا النظام ، ترشيد عملية التشييد في مجملها ، وترسيخ أسلوب التدرج .

الجدوى :

من الواضح أن تكنولوجيا التصنيع الجزئي للمباني هي التكنولوجيا الأكثر

جدوى بالنسبة للبلدان العربية . فهي ، من نواحٍ عدة ، أعلى بدرجة واحدة في سلم التعقيد التكنولوجي من الممارسة التقليدية ، وبالتالي ستلقى بالضرورة قبولا فوريا . وهي تستلزم فقط إعادة تصميم نظم البناء التقليدية لكي نضفي الترشيد على عملية البناء ، ولتقليل عدد أنماط العناصر المكونة ، ولن تختلف المصانع كثيرا عن المصانع الصغيرة القائمة حاليا ، والتي تستخدم آلات مشابهة . ويمكن اكتساب المهارات الجديدة المطلوبة للإنتاج بسهولة ، كما أن التنظيم المطلوب لإقامة هذه المصانع على أساس إنتاجي سليم ليس فيه شيء جديد .

ويمكن للتنسيق المعياري والتوحيد القياسي المطلوبين في مثل هذا الأسلوب أن يفيدا المنطقة فائدة كبيرة من زاوية المضي بها قدما في طريق التصنيع الكامل .

التصنيع الجزئي ومواد البناء :

يمكن تطبيق التصنيع الجزئي أيضا في مجال إنتاج المواد . فالعديد من الطرائق التقليدية لإنتاج المواد الإسمنتية والركام ، إلخ ، يمكن إعادة إحيائها من خلال تحسين الآلات وترشيد خطوات الإنتاج .

دور بحوث التنمية :

لا يمكن استيراد تكنولوجيات التصنيع الجزئي ، بالرغم من أن أغلب تصميمات الآلات المطلوبة أو حتى الآلات نفسها يمكن استيرادها . لكن نظام البناء نفسه ، والتنسيق المعياري ، والتوحيد القياسي ، وعمليتي الإنتاج والتشييد ، كل ذلك يتعين تطويره ، محليا ليناسب الظروف والمتطلبات المحلية . ويمثل ذلك أحد المجالات الهامة التي تلعب فيها بحوث التنمية دورا أساسيا .

ملحق : تقديرات أخرى لتكاليف الإسكان :

الجدول رقم (١) : التكلفة المقدرة لتوصيلات المياه والصرف الصحي (١٩٧٩) :

الغرفة	بيان	التكلفة (دولار أميركي)
المطبخ	حنفيات ماء ساخن وبارد ، حوض أنابيب الصرف وتصريف الحوض .	١٦٠
الحمام	دش استحمام ، ومرحاض ، وحوض للاغتسال ، و «سخّان» (توصيلة كاملة للكل) .	٣٥٠
دورة مياه خارجية	دورة مياه بتوصيلة كاملة	١٠٠
غرفة الغسيل	دش استحمام ، حوض غسيل وسخان (توصيلة كاملة للكل)	٢٠٠
خزان المياه	سعة متر مكعب بتوصيلة كاملة	١٢٠

ملحوظة : الدولار الأمريكي = ٠,٣٠ من الدينار الأردني = ٠,٢٨٥ من الدينار العراقي = ٠,٣٦ من الجنيه المصري على وجه التقريب . (تلك هي الأسعار الرسمية التي تعكس القيمة الفعلية لأسعار السوق المالية) .

الجدول رقم (٢) : تقديرات تكلفة الأثاث الأساسي والأدوات المنزلية في المناطق الحضرية .

الغرفة	وسائل الراحة والتسلية	التكلفة لكل بند (دولار أمريكي)	التكلفة لكل غرفة (دولار أمريكي)
غرفة نوم (١)	سرير مزدوج وملحقاته	١٠٠	
	دولاب	١٠٠	
	سرير طفل	٦٠	
	«تسريحة» وكرسي	٨٠	٣٤٠
غرفة نوم (٢)	سريران ـ مفردان	١٠٠	
	دولار	١٠٠	
	شماعة	١٠	
	منضدة ومقعدين	٢٠	٢٣٠
غرفة المعيشة	ثلاث «كنبات ـ أسرّة»	٢٥٠	
غرفة نوم (٣)	منضدة منخفضة	٢٠	
	منضدتان صغيرتان	٣٠	
	مذياع	١٥	
	مدفأة	٧٠	
	مكواه وطاولة للكي	٤٥	٤٦٠
المطبخ ـ غرفة	موقد الطبخ	١٣٠	
الطعام	ثلاجة	١٥٠	
	دولاب مطبخ أرضي لأدوات المطبخ	٨٠	
	دولاب معلق لأدوات المطبخ	٨٠	
	منضدة للمطبخ	٥٠	
	(طاولة) منضدة للمطبخ لتناول الطعام	٦٠	
	٦ كراسي لتناول الطعام	٨٠	
	أدوات الطبخ والتسخين	٣٠٠	٩٣٠
الصالون	كنبة	١٢٠	
	٤ مقاعد مستقلة	١٨٠	
	منضدة منخفضة	٣٠	
	مناضد صغيرة	٤٠	
	ملحقات	١٠٠	٤٧٠

(تقديرات ١٩٧٩) .

الجدول رقم (٣) : تقديرات تكلفة الأثاث الأساسي والأدوات المنزلية في المناطق الريفية

الغرفة	البند	التكلفة لكل بند (دولار أمريكي)	التكلفة لكل غرفة (دولار أمريكي)
غرفة نوم (١)	حشيتان للنوم	٥٠	
	وسائد وملحقات	٣٠	
	خزانة للثياب	٨٠	
	خزانة أو صندوق للتخزين	٦٠	
	سرير طفل	٥٠	٢٧٠
غرفة نوم (٢)	حشيتان للنوم	٥٠	
	وسائد وملحقات	٣٠	
	خزانة ثياب .	٨٠	
	شماعة	١٠	
	طاولة أو مكتب للاستذكار	٢٠	١٩٠
غرفة المعيشة	حشيات ووسائد	٧٠	
	منضدة كبيرة منخفضة	١٥	
	منضدتان صغيرتان منخفضتان	١٥	
	مذياع	١٥	
	ملحقات	٢٠	
	مدفأة	٧٠	
	مكواه ومنضدة كي	٤٥	٢٥٠
المطبخ/غرفة الطعام	دواليب مطبخ	١٢٠	
	منضدة وكراسي للأكل	١٢٠	
	أدوات الطبخ والتسخين	١٥٠	٥١٠
الصالون	حشيات ومساند	١٥٠	
	منضدة كبيرة منخفضة	٢٠	
	منضدتان منخفضتان	٢٠	
	ملحقات	٥٠	٢٤٠

(تقديرات ١٩٧٩) .

المراجع :

1. J. McHale and M. C. McHale, *Human Requirements, Supply Levels and Outer Bounds: A Framework for Thinking about the Planetary Bargain* (New York, Aspen Institute for Humanistic Studies, 1975).
2. I. McHale and M. C. McHale, *Basic Human Needs: A Framework for Action* (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1978).
3. A. L. Mabogunje, J. E. Hardoy and R. P. Misra, *Shelter Provision in Developing Countries* (New York, John Wiley & Sons, 1978).
4. Information obtained from discussions with prominent engineers in the field of housing in Iraq.
5. Office of International Affairs, Department of Housing and Urban Development, *Proposed Minimum Standards for Permanent Low-cost Housing and for the Improvement of Existing Substandard Areas* (Washington, D.C., Agency for International Development, May 1975).
6. I. El-Eter and S. Barakat, *Space Requirements and Modular Design* (Jordan, Building Materials Research Centre, Royal Scientific Society, March 1978).
7. J. van Ettinger Jr., *Housing on a National Scale —A Survey of Problems and Methods*, Bouwcentrum International, Netherlands.
8. *Report of the Advisory Group on the Improvement of Slum and Squatter Settlements in the ESCAP Region*, May 1975.
9. Advisory Group on the Improvement of Slum and Squatter Settlements in the ESCAP Region, *Survey of Rural Housing and Related Community Facilities in Developing Countries of the ESCAP Region*, December 1976.
10. Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin*, vol. 14, No. 5, May 1978.

11. H. L. M. Catten, *Palestine, the Arabs and Israel —The Search for Justice* (Longman Group Ltd., 1960).
12. Department of Statistics, The Hashemite Kingdom of Jordan, *The Multipurpose Household Survey*, December 1976.
13. Egyptian Ministry of Housing and Construction, *Human Settlements in Egypt—National Report*, June 1975.
14. M. Hanna, "Non-traditional solutions to alleviate the urban housing crisis in Egypt". Mimeographed. Paper presented to the Seminar on Housing, Union of Arab Engineering Associations, Amman, April 1977.
15. From an Egyptian report; author unnamed.
16. M. Hafnawi, "Studies on environmental problems in cities". Egyptian Ministry of Housing and Construction.
17. *Al-Ahram*, articles on housing, 1979.
18. The General Secretariat, Council of the Arab Economic Union, "Degree of availability of some building materials in the Arab countries". Report presented to the Seminar on Housing, Union of Arab Engineering Associations, Amman, April 1977.
19. A. A. Mokhtar, "Housing projects for low-income groups in the Arab Republic of Egypt". Mimeographed. Paper presented to the Seminar on Housing for Low-income Families in the Arab World, Cairo, November 1977.
20. Housing Bank of Jordan, *Fifth Annual Report* (Amman, December 1978).
21. S. Sinwy, "Methods of support of financing economic housing programmes in Iraq". Mimeographed. Paper presented to the Third Conference of Arab Ministers of Housing and Construction, Tunis, June 1978.
22. D. Jabaji and A. Abbasi, "The role of standardization in the industrialization of concrete building construction". Mimeographed. Paper presented to the Arab League Workshop on Standardization and Quality Control for Housing, Cairo, November 1978.

الفصل السادس

القضايا والسياسات العلمية والتكنولوجية

د. سمير غبور

مقدمة :

تتناول هذه الدراسة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية في إطار منظور مزدوج يقوم على : (أ) الحفاظ على البيئة ، (ب) قبوله بوصفه هدفا للتنمية القومية .

وقبل وضع أي استراتيجية للتنمية بناء على هذا النهج ينبغي أن نناقش أولا بعض الأسئلة العامة والخاصة .

١ ــ ما هو مستوى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية في الوقت الحاضر ؟ وما هي الاتجاهات التي يمكن الكشف عنها ؟

٢ ــ إذا ما اتضح أن الحاجات الإنسانية الأساسية غير مشبعة . أو إذا كان قد تحقق مستوى معين من الإشباع لكنه غير قابل للاستمرار أو غير كاف ، أو يتعرض للتناقص ، فما الذي يسبب ذلك ؟

٣ ــ إذا كانت الحاجات الإنسانية لا يتم إشباعها إشباعا كافيا في المنطقة العربية ، وإذا تم اكتشاف الأسباب ، فهل يتطلب إشباعها على أساس دائم تعديلات بسيطة في جهود التنمية الحالية ، أو سيتطلب تغييرا أساسيا في ترتيب الأهمية (كالاهتمام بزراعات الكفاف الصغيرة بدلا من الاهتمام بالصناعة الكبيرة) ، وهو ما قد يتعارض مع الأهداف القومية الأخرى ؟ وهل المنجزات المتوقعة تكفي لتبرير مثل هذا التحول الأساسي ؟

٤ ــ كيف يمكن ربط الجهود التي تم بذلها لتوفير الخدمات الأساسية للجماهير ـ كالتعليم المجاني ، الخ ـ بسياسة عامة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، أو كيف يعاد توجيهها لكي تصبح جزءا من هذه السياسة ؟

٥ ــ ما هي العوائق التي تقف في طريق الجهد الشامل لوضع سياسات للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ؟ هل هي عوائق نفسية ، أو سياسية ، أو تكنولوجية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو بيئية ، أو هي مزيج من بعض هذه العقبات أو منها كلها ؟ وما هي حدود مسؤولية كل منها ؟

٦ ــ هل تمثل العوائق البيئية عقبة رئيسة أمام مثل هذا الجهد ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن التغلب عليها بمجرد تبني سياسة ما بوصفها هدفا إنمائيا قوميا ؟

٧ ــ ما هو دور التكنولوجيا في مثل هذا الجهد ؟ هل تساعد التكنولوجيا « الكبيرة » على تحقيق إشباع مبكر للحاجات الإنسانية الأساسية من خلال توفير السلع والخدمات بسرعة وبكميات كبيرة ؟ وهل تعني التكنولوجيا « الملائمة» مجرد السلع منخفضة الدرجة أو سلع الدرجة الثانية وحدها ؟

ولا ريب في أن الاحتياجات الأساسية لجماهير السكان في المنطقة العربية غير مشبعة إشباعا كاملا . كما أن من غير المرجح أن يتم إشباعها في إطار النظام الاقتصادي العالمي الحالي ؛ أو في إطار سياسات التنمية الحالية ، بالرغم من الجهود غير المباشرة والمباشرة جزئيا . من هنا تصبح قضية إشباع الحاجات الأساسية في المنطقة قضية تستحق أقصى درجة من الاهتمام ، وسيتعين بالتالي أن نفصل مناقشتنا لهذه الاسئلة . فحتى في تلك البلدان العربية التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى معدلات عالية ، بسبب عائدات تصدير البترول ، فإن بعض الحاجات الأولية ـ مثل بعض الأغذية ـ لا يتم إنتاجها محليا ويتعين استيرادها بكميات كبيرة . وهذه البلدان تدرك جيدا أنه في الوقت الذي لا يشكل فيه هذا الوضع أي نوع من الخطورة في الوقت الحالي ، فإنه سيصبح

كذلك بالفعل خلال جيل واحد ، عندما يصبح السكان أكبر عددا وأكثر تعودا في الوقت ذاته على مستويات الاستهلاك العالية . بينما تبدأ عائدات التصدير في التناقص (من حيث إنها تعتمد على موارد غير قابلة للتجديد) . لذلك تبذل هذه البلاد أقصى جهدها لتوسيع وتنمية قاعدة الموارد الزراعية سواء داخل حدودها القطرية أم في بلدان عربية أخرى (كالاستثمار السعودي والكويتي في المشروعات الزراعية في السودان على سبيل المثال) .

وتبدو قضية الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ـ بوصفها هدفا للتنمية في البلدان العربية ـ تبدو دائما قضية متفق عليها ضمنيا : فالهدف المعلن لخطط التنمية هو التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وجناحا التنمية ، كما يطلق عليهما غالبا ، يفهمان دائما من زاوية الفائدة العائدة على جمهور الناس . والهدف النهائي هو أقصى رفاهية ممكنة لمجموع السكان . ويقترن بهذا الهدف هدف آخر صريح وواضح عادة هو وجوب أن يكون محك الرفاهية (نوعا ودرجة) ، هو رفاهية سكان البلدان المتطورة . ذلك هو النموذج ، ويفترض أن سلسلة من الخطوات تؤدي للانتقال من مرحلة إلى المرحلة التي تليها . وتبدأ حلقات السلسلة بالنمو الاقتصادي لزيادة الدخل ، ويتم التركيز على الصناعة ، والصناعة « الكبيرة » بوجه خاص .

وفي الوقت ذاته تتضمن خطط التنمية إنفاق الاعتمادات المالية على « الخدمات الاجتماعية » التي تستهدف إشباع حاجات أساسية معينة على الأقل . وينظر إلى هذه الأموال التي تم إنفاقها عادة على أنها تضحية من جانب السلطات التي تقوم بتخصيص الموارد ، وينظر إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية على أنه عبء على التنمية ـ إذ يُنسى أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية هو المبرر الأول لوجود التنمية . وغالبا ما يظن أن هذه النظرة تسود في البلدان التي تعاني من نقص رأس المال ، إلا أنها تسود نفسها بالدرجة نفسها في البلدان التي يتوافر فيها رأس المال بكثرة .

ويبدو أن فلسفة التنمية قد ارتبطت بالإيمان بالصناعة الكبيرة لدرجة أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أصبح ينظر إليه بصورة آلية على أنه منافس لها . وتكون النتيجة غالبا إعطاء الأولوية دون تحفظ للصناعة الكبيرة وإهمال الزراعة . والسبب الأساسي للتعارض هو أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية نادر ، بل نادر جدا ، ما يفصح عنه بوضوح في خطط التنمية بوصفه هدفا يتعين أن تخصص له الموارد ، وأن توضع له الخطط العينية بصورة مباشرة .

على أنه علينا ألا نتوقع ، حتى لو تم تبني سياسة تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، أن في الإمكان تحقيق هذا الهدف بسهولة ، نظرا لأن هناك عوائق ضخمة - سواء على الصعيد الخارجي (النظام الاقتصادي العالمي الحالي) ، أو على الصعيد الداخلي (العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية) - تعرقل الجهود الحكومية . فالحاجة تدعو إذاً إلى شيء هو أكثر من تغيير ترتيب الأهمية إلى شيء يتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي من ناحية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية من ناحية أخرى .

بعض السمات المميزة للبلدان العربية :

تتمثل الورطة المزدوجة للبلدان النامية ، كما حددها عبدالرحمن ،[1] في أنها فقيرة من ناحية ، وغير متقدمة بما يكفي في استغلال التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى . كما أنها تعاني من اختلال التوازن بين العرض والطلب في العديد من الخدمات المادية وغير المادية ، وحتى لو استطاعت أن تحل الصعوبة الأساسية للتنمية فيها فستظل تواجه ، نتيجة معارفها وخبراتها المحدودة ، العديد من المشكلات المتعلقة بالتحديث ، كالأزمات المالية والبيئية ، والتكيف مع الحياة الاجتماعية في المراكز الحضرية ، والتوترات الثقافية . . . الخ .

وهذه الصعوبات شائعة أيضا في كل البلدان العربية ، وإن كان كل بلد من

هذه البلدان يطبعها بطابعه الخاص . ويتم تصميم خطط التنمية في هذه البلدان ، بطبيعة الحال ، بما يتفق مع هذه السمات الخاصة . ويعدد عبدالرحمن هذه السمات الخاصة على النحو التالي :

١ ــ تغطي البلاد العربية مساحة جغرافية واسعة ، تمتد من المحيط الأطلنطي إلى الخليج العربي ، تربطها صلات جغرافية وتاريخية وثيقة بكل من أوروبا وأفريقيا .

٢ ــ تمثل المنطقة العربية الاحتياطي الرئيس للنفط بالنسبة للبلدان المتقدمة للسنوات الثلاثين أو الأربعين القادمة .

٣ ــ المنطقة ككل تعاني من نقص الغذاء إلى حد ينطوي على خطورة سياسية واقتصادية .

٤ ــ تتوافر في المنطقة احتمالات كبيرة لتنمية الموارد الغذائية فضلا عن الموارد النفطية والمعدنية . على أن درجة توافر الموارد الطبيعية ، ورأس المال تتفاوت تفاوتا كبيرا بين بلدان المنطقة .

٥ ــ تشكل عوامل الاختلاف والتقارب في المواقف السياسية بين بلدان المنطقة إمكانات متعارضة فيما يتعلق بمستقبل العلاقات داخل المنطقة .

٦ ــ أدى النزاع السياسي الحديث مع الصهيونية ، والتدخلات والمصالح المتعارضة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المجالات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ، والنزاعات الأقدم عهدا مع الإمبراطورية العثمانية ، أدت جميعا إلى بلورة علاقات ومواقف معينة تجاه العالم الخارجي .

٧ ــ المنطقة العربية منطقة قاحلة في الأساس ، ويخلو القسم الأكبر من مساحتها من الغطاء النباتي . ولا يوجد بالمنطقة سوى القليل من الأنهار ، ويتسم معدل سقوط الأمطار فيها بالانخفاض ، ويتبع توزيع السكان فيها توزيع سقوط الأمطار والأنهار ، وتتحقق أكبر نسبة للكثافة السكانية في وادي النيل والدلتا بمصر .

٨ ـ تشكل الأراضي المنزرعة نسبة لا تتعدى ٣,٥ ٪ من المساحة الإجمالية . وتتراوح نسبة الأراضي المعتمدة على الريّ ما بين نسبة ٠,٧ ٪ (تونس) و ١٠٠٠ ٪ (مصر) من الأراضي المنزرعة (انظر الجدول رقم (١) ، وتتطابق أنماط سقوط الأمطار والأراضي المنزرعة والسكان . وتنطوي المساحات المحدودة للغاية لأراضي الرعي والغابات على أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة بسبب مواردها الحيوانية وحطب الوقود . كذلك توفر المياه الإقليمية موارد سمكية .

٩ ـ في عام ١٩٧٠ ، كانت المنطقة العربية تشكل ١٠ ٪ من مساحة الكرة الأرضية ٣,٤ ٪ من اجمالي عدد السكان في العالم . وفي العام نفسه بلغ مؤشر جيني Gini index للمنطقة العربية ٠,٣٧ ، وكانت نسبة شغل الغرفة الواحدة تبلغ أربعة أضعاف النسبة المقابلة في البلدان المتقدمة ، بينما بلغ معدل الاستهلاك الفردي من الكهرباء ٢ ٪ فقط . وشكل الأميون فوق سن الخامسة عشرة ٧٠ ٪ من إجمالي عدد البالغين ، وبلغ متوسط عدد العمال الزراعيين لكل وحدة من الأرض المنزرعة ١٦ ضعف العدد المناظر في البلدان المتقدمة . واتسم أغلب النشاط الاقتصادي بالطابع التجاري . كما بلغت نسبة المنتجات المصنعة إلى الصادرات أقل من ٩ ٪ من النسبة المناظرة في البلدان الصناعية ، في حين بلغ نصيب الفرد من الصادرات ثلث نصيب الفرد في البلدان الصناعية .(٢)

الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية :
واستراتيجية التنمية :

من الواضح أن تخطيط التنمية في السودان يضفي أهمية أكبر على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية بالمقارنة بخطط التنمية في بعض البلدان العربية الأخرى . ولا تختلف فلسفة الخطة الحالية واستراتيجيتها (١٩٧٧/١٩٧٨ ـ ١٩٨٢/١٩٨٣) عن فلسفة واستراتيجية خطة . ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، والتي

ناقشها سليمان بالتفصيل .[4] ويبدو واضحا ، حتى من وجهة النظر المالية البحتة ، أنه لو تم تخصيص تكلفة الامتيازات التي كرست للصناعة خلال الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) على وجه التقريب للبحوث الزراعية وحل مشكلات النقل لصالح الإنتاج الزراعي ، لكانت النتيجة تحقيق معدل أعلى للنمو بالنسبة للاقتصاد السوداني ، ولطرأ تحسن إيجابي على ميزان المدفوعات (المرجع السابق ، ص ٤٧) . إن الأزمة في الإنتاج الزراعي في السودان ليست ظاهرة متعلقة بفصل واحد غير موات ، بل هي تدهور متدرج لأراضي المحاصيل منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٥ . وهو ما يمكن ملاحظته من تناقص إنتاج محصول الفول السوداني (من ٤٠٠ كجم / فدان عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى ٩٠ كجم / فدان عام ١٩٧٢/١٩٧٣) ، والسمسم (من ٣٨٤ كجم / فدان عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى ٩٠ كجم / فدان عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣) في إقليم كردفان .[7] وانخفضت غلة محصول « الذرة العويجة » من ٦٥٠ كجم / هكتار عام ١٩٦٢ إلى ٤٤٠ كجم / هكتار عام ١٩٦٨ . ولقد طرأ تحسن طفيف خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ ، تبعته مرحلة جديدة من التدهور منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥ عندما وصل انخفاض الغلة إلى ٢٥٠ كجم / هكتار . وخلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) كان معدل سقوط الأمطار في منطقة « الأبيض » (وبها المنطقة الرئيسة لزراعة الذرة العويجة) أعلى من معدل الأعوام ١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٤ وأعلى قليلا من معدل عام ١٩٧٤ . فالمعدل العام لهذه الأعوام الستة عشر بلغ ٣٢٣ مم (± ١٠٩) ، وبينما بلغ المعدل العام لهذه الأعوام الأحد عشر من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥ ٢٧٥ مم (± ٧٣) . وهو معدل يقل بمقدار ١١٠ مم أو ٢٩ ٪ عن المعدل الطبيعي .[3]

على أن ذلك لا يمثل السبب الوحيد . فمشروع مكافحة الزحف الصحراوي ـ والذي أعدته وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالاشتراك مع المجلس القومي للبحوث بالسودان ـ يربط هذا الانخفاض المنذر بالخطر في

الجدول رقم (١) : أراضي الريّ ولأراضي المنزرعة والأراضي المتأثرة بالملوحة في البلدان العربية .

البلد	مساحة الأراضي المنزرعة المعتمدة على الري (بالهكتار)	نسبتها المئوية من إجمالي الأراضي المنزرعة*	مساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة (بالهكتار)**	نسبتها المئوية من الأراضي المنزرعة المعتمدة على الري
مصر	٢٦١٨٠٠٠	١٠٠٠	٧٣٦٠٠٠٠	٢٨١
سوريا	٥٩١٠٠٠	١٤٠	٥٣٢٠٠٠	٩٠
العراق	٢٩١٢٠٠٠	١٤٠	٦٢٧٦٠٠٠	٢٣١
لبنان	٤٨٠٠٠	١٨٠	—	—
الأردن	٧٦٠٠٠	٩٠	١٨٠٠٠٠	٢٣٧
السودان	٢٤٠٩٠٠٠	٣٤٠	٤٨٧٤٠٠٠	٢٠٢
ليبيا	٧٥٠٠٠	٣٠	٢٤٥٧٠٠٠	٣٢٧٦
تونس	٣٠٠٠٠	٠٧	٩٩٠٠٠٠	٣٠٠
الجزائر	٢٤٥٠٠٠	٣٠	—	—
المغرب	٢٢٠٠٠٠	٣٥	١١٤٨٠٠٠	٥٢٢

* طبقا لما أورده عبدالرحمن وآخرون .

** طبقا لما أورده كوفدا .

الإنتاجية بالزراعة المميكنة ذات المساحات الكبيرة ، والتي لا تشتمل على الإجراءات السليمة لحفظ التربة والمياه وتجتث ـ دون إحلال ـ الغطاء الطبيعي للتربة المكون من الأشجار والشجيرات .[٤] وخلال مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر المنعقد في نيروبي عام ١٩٧٧ ، أشير إلى هذا المزيج من سوء الإدارة واستمرار الظروف المناخية المعاكسة لفترة طويلة على أنها السبب في التصحر[٦] .

وهناك درسان يتصلان بهذا الموضوع علينا أن نستخلصهما من تحليل تكوين رأس المال في السودان والذي يقدمه سليمان :

١ ــ لا يؤدي تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي بصورة آلية إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

٢ ــ التنمية قد تفيد المستثمرين من خلال ارتفاع الأسعار ، إلا أن ذلك يزيد في الوقت نفسه من صعوبة الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

وهناك درس ثالث يتمثل في أن ميكنة الزراعة ، والمحاصيل النقدية ، والزراعة الأحادية ، وإضفاء القيمة النقدية على زراعة الكفاف ، ليست هي الحل فيما يتعلق بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية . ومن الأمور المشجعة أن إدراك هذه الحقيقة لا يقتصر ، في السودان ، في الوقت الحاضر على المتخصصين في البيئة ، بل يشمل الاقتصاديين أيضا ، وأصبحوا يدركون أيضا أن سياسة التنمية الزراعية القابلة للتطبيق يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار حماية التربة والغابات والحيوانات البرية . وهم يدركون الآن أن التدمير سهل ، وأن تعرية التربة أصبحت تمثل مشكلة خطيرة في كل أراضي السودان فيما عدا الجنوب ، . وأن القطاع الزراعي سيصبح مهددا لو استمر هذا الاتجاه . كذلك تعرض الإنتاج الحيواني للانخفاض ، نتيجة الزيادة السريعة في عدد الحيوانات دون أن تصحبها زيادة موازية في المستلزمات الأساسية . ويفضل سليمان السياسة القائمة على تربية عدد صغير من الحيوانات أفضل تغذية ومحمية من المرض ، ويرى أنها تحقق نتائج اقتصادية أفضل ودون إرباك للتوازن البيئي لأراضي الرعي . وهو ينسب ، بحق ، الفشل في تنمية الثروة الحيوانية إلى نهج شامل يغطي العوامل الاجتماعية ، والتسويق والرعي ، والضرائب . . . الخ . ومن خلال سياسات كافية لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية ، يمكن حل التعارضات بين تكوين رأس المال والإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، والمستثمرين والعمال ، واقتصاد الكفاف والاقتصاد النقدي ، والاعتبارات البيئية والاعتبارات المالية .(٤)

وتعود التعارضات نفسها إلى الظهور في قطاع الصناعة . ويوضح سليمان أن الوضع الصناعي يتسم بنوع من الغرابة يتصل اتصالا وثيقا بموضوعنا . ففي الوقت الذي يتزايد فيه عدد الصناعات الصغيرة التي تعتمد على مواد أولية

مستوردة ، وتعمل بأقصى طاقاتها وبتكلفة أعلى ، فإن الطلب الكبير على السلع المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية ـ كالسكر والإسمنت والأسمدة ـ يظل دون إشباع . كذلك هناك إمكانات كبيرة لزيادة إنتاج المواد الأولية الأهلية لتلبية الحاجات الأساسية في الغذاء والسكن . إن الصناعات الصغيرة (التي لا ترتبط بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية) تعمل بتكلفة عالية ، لكنها تتمتع بحماية قوية تمكنها من الاستمرار . ويدافع سليمان عن تنمية الصناعات الكبيرة في المجالات التي يكون طلب السوق فيها عاليا (كالسكر ، والنسيج ، والإسمنت) . فمن الواضح ، في نظره ، أن الصناعات المعتمدة على مواد أولية أهلية والتي تفيد من اقتصاديات الحجم الكبير ستسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية . وكما يلاحظ ، فإن الصناعة ليست مطلوبة لذاتها . وفي هذا الإطار على وجه التحديد يمكن لنهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أن يوفر الرؤية الضرورية والاتجاه الحازم لتخطيط التنمية الاقتصادية ، وكذلك يمكنه أن يخفف حدة التناقضات وألوان الغرابة في النمط السائد في الصناعة السودانية ، فضلا عن ترشيد تخصيص الموارد وتكاليف الحماية الصناعية من أجل كفالة أقصى فوائد ممكنة .

ويقدم قطاع النقل مثالا واضحا في هذا الصدد . فقد تم تخصيص ٢٧ مليون دولار أمريكي لشراء طائرتين جديدتين ، بينما تعجز السكك الحديدة (ذات الأهمية الحيوية للتنمية الزراعية والصناعية) عن مواجهة الطلب المتزايد منذ بداية الستينات ، مما أدى إلى أحد المختنقات الرئيسة في التنمية الاقتصادية للسودان . وربما أضفنا ، إلى مختنق في تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أيضا . فالسكك الحديدية هي أكثر وسائل النقل تلاؤما مع ظروف السودان ، وأي استراتيجية تنمية لا تسفر عن توافر نقل بالسكك الحديدية فعال وكاف معرضة حتما للفشل .

وفيما يتعلق باستراتيجية الأيدي العاملة يتفق سليمان مع الفلسفة القائلة إن

محتوى التعليم (الأكاديمي ، والفني ، والمهني) ينبغي أن يتلاءم مع البيئة والاحتياجات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . وهو يرى أن على السودان أن يركز على التنمية الزراعية . وهو ما يحتاج إلى توفير قوة عاملة زراعية على قدر معقول من التعليم والتدريب ، والتي يمكنها فلاحة الأرض بإنتاجية عالية من دون استخدام تقنيات مكلفة للإنتاج . ولنضف إلى ذلك أنه يتعين أيضا نبذ التقنيات المؤثرة في السلب على الإنتاجية والتي أدت إلى التصحر . ويرى سليمان أيضا أن البطالة لم تمثل مشكلة في أي وقت من الأوقات في مجتمعات الكفاف . وليس كافيا أن تسرع عجلة التنمية الاقتصادية ؛ بل يتعين أن نبلغ معدلا محددا ونمطا معينا للتنمية التي يجب أن تنبني على توفير فرص العمل . وهنا على وجه التحديد ، حسبما يرى سليمان ، يأتي دور الحلقة المفرغة للفقر . فبسبب انخفاض معدل الدخل الفردي يظل مستوى المهارة منخفضا ، وهو ما يؤدي بدوره إلى أن تظل الأجور منخفضة . ويتناول سليمان أيضا بعض النواحي الأقل إثارة للنقاش العام ، من بينها الإحساس بالرفاهية ، والأمن الاقتصادي ، والاستقرار ، والالتزام ، وانتظام العمل ، والتأمين ضد الأخطار .

ويرى سليمان أن تطبيق نظام قومي للتأمينات الاجتماعية مبني على اعتبارات سليمة ومقبولة لا يحسّن فحسب مستوى مهارات العمالة ويرفع الإنتاجية ، بل سيؤدي أيضا إلى زيادة معدل الإدخار . وهذه الزيادة يمكن أن تساعد على تخطي الحلقة المفرغة للفقر . والمعنى الضمني لتفكيره هو أنه إذا كانت هناك تناقضات بين تكوين رأس المال والإشباع الدائم للحاجات الأساسية فإنها تنجم عن ألوان من سوء الفهم والافتقار إلى النظرة المستقبلية . فالواقع أنهما لا يتعارضان ، وفي الإمكان التوفيق بينهما .

وفي دراسة عن الأسباب المحتملة لدعم إشباع الحاجات الأساسية في المنطقة العربية في علاقتها باستراتيجية التنمية ، ويستبعد جلال أمين(٧) كلا من

متوسط الدخل الفردي المنخفض وأنماط توزيع الدخل كسببين محتملين . فهو يرفض أولا اعتبار الدخل المنخفض أحد الأسباب بالقول : إن هناك ستة دول متوسط الدخل الفردي منخفض فيها (مصر ، والصومال ، والسودان ، وموريتانيا ، واليمنين) تتحقق فيها معدلات مشبعة نسبيا باستهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين الكلي والبروتين الحيواني ، في حين يتحقق مستوى أقل من الإشباع في بعض البلدان عالية الدخول ، وهو استنتاج صحيح جزئيا . فالدخل المرتفع لا يضمن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية إلا إذا لازمته ونظمته استراتيجية مرسومة وفعالة لتحقيق هذا الغرض . على أن النصف الأول من البرهان لا يرتبط بالضرورة بما تم استنتاجه . فإذا ما نحينا جانبا المشكلات المتعلقة بتقدير الإشباع والإحصائيات الخاصة بالحاجات والاستهلاك في البلاد العربية فإننا نجد أن ضخامة الثروات الحيوانية ، في الصومال ، والسودان ، وموريتانيا ، وانتشار رعي الماشية كمهنة رئيسية في تلك البلدان ، يؤديان إلى توافر البروتين الحيواني بكميات كافية أو شبه كافية . وفي مصر واليمنين هناك ثروة حيوانية كبيرة ، لكن جزءا من الاستهلاك الإجمالي تتم تغطيته عن طريق الشراء من الأسواق الأجنبية ، وعن طريق المساعدات أيضا* . أما السبب المحتمل الثاني ، أي سوء توزيع الدخل ، فيرفضه بوصفه سببا من حيث إنه يعد نتيجة أو عرضا ، وليس تفسيرا . ومن ثم يرى أمين أن هذين النهجين لمؤتمر ١٩٧٦ غير كافيين . وتتمثل الأسباب الحقيقة ، كما يراها هو ، في : (أ) نمط التنمية المتبع في البلدان

* في الجمهورية العربية اليمنية ، تبلغ تكلفة واردات الغذاء ما يقارب ثمانية أضعاف عائدات التصدير ، وتتم مواجهة القسط الأكبر من احتياجات البلد من العملة عن طريق المساعدات ، وبخاصة من السعودية . وفي جمهورية اليمن الديمقراطية تتطلب مواجهة احتياجات استيراد الغذاء حوالي ٧٥ ٪ من عائدات التصدير ، بينما تستهلك هذه الاحتياجات ٦٧ ٪ من عائدات التصدير في حالة مصر . وصل معدل نصيب الفرد من الاستيراد السنوي للحبوب للفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ٨٦,٥ كجم في مصر ، و٣٦,٦ كجم في الجمهورية العربية اليمنية ، و٦٩,٢ كجم في جمهورية اليمن الديمقراطية ، طبقا لما أورده الشربيني وسنها (Sinha) .

العربية ، (ب) الاعتماد بشكل أساسي على المعونة الأجنبية وحدها أو مع الاستثمارات الأجنبية ، وعلى تكنولوجيا غير ملائمة . ويرى أمين أن عدم الاعتماد على التجارة الأجنبية لا يعني عدم التعامل نهائيا معها ، أو فرض حظر على الواردات (أو حتى فرض حظر كامل على السلع الكمالية) ، بل تعني تشجيع تصدير السلع الكمالية لتسهيل استيراد السلع الضرورية . ويعتقد أمين أن الأشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية يتعارض مع النقل الزائد للتكنولوجيا المتقدمة ومع التبادل الزائد مع العالم الخارجي . ومجمل رأيه بهذا الصدد هو أن كل نمط من أنماط التنمية يرتبط بتلك الأنماط لتوزيع الدخل التي يتفق معها والتي يحددها . وبالتالي فإن اختيار نمط معين من أنماط التنمية يحدد اختيار نمط توزيع الدخل الذي سينشأ عن التنمية . وهو ما يمكن أن يعد نوعا من التبسيط الزائد ، من حيث إن الظروف المحلية ، والديموجرافيا ، والموارد الطبيعية ، ودرجة التطور ، والتكنولوجيا المتوافرة . . الخ ، تؤدي جميعا إلى تبانيات لا نهاية لها لأنماط توزيع الدخول . والأهم من ذلك أنها تؤدي إلى مجموعة متنوعة من أنماط إشباع وعدم إشباع الحاجات الأساسية . ومن أمثلة ذلك ، كما سبق أن لاحظنا ، كفاية استهلاك البروتين الحيواني في البلدان الفقيرة التي تتوافر فيها مراع كبيرة للماشية ، في حين تظل الحاجات الأخرى دون إشباع . فكمية البروتين الحيواني في هذه البلاد تعتمد على عوامل طبيعية وستتأثر تأثرا طفيفا بنمط التنمية .

التنمية والحاجات الأساسية والبيئية في المنطقة العربية :

خلافا لما تراءى للعديد من الدارسين ، ليس هناك ندرة في التجارب والمعلومات ـ بالنسبة للمنطقة العربية ـ حول العلاقة بين الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية من ناحية ، والتنمية والبيئة من ناحية أخرى . ويمكن أن نذكر ـ من أجل معالجات حديثة للموضوع على مستوى عالمي ، ولكن مع الإشارة بوجه خاص إلى المنطقة العربية ـ دراسة م . بسواز عن « إنتاج

الغذاء »،[٨] ودراسة ا. ك. بسواز عن « تنمية الموارد المائية »،[٩] و م. بسواز و أ.ك. بسواز عن « الفاقد في الأراضي الخصبة »،[١٠] وبراون عن « الفاقد في أراضي المحاصيل »،[١١] وفيما يتعلق بالدراسات الإقليمية يمكن الإشارة إلى دراسات كل من كريب،[١٢] وكاساس،[١٣] و« الايكوسوك » (ECOSOC)،[١٤] ووارنجتون،[١٥] وهوايت.[١٦] وبالنسبة للدراسات القطرية، نذكر فيما يتعلق بالعراق : الظاهري،[١٧] والعاني،[١٨] وفيما يتعلق بالسودان : طه،[١٩] وسوربو (Sorbo)،[٢٠] وفيما يتعلق بمصر : عبدالفضيل[٢١] والسعدني.[٢٢]

وفي عام ١٩٧٨ نظمت أليكسو (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة) ندوة حول الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية شارك في أعمالها بشكل أساسي خبراء التخطيط، وصناع القرار، وخبراء البيئة في المنطقة العربية.[٢٥] ونوقشت الموضوعات التالية في ضوء أبحاث مقدمة عن كل منها : وهي « الاعتبارات البيئية في مشروعات التنمية الزراعية ـ الاعتبارات البيئية في إدارة أراضي المراعي وتنمية الموارد الحيوانية ـ الاعتبارات البيئية في تخطيط المستوطنات البشرية ـ الاعتبارات البيئية في تحديد مواقع المشروعات الصناعية وتخطيطها ـ الاعتبارات البيئية في التعدين والعمليات الاستخراجية ـ الاعتبارات البيئية في مشروعات تنظيم الأنهار ـ الاعتبارات البيئية في تنمية المناطق الساحلية ـ التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئية والحفاظ عليها.

وتبنت الندوة عددا من التوصيات تعلقت بتخطيط التنمية على أسس بيئية سليمة من أجل رفاهية الإنسان والاستغلال الأمثل طويل الأمد للمصادر الطبيعية. ولا يبعد هذا الهدف كثيرا عن هدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. ولم يكن أمرا خاليا من الدلالة أن يكون التخطيط للتنمية الزراعية هو البند الأول في جدول أعمال الندوة، وأن تكون التوصية الأولى

بخصوص هذا البند هي : أن يتطلب تخطيط التنمية الزراعية السليمة في البلدان العربية ، من بين ما يتطلب ، ما يلي :

ـ إجراء مسح شامل لاحتياجات البلاد من المنتجات الزراعية طبقا لزيادة السكان ومستوى المعيشة .

ـ إجراء مسح شامل للموارد الطبيعية ، والتربة ، والمياه ، والحياة النباتية ، ودراسة مفصلة للمناخ ، وتصنيف أيكولوجي لأقاليم المنطقة .

ـ تبني سياسة ملائمة فيما يتعلق باستغلال الأراضي طبقا للتصنيف الأيكولوجي ، والعوامل الإنسانية ، والاعتبارات الاقتصادية .

ـ تعزيز البحوث التطبيقية طبقا لخطة التنمية الزراعية .

ـ المراقبة الدائمة للمشروعات ، وخطة مشروعات الريّ ، لدرء خطر الملوحة والتشبع الزائد بالمياه .

ـ إعادة استغلال الأنواع المختلفة للمخلفات الزراعية (والحضرية) ـ بالمعالجة الصناعية ـ ليتم استخدامها كأسمدة في الزراعة وكمواد أولية في الصناعة .

وفيما يتعلق بإدارة أراضي المراعي ، وتنمية الموارد الحيوانية أوصت الندوة بضرورة اتباع أساليب الإدارة القائمة على أسس بيئية سليمة ، والتي تكفل حفظ أراضي المراعي وتحسينها . وهو ما يتطلب الإجراءات التالية :

ـ إجراء مسح شامل لموارد أراضي المراعي في البلدان العربية .

ـ إصدار تشريع ينظم حرث أراضي المراعي السهلية لمكافحة التصحر .

ـ استخدام الطاقة الشمسية في أراضي المراعي لتفادي تدمير الحياة النباتية .

ـ تبني نظام ملائم في إدارة المراعي (مثل نظام الحمى) يكفل الاستغلال السليم للمرعى .

وأوصت اللجنة بضرورة أن يكفل تخطيط المستوطنات البشرية تحسينا في جودتها النوعية . وجاءت التوصيات الخاصة على النحو التالي :

ــ حماية المساحات الخضراء الموجودة بالفعل ، وإنشاء مساحات أخرى في المناطق الحضرية والريفية .

ــ إصدار تشريع لحماية بيئة المستوطنات وتحسينها يشتمل على معايير البناء في المناطق الحضرية والريفيـة ، وتنظيم عمليـة اختيار مـواقع المشـروعات الصناعية ، ولمراقبة تجميع المخلفات وتصريفها .

ــ تشجيع إقامة الصناعات الخفيفة في المناطق الريفية ، واستخدام التكنولوجيا الملائمة في التنمية الزراعية والريفية .

ــ الحفاظ على الأراضي الزراعية في التخطيط الريفي والحضري .

ــ أن تؤخذ العوامل البيئية ، فضلا عن العوامل الإنسانية والتراث الثقافي والتقاليد ، بعين الاعتبار عند تخطيط المستوطنات البشرية .

ــ زيادة الاهتمام بالمستوطنات الريفية التي تستحق بجدارة هذا الاهتمام ، بوصفه أحد جوانب التنمية الريفية المتكاملة ، وللمساعدة على وقف تدفق المهاجرين إلى المدن .

كذلك انطوت التوصيات المتعلقة بالاعتبارات البيئية في مشروعات تنظيم الأنهار على دلالة خاصة بالنسبة للإشباع الدائم للحاجات الأساسية . فقد لاحظت الندوة أن العديد من مشروعات تنظيم الأنهار التي تم تنفيذها في البلدان العربية كانت لها آثار مباشرة على البيئة ، وعلى الحياة الإنسانية والصحة . وأوصت الندوة بما يلي :

ــ إعداد تقديرات تمهيدية للآثار المحتملة لمشروعات تنظيم الأنهار على البيئة قبل تصميم هذه المشروعات وتنفيذها ، حتى نتفادى الآثار السلبية لهذه المشروعات على التربة والحياة النباتية الطبيعية والموارد السمكية وصحة الإنسان . . الخ ، أو نقللها .

ــ تبني ممارسات إدارية سليمة فيما يتعلق بالغابات والمراعي والأراضي الزراعية

في الفواصل الأرضية المرتفعة بين الأنهار من أجل حماية الحياة النباتية والتربة من التدهور والتعرية .

ـ إنشاء نظام دائم لمراقبة التعديلات البيئية الناجمة عن هذه المشروعات .

وقد شارك ممثلو السودان ، ومصر ، وتونس ، والصومال ، والسعودية ، والأردن ، والعراق بأبحاث حول الترتيبات المؤسسية الوطنية المتعلقة بالبيئة والقوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة . وفي أغلب البلدان يتم التعامل مع المشكلات البيئية من خلال الوزارة المعنية ؛ فمشكلات الصحة البيئية ، على سبيل المثال ، تتبع وزارة الصحة ، وتدهور المراعي يتبع وزارة الزراعة ، والتفسخ الحضري يتبع وزارة الإسكان أو وزارة الداخلية . . الخ . وبطريقة مماثلة تترك التشريعات المتعلقة بكل مشكلة للوزارة المعنية ، فتنظيم الصيد ، مثلا ، يترك لوزارة الزراعة ، وعوادم السيارات لوزارة الصحة . . الخ . وفي عدد محدود جداً من البلدان توجد مكاتب مركزية للبيئة ، وهذه المكاتب تشكو من الضغوط المتزايدة لكي تذعن لمطالب الاستغلال السريع والمستنزف للموارد ، ولكي تتغاضى عن الاعتبارات البيئية في تنفيذ المشروعات . ويصبح الضغط أكثر قوة (وأكثر مدعاة للأسف) عندما يأتي من حكومة أجنبية في صورة « مساعدة » في إنشاء مصنع يخالف عن عمد الضوابط البيئية التي تتم مراعاتها بصرامة من جانب الحكومة نفسها داخل حدودها .

وغالبا ما تتعرض مشروعات التنمية الزراعية التي تمولها وتنفذها بعض الدول المانحة للمساعدات للموقف نفسه ، من حيث إنها تنفذ دون مراعاة للتأثيرات البيئية .

ومن الأمثلة الحية على التأثيرات العكسية لإهمال الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية مشكلة تدهور التربة (التملّح ، وزيادة نسبة القلوية ، وزيادة نسبة التشبع بالمياه) . ويوضح الجدول رقم (١) الذي ورد في موضع سابق ،

مساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة في بعض البلدان العربية ، سواء أكانت ناتجة بصورة طبيعية أم لأسباب من صنع الإنسان . وتقدر بعض المصادر النسبة المئوية للأراضي المتأثرة بالملوحة وبالتشبع الزائد بالمياه نتيجة سوء الاستخدام بحوالي ٥٠ ٪ من المساحة المتزرعة في العراق ، و٥٠ ٪ في وادي الفرات بسوريا ، و٣٠ ٪ في مصر ، وهكذا .[١١] ويمكن وقف عمليات التملّح نهائيا كما يمكن إزالة نسبة الملوحة في الأراضي التي تملحت ، وإعادة زراعتها بنتائج طيبة .[٢٤] ويتحقق ذلك بإنشاء مصارف أفقية عميقة (مغطاة) ، واستخراج الأملاح طبقا للنسبة المعيارية للملوحة ، والتطبيق الانتقائي للصرف الرأسي بالمضخات ، وإدخال العزل المائي الفعال في القنوات والترع ، والإدارة السليمة عموما للموارد المائية .

ومما يؤسف له أن أغلبية مشروعات الريّ في البلدان النامية تتجاهل الصرف على أمل أن تصبح تكلفة مشروع الريّ « أرخص ! » .[٢٥] وكانت النتيجة ـ في حالة مصر ـ ارتفاع منسوب المياه الجوفية ـ في المزرعة المميكنة في القطاع الغربي من النوبة ـ من ١٦,٢ متر تحت سطح الأرض في أكتوبر ١٩٦٩ إلى ١,٣ متر في يناير ١٩٧٤ ، كما ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الصرف من ٩٥٠ جزءا لكل مليون جزء في يوليو ١٩٧٣ إلى ٥٠٥٠ جزءا في أكتوبر ١٩٧٥ ، في حين ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الري نفسها من ١١٥٠ جزءا في يوليو ١٩٧٣ إلى ٣٢٠٠ جزء في أكتوبر ١٩٧٥ .[٨]

وقد مثل نقل التكنولوجيا في الزراعة مشكلة متزايدة الصعوبة .[٨،٢٦،٢٧] وهي مشكلة يتزايد تعقدها وتفاقمها بفعل عوامل أخرى كثيرة : اقتصادية ، واجتماعية ، وبيئية . ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يصف فيه كل من الببلاوي[٢٨] والظاهري[١٧] الميكنة بأنها العلاج الفعال لتخلف الزراعة وانخفاض الإنتاجية في البلدان العربية ككل وفي العراق بوجه خاص ، ويتوصل العاني إلى نتيجة مفادها أن الميكنة لم تساعد على زيادة إنتاج المزرعة أو

تحسين الدخل العام ، نتيجة أسباب متنوعة يمكن تصنيفها إلى أسباب تقنية ، وأسباب مرتبطة بحيازة الأرض ، وأسباب بيئية ، ومالية ، وثقافية ، وتعليمية ، وأيضا ، وقبل كل سبب آخر ، نتيجة عدم وجود سياسة محددة واضحة المعالم . ويصل السعدني إلى نتيجة مماثلة بالنسبة لمصر .(٢٢) وفضلا عن ذلك ، وحتى لو تم التغلب على كل الغابات وتمت زيادة الإنتاج الزراعي ، فإن مشكلة الغذاء لن يتسنى حلها من دون الاهتمام بنمط توزيع الغذاء بين مختلف قطاعات مجتمع البلاد .

سياسات للمستقبل :

في الاجتماع السادس والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية تقرر إنشاء صناعة سمكية تعتمد على محصول الصيد في المياه الإقليمية وأعالي البحار ، بوصفها جزءا من استراتيجية عربية للأمن الغذائي العربي . وتستلزم هذه الاستراتيجية أيضا إنشاء وكالة عربية للأمن الغذائي . كذلك تم إقرار مشروعين آخرين مرتبطين بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ، أحدهما مشروع عربي للنسيج والآخر مشروع إنشاء مصنع للمبيدات . ووفق أيضا على إنشاء مركز عربي للتكنولوجيا .

وربما لا يكون من الصعب تمييز المشروعات المتعلقة بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية من المشروعات التقليدية الأخرى للتنمية ، إلا أنه يصعب بالتأكيد أن نفرق بين التكنولوجيات الصالحة بيئيا اللازمة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية والتكنولوجيات الصالحة بيئيا اللازمة للتنمية التقليدية . فإذا ما شكلت سياسة التنمية التي تضع في اعتبارها الإشباع الدائم للحاجات الأساسية جزءا من السياسة العامة للتنمية ، فإن تكنولوجياتها الصالحة بيئيا ستصلح أيضا لسياسة التنمية التقليدية .

ولقد اتضح لنا من الأبحاث الوطنية المقدمة من البلدان العربية لكل من

ندوة الاعتبارات البيئية عام ١٩٧٨ ومؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجـل التنميـة : (United Nations Conference on Science and Technology) عام ١٩٧٩ أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية يحدد الفلسفة التي ينطلق منها تخطيط التنمية وسياسات العلم والتكنولوجيا في أغلب البلدان العربية ، إن لم يكن في كلها ، سواء أكانت مصدرة للنفط أم لا .

وفي دراسة عن الاستراتيجية العربية الموحدة تجاه مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية يشير ثابت إلى أنه بالرغم من أن كل البلدان النامية بدأت تتحرك في اتجاه التصنيع بمجرد حصولها على الاستقلال إلا أن مساهمتها في الإنتاج الصناعي العالمي تظل محدودة للغاية ، وأن أغلبها يتركز في عدد قليل جدا من تلك البلدان (٦ بلدان في أميركا اللاتينية ، و٥ بلدان في آسيا) .[٢٩] وهو يلفت الأنظار ، فضلا عن ذلك ، إلى الحاجة إلى تأكيد أن وجود مثل هذه الصناعة يفيد أغلبية السكان بأكثر مما يفيد فئة النخبة . وهو يميز بين الصناعة التي تهدف إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية والصناعة التي تهدف إلى الإشباع التي تهدف إلى إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للفئات الغنية والموسرة . وقد تناول السعيد هذا التمييز بالدراسة المفصلة .[٣٥] فقد اتضح أن الإنتاج الصناعي المصري موجه ـ على نحو غير مقصود أو غير مخطط مسبقا ـ بنسبة ٨٠ ٪ للإشباع الدائم للحاجات الأساسية . وهذا الإنتاج يتألف في أغلبه من سلع استهلاكية ، في حين تنتج الصناعة الموجهة للتصدير السلع الوسيطة والرأسمالية . والحاجة تدعو إلى وضع استراتيجية للتصنيع يمكنها أن تتلاءم مع الأغراض الأربعة كلها ، ولكن مع أولوية « تنازلية » تبدأ من الإشباع الدائم للحاجات الأساسية مرورا بإحلال الواردات ، وتشجيع التصدير ، وانتهاء بتوفير الاحتياجات الاستهلاكية للفئات القادرة . وبطبيعة الحال لن يوافق كل الاقتصاديين وخبراء التنمية على هذا الترتيب .

ويتوقع الخولي مشاركة وطنية متنامية في نقل التكنولوجيا ، على الأقل ، في ستة أنشطة متمايزة تتراوح ما بين توصيف المشروعات ومواءمة التكنولوجيات المستوردة للحاجات المحلية .[٣٢] ويؤكد الخولي على الحاجة الملحة إلى الجهد المشترك لبلورة منهجيات وتقنيات أكثر دقة لتقييم الأثر الكامل للتكنولوجيات المستوردة ، وخاصة على المدى البعيد ، فيما يتعلق بالجوانب السوسيولوجية ، والديموجرافية ، والبيئية ، والسياسية ، وأيضا بالنسبة للتنبؤات التكنولوجية . وهناك أيضا القضية التي طال النقاش فيها ، والمتعلقة بإقامة علاقة بين إمكانات العلم والتكنولوجيا على المستوى الأهلي من ناحية ، والعلم والتكنولوجيا المنخرطين بشكل مباشر في أنشطة التنمية من ناحية أخرى .

فعلى البلدان العربية أن تعمل على تحقيق ما يلي :

أ ــ تأسيس ، أو تعزيز الطابع الإقليمي للمؤسسات المشاركة في نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق هدفين :

ــ انتقال أكبر للخبرات التكنولوجية بين البلدان العربية .
ــ بلوغ الحجم « الفيصل » لقاعدة التكنولوجيا الأهلية ، وبالتالي جعلها أكثر جاذبية لموردي التكنولوجيا الأجنبية ، وأكثر فعالية في استيعاب التكنولوجيا المنقولة* .

ب ــ دراسة الفجوات واختلالات التوازن بين بنية العمالة ونوعها وحجمها .
جـ ــ إقامة صلات أوثق بين إمكانات البحث العلمي والتكنولوجي العربي والشركات الأجنبية العاملة في المنطقة ، طبقا لمعاملة تفضيلية لكفالة أقصى قدر من المشاركة الوطنية .

---

* وهو ما يتفق مع فلسفة التعاون التكنولوجي بين البلدان النامية إلا أنه يمكن أن نضيف ، داخل إطار الإشباع الدائم للحاجات الأساسية ، أن الحجم « الفيصل » يمكنه أيضا أن يجدد في التكنولوجيا المحلية الملائمة .

د ـ تدعيم مكاتب التصميم العربية ، وشركات المقاولات العربية الإقليمية من أجل تحديث هذه المكاتب والشركات ، وجعلها أكثر جاذبية ، وأكثر بعثا للثقة سواء بالنسبة لمجتمعاتها للشركات الأجنبية .

ويقترح الخولي سياسة وظيفية للعلم والتكنولوجيا ، للبلدان العربية مكونة من ست نقاط :(٣٤)

١ ـ تنبؤ بعيد المدى وتخطيط قصير المدى .
٢ ـ التنسيق بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا .
٣ ـ الإدارة من خلال تسهيل التفاعل .
٤ ـ تنفيذ وتحقيق أهداف التخطيط .
٥ ـ التشاور (في قضايا متعددة مثل : استغلال الموارد البيئية ، وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية ، والأمن القومي . . . الخ .
٦ ـ دعم وتشجيع العاملين في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا .

وفيما يتصل بهذه السياسة ، يستعرض الخولي أيضا أوجه القصور أو العقبات التي تحول دون أن يلعب البحث العلمي والتكنولوجي العربي دورا هاما ويقترح ما يلي :(٣٣)

أ ـ تكثيف الدراسات المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا ، وإبلاغ النتائج إلى صناع القرار .

ب ـ المراجعة الجذرية لأولويات البحث العلمي (تنمية المجتمعات غير الحضرية ، والتكنولوجيات التقليدية . . . الخ) التي ستعكس التفاعل بين مجتمع العلم والتكنولوجيا المحلي مع المجتمعات الأجنبية ومع المنظمات الدولية .

جـ ـ تعميق وعي العاملين المحليين في مجال البحث العلمي والتكنولوجي بالحقائق الواقعية للوضع المحلي فيما يتعلق بالعالم الخارجي ، بهدف تحسين فعالية مؤسسات البحث المحلية والحد من هجرة العقول .

وتتمثل العقبة الرئيسة في الطلب المنخفض على نتائج البحث العلمي المحلي ، كنتيجة مباشرة للاستراتيجية المتبعة للتنمية ، بحيث إن الخطة الموضوعة للتنمية لا تستوعب ، أو لا تجد مجالا للبحث العلمي والتكنولوجي المحلي . فإذا ما قُبل هذا التشخيص فربما تمثلت إحدى مزايا نهج الحاجات الأساسية في التنمية في أنه يوفر المجال الملائم للبحث العلمي والتكنولوجي المحلي لطرح أسئلة لا يستطيع أن يجيب عنها سوى البحث العلمي والتكنولوجي المحلي ، في حين يلعب البحث العلمي والتكنولوجي الأجنبي دورا ثانويا ، وإن ظل ضروريا لا غنى عنه . وفي مجالات مثل التكنولوجيات الصالحة بيئيا لإنتاج الغذاء والتخزين والتوزيع والإسكان منخفض التكلفة والصرف الصحي ، يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي المحلي أن يحتل موضع الصدارة وأن يزدهر .

وأخيرا فقد نظمت أليكسو اجتماعا لوزراء العلوم العرب في بغداد عام ١٩٧٤ ، واجتماعا ثانيا في الرباط عام ١٩٧٦ ، والذي تزامن مع المؤتمر المشترك لأليكسو واليونسكو حول « تطبيق العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية » .[٣٤،٣٥] وهناك اجتماع ثالث لوزراء العلوم العرب يجري الإعداد له في الوقت الحالي . وهناك برنامج شامل في سبيله إلى التنفيذ قريبا يتضمن مشروعات عدة لتعزيز إمكانات البحث العلمي والتكنولوجي التطبيقي في مجال الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية .

وبالرجوع إلى توصيات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا* في عمان نجد أن التوصية رقم ٦/٢/٤ موجهة تحديدا إلى قضية التكنولوجيا والحاجات الأساسية . وتنص التوصية على أن من ٦٠ ٪ إلى ٧٠ ٪ من سكان منطقة غرب آسيا ربما كانوا يعانون من سوء التغذية والإسكان غير الكافي وألوان أخرى من

* اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا « لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية » .

الحرمان . ويوفر البحث العلمي والتكنولوجي مداخل لحل مثل تلك المشكلات ، إلا أنها ليست كافية بذاتها . ويظل إشباع الحاجات الأساسية لهذا القطاع الكبير من المواطنين العرب تحديا يواجه العالم العربي كله . وتعنى التوصية رقم ٤/٢/١ والتوصية ٤/٢/٥ * بالبعد التكنولوجي في حل مشكلات المناطق الريفية والأحياء الفقيرة . وتنص التوصيتان على أنه من أجل إشراك المواطن ، يتعين أن تتضمن خطط التنمية الشاملة وعناصرها المكونة من البحوث العلمية والتكنولوجية نظاما ثابتا ومتكاملا من الحوافز الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الفرد والمنشآت والهيئات ، عاكسة التزام الدولة بدعم وتوسيع مجال البحث العلمي والتكنولوجي ليشمل مجال التنمية .



* التوصية رقم ٤/٢/١ : تنمية القدرة على الملاحظة وجمع البيانات ـ ٤/٢/٢ : طبيعة الأنشطة ومجالها في بحوث التطوير ـ ٤/٢/٣: تحقيق التكامل بين المنظمات والمنشآت والمؤسسات والسياسات القومية ـ ٤/٢/٤ : دعم البحوث والدراسات العليا بالجامعات ـ ٤/٢/٥ : تكنولوجيا المشروعات وتصميمها .

المراجع

1. I. H. Abdel-Rahman, "Arab development perspectives". Mimeographed. Paper prepared for the Seminar on Long-range Planning in Egypt and the Arab World, Cairo, 2 April-4 May 1977, Institute of National Planning in co-operation with UNIDO.
2. M. Al-Imam, "Arab economic integration". Lecture delivered to a Symposium on Arab Economic Integration, Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Cairo, 1978.
3. ALECSO/United Nations Conference on Science and Technology, Bulletin No 2, 2 October 1978. Mimeographed. (in Arabic)
4. A. A. Elagib and others, "National Paper of the Democratic Republic of the Sudan, submitted to the United Nations Conference on Science and Technology for Development, 1978. A/Conf. 81.
5. F. N. Ibrahim, *The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan with Special Reference to Northern Darfur Province* (Khartoum, Development Studies and Research Centre, Faculty of Economics and Social Studies, University of Khartoum, Monograph Series No. 8, 1978).
6. A. A. Suliman, *Issues in the Economic Development of the Sudan* (Khartoum, Khartoum University Press, 1975).
7. Ministry of Agriculture and Natural Resources and National Council for Research, Sudan, "Desert encroachment control". Mimeographed. A project jointly prepared and proposed to the UN body, 1974.
8. M. R. Biswas, "United Nations Conference on Desertification in retrospect". Mimeographed. Professional paper, IIASA, 1978.
9. G. Amin, "Satisfaction of basic needs as a criterion in experiments of Arab development", *Al Mustaqbal Al Arabi* (*The Arab Future*), No. 5, (1979). (in Arabic)

10. M. R. Biswas, "Environment and food production". In M. R. Biswas and A. K. Biswas (eds.), *Food, Climate and Man* (New York, John Wiley & Sons, 1979).
11. A. K. Biswas, "Environmental implications of water development for developing countries", *Water Supply and Management*, No. 2 (1978).
12. M. R. Biswas and A. K. Biswas, "Loss of productive soil", *International Journal of Environmental Studies*, No. 12 (1978).
13. L. R. Brown, "The worldwide loss of cropland". Worldwatch Paper 24, Worldwatch Institute, Washington. D.C. (1978).
14. K. Kreeb, *Ecological Principles for Irrigation of Agricultural Crops in Semi-tropical Regions with Special Reference to the Middle East* (Stuttgart, G. Fischer Verlag, 1964). Arabic translation by H. H. Safar, 1976.
15. L. Kassas, "Environmental considerations for application of science and technology to development of natural resources in the UNESOB region". Mimeographed. Report to UNESOB (now ECWA), 1973.
16. ECOSOC, "World programme of development research and application of science and technology to solve the special problems of the arid areas: Obstacles to development of arid and semiarid zones". Mimeographed. Report of the ad hoc Interagency Task Force. E/C.8/WG.1/3, 1975.
17. E. B Worthington, *Arid Land Irrigation in Developing Countries. Environmental Problems and Effects* (Oxford, Pergamon Press, 1977).
18. G. White, "Environmental effects of arid land irrigation in developing countries". Prepared in co-operation with UNEP and SCOPE. UNESCO/MAB Technical Notes 8, 1978.
19. A. M. Al-Dahiri, *Agricultural Development in Traditional Societies. Its Technology and Economics in Iraq* (Beirut, Al-Talia Printing and Publishers, 1968). (in Arabic)
20. Kh. Al-Ani, "Agriculture and modern technology in Iraq", *Arab Geographical Review*, No. 5 (1972). (in Arabic)

21. S. A. A. Tahu, *Society, Food and Nutrition in the Gezira* (Khartoum, Khartoum University Press, 1977).
22. G. M. Sörbö, "How to survive development: The story of New Halfa". SRC Monograph No. 6, 1977.
23. M. Abdel-Fadeel, *Economic and Social Transformation in the Egyptian Countryside (1956-1976): A Study in the Evolution of Agrarian Questions in Egypt* (Cairo, Egyptian General Book Organization, 1978). (in Arabic)
24. R. M. Al-Assadany, "Economic considerations in the mechanization of Egyptian agriculture". In I. S. Abdalla and others (eds.), *Strategy of Development in Egypt*. Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo, 24-26 March 1977. (in Arabic)
25. S. I. Ghabbour and I. Nahal (eds.), *Environment and Development Planning*. Proceedings of the Arab Seminar on Environmental Considerations in Development Planning, Cairo, 10-19 January 1978. (Cairo, ALECSO, 1979; in press). (in Arabic, with English translation of recommendations)
26. V. Bukhovny and L. Litvok, "Effects of irrigation on Syr Darya water regime and water quality". In E. B. Worthington (ed.), *Arid Land Irrigation in Developing Countries: Environmental Problems and Effects* (Oxford, Pergamon Press, 1977), pp. 265-276.
27. V. A. Kovda, "Arid land irrigation and soil fertility: Problems of salinity, alkalinity, compaction". In E. B. Worthington (ed.), *Arid Land Irrigation in Developing Countries: Environmental Problems and Effects* (Oxford, Pergamon Press, 1977), pp. 211-236.
28. M. Rosser, "Transfer of research results in agriculture: Observations from a technical assistance project". In M. M. El-Fouly (ed.), *Approaches to the Transfer of Research Results to Their Application in Agriculture*. Proceedings of a Seminar, Cairo, 11-14 October 1977 (Cairo, Goethe Institut, 1977), pp. 41-52.

29. M. El-Gabaly, "The world food situation". Mimeographed. Seminar on Long-range Planning in Egypt and the Arab World, 2 April-4 May 1977, Institute of National Planning in co-operation with UNIDO. (in Arabic)
30. H. El-Biblaoui, *Agricultural Development with Special Reference to the Arab Countries* (Cairo, Institute of Arab Research and Studies, 1967). (in Arabic)
31. A. A. Sabet, working paper on "The Arab role in preparing for UNCSTD". Mimeographed. Cairo, ALECSO, 1978. (in Arabic)
32. M. Al-Said, "Industrial development in the United Arab Republic of Egypt and the strategy of satisfying basic needs for the population, 1952-1972". In I. S. Abdalla and others (eds.), *Strategy of Development in Egypt*. Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo, 24-26 March 1977, pp. 209-232. (in Arabic)
33. O. A. El-Kholy, "Towards a new phase in technology transfer in the Arab region". Mimeographed. Paper presented before the Arab-Japan Technology Transfer Conference, Tokyo, 5-6 April 1978.
34. O. A. El-Kholy, "Forecasting and planning in science and technology". Mimeographed. Paper presented before the Arab-Japan Technology Transfer Conference, Tokyo, 5-6 April 1978. (in Arabic)
35. O. A. El-Kholy, "The role of Arab scientific research institutions in the process of national development (a suggested framework for discussion)". Mimeographed. Paper presented at the Symposium of the Arab Scientific Research Councils Union in preparation for UNCSTD. Amman, 5-7 February 1979. (in Arabic)
36. ALECSO, "ALECSO's activities in the field of science and technology in the Arab States (1974-1977)". Mimeographed. SC-76/CASTARAB/REF.3, 1977.
37. ALECSO, "Two years after Rabat: Achievements

in the sector of science and technology". Mimeographed. 1978. (in Arabic)

38. I. Nahal, "Symposium on Environmental Considerations in Development Planning, Cairo, 10-19 January 1978: Report to the UNEP Regional Office, Beirut". Mimeographed. 1978.

39. A. El-Sherbini and R. Sinha, "Arab agriculture: Prospects for self-sufficiency", *Food Policy*, vol. 3, No. 2 (1978), pp. 84-94.

40. A. S. Abdel-Hakim and others, *The Arab Homeland. Its Territory, People and Resources* (Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1971). (in Arabic)



الفصل السابع

نظام للدعم الدولي
لتلبية الحاجات الأساسية

د. جوليه

التعاون الدولي من أجل تلبية الحاجات الأساسية :

برغم المجلدات التي تكتب في الوقت الحاضر حول الحاجات الإنسانية الأساسية فإن أقل القليل منها هو الذي يصدر عن « موضوعات » هذه الحاجات ، أي الفقراء المعدمين . والواقع أن أغلب المناقشات المتعلقة بالموضوع دارت في البلدان الغنية وفي الساحات الدولية . على أن وثيقة « أروشا » تحذرنا من أن تعبير « الحاجات الأساسية » يمكن أن يصبح مضللاً ويحجب خلفه قيما غير مقبولة بالنسبة للعالم الثالث . ونقرأ في الوثيقة :

« في الوقت الذي يتعين فيه أن تكون الأولوية القصوى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية للشعب ، والقضاء على فقر الجماهير فإن الفكرة القائلة إن هذه الأهداف يمكن تحقيقها من دون التنمية الشاملة والمتكاملة للبلدان النامية ، وتأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي فكرة غير مقبولة وخاطئة . ومن الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية أن تحترس من إدخال مفاهيم جديدة قادمة من البلدان المتقدمة ، ومعايير ومبادىء مثل « الحاجات الأساسية » ، وإمكانية الحصول على الإمدادات ، والتدرج والانتقائية ، والتي يتم اقتراحها كمفاهيم صالحة للتطبيق في تلك البلدان لكنها تتعارض في الواقع مع متطلبات وطموحات البلدان النامية » .[1]

هنا يتجلى بوضوح فصل آخر في الدراما الترمينولوجية (أي المتعلقة بالمصطلحات) التي ميزت مسار التنمية عبر السنين . ومن بين الوفرة الهائلة من المفاهيم والعبارات الاصطلاحية المطروحة في المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة لم يلق قبولا واسعا سوى عدد محدود منها . على أن هذه التعابير الاصطلاحية تخضع ، بعد أن تحوز هذا القبول الواسع النطاق ، لنوع من النقد ينظر إليها بعده بوصفها قناعا أو ستارا دخانيا تختفي خلفه أفكار هي أقل مدعاة للقبول مما تبدو عليه لأول وهلة .

وفي وقت لاحق وبعد فترة يتم فيها نوع من التمحيص النقدي للتمييز بين ما هو مضلل وما هو صحيح يمكن أن يكسب التعبير المعني قبولا عمليا حتى داخل دوائر العالم الثالث . وذلك ما حدث بالنسبة لتعبير « التنمية » نفسه ، ففي وقت ما كان التعبير مدانا على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية لصالح « التحرر » .(٢) وفي الفترة الأخيرة لم تسفر المناقشات المطولة حول الاعتماد العالمي المتبادل عن توضيح ما إذا كان اعتمادا متبادلا بين الحصان وراكبه ، أو بين مجدِّفين متساويين يشتركان في قيادة القارب . فالاعتماد المتبادل يمكن ، في الواقع ، أن يخفي وراءه ستارا لفظيا ، أو مبدأ أخلاقيا جديدا في تبادل العلاقات .(٣)

وسيتطلب الأمر منا أن نوضح الافتراضات التي تحدد التعبيرات الأربعة الأساسية المستخدمة ويتطلب في هذه المقالة وهي : « الحاجات الأساسية » ، « والنمو القابل للاستمرار » ، و« التكنولوجيات » و« أنظمة الدعم العالمي » .

الحاجات الإنسانية الأساسية :

يمكن تحليل « الحاجات الإنسانية » إما بوصفها متطلبات ذاتية التي بالافتقار إليها يصبح الأشخاص أشخاصا محرومين ، وإما بوصفها سلعا موضوعية قادرة

على إشباع ضروريات الأفراد . وبالتالي فإن « الغذاء » هو ما يتعين أن يحصل عليه الكائن الحي ، في حين تمثل المواد المغذية الصالحة للأكل « السلع » التي تشبع احتياجات هذه الكائنات من الغذاء . وتمثل الحاجات بوضوح مفهوما مشتقا ، وبالتالي يتعين على المرء أن يسأل دائما « حاجات فيما يتعلق بماذا ؟ » . وأغلب الباحثين في القضايا النظرية للحاجات يفكرون بلغة البقاء ، والعمل الفعال ، والتحقق الإنساني بصرف النظر عن اختلافهم في تعريف هذا الأخير ، ومع ذلك فحتى البقاء نفسه ـ حسبما ترى دوروثي لي المتخصصة في الدراسات الأنثروبولوجية ـ لا يمكن افتراضه كسلعة مطلقة . وقد كتبت تقول :

« إن القيمة ، وليس سلسلة الحاجات ، هي التي تشكل الأساس الذي يصدر عنه السلوك الإنساني . . فإذا ما كانت هناك حاجات فهي مشتقة أو تالية ، ولا تشكل الأساس . فإذا مثل البقاء ، على سبيل المثال ، الهدف النهائي في مجتمع ما فسوف يؤدي إلى ظهور تلك الحاجات التي عدت أساسية للبقاء الإنساني ؛ لكنني لا أعرف ثقافة واحدة يتبدى فيها البقاء المادي للإنسان بوصفه الهدف النهائي ، باستثناء افتراضه كحقيقة لا تقبل الشك من جانب العلماء الاجتماعيين » .(٤)

ومع ذلك ، وبرغم تحذير دوروثي لي ، فإن الحفاظ على استمرار الحياة هو الخلفية التي لا جدال فيها لمناقشة الحاجات الأساسية : فالحياة هي القيمة الأوسع التي ينبغي أن تقاس كل الحاجات في مواجهتها .

وليس مستغربا أن يختلف خبراء فلسفة الحياة في تعريف وتصنيف الحاجات . على أنهم يتفقون جميعا على أن حدا أدنى معينا من المتطلبات تتعين تلبيته إذا ما أريد للبشر أن يحيوا حياة كريمة ـ أو إذا أريد لهم ، على الأقل ، أن تتوفر لهم فرصة السعي لممارسة مثل هذه الحياة . وبالتالي فإحدى أكثر

الحاجات عمومية هي الوصول لتفسير ذي مغزى للتجربة الإنسانية . فالبشر يرغبون في إضفاء المعنى على ما يحدث لهم . وتشكل أنظمة المعنى بدورها ، وبفاعلية تامة ، مجموعة الحاجات التي ستحظى بالشرعية الاجتماعية . لهذا السبب يكتسب التساؤل المتعلق بمن يعرف الحاجات ومن يقيمها ، بالنسبة للأفراد في مجتمع بعينه ، أهمية بالغة . فالعديد من دارسي التنمية في العالم الثالث لا يبدون حماسا لنماذج الحاجات التي يصوغها العلماء في العالم الأول لأنهم يرغبون في تعريف حاجاتهم الخاصة بأنفسهم لا أن يكونوا مجرد مستهلكين للحضارة الغربية . ويرى مانويل زاباتا أوليفيلا ، عالم الانثروبولوجيا الكولومبي ، أن كل جماعة ثقافية تسعى إلى أن تصبح حرة في خلق ، أو بمعنى أدق ، تعريف حاجاتها الخاصة ، وإلى أن تنظم نفسها اجتماعيا وسياسيا من أجل تلبيتها بأفضل الطرائق ، وإلى السمو فوق هذه الحاجات ذاتها .(٥) وعلى ذلك فإن النظرة الشاملة لقضية التنمية تأخذنا إلى ما هو أبعد كثيرا من مجرد إشباع الحاجات . بل ربما قادتنا إلى ما يسميه الفلاسفة الوجوديون « مجانية » - أي التعبير المجاني (مجاني لأنه غير ضروري وخلاق) عن شيء قيّم لدرجة أنه غير متعلق بالمنفعة بصورة مباشرة . ويتذكر المرء هنا تصنيف أرسطو الثلاثي للسلع حيث يمثل النوع الأول السلع التي تنطوي على القيمة ، بوصفها عنصرا متأصلا فيها ، بينما يمثل النوع الثاني السلع التي هي سلع نافعة لا غير ، وأخيرا يمثل النوع الثالث تلك السلع التي تكمن قيمتها في قدرتها على تحقيق المتعة لهؤلاء الذين يلاحظون جمالها . والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن هناك استراتيجيات متعددة للحاجات الإنسانية الأساسية . كل منها تخضع لمعيارها الأساسي ، ولها مجالها الخاص ، وكل منها تحدد تصنيفها الخاص للحاجات النسبية فضلا عن درجة الأهمية التي تنسب إليها في الاستراتيجيات الاقتصادية الإجمالية .

وإجمالا نقول : إن هناك درجة كبيرة من النسبية تقترن حتى بالسلع التي تمثل

ضرورة لا غنى عنها للبقاء الشخصي ، وللتماسك الاجتماعي ، وللتعبير التنموي الكامل . وذلك هو السبب في أنه يتعين على المرء أن يتحدث عن استراتيجيات الحاجات الأساسية بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد .

النمو القابل للاستمرار :

يتسم النمو الفسيولوجي بأنه غير قابل للاستمرار خلال الفترة الإجمالية لحياة الكائنات الحية . بل على العكس ، فالنمو يبدأ بصورة متدرجة وبطيئة ، ثم يستمر بمعدل سريع خلال فترة المراهقة ، ثم يبدأ في التناقص التدريجي بعد ذلك ، وفي النهاية يتوقف توقفا تاما . ومن ناحية أخرى فإن النمو الفكري والروحي للأشخاص لا يخضع لهذه التعقيدات الصارمة . فبإمكانهم مواصلة النمو دون تحديدات للمجال أو للإيقاع . وبرغم ولع أفلاطون بمقارنة الدولة المثالية بالفرد الكامل ، فمما لاشك فيه أن من السذاجة أن نستنبط القواعد البيولوجية للنمو من القواعد التي تحكم العمليات الاجتماعية . وفضلا عن ذلك فإن علم الاقتصاد يتعامل مع سلع مادية تعد مقبولة ، على الأقل من حيث المبدأ ، في الخطاب الاقتصادي .

ولقد أدى التفكير النقدي في مشكلات استنزاف المصادر ، وتفسخ الطبيعة من خلال تصريف المخلفات ، والمظالم الأخلاقية المتجسدة في الاستهلاك المسرف للأقلية في الوقت الذي تفتقر فيه الأغلبية إلى السلع الأساسية ، أدى ذلك كله بالمفكرين المعاصرين إلى أن يسلموا بشرعية السؤال : هل يتعين أن يكون للتقدم حدود ؟ .

وتشهد المناقشات الدولية المحيطة بنماذج (MIT)* للنمو ، والتي ارتبطت بأسماء جاي فورستر ، ودنيس ميدوز ، ومعهد روما ، على أهمية السؤال .

* معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ببوسطن (Massachusetts Institute of Technology, Boston).

ومع ذلك فإن الافتراضات المحددة لنماذج (MIT) معرضة لنقد جذري ، وهو ما أوضحته بصورة مقنعة دراسة مؤسسة بالريلوخ .(٦) وفضلا عن ذلك فإن التأكيد غير المتوازن على الحدود البيئية للنمو يمكن أن يفيد بسهولة كغطاء أيديولوجي للموقف التضليلي للأغنياء ، أمماً وطبقات وأفراداً ، إزاء مطالبة الفقراء بالمزيد من المساواة والتكافؤ والعدالة الاجتماعية في الحصول على الموارد . ولأن هذا الخطر حقيقي ، فإن الأمر يستلزم تحديد الشروط التي يمكن أن يصبح النمو « القابل للاستمرار » في ظلها موضوعا للنقاش كقضية مُبَرَّرَة .

ومن الواضح أن أحد هذه الشروط هو الإجماع حول المبدأ القائل إنه يتعين إنتاج كفاية مقبولة من السلع للجميع على أساس من الحاجة الحقيقية . على أن هذا المبدأ يستلزم ضمنا أن تكون هناك قيود على استخدام الموارد من جانب هؤلاء الذين أشبعت حاجاتهم الأساسية . لكن خلف المقاييس الآلية لإمدادات الحد الأدنى تلوح القضية الأكبر والمتعلقة بالحرمان النسبي . فليس هناك مجتمع يملك القدرة على تطبيق أنظمة كلية للحوافز ـ أي مجموع المكافآت المالية والنفسية والروحية ، الإيجابية والسلبية ، والتي يحشد (المجتمع) حولها الجهود ويعين المصداقية ـ دون اعتبار لألوان التفاوت الاجتماعية الاقتصادية التي سيكون عليه أن يجيزها بين القادرين وغير القادرين ، وذلك هو السبب في أن أي نمط مستقبلي للنمو القابل للاستمرار ينبغي أن يختبر الافتراض القائل إن الفوائد التي يعاد توزيعها يمكن أن تذهب لفقراء فقط كحصة من النمو المقبل . ومن ثم فحتى لو تحدث المرء عن « اقتصاد متقشف » للمستقبل ، فمن الواضح أن التقشف يجب أن يعني المزيد من السلع لأغلبية الكائنات البشرية التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر بما فيه الكفاية ، في الوقت الذي قد تعني فيه سلعا أقل (سواء بصورة مطلقة أو نسبية) لهؤلاء الذين يمثلون الآن الفئة المميزة في هذا العالم . أو بعبارة أخرى ينبغي أن نفكر على نحو نقدي في إمكانية اتفاق النمو القابل للاستمرار مع الأنماط الحالية لاستهلاك الموارد ، أو مع البنية الحالية لتوزيع الموجودات الإنتاجية والدخول .

وفضلا عن ذلك فسوف يتطلب الأمر ـ عند الحديث عن النمو القابل للاستمرار ـ أن نشير إلى المستويات التي يراد بلوغها فيما يتعلق بالنمو القابل للاستمرار ، وأيضا وعلى وجه التخصيص ، التي تبدأ عندها الكثافة الديموجرافية واستنزاف الموارد . ولا يقل عن ذلك أهمية أن نحدد الفروض التي يتعين وضعها فيما يتعلق بأنماط الطموح والاستهلاك . ويتساوى مع ذلك في الأهمية أن يتم اتخاذ موقف محدد فيما يتعلق بقضية « الأجيال المضحى بها » ؛ فهل يعتبر ساكنو الأرض الحاليون أنفسهم ملزمين أخلاقيا بأن يتركو لمن يأتوا بعدهم ميراثا صحيا ، أم أنهم سيبررون لأنفسهم تدميرهم لخيرات هذا الكوكب ؟

وسيتعين على المرء ، قبل أي شيء آخر ، أن يعرف على وجه التحديد من الذي يضع معايير الاستمرار : هل يضعها عدد محدود من الخبراء أم عموم الناس مسترشدين بقراراتهم ؟

ويرى ماكس ميليكان أن التخطيط يمكن أن ينظر إليه ـ إذا ما أدير بشكل سليم ـ على أنه « تقديم أبدال أساسية معينة للمجتمع المحلي بوسائل تساعد على تشكيل تطور النظم القيمية لهذا المجتمع » .(٧) وعلى ذلك فإن « الاستمرار » يمثل ـ شأنه شأن « الحاجات الإنسانية الأساسية » ـ مفهوما نسبيا ، فالنمو يصبح قابلا للاستمرار في ضوء علاقته بأهداف وقيم تفضيلية معينة .

التكنولوجيا :

تشكل هذه المقالة جزءا من دراسة أوسع عن « التكنولوجيات المطلوبة للأنماط القابلة للاستمرار لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية » . وبالتالي سيتعين أن نتعرض بالشرح لطبيعة التكنولوجيا وموقعها في الشؤون العامة للحياة المعاصرة . إن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية من نواح

ثلاث : فهي في الوقت ذاته مورد قادر على خلق ثروة جديدة ، وهي وسيلة تتيح لمالكيها ممارسة السيطرة الاجتماعية ، وهي مُشكِّل مؤثر وفعال لأساليب صنع القرار . وتتيح التكنولوجيا ، بوصفها موردا ، إمكانية تحقيق طفرات كمية في الإنتاجية المتيسرة . ولهذا السبب وصف يوثانت التكنولوجيا ـ عند افتتاح عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية عام ١٩٧٠ ـ بأنها المورد الفريد والأكثر أهمية بين كل الموارد ، واللازم لخلق موارد أخرى . وفضلا عن ذلك فإن المشرفين على الأنظمة التكنولوجية يكتسبون آليا نفوذا كبيرا على نظرائهم في المجتمع . ولقد أثر مالكو التكنولوجيا ـ عبر التاريخ ـ تأثيرا ملموسا في الأهداف والعمليات التي اكتسبت المشروعية في مجتمعاتهم . وعلاوة على ذلك فإن الخبرة التكنولوجية تمثل جواز المرور لسلطة صنع القرار . وتميل التكنولوجيا الحديثة بقوة إلى « مَرْكَزة » القرارات ، وزيادة نسبة العمليات الإنسانية التي يرى أنها النمط الأمثل . وهي توصل ، فضلا عن ذلك ـ للميادين المتضمنة لعملية اتخاذ القرارات ـ أفضلياتها القيمية الخاصة . أي أنماط معينة من العقلانية ، الكفاءة ، ومن تفكيك الواقع إلى أجزاء « قابلة للتفسير » . وبالتالي تستبعد الأساليب الكلية في التقييم والاختيار ، أو تحتل مرتبة أقل أهمية .

ويرجع السبب في أن التكنولوجيا تمثل في الوقت ذاته موردا وأداة للسيطرة الاجتماعية ، أو أداة تشكيل للقرارات يرجع إلى حقيقة أنها واقع ملتبس ؛ أو هي سيف ذو حدين يخلق ويدمر القيم في وقت معا . ومن ثم فإن إدماجها في الحياة الاجتماعية لابد من أن يقترن بالخلاف . وفي حقل التنمية الدولية بوجه خاص ، علينا أن نلاحظ أن تداول التكنولوجيا ليس نشاطا محايدا فيما يتعلق بالقيمة ، بل هو بالأحرى تعامل مُحمّل بالقيمة وحساس سياسيا . فنظرا لأن التكنولوجيا تعبر الحدود القومية ، لذا فإنها تحمل معها بعض القيم السلبية التي تثير الاضطراب في المجتمع والثقافة ، جنبا إلى جنب مع بعض القيم الايجابية التي تحرر الناس من العمل الشاق ، وتقلل من احتمال تعرضهم لنزوات

الطبيعة ، وتحررهم من العديد من المحظورات الاجتماعية المرهقة . وعلاوة على ذلك فإن التكنولوجيا تؤدي ، خلال عملية نقلها ، إما إلى تقوية وإما إلى إضعاف الاهتمامات الأساسية النوعية . وهذا التأثير لا مفر منه من حيث إن التكنولوجيا لا تنشأ من « فراغ » اجتماعي ، بل يتم اختراعها وتطبيقها من قبل عاملين لهم أهدافهم النوعية . ولقد أفادت معظم التكنولوجيات التي ظهرت خلال القرون الأخيرة كأدوات للأفضلية التنافسية في الحرب أو في التجارة . وبفضل التقدم الهائل في مجال المواصلات أمكن للتكنولوجيات الحديثة أن تؤدي أيضا دور المُشكّل الفعال للتصورات الثقافية لماهية الحياة الطيبة ، وللأدوار « الحديثة » التي يمكن أن يتقبلها مختلف الناس ، ولماهية عناصر التجربة المعاصرة التي هي أهل لأن تعد « ذات أهمية إخبارية » .

إن التفكير في طابع التكنولوجيا الحديثة يعني أن نذكّر أنفسنا بأنه لا توجد تكنولوجيا مسبقة تتلاءم بصورة مثالية مع إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية . فكل التكنولوجيات تعكس ـ إن لم تكن تجسِدّ ـ أفضليات القيمة المتعلقة بهؤلاء الذين وضعوا هذه التكنولوجيات واستغلوها ونشروها . وفضلا عن ذلك فإن التكنولوجيات تتجسد في أنماط مؤسسة تؤثر في الأهمية النسبية التي تضفي من خلالها على الإدارة التوسع في شؤون المجتمع . وإجمالا نقول : إن التكنولوجيا تمثل في الواقع « نظاما » ـ أي منظومة نمطية من القيم ، والأساليب المفضلة ، ومعايير الاختيار ـ يتفاعل مع أنظمة أخرى في ميادين كثيرة ، سياسية واقتصادية وثقافية وشخصية .

أنظمة الدعم الدولي :

يتوقف مفتاح الحل في التنمية السليمة على مجتمعات العالم الثالث نفسها ـ التي يتعين أن يتعهد قادتها بوضع السياسات المؤدية إلى تحسين نصيب جماهيرهم الفقيرة من الثروة الاجتماعية ، وتلبية حاجاتهم الإنسانية الأساسية . وهذا

الالتزام أو التعهد يحتاج إلى أن تقره جماهير ترغب في أن تعهد إلى حكومتها بمهمة إجراء التغيير . ويقوم التكافل المرغوب فيه بين القادة المتحمسين لخدمة الشعب والشعب الراغب في التضحية تأييدا وتدعيما للاستراتيجية التي صاغتها قيادته ، يقوم على الاتفاق على القيم التي يتعين أن تلهم السياسة الاجتماعية فيما مثل : العدالة ، والاعتراف بالاختلافات الإقليمية ، والأهمية القصوى لمشاركة الأغلبية في كل مراحل عملية النمو . . . الخ . وهذه القيم بدورها ينبغي أن تترجم إلى استراتيجيات تنمية متماسكة تجسدها . فمثلا ، لو أن أمةً ما أعلنت عن عزمها تحقيق اعتماد أكبر على الذات فربما تعين عليها أن تقبل إجراءات تقشف معينة نظرا لأن العديد من عمليات الانتقال المحتملة للموارد من مصادر خارجية لن تصبح متاحة إلا « بكثير من الشروط المقيدة » . وبالتالي فإن الرغبة في العيش من دون هذه الموارد « المقيَّدة » هي متطلب أساسي للاعتماد على الذات . كذلك قد يفرض القرار الفعال المتعلق بتوفير أقصى قدر من فرص العمل ، قد يفرض الالتزام باستراتيجيات استثمار ، وبرامج للبنية الأساسية تتفق مع متطلبات مختلف أقطاب التنمية لا مع بؤرة مركزية واحدة تشتمل على كل التسهيلات الحديثة . وينبغي أن تؤدي القيم الأساسية المختارة واستراتيجيات التغيير المتبعة في النهاية إلى معايير متسقة لحل المشكلات في مختلف الميادين .

على أن الإدارة السياسية والسياسة الاجتماعية المتماسكة لا تكفيان وحدهما ، فالبلدان الفقيرة تحتاج أيضا لأن تتمتع بقدر من الحرية في العمل وفي الحصول على الموارد . والبلدان الغنية ـ الغريبة عن عملية التنمية في البلدان الأقل تطورا ـ قد تساعد على التقدم أو تعرقله . وأفضل مساعدة يمكنها تقديمها ، عادةً ، هي ألا تمنع التقدم ـ من خلال تضليل البلد «المتلقي» لأسباب جغرافية سياسية أو تجارية ، أو لأسباب تتعلق بالمكانة والنفوذ ، أو من خلال توفير موارد طبقا لأولوياتها كدول مانحة لا استجابة للاحتياجات الحقيقية

للآخرين . كذلك يمكن للبلدان الغنية أن تعوق التنمية السليمة من خلال فرض أساليب لحل المشكلة تقتضي تكاليف اجتماعية وثقافية باهظة من البلدان المضيفة .[8]

على أن الإحجام عن تعويق التقدم لا يكفي وحده ، بل يتعين على البلدان الغنية أن تتبنى مواقف ثنائية وعالمية يمكن أن تدعم جهود التنمية في البلدان الأقل تطورا . وفي إمكان الأمم الغنية أن تفعل ذلك من خلال قرارات يتم اتخاذها في الميادين العالمية المؤثرة في التجارة والاستثمار ، ونظم المحيطات والفضاء ، ونزع السلاح . . . الخ . وأخيرا يتعين على البلدان المتقدمة أن تعترف بأن أنواعا معينة من نقل الموارد هي وحدها التي تفيد التنمية الحقيقية . فأي شكل من أشكال « المعونة » يؤيد التبعية ، أو يكون محملا بشروط مقيّدة ، لا يمثل مساعدة على الإطلاق . وينطبق ذلك بوجه خاص على الحالات التي تتعارض فيها أنماط « المعونة » ـ من حيث تأثيرها ـ مع السياسات التجارية الهادفة إلى الحفاظ على وضع منتجي العالم الثالث في موقع الدونية داخل إطار التقسيم الدولي للعمل . كما ينطبق بالمثل على البرامج التي تحمل عنوان « المساعدات التكنولوجية » . فهذه البرامج يمكن أن تكون مضادة للتنمية من حيث تأثيرها إذا ما مارست الهياكل الكبرى للحوافز (بما في ذلك فئات المرتبات ، وشروط التنقل المهني والتدرج الضريبي) تأثيرا معارضا لصالح التعجيل بـ « استنزاف العقول » في مجال المهنيين المهرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية . وبطبيعة الحال فإن ذلك يعني أن النظم الدولية المُدعِمَّة لاستراتيجية الحاجات الأساسية تحتاج إلى أن توصف (أي تحدد طبيعتها) على عدة مستويات . كما أنها تحتاج إلى أن تصبح منسجمة مع المواقف الأوسع فيما يتعلق بمواصلة المفاوضات من أجل إقامة أنظمة دولية جديدة ، في الاقتصاد ، والسياسة ، والقانون .

والآن ، وبعد أن حددنا مفهومنا للتعبيرات المستخدمة في هذه المقالة ،

نستطيع أن نبدأ في بحث متطلبات الاستراتيجية السليمة لإشباع الحاجات الأساسية في بلدان العالم الثالث .

متطلبات استراتيجيات إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الفقيرة :

قبل أن تحتل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية موقع الصدارة في الحلبات الدولية بوقت طويل اشتملت على أغلب خطط التنمية على تصريحات طنانة بشأن الضرورة الملحة لتخليص الجماهير من المعاناة والفقر ، وحول توفير فرص العمل لهؤلاء الذين فقدوا مصادر الرزق بسبب وطأة الزحام في الأراضي الزراعية أو بسبب إدخال الآلات الحديثة ، وتوفير التعليم لكل المواطنين . وعلى ذلك فإن الاهتمام بالحاجات الإنسانية الأساسية ليس بالأمر الجديد . لكن الجدة تكمن - فيما عدا استثناءات قليلة - في جعل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية الأولوية الأولى لاستراتيجيات التنمية .[9] فالقضاء على الفقر الجماهيري لا يمكن أن يتحقق بوصفه نتاجا ثانويا ، أو تأثيرا جانبيا للجهد المبذول لزيادة معدلات التنمية إلى أقصى درجة ممكنة . إذ إن الكفاية اللائقة من السلع لا يمكن أن تسال قطرة فقطرة إلى هؤلاء الذين يحتاجونها بشدة . ويترتب على الاعتراف بهذه الاستحالة المتطلب الأول لاستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا ، والذي يتمثل على وجه التحديد في القرار السياسي لجعلها الأولية الأولى .

الالتزام السياسي :

لا يتحدث الزعماء الوطنيون بصورة مباشرة ، إلا في حالات نادرة ، عن الأولوية القصوى للحاجات الإنسانية الأساسية ، كما فعل رئيس غينيا بيساو . فقد أعلن كابرال ، حتى قبل الحصول على الاستقلال عن البرتغال ، أن :

« الشعب لا يقاتل من أجل أفكار أو تصورات داخل رؤوس الرجال ، بل

يقاتل الشعب ، ويتقبل التضحيات التي يفرضها النضال من أجل الحصول على المزايا المادية ، بحيث يصبح في مقدوره أن يعيش في سلام وفي ظروف أفضل . ومن أجل أن يروا حياتهم تتحسن ، وأن يضمنوا مستقبل أطفالهم . إن التحرر الوطني ، والنضال ضد الاستعمار ، وبناء السلام والتقدم ـ كل ذلك لن يمثل بالنسبة للشعب سوى شعارات فارغة من أي معنى إذا لم تترجم إلى تحسن فعلي في ظروفهم المعيشية . ولن يجدي في شيء أن تحرر منطقة إذا ظل شعب هذه المنطقة يفتقر إلى السلع الأساسية التي يحتاجونها ليعيشوا حياتهم » .(١٠)

وكذلك أعلن لويس كابرال شقيق كابرال ـ بعد أن خلفه في الرئاسة ـ أن التخطيط يمثل ضرورة لا غنى عنها حتى نتفادى أي انحراف في « توزيع فوائد التنمية » .

على أن الإرادة السياسية تمضي إلى ما هو أبعد من مجرد التعبير الخطابي عن الأهداف . فهي تتجسد في أنماط مؤسسية للعمل تدعم تنفيذ هذه الأهداف . ويفرض هذا الالتزام ، في الأماكن التي تندر فيها الموارد ، إقامة نظام للأجور لموظفي الحكومة الذين لا يشجعون إقامته حتى يتحولوا إلى طبقة متميزة ، مثل ذلك الجيل الأول من البيروقراطيين في العديد من البلدان الافريقية ، والذي شجبه رينيه دومونت في كتابه « بداية زائفة لأفريقيا » .(١٢) وما لم تترجم الإرادة السياسية إلى مكافآت بيروقراطية متواضعة فسوف يكتسب الموظفون اهتماما راسخا بتوسيع المسافة الاجتماعية والاقتصادية التي تفصلهم عن جمهور الشعب الذين يتعين أن تلبى حاجاتهم . وقد دافع جوليوس نيريري ، إدراكا منه لهذا الخطر ، دافع بإصرار عن مزايا الخدمة الحكومية النزيهة (بلا مصالح شخصية) . كذلك أعلن ماو تسى تونج بطريقته الخاصة مبدأ « خدمة الشعب » للسبب نفسه .

وخلاصة القول : إن الإرادة السياسية تمتد إلى جوهر ، أو طبيعة أنظمة الحوافز العاملة في المجتمع .

أنظمة الحوافز :

يشير تعبير « أنظمة الحوافز » ـ كما نستخدمه هنا ـ إلى الترتيبات الشاملة التي تحفز أفراد مجتمع ما قومي إلى استخدام طاقاتهم وشحذ قدراتهم الإبداعية ، وتقديم التضحيات من أجل تحقيق أهداف ذات مغزى . وقد دلل فيدل كاسترو ـ في خطاب له بمناسبة الاحتفال بذكرى قيام الثورة الكوبية ـ على الأهمية الحيوية لأنظمة الحوافز بالمنطق التالي :

« صحيح أن العديد من عمالنا يعدون قدوة حقيقية للشيوعيين نظراً لموقفهم تجاه الحياة ، ووعيهم المتقدم وتضامنهم الرائع ، إنهم طليعة ما سوف يكون عليه المجتمع كله يوما ما . لكننا لو فكرنا ومارسنا عملنا كما لو كان هذا هو سلوك كل فرد من أفراد المجتمع فسوف نقع في خطأ التفكير المثالي ، وسيترتب على ذلك أن النصيب الأكبر من الحمل الاجتماعي سيقع على عاتق الأفضل ، وبدون إحراز أي نتائج معنوية فيما يتعلق برعي من هم أكثر تخلفا ، كما سيكون لذلك تأثيرت سلبية مماثلة بالنسبة للاقتصاد . إن علينا أن نستخدم ، إلى جوانب الحوافز المعنوية ، حوافز مادية دون أن نسيء استخدام أي منهما ، إذ إن الأولى يمكن أن تؤدي بنا إلى النزعة المثالية ، في حين قد تؤدي الثانية إلى الأنانية الفردية . إن علينا أن نتصرف على أساس أن الحوافز الاقتصادية لن تكون الدافع الوحيد للإنسان ، كما أن الحوافز المعنوية لن تكون تكأة لكي يؤدي البعض عمل الآخرين » .(١٣)

ومنذ سنوات ذكر كارل مانهايم ، عالم الاجتماع المعروف ، أن المؤسسات والممارسات المتماثلة يمكن أن تعمل إما بوصفها مبادىء تنظيمية وإما بوصفها آليات منظمة في المجتمع . ويوضح مانهايم ما يلي :

« يمكن النظر إلى المنافسة والتعاون بطريقتين مختلفتين : إما بوصفهما آليات اجتماعية بسيطة وإما بوصفهما مبادىء للبناء الاجتماعي . فالمنافسة (أو

التعاون) ـ بوصفها آلية ـ يمكن أن توجد ، وأن تخدم أهدافا متنوعة في أي مجتمع سواء أكان مجتمعا بروليتاريا أم رأسماليا أم غير رأسمالي . لكن تفكيرنا ينحصر ـ عند الحديث عن المرحلة الرأسمالية القائمة على الفردية والمنافسة المحتدمة ـ في المبدأ البنيوي الشامل للتنظيم الاجتماعي .

هذا التمييز يمكن أن يساعد على توضيح السؤال المتعلق بما إذا كانت المنافسة الرأسمالية ـ التي يزعم أنها أساسية بالنسبة لبنيتنا الاجتماعية ـ تتطلب أن يتم تحقيقها بوصفها قوة دافعة مفترضة لا غنى عنها . ففي الوقت الحاضر يمكن للمرء أن يلغي المنافسة بوصفها المبدأ المنظِّم للبنية الاجتماعية ، ويحل محلها التخطيط دون أن يلغي المنافسة بوصفها آلية اجتماعية تخدم أهدافا مرغوب فيها . فالاتحاد السوفيتي ، على سبيل المثال ، جعل التخطيط المبدأ الأساسي تنظيمه الاقتصادي والاجتماعي ، لكنه طبق في الوقت ذاته « المنافسة الاجتماعية » في مجال العمل والتعليم » .(١٤)

فإذا ما أردنا أنظمة الحوافز في تطبيقها العملي في مجتمع أو أمة ما ، فسوف يتعين علينا أن نحدد أولا المبدأ المنظم الذي تدور حوله الأنشطة الاقتصادية المختلفة . ويتمثل هذا المبدأ المنظم ، بالنسبة للعديد من المجتمعات الحديثة ، في الحفاظ على توافق معين مع البيئة الطبيعية ، مقترنا بالحفاظ على التماسك الاجتماعي القائم على قواعد القرابة واستغلال الملكية والتشارك في السلع . وفي الدول الاشتراكية المركزية الحديثة يمثل المبدأ المنظم المتمثل في العمل والإنتاج خطة محددة سياسيا . وأي استخدام يتم بضوابط مساعدة ـ حوافز الأسعار ، المنافسة الإدارية . . . الخ ـ يصبح تابعا للحافز الأساسي ، أو على وجه التحديد تحقيق أهداف الخطة . والمشكلة الرئيسة هي أن الخطط القائمة على أساس مركزي لا تستجيب جيدا للحاجات الحقيقة للمستهلكين النهائيين . والأسوأ من ذلك أن الخطط قد تعلن الأهمية القصوى للحاجات

الإنسانية الأساسية ، بالنسبة للشعب ، لكنها تخصص أولوية أعلى للإنتاج العسكري ، أو الإنتاج الرأسمالي الضخم .

أما في الدول الرأسمالية ـ حتى تلك الدول التي تبنت نظما مختلطة ، بفضل الجمع بين حوافز السوق ولوائح الدولة ودعمها في مزيج واحد ، والجمع بين المكافآت الاقتصادية والاجتماعية ـ فإن المنتجين يحفزون إلى الإنتاج والعمال إلى العمل من أجل المكاسب المالية . وتضفي هذه المجتمعات الشرعية على النجاح المالي بوصفه هدفا إنسانيا جديرا بالاحترام ، وتسوغ عزو المكانة الاجتماعية والاحترام والنجاح إلى هؤلاء الذين نجحوا بهذه الطريقة . ويترتب على تبني هذا النظام التشجيعي أن يفتقر غير المتنافسين (وبخاصة الفقراء الذين لا يملكون القوة الشرائية) إلى القدرة على تلبية حاجاتهم داخل الحلبة المركزية لنظام المكافأة السائد في المجتمع . وقد تعمد الحكومات ـ كما يحدث في السويد ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وسويسرا ، ودول أخرى عديدة ـ إلى التدخل لتخفيف حدة التشوهات البنيوية التي يحدثها المبدأ المُنظِّم لنظامهم التشجيعي . وهو ما يمكنها تحقيقه من خلال التأمين الاجتماعي وبرامج الخدمة الاجتماعية ، وتوفير المدارس وكوبونات الغذاء وسلع اجتماعية أخرى على أساس الحاجة ، وليس على أساس القوة الشرائية . ومع ذلك فإن مثل هذه الإجراءات حتى لو اتخذت جملة فلن تعدو كونها إجراءات مسكنة في الأساس ، وبرغم أنها قد تخفف الجوانب الأكثر سوءا للفقر المطلق ، فإنها لا تقلل ألوان الحرمان النسبي . والأسوأ من ذلك أن مثل هذه البرامج تجعل المتلقين يشعرون ـ نفسيا واجتماعيا ـ بالدونية .

إن كل المجتمعات تحتاج إلى نوع من الجمع المناسب بين الحوافز المالية والمعنوية المصممة بوضوح لمكافأة الجهود الاجتماعية التي تفيد الفئات الأكثر احتياجا من السكان . وقد استخلصت إرما أدلمان ، الباحثة الاقتصادية الأمريكية ـ من دراستها المتعلقة بتوزيع الدخل والنمو ـ نتيجة مؤداها أن مجرد

توزيع الدخل لا يكفي وحده للقضاء على فقر الأغلبية ، أو لتقليل الفوارق الاقتصادية الصارخة .(١٥) وهي ترى أن نوعا من إعادة توزيع إمكانات الحصول على الأصول الإنتاجية ـ وهو ما يسبق في الأولوية إدخال التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة الإنتاج ـ يمثل خطوة أساسية إذا ما أريد تحقيق العدالة الاجتماعية ، وبرغم أن التقييم النقدي لفرضية أدلمان يخرج عن مجال هذه الدراسة ، فإن هذه الفرضية تلفت نظرنا مع ذلك إلى قرار أساسي يتعين على أي مجتمع اتخاذه إذا ما أراد شن حملة جادة على الفقر ، ويتمثل القرار في اختيار أنظمة حوافز بنيوية تعتمد عليها هذه المجتمعات في تنظيم الجهود ، وفي استخلاص إسهام عوامل الإنتاج ـ رأس المال ، العمالة ، المواد الطبيعية ، التعاون الاجتماعي ، الخ ـ بأساليب تعزز تلبية الأهداف ذات الأولوية .

وأغلب البلدان الفقيرة لا يمكنها أن تتحمل أعباء تبني أنظمة حوافز تتسامح مع الإسراف . فالقول إن « حداً أدنى » من السلع الأساسية يتعين أن يتم توفيره للأعداد الكبيرة من الناس ، التي تحتاج إليها ، يتلازم معه بالضرورة القول إنه يتعين وضع « حد أقصى » لاستخدام المواد لمجرد الاستهلاك الترفي . ولقد كان غاندي مولعا بترديد عبارة تقول : إن « هناك ثروة كافية في الهند لتلبية احتياجات الجميع ، لكنها لا تكفي لإشباع نهم كل الأفراد » . ويتعين على أنظمة الحوافز أن تعكس ـ وأن تقنن مؤسسيا ـ هذا المبدأ المعياري . على أن أنظمة الحوافز لا يمكن أن تصمم على نحو نظري أو تجريدي ، فهي تمثل دائما وظيفة لتوفير الموارد المتاحة .

الموارد المتاحة :

منذ عقدين من الزمان لم يكن العديد من خبراء التنمية يميلون إلى التفاؤ ل . إذ كانوا يخشون من أن بعض البلدان لن تتمكن أبدا من تحقيق النمو الاقتصادي بالنظر إلى مواردها الشحيحة . ومع ذلك فما أن مرت سنوات قليلة

حتى اضطروا إلى مراجعة العديد من آرائهم في هذا الصدد . وقد انطبق ذلك بشكل استثنائي على ليبيا في الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ .[١٦] كما أن العديد من البلدان الأقل نموا لم تستكشف حتى الآن بشكل كامل ما لديها من رواسب معدنية وبترولية . ومن ثم تظل « المفاجآت السارة » فيما يتعلق بتوافر الموارد محتملة الحدوث . فضلا عن أن قاعدة الأراضي الصالحة للزراعة في هذه البلدان يمكن توسيعها بصورة ملموسة من خلال تطبيق تقنيات الريّ . وتمثل مصر حالة لافتة للنظر لأمة تغيرت نسبة السكان إلى الموارد فيها (تلك النسبة المنذرة بالخطر) تغيرا كبيرا بعد تنفيذ مشروع السد العالي في أسوان . والدرس الواضح من ذلك كله هو أن درجة توافر الموارد ليست شيئا ثابتة واستاتيكيا . وكان المرحوم ليبرت يفضل دائما ـ عند إدارته لعمليات التخطيط ـ أن يضع التقديرات للموارد المحتملة إلى جانب التقديرات المتعلقة بالموارد الممكنة .[١٧] فمفتاح تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية هو الاستخدام الرشيد ، والمسؤول وغير الاستغلالي للموارد . وقد بسط كتاب « الغذاء أولا » ،[١٨] ، الصادر حديثا ، الفكرة القائلة إن كل بلد من بلدان العالم ، أيا كانت درجة فقره ، يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالغذاء ، إذ يرى مؤلفا الكتاب أن العقبات الرئيسة أمام النجاح تكمن في أنماط الملكية والإنتاج المُكيَّفة مع الربح التجاري ، وليس مع تلبية الحاجات الأهلية . والحجة نفسها استخدمها ـ منذ عدة عقود ـ جوزيه دي كاسترو عالم الجغرافيا البرازيلي ، في كتابه « جغرافية الجوع » ، كما استخدمها باحثون آخرون قاموا بتحليل التشوهات البنيوية الحادثة حيثما كرست لإنتاج المحاصيل النقدية موارد لا تتناسب مع هذا الإنتاج على حساب المواد الغذائية المطلوبة محليا . على أن سياسة « الغذاء أولا » يمكن أن تتحول بسهولة إلى استراتيجية تقديس أعمى « للغذاء أولا » . فحتى البلدان الفقيرة جدا قد تجد من المفيد لها أحيانا أن تستغل أي موارد مُتاحة لديها بوفرة الاستغلال الأمثل ، وتدخل بها الدوائر التجارية بهدف الحصول على العملة الصعبة اللازمة لها لاستيراد بعض ما تحتاجه من غذاء .

على أن ما يبرز كمتطلب أساسي للاستراتيجية السليمة للحاجات الإنسانية الأساسية إنما هو اتخاذ قرار عام بتنشيط استخدام الموارد على أساس الحاجات ذات الأولوية . ومما يدعو للأسف أن البلدان الفقيرة قد ورثت عادة ـ من ماضيها الاستعماري ـ أو من حاضرها الاستعماري الجديد ـ أنماطا لاستخدام الموارد تظل معها معتمدة على الموردين والمشترين الخارجيين . وفي ظل هذه الظروف ستتطلب استراتيجية الحاجات الأساسية عادة قرارا صعبا من الوجهة السياسية بتغيير هذه الأنماط البنيوية .

تؤدي الظروف الجغرافية للعديد من البلدان العربية ، ودرجة توافر الموارد فيها ، تؤدي بها إلى استغلال مواردها من أرباحها النقدية ـ أي من البترول ، والغاز الطبيعي ، ومناطق الجذب السياحي بها ـ في عملية « تمويل » البنى الإنتاجية الأخرى . ومن بين التجارب الجديرة بالذكر في هذا الصدد إنشاء « مزارع الصوب » (المستنبتات الزجاجية) في مواقع صحراوية مثل أبوظبي . ومن الواضح أن الاتجاه العام سليم تماما أي على وجه التحديد العمل على تنويع مصادر الحصول على الثروة في المرحلة القادمة .

وقد حلل دافيد كوليير(١٩) ـ الباحث الأمريكي المتخصص في العلوم السياسية ـ العلاقة بين وفرة المورد ودرجة الإلزام السياسي المطلوبة لشن هجمة فعّالة على الفقر الجماهيري . فالأمم ذات الموارد الوفيرة تستطيع أن تتحمل أعباء الانغماس في أوجه متعددة للإسراف الاستهلاكي المفرط دون أن تضطر إلى فرض قواعد توزيعية ممعنة في التقشف . غير أن البلدان التي لا تنعم بهذا القدر من وفرة الموارد لا تستطيع أن تتسامح بهذه السهولة مع الاستهلاك الترفي الزائد من جانب الفئات المتميزة في حين تعاني جماهيرها من الجوع والفقر . وبالرغم من الحكمة المأثورة حول « هوامش الخطأ » ، حيث تسود الوفرة ، إلا أن الاستغلال المبذر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ذلك النمط الأكثر خطورة من التبديد الذي شجبه دانيلو دولكس(٢٠) شجبا شديدا حين قال : إنه « تبديد

للكائنات البشرية حين يظلون فقراء ، ومرضى ، وسيئي التغذية » . وبالرغم من أن رأس المال البشري هو المورد الرئيس الذي تملكه أي أمة إلا أن أمما كثيرة « تبدد » رأسمالها هذا بتركه أرضا خاملة بغير زرع . وهي تواصل مسيرتها في ظل الوهم القائل إن رفع الاستغلال « المربح » للموارد الطبيعية والمادية إلى الحد الأقصى سوف يؤدي للتنمية .

وتقضي الحكمة ، على العكس من ذلك ، بأن تخضع « تنمية » الثروة الطبيعية للهدف المتمثل في تعزيز الثروة البشرية لأي أمة . وليس في الإمكان تحقيق ذلك إلا إذا تمت تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لهذه الثروة البشرية ، وتم أيضا تجاوزها (بعد إتمام تلبيتها) . إن دينامية الحاجة ـ شأنها شأن درجة توافر الموارد ـ هي دينامية تطورية . وحتى عندما تركز التنمية على تلبية الحاجات الأساسية ، فإنها تمضي إلى ما هو أبعد منها . والواواقع أن استخدام الموارد من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية يؤدي أيضا ـ خلال العملية نفسها ـ إلى إشباع حاجات أخرى : كالحاجة إلى العدالة الاجتماعية ، وإلى الحصول على نصيب في تقدم المجتمع ككل ، وإلى تحسين قدرة المرء على السيطرة على بيئته الخاصة .

ولن يتوصل القادة إلى القرارات السليمة فيما يتعلق باستخدام الموارد داخل حدودهم القومية ما لم يقرروا أولا درجة الارتباط التي يسعون إلى تحقيقها بالعالم الخارجي .

الارتباط بالعالم الخارجي :

خلال الخمسينات والستينات أغلقت بورما ـ بعد أن اختارت نظام الحكم المطلق ـ حدودها أمام كل التأثيرات الخارجية . ومنعت دخول أي سائح ، أو مستثمر ، أو عامل فني . وتمثلت أهداف هذه السياسة كما أعلنها زعماؤ ها في حماية ثقافة بورما البوذية من التأثيرات الأجنبية الهدامة ، ولتوفير الوقت للشعب

لكي يتعلم كيف يستوعب الأفكار والممارسات الحديثة . ولم تتبع هذا الطريق الذي اختارته بورما سوى أمم محدودة العدد جزئيا لأن هناك قوى خارجية عديدة تنتهك حقوقها بالفعل . والواقع أن نوعا من الحد الأدنى من العزلة عن التأثيرات الأجنبية الضارة يعد بمثابة متطلب أساسي من أجل تنفيذ استراتيجية للحاجات الإنسانية الأساسية داخل حدود المرء . وفي الحالات التي ورثت فيها ارتباطات زائدة عن الحد ، ومفتقرة إلى التكافؤ تصبح المشكلة هي « فك الارتباط » الانتقائي . وعلى ذلك فلو كان صحيحا أن سلة السلع الاستهلاكية التي تتنافس على إنتاجها الشركات متعددة الجنسيات تتألف على وجه التحديد من تلك السلع التي لا يقدر على شرائها إلا الفئات الوسطى والعليا ، فمن الواضح أن نوعا من فك الارتباط مع هذا المصدر للاستثمار الإنتاجي يصبح ضروريا . ويتخذ فك الارتباط أشكالا متنوعة : كالتأميم ، والترحيل ، وإعادة التفاوض على العقود . ومن الأمثلة التي توضح ذلك الاجراء الذي اتخذته الحكومة المكسيكية منذ سنوات حين ناقشت مع شركة « نابسكو » (NABISCO) ، وهي شركة أمريكية عملاقة تعمل في حقل الإنتاج الغذائي ، إمكانية الاتفاق على عقد جديد .[٢١] فحين طلبت الشركة الحصول على موافقة الحكومة على افتتاح مصنع آخر بالمكسيك ، طلب من نابسكو أن تفكر في بديل آخر غير مجرد بناء مصنع تقليدي لإنتاج البسكويت والأغذية المعلبة . واقترحت الحكومة المكسيكية بدلا من ذلك أن تستخدم نابسكو إمكاناتها في بحوث التطوير في تطوير تكنولوجيا تتلاءم مع تلبية إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية : وهي الحاجة إلى الطعام المغذي . وطلب من نابسكو على وجه التخصيص أن تطور نوعا من البسكويت الغني بالبروتين ليتم إنتاجه على نطاق واسع ، وبيعه بأسعار رخيصة للسكان سيئي التغذية المقيمين بالمناطق القريبة من المصنع . وكنوع من الحافز لكي تتولى الشركة تنفيذ هذا العمل الملتزم اجتماعيا ، سمح لها برفع أسعار السلع الكمالية التي تنتجها مصانعها

الأخرى داخل المكسيك . وبعد عدة شهور من الأخذ والرد رفض مسؤ ولو الشركة خطة الحكومة . على أن المبدأ المطروح للنقاش يتسم بأهمية بالغة من الوجهة الكيفية ، وأعني به بحث الحكومة عن أساليب جديدة للارتباط بشيء إيجابي مجلوب من خلال مؤسسة خارجية (في هذه الحالة تكنولوجيا الغذاء من نابسكو) مع فك الارتباط في الوقت ذاته مع تأثير سلبي ملحوظ فيها (الإنتاج الموسع للسلع الكمالية المخصصة لاستهلاك الطبقة الوسطى والعليا) .

وفي العديد من الميادين الأخرى ـ فضلا عن التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات ـ نجد مجالا خصبا لابتداع أنماط جديدة من « المعونة » ، أو المساعدات التكنولوجية من الدول « المانحة » المعروفة . فبعض البلدان (كتنزانيا على سبيل المثال) يمكن أن تختار أن تفرض شروطها الخاصة من أجل استخدام مهنيين أجانب كعنصر من عناصر استراتيجية شاملة لمكافحة « النخبوية » والتمييز داخل حدودها ، وأن تزيل حواجز الدخل وأسلوب الحياة التي تفصل بين الأجانب وبين مواطنيها . ويمكن تحقيق شكل آخر من أشكال فك الارتباط من خلال تنويع مصادر التوريد ، (وهو أسلوب طبق بنجاح في الجزائر ، في السنوات الأخيرة ، في تعاملها مع الاستشاريين الأجانب) . على أن من الواضح أن هناك حدودا دائما فيما يتعلق بالدرجة الممكنة للارتباط وفك الارتباط . إلا أنه يجدر بنا أن نسلط الضوء على حقيقة أن استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية التي تتبعها البلدان النامية تفترض إجراء تحليل مسبق لروابطها بالعالم الخارجي . والسؤال الذي يتعين طرحه هو : ما إذا كانت هذه الروابط تضيف للتنمية السليمة أم تعوقها ؟ فما يُسعى إليه هو « روابط بلا تبعية » .

ذهبنا في الفقرات السابقة إلى أنه يتعين تلبية متطلبات متعددة إذا ما أريد إنجاح السياسات التكنولوجية المتعلقة بإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، ويتعين علينا الآن أن ندرس طبيعة هذه السياسات .

السياسة التكنولوجية :

تتضمن السياسة التكنولوجية ما هو أبعد من تحديد الأهداف المتعلقة بالاستثمار ، والتدريب ، والنشاط التكنولوجي . ومن بين المهمات التي يتعين إنجازها من خلال السياسة التكنولوجية تحديد الطريقة المثلى لتسخير مجموع الإمكانات التكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية السليمة . وفي الإطار الحالي ، تعني التنمية السليمة ، أول ما تعني ، إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية للكل . ذلك هو المقوم الأول للجهد الإنمائي الشامل . ونادرا ما يضع المخططون القوميون سياسة تكنولوجية بمثل هذا الاتساع في النظرة . ويرجع ذلك ، غالبا ، إلى الفهم القاصر لتلك المجموعة الكبيرة من أدوات تنفيذ هذه السياسة التي يمكن استخدامها .(٢٣) على أن الفشل ينجم في معظم الحالات عن افتقار المؤسسات إلى القدرة على توضيح وتنفيذ المتطلبات العينية لمثل هذه السياسة .(٢٤) ويمكن تحقيق تقدم أولي نحو فهم المتطلبات والتحسين الضروري للقدرة من خلال العمل على تأسيس همزة الوصل الرئيسة(٢٤) داخل إطار الأنشطة التنظيمية للسياسة التي تربط بين القيم ، واستراتيجية التنمية ، والمعايير الموضوعة لحل المشكلات النوعية .

ويفترض تعبير « همزة الوصل الرئيسة» جهدا واعيا لتحديد القيم المركزية التي يسعى أي مجتمع إلى تكريسها والحفاظ عليها . وبالرغم من أن من المستبعد حدوث إجماع على هذه القيم من قبل جماعة متنوعة من المواطنين إلا أن التنمية نفسها تحدد عددا من الأهداف الاجتماعية ليتم تعيينها . واستراتيجيات التنمية بدورها يتعين أن تصمم بحيث تعزز هذه القيم والأهداف . والواقع أن تعدد أساليب التنمية إنما يرجع على وجه التحديد إلى حقيقة أن هناك العديد والعديد من المواريث والأهداف والقيم الاجتماعية ضلا عن تعدد أساليب التنظيم الاجتماعي . ولقد نبهت الأحداث الأخيرة في إيران ، وأفغانستان ،

وباكستان ، نبهت البلدان الغربية إلى الحاجة إلى نظرة أكثر جدية للدور الهام الذي يلعبه الإسلام في تشكيل القيم في العديد من البلدان الأقل تطورا ، بداية من الغرب ومرورا بالشرق الأوسط حتى آسيا وأفريقيا . على أن القول إن همزة الوصل الرئيسة أو الرابطة الحيوية يتعين أن تربط القيم باستراتيجيات التنمية يظل غير كاف . فالرابطة ينبغي أن تتسع لتشمل صياغة المعايير الخاصة بالسياسة التكنولوجية . ذلك أن فن صنع السياسات يكمن في ربط معايير حل المشكلات في أي مجال عيني ـ السياسة التكنولوجية في هذه الحالة ـ باستراتيجيات التنمية ، والتي ينبغي أن تصبح جزءا منها ، وأيضا ، بصورة أساسية أكثر ، بالقيم التي يرغب المجتمع في دعمها في جهوده لدخول العالم الحديث ولقد عبر ماو تسي تونج ـ خلال الثورة الثقافية ـ عن المثال المعياري بهذه العبارات :

القيم توجه السياسة ،
والسياسة توجه الاقتصاد ،
والاقتصاد يوجه التقنية .

فالقيم مثل : المساواة الاجتماعية ، وكرامة العمل اليدوي ، والاعتماد على الذات ، والتضامن المعنوي حول شعار « خدمة الشعب » هي في موقع القلب من مهمة بناء « وعي ثوري » . لكن هذه القيم يتعين أن تترجم إلى استراتيجيات للتنمية ، وأن تترجم أيضا ـ بالمضي خطوة أبعد ـ إلى معايير للخيارات التقنية .[٢٦] وبالتالي فقد ضمت المصانع العمال غير المهرة ـ من أجل تعزيز المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات المتعلقة بالإنتاج ـ إلى برامج صيانة وإصلاح الآلات . وبدلا من استيراد قطع غيار مكلفة من الخارج ، ترتجل مواد متوافرة محليا . ولأسباب مشابهة خصصت لتوفير فرص العمل ـ داخل مجال الصناعات والإنتاج الريفي ـ أولوية أسبق على زيادة الكفاية الإنتاجية إلى الحد الأقصى . لقد تم ، ببساطة شديدة ، إقامة صلة حيوية ، أو

همزة وصل رئيسة بين القيم المستهدفة والاستراتيجية المتبعة والتكنولوجيات المنتقاة .

إن الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيا هي - في واقع الأمر - الخيارات التي تجسد الأساليب والأنظمة والنوعيات التكنولوجية التي تتفق اتفاقا كاملا مع القيم الأساسية المختارة واستراتيجيات التنمية المتبناه لتعزيزها .

وفي المناطق التي تمثل فيها تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لجماهير تعاني الإفقار الأولوية الأولى في جهود التنمية ، يتعين أن تركز الأفضليات العديدة للتكنولوجيا على النمط الذي دافع عنها شوماخر وريدي وآخرين ؛ أي التكنولوجيات المستخدمة للمواد المحلية ، والقدرات البشرية المحلية (حتى لو كانت أقل مهارة) ، والعملة المحلية ، والتقاليد المحلية للإبداع . على أن من الواضح أن الأمر قد يتطلب استخدام بعض التكنولوجيات الكبيرة المعتمدة على الكثافة الرأسمالية والمستوردة من مصادر خارجية . والواقع أن البنية الأساسية المساعدة سيتعين أن تكون من هذا النمط ، ولقد أكد مسؤول من هايتي في مقابلة مع الكاتب : أن هايتي كانت في حاجة أيضا - تحديدا بسبب أنها وفرت مجالا خصبا للتكنولوجيات البسيطة مثل المواقد الشمسية ، ومواد البناء المحلية المصنوعة من المخلفات المعدنية والعضوية - إلى أجهزة الكومبيوتر بالغة التعقيد . لقد احتاجتها لكي تعرض قصور شبكة النقل بنقل المعلومات الائتمانية والتقنية إلى القرى المعزولة المبعثرة في أنحاء البلاد بأسرع وأكفأ طريقة ممكنة . وتتلخص وجهة نظره في أنه لا يمكن لأسلوب أو نظام واحد للتكنولوجيا أن يلائم كل الأغراض . وقد قدم شوماخر إسهاما كبيرا بإزالته الغموض المحيط بالفكرة المتمثلة في أن الحافز الرأسمالي والتكنولوجيات الغربية الكبيرة يمكن أن تتناسب مع تلبية الحاجات الأساسية لسكان المناطق الريفية في بيئات متعددة للتنمية .

ولا يدخل في مجال هذه الدراسة استعراض القطاعات المختلفة للسياسة التكنولوجية التي يتعين أن تدخلها بلدان العالم الثالث . لكن المجال يسمح بذكر بعض الميادين الهامة لتلك السياسة .

وفي الوقت الحاضر تدخل البلدان النامية بأعداد متزايدة نظم الرقابة التي تستهدف حفز إدخال الأنواع والكميات المناسبة من التكنولوجيا في شبكاتها الإنتاجية ، وتشمل الرقابة السلبية القيود والشروط الموضوعة على الواردات التكنولوجية ، في حين تشمل الرقابة الإيجابية الحوافز المالية والقانونية لحث تداول مناسب للإمداد التكنولوجي استجابة للطلب الصادر عن كل من مستخدمي ومنتجي السلع . وتوضح تجربة أمم «ميثاق الإنديز» أن من المفيد أن يتم التشاور والتنسيق من حين لآخر بين البلدان النامية ، من أجل وضع شروط الاستثمار الأجنبي ، ونقل التكنولوجيا ، وإعادة الأرباح إلى أوطانها . وقد وعي مسؤولو العالم الثالث الدرس جيدا ، إذا كان علينا أن نحكم من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأخير حول التعاون التقني بين البلدان النامية الذي عقد في بيونس ايرس . ويمثل هذا المؤتمر مجالا هاما للاعتماد الجماعي على الذات ، والذي تمثل هدفه في إقامة علاقات أفقية بين البلدان الأقل تطورا ، والعمل في الوقت نفسه على الحد من اطراد ونطاق وأهمية علاقاتها الرأسية بمؤسسات عالم الأغنياء .

كذلك يمثل مؤتمر التعاون التقني بين البلدان النامية أحد الأشكال الخاصة للضغط الذي تمارسه البلدان الأقل تطورا على أنظمة التداول العالمي القائمة ، والتي تحكم الحركة العالمية للنقود ، والكفاءات الإدارية ، والتكنولوجيا ، والأفكار ، وغيرها من الموارد ، وتتراوح الأدوات المتوازية للضغط بين المطالبة بتغيير نظام براءات الاختراع مرورا بوضع قواعد للسلوك فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا حتى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . وتنطوي على أهمية مساوية الإجراءات التي تستهدف تزويد البلدان الأقل تطورا بطرائق أفضل وأرخص

للحصول على التكنولوجيات غير الخاضعة لحقوق الملكية ، إما بفصلها من « الصفات الإجمالية » للتكنولوجيا ، وإما بزيادة الخدمات التكنولوجية المعانة ماليا من قبل المنظمات الدولية في مجالات متنوعة مثل بنوك المعلومات ، وقوائم وفهارس المصادر البديلة من الاستثمارات .

ويمثل معمل بحوث التنمية (أو التطوير) ـ على حد تعبير عالم الفيزياء الأرجنتيني جورج ساباتو المثير للتأمل ـ مصنعا لإنتاج تكنولوجيا جديدة ، نظرا لأن أغلب بلدان العالم الثالث أصبحت تدرك بوضوح الأهمية الحيوية للبحوث ، ولذا فقد تولدت قوة دفع جديدة في السنوات الأخيرة لدعم إمكانات بحوث التطوير في البلدان الأكثر فقرا . وما لم يتم توفير بعض الإمكانات على الأقل في عدد محدود من القطاعات الأساسية في الاقتصاد فسوف تظل التبعية التكنولوجية مصيرا دائما . ويستطيع المرء أن يفترض تسلسلا معينا للتبعية بين البلدان الفقيرة والغنية . فالبلدان الفقيرة تحتاج ، بداية ، إلى رأس المال من الخارج . فإذا ما حصلت في النهاية على مصادر رأس مال خاصة بها فسوف تظل في حاجة إلى تكنولوجيات متجددة في شكل منتجات وعمليات من الأجانب ، كما أن تدريب متخصصيها التكنولوجيين لن يخلصها بصورة آلية من التبعية . وستظل البلدان الأقل تطورا تعتمد على الآخرين في تزويدها بالخبرة (تكنولوجيات التنسيق ، وتقدير الاحتمالات المستقبلية ، والتشخيص) . وأخيرا فسوف تظل ـ حتى بعد اكتسابها للمهارات الإدارية ـ معرضة للتبعية في ميدان آخر ذي أهمية حاسمة هو الوصول السريع والمنافس للأسواق فيما يتعلق بالمواد الأولية ، والمواد الوسيطة ، والمنتجات النهائية ، ورأس المال . وبالتالي فإن السياسة التكنولوجية الجيدة المتعلقة بالتنمية تجهد من أجل التوفيق بين أربعة أهداف تكنولوجية متميزة هي :

أ ـ امتلاك أوسع فرصة ممكنة للحصول على كل أنماط التكنولوجيا القائمة والمحتملة .

ب ــ العمل في إطار بنية سعرية مقبولة توازن (أو تعوض من) التشوهات الاحتكارية الناشئة عن « أسواق البيع » .
جـــ فصل الصفقات التكنولوجية الإجمالية (الشاملة) لإتاحة أفضل استخدام ممكن لرأس المال المحلي ، وللمواد والكفاءات المحلية .
د ــ التقدم نحو تبعية تكنولوجية أقل .

والآن وبعد أن استعرضنا المتطلبات الأساسية لاستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الفقيرة ، سنتناول فيما يلي الأنظمة الدولية الداعمة لمثل هذه الاستراتيجيات .

الدعم الدولي لاستراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطورا :

بإمكان العوامل الخارجية أن تعرقل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية بسهولة أكبر من أن تقدم التسهيلات لها . والسبب ببساطة هو أن البنى السائدة فيها تخضع لقواعد ، وتستجيب لحوافز مختلفة تماما عن القواعد والحوافز المطلوبة لتحقيق النجاح في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية . ويذكرنا جانر ميردال بأن :

« نظرية التجارة العالمية لم توضع لكي تفسر واقع التخلف والحاجة إلى التنمية . ويستطيع المرء أن يقول ، بدلا من ذلك ، إن هذه البنية المسيطرة من القياس الفكري المجرد انطوت ضمنيا على الهدف العكسي ، أي التهوين من أهمية مشكلة المساواة العالمية » .(٢٨)

ويخشى زعماء العالم الثالث ، ولهم الحق في ذلك ، من أن يؤدي تبني استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية من جانب واحد إلى اتسام البرنامج العالمي للرفاهية بالطابع الأبوي وإلى التدخل السافر في شؤونها . وعلى الجانب

الآخر يشكو المؤلفون المنتمون إلى البلدان المتقدمة من أن مطالبة العالم الثالث بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تركز على التساوي في الفرص وفي القدرة على المساومة . وفي حين يركز الحديث عن الحاجات الإنسانية الأساسية على تحقيق المزيد من العائدات ، والخدمات الاجتماعية ، ومشاركة الفقراء أفرادا وأسرا فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتعلق أساسا بالبنى الكبيرة التي توجهها الحكومات : أسعار السلع - الجدولة - تخفيف أعباء الديون - الصندوق المشترك - تحرير التجارة - نقل التكنولوجيا . ويتمثل الميكانيزم الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مجموعة من عمليات النقل الآلية أو المنضبطة ذاتيا للموارد ، والموضوعة بهدف تصحيح عمليات النقل العكسية الناشئة عن الترتيبات السابقة غير العادلة . وفي المقابل فإن استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية تستلزم عمليات نقل للموارد محددة الهدف تسعى إلى إتاحة الغذاء والصحة والمياه النقية والتعليم والمأوى لمن هم أكثر فقراً في كل مكان . وبالرغم من أن التأكيد في الحالتين يتخذ منحى معاكسا للآخر فليس هناك ما يدعو لأن يكونا متعارضين تعارضا تاما . وتمثل كتابات مؤلفين من أمثال أمين ، وستريتن ، وهاك ، وإجلسياس ، وكليفلانـد ، وجرانت محاولات للتوفيق بين هذين المنحيين في ضوء الفرضية الأوسع القائلة إن نوعا من الجمع التكاملي بين الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو وحده القادر على تشكيل استراتيجية تنمية مقبولة .

والواقع أنه لا يخدم أهداف هذه الدراسة إعادة إيراد الحجج المقدمة في تلك الكتابات . وبدلا من ذلك سنحاول أن نحلل باختصار أنظمة التداول الرئيسة العاملة على مستوى العالم ، وأن تحدد أنواع التغيرات المطلوبة فيها إذا ما أريد تحقيق تنمية سليمة (تنمية لا يترتب عليها فقط إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، بل يترتب عليها أيضا المسؤولية البيئية فضلا عن نظام اقتصادي علمي جديد يتسم بالعدالة) . ونقصد « بأنظمة التداول الترتيبات النمطية -

أو القواعد الإجرائية ـ التي تتداول السلع المختلفة بموجبها في مختلف أنحاء العالم . فبعض السلع مثل الأفكار والأزياء تتداول بشكل حر ـ فهي تنتقل من خلال الأفراد والموضوعات والرسائل إلى كل مكان . بينما تخضع أصناف أخرى من السلع ـ كالنقود ، والتكنولوجيا ، والأسلحة ، والسلع الاستهلاكية ـ لقواعد تجارية أو سياسية . أو بعبارة أخرى فإن أنظمة التداول التي تحكم حركة هذه السلع تخضع لمبادىء مختلفة عن المبادىء المؤثرة في السلع الحرة . ويمثل البحث عن استراتيجيات للحاجات الإنسانية الأساسية ، وعن نظام اقتصادي عالمي جديد ، يمثل إلى حد بعيد محاولة لإقامة أنظمة تداول أكثر انسجاما مع قيمتين عالميتين هما : رفاهية الإنسان والاحترام المتبادل بين كل المجتمعات القائمة . وبالتالي فإن فرضيتي يمكن صياغتها ببساطة على النحو التالي :

إن إقامة أنظمة تداول عالمية أكثر تدعيا لاستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا ، وأكثر مراعاة للاعتبارات البيئية والاعتماد المتبادل ، تتطابق في الواقع مع بناء نظام اقتصادي عالمي جديد .

تداول الأفكار :

لا يبدي المتخصصون في شؤون التنمية اهتماما كافيا بالآثار الناجمة عن سريان الأفكار ، والتصورات ، والنظريات ، والنماذج عبر الحدود الثقافية . ويتمثل العامل المحدد للمطالب المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وباستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في الانتشار المسبق لقيم معينة (الرخاء الاقتصادي ـ استقلالية القرار الوطني ـ تكافؤ القوة التفاوضية ـ السلامة البيئية ـ الحاجة لسياسة اجتماعية مدروسة جيدا بوصفها أداة للحكم) . ونظرا لأن هذه التصورات قد عرفت طريقها إلى كل المجتمعات بل اكتسبت ، خلال ذلك ، درجة من المشروعية لذا فقد أتاحت إمكان مناقشة الشروط اللازمة لوضع ترتيبات جديدة يرى أنصارها أنها ضرورية لعملية

التنمية وللعدالة الدولية . وتمثل التنمية والعدالة قيمتين يسلم بها كل المتناقشين ويرون فيها قيمة طيبة . وهما قيم يتم التسليم بهما وينظر إليهما على أنهما قيم طيبة نتيجة لأنها تتداول بحرية عبر كل حدود الأيديولوجية ، والتجارب التاريخية المختلفة ، والمواريث الثقافية . وبالتالي ، فهما القيمتان اللتان يتعين أن تشكلا الدعامة التي تقوم عليها أسس ميثاق عالمي ، أو اتفاق متبادل حول الحاجات الأساسية .

على أن العديد من القيم لأفكار وتصورات أخرى ، خلافا للتنمية والعدالة ، فشلت في اكتساب قبول عالمي . وهو ما ينطبق على كل الأيديولوجيات السياسية الرئيسة ، ونماذج التنمية ، ونظريات التغيير الاجتماعي . فهي تشكل مجموعات خاصة من الأفكار يتم تداولها في إطار من المنافسة مع القيم والأفكار الأخرى ، ولا يسمح بإدخالها إلا في مجالات محدودة من الشرعية . ففكرة مثل « الاعتماد الذاتي الجماعي » ـ والتي طرحت بقوة في اجتماع دول عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر في سبتمبر عام ١٩٧٣ ، وأعلن عنها في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في الربيع التالي ـ ينظر إليها على نطاق واسع على أنها فكرة ابتدعها العالم الثالث . وبالرغم من أن فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي نوقشت أيضا في العالم الأول وفي الساحات الدولية إلا أنها تحمل مع ذلك هوية مميزة بوصفها قيمة منتمية للعالم الثالث . وفي العالم الأول بوجه عام ينظر إليها على أنها فكرة يتعين إثبات شرعيتها وجدواها بالنسبة لهم . وفي المقابل فإن فكرة المسؤولية البيئية ـ بالرغم من تداولها على نطاق واسع في العالم الثالث ـ لا تزال شرعيتها محل جدل كبير هناك ، على أساس أنها تمثل « غطاء مفاهيميا » يخفي وراءه إحجاما منسوبا لعالم الأغنياء عن تغيير الترتيبات الأساسية المتعلقة بالسلطة في العالم .

وينطبق ذلك أيضا على حشد كبير من الأفكار والتصورات : كالثورة ، والحكومة العالمية ، ووضع حدود للنمو ، والإصلاح الزراعي .

وبالرغم من أنه لم يكن هناك ما يدعو للدهشة في أن معظم الأفكار المتعلقة بالتنمية ، والتي تتداول الآن في العالم ترجع أصولها إلى البلدان الغنية منذ سنوات مضت إلا أن هذه التصورات تولد أحيانا عندما تدخل حيز الاستعمال في البلدان الفقيرة ، تصورات مضادة (مثل : مقاومة « التبعية ») . وفي السنوات الأخيرة فحسب ، ومع إنشاء « منتدى العالم الثالث » ، أصبح العالم الثالث مصدرا معترفا به للتصورات المطروحة للتداول العالمي ، والطامحة إلى اكتساب الشرعية الدولية الكاملة . وتواصل جماعات المصالح المسيطرة داخل البلدان الغنية مقاومة الدعوات الضمنية للشرعية التي تنطوي عليها نماذج العالم الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد . وفضلا عن ذلك فإن القليل من بلدان العالم الثالث هو الذي يفترض على نحو واقعي أن يتم تقبل فرضيته بصورة نقدية ، إذ إنها تدرك تماما أن أسبابا بنيوية تتعلق بسوسيولوجيا المصالح هي التي تفسر المقاومة . ويذهب محجوب الحاج ، في تعليقه على المفاوضات بين الشمال والجنوب ، إلى ما يلي :

« إن عنصر الإحباط الحقيقي في المرحلة الأولى لهذه المفاوضات لا يتمثل في أن الشمال لم يقبل المقترحات النوعية التي طرحها الجنوب ، بل يتمثل بالأحرى في أن الشمال لم يطرح أي مقترحات مضادة يعتبرها أكثر معقولية . واكتفى الشمال بأن يظل متجمدا في وضع دفاعي بصفة أساسية ، مثيرا الاعتراضات على جدول الأعمال المقدم من الجنوب ، ومساوما على المزيد من الوقت من خلال الموافقة على الآلية الشكلية للتفاوض ليحبط بعد ذلك كل المحاولات المبذولة للوصول إلى نتائج مجدية » .[٣٠]

ويدين المراقبون الشماليون ، بدورهم ، استجابة الجنوب غير المبالية بدفاعهم الخاص عن استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية بتعابير موازية . فزعماء العالم الثالث ـ حسب رؤيتهم للواقع ـ سيوافقون على مستوى الخطابة على أن الحاجات الإنسانية الأساسية تتسم بالأهمية ، لكن خطوتهم

التالية تتمثل في سحب موافقتهم على أي أهمية فعلية لها من خلال الإصرار على الحاجة المسبقة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . على أن إنجاز نظام اقتصادي عالمي جديد سليم وبرامج فعالة للحاجات الإنسانية الأساسية يتعين أن ينظر إليهما بوصفهما عمليتين لا بوصفهما حدثين منفصلين . وبالتالي فسوف يتعين على ممثلي الشمال أن يحددوا البنى الاقتصادية الدولية التي يرغبون في التفاوض بشأنها . وفي المقابل سيتعين على ممثلي الجنوب أن يحددوا الأساليب التي يفضلونها لتلبية الحاجات الأساسية واستغلال عمليات النقل المتوقعة للموارد الكونية .

وإجمالا لما سبق نقول : إن تداول الأفكار المتصلة بالحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يزال يحدث في ميادين محدودة طابعها الأساسي تعارض الآراء ، والتي تلازم مع بني متنافسة من المصالح . وهذه البنى ذاتها يتعين أن يعاد التفاوض بشأنها قبل أن تتمكن التصورات المحيطة بالحاجات الأساسية وبالنظام الاقتصادي العالمي الجديد من اكتساب الشرعية الكاملة التي ينبغي أن تحظى بها إذا ما أريد لها أن تنتقل إلى حيز التنفيذ . ولن يتيسر إجراء مثل هذه المفاوضات إلا إذا مورست ضغوط من داخل كل جماعة للمصالح ، ومن جانب المؤسسات الخارجية القائمة أيضا . وفي داخل البلدان الغنية يمكن أن يأتي هذا الضغط من عدد كبير من الأفراد ، ومن الحركات الاجتماعية المتعاطفة مع النماذج التي يطرحها العالم الثالث للنظام العالمي الجديد . ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الأفراد والمؤسسات داخل البلدان النامية راضون تماما عن النظام الحالي لأنه يتلاءم مع مصالحهم وأهدافهم ، وتشكل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتطابق معها تحديا سافرا لشرعية فئات معينة من أصحاب الامتيازات . ويصعب أن يتفق الطرفان نظرا لأن الفئات صاحبة الامتيازات تهدد كل منها الأخرى . على أن كلا من الحاجات الإنسانية

الأساسية والنظام العالمي الجديد يقيمان دعاواهما في الشرعية ، في النهاية ، على أفكار وتصورات متناغمة تتعلق برفاهية الإنسان . ويمكن القول ، على وجه التخصيص : أن كلا منهما يفترض أن كل الأفراد وكل المجتمعات القومية يتعين أن يعاملوا لا على أنه مجرد قوى مستهلكة ، بل بوصفهم خالقون للمدنيات الحديثة . والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو القضاء على نظم السيطرة الاقتصادية والسياسية .

تداول الموارد المادية :

طبقا لدراسة غير رسمية أجراها البنك الدولي سيتطلب الحصول على وجبات غذائية مقبولة ، ومياه الشرب النقية ، وخدمات الصرف الصحي ، وإجراءات الصحة العامة والتعليم ، والإسكان المُحسّن لفقراء العالم خلال الأعوام العشرين الواقعة بين عامي ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ ما يقدر من ٤٥ إلى ٦٠ بليون دولار .[٣٠] ويشمل هذا التقدير الاعتمادات المطلوبة لكل من الاستثمارات الجديدة والإنفاقات المتكررة . ويستنتج فريق البنك الدولي أن قسما من هذه المتطلبات الرأسمالية سيتعين أن توفره « المساعدات الرسمية للتنمية » نظرا لأن معدلات الإدخال المحلية في البلدان الأقل تطورا لا يمكنها أن تفي بهذه المتطلبات وحدها . وليس الهدف هنا المجادلة في مدى صحة هذه الأرقام ، أو إجراء تقديرات كمية أخرى فيما يتعلق بإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، أو القضاء على الجوانب الأكثر سوءا للفقر المطلق بحلول عام ٢٠٠٠ ، بل أرغب بدلا من ذلك في لفت الأنظار إلى صعوبة الوصول إلى قواعد إجرائية مقبولة بصورة متبادلة لتداول النقود والموارد المادية الأخرى (الغذاء ، المعدات) بطرائق تعزز استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية .

ويرى العديد من دارسي التنمية أن « المساعدات » (سواء في ذلك

المساعدات الرسمية أو الأنواع الأخرى) هي أسوأ من لا شيء . وهم يقولون : « أصلحوا النظام الجائر للأسعار في التجارة الدولية ، وسوف تجد البلدان النامية الموارد الكافية لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية داخل حدودها إذا ما قررت أن تفعل ذلك » . في حين يرى المعارضون أنه حتى لو وضعت ترتيبات عادلة للتجارة العالمية فإن ذلك لن يفيد سوى عدد محدود من البلدان الأقل تطورا التي تتميز بموارد مالية أفضل نسبيا ، وبقدرة أكبر على المنافسة (كالمكسيك ونيجيريا ، والبرازيل ، والجزائر ، وتايوان . . . الخ) . بينما ستظلالأمم الأقل حظا من الموارد تعاني الشدائد . نحن إذاً بصدد خلاف غير معلن حول سؤال أساسي هو : ما هو الأساس في تحديد شرعية الدعاوى المطروحة حول الموارد ؟

هل تقوم صحة دعوى ما على وجود نوع من الحاجة الملحّة للموارد ، أم يتمثل العامل الحاسم في الموقع الفيزيائي للموارد داخل الحدود الجغرافية لبلد ما ؟ أو يتمثل هذا العامل في الطاقة التكنولوجية الأفضل المتوفرة لكيان ما لاستخراج أو معالجة أو توزيع تلك الموارد ؟ الواقع أن هناك افتراضاً أخلاقياً هاماً يشكل العنصر المحدد لدعاوى كل فريق فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية وبالنظام الاقتصادي العالمي الجديد . فإذا صغنا هذا الافتراض بعبارات واضحة فسنجد أنه يقول : إن بلدان العالم الثالث لها الحق في الموارد التي تحتاج إليها ، أي في نصيب من سلع العالم أكبر مما هو مخصص لها في أنظمة التداول الحالية . وفي كل دفاع من الدفاعات السابقة ، يتخذ هذا الحق شكل دعوى يزعم أنها مشروعة فيما يتعلق بالموارد . وفي كل حالة توجه الدعوى إلى هؤلاء الذين يملكون في الوقت الراهن سلطة تخصيص الموارد لاستخدامات مختلفة عن الاستخدامات التي يطالب بها أصحاب هذه الدعاوي . وعلى وجه التخصيص يرى أنصار استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية أن حق الفقراء في موارد معينة (أهلية ودولية معا) يسبق حق حكوماتهم أو طبقاتهم

المتميزة . ويذهب أنصار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، من جانبهم ، إلى أن حق حكومات البلدان النامية في موارد معينة يسبق حق حكومات البلدان المتطورة ، أو مؤسساتها الغنية ؛ أو طبقاتها المتميزة . وفضلا عن ذلك فإن المدافعين عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يزعمون أن حق حكومات البلدان الأقل تطورا في موارد معينة يسبق حق حكومات البلدان المتطورة ، أو الشركات متعددة الجنسيات ، أو الفعاليات التكنولوجية الأعلى مستوى (والأكثر قدرة على المنافسة) .

وبعبارة أخرى فإن الآراء المدافعة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجات الإنسانية الأساسية تنطلق من فرضية أخلاقية مفادها أن موارد مادية معينة ـ بغض النظر عن كيفية التعامل القائم معها فعلا ـ لا تنتمي ، شرعيا أو فعليا ، إلى الذين يملكونها في الوقت الحاضر ، ولا إلى الذين كانوا يسيطرون عليها عادة في ظل قواعد للمشروعية وضعت في أوقات سابقة . وبالرغم من أن دعاة الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد يختلفون فيما يتعلق بأولوياتهم ، وتحليلاتهم ، ومصالحهم ونوع الحلول التي يقترحونها ، فإنهم يتفقون مع ذلك ـ على نحو غير متوقع في العديد من الحالات ـ على المبدأ القائل إن الدعاوى المشروعة فيما يتعلق بالموارد (أو بعض الموارد على الأقل) تنبني على حقوق قبلية مستقلة عن الموقع الفيزيائي للموارد ، وعن القواعد التجارية التي تخصصها للمنافس الأقوى ، وعن القواعد السياسية السيكولوجية التي تتحيز لشركاء التفاوض الأقوى نفوذا . إن طرح المشكلة في هذا الضوء يجعلنا نفهم على الفور لماذا تتسم المناقشات المتعلقة بكل من الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد بهذا القدر من الحدة . فلو أن المبدأ الأخلاقي الراديكالي الذي نحن بصدده تم تطبيقه تطبيقا كاملا من خلال قواعد إجرائية جديدة تحكم تدفق الموارد المادية (أو بعضها) فسوف يؤدي إلى إضعاف خطير لمبدأ السيادة القومية ، ولمبدأ الميزة التفضيلية في التجارة . وكل من المبدأين يمثل

بوضوح مبدأ لا يستطيع المستفيدون من النظم الحالية الاستغناء عنه . ويعني الاعتراف بهذا المبدأ أن النظام العالمي الجديد المنسجم مع الحاجات الإنسانية الأساسية لا يمكن أن يبنى على التفسير المطلق سواء للسيادة القومية أم لحرمة العقود . وليس واضحا بعد ما يمكن أن يترتب على هذا الاضفاء للطابع النسبي على الصياغات الشكلية العينية لعمليات نقل الموارد ، إلا أنه قد اتضحت ملامح عدد محدود من التوجهات العامة .

لقد حقق العديد من البلدان الأقل تطورا استقلاله السياسي منذ فترة لا تزيد على جيل من الزمان . وبالتالي فمن السابق لأوانه من الوجهة التاريخية كما سيكون من قبيل النفاق السياسي أن يطلب منها أن تتخلى عن جزء من سيادتها الوطنية ما لم - أو حتى - تقبل الأمم القوية (التي امتلكت السيادة لأجيال عديدة ، واستغلتها في الحصول على مزايا اقتصادية بنيوية) ، بمبدأ التكافؤ في المساومة الجغرافية السياسية على نظام عالمي جديد . ويستتبع ذلك أن عمليات نقل الموارد (المال ، الغذاء ، الإمدادات والخدمات الصحية ، الخ) للأغراض المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لن يمكن توفيرها للأمم الفقيرة بناء على اتفاقات مشروطة . فحيث إن هناك حاجة فعلية لهذه الموارد ، فلا يمكن تخصيصها إلا بصورة غير مشروطة على أساس الحاجة . ويتعين على « المانحين» أن يتقبلوا ببساطة المخاطرة المتمثلة في احتمال أن تقوم حكومات البلدان الأقل تطورا ، أو الفئات المميزة في تلك البلدان بتوجيه الموارد المنقولة إلى استخدامات أخرى . فليست هناك طرائق مقبولة بالنسبة « للمانحين» لضمان الاستخدام الملائم دون الانغماس في مستويات من التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين متعذرة سياسيا ومستهجنة أخلاقيا في آن معا . على أن هذا النوع من عمليات النقل يشكل فئة واحدة فقط من تداول الموارد الموجه للتنمية . وهناك عمليات نقل أخرى ، موجهة لأغراض إنمائية أخرى ، يمكن إسنادها لمن يوفون بشروط معينة . وما يمكن أن تتطلبه هذه العمليات هو

اعتماد نظام « السعرين » (التسعير المزدوج) لعمليات نقل المواد القائمة على نظام « الامتياز » .[٣٢] ويمكن لنظام التداول الذي يحكم الموارد المادية (وعلى الأخص الموارد المادية المطلوبة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية) أن يجد فرصته الكبرى للنجاح في القضاء على الفقر المطلق لو تلازم معه تقدم جوهري فيما يتعلق بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ذلك أنه في ظل مناخ الثقة والإسهام المشترك في نظام عالمي عادل ، في ظل هذا المناخ على وجه التحديد ، ستصبح جماعات المصالح الحاكمة في البلدان التي يسود فيها الفقر على نطاق واسع معرضة لضغوط جماهيرها من أجل ممارسة عدالة داخلية . والواقع أن طرح القضية على هذا النحو إنما يلمح إلى ضخامة العقبات التي يتعين التغلب عليها . ولا ريب في أن العقبة الكبرى هي التي تتمثل في تحول كميات ضخمة من الموارد العالمية من مجال الأسلحة إلى مجال الاستخدامات الإنسانية .[٣٣] وتتمثل ثاني أضخم العقبات في مدى انتشار وسيطرة أنماط السلوك الاستهلاكي الترفي في مختلف أنحاء العالم . وهناك عقبة ثالثة تتمثل في التضخم الهائل الذي استفحل في الوقت الحاضر في العديد من البلدان الغنية . فمثل هذا التضخم يجعل مواطني البلدان الغنية أكثر تحفظا وأقل تعاطفا فيما يتعلق بإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي . وخلافا لهذه العقبات فهناك عقبات أخرى كثيرة ، لكننا اكتفينا بالعقبات سالفة الذكر لمجرد الإيضاح . وفضلا عن ذلك هناك نظام تداول آخر حيوي الأهمية هو نظام التداول الذي يحكم حركة (تدفق) التكنولوجيا .

حركة (تدفق) التكنولوجيا :

بالرغم من أن أغلب من يكتبون في هذا الموضوع يستخدمون تعبير « انتقال التكنولوجيا » إلا أن هذا التعبير ملتبس وخادع . فالتكنولوجيا تعبر الحدود القومية في أغلب الحالات دون أن تسفر عن أي تغيير ، أو « انتقال » ملموس بالنسبة للعميل الذي يتولى تشغيلها ، أو ـ وهو الأهم والأكثر جوهرية ـ في

قدرة « المتلقي » على اختراع المرحلة التالية من التكنولوجيا المطلوبة . وخلافا للعلم أو المعرفة ذات الطابع الإنساني لا تمثل التكنولوجيا سلعة مجانية ، بل هي سلعة باهظة الثمن توفر لمالكيها « أفضلية تنافسية » في الحلبات التجارية . وذلك هو السبب في أنه سيتعين في النهاية توفير أبدال لنظم تداول التكنولوجيا تجارية الطابع .

وهذه الضرورة الملحة يعترف بها شارلز وايس مستشار العلم والتكنولوجيا بالبنك الدولي . ففي مقال حديث له كتب وايس يقول :

« إذا ما أريد لنظام الابتكار أن يعمل لصالح البلدان النامية ، وبوجه خاص في صالح البلدان الفقيرة في العالم الثالث ، فسوف يتعين على البلدان الفردية وعلى المجتمع الدولي أن يستحدثا أبدالا من السوق من أجل ترويج الابتكار في المناطق التي تتوافر فيها الحاجة ولا يتوافر الطلب » .(٣٤)

ولا يقدم وايس أي اعتذار عن دعوته لتمويل التكنولوجيا للفقراء خارج الدوائر التجارية ، بل على العكس ، فهو يصر على أنه « يتعين بالتالي إيجاد الوسائل اللازمة لتمويل التكاليف ومخاطر « المرحلة الأولى الأساسية » للابتكارات الموجهة لصالح الفقراء ، وهي التكاليف والمخاطر التي يتحملها عادة ـ في أغلب المجالات التقنية ـ المستهلكون المدنيون ، أو العسكريون المقتدرون ماليا ، والذين لا تحكم أوجه إنفاقهم الدوافع الاقتصادية » .(٣٣)

لكن هل يعني هذا أن التكنولوجيا (أو بعض عناصرها) يتعين أن يتم نشرها في المجتمعات الفقيرة المحتاجة على أساس حاجتها ، وهو ما سبق أن ذهبناق إليه فيما يتعلق بالنقود والغذاء والخدمات الصحية ؟ إن الإجابة بوضوح تام هي بالإيجاب ، إذْ إن التكنولوجيا تمثل موردا أساسيا بحيث يتعين ألا يكون حكراً على الأقوياء عسكريا أو الناجحين تجاريا . والواقع أنه من المرجح ـ وهو ما حاولت البرهنة عليه في دراسة أخرى ـ أن ميدان التكنولوجيا سيكون الميدان

الذي سينشأ داخل إطاره المؤسسي للهيكل الإداري المؤسسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد . فإذا ما توصلت أمم العالم إلى اتفاق حول الحد من التكنولوجيا العسكرية لصالح البشرية ، وإذا ما أثبتت قدرتها على استحداث نظم حوافز جديدة تعزز الابتكار من أجل مكافآت اجتماعية وليس من أجل مكافآت مادية ، وإذا ما اختارت أن تُسَخِّر التكنولوجيا للحاجات ذات الأولوية بدلا من السعي إلى القوة أو الربح ، فسوف تكون القيم والمؤسسات الأساسية التي ترسخ دعائم النظام العالمي الجديد كيفيا ، والذي تحدث عنه كل من مندلوفيتش وفولك ؛[٣٧] قد ظهرت بالفعل إلى حيز الوجود . ومما يدلل على الدور المركزي للميدان التكنولوجي في إعادة تشكيل نظم التداول العالمية ذلك الاهتمام الذي كرسته بلدان العالم الثالث « لدستور التعامل » ، ولتغيير الاتفاقيات الدولية في مجال براءات الاختراع خلال استعداداتها لمؤتمر الأمم المتحدة حول ـ العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية والذي انعقد عام ١٩٧٩ . وتضغط بلدان العالم الثالث من أجل تبني دستور للتعامل يستهدف أن يتيح للأطراف الضعيفة داخل أنظمة تداول التكنولوجيا إمكانية اكتساب درجة من الرقابة على التكنولوجيا ، وعلى الصفقات التجارية المالية الشاملة التي ترتبط بها التكنولوجيا عادة . وتستهدف المطالبة بتغيير نظام البراءات العالمي بدورها إلغاء الامتيازات التي يتمتع بها في الوقت الحاضر الذين يبتكرون التكنولوجيا ، أو يخصصونها لأغراض تجارية . وفي حين يدعو شارلز وايس ، الذي استشهدنا فيما سبق بفقرة من مقاله ، إلى تقديم إعانات مالية دولية للبحوث الخاضعة لإشراف دولي ، والتي تتصل بحاجات الفقراء ، فإن أغلب البلدان النامية تضغط في الوقت الحاضر من أجل « تفكيك » الصفقة الشاملة أو « الفصل بين أجزائها » ، والتي تحصر التكنولوجيا داخل إطار ملحقاتها التجارية . ويتعين تكريس المزيد من الاهتمام ـ فضلا عن المتطلبات الأساسية لتداول التكنولوجيا المتصلة ببراءات الاختراع وبالصفقات الشاملة ـ بقناة رئيسة ثالثة يحدث

داخلها نوع من التدفق المعاكس للموارد المكلفة والنادرة ، وأعني بها استنزاف العقول في مجال التكنولوجيا .

واستنزاف العقول ليس سوى عرض واحد من أعراض نظام التداول الحالي القاصر للتكنولوجيا . وهو يحدث بسبب عدم وجود تكافؤ بين نظم الحوافز المعمول بها داخل البلدان النامية ونظم الحوافز المطبقة داخل البلدان المتطورة . ولن يكون هناك تكافؤ حتى تتوافر مساواة نسبية لموارد تتسنى من خلال توفير الحوافز حيثما تكون الحاجة أكبر . وهو ما ينطوي ضمنا على الحاجة إلى درجة من مساواة الثروة الدولية . فالمساواة بين الفرص الاقتصادية لا تكفي وحدها . وتتعارض الدعائم المعيارية « للقرية العالمية » ، التي تصبح مساواة الثروة فيها هدفا ، مع المبدأ نافذ المفعول في الوقت الحاضر ، وأعني به أن الفوائد التي يحصل عليها الفقراء لا يمكن أن تأتي إلا من مكاسب جديدة يحققها المجتمع ككل من خلال النمو الاقتصادي أو الإنتاجية العليا ، على أنه إذا ما أريد تقليل الفجوة التكنولوجية بين الأغنياء والفقراء فسيتعين إدخال انقطاعات في نظم التداول الحالية . كذلك تمثل الانقطاعات عنصرا ضروريا إذا ما أريد تقليل الفجوة بين الأمم الفقيرة والغنية ، ويتمثل الأساس المنطقي لتضييق الفجوة في إدراك أن الحرمان النسبي هو المصدر الرئيس للسخط في صفوف الفقراء ، بل إنه أقوى حتى من فقرهم المطلق . على أن الانقطاعات في نظم تداول السلع (بما في ذلك التكنولوجيا) ستكون مطلوبة إذا ما أريد سد الفجوات . ويلمس المرء هنا العصب الحساس ـ إن جاز التعبير ـ للحجج المؤيدة للحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد : هل يمكن تلبية الحاجات الأساسية بتقدير حد أدنى للاستهلاك وحسب ، وهل توضع هذه الحدود على المستوى القومي ، أو على المستوى الدولي أيضا ؟ ولكن كيف يتم فرض حدود إلزامية ؟ وبواسطة من ؟

وتنتهي هذه المناقشة لأنظمة التداول بأسئلة تظل دون إجابة نظراً لأنها

تشكل بذاتها جدول أعمال للتفاوض ، بل الأكثر من ذلك أن هذه المقالة يتعين أن تنتهي أيضا بطرح المزيد من الأسئلة التي لا تجد إجابة .

ملاحظة أخيرة ـ أسئلة من دون إجابة :

إن النظام العالمي الوحيد الذي يدعم بالفعل استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا هو ذلك النظام الذي سيتعين فيه إعادة صياغة القواعد الإجرائية التي تحكم نظم التداول القائمة حاليا ، وأساليب حل المشكلات ، والموارد المادية الأساسية ، والتكنولوجيا ذاتها . والمتطلبات الداخلية للاستراتيجية الناجحة للحاجات الإنسانية في البلدان النامية عديدة ، وتحتاج إلى جهود مضنية . والواقع أنها لا تتوافر فعلا إلا في عدد محدود من البلدان . ومن بين الأسئلة التي لم تطرح بعد ، والتي لا توجد لها إجابة مقنعة ؛ الأسئلة التالية :

ـ هل يتعين أن تصبح استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية الأولوية الأولى في السياسة الاجتماعية للبلدان الغنية تماما كما هو الحال في البلدان النامية ؟

ـ هل تنسجم أنظمة الحوافز المعمول بها في البلدان الغنية مع متطلبات النمو القابل للاستمرار في البلدان النامية (التي تستخرج منها البلدان الغنية موارد كثيرة جدا) داخل حدودها الخاصة وفي العالم ككل ؟

ومن الأسئلة التي لا تلقى إجابة أيضا ما إذا كان التعاون الإقليمي مطلوبا من أجل إنجاح استراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطورا . وفي مقابلة مع ناقد اجتماعي هندي بارز في العام الماضي ، أعرب عن رأيه في أن الاستراتيجية الغاندية للتنمية (التي تركز على الحاجات الأساسية والاعتماد المحلي على الذات ، وأنماط الاستهلاك القابلة للاستمرار بيئيا) لن تنجح في الهند إلا « إذا اتبع بقية العالم المسار نفسه ، أو على الأقل إذا طبق جيراننا في

منطقة جنوب آسيا الاستراتيجية نفسها » . فهل كان الناقد محقا في رأيه ؟ هل تستطيع الأمم الفقيرة اتباع استراتيجية للحاجات الأساسية بصورة منعزلة إذا كانت الأنماط السائدة في المناطق المحيطة بها غير مسؤولة بيئيا ، ومبذرة اقتصاديا ، وتنافسية بشكل مدمر ؟

وهناك أسئلة أخرى بلا حصر تتدافع بحثا عن إجابة شافية عنها : كيف يمكن معالجة المشكلات البيئية الكونية (النشاط الإشعاعي في الغلاف الجوي ، تلوث المحيطات . . . الخ) المعالجة المثلى ؟ وكيف يقيس المرء التقدم في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية ؟ هل يتم ذلك من خلال تحليل معدل انخفاض التفاوت في المؤشرات الاجتماعية ، كما يقترح البعض ، أم من خلال أشكال أخرى ؟(٣٣) وكيف يمكن جعل القرارات التكنولوجية المعقدة مفهومة لغير الخبراء الذين قد تمثل مشاركتهم كمواطنين في هذه القرارات ضرورة سياسية من أجل الديمقراطية ؟ وهل يمثل القضاء على الجوانب الأكثر سوءا من الفقر المطلق بحلول عام ٢٠٠٠ أفضل ما يمكن تحقيقه ؟ هل هو كافٍ ؟ وأي نوع من الإتفاق العالمي أو الصفقة الكونية يتعين إبرامها إذا ما أريد تحويل استراتيجيات الحاجات الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى واقع فعلي ؟ وهل ستمثل المهمة الصعبة المتمثلة في تحويل النفط إلى مصادر أخرى للطاقة في العقود القادمة أولوية أسبق على استراتيجيات الحاجات الأساسية لتتفاقم بالتالي حدة المنافسة على نحو يحول دون وصول الأمم إلى حد أدنى من الاتفاق حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؟ وأخيرا إذا كانت المشاركة الأصيلة في القرارات الهامة تمثل بذاتها حاجة أساسية ، فما هي النتائج السياسية المترتبة على استراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطوراً ؟

إن هذه القائمة الطويلة من الأسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابات توضح أنه ليس في الإمكان توصيف حلول جاهزة . فنظم الدعم العالمي المواتية

"ستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا لا يزال تعين استحداثها . إذْ إنها لا توجد بشكل مسبق حتى بوصفها نماذج نظرية لما تعين فعله . وتوفر المناقشات المتعلقة بالحاجات الإنسانية الأساسية والنظام لاقتصادي العالمي الجديد في أفضل الأحوال إطارا تفاوضيا من أجل وضع لدابير تدرجية وتراكمية قادرة على المواجهة المزدوجة للفقر الذي يجرد الإنسان من صفاته الإنسانية ، وللعلاقات غير المتكافئة بين الحكومات . وإذا كان لي أن أقتبس عبارة من البروفيسور جان توملير[٣٩] فإنني أقول : إن الصياغة الأكثر انطواء على الأمل لهذه القضية هي أن نقيم نظاما عالميا سليما يتفق مع المصالح القومية للجميع .



المراجع :

1. "Arusha programme for collective self-reliance and framework for negotiations", UNCSTD V, Manila, May 1979, 5th session, 7th May, UN Document TD/236 dated 28 February 1979, p. 28.
2. D. Goulet, "Development or liberation?", *International Development Review*, vol. 13, No. 3 (September 1971), pp. 6-10.
3. D. Goulet, "World interdependence: verbal smokescreen or new ethic?", *Development Paper*, No. 20 (Washington, D.C., Overseas Development Council, March 1976).
4. D. D. Lee, "Are basic needs ultimate?", in *Freedom and Culture: Essays* (Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1959), p. 72.,
5. M. Zapata Olivella, *El hombre colombiano* (Bogotá, Canal Ramirez-Antares, 1974).
6. A. O. Herrera and others, *Catastrophe or New Society? A Latin American World Model* (Ottawa, International Development Centre, 1976).
7. M. F. Millikan, "The planning process and planning objectives in developing countries". In *Organization, Planning and Programming for Economic Development*, U.S. Papers Prepared for the UN Conference on the Application of Science and Technology for the Benefit of the Less Developed Areas, vol. 8 (US Government Printing Office, 1962), p. 33.
8. D. Goulet, "The high price of technology transfers", *Interciencia*, vol. 2, No. 2 (March/April 1977), pp. 81-86. Cf. Goulet, "Pyramids of sacrifice: The high price of social change", *Christianity and Crisis*, vol. 35, No. 16 (13 October 1975), pp. 231-237.
9. Gandhi always preached the primacy of basic human needs for the masses. The French "Economy and Humanism" group created in 1942 did likewise. On the latter see Louis Joseph Lebret and René Moreux, "Manifeste d'économie et

humanisme," *Economie et humanisme* (février/ mars 1942).

10. A. Cabral, *Palavrase de ordem gerais* (Bissau, Guinea-Bissau, PAIGC Secretariado Geral, 1976), p. 34. Quotation translated from Portuguese by D. Goulet.
11. In an interview with the author in Bissau, 27 May 1977.
12. R. Dumont, *False Start for Africa* (New York, Praeger, 1966).
13. Speech by Fidel Castro delivered at Santiago, Cuba on 26 July, 1973. Printed in English in the newspaper *Granma* (Havana), 5 August 1973, p. 5.
14. K. Mannheim, *Freedom, Power and Democratic Planning* (London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1951), p. 191.
15. I. Adelman, "Redistribution before growth—a strategy for developing countries", Working Paper 78-14, Department of Economics, University of Maryland, 1977.
16. On this see Benjamin Higgins, *Economic Development, Problems, Principles and Policies* (New York, W. W. Norton and Co., 1968), rev. ed., p. 819: "In 1952 Libya seemed to be an almost hopeless case: 'Libya's great merit as a case study is as a prototype of a poor country' . . . Today Libya is a prototype once again, but it is no longer a prototype of a poor country. It is rather a prototype of unbalanced growth."
17. On the distinction between possible and potential resources, see L. J. Lebret, *Dynamique concrète du développement* (Paris, Les Editions Ouvriers, 1961), p. 195. For Lebret "potentialities" are resources in the raw state; they are utilizable at given present levels of technical knowledge. "Possibilities", in turn, are those which can be expected to become utilizable over a varying time horizon, with the advent of technological and other improvements.
18. F. M. Lappe and J. Collins, *Food First: Beyond the Myth of Scarcity* (Boston, Houghton Mifflin Company, 1977).

19. D. Collier, *Squatters and Oligarchs* (Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1976).
20. D. Dolci, *Waste* (New York, Monthly Review Press, 1964).
21. Information obtained by the author in interviews with NABISCO officials.
22. Krishna Kumar, ed., *Bonds Without Bondage* (Honolulu, East-West Center, 1979).
23. On this see F. R. Sagasti, *Technology, Planning, and Self-Reliant Development: A Latin American View* (New York, Praeger, 1979).
24. These requirements are examined in P. F. Gonod, *Clés pour le transfert technologique* (Washington, D.C., Economic Development Institute, World Bank, 1974).
25. The "vital nexus" of social values, development strategies, and policy criteria is analysed and illustrated in Goulet, *The Uncertain Promise: Value Conflicts in Technology Transfer* (New York, IDOC/North America, 1977), pp. 42-47.
26. H. Heymann, Jr., *China's Approach to Technology Acquisition*, Part III—Summary Observations (Santa Monica, California, Rand Corporation, Document R1575, 1975).
27. On this see Goulet, *The Uncertain Promise*, pp. 167-194.
28. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty*, (New York, Pantheon, 1970), p. 277. Italics are Myrdal's.
29. Mahbub ul Haq, "A view from the South: The second phase of the North-South dialogue", in Martin M. McLaughlin, ed., *The United States and World Development: Agenda 1979* (New York, Praeger, 1979), p. 115.
30. "Global Estimates for Meeting Basic Needs: Background Paper" (Policy Planning Division, Development Policy Staff, IBRD, August 1977).
31. Cf., for example, T. M. Hesburgh and J. P. Grant, "The United States and world development", in McLaughlin, *op. cit.*, pp. 1-14. Cf. also Grant, *Disparity Reduction Rates* (see 38, below).

32. For more on this two-tiered system see Goulet, "Notes on the ethics of developmental assistance," in Kumar. *op. cit.*
33. For a brief summary of the sums involved, see *Survey of International Development,* vol. 15., Nos. 2 & 3 (March/June 1978).
34. C. Wesis, Jr., "Mobilizing technology for developing countries", *Science*, vol. 203 (March 16. 1979), p. 1088. Italics mine.
35. *Ibid.*
36. D. Goulet, *The Uncertain Promise,* chapter nine, "Technology transfers in context: An evolving world order".
37. S. H. Mendlovitz, ed., *On the Creation of a Just World Order* (New York, The Free Press, 1975), and R. A. Falk, *A Study of the Future World* (New York, the Free Press, 1975).
38. J. P. Grant, "Disparity reduction rates in social indicators", *Monograph No. 11* (Washington, D.C., Overseas Development Council, 1978).
39. J. Tumlir, "National interest and international order", Trade Policy Research Centre, *International Issues,* No. 4 (London, 1978).

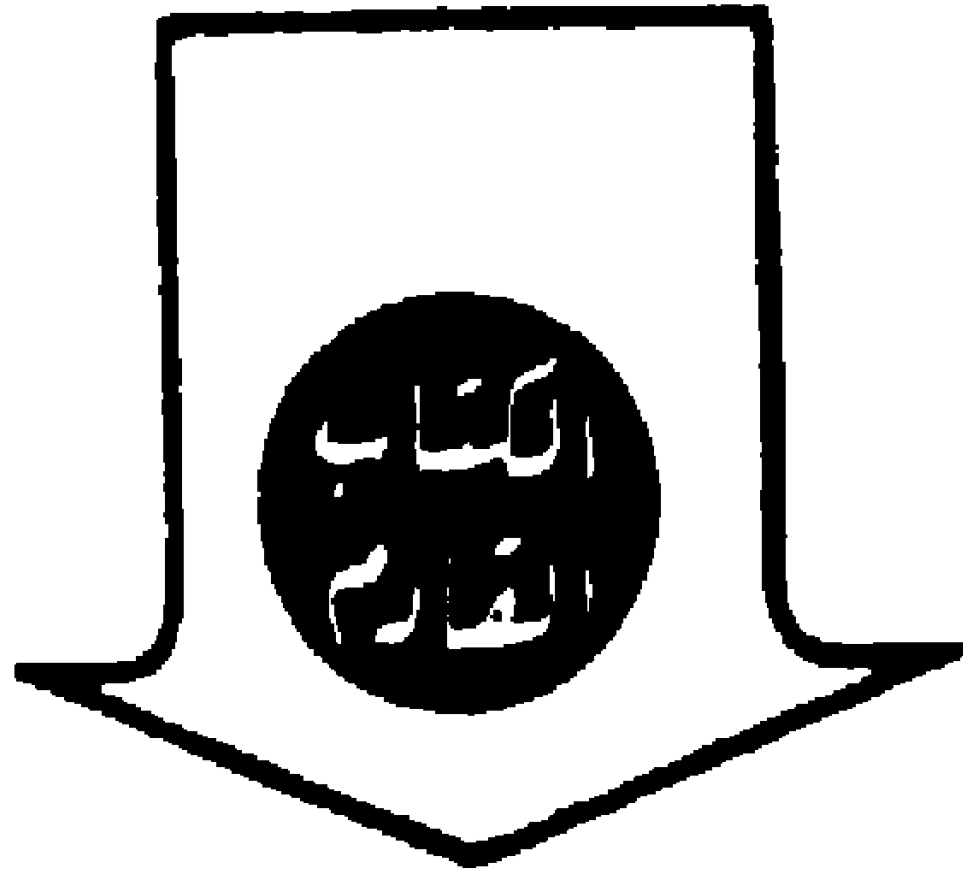


المترجم في سطور

- عبدالسلام رضوان .
- خريج آداب عين شمس ، قسم فلسفة ، عام ١٩٦٩ .
- ترجم عدة كتب منها :

الإخوان المسلمون ، لريتشارد ميتشل ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧١ - مسرح التاريخ في أمريكا ، هنري ليسنك ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٧٩ - الأحزاب السياسية في مصر (١٩١٩ - ١٩٣٩) ، لماريوس ديب ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ - المتلاعبون بالعقول ، لهربرت شيللر ، صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - عالم المعرفة ١٩٨٦ - الإنسان ومراحل حياته .

- يعمل حاليا باحثا في الهيئة العامة للكتاب .



تجارة المحيط الهندي
في عصر السيادة الإسلامية

تأليف

د. شوقي عبدالقوي عثمان

صدر عن هذه السلسلة

١	ـ الحضارة	تأليف : د/ حسين مؤنس
٢	ـ اتجاهات الشعر العربي المعاصر	تأليف : د/ إحسان عباس
٣	ـ التفكير العلمي	تأليف : د/ فؤاد زكريا
٤	ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تأليف : د/ أحمد عبدالرحيم مصطفى
٥	ـ العلم ومشكلات الإنسان المعاصر	تأليف : زهير الكرمي
٦	ـ الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها	تأليف : د/ عزت حجازي
٧	ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية	تأليف : د/ محمد عزيز شكري
٨	ـ تراث الإسلام (الجزء الأول)	ترجمة : د/ زهير السمهوري تحقيق وتعليق : د/ شاكر مصطفى مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩	ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تأليف : د/ نايف خرما
١٠	ـ جحا العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
١١	ـ تراث الإسلام (الجزء الثاني)	ترجمة : { د/ حسين مؤنس د/ إحسان العمد } مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٢	ـ تراث الإسلام (الجزء الثالث)	ترجمة : { د/ حسين مؤنس د/ إحسان العمد } مراجعة : د/ فؤاد زكريا
١٣	ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تأليف : د/ أنور عبدالعليم
١٤	ـ جمالية الفن العربي	تأليف : د/ عفيف بهنسي
١٥	ـ الإنسان الحائر بين العلم والخرافة	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
١٦	ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تأليف : د/ محمود عبدالفضيل
١٧	ـ الكون والثقوب السوداء	إعداد : رؤوف وصفي مراجعة : زهير الكرمي
١٨	ـ الكوميديا والتراجيديا	ترجمة : د/ علي أحمد محمود مراجعة : { د/ شوقي السكري د/ علي الراعي }
١٩	ـ المخرج في المسرح المعاصر	تأليف : سعد أردش

٢٠ ـ التفكير المستقيم والتفكير الأعوج	ترجمة : حسن سعيد الكرمي مراجعة : صدقي حطاب
٢١ ـ مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي	تأليف : د/ محمد علي الفرا
٢٢ ـ البيئة ومشكلاتها	تأليف : { د/ رشيد الحمد د/ محمد سعيد صباريني
٢٣ ـ الســرق	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٢٤ ـ الإبداع في الفن والعلم	تأليف : د/ حسن أحمد عيسى
٢٥ ـ المسرح في الوطن العربي	تأليف : د/ علي الراعي
٢٦ ـ مصر وفلسطين	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٢٧ ـ العلاج النفسي الحديث	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٢٨ ـ أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي	ترجمة : شوقي جـلال
٢٩ ـ العرب والتحـدي	تأليف : د/ محمد عماره
٣٠ ـ العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة	تأليف : د/ عزت قرني
٣١ ـ الموشحات الأندلسية	تأليف : د/ محمد زكريا عناني
٣٢ ـ تكنولوجيا السلوك الإنساني	ترجمة : د/ عبدالقادر يوسف مراجعة : د/ رجا الدريني
٣٣ ـ الإنسان والثروات المعدنية	تأليف : د/ محمد فتحي عوض الله
٣٤ ـ قضايا أفريقية	تأليف : د/ محمد عبدالغني سعودي
٣٥ ـ تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (١٩٣٠-١٩٧٠)	تأليف : د/ محمد جابر الأنصاري
٣٦ ـ الحب في التراث العربي	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
٣٧ ـ المســاجد	تأليف : د/ حسين مؤنس
٣٨ ـ تكنولوجيا الطاقة البديلة	تأليف : د/ سعود يوسف عياش
٣٩ ـ ارتقاء الإنسان	ترجمة : د/ موفق شخاشيرو مراجعة : زهير الكرمي
٤٠ ـ الرواية الروسية في القرن التاسع عشر	تأليف : د/ مكارم الغمري
٤١ ـ الشعر في السودان	تأليف : د/ عبـده بـدوي
٤٢ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية	تأليف : د/ علي خليفة الكواري
٤٣ ـ الإسلام في الصـين	تأليف : فهمي هويدي

٤٤ ـ اتجاهات نظرية في علم الاجتماع	تأليف : د/ عبدالباسط عبدالمعطي
٤٥ ـ حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي	تأليف : د/ محمد رجب النجار
٤٦ ـ دعـوة إلى الموسيقا	تأليف : د/ يوسف السيسي
٤٧ ـ فكرة القانون	ترجمة : سليم الصويص مراجعة : سليم بسيسو.
٤٨ ـ التنبؤ العلمي ومستقبل الإنسان	تأليف : د/ عبدالمحسن صالح
٤٩ ـ صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي	تأليف : صلاح الدين حافظ
٥٠ ـ التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية	تأليف : د/ محمد عبدالسلام
٥١ ـ السينما في الوطن العربي	تأليف : جان ألكســان
٥٢ ـ النفط والعلاقات الدولية	تأليف : د/ محمد الرميحي
٥٣ ـ البدائيــة	ترجمة : د/ محمد عصفور
٥٤ ـ الحشرات الناقلة للأمراض	تأليف : د/ جليل أبو الحب
٥٥ ـ العالم بعد مائتي عام	ترجمة : شوقي جلال
٥٦ ـ الإدمــان	تأليف : د/ عادل الدمرداش
٥٧ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنميــة	تأليف : د/ أسامة عبدالرحمن
٥٨ ـ الوجوديـــة	ترجمة : د/ إمام عبدالفتاح
٥٩ ـ العرب أمام تحديات التكنولوجيا	تأليف : د/ أنطونيوس كرم
٦٠ ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الأول)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري
٦١ ـ الأيديولوجية الصهيونية (الجزء الثاني)	تأليف : د/ عبدالوهاب المسيري
٦٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الأول)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا
٦٣ ـ الإسلام والاقتصاد	تأليف : د/ عبدالهادي علي النجار
٦٤ ـ صناعة الجوع (خرافة الندرة)	ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد
٦٥ ـ مدخل إلى تاريخ الموسيقا المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
٦٦ ـ الإسلام والشعر	تأليف : د/ سامي مكي العاني
٦٧ ـ بنــو الإنسان	ترجمة : زهير الكرمي
٦٨ ـ الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية	تأليف : د/ محمد موفاكو
٦٩ ـ ظاهرة العلم الحديث	تأليف : د/ عبدالله العمر
٧٠ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) القسم الأول	ترجمة : د/ علي حسين حجاج مراجعة :د/ عطيه محمود هنا
٧١ ـ الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي	تأليف : د/ عبدالمالك خلف التميمي
٧٢ ـ حكمة الغرب (الجزء الثاني)	ترجمة : د/ فؤاد زكريا

٧٣ ـ التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	تأليف : د/ مجيد مسعود
٧٤ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي	تأليف : د/ أمين عبدالله محمود
٧٥ ـ التصوير والحياة	تأليف : د/ محمد نبهان سويلم
٧٦ ـ الموت في الفكر الغربي	ترجمة : كامل يوسف حسين مراجعة : د/ إمام عبدالفتاح
٧٧ ـ الشعر الإغريقي تراثا إنسانياً وعالمياً	تأليف : د/ أحمد عتمان
٧٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية	تأليف : د/ عواطف عبدالرحمن
٧٩ ـ مفاهيم قرآنية	تأليف : د/ محمد أحمد خلف الله
٨٠ ـ الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)	تأليف : د/ عبدالسلام الترمانيني
٨١ ـ الأدب اليوغسلافي المعاصر	تأليف : د/ جمال الدين سيد محمد
٨٢ ـ تشكيل العقل الحديث	ترجمة : شوقي جلال مراجعة : صدقي حطاب
٨٣ ـ البيولوجيا ومصير الإنسان	تأليف : د/ سعيد الحفار
٨٤ ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية	تأليف : د/ رمزي زكي
٨٥ ـ دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية	تأليف : د/ بدرية العوضي
٨٦ ـ الإنسان وعلم النفس	تأليف : د/ عبدالستار إبراهيم
٨٧ ـ في تراثنا العربي الإسلامي	تأليف : د/ توفيق الطويل
٨٨ ـ الميكروبات والإنسان	ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : { د/ عبدالرزاق العدواني د/ سمير رضوان
٨٩ ـ الإسلام وحقوق الإنسان	تأليف : د/ محمد عماره
٩٠ ـ الغرب والعالم (القسم الأول)	تأليف : كافين رايلي ترجمة : { د/ عبدالوهاب المسيري د/ هدى حجازي مراجعة : د/ فؤاد زكريا
٩١ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية	تأليف : د/ عبدالعزيز الجلال
٩٢ ـ عقول المستقبل	ترجمة : د/ لطفي فطيم
٩٣ ـ لغة الكيمياء عند الكائنات الحية	تأليف : د/ أحمد مدحت إسلام
٩٤ ـ النظام الإعلامي الجديد	تأليف : د/ مصطفى المصمودي

٩٥ ـ تغيير العالم — تأليف : د/ أنور عبدالملك

٩٦ ـ الصهيونية غير اليهودية — تأليف : ريجينا الشريف
ترجمة : أحمد عبدالله عبدالعزيز

٩٧ ـ الغرب والعالم (القسم الثاني) — تأليف : كافين رايلي
ترجمة : د/ عبدالوهاب المسيري، د/ هدى حجازي
مراجعة : د/ فؤاد زكريا

٩٨ ـ قصة الأنثروبولوجيا — تأليف : د/ حسين فهيم

٩٩ ـ الأطفال مرآة المجتمع — تأليف : د/ محمد عمادالدين إسماعيل

١٠٠ ـ الوراثة والإنسان — تأليف : د/ محمد علي الربيعي

١٠١ ـ الأدب في البرازيل — تأليف : د/ شاكر مصطفى

١٠٢ ـ الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية — تأليف : د/ رشاد الشامي

١٠٣ ـ التنمية في دول مجلس التعاون — تأليف : د/ محمد توفيق صادق

١٠٤ ـ العالم الثالث وتحديات البقاء — تأليف : جاك لوب
ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

١٠٥ ـ المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي — تأليف : د/ إبراهيم عبدالله غلوم

١٠٦ ـ « المتلاعبون بالعقول » — تأليف : هربرت . أ . شيللر
ترجمة : عبدالسلام رضوان

١٠٧ ـ الشركات عابرة القومية — تأليف : د/ محمد السيد سعيد

١٠٨ ـ نظريات التعلم (دراسة مقارنة) الجزء الثاني — ترجمة : د/ علي حسين حجاج
مراجعة : د/ عطية محمود هنا

١٠٩ ـ العملية الإبداعية في فن التصوير — تأليف : د/ شاكر عبدالحميد

١١٠ ـ مفاهيم نقدية — ترجمة : د/ محمد عصفور

١١١ ـ قلق الموت — تأليف : د/ أحمد محمد عبدالخالق

١١٢ ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث — تأليف : د/ جون . ب . ديكنسون
ترجمة : شعبة الترجمة باليونسكو

١١٣ ـ الفكر التربوي العربي الحديث — تأليف : د/ سعيد إسماعيل علي

١١٤ ـ الرياضيات في حياتنا — ترجمة : د/ فاطمة عبدالقادر المما

١١٥ ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي — تأليف : د/ معن زيادة

١١٦ ـ أدب أمريكا اللاتينية (قضايا ومشكلات) القسم الأول	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة : د/ شاكر مصطفى
١١٧ ـ الأحزاب السياسية في العالم الثالث	تأليف : د/ أسامة الغزالي حرب
١١٨ ـ التاريخ النقدي للتخلف	تأليف : د/ رمزي زكي
١١٩ ـ قصيدة وصورة	تأليف : د/ عبدالغفار مكاوي
١٢٠ ـ سيكولوجية اللعب	تأليف : د/ سوزانا ميلر ترجمة : د/ حسن عيسى مراجعة : د/ محمد عمادالدين إسماعيل
١٢١ ـ الدواء من فجر التاريخ إلى اليوم	تأليف : د/ رياض رمضان العلمي
١٢٢ ـ أدب أمريكا اللاتينية (القسم) الثاني	تنسيق وتقديم : سيزار فرناندث مورينو ترجمة : أحمد حسان عبدالواحد مراجعة د/ شاكر مصطفى
١٢٣ ـ ثقافة الأطفال	تأليف : د/ هادي نعمان الهيتي
١٢٤ ـ مرض القلق	تأليف : د/ دافيد . ف . شيهان ترجمة : د/ عزت شعلان مراجعة : د/ أحمد عبدالعزيز سلامة
١٢٥ ـ طبيعة الحياة	تأليف : فرانسيس كريك ترجمة : د/ أحمد مستجير مراجعة : د/ عبدالحافظ حلمي
١٢٦ ـ اللغات الاجنبية (تعليمها وتعلمها)	تأليف : { د/ نايف خرما د/ علي حجاج
١٢٧ ـ اقتصاديات الإسكان	تأليف : د/ إسماعيل إبراهيم درة
١٢٨ ـ المدينة الإسلامية	تأليف : د/ محمد عبدالستار عثمان
١٢٩ ـ الموسيقا الأندلسية المغربية	تأليف : عبدالعزيز بن عبدالجليل
١٣٠ ـ التنبؤ الوراثي	تأليف : { د/ زولت هارسيناي ريتشارد هتّون ترجمة : د/ مصطفى إبراهيم فهمي مراجعة : د/ مختار الظواهري
١٣١ ـ مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام	تأليف : د/ أحمد سليم سعيدان

١٣٢ ـ أوروبا والتخلف في أفريقيا	تأليف : د/ والتر رودني ترجمة : د/ أحمد القصير مراجعة : د/ إبراهيم عثمان
١٣٣ ـ العالم المعاصر والصراعات الدولية	تأليف : د/ عبدالخالق عبدالله
١٣٤ ـ العلم في منظوره الجديد	تأليف : { روبرت م . اغروس جورج ن . ستانسيو ترجمة : د/ كمال خلايلي
١٣٥ ـ العرب واليونسكو	تأليف : د/ حسن نافعة
١٣٦ ـ اليابانيون	تأليف : إدوين رايشاور ترجمة : ليلى الجبالي مراجعة : شوقي جلال
١٣٧ ـ الاتجاهات التعصبية	تأليف : د/ معتز سيد عبدالله
١٣٨ ـ أدب الرحلات	تأليف : د/ حسين فهيم
١٣٩ ـ المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا	تأليف : عبدالله عبدالرازق ابراهيم
١٤٠ ـ الانسان بين الجوهر والمظهر (نتملك أو نكون)	تأليف : إريك فروم ترجمة : سعد زهران مراجعة : د / لطفي فطيم
١٤١ ـ الأدب اللاتيني (ودوره الحضاري)	تأليف : د / أحمد عتمان
١٤٢ ـ مستقبلنا المشترك	إعداد : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ترجمة محمد كامل عارف مراجعة : علي حسين حجاج
١٤٣ ـ الريف في الرواية العربية	تأليف : د/ محمد حسن عبدالله
١٤٤ ـ الإبداع العام والخاص	تأليف : الكسندرو روشكا ترجمة : د/ غسان عبدالحي أبو فخر
١٤٥ ـ سيكولوجية اللغة والمرضى العقلي	تأليف : د/ جمعة سيد يوسف
١٤٦ ـ حياة الوعي الفني (دراسات في تاريخ الصورة الفنية)	تأليف : غيورغي غاتشف ترجمة : د/ نوفل نيّوف مراجعة د / سعد مصلوح
١٤٧ ـ الرأسمالية تجدد نفسها	تأليف : د/ فؤاد مُرسي

١٤٨ ـ علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية
تأليف : { ستيفن روز / ليون كامن / ريتشارد ليونتن
ترجمة : د/ مصطفى ابراهيم فهمي
مراجعة : د/ محمد عصفور

١٤٩ ـ ماهية الحروب الصليبية
تأليف د/ قاسم عبده قاسم



سلسلة عالم المعرفة

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير عام ١٩٧٨ . ويتولى الإشراف عليها لجنة تضم عددا من الشخصيات العلمية المعروفة على مستوى الوطن العربي كله .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارىء العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها ترجمة وتأليفاً :

١ ــ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار .

٢ ــ العلوم الاجتماعية : اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستسقبليات .

٣ ــ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة .

٤ ــ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

٥ ــ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية فأمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة عالم المعرفة على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر .

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف دينار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل خمسة عشر فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي ، أو تسعمائة دينار أيهما أكثر بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلفة أو المترجمة - من نسختين مطبوعة على الآلة الكاتبة .



الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

● المؤسسات والهيئات داخل الكويت	١٠	دنانير كويتية
● المؤسسات والهيئات في الوطن العربي	١٢	ديناراً كويتياً
● المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي	٨٠	دولاراً أمريكياً
● الأفراد خارج الوطن العربي	٤٠	دولاراً أمريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص . ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة/ الكويت ـ 13100

برقياً : ثقف ـ تلكس : ٤٤٥٥٤ TLX.NO. 44554 NCCAL

فاكسميلي : 2419 891

طبع من هذا الكتاب خمسون ألف نسخة

مطابع السياسة ـ الكويت

هذا الكتاب

بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية ـ « أليكسو » (ALECSO) ـ نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ـ « يونيب » (UNEP) ـ بالتعاون مع معهد أسبن للدراسات الإنسانية و« أليكسو » حلقة بحث ضمت مجموعة من الخبراء البارزين لمناقشة الجوانب البيئية ، والتكنولوجيات ، والسياسات المطلوبة لتلبية الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والصحة والسكن ، وقد تم اختيار المنطقة العربية كدراسة حالة بهدف ربط المناقشة بمشكلات وتجارب ملموسة ومحددة ، وقد تمثل الهدف الرئيس لحلقة البحث في دراسة تحديات الإشباع القابل للاستمرار بيئيا للحاجات الأساسية واستخلاص توجه في السياسة القومية ، والتعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بكيفية الربط بين أساليب معالجة السياسات لإشباع الحاجات الأساسية وبين التحسين البيئي ، مستفيدين إلى أقصى درجة من أداة التكنولوجيا .

وتشكّل الإطار العام للمناقشة من أبحاث أعدّها خبراء من المنطقة العربية ، وتناولت هذه الأبحاث بالتفصيل ، سواء من وجهة النظر العامة أو الوجهة الإقليمية النوعية ، مختلف القضايا والاعتبارات المتعلقة بالموضوع . وتم تناول الجوانب الدولية للإشباع الدائم للحاجات الأساسية من خلال بحث أعدّه خبير من خارج المنطقة . ويشتمل هذا الكتاب على التقرير الذي أقرّته حلقة البحث والأبحاث المقدمة إليها .

وإننا لنرجو أن يشجع نشر هذا الكتاب على القيام بالمزيد من الأبحاث حول القضايا المتعلقة بالجوانب البيئية لإشباع الحاجات الأساسية .

سعر النسخة

الكويت	٥٠٠ فلس	ليبيا	دينار واحد	اليمن الجنوبي	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	المغرب	١٥ درهما	السودان	جنيه واحد
العراق	دينار واحد	تونس	دينار وربع	اليمن الشمالي	١٠ ريالات
الأردن	٧٥٠ فلساً	الجزائر	٢٠ دينارا	البحرين	دينار واحد
سوريا	٢٠ ليرة	مصر	جنيه ونصف	قطر	١٠ ريالات
لبنان	٢٥٠ ليرة	عمان	ريال واحد	الإمارات العربية المتحدة	١٠ ريالات

